منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك

لأبي حيان الأندلسي
أثير الدين محمد بن يوسف
٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

الجزء الأول والثاني

تحقيق

الأستاذ الدكتور
علي محمد فاخر
الأستاذ بكلية اللغة العربية
جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور
أحمد محمد السوداني
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر
والمشارك بجامعة الجوف (السعودية)

والأستاذ الدكتور
عبد العزيز محمد فاخر
كلية اللغة العربية
جامعة الملك فيصل بتشاد

منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك

منهج السالك
في الكلام
على ألفية ابن مالك

لأبي حيان الأندلسي

أثير الدين محمد بن يوسف

٦٥٤ - ٧٤٥ هـ

﴿الجزء الأول﴾

تحقيق

الأستاذ الدكتور

علي محمد فاخر

الأستاذ بكلية اللغة العربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

أحمد محمد السوداني

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

والأستاذ الدكتور

عبد العزيز محمد فاخر

كلية اللغة العربية

جامعة الملك فيصل بتشاد

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٢٩٦٩ / ٢٠١٣
الترقيم الدولى
٩٧٨-٩٧٧-٩٠-١٢٢٠-٩

دار الطباعة المحمدية
٣ درب الأتراك – الأزهر
ت: ٠١٢٨٤٢١٤٢٨٥

﴿ الْمُقَدِّمَـــــةُ ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد الخلـــق وإمام المرسلين ، سيدنا محمد النبي المصطفى الأمين ، صلاة وسلاماً نافعين بـــاقيين إلى يوم الدين ، عليه وعلى آلـــه وأصحابه أجمعين.

أما بعد ..

فهذا كتاب عظيم وسفر كبير نقدمه لطلاب العربية ، ومُحِبِّي علـــم النحـــو لعالِم فاضل ، وشيخ جليل ، أما الكتاب فهو منهج السالك فِي الكلام على ألفية ابن مالك ، وأما العالِم فَهُوَ أبو حيان النَّحَوِيّ صاحب التذييل والتكميل فِي شرح التسهيل الذي لَمْ يؤلف مثله فِي حجمه وطوله ، وكثرة نصوصه ونقوله ، وهو صاحب السفر الآخر ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وصاحب البحر المحيط فِي التفسير ، ذلك الكتاب الذي له نصيب كبير من اسمه فهو بحر مليء بكنوز اللغة ، وذخائر العربيـــة ، ولآلئ النحو والإعراب.

وترجع معرفتنا بكتـــاب منهج السالك وهو شرح ألفيـــة ابن مالك لأبِـــي حيان ، بقراءتنا عنه ونقل نصوص منه ، ونحن نحقق كتباً أخرى مثل تمهيـــد القواعـــد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش ، أو نقرأ كتباً تأخذ منه ، وتشير إليه مثل التـــذييل والتكميل لأبِي حيان ، ثم بحثنا عن الكتاب المذكور مطبوعاً ، فلم نهتد إليه ، وســألنا عنه كثيراً فلم نقف عليه ، فقلنا في أنفسنا هذا كتاب لاشك عظيم ، وسفر من أسفار النحو قديم ، كيف لم يطبع و لم ير النور حتى الآن ؟ وكيف لم ينتفع به الباحثون طوال سبعة قرون من الزمان ؟ فيمَّمنا شطر المطبوعات والمخطوطـــات ، وجبنـــا البحـــار

والمحيطات لنقف على نسخة منه أو عدة نسخ لنبدأ فِي تحقيقه ونسرع فِي إخراجه للناس والباحثين ، فوجدنا بعد جهد جهيد ثلاث نسخ كل واحدة منها فِي بلد ، كانت هذه النسخ حافزاً على العمل ودافعاً للأمر الجلل ، وهو تحقيق الكتاب وإخراجه للناس علماً ينتفع به.

كانت النسخة الأولى (الأمريكية) مطبوعة قديماً منذ أكثر من ستين عاماً بحروف صغيرة غير واضحة ، وكان العثور عليها من الصعوبة بمكان لندرة وجودها ولا تعدو هذه النسخة أن تكون إحدى نسخ مخطوطات الكتاب ، لأن مخرجها لَمْ يفعل شيئاً غير نقلها من المخطوط وطبعها.

ثم كانت النسخة الثانية وهي نسخة الرباط بالمغرب ، وقد وجدنا لها أصلاً بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وكانت النسخة الثالثة بدار الكتب المصرية ، فاجتمعت النسخ الثلاث ، ومع ذلك لَمْ يكتمل الكتاب ، وإنما وقفت بنا النسخ عند آخر باب (أفعل التفضيل) وهو نصف أبيات الألفية ، ولَمْ نيأس من البحث والوقوف على نسخة كاملة فيها شرح الألفية كلها إلى أن أعيانا البحث فِي مكتبات كثيرة من مكتبات العالم فلم نجد أكثر مما وجدناه ، ولقد وجدنا إجماعاً من النسخ ثم اعترافاً من أبِي حيان أنه لَمْ يكمل شرح الألفية.

بعد أن جمعنا النسخ وهدأت النفس واطمأن القلب ، عقدنا العزم والعمل والسهر والكفاح بلا ملل ، على إخراج الكتاب ، وتقديمه للطلاب ، والعلماء الأجلاء ، والباحثين الأذكياء ، وكنا ثلاثة أنا وشقيقاي د/ أحمد السودانِي ، ود/ عبد العزيز فاخر ، فعملنا ليلاً ونهاراً وصيفاً وشتاءً ، لَمْ نأل جهداً ولَمْ ندخر وسعاً طوال ثلاثة أعوام كاملة ، تبلغ عشرة لو أن أحدنا ناء بهذا الحمل وحده ، اشتركنا واتفقنا وقسمنا العمل ، فهذا يصحح النص والآخر يوثق الرأي ، والثالث يراجع ويحقق ويقرأ ويدقق ، وطوال هذه الأعوام ونحن ننقل الصخور ونحرك الجبال ونفك الألغاز ونحل الرموز ، ونكشف المجهول ونفتح المقفول.

قرأنا الكتاب قراءة بعد قراءة وراجعناه مرة بعد أخرى ، وواصلنا الليل بالنهار عملاً وشغلاً وجهداً وبذلاً ، فهذا نص حققناه وذاك رأي وثقناه ، وهذا بيت خرجناه وذاك عالم ترجمناه ، وهذا خطأ صححناه ، وذاك غامض أوضحناه ، ثم مشكل ضبطناه ، وملبس بيناه ، ومغلق فتحناه ، ومظلم أتينا له بالسراج فأنار وأضاء.

كان الكتاب صعباً ، والعمل فيه ثقيلاً ، لكننا بالصبر الجميل تغلبنا على صعابه وسرنا في الطريق إلى أن وصلنا بسلامة الله :

فألقت عصاها واستقر بها النوى ... كما قر عينا بالإياب المسافر

اشتمل الكتاب على أكثر من ألف شاهد ، وعلى عدد كبير من النقول ، وعلى كثير من الأعلام فعلقنا عليه ، وحققناه تحقيقاً علمياً صحيحاً ، فرجعنا بالشواهد إلى قائليها وأصحابها وبالنقول إلى مصادرها وكتبها ، وبالأعلام إلى ترجمتها والتعريف بها ، كما أشرنا كثيراً إلى أن هذه المسألة جاءت في التذييل والتكميل أو في ارتشاف الضرب من كتب أبي حيان . ثم صنعنا فهارس كثيرة متميزة تنفع الباحث ، وتفيد القارئ فيقف على حاجته في أقل وقت ويصل إلى غايته من أقرب طريق.

ولما انتهينا من قسم التحقيق الطويل بدأنا في قسم الدراسة الذي جعلناه في ثمانية فصول كان الأول والثاني منها التعريف بابن مالك صاحب الألفية وأبي حيان صاحب الشرح ، وقد نقلنا التعريفين بالنص من كتاب نفح الطيب للمقري وهو أحسن ما ترجم للرجلين بعد أن وقفنا على كتب كثيرة في ذلك.

وكان الفصل الثالث بعنوان : موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً وكانت شواهد ذلك من كتابنا أو من غيره ، وكان الفصل الرابع بعنوان : كتب أبي حيان المشهورة ، شرح الألفية – التذييل والتكميل – ارتشاف الضرب ، متى ألفها والعلاقة بينها ؟ وقد أثبت البحث أن شرح الألفية كان أول مؤلف ، ثم وليه التذييل ، وكان آخرها الارتشاف ، وكان ذلك الحكم بدلائل صحيحة وبراهين واضحة وحجج قوية.

ثم كان الفصل الخامس بعنوان : شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره ، وقد وقفنا على هذا الحكم باعتراف أبي حيان ثم بإجماع النسخ التي اطلعنا عليها حيث توقف أبو حيان بالشرح إلى آخر باب التفضيل وأول التوابع ، وهو ما يعادل نصف أبيات الألفية.

ثم كان الفصل السادس بعنوان : القيمة العلمية لكتاب منهج السالك والذي أثبتنا فيه أن الكتاب يشتمل على نصوص ونقول كثيرة ، ومذاهب وآراء غزيرة ذهب أصحابها وضاعت كتبها ، ولم يوقف لأصحابها على أثر فكان هذا الكتاب وعاء لما فقد ، وصوناً لما ضاع.

ثم كان الفصل السابع بعنوان : من أصول النحو عند أبي حيان وفيه أتينا بعشرة أصول كانت أمثلتها وشواهدها من الكتاب المحقق.

ثم كان الفصل الثامن والأخير بعنوان : مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها ليتبين للقارئ مدى الجهد والصبر في قراءة النصوص والنقول ، ثم ذيلنا هذه الدراسة بخاتمة وهي نص نقلناه من كتاب أبو حيان النحوي للدكتورة / خديجة الحديثي وفيه حديث نافع عن الكتاب المحقق ليكون هذا النص دليلاً آخر على صدقنا وشاهداً لنا من غيرنا.

ولما كان الكتاب كبيراً فقد قسمناه أربعة أجزاء :

الجزء الأول : وفيه الدراسة ثم شرح أبواب الكتاب الأولى وهي الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر وكان وأخواتها وكاد وأخواتها ولا النافية للجنس ، ثم ختم الجزء بباب ظن وأخواتها وأعلم وأرى ، وقد استغرق هذا الجزء من النسخة الأمريكية التي جعلناها أصلاً مائة صفحة كبيرة.

الجزء الثاني : ويبدأ بشرح باب الفاعل ونائبه ثم يليه باب الاشتغال ، فباب تعدى الفعل ولزومه ، فباب التنازع ثم أبواب المفاعيل بأنواعها ، ثم يختم بأبواب الاستثناء والحال والتمييز ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وثلاثين صفحة من النسخة الأمريكية.

الجزء الثالث : ويبدأ بشرح باب حروف الجر ثم باب الإضافة فباب إعمال اسم الفاعل ثم أبنية المصادر ، ويختم بأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ثم باب الصفة المشبهة ، وقد استغرق هذا الجزء مائة وأربعين صفحة من النسخة المذكورة.

ثم كان الجزء الرابع والأخير ويشتمل على ثلاثة أبواب كبيرة هي التعجب ونعم وبئس وما جرى مجراهما وأفعل التفضيل ، وهو آخر ما شرحه أبو حيان ، وقد استغرق هذا الجزء خمسين صفحة من النسخة الأمريكية المطبوعة ، وقد ختم هذا الجزء بمفاتيح الكتاب وهي الفهارس المختلفة للأجزاء الأربعة التي كان أهمها فهرس القرآن والشعر وهما طويلان والأعلام المترجم لها والكتب التي نص عليها أبو حيان.

والكتاب كله محقق وسيخرج تباعاً جزءاً بعد آخر ، وقد نتفق على إخراجه دفعة واحدة ومرة واحدة.

هذا وبالله التوفيق ، وندعو الله أن يكلل عملنا بالنجاح ، وأن يثيبنا عليه ويجزينا ويأجرنا به في الآخرة بعد الممات ، يوم تنقطع الصلات من الأعمال الصالحات إلا من العلم الذي ينتفع به إنه سميعٌ قريب.

طنطا – مساء الاثنين

الثالث عشر من شوال سنة ١٤٢٩هـ

الثالث عشر من أكتوبر سنة ٢٠٠٨م

المحققون

د / علي محمد فاخر

د / أحمد السوداني

د / عبد العزيز فاخر

أولاً :

الدراسة

الفصل الأول

التعريف بابن مالك صاحب الألفية(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق الدكتور إحسان عباس جـ٢ - ص ٢٢٢ إلى ص ٢٣٤ ، والنقل بالنص إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ كثيراً.

وقد تعرض المؤلف لنسب ابن مالك ومولده ومكان الولادة ومكانته العلمية في علوم اللغة عامة والنحو والصرف خاصة وكثرة شواهده في هذين العلمين ، ثم مؤلفاته وبعض شعره ، ثم ثناء الشعراء عليه مدحاً وهو حي ورثاء بعد موته ، ثم ذكر ما قاله أبو حيان في حقه من اللوم والتقريع والهجوم عليه ، ثم دفاع العلماء عنه وإنصافهم له ، ثم ما قاله الناس في حق الألفية ، ثم دفاع ابن الوردي عن هذا المؤلف المختصر المفيد ، ثم ختام ذلك ترجمة قصيرة لابنه بدر الدين.

يقول المقري :

" ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق أبو عبد الله بن مالك. صاحب التسهيل والألفية ، وهو : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، النحوي نزيل دمشق ".

ولد سنة ستمائة أو في التي بعدها ، وسمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صبّاح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد ،

---

(١) انظر ترجمة ابن مالك في الكتب الآتية :

نفح الطيب للمقري : جـ ٢ ، ص ٢٢٢ ، الوافي بالوفيات للصفدي : جـ ٣ ، ص ٣٥٩ ، بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٣٠ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٥/ ٣٣٩.

فممن أخذ عنه بجَيَّان أبو المظفر ، وقيل : أبو الحسن ثابت بن خيار ، عُـرِف بـابن الطيلسان ، وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لَبْلَة ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نَوَّار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني ، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عمْرُون وغيره بحلب ، وتصدَّر بها لإقراء العربية ، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها.

قال الصفدي : أخبرني أبو الثناء محمود قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة ، قال الصفدي : وهذا أمر مُعْجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين ، وأخبرني عنه أنه كان إذا صلّى في العادلية – لأنه كان إمام مدرسة – يُشَيعه قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان إلى بيته تعظيماً له.

وقد روى عنه الألفية شهابُ الدين محمود المذكور ، ورواها الصفدي خليل عن شهاب الدين محمود قراءة ، ورواها إجازةً عن ناصر الدين شافع بن عبد الظاهر وعن شهاب الدين بن غانم بالإجازة عنهما عنه.

وأما النحو والتصريف[1] فكان فيهما ابن مالك بحراً لا يُشَق لُجُه ، وأما اطلاعه على أشعار العرب التي يُسْتَشْهد بها على النحو واللغة فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَلَ إلى الحديث ، وإن لم يكن فيه شيءعدل إلى أشعار العرب ، هذا مع ما هو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحُسن السَمْت ، وكمال العقل ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل بالجامع وبالتربة العادلية ، وتخرج به جماعة ، وكان نظم الشعر عليه سهلاً

(١) النقل عن الصفدي أيضاً.

رَجَزُه وطَويله وبَسيطه ، وصنف كتاب " تسهيل الفوائد " ، قال الصفدي[1] :
ومدحه سعد الدين محمد بن عربي بأبيات مليحة إلى الغاية وهي :

إنَّ الإِمَامَ جَمَالَ الدِّين جَمّلـه ... ربُّ العُلا ولنَشْر العلم أهلَهُ
أَمْلَى كِتَاباً لَهُ يُسْمَى "الفوائد" لم ... يزل مفيداً لذي لُبٍّ تأملهُ
وَكُلّ مسألة فِي النَّحْوِ يَجْمَعُهَا ... إن الفوائد جمع لا نظير لهُ

ومن تصانيف ابن مالك " الموصل فِي نظم المفصل " وقد حل هذا النظم فسماه " سبك المنظوم وفك المختوم " ومن قال " إن اسمه فك المنظوم وسبك المختوم" فقد خالف النقل والعقل ، ومن كتب ابن مالك كتاب " الكافية الشافية " ثلاثة آلاف بيت ، وشَرْحُهَا ، و " الخلاصة " وهي مختصر الشافية ، و " إكمال الإعلام بمثلث الكلام " وهو مجلد كبير الفوائد يدل على اطلاع عظيم ، و "لامية الأفعال" وشرحها، و " فَعَلَ وأفعل " ، و " المقدمة الأسدية " وضعها باسم ولده الأسد ، و " عُدَّة اللافظ وعمدة الحافظ " ، و " النظم الأوجز فيما يهمز " ، و " الاعتضاد فِي الظاء والضاد " مجلد ، و " إعراب مشكل البخاري " ، و " تحفة المودود فِي المقصور والممدود " ، وغير ذلك كشرح التسهيل ، وروى عنه ولده بدر الدين محمد ، وشمس الدين بن جعوان ، وشمس الدين بن أبي الفتح ، وابن العطار ، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة ، وشهاب الدين محمود ، وشهاب الدين بن غانم ، وناصر الدين بن شافع ، وخلق كثير سواهم.

وكان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوه صُغَيْرات ، وناهيك بمن يقول هذا فِي حق الزمخشري.

وكان الشيخ ركن الدين بن القَوْبع يقول : إن ابن مالك ما خَلَّى للنحو حرمة.

وتوفي ابن مالك بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة.

---

(١) الوافي : ٣٦٠.

وقال بعضهم : من أحسن شعر ابن مالك قوله :

إذَا رَمِدَتْ عيني تَدَاوَيْتُ منكمُ بنظرة حسن أو بسَمْعِ كـلام
فإن لم أجد ماءً تَيَمَّمْتُ باسمكم وصلَّيْتُ فرضي والديارُ أمامي
وأخلصت تكبيري عن الغير مُعرضاً وقابلت أعلام السوى بسلام
ولم أر إلاَّ نور ذاتـك لائحـاً فهل تَدَعُ الشمسُ امتدادَ ظلام

وقدم – رحمه الله تعالى – القاهرة ، ثم رحل إلى دمشق ، وبها مات كما عُلم.

وقال الشرف الحصني يرثيه :(١)

يا شَتَاتَ الأسْـمَاءِ والأفعـالِ بَعْدَ موتِ ابن مالكِ المفـضالِ
وانحرافَ الحروفِ من بعدِ ضَبْطِ منه في الانْفِـصَالِ والاتّـصَالِ
مَصْدَراً كان للعلوم بإذن الـ ـله من غَيْـرِ شُـبْهَة ومحـالِ
عدم النعت والتعطـف والتـو كيدُ مُـسْتَبْدلاً مـن الأبـدالِ
ألَـمّ اعتـراه أسْـكَنَ منـه حركاتٍ كانت بغـيرِ اعـتلالِ
يا لهـا سـكتةً لهمـز قـضاءٍ أوْرَثَتْ طول مـدة الانفـصالِ
رَفَعُوهُ فِـي نَعْـشِهِ فانتـصبنا نصبَ تمييز ، كيفَ سَيْرُ الجبالِ
فَخَموه عنـد الـصلاة بـدلّ فأُميلـت أسـرارُهُ للـدلالِ
صَرَفوهُ يا عُظْـمَ مـا فَعَلـوه وَهْوَ عَدْلٌ معـرّف بالجمـالِ
أدْغَموهُ فِي التربِ من غير مثلٍ سَـالماً مـن تغيّـرِ الإنتقـالِ
وَقَفُوا عند قبره ساعةَ الدفـ ـنِ وُقوفاً ضـرورةَ الإمتثـالِ
ومددنا الأكفَّ نطلبُ قَـصْراً مسكناً للتزيل من ذي الجـلالِ
آخر الآي من سبا الحظ منـه حظـه جـاء أول الأنفـالِ
يا بيان الإعراب يا جامعَ الإغـ ـرابِ يا مُفْهِماً لكـلّ مقـالِ

(١) وردت في الفوات والوافي وبغية الوعاة.

يا فريد الزمان فِي النظم والنثـــ ـــر وفِي نقل مُسْنَدات العوالي

كم علومٍ بَثثْتَهــا فِــي أنــاس علموا ما بثثت عنــد الــزوالِ

انتهت ملخصة.

قال الصفدي : وما رأيت مَرْثية فِي نحوي أحسن منها على طولها ، انتهى.

ودفن ابن مالك بسفح قاسيون ، بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ ، وقــال العجيسي : بتربة ابن جعوان ، ورثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله :

قل لابن مالك إن جَرَتْ بك أدمعي حُمْراً يُحاكيها النّجيــعُ القــاني

فلقد جرحت القلب حين نُعيت لي وتــــدفقت بدمائـــه أجفـــاني

لكن يهوّن ما أُجنُّ مـــن الأســـى علمـــي بنُقْلَتِـــه إلى رضـــوانِ

فسقى ضريحاً ضمّه صَوْبُ الحيـــا يَهْمي بـــه بـــالرَّوْحِ والرَّيْحَـــانِ

وابن النحاس المذكور أحد تلامذة ابن مالك ، وله نظم كثير مـــشهور بـــين الناس ، وهو : بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نـــصر ، الحلـــبي الأصل ، المعروف بابن النحاس ، وهو شيخ أبِي حيان ، ولم يأخذ أبو حيان عن ابـــن مالك وإن عاصره بنحو ثلاثين سنة.

وقال بعض من عرَّف بابن مالك : إنه تصدر بحلب مدة ، وأَمَّ بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق ، وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قَصَبَ السبق ، وصار يُضرب به المثـــل فِي دقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب ، مع الحفـــظ والذكاء والورع والديانة وحسن السَّمْت والصيانة والتحري لما ينقله والتحرير فيـــه ، وكان ذا عقل راجح ، حسن الأخلاق مهذباً ، ذا رَزَانة وحياء ووقـــار ، وانتـــصاب للإفادة ، وصبر على المطالعة الكثيرة ، تخرج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجي وغيره ، وسارت بتصانيفه الرُّكبان ، وخضع لها العلماء الأعيان ، وكان حريصاً على العلـــم ، حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد.

وحكي بعضهم أن ولادته سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

وقيل ، كما تقدم : إن مولده سنة ستمائة أو بعدها بجَيّان الحرير مدينة من مدن الأندلس جبر الله كسرها — وهي مفتوحة الجيم وياؤها مشددة تحتانية — وتصدَّر ابن مالك بحمَاة مدة ، وانتقد بعضهم على ابن خلكان إسقاطه من تاريخه مع كونه كان يعظمه إلى الغاية ، وقدَّم ، رحمه الله تعالى ، لصاحب دمشق قصة يقول فيها عن نفسه : إنه أعلم الناس بالعربية والحديث ، ويكفيه شرفاً أن من تلامذته الشيخ النووي[(١)] ، والعَلَم الفارقي ، والشمس البعلي ، والزين المِزّي ، وغيرهم ممن لا يحصى.

وكان ، رحمه الله تعالى ، كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، ولا يُرى إلا وهو يصلي أو يتلو أو يصنف أو يقرأ ، وكذا كان الشيخ أبو حيان ، ولكن كان جِدُّه في التصنيف والإقراء.

وحكي أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غَفَلوا عنه بسويعة ، فطلبوه فلم يجدوه ، ثم فحصوا عنه فوجدوه منكباً على أوراق.

وأغرب من هذا في اعتنائه بالعلم ما مر أنه حفظ يوم موته عدة أبيات حَدَّها بعضهم بثمانية ، لقنه ابنه إياها ، وهذا مما يصدق ما قيل : بقدر ما تتعنى ، تنال ما تتمنى ، فجزاه الله خيراً عن هذه الهمة العلية.

وذكر أبو حيان في الجوازم من تذييله وتكميله ، أنه لم يصحب مَنْ له البراعة في علم اللسان ، ولذا تَضْعُفُ استنباطاته وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمباحثة والمراجعة ، قال : وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من

---

(١) ق ج ودوزي : النوري.

الصحف بفهمه ، ولقد طال فَحْصي وتنقيري عمّن قرأ عليه ، واستند في العلم إليه ، فلم أجد مَنْ يذكر لي شيئاً من ذلك ، ولقد جرى يوماً مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الحنفي فقال : ذكر لنا أنه قرأ على ثابت بن خيار من أهل بلده ، جيّان ، وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من أهل الجلالة والشهرة في هذا الشأن ، وإنما جلالته وشهرته في إقراء القرآن هذا حاصل ما ذكره أبو حيان.

قال بعض المحققين ، وهو العلامة يحيى العَجيسي : وليس ذلك منه بإنصاف ولا يحمل على مثله إلا هوى النفس وسرعة الانحراف ، فنفيه المسندَ عنه والمتبعَ ، شهادةُ نفي فلا تنفع ولا تُسمع ، ويكفي ما سطر في حقه قوله في أثنائه : نظم في هذا العلم كثيراً ونثر ، وجمع باعتكاف على الاشتغال به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية وطول السن من هذا العلم غرائبَ ، وحوت مصنفاته منها نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة إذ هي مرتبة الأكابر النقاد ، وأرباب النظر والاجتهاد ، وقوله في موضع آخر من تذييله " لا يكون تحت السماء أنحى ممّن عَرَفَ ما في تسهيله " وقرنه في " بحره " بمصنف سيبويه فما ينبغي له أن يغمصه ، ولا أن يخط عليه ، ولا أن يقع فيما وقع فيه ، فإنه مّما يُجَرّئ على أمثاله الغبي والنبيه ، والحليم والسفيه ، وما هذا جزاء السلف من الخلف ، والدُّرر من الصدف ، والجيِّد من الحشف ، أوَما ينظر إلى شيخه أبي عبد الله بن النحاس ، فإنه لا يذكره إلاّ بأحسن ذكر كما هو أدب خيار الناس ، ومن كلامه في نقله عنه : وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول ، وإلى تلميذه أبي البقاء المصري حيث يقول فيه :

هُوَ الأوحدُ الفردُ الذي تَمَّ عِلْمُه	**وسَار مسيرَ الشمسِ في الشرقِ والغربِ**
ومن غايةِ الإحسانِ مبدأ فضلِه	**فلا غروَ أن يسمو على العُجم والعُربِ**

ومن غاية الإحسان ، في هذا الشأن ، التصانيف التي سارت بها الرُّكْبان ، في جميع الأوطان ، واعترف بحسنها الحاضر والبادي ، والداني والقاصي ، والصديق والعدو ، فتلقّاها بالقبول والإذعان ، فسامح الله تعالى أبا حيَّان ، فإن كلامه يحقق قول

القائل : كما تدين تدان ، ورحم الله تعالى ابن مالك ، فلقد أحيا من العلم رسوماً دارسة ، وبَيَّنَ معالم طامسة ، وجمع من ذلك ما تفرق ، وحقق ما لم يكن تبين منه ولا تحقق ، ورحم شيخه ثابت بن الخيار ، فإنه كان من الثقات الأخيار ، وهو أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكُلاعي – بضم الكاف على ما كان يضبط بيده فيما حكاه ابن الخطيب فِي الإحاطة – وأصله من لَبْلَة ، ويُعد فِي أهل جَيّان ، وتوفي بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ.

وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب (ألفية ابن مالك) ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مَهْيَع الصواب والسداد ، وكثيراً ما يشير إلى ذلك فِي شرحه المسمى " منهج السالك " ومن غَضّه منه بالنظم فِي ملإ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس والأقسرانِي يجاريه مقتفياً له ومتأسياً فِي تسويد القرطاس:

ألفيةُ ابنِ مالكِ	**مطموسةُ المسالكِ**
وكم بها مشتغل	**أوقع فِي المهالكِ**

ولا تغتر أنت بهذا الغرور (الخداع) ، فإنه ما كل سحاب أبرق مطر ، ولا كل عود أورق ثمر ، وقيل معارضة للقوم ، وتنبيهاً لهم مما هم فيه من النوم :

ألفيةُ ابنِ مالكِ	**مُشرقةُ الْمسالكِ**
وكَمْ بِهَا مشتغلٌ	**عَلا على الأرائكِ**

وما أحسن قول ابن الوردي فِي هذا المعنى :

يا عائباً ألفيَّةَ ابنِ مالكٍ	**وغائباً عن حفظها وفهمها**
أما تَرَاها قَدْ حوَتْ فضائلاً	**كثيرة فلا تَجُرْ فِي ظلمها**
وازْجُرْ لِمَنْ جَادَل مَنْ يَحْفَظُها	**برابع وخامس مِنِ اسمها**

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت.
انتهى ملخصاً.

يعني " صه " (يقصد اسمها وهو الخلاصة) فإنه عند الاستقلال بمعنى اسكت. انتهى ملخصاً.

وقال أيضاً (وهو ما ذكره من اسم العلامة يحيى العجيسي) عند ذكره مصنفات ابن مالك : وهي كما قيل غزيرة المسائل ، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة ، وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يترقى بها درجة انتهائه. انتهى.

وقال بعض المغاربة في الألفية :

لقد مَزَّقَتْ قَلْبِي سِهَامُ جُفُونِهَا	كما مَزَّقَ اللخميُّ مذهبَ مالكِ
وَصَالَ على الأوصالِ بالقدِّ قدُّها	فأضحَتْ بأبيات بتقطيع مالكِ
وقلدت إذ ذاك الهوى لمرادها	كتقليد أعلام النحاة ابنَ مالكِ
ومَلَّكْتُها رِقِّي لرقة لفظها	وإن كنت لا أرضاه ملكاً لمالكِ
ونادَيْتُها يا مُنْيَتِي بَذْلُ مهجتي	ومالي قليلٌ في بديع جمالكِ

ويعني بقوله " بتقطيع مالك " مالك بن المرحَّل السَّبْتِي ، رحمه الله تعالى.

[تعريف بابنه بدر الدين]

وقد عرف الحافظ الذهبي بابن مالك في تاريخ الإسلام ، وذكر فيه ترجمة لولده بدر الدين محمد ، وأنه كان حاد الذهن ، ذكياً ، إماماً في النحو وعلم المعاني والمنطق ، جيد المشاركة في الفقه والتدريس ، وأنه تصدَّر بعد والده للتدريس ، ومات شاباً قبل الكهولة سنة ٦٨٦ ، ومن أجلّ تصانيفه شرحُه على ألفية والده ، وهو كتاب في غاية الإغلاق ، ويقال : إنه نظير الرضي في شرح الكافية ، وللناس عليه حواشٍ كثيرة . رحمهم الله تعالى أجمعين.

الفصل الثاني

التعريف بأبي حيان شارح الألفية(١)

وهو تعريف منقول من كتاب نفح الطيب أيضاً للشيخ محمد بن أحمد المقري التلمساني جـ٢ ص ٥٣٥ ، وهو نقل بالنص أيضاً إلا ما تركناه اختصاراً مما لا يفيد القارئ وقد قرأت عدة كتب في ترجمة هذين العلمين الكبيرين فلم أجد أحسن من ترجمة صاحب كتاب نفح الطيب ، وقد آثرت النقل من كتب التراث في هذا الأمر ليستفيد القارئ كثيراً.

كما نقلت قصيدة لأبي حيان في مدح النحو والنحاة من كتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب ، وهي قصيدة طويلة بلغت مائة بيت لم أجدها إلا في هذا الكتاب.

وقد تعرض صاحب نفح الطيب في ترجمة أبي حيان لنسبه ومكانته ونقل ترجمة طويلة للصفدي تلميذ أبي حيان رفع فيها من شأن الرجل ، كما ذكر قصيدة له في رثاء أبي حيان ، كما ذكر الصفدي مراسلات ومساجلات كانت بينه وبين أبي حيان نثرية وشعرية ، كما ذكر بعض الشعر في مدح أبي حيان للمحبين له والمعجبين به ، وفي الترجمة أيضاً رسالة للصفدي بعث بها إلى أبي حيان يطلب منه إجازته وروايته لكتبه وعلمه ، ثم رد أبي حيان المتواضع على هذه الرسالة كما بين في الرد مؤلفاته الكثيرة ، ومما ذكره شرحه لألفية ابن مالك ، وقد اعترف بأنه لم يكمل هذا الشرح وهو ما وقفنا عليه حتى آخر باب التفضيل وأول التوابع.

---

(١) انظر ترجمة أبي حيان في الكتب الآتية :

١- نفح الطيب : ٢/ ٥٣٥.
٢- الإحاطة في أخبار غرناطة : ٣/ ٤٣.
٣- شذرات الذهب : ٦/ ١٤٥.
٤- الوافي بالوفيات للصفدي : ٥/ ٢٨١.
٥- نكت الهميان : ٢٨٠.
٦- بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ٢٨٠.
٧- الدرر الكامنة : ٤/ ٣٠٤.

كما نقل صاحب نفح الطيب ترجمة أخرى لأبي حيان وهي لأبي عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي تشتمل على فوائد كثيرة لم يذكرها الصفدي ، ومما ذكره الرعيني أشعار انتقاها من شعر أبي حيان كلها في الحكم وتجاربه مع الناس ، ومما ذكره أيضاً وصية جميلة أوصى بها أهله وهي مفيدة لكل من يقرؤها ، والترجمة طويلة لكننا اختصرنا منها الكثير.

يقول صاحب نفح الطيب جـ٢ ص ٥٣٥ إلى ص ٥٨٤ :

٢١٦- " ومن الراحلين من الأندلس إلى المشرق إمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، النَّفْزي ، الأثري ، الغرناطي. قال ابن مرزوق الخطيب في حقّه : هو شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية ، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث ، سمعت عليه وقرأت ، وأنشدني الكثير ، وشكوت إليه يوماً ما يلقاه الغريب من أذاة العُداة ، فأنشدني لنفسه :

عُدَاتي لَهم فَضْلٌ عَلَـيَّ ومِنَّـةٌ   فلاَ أذهَبَ الرحمن عني الأعاديا
هَمُ بحثُوا عَنْ زَلَّتِي فاجْتَنَبْتُهَا   وهم نافسُوني فاكتسَبْتُ الْمعاليا

وأنشدني أيضاً من مُداعباته ، وله في ذلك النظم الكثير مع طهارته وفضله :

عُلّقتُه سَبَجيَّ اللَّـون قادحَـهُ   ما ابيضَّ منه سوى ثغرٍ حكى الـدُّررا
قد صاغَهُ من سوادِ العين خالقُهُ   فكلُّ عينٍ إلَيْـهِ تُـدْمِنُ النَّظَـرا

وأنشدني في جاهل لبس صوفاً وزها فيه :

أيا كاسياً من جَيِّدِ الصوف نَفْسَهُ   ويا عارياً من كل فَضْلٍ ومن كَيْسِ
أتزهى بصوفٍ وهو بالأمس مصبحٌ   على نعجةٍ واليوم أمسى على تَيْسِ

انتهى ما اختصرته من كلام الخطيب ابن مرزوق.

وأنشد الرحالة ابن جابر الوادي آشي لأبي حيان قوله :

وَقَصّر آمالي مَآلي إلَى الـردى ... وأنّي وإنْ طَالَ الْمَدَى سوف أهْلكُ
فَصُنْتُ بِمَاءِ الوجهِ نفسـاً أبِيَّـةً ... وجادت يميني بالذي كنت أملـكُ

ووقفت على " أعيان العصر وأعوان النصر " للصفدي ، فوجدت فيه ترجمة أبي حيان واسعة فرأيت أن أذكرها بطولها لما فيها من الفوائد ، وهي :

الشيخ ، الإمام ، العالم ، العلامة ، الفريد ، الكامل ، حجة العرب ، مالك أزمّة الأدب ، أثير الدين ، أبو حيان الأندلسي الجيّاني – بالجيم ، والياء آخر الحروف مشددة ، وبعد الألف نون – وكان أمير المؤمنين فِي النحو ، والشمس السافرة فِي شتاء فِي يوم الصَّحْو ، والمتصرف فِي هذا العلم فإليه الإثبات والمحو ، لو عاصر أئمة البصرة لبصّرهم ، أو أهل الكوفة لكف عنهم اتباعهم السواد وحذرهم ، نزل منه كتاب سيبويه فِي وطنه بعد أن كان طريداً ، وأصبح به التسهيل بعد تعقيده مفيداً ، وجعل سَرْحَه شرحه وجَنةً راقت النواظر توريداً ، ملأ الزمان تصانيف ، وأمال عُنُقَ الأيّام بالتواليف ، تخرَّج به أئمّة فِي هذا الفنّ ، وروّق لهم فِي عصره منه سُلافة الدَّن ، فلو رآه يونس بن حبيب لكان بغيضاً مُجيب ، أو عيسى بن عمر لأصبح من تقصيره وهو محذّر ، أو الخليل لكان بعينه قَذَاه ، أو سِيبَوَيْه لما تردى من مسألته الزنبورية بِرَداه ، أو الكسائي لأعراه حلّة جاهه عند الرشيد وأنساه ، أو الفرّاء لفرَّ منه ولم يقتسم ولدا المأمون تقديم مَداسه ، أو اليزيدي لما ظهر نقصه من مكامنه ، أو الأخفش لأخفى جملةً من محاسنه ، أو أبو عبيدة لما تركه لشعب الشعوبية ، أو أبو عَمْرو لشغله بتحقيق اسمه دون التعلّق بعربية ، أو السكريّ لما راق كلامه فِي المعاني ولا حلا ، أو المازنِيّ لما زانه قولهُ " إنّ مُصَابكم رجلا " ، أو قطرب لما دبَّ فِي العربية ولا دَرَج ، أو ثعلب لاستكن بمكره فِي وَكره ولما خرج ، أو المبرّد لأصبحت قواه مقترة ، أو الزجّاج لأمست قواريره مكسرة ، أو ابن الوازن لعدم نقده ، أو الثمانيني

لما تجاوز حدّه ، أو ابن باب لعلم أن قياسه ما اطّرد ، أو ابن دُرَيد لما بلع ريقه ولا ازْدَرَد ، أو ابن قتيبة لأضاع رَحْله ، أو ابن السراج لمشاه إذا رأى وَحله ، أو ابن الخشاب لأضرم فيه ناراً ، و لم يجد معه نوراً ، أو ابن الخباز لما سَجر له تنوراً ، أو ابن القوّاس لما أغرق فِي نَزْعه ، أو ابن يعيش لأوقعه فِي نزعه ، أو ابن خروف لما وجد له مرعًى ، أو ابن إياز لما وجد لأوزاره وقعاً ، أو ابن الطراوة لم يكن نحوه طريًاً ، أو ابن الدباج لكان من حُلّته الرائقة عرِيًاً ، وعلى الجملة فكان إمام النحاة فِي عصره شرقاً وغرباً ، وفريد هذا الفن الفذ بُعداً وقرباً ، وفيه قلت :

سلطانُ علم النحوِ أستاذُنا الـ ... شيخُ أثيرُ الدين حَبْرُ الأنامْ
فلا تقلْ زيدٌ وعمرٌو ، فما ... فِي النحو مَعْهُ لسواهُ كلامْ

خدم هذا العلم مدّة تقارب الثمانين ، وسلك من غَرَائبه وغوامضه طرقاً متشعّبة الأفانين ، ولَمْ يزل على حاله إِلَى أن دخل فِي خبر كان ، وتبدّلت حركاته بالإسكان ، وتوفّى رحمه الله تعالى بمترله خارج باب البحر بالقاهرة فِي يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر ، وصُلى عليه فِي الجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب فِي شهر ربيع الآخر ، ومولده بمدينة مَطَخْشارَشَ فِي أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة.

وقلت أنا أرثيه رحمه الله تعالى :

ماتَ أثيرُ الدين شيخُ الورى ... فاستعر البارقُ واستعبرا
ورقّ من حزنٍ نسيمُ الصَّبا ... واعتلّ فِي الأسحارِ لَمَّا سرى
وصادحاتُ الأيكِ فِي نوحها ... رثته فِي السجع على حرف را
يا عينُ جودي بالدّموع التي ... يَرْوَى بها ما ضَمَّهُ من ثرى
واجري دماً فالخطبُ فِي شأنه ... قد اقْتَضَى أكثرَ مِمَّا جرى

مات إمامٌ كان في فنّه ... يُرى إماماً والورى من ورا

أمسى منادى للبلى مفرداً ... فضمّهُ القبرُ على ما ترى

يا أسفا كان هُدًى ظاهراً ... فعادَ في تربتِهِ مُضْمَرا

وكان جَمْعُ الْفضلِ في عصْرِه ... صحٌّ فلمّا أن قضى كُسِّرا

وعُرِّف الفضلُ به بُرهةً ... والآن لَمّا أن مَضى نُكِّرا

وكان ممنوعاً من الصرفِ لا ... يطرقُ من وافاهُ خطبٌ عَرَا

لا أفعلُ التفضيلِ ما بينهُ ... وبَينَ أعرفه في الورى

لا بَدَلٌ عن نعتِهِ بالتُّقى ... ففعلُه كانَ لَهُ مصدرا

لَمْ يُدَّغَمْ في اللّحد إلا وقد ... فكّ من الصبر وثيقَ العُرى

بكى لهُ زيدٌ وعمرٌو فمن ... أمثلة النحو وممّن قرا

ما أعقدَ التسهيلَ من بعده ... فكم لَهُ من عسرةٍ يَسّرا

وجَسّرَ الناسَ على خَوْضِهِ ... إذ كان في النحوِ قد استبحرا

من بعده قد حال تمييزُهُ ... وحظُّهُ قد رَجَع القهقرى

شاركَ مَنْ قد سادَ في فنّه ... وكم لهُ فنٌّ به استأثرا

دأبُ بني الآدابِ أن يغسلوا ... بدمعهم فيه بَقايا الكَرى

والنحوُ قد سار الردى نحوه ... والصرفُ للتصريفِ قد غيّرا

واللّغةُ الفصحى غَدَتْ بعده ... يلغى الذي في ضبطها قررا

تفسيره البحرُ المحيطُ الذي ... يهدي إلى وُرّاده الجوهرا

فوائدٌ من فضله جَمّةٌ ... عليه فيها نعقدُ الْخنْصرَا

وكان ثَبْتاً نَقْلُهُ حُجّةً ... مثلَ ضياءِ الصبح إن أسفرا

ورحلةً في سُنّةِ المُصْطَفَى ... أصدقُ من يسمعُ إن أخبرا

له الأسانيدُ التي قد علَتْ ... فاستفلَتْ عنها سوامي الذُرى

ساوى بها الأحفادُ أجدادَهم ... فاعجبْ لماضٍ فاته مَنْ طَرَا

وشـــاعراً فِـــي نظمـــه مفلقـــاً كم حَرَّرَ اللفظَ وكـــم حَبَّـــرا
لهـــا معـــانٍ كلّمـــا خطّهـــا تسترُ ما يـــرقمُ فِـــي تُـــسْترا
أفديه من ماضٍ لأمـــر الـــردى مستقبَلاً مـــن ربّـــه بـــالقِرَى
ما باتَ فِـــي أبـــيضِ أكفانـــه إلاّ رأضحى سُنْدُساً أخـــضرا
تُـــصَافِحُ الْحـــورُ لـــه راحـــةً كم تعِبتْ في كلِّ مـــا سـطَّرا
إن مات فالـــذكرُ لـــه خالـــدٌ يحيا به مـــن قبـــل أن يُـــنشرا
جاد ثَـــرًى وافـــاه غيـــثٌ إذا مَـــسَّاهُ بالـــسَّقْي لَـــهُ بَكَّـــرا
وَخَـــصَّهُ مـــن ربِّـــهِ رحمـــةً توردُهُ فِـــي حـــشره الكـــوثرا

وكان قد قرأ القراءات على الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله نحواً من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً ، وسمع الكثير على الجم الغفير بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية والإسكندرية وديار مصر والحجاز ، وحَصَّل الإجازات من الشام والعراق وغير ذلك ، واجتهد فِي طلب التحصيل والتقييد والكتابة ، ولَمْ أرَ فِي أشياخي أكثر اشتغالاً منه ، لأنّي لَمْ أره قط إلاّ يسمع أو يشتغل أو يكتب ، ولم أره على غير ذلك ، وله إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم له ، ونظم ونثر ، وله الموشحات البديعة ، وهو ثَبْت فيما ينقله ، محرِّر لما يقوله ، عارف باللغة ، ضابط لألفاظها ، وأما النحو والتصريف فهو إمام الناس كلّهم فيهما ، لَمْ يُذكر معه فِي أقطار الأرض غيره فِي حياته ، وله اليد الطّولى فِي التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم ، خصوصاً المغاربة ، وتقييد أسمائهم على ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم ، وسأله شيخنا الذهبيّ أسئلة فيما يتعلق بذلك ، وأجابه عنها.

وله التصانيف التي سارت وطارت ، وانتشرت وما انتثرت ، وقرئت ودريت ونسخت وما فسخت ، أخملَتْ كتب الأقدمين ، وألهت المقيمين بمصر والقادمين ، وقرأ الناس عليه ، وصاروا أئمة وأشياخاً فِي حياته ، وهو الذي جَسّر الناس على

مصنّفات ابن مالك رحمه الله تعالى ، ورغّبهم فيها وفي قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها ، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب : هذه نحو الفقهاء ، وكان التزم أن لا يُقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب سيبويه أو في التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه ، ولما قدم من بلاده لازم الشيخ بهاء الدين رحمه الله تعالى كثيراً ، وأخذ عنه كتب الأدب ، وكان شيخاً حسن العمة ، مليح الوجه ، ظاهر اللون ، مُشْرَباً حمرة ، منور الشيبة ، كبير اللحية ، مسترسل الشعر فيها لم تكن كَثة ، عبارته فصيحة بلغة الأندلس يعقد حرف القاف قريباً من الكاف ، على أنّه لا ينطق بها في القرآن إلا فصيحة ، وسمعته يقول : ما في هذه البلاد من يعقد حرف القاف.

وكانت له خصوصية بالأمير سيف الدين أرغون كافل الممالك ، ينبسط معه ، ويبيت عنده في قلعة الجبل ، ولما توفيت ابنته نُضار طلع إلى السلطان الملك الناصر محمد ، وسأله أن يدفنها في بيته داخل القاهرة في البرقية ، فأذن له في ذلك ، وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ، ثمّ إنّه تمذهب للشافعي رضي الله تعالى عنه ؛ بحث على الشيخ علم الدين العراقي " المحرّر " للرافعي ، و " مختصر المنهاج " للنووي ، وحفظ " المنهاج " إلاّ يسيراً ، وقرأ أصول الفقه على أستاذه أبي جعفر بن الزبير ، بحث عليه من " الإشارة " للباجي ، ومن " المستصفى " للغزالي ، ولكنه برع في النحو ، وانتهت إليه الرئاسة والمشيخة فيه ، وكان خالياً من الفلسفة والاعتزال والتّجْسيم.

وكان فيه - رحمه الله تعالى - خشوع ، يبكي إذا سمع القرآن ، ويجري دمعه عند سماع الأشعار الغزلية ، وقال كمال الدين المذكور : قال لي : إذا قرأتُ أشعار العشق أميل إليها ، وكذلك أشعار الشجاعة تستعليني ، وغيرهما ، إلا أشعار الكرم ما تؤثر فيّ ، انتهى.

قلت : كان يفتخر بالبخل ، كما يفتخر بالكرم ، وكان يقول لي : أوصيك احفظ دراهمك ويقال عنك بخيل ، ولا تحتج إلى السفل.

وأنشدني من لفظه لنفسه :

رجاؤك فلسا قد غدا في حَبَائلي قنيصاً رجاءً للنَّتائج من العُقم
أأتعبُ فِي تحصيله وأضيعه إذن كنتُ معتاضاً من البرء بالسُّقم

قلت : والذي أراه فيه أنَّه طال عمره ، وتغرَّب ، وورد البلاد ولا شيء معه ، وتعب حتى حصَّل المناصب تعباً كثيراً ، وكان قد جرب الناس ، وحلب أشْطُرَ الدهر ومرت به حوادث ، فاستعمل الحزم ، وكان يعيب على مشتري الكتب يقول : الله يرزقك عَقْلاً تعيش به ، أنا أيّ كتاب أردته استعرته من خزائن الأوقاف ، وإذا أردت من أحد أن يعيرني دراهم ما أجد ذلك ، وأنشدني له بإجازة :

إنَّ الدراهمَ والنساء كلاهما لا تأمنَنَّ عليهما إنسانا
ينزعن ذا اللبِّ المتينِ عن التُّقى فترى إساءةَ فعلِهِ إحسانا

وأنشدني له من أبيات :

أتى بشفيع ليس يمكن رَدُّهُ دراهمُ بيضٌ للجروح مَراهمُ
تُصَيِّر صعبَ الأمرِ أهون ما يُرى وتقضي لباناتِ الفتى وهو نائمُ

ومن حزمه قوله :

عُداتي لهم فض – البيتين

وقد مدحه كثير من الشعراء ، والكبراء الفضلاء ، فمنهم القاضي محيي الدين بن عبد الظاهر بقوله :

قد قلتُ لَمَّا أنْ سمعتُ مَباحثاً فِي الذات قرَّرَها أجلُّ مفيدِ
هذا أبو حيَّان قلتُ صدقتمُ وبررتمُ هذا هو التوحيدي

وكان قد جاء يوماً إلى بيت الشيخ صدر الدين بن الوكيل فلم يجده ، فكتب بالجص على مصراع الباب ، فلما رأى ابن الوكيل ذلك قال :

قالوا أبو حيَّانَ غيرَ مُدافعٍ ... ملكُ النحاة فقلتُ بالإجماعِ
اسم الملوك على النقودِ وإنَّني ... شاهدتُ كنيته على المصراعِ

ومدحه شرف الدين بن الوحيد بقصيدة مطولة أولها :

إلَيْكَ أبَا حَيَّان أعْمَلْتُ أيْنُقي ... وملتُ إلى حيثُ الركائبُ تلتقي
دعاني إليك الفضلُ فانقَدْتُ طائعاً ... ولبَّيتُ أحدوها بلفظي المصدقِ

ومدحه نجم الدين إسحق بن ألمي التركي ، وسأله تكملة شرح التسهيل بقصيدة ، وأرسلها إليه من دمشق ، وأولها :

تبدّى فقلنا وجْهُه فَلَقُ الصُّبْحِ ... وكمَّله باليُمْنِ فيه وبالنُّجْحِ
وسهَّلتَ تَسْهيلَ الفوائدِ مُحْسِناً ... فكنْ شارحاً صدري بتكملة الشَّرحِ

ومدحه مجير الدين عمر بن الملطي بقصيدة أولها :

يا شيخَ أهلِ الأدبِ الباهرِ ... من ناظمٍ يُلْفَى ومن ناثرِ

ومدحه نجم الدين يحيى الإسكندري بقصيدة أولها :

ضَيْفٌ ألَمَّ بنا من أبْرَعِ النَّاسِ ... لا ناقضٌ عَهْدَ أيَّامي ولا ناسي
عارٍ من الكِبْرِ والأدناسِ ذو شرفٍ ... لكنَّه من سَرابيلِ العُلا كاسي

ومدحه بهاء الدين محمد بن شهاب الدين الخيمي بقصيدة أولها :

فَضَضْتَ عن العذبِ النَّميرِ ختامَها ... وفَتَحْتَ عن زَهرِ الرياضِ كِمامَها

ومدحه جماعة آخرون يطول ذكرهم ، وكتبت أنا إليه من الرحبة سنة ٧٢٩:

لو كنتُ أملكُ من دهري جَناحَيْنِ ... لطرتُ لكنّه فيكم حنى حَيْني
يا سادةً نلتُ فِي مصرٍ بهم شَرَفاً ... أرقى به شرفاً ينأى عن العَيْنِ
ولَيْسَ غَيْرُ أثيرِ الدين أثّلَهُ ... فشاد ما شاد لي حقًّا بلا مَيْنِ
حبرٌ ولو قُلْت إنّ الباء رتْبتها ... من قبلُ صدَّقكَ الأقوام فِي ذينِ[1]
أحيا علوماً أماتَ الدَّهْرُ أكْثرها ... مذ جُلّدت خُلّدت ما بين دفّينِ
يا واحدَ العصرِ ما قولي بمُتّهَمٍ ... ولا أُحاشي امرءاً بينَ الفريقينِ
هذي العلومُ بَدَتْ من سيبويه كما ... قالوا وفيكَ انتهتْ يا ثانِيَ اثنينِ
فَدُمْ لها وبودَي لو أكونُ فِدًى ... لما يَنالُكَ فِي الأيّامِ من شَينِ
يا سيبويه الورى فِي الدهرِ لا عَجَبٌ ... إذا الخليلُ غدا يفديكَ بالعَينِ

وكتبت إليه استدعاء[2] ، وهو : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام العالم العلاّمة ، لسان العرب ، ترجمان الأدب جامع الفضائل ، عمدة وسائل السائل ، حجّة المقلّدين ، زين المقَلّدين ، قطب المؤملين ، أفضل الآخرين ، وارث علوم الأولين ، صاحب اليد الطولى فِي كل مكان ضيق ، والتصانيف التي تأخذ بمجامع القلب فكل ذي لبّ إليها شيّق ، والمباحث التي أثارت الأدلة الراجحة من مكامن أماكنها ، وقنصت أوابدها الجامحة من مواطئ مواطنها ، كشّاف معضلات الأوائل ، سَبّاق غايات قصّر عن شأوها سحبان وائل ، فَادِغٌ هَضَبات البلاغة فِي اجتلاء اجتلاها وهي فِي مرقى مرقدها ، سالب تيجان الفصاحة فِي اقتضاء اقتضاها من فوق فَرْقَدها ، حتى أبرز كلامه جَنَانً فكلُّ جَنَانٍ من بعده عن الدخول إليها جَبان ، وأتى ببراهين وجوه حورها لم يَطْمِثهن إنس قبله ولا جانّ ، وأبدع حمائل نظم ونثر لا تصل إلى أفنان

---

(١) يقصد بتقديم الباء في حبر كلمة بحر.

(٢) الكلام للصفدي خليل بن أيبك وهي رسالة يطلب فيها إجازة أبي حيان له أن يروى عنه مؤلفاته وكتبه.

فنونها يدُ جانٍ ، أثير الدين أبِي حيان ، لا زال ميت العلم يُحْييه ، وهل عجيب ذلك من أبِي حيان :

حتى ينال بنو العُلومِ مَرامَهم ... ويحلّهم دارَ المنى بأمان

إجازةُ[1] كاتب هذه الأحرف ما رواه – فسح الله في مدته – من المسانيد والمصنفات والسنن والجاميع الحديثية ، والتصانيف الأدبية ، نظماً ونثراً ، إلى غير ذلك من أصناف العلوم على اختلاف أوضاعها ، وتباين أجناسها وأنواعها ، مِمّا تَلقاه ببلاد الأندلس وإفريقية والإسكندرية والديار المصرية والبلاد الحجازية وغيرها من البلدان ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة خاصة أو عامة ، كيفما تأدى ذلك إليه ، وإجازة ما له – أدام الله إفادته – من التصانيف فِي تفسير القرآن العظيم والعلوم الحديثية والأدبية وغيرها ، وما له من نظم ونثر إجازة خاصة ، وأن يثبت بخطه تصانيفه إلى حين هذا التاريخ ، وأن يجيزه إجازة عامة لما يتجدّد له من بعد ذلك على رأي من يراه ويجوّزه ، منعماً متفضلاً إن شاء الله تعالى.

فكتب الجواب رحمه الله تعالى[2] : أعزك الله ، ظننتَ بإنسان جميلاً فغاليت ، وأبديت من الإحسان جزيلاً وما باليت ، وصَفْتَ من هو القَتام يظنه الناس سماء ، والسراب يحسبه الظمآن ماء ، يا ابن الكرام وأنت أبصر من يشيم ، أمع الروض النضير يُرعى الهشيم ، أما أغنتك فضائلك ، وفواضلك ، ومعارفك ، وعوارفك ، عن نُغبة من دأماء ، وتربة من يَهْماء ، لقد تبلجتِ المهارقُ من نور صفحاتك ، وتأرجت الأكوان من أريج نفحاتك ، ولأنت أعرف مَنْ يُقْصد للدراية ، وأنقد من يعتمد عليه فِي الرواية ، لكنك أردت أن تكسو من مطارفك ، وتتفضل من تالدك وطارفك ، وتجلو الخامل فِي منصة النباهة ، وتنقذه من لكن الفَهاهة ، فتشيد له ذكراً ، وتعلي له

(١) هذه الكلمة خبر عن مبتدأ بعيد وهو حوله : المسؤول من إحسان سيدنا الإمام

(٢) هذا الجواب والرد لأبي حيان وهو جواب طويل ختمه أبو حيان باسمه قائلاً : قاله وكتبه أبو حيان.

قدراً ، ولم يمكنه إلاّ إسعافك فيما طلبت ، وإجابتك فيما إليه ندبت ، فإن المالك لا يُعْصى ، والمتفضل المحسن لا يقصى ، وقد أجزت لك – أيدك الله تعالى – جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس وبلاد إفريقية وديار مصر والحجاز وغير ذلك ، بقراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة بمشافهة وكتابة ووجازة ، وجميعَ ما أجيز لي أن أرويه بالشام والعراق وغير ذلك ، وجميعَ ما صنفته واختصرته وجمعته وأنشأته نظماً ونثراً ، وجميعَ ما سألت في هذا الاستدعاء : فمن مروياتي الكتاب العزيز قرأته بقراءة السبعة على جماعة من أعلاهم الشيخ المسند المعمَّر فخر الدين أبو الطاهر إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المصري بن المليحي ، آخر من روى القرآن بالتلاوة على أبي الجود ، والكتب الستة والموطأ ومسند عَبْدِ بن حُمَيْد ومسند الدراميّ ومسند الشافعي ومسند الطيالسي والمعجم الكبير للطَّبراني والمعجم الصغير له وسنن الدارقطني وغير ذلك.

وأما الأجزاء فكثيرة جداً ، ومن كتب النحو والآداب فأروي بالقراءة كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والتكملة ، والمفصل ، وجمل الزجاجي ، وغير ذلك ، والأشعار الستة والحماسة وديوان حبيب والمتنبي والمعري ، وأما شيوخي الذين رويت عنهم بالسماع أو القراءة فهم كثير ، وأذكر الآن منهم جماعة : فمنهم القاضي أبو علي الحسن بن عبد العزيز بن أبي الأحوص القرشي ، والمقرئ أبو جعفر أحمد بن سعيد بن أحمد بن بشير الأنصاري ، وإسحاق بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الملك بن دِرْباس وممن كتبت عنه من مشاهير الأدباء أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن الفرج المالقي بن المرحل ، وأبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأنصاري القرطاجني.

وممن أخذت عنه النحاة أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأُبّدي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضائع ، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي ، وأبو جعفر أحمد بن

يوسف بن علي بن يوسف الفِهْري اللّبلي ، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن نصر الحلبي بن النحاس.

وجملة الذين سمعت منهم نحو من أربعمائة شخص وخمسين ، وأما الذين أجازوني فعالم كثير جدًّا من أهل غَرْناطة ومالَقَة وسَبْتَة وديار إفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام ، وأما ما صنفته فمن ذلك " البحر المحيط " فِي تفسير القرآن العظيم ، " إتحاف الأريب بما فِي القرآن من الغريب " ، كتاب " الأسفار الملخص من كتاب الصَّفّار " شرحاً لكتاب سيبويه ، كتاب " التجريد لأحكام سيبويه " ، كتاب "التذييل والتكميل فِي شرح التسهيل" ، كتاب "التنخيل الملخص من شرح التسهيل" ، كتاب " التذكرة " ، كتاب " المبدع " فِي التصريف ، كتاب " الموفور " ، كتاب "التقريب" ، كتاب " التدريب " ، كتاب " غاية الإحسان " ، كتاب "النكت الحسان" ، كتاب " الشذا فِي مسألة كذا " ، كتاب " الفضل فِي أحكام الفصل " ، كتاب " اللمحة " ، كتاب " الشذرة " ، كتاب " الارتضاء فِي الفرق بين الضاد والظاء " ، كتاب " عقد اللآلي " ، كتاب " نكت الأمالي " ، كتاب " النافع فِي قراءة نافع " ، " الأثير فِي قراءة ابن كثير " ، " المَوْرِد الغَمْر فِي قراءة أبي عمرو " ، "الروض الباسم فِي قراءة عاصم " ، " المزن الهامر فِي قراءة ابن عامر " ، " الرمزة فِي قراءة حمزة " ، " تقريب النائي فِي قراءة الكسائي " ، " غاية المطلوب فِي قراءة يعقوب " ، قصيدة " النير الجلي فِي قراءة زيد بن علي " ، " الوهاج فِي اختصار المنهاج " ، " الأنور الأجلى فِي اختصار المحلى " ، " الحلل الحالية فِي أسانيد القرآن العالية " ، كتاب " الإعلام بأركان الإسلام " ، " نثر الزهر ونظم الزهر " ، " قَطْر الحَبِيّ فِي جواب أسئلة الذهبي " ، " فهرست مسموعاتي " ، " نوافث السحر فِي دمائث الشعر " ، "تحفة النَّدُس فِي نحاة الأندلس" ، "الأبيات الوافية فِي علم القافية" ، "جزء فِي الحديث " ، " مشيخة ابن أبي المنصور " ، كتاب " نفحة المسك فِي سيرة الترك " ، كتاب " الأفعال فِي لسان الترك " ، " منطق الخرس فِي لسان الفرس " ،

ومما لم يكمل تصنيفه : كتاب " مسلك الرشد فِي تجريد مسائل نهاية ابن رشد " ، كتاب " منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، " نهاية الإغراب فِي علمي التصريف والإعراب " ، رجز " مجاني الهصر فِي آداب وتواريخ لأهل العصر " ، "خلاصة التبيان فِي علمي البديع والبيان " ، رجز " نور الغَبَش فِي لسان الحبش " ، "المخبور فِي لسان اليخمور " ، قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان.

وأنشدني من لَفْظِه القصيدة الدالية الَّتِي نظمها فِي مدح النحو والخليل وسيبويه ، ثم خرج منها إلى مديح صاحب غَرْناطة وغيره من أشياخه ، وأولها :

هُوَ العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغية وأنجح قاصده

وهي قصيدة جيدة تزيد على مائة بيت.

وحكي لي أن الشيخ أثير الدين رحمه الله تعالى ضعف فتوجه إليه جماعة يعودونه ، وفيهم شمس الدين بن دانيال ، فأنشدهم الشيخ رحمه الله تعالى القصيدة المذكورة ، فلما فرغ قال ابن دانيال : يا جماعة أُخبركم أن الشيخ قد عوفي ، وما بقي عليه بأس ، لأنه لم يبق عنده فضلة ، قوموا باسم الله.

وأنشدني من لفظه لنفسه رحمه الله تعالى قصيدته السينية التي أولها :

أهاجَكَ ربعٌ حائلُ الرسمِ دارسُهْ كَوَحْيِ كتابٍ أضعَفَ الخطَّ دارسُهْ

انتهى نص الصفدي . وما ذكره رحمه الله تعالى فِي موضع ولادة أبِي حيان غير مخالف لما ذكره فِي الوافي أنه ولد بغَرْناطَة ، إلا أن قوله " بمدينة مَطَخْشارَش " فيه نظر ، لأنه يقتضى أنها مدينة ، وليس كذلك ، وإنما هي موضع بغرناطة ، ولذا قال الرعيني : إن مولد أبي حيان بمَطَخْشارَش من غرناطة ، ونحوه لابن جماعة . انتهى ،

وهو صريح فِي المراد ، وصاحب البيت أدرى على أنه يمكن أن يرد كلام الصفدي لذاك ، والله تعالى أعلم.

وذكر فِي الوافِي أنه تولى تدريس التفسير بالقبة المنصورية ، والإقراء بالجامع الأقمر ، قال الصفدي : وقال لِي : لم أرَ بعدَ ابنِ دقيق العيد أفصحَ من قراءتك ، وكان ذلك حين قرأت عليه المقامات الحريرية بمصر جماعة ، انتهى.

وما وقع فِي كلام كثير من أهل المغرب أن أبا حيان توفِي سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة غير ظاهر ، لأن أهل المشرق أعرف بذلك ، إذ توفِي عندهم ، وقد تقدم أنه توفِي سنة خمس وأربعين وسبعمائة ، فعلى كلام أهل المشرق فِي هذا المعوَّل ، والله أعلم.

وكانت نُضار بنت أبِي حيان حجت ، وسمعت بقراءة العَلَم البرزالي على بعض الشيوخ ، وحدث بشيء من مروياها ، وحضرت على الدمياطي ، وسمعت على جماعة ، وهي بضم النون وتخفيف الضاد ، وأجازها من المغرب أبو جعفر بن الزبير ، وحفظت مقدمة فِي النحو ، ولَمّا توفيت عمل والدها فيها كتاباً سمّاه " النُّضار فِي المَسلاة عن نُضار " ، وكان والدها يثني عليها كثيراً ، وكانت تكتب وتقرأ ، قال الصفدي : قال لِي والدها : إنها خَرَّجَتْ جزءاً لنفسها وإنها تعرب جيداً ، وأظنه قال لِي : إنها تنظم الشعر ، وكان يقول دائماً : ليت أخاها حيان كان مثلها ، وتوفيت رحمها الله تعالى فِي جمادي الآخر سنة ٧٣٠ هـ ، فِي حياة والدها ، فوجد عليها وجداً عظيماً ولَمْ يثبت وانقطع عند قبرها بالبرقية ، ولازمه سنة ، ومولدها فِي جمادي الآخر سنة ٧٠٢ ، قال الصفدي : وكنت بالرحبة لما توفيت ، فكتبت لوالدها بقصيدة أولها :

بكينا باللُّجين على نُضارِ ... فسَيْلُ الدمع فِي الخدين جاري
فيا لله جاريةٌ تَوَلّتْ ... فنبكيها بأدمعنا الجواري

وقال الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي في برنامجه، عند ذكره شيخه أبا حيان زيادةً على ما قدمناه، ما ملخصه: إن أبا حيان قال: سمعت بغرناطة ومالقة وبلش والمرية وبجاية وتونس والإسكندرية ومصر والقاهرة ودمياط والمحلة وطهرمس والجيزة ومنية بني خصيب ودشنا وقنا وقوص وبلبيس وبعيذاب من بلاد السودان وبينبع ومكة شرَّفها الله تعالى وجدة وأيلة، ثم فَصَّل من لقيه في كل بلد إلى أن قال: وبمكة أبا اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن ابن عبد الله بن عساكر، إلى أن قال: فهذه نبذة من شيوخي، وجملة من سمعت منه خمسمائة، والمجيزون أكثر من ألف، وعدَّ من كتب القراءات التي أخذ تسعة عشر كتاباً، وقال في حق ابن المليحي: إنه أعلى شيوخي في القراءات وإن آخر من روى عنه السبع أبو الجود غياث بن فارس المنذري اللّخمي وإجازته منه سنة ٦٠٤ هـ، قال: وقرأت البخاري على جماعة أقدمهم إسناداً فيه أبو العز الحراني قرأته عليه بلفظي إلا بعض كتاب التفسير من قوله تعالى: {ويسألونك عن المحيض} إلى قوله سبحانه: {ولولا فضل الله عليكم ورحمته} في سورة النور، فسمعته بقراءة غيري، وقرأت جميع كتاب سيبويه على البهاء بن النحاس المشهور بالنحو في مصر والشام، بقراءته على علم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق، بقراءته على التاج أبي اليمن الكندي، أنبأنا أبو محمد بن علي بن أحمد البغدادي مؤلف كتاب " المبهج "، أنبأنا أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب عُرف بابن الدبّاس، أنبأنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي، أنبأنا أبو القاسم علي عبيد الله الرقيقي، أنبأنا علي بن عيسى بن عبد الله الرماني، أنبأنا أبو بكر بن السراج، أنبأنا أبو العباس المبرد، أنبأنا أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني، قالا: أنبأنا أبو الحسن الأخفش، أنبأنا سيبويه، قال الشيخ أبو حيان: ولا أعلم راوياً له بمصر والشام والعراق واليمن والمشرق غيري، ورويته عن الأساتيذ أبوي علي ابن الضائع وابن أبي الأحوص وأبي جعفر اللبلي عن أبي علي الشلوبين، وسنده المشهور بالمغرب، ثم أورد الرعيني جملة من نظم الإمام أبي حيان، منها قوله:

أريدُ من الدّنيا ثلاثاً وإنما ... لغايَةُ مطلوبٍ لمن هو طالبُ
تلاوةُ قرآنٍ ، ونفسٌ عفيفةٌ ... وإكثارُ أعمالٍ عليها أواظبُ

وقولـه :

أرَحْتُ روحي من الإيناسِ بالنّاسِ ... لمّا غَنيتُ عن الأكياسِ بالياسِ
وصرتُ في البيت وحدي لا أرى أحداً ... بناتُ فكري وكتبي هُنَّ جلاّسِي

وقولـه :

وَزَهَّدنِي فِي جمعيَ المالَ أنّه ... إذا ما انتهى عند الفتى فارقَ العُمرا
فلا روحَةُ يوماً أراحَ من العنَا ... ولم يَكْتَسبْ حَمداً ولم يدّخر أجراً

وقولـه :

يظنُّ الغَمْرُ أنَّ الكُتْبَ تُجدي ... أخا ذِهْنٍ لإدراكِ العُلومِ
وما يدري الجَهولُ بأنَّ فيها ... غوامضَ حيرتْ عَقْلَ الفهيمِ
إذا رمْتَ العلوم بغير شيخٍ ... ضللتَ عن الصراط المستقيمِ
وتَلْتَبسُ الأمورُ عليكَ حتّى ... تصيرَ أضلَّ من تومـا الحكيمِ

ثم قال الرعيني : وهو شيخ فاضل ، ما رأيت مثله ، كثير الضحك والانبساط ، بعيد عن الانقباض ، جيد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو لمة وافرة ، وهمة فاخرة ، له وجه مستدير ، وقامته معتدلة التقدير ، ليس بالطويل ولا بالقصير ، انتهى ما لخصته من كلام الرعيني.

ولما قدم الأستاذ أبو حيان إلى مصر أوصى أهله بقوله : ينبغي للعاقل أن يعامل كل أحد في الظاهر معاملة الصديق ، وفي الباطن معاملة العدو في التحفظ منه والتحرز ، وليكن في التحرز من صديقه أشد من التحرز من عدوه ، وأن يعتقد أن إحسان شخص إلى آخر وتودده إنما هو لغرض قام له فيه يتعلق به يبعثه على ذلك لا

بذات ـبت التشخص ، وينبغي أن يترك الإنسان الكلام فِي ستة أشياء : فِــي ذات الله تعالى ، وما يتعلق بصفاته ، وما يتعلق بأحوال أنبيائه صــلوات الله وســلامه علــيهم أجمعين ، وفِي التعرّض لأئمة المذاهب ، رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ، وفِي الطعــن على صالحي الأمة نفع الله بهم وعلى أرباب المناصب والرتب من أهل زمانه ، وأن لا يقصد أذى أحد من خلق الله سبحانه وتعالى إلاّ على حسب الدفع عن نفــسه ، وأن يعذر الناس فِي مباحثهم وإدراكاتهم ، فإن ذلك على حسب عقــولهم ، وأن يــضبط نفسه عن المراء والاستزراء والاستخفاف بأبناء زمانه ، وأن لا يبحث إلا مــع مــن اجتمعت فيه شرائط الديانة والفهم والمزاولة لما يبحث ، وأن لا يغضب على مَــنْ لا يفهم مراده ومن لم يدرك ما يدركه ، وأن يلتمس مخرجاً لمن ظاهر كلامه الفــساد ، وأن لا يقدم على تخطئة أحد ببادي الرأي ، وأن يترك الخوض فِي علوم الأوائل ، وأن يجعل اشتغاله بعلوم الشريعة ، وأن لا ينكر على الفقراء ، وليسلم لهم أحوالهم ، وينبغي للعاقل أن يُلْزِم نفسه التواضع لعبيد الله سبحانه وتعالى ، وأن يجعل نُصْبَ عينيــه أنــه عاجز مفتقر ، وأن لا يتكبر على أحد ، وأن يُقِلَّ من الضحك والمزاح والخوض فيمــا لا يعنيه ، وأن يتظاهر لكلٍّ بما يوافقه فيما لا معصية لله تعالى فيه ولا خَرْمَ مــروءة ، وأن يأخذ نفسه باجتناب ما هو قبيح عند الجمهور ، وأن لا يظهر الشكوى لأحد من خلق الله تعالى ، وأن لا يعرض بذكر أهله ، ولا يجري ذكر حرمه بحضرة جليــسه ، وأن لا يطلع أحداً على عمل خير يعمله لوجه الله تعالى ، وأن يأخذ نفــسه بحــسن المعاملة من حسن اللفظ وجميل التقاضي ، وأن لا يركن إلى أحد إلا إلى الله تعــالى ، وأن يكثر من مطالعة التواريخ فإنها تلقح عقلاً جديداً ، والله سبحانه وتعالى أعلــم . انتهت وصية أبِي حيان الجامعة النافعة ، وقد نقلتها من خط الشيخ العلامة أبي الطيب ابن علوان التونسي المالكي الشهير بالمصري ، وهو ممن أخذ عن تلامذة الشيخ أبِــي حيان ، رحمه الله تعالى.

وقد أورد ابن جماعة له من قطعة قوله فِي أهل عصره :

حلبتُ الدهرَ أشْـطُرَهُ زمانــاً ... وأغناني العِيانُ عـن الـسؤالِ
فما أبـصرتُ مـن خـلٍّ وفيٍّ ... ولا ألفيتُ مـشكورَ الخـلالِ
ذئابٌ فِي ثيـابٍ قـد تَبَـدَّتْ ... لرائيهــا بأشـكالِ الرجــالِ
ومن يكُ يدَّعي منهم صـلاحاً ... فزنديقٌ تغلغلَ فِـي الـضلالِ

وقد أورد قاضي القضاة ابن جماعة للشيخ أبي حيان من النظم غير ما قـدمنا ذكره قوله :

أما إنــه لــولا ثــلاثٌ أحبّهــا ... تمَنيتُ أني لا أُعَدُّ مــن الأحْيــا
فمنها رجائي أن أفــوزَ بتوبــةٍ ... تُكَفِّرُ لي ذنباً وتُنجحُ لي سـعيا
ومنهنَّ صَوْنِ النفس عن كل جاهلٍ ... لئيمٍ فلا أمشي إلى بابه مــشيا
ومنهنَّ أخذي بالحديث إذا الورى ... نسوا سنّةَ المختارِ واتّبعوا الرأيا
أتترك نَصًّا للرسـولِ وتقتــدي ... بشخصٍ لقد بُدِّلت بالرُّشَدِ الغيّا

وله رحمه الله تعالى قصيدة سماها بـ " المورد العذب فِي معارضـة قـصيدة كعب " وقصيدة فِي مدح الإمام الشافعي مطلعها :

غذيتُ بعلم النحوِ إذ دَرَّ لي ثَدْيــا

وله رحمه الله تعالى من قصيدة فِي مدح أم ولده حَيَّان :

جُننتُ بها سَوْدَاءَ لــونٍ ونــاظرٍ ... ويا طالما كان الجنونُ بـسوداء
وجدتُ بها بَرْدَ النعيمِ وإن يكن ... فؤاديَ منها فِي جحـيمٍ ولأواء
وشاهدتُ معنى الحسنِ فيها مجسَّداً ... فأعجبْ لمعنًى صار جوهرَ أشياء

وقال يهنئ ، قال ابن جماعة : خاطبني به ارتجالاً عند ولادة ابني عمـــر بعـــد بنتين :

حُبيـــتَ بريحـــانَتَيْ روضـــة وبعـــدهما جـــاء نجـــلٌ أغَـــرّ
وسَمَّيْتـــه اســـمَ إمـــامٍ إذا رآهُ أبـــو مُـــرَّة منـــه فـــرّ
ولا عجبٌ منكَ عَبْـدَ العزيـــز إذا كان نجلك يُـسمى عمـــر
تَفَرَّعتمـــا مـــن إمـــامِ الهـــدى وبدرِ الدجى ورئـيسِ البـــشر
فلا زال يوضِحُ سُـبْلَ الهـــدى ولا زلتمـــا تَقْفُـــوانِ الأثـــر

وقـــال :

لقد زادني بالناس علماً تجـــاربي ومن جَرَّبَ الأيَّامَ مثلي تعلّمـــا
وإني وتطلابي من الناس راحـــةً لكالمبتغي وسْطَ الجَحيمِ تنعُّمـــا
سأزهَدُ حتى لا أرى لِيَ صـــاحباً وأُنجِدُ حتى لا أُلاقـــيَ مُتْهِمـــا

وقال يخاطب شيخه ابن النحاس وقد أغب زيارته :

أعَينَ حيـــاتي والـــذي ببقائِـــه بقائي أصبحتُ نحـــوك شَـــيِّقا
أقمتَ بقَلْـــبي غـــير أنَّ لمقلـــتي برؤيتك الحظَّ الذي يُذهبُ الشقا
وما كان ظني أنكَ الدهرَ تاركي ولو أنني أصبحتُ بين الورى لقا
لطائفُ معنًى فِي العِيان ولم تكنْ لتُـــدرَك إلاَّ بـــالتزاور واللّقـــا

وقال يخاطب قاضي القضاة شمس الدين السروجي الحنفي ، وقـــد أُعيـــد إلى منصب القضاء ، وكان يتطلّع إليه رجل يدعى نجم الدين :

ذَوو العلم فِي الدنيا نجومٌ زواهرٌ وإنك فيها الشمسُ حقًّا بلا لَبسِ
إذا لحْتَ أخفى نورُكم كلَّ نـــيرٍ ألم ترَ أن النجمَ يَخفى مع الشمسِ

وقــال :

تذكُّري للبلى في قعرِ مُظلمــة ... أصارني زاهداً في المالِ والرتبِ
أنّى أُسَرُّ بحالٍ ســوفَ أُسْـلبها ... عمَّا قريبٍ وأبقى رمَّةَ التربِ ؟

وقال رحمه الله تعالى :

أعاذلُ ذَرْني وانفرادي عن الورى ... فلستُ أرى فيهم صديقاً مصافيا
نداماي كُتْبٌ أستفيدُ عُلومَهــا ... أحبّايَ تغني عن لقائي الأعاديــا
وآنسُها القرآنُ فهو الذي بــه ... نجاتي إذا فكرتُ أو كنتُ تاليــا
لقد جُلْتُ في غربِ البلاد وشرقها ... أنقِّبُ عمَّــنْ كــان لله داعيــا
فلــم أرَ إلاّ طالبــاً لرياسَــة ... وجَمّاعَ أموالٍ وشيخاً مرائيــا
قبضتُ يدي عنهم وآثرتُ عُزْلَةً ... عن الناسِ واستغنيتُ باللهِ كَافيا

وقال رحمه الله تعالى أيضاً :

خُلــقَ الإنــسان فِــي كَبَــدِ ... بوجــودِ الأهــلِ والولــدِ
من يُمتْ منــهم يُذِقْــهُ أسًــى ... أو يعــشْ ألقــاه فِــي نكــدِ
عاشَ فِــي أمــنٍ فــتىً عَــزَبٌ ... مــستريحُ الفكــرِ والجــسدِ

وقــال :

طالعْ تواريخ مَنْ في الدهرِ قــد وُجــدوا ... تجدْ خطوباً تسلّي عنكَ ما تجــدُ
تجدْ أكابرهم قد جُرِّعوا غُصَصاً ... من الرزايا بها كم فُتِّتَتْ كبــدُ
عزلٌ ونهبٌ وضربٌ بالسياطِ وحبــ ... ـسٌ ثمّ قتلٌ وتشريدٌ لمن ولدوا

وقال رحمه الله تعالى يمدح البخاري وكتابه الصحيح :

أسامعَ أخبارِ الرسولِ لكَ البشرى ... لقد سُدتَ في الدنيا وقد فزت في الأخرى
تشنِّفُ آذاناً بعقدِ جواهرٍ ... تَوَدُّ الغواني لو تُقَلَّده النحرا
جواهرُ كم حَلَتْ نفوساً نفيسَةً ... فحلَتْ بها صَدْراً وحَلَتْ بها قدرا
هَلِ الدينُ إلاّ ما روته أكابرٌ ... لنا نَقَلوا الأخْبار عن طَيِّبٍ خبرا
وأدَّوْا أحاديثَ الرسولِ مصونةً ... عن الزَّيف والتصحيف فاستوجبوا الشكرا
وإنَّ البخاريَّ الإمامَ لجامعٌ ... بجامعه منها اليواقيتَ والدرّا
على مَفْرِقِ الإسلام تاجٌ مُرَصَّعٌ ... أضاء به شمساً ونارَ به بدرا
وبحرُ علومٍ يلفظُ الدرَّ لا الحَصا ... فأنْفِسْ بها درًّا وأعظِمْ به بحرا
تصانيفُهُ نُورٌ ونَورٌ لناظر ... فقد أشرقتْ زُهْراً وقد أينعتْ زَهْرا
نحا سُنَّةَ المختارِ ينْظِمُ شَتَّها ... يلخِّصها جمعاً ويُخلِصُهَا تبرا
وكم بَذَلَ النفسَ المصونةَ جاهداً ... فجاز لها بحراً وجابَ لها برًّا
فطوراً عراقياً وطوراً يمانياً ... وطوراً حجازياً وطوراً أتى مصرا
إلى أن حوى منها الصحيحَ صحيفةً ... فوافى كتاباً قد غدا الآيَةَ الكبرى
كتابٌ له من شَرْعِ أحمدَ شِرْعَةٌ ... مُطَهَّرةٌ تعلو السماكين والنسرا

وقال لسان الدين في الإحاطة : كان أثير الدين أبو حيان نسيجَ وَحْدِه في ثقوب الذهن ، وصحة الإدراك ، والاضطلاع بعلم العربية والتفسير وطريق الرواية ، إمام النحاة في زمانه غيرَ مُدافع ، نشأ في بلدة غَرْناطة مشاراً إليه في التبريز بميدان الإدراك ، وتغيير السوابق في مضمار التحصيل ، ونالته نَبْوَة لحق بسببها بالمشرق ، واستقر بمصر ، فنال بها ما شاء من عز وشهرة وتأثلٍ وافر وحُظوة ، وأضحى لمن حل بساحته من المغاربة ملجأ وعُدَّة ، وكان شديد البسط مهيباً جهوريًّا ، مع الدُّعابة والغزل وطرح التَّسَمُّتِ ، شاعراً ، مكثراً ، مليح الحديث ، لا يمل وإن أطال ، وأسنَّ جدًّا فانتفع به.

ثمّ قال ابن الخطيب : إن أبا حيان حملته حدَّة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر الطباع ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير الوحشة ، فنال منه ، وتصدَّى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره للسلطان ، فامتعض له ، ونفذ الأمر بتنكيله ، فاختفى ، ثُمَّ أجاز البحر مختفياً ، ولحق بالمشرق لا يلتفت خلفه.

ثُمَّ قال : وشعره كثير يتصف بالإجادة وضدها ، فمن مطوّلاته قوله :

لا تَعذلاهُ فما ذو الحبّ معذولُ ... العقلُ مختبلٌ والقَلْبُ مَتبولُ
هزَّتْ له أسمراً من خُوطِ قامتها ... فما انثنى الصبُّ إلا وهو مقتولُ
جميلة فُصِّلَ الحسنُ البديعُ لها ... فكَمْ لها جُمَلٌ منه وتفصيلُ
فالنحرُ مرمةٌ ، والنشرُ عنبرةٌ ، ... والثغرُ جوهرةٌ ، والريقُ معسولُ
والطرف ذو غَنَج ، والعَرف ذو أرجٍ ، ... والخصرُ مختطَفٌ ، والمتنُ مجدولُ
هيفاءُ ينطقُ في الخصرِ الوشاحُ لها ... درماءُ تخرسُ في الساقِ الخلاخيلُ
من اللواتي غذاهُنَّ النعيمُ فما ... يشقين ، آباؤها الصِّيدُ البهاليلُ[1]

إلى أن قال : وقوله :

نُورٌ بخدّكَ أم توقُّدُ نارِ ... وضَنًى بجفنكَ أم فُتورُ عُقارِ
وشَذاً بِريقك أم تأرُّجُ مِسكةٍ ... وسَناً بثغرك أم شعاع دراري
جُمعتْ معاني الحسن فيك فقد غدتْ ... قَيْدَ القُلوبِ وفتنةَ الأبصارِ

ومن نظم أبي حيان قوله :

إنّ علماً تعبتُ فيه زماني ... باذلاً فيه طارفي وتلادي
لجَديرٌ بأن يكون عزيزاً ... ومَصوناً إلاّ على الأجوادِ

---

(١) انظر القصيدة كلها فهي طويلة قاربت الثمانين بيتاً في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، في الإحاطة في أخبار غرناطة ، جـ ٣ ، ص ٤٧.

وقولـــه :

وما لك والإتعابَ نفساً شـــريفةً وتكليفها في الدهرِ ما ليس يَعْذُبُ
أرِحْها فعن قربٍ تلاقي حِمامها فتنعَمُ في دارِ البَقــا أو تُعَــذَّبُ

واستشكل هذان البيتان بأن ظاهرهما خلاف الشرع ، وأجيب بأن مراده أمر الرزق ، لا أمر التكليف.

وأفاد غيرُ واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ شر بينه وبين شيخه أحمد بن علي الطباع فألف أبو حيان كتاباً سماه " الإلماع في إفساد إجازة ابن الطباع " فرفع ابن الطباع أمره للأمير محمد بن نصر المدعو بالفقيه ، وكـــان أبـــو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه ، فنشأ شر عن ذلك ، وذكر أبو حيان أنه لم يُقِمْ بفاس إلا ثلاثة أيام ، وأدرك فيها أبا القاسم المزياتي ، وخرج أبو حيـــان مـــن الأندلس سنة تسع وسبعين وستمائة.[1] ومن شعر أبي حيان هذه القصيدة الطويلة التي جاوبت في مدح النحو والنحويين ومدح شيوخه الذين منهم أبو جعفر بن الزبيد وقد أشرنا إلى هذه القصيدة في الترجمة :

هو العِلْم لا كالعلْم شيءٌ تُرَاوِدُه لقد فاز باغيه وأنجـــح قاصـــده
وما فضل الإنـــسان إلاّ بعلْمـــه وما امتاز إلاّ ثاقبُ الذِّهن واقدُه
وقد قَصُرت أعمارُنا وعلومنـــا يطول علينا حَصْرُها ونُكابِـــده
وفي كلّها خيرٌ ولكـــنَّ أصـــلها هو النَّحو فاحذر من جَهُول يُعَانده
به يُعرف القرآن والسُّنَّة التي هما أصلُ دين الله ذو أنت عابـــده
وناهيك من علمٍ علـــيٌّ مُـــشيد مبانيه أَعْزِزْ بالذي هو شـــايِده

---

(١) آخر ما ذكر في ترجمة أبي حيان في كتاب نفح الطيب للشيخ أحمد بن محمد المقري ، جـــ٢ ، ص ٥٨٤.

لقد حاز في الدنيا فخاراً وسودَداً أبو الأسود الديلي[1] فللجرِّ ساندهُ
هو استنبط العلم الذي جلّ قدرُه وطار به لِلْعُرْب ذكرٌ نعــاوده
وساد عطا نجله وابن هرمــز[2] ويحيى ونصر ثم ميمون ماهــده
وعنْبَسة قد كان أبرعَ صَــحبه فقد قلّدت جيدَ المعالي قلايــدُه
ومازال هذا العلم تُنْميه ســادةٌ جهابذةٌ تَبْلــى بــه وتعاضــده
إلى أن أتى الدّهر العقيم بواحــد من الأَزْد تُنميه إليــه فرايــده
إمامُ الورى ذاك الخَليل بن أحمد أقرَّ له بالسبق في العلم حاسدُه
وبالبَصرة الغرَّا قد لاح فجــرهُ فنارت أدانيه وضاءَت أباعــدُهُ
يا ذكيَّ الورى ذِهْناً وأصدق لهجة إذا ظنَّ أمراً قلتُ ما هو شاهده
وما أنْ يَرْوِي بل جميع علومــه بداية أعيَت كلَّ حَبْرٍ تُجادلــه
هو الواضعُ الثاني الذي فاق أولا ولا ثالثُ في الناس تصمى قواصده
فقد كان ربَّــانيَّ أهــل زمانــه صُوَّمٌ قُوَّمٌ راكِعُ الليل ســاجده
يقيم منه دهــرهُ فــي مَثُوبــة وثوقاً بأنَّ الله حقــاً مُواعــده
فعامٌ إلى حــجّ وعــامٌ لغَــزْوة فيعرفه البيْتُ العتيــق ووافِــدُهُ
ولم يُثْنه يوماً عن العلم والتُّقــى كواعِبُ حُسْنٍ تَنْثَني ونواهِــدُهُ
وأكثرُ سكناه بقَفْــر بحيــث لا تُناغيــه إلاَّ عَفْــرُهُ وأوابــدُه
وما قوتُــه إلاَّ شَــعير يُــسيغُه بماءِ قَراح ليس تَغْشِي مــوارده
عزوباً عن الدنيا وعن زَهْراتهــا وشوْقاً إلى المولى وما هو واعِدُه
ولما رأى مــن ســيبويه نجابــة وأيقن أنَّ الحين أدنــاه باعِــدُه
تخــيره إذ كــان وارثَ عِلْمــه ولاطَفَهُ حتّى كانَّ هــو والــده

(١) الإشارة هنا إلى أبي الأسود الذي يعتبر أول واضع للنحو ، المتوفي سنة ٦٩هـ.

(٢) وردت في الزيتونة كالآتي : (وتبادر غيظاً نجله وابن حيدر).

وعَلَّمَه شـــيْئاً فَـــشَيْئاً عُلُومـــه إلى أن بَدَتْ سيماه واشتدَّ ساعده

فإذْ ذاك وافاهُ مـــن الله وغـــدُهُ وراح وحيدَ العصر إذ جاءَ واحدُه

أتى ســـيبويه ناشـــراً لعُلُومـــه فلولاه أضحى للنحو عُطْلاً شواهده

وأبدى كتاباً كان فخراً وجوده لقحطان إذ كعب بن عمرو مُحاتده

وجمع فيه ما تفرّق في الـــورى فطارِفُه يُعْـــزَى إليـــه وتالـــدُه

بعمرو بن عثمان بن قُنْبر الرِّضا أطاعت عَواصيه وتابتْ شَوارِدُه

عليك قرآن النحو نحو ابن قنبر فآيتـــه مـــشهودةٌ وشـــواهده

كتاب أبي بِشْر[1] فلا تكُ قارياً سواه فكلٍّ ذاهبُ الحُسن فاقدُه

هم خُلُجٌ بالعِلْم مدَّت فعنـــدما تناءَت غَدَت تُزْهى وليست تُشاهده

ولاَ تُعد عما حازه إنـــه الفـــرا وفي جَوْفه كلُّ الذي أنت صائده

إذا كنت يوماً مُحكماً في كتابه فإنَّك فينا نابه القَـــدْر ماجِـــدَهُ

ولست تبالي إن فَكَكْت رمـــوزه أعضَّك دهرٌ أم عَرَتْك ثرايـــده

هو العَضْبُ إنْ تَلق الهياج شَهرتَه وإن لا تُصب حرباً فإنَّك غامده

تلَقَّاهُ كلٌّ بـــالقَبُول وبالرِّضـــى فذُو الفهم من تَبْدُو إليه مقاصده

ولم يعترض فيه سوى ابن طراوة وكان طرياً لم تقـــادم معاهـــده

وجسَّره طعـــنُ المُبَـــرِّد قبلـــه إن الثمالي باردُ الذِّهن خامـــده

هُما ما هُما صارا مدى الدهر ضِحْكة يُزيِّف ما قالا وتبدو مفاســـدُه

تكون صحيحَ العقل حتى إذا ترى تُباري أبا بشرٍ ، إذا أنت فاسدُه

يقول امرؤٌ قد خامر الكِبْر رأسه وقد ظنَّ أن النحو سهلٌ مقاصده

ولم يشتغل إلاَّ بنَزْرِ مسايِلِ مـــن الفقه وفي أوراقه هو راصـــده

وقد نال بين الناس جاهاً ورُتْبـــة وألهاك عن نيل المعالي ولابِـــده

وما ذاق لـــلآداب طعمـــاً ولم يَبِت يُعْنَى بِمَنْظُومٍ ونَثْرٍ يجاوِدُه

(١) أبو بشر ، هو كنية سيبويه ، فهو أبو بشر عمرو بن عثمان.

فينكَحُ أبكار المعاني ويَبْتغي لها ... الكَفْو من لفظ بِها هو عاقِدُه
رأى سيبويه فيه بعض نَكادة ... وعُجْمة لفظ لا تَحِلُّ معاقِدَه
فقلت أتيت ما أنت أهلٌ لفهمه ... وما أنت إلاَّ غايضُ الفكر راكدُه
لعَمْرُك ما ذو لحية وتَسَمُّت ... وإطراق رأس والجهات تساعده
فيمشي على الأرض الْهُوَينا كأنَّما ... إلى الملإِ الأعلى تناهَتْ مراصدُه
وإيهامُك الجُهَّال أنَّك عالِمٌ ... وأنَّك فردٌ في الوجود وزَاهِدُه
بأجلب للنحو الذي أنت هاجرٌ ... من الدَّرس بالليل الذي أنت هاجِدُه
أصاحِ تجنَّب من غَوِيٍّ مُخْذل ... وخذ في طريق النَّحو أنَّك راشده
لك الخَيْرُ فاذأَب ساهراً في علومه ... [فلم تُشِمْ]إلاَّ ساهر الطَّرف ساهدُه
ولا تَرْجُ في الدنيا ثواباً فإنما ... لدى الله حقاً أنت لا شك واجدُه
ذوو النحو في الدنيا قليلٌ حظوظهم ... وذو الجهل فيها وافرُ الحظِّ زايده
لهم أُسْوةٌ فيها على لِغَدِ مضى ... ولم يَلْقَ في الدنيا صديقاً يساعده
مضى بعده عنها الخليل فلم ... ينل كفافاً ولم يَعدم حسودا يناكده
ولاقى أبا بشرٍ سفيهَها ... غداة تمالت في ضلال يُماددُه
أتى نحو هارون[1] يناظر شيخه ... فنفحة حتَّى تبدت مناكده
فأطرق شيئاً ثم أبدى جوابه ... بحق ولاكن أنكر الحق جاحده
وكاد عليٌّ عمراً إذا صار حاكماً ... وقَدْ ما عليٌّ كان عمرو يكايده
سقاه بكأس لم يفق من خِمارها ... وأورده الأمر الذي هو وارده
ولابن زياد شركة في مراده ... ولابن رُشَيْد بسرك للقلب رابده
هما جرَّعا إلى عليٍّ وقُنبر ... أفاويق سُمٍّ لم تنجد أساوده
أَبْكِي على عمرو ولا عَمْرٍ مثله ... إذا مُشْكلٌ أعيا وأعْوَز ناقده

---

(١) هو هارون بن موسى ، وكان يهودياً من أهل البصرة ، اعتنق الإسلام واشتغل بالأدب واشتهر بضبط النحو والبراعة فيه.

قضى نَحْبه شَرْخ الشَّبيبة لم يُرَع ... بشَيْبٍ ولَمْ تَعْلَق بذامٍّ معاقده
لقد كان للناس اعتناءٌ بعلمه ... بشرقٍ وغربٍ تُسْتَنَار فوايده
والآن فلا شخص على الأرض قارئٌ ... كتابَ أبي بشرٍ ولا هو رايده
سوى معشرٍ بالغَرْب فيهم تَلَفُّتٌ ... إليه وشوقٌ ليس يَخْبُو مواقدُه
ومازال منّا أهْلُ أنْدَلسٍ له ... جهابذُ تُبدي فضله وتُناجده
وإني في مصر على ضعف ناصري ... لناصرُه ما دمت حيًّا وعاضده
أثار أثيرُ الغَرْب للنَّحو كامناً ... وعالجه حتَّى تبدَّت قواعده
وأحيا أبو حيَّان مَيْت علومه ... فأصبح علْمُ النَّحو ينفق كاسده
إذا مَغْربي حَطَّ بالثغر رَحْلَه ... تَيَقَّن أَن النَّحْوَ أخفاه لاحدُه
مُنينا بقوم صُدِّروا في مجالس ... لإقراء علم ضلَّ عنهم مراشدُه
لقد أخَّر التصدير عن مُستحقِّه ... وقُدِّم غَمْرٌ خامدُ الذهن جامدُه
وسوف يلاقي مَنْ سَعَى في جلوسهم ... عُقبَى ما أكَنَّت عقايدُه
علا عقلَه فيهم هواهُ فما درى ... بأنَّ هوى الإنسان للنَّار قايدُه
أقمنا بمصر عشرين حجة يُشاهدنا ... ذو أمرهم ونُشاهده
فلمَّا نَنَلْ منهم مدى الدهر طايلا ... ولَمَّا نجد فيهم صديقاً نُوادده
لنا سلوةٌ فيمن سَرَدْنا حديثهم ... وقد يُتَسَلَّى بالذي قال سارده
أخي إنْ تَصِلْ يوماً وبُلِّغْت سالماً ... لغرناطة فانفذ لما أنا عاهده
وقَبِّل ثَرَى أرض بها حلَّ مَلكنا ... وسُلطاننا الشَّهْمُ الجميلُ عوايده
مُبيد العِدا قتلاً وقد عَمَّ شرُّهم ... ومُحْيي النَّدا فضلاً وقد رَمَّ هامده
أفاض على الإسلامِ جوداً ونجدةً ... فعزَّ مواليه وذُلَّ مُعانده
وعمْ بها إخواننا بتحيَّة ... وخُصَّ بها الأستاذ لا عاش كايده
جزى الله عنا شيخنا وإمامنا ... وأُستاذنا الْحَبْرَ الذي عَمَّ فايده(١)

(١) يشير هنا إلى أستاذه أيام دراسته بغرناطة العلامة المحدث المقري اللغوي أبي جعفر بن الزبير المتوفي سنة ٧٠٨هـ ؛ وأصله من مدينة جيان ، وقد ترجم له ابن الخطيب في المجلد الأول من الإحاطة (الطبعة الثانية ص ١٨٨ - ١٩٣).

لقد أطْلَعَت جيَّان أَوحد عصره ... فللغرب فخرٌ أعجز الشرق خالده
مؤرخةٌ نحويةٌ وإمامــةٌ مُحَدِّثــةٌ ... جَلَّــت وصــحَّت مــسانده
جاهٌ عظيمٌ من ثقيفٍ وإنمــا بــه ... استوثقت منه العُرى ومساعده
وما أَنْسَ لا أنسَى سُهادي ببابه ... بسبقٍ وغيري نايم الليل راقــده
فيجْلو بنور العلم ظُلمة جَهْلنــا ... ويفتح عِلماً مُغْلَقاتٍ رصــايده
وإنِّي وإن شطَّت بنا غُرْبة النَّوى ... لشاكرُهُ في كل وقت وحامــده
بغرناطة رُوحي وفي مصر جُــثَّتي ... تُرى هل يُثَنِّي الفَرْدَ من هو فارده
أبا جعفر خُذْها قوافي من فــتىً ... تَتيه على غُرِّ القوافي قــصايده
يسيرُ بلا إذْن إلى الأُذْن حسنُها ... فيرتاح سَّماعٌ لهــا ومناشــده
غريبةُ شكلٍ كم حَوَت من غرايب ... مجيدةُ أصل أَنْتَجتــها أماجــده
فلولاك يا مولاي ما فاه مقْــولي ... بمصر ولا حبَّرتُ ما أنا قاصده
لهذَّبتني حتَّــى أَحــوك مُفَوَّقــاً ... من النظم لا يَبْلى مدى الدهر آبده
وأذكيتَ فكري بعد ما كان خامداً ... وقُيِّد شعري بعد ما نَدَّ شــاردُه
جعلتُ ختاماً فيه ذكــرك إنــه ... هو المسك بل أعْلى وإن عزَّ ناشده

تمت ترجمة أبي حيان والحمد لله.

الفصل الثالث

{ موقف أبي حيان من ابن مالك تقديراً وتحقيراً }

كانت حياة ابن مالك في القرن السابع الهجري (٦٠٠ – ٦٧٢) ، وحياة أبي حيان في القرن السابع والثامن (٦٥٤ – ٧٤٥) وجاء أبو حيان فوجد ابن مالك يملأ الدنيا ويشغل الناس ، يملأ الدنيا بمؤلفاته ومصنفاته ويشغل الناس بفهمه وعلمه.

وانبهر أبو حيان بابن مالك وأعجب به ووقف على كتبه وقرأها بل أمر تلاميذه ألا يأخذوا النحو إلا من كتاب سيبويه ومن كتب ابن مالك وكان يحمل معه دائماً كتاب التسهيل لابن مالك ويستفتيه في المشكلات العلمية والمسائل الغامضة النحوية.

ثم اشتهر أبو حيان وذاع صيته بمؤلفاته وكتبه المختلفة في التفسير واللغة والنحو والقراءات فعظمه الناس وقدروه فانقلب على ابن مالك ينقده ويهجوه ويحتقره وحملت لنا كتب التراجم والنحو هذين الموقفين المتناقضين.

ونحن في هذا الفصل نوضح هذين الأمرين من شرحه الذي نحققه أو من غيره مؤثرين الاختصار في التقدير والاحتقار.

أولاً : تقدير أبي حيان لابن مالك :

- جاء في تذكرة النحاة لأبي حيان قوله وقد ذكر مسألة منسوبة للفراء يقول : " ولَم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل والفاضل حين يقول." (١)

---

(١) تذكرة النحاة لأبي حيان ، ص ٣٤٥ ، تحقيق د / عفيف عبد الرحمن.

- وجاء فِي ترجمة الصفدي لأبِي حيان : " وكان التزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان فِي كتاب سيبويه أو فِي التسهيل لابن مالك أو فِي تصانيفه ".[1]

- وجاء فِي موضع من التذييل عن ابن مالك : لا يكون تحت السماء أنحى ممن عرف ما فِي تسهيله كما قرن التسهيل فِي كتاب البحر المحيط بمصنف سيبويه.[2]

- وقال فِي مقدمة التذييل : " وبعد : فإن كتاب تسهيل الفوائد فِي النحو لبلدينا أبِي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني مقيم دمشق رحمه الله أبدع كتاب فِي فنه ألف ، وأجمع موضوع فِي الأحكام النحوية صنف ، فهو كما قال مصنفه فيه : جدير بأن يلبي دعوته الألباء ويجتنب منابذته النجباء ".[3]

- وقال فِي مقدمة منهج السالك عن ابن مالك : " إنه إمام تضوع برياه المجالس ويفخر برؤياه الْمُجَالس ".

ثانياً : تحقير أبِي حيان لابن مالك :

ومع هذا التقدير الذي ذكرناه من أبِي حيان لابن مالك إلا أنه كان ينتهز أي فرصة للانقضاض عليه وقد عرف ذلك عنه واشتهر عند الباحثين إلا أن الله قيض لابن مالك من يدافع عنه فِي كل ما قاله أبو حيان كناظر الجيش والمرادي وغيرهما.

- جاء فِي نفح الطيب : " وكان أبو حيان يغض من هذا الكتاب وهو ألفية ابن مالك ويقول : ما فيه من الضوابط والقواعد حائد عن مهيع الصواب والسداد وكثيراً ما يشير إلى ذلك فِي شرحه المسمى بمنهج السالك ، ومن غضه منه بالنظم فِي ملأ من الناس من جملتهم شيخه بهاء الدين بن النحاس :

---

(١) نفح الطيب : ١/ ٥٤١.

(٢) نفح الطيب : ٢/ ٢٣٠.

(٣) التذييل والتكميل : ١/ ٦.

أَلْفِيَّةُ ابْنِ مَالِك   مَطْمُوسَةُ الْمَسَالك
وَكَمْ بِهَا مُشْتَغِلٍ   أُوقِعَ فِي الْمَهَالِكِ[1]

- ومما قاله أبو حيان في مقدمة شرحه للألفية وعلة ذلك الشرح ولا يخلو ما ذكره من غمز ولمز وجهه لابن مالك يقول :

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدينا أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة رحمه الله ، في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبيين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أبهمه ، ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع فيرسل ذلك هملاً ويبدله بحليه عطلاً ، فيكتسي محيا جماله غمما ويثير الناظم فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به في المنقول.

ثم ذكر المقصد الثالث ، ولم يفته أنه ينقد ابن مالك ويلومه حيث يقول في آخره :
وما حداني يعلم الله على الكلام في هذه الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين فإنه قد ينقل الإنسان حكماً

(١) نفح الطيب للمقري : جـ ٢ ، ص ٢٣١.

فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحا يظن أنه ذو ترجيح فيبني عليه فهما في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية ، ثم يقول: وما هذه الأرجوزة إلا كنغبة من دأماء وتربة في يهماء ومغرور من يقول بتفضيلها ويصول بتحصيلها فإنا في زما بغاثه يستنسر وحمؤه يستحجر.

- وشرح أبو حيان ألفية ابن مالك وهي بالنظم والنظم له حكم في الضرائر غير النثر ومع ذلك فإن أبا حيان نقد ابن مالك في هذا الشرح كثيراً وكان ينتهز أي فرصة ليهاجمه ففي أول بيت في باب الفاعل وهو قول ابن مالك :

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتَى ... زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الْفَتَى

يقول أبو حيان في شرحه : لم يذكر حد الفاعل وإنما أتى بمثل ثلاثة :

أولها : فعل متصرف وهو أتى زيد.

الثاني : اسم فاعل وهو منيراً وجهه.

الثالث : فعل جامد وهو نعم الفتى.

وكذا أكثر عادة هذا الناظم لا يحد شيئاً ولا يأتي بالأحكام الكلية في قوانين بل يبرز ذلك في مثل.

وهذا باب واحد آخر وهو باب المصادر فيه عدة نقود ، يقول ابن مالك في مصادر الخماسي والسداسي مما افتتح بهمزة وصل : (١)

وَمَا يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحَا ... مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا
بِهَمْزِ وَصْلٍ كَاصْطَفَى وَضُمَّ مَا ... يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

---

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٧. من النسخة الأمريكية.

يقول أبو حيان وهو يشرح البيتين : وفي البيت الأول عيب في الشعر وهو التضمين وهو تعلق البيت الثاني بالأول تعلقاً اقتضائياً فإن قوله (بهمز وصل) متعلق بقوله : (مما افتتح).

وفي الباب نفسه يقول في بيتين آخرين : [1]

وَفَعَلَ اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَاً لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا
مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فَعَالاَ أَوْ فَعَلاَنَاً فَادْرِ أو فِعَالاَ

وشرحهما أبو حيان فكان مما قال : لما ذكر مصدر الثلاثي المتعدي ذكر مصدر ما لا يتعدى مما هو على وزن فَعَلَ ومثل بمثالين : أحدهما قعد والآخر غدا ، ولو لَمْ يُمَثِّل بالثاني لَمْ تكن ضرورة إلَى ذكره لكنه تمم به البيت مع بعض فائدة وهو أنه جعل المعتل الآخر حكمه حكم صحيحه في أن مصدرهما يكون فعول مطرداً نحو قعود وغدو.

ومما قاله أيضاً ناقداً وجاء في البيت الثاني قوله : فَادْرِ حشواً.

وفي باب نعم وبئس وتحويل الأفعال إلى وزن فعل بالضم لتفيد المدح والذم مثل ابن مالك بعَلُمَ الرجل بالضم لإفادة المدح ، قال أبو حيان : وقد وهم الناظم في بعض تصانيفه فمثل بقوله : عَلُم الرجلُ زَيْدٌ فيما حُوِّل من فَعَل إلى فَعُل ، و لم يعلم النقل في ذلك ، وأن العرب استعملت عَلِم استعمال نعم على وضعه الأصلي من غير تحويل.[2]

وفي باب أفعل التفضيل وتجويز ابن مالك تقديم من ومجرورها على أفعل في مثل قوله :

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرُ أَنَّ قُطُوفَهَا سَرِيعٌ وَأَلاَّ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

---

(١) انظر منهج السالك : ص ٣٤٢ – ٣٤٣.

(٢) منهج السالك : ص ٤٠١ (الأمريكية)

قال أبو حيان ردًّا عليه ذلك : " قال الفراء وأصحابه فِي : إن عبد الله لمنك أفضل مستقبح لأن أفضل لا يقوى على من كقوة الفعل على الحال ، كما ذكر أن من ومجرورها كالتمييز والتمييز لا يتقدم ".[1]

ويمتلئ شرح أبِي حيان للألفية بمثل هذه النقود وتلك الاتهامات.

وحين شرح أبو حيان التسهيل أكثر من هذه النقود وزاد فِي تلك الاتهامات ورمى ابن مالك بالجهل وعابه بقلة المعرفة :

- رماه بأنه ليس له شيخ ، يقول أبو حيان : ولم يكن ممن لازم فِي هذا الفن إماماً مستبحراً ولا يعلم له فيه شيخٌ ولا ذكر هو من اشتغل عليه بهذا الفن.

- رماه بأنه يجهل كتاب سيبويه يقول : إن المصنف يستدل بالآثار متعقباً بزعمه على النحويين وما أمعن النظر فِي ذلك ولا صحب من له التمييز فِي هذا الفن والاستبحار والإمامة ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه.

ولقد قيض الله من يدافع عن ابن مالك ويثأر ممن يهاجمه ويعيبه ، قيض الله من ينصف المظلوم ويقتص من الظالم وهو مما نختم به هذا الفصل.

جاء ناظر الجيش وشرح التسهيل كما شرحه أبو حيان ورأى تجني أبِي حيان على ابن مالك فدافع عنه دفاعاً قوياً ، قال فِي موقف بين الرجلين : كان الشيخ (أبو حيان) يلمز ابن مالك بأنه لا يعرف له شيخ أخذ عنه هذا الفن فن العربية وهو عجب فإنه يدل على علو رتبته وسمو همته وعلى قدرة الله تعالى له ، وإعانة ربانية كما قال هو فِي خطبة كتابه وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين ، ولقد صدق فإنه أبرز للناس

---

(١) منهج السالك لأبي حيان : ٤١٣ (الأمريكية).

تصانيف في هذا العلم لا عهد لهم بمثلها وجَلاَ لهم كتاب التسهيل وما اشتمل عليه من الجمع والتنقيح والتحبير مع الإيجاز الذي يشهد له بالتبريز ، وقد كان الشيخ (أبو حيان) مكباً عليه بعد أن كتبه بخطه وشحن هوامشه بالأمثلة والشواهد ، وكان عمدته ، وغالب أوقاته ينظر فيه وطالما شاهدته وهو يخرجه من كمه حين يسأل عن مسألة فينظر فيه وكان يقول : من عرف هذا الكتاب حق المعرفة لا يكون تحت أديم السماء أحداً أعلم منه بهذا الفن.(١)

ومما قاله أيضاً ناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : وأما قوله : إنه تضعف استنباطاته من كلام سيبويه وينسب إليه مذاهب ، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب سيبويه إليها ولا أرادها فهذا عجب من الشيخ كيف يصدر عنه هذا في حق هذا الإمام الكبير المشهود له بالتبريز الذي قال هو في حقه : إنه نظم في هذا الفن كثيراً ونثر ، وإنه جمع باعتكافه على الاشتغال بهذا الفن والشغل به ومراجعة الكتب ومطالعة الدواوين العربية حتى جمع من هذا العلم غرائب ، وحوت مصنفاته نوادر وعجائب ، وإن منها كثيراً استخرجه من أشعار العرب وكتب اللغة ولا شك أن هذه وظيفة المجتهد فكيف يقول : إنه ضعيف الاستنباط من كلا م سيبويه وإنه يفهم غير المراد.(٢)

ومما أنشده ناظر الجيش في معرض الدفاع عن ابن مالك هذه الأبيات :

لاَ تَضَعْ مِنْ عَظِيمِ قَدْرٍ وَإِنْ كُنْـ ـــ ـتَ مُشَاراً إِلَيْهِ بِالتَّعْظِيمِ
فَالشَّرِيفُ الْكَرِيمُ يَنْقُصُ قَدْراً بِالتَّحَرِّي عَنِ الشَّرِيفِ الْكَرِيمِ
وَلَعُ الْخَمْرِ بِالْعُقُولِ رَمَى الْخَمْـ ـــ ـرَ بِتَنْجِيسِهَا وَبِالتَّحْرِيمِ(٣)

---

(١) انظر أربع صفحات في تمهيد القواعد لناظر الجيش دفاعاً عن ابن مالك : جـ ٩ ص ٤١٠ وما بعدها (طبعة دار السلام).

(٢) المرجع السابق (الجزء والصفحة).

(٣) انظر تمهيد القواعد لناظر الجيش : جـ ١ ، ص ٥٣٦.

الفصل الرابـــع

{كتب أبِي حيان المشهورة : شرح الألفية – التذييل – الارتشاف}

متى ألفها والعلاقة بينها

ألف أبو حيان عدة كتب فِي النحو منها المختصر كالنكت الحسان في شرح غاية الإحسان (تحقيق عبد الحسين القتلي) ، ومنها تقريب المقرب فِي النحو (تحقيـــق محمد جاسم الديلمي) (عفيف عبد الرحمن) ومنها التدريب فِي تمثيل التقريب (تحقيـــق نهاد حسن) ومنها اللمحة البدرية وغير ذلك.

ومنها أيضاً المطول وأشهرها ثلاثة كتب وهي شرح الألفية المـــسمى بمنـــهج السالك على ألفية ابن مالك وهو الكتاب الذي نحققه ، والتذييل والتكميل فِي شـــرح كتاب التسهيل وهو ثمانية رسائل دكتوراه فِي جامعة الأزهر وقد حقق الدكتور حسن هنداوي سبعة أجزاء منه بلغت إلى نهاية المفاعيل أو أقل قليلاً ، وأما الكتاب الثالـــث فهو ارتشاف الضرب من لسان العرب وهو عدة أجزاء (ثلاثة بتحقيق د/ مـــصطفى خليل النماس وخمسة بتحقيق د / رجب عثمان محمد).

أما الكتب المختصرة والمتون فلا حديث لنا فيها ، وأما حديثنا ففي الكتـــب الثلاثة المطولة وهي عنوان الفصل وسنذكر نتيجة البحث فِي هذا الأمر مقدمة على أن نتبعها بالأدلة العلمية والنصوص المنقولة من الكتب الثلاثة فنقول :

ألف أبو حيان – أول ما ألف – كتابه منهج السالك فِي الكلام على ألفيـــة ابن مالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا والسفر الكبير الذي حققناه ، وهـــو الـــذي نتحدث عنه ، وسنذكر الدليل على ذلك وهو أن أبا حيان كان يحيل عليه فِي كـــثير من الأحيان وهو يشرح التسهيل فِي كتابه المسمى التذييل والتكميل وسنذكر هـــذه النصوص بعد.

ثم ألف أبو حيان بعد بشرحه للألفية كتاب التذييل والتكميل وختم مؤلفاته بكتابه المشهور ارتشاف الضرب من لسان العرب واشتهر عند الباحثين أن ارتشاف الضرب ملخص من التذييل والتكميل وهذه المقولة أو الشهرة لا بأس بها والكتاب وإن لم يكن ملخصاً بمعنى الكلمة إلا أن أبا حيان ألفه عامة بعد التذييل ، والدليل على ذلك أنه أحال نصوصاً في الارتشاف وعللا ومباحث أحالها إلى ما ذكره في التذييل وسنذكر ذلك مفصلاً.

{ الأدلة العلمية على أن شرح الألفية كان قبل شرح التسهيل}

قال أبو حيان في التذييل والتكميل في باب ظن وأخواتها وهو يذكر أدوات التعليق في هذا الباب مثل ما النافية ولام الابتداء قال[1] : وكنت قد ذكرت في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ومنه : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً}(الأحزاب : ٦٣) ، {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى} (عبس : ٣) ، {وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ} (الأنبياء : ١٠٩) ، ورأيت مصب الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي فهي في موضع نصب بالفعل المعلق إلى أن وقفت لأبي على الفارسي على شيء من هذا ، ثم نقل نصاً طويلاً عن أبي على مضمونه جواز التعليق بلعل لأن الترجي بمنزلة الاستفهام في أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه.

وهذا الكلام الذي قاله وأشار إليه جاء نصه وأكثر منه في منهج السالك وهو شرح الألفية.[2]

---

(١) انظر التذييل والتكميل : جـ ٦ ص ٨٤ تحقيق هنداوي.

(٢) انظر باب ظن وأخواتها في منهج السالك : ص ٨٤ (النسخة الأمريكية).

- وفي آخر باب التمييز وفي موضوع تقديم التمييز على عامله المتصرف في مثل : طاب زيد نفساً وهو أن تقول : نفساً طاب زيد ، حيث أجازه المبرد والمازني من البصريين والكسائي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح مثل :

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جِهَاراً

ومنع سيبويه ذلك وتبعه الزجاج وأبو علي الفارسي وابن عصفور بحجة عدم كفاية الأدلة السماعية كما أن التمييز فاعل في الأصل والفاعل لا يتقدم على الفعل ولأن تأخيره أوقع في النفس لأن النفس تتشوق إلى معرفة ما أبهم عليها وخرجوا الأدلة السماعية على الضرورة وغيرها.

وجاء أبو حيان وحكى المذهبين في كتبه وسرد حجة كل مذهب ، ورأى أن كل حجة أقوى من أختها وأن كل علة لأحد الفريقين تضرب أختها ثم اختار المذهب الأول وهو الجواز يقول أبو حيان في التذييل والتكميل :[1]

" وحجة من منع ذلك إنما هو عدم السماع على زعمه وقد بيّنّا كثرة ذلك ، وأقيسته مدخولة منقوضة كلها معارضة للنصوص الواردة في كلام العرب ، فلا التفات إليها ، وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتابنا منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك فلا نطول بها هنا إذ لا فائدة في ذكرها ، والأقيسة إنما ينبغي أن يستأنس بها بعد تقرر السماع ولا ينبني عليها وحدها دون السماع حكم نحوي.

قال : وقد أطلنا في الكلام على شيء من أقيسة النحاة في ذلك الكتاب آخر باب التمييز فيطالع هناك ".

---

(١) التذييل والتكميل : جـ ٤ ص ١٢٧ ، رسالة دكتوراه تحقيق د / الشربيني أبو طالب.

وعدت إلى كتاب منهج السالك في هذا الموضوع فوجدت أبا حيان يسرد أربع صفحات طويلة ذاكراً الرأيين وأعلام كل رأي وحجة أو حجج كل فريق وقد اختار أيضاً المذهب الأول وهو مذهب المبرد والمازني والكسائي وابن مالك ، وعلى الفريق الثاني ثم رد حججه العقلية بما توفر لديه من السماع وما جاء إليه من الشواهد التي تدل على جواز تقديم التمييز يقول في نقل طويل نختصر ذكره في شرح الألفية وأحال عليه في شرح التسهيل يقول(١) : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرير السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب ، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه ، ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ولا حث قريحة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيِّ

وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال لم يقال للعين الطرف ولليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً ... إلخ.

ثم ختم ذلك الموضع الطويل بقوله : والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ، ورد بعضهم على بعض في ذلك ، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنفه

---

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص ٢٢٩ (الأمريكية) وباب التمييز في كتابنا (آخر الجزء الثاني)

متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب ، فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيءٌ من العلم ، ولقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنفت فيها كتباً في لغاتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب ، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع ، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة ، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان ، و لم أر أحداً من المتقدمين أقدم على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب المشرق في النحو فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وزرى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك ، وقد امتعض من طعنه على النحاة وإزرائه عليهم الإمام أبو الحسن بن خروف ورد على ابن مضاء في كتاب سماه : كتاب الزهو في الرد على من نسب السهو إلى أئمة النحو وهو كتاب لطيف ، وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته وهو كان من آخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله.[1]

فأنت ترى من خلال هذا النقل الطويل الذي ورد في شرح الألفية وأشار إليه أبو حيان في شرح التسهيل أسبقية تأليف شرح الألفية ثم وليه شرح التسهيل ثم ارتشاف الضرب.

{الأدلة العلمية على أن ارتشاف الضرب كان بعد التذييل والتكميل}

وكما ذكرنا أن أبا حيان ألف ارتشاف الضرب بعد التذييل والتكميل وقد ذكر ذلك أبو حيان صراحة في مقدمة الارتشاف فقال :

ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفرع بما حفزه تآليف الأصحاب ، رأيت أن أجرد

(١) انظر كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان : ص٢٣١ (آخر باب التمييز).

أحكامه عارية إلا فِي النادر من الاستدلال والتعليل ، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل ، إذ كان الحكم إذا برز فِي صورة المثال ، أغنى الناظر عن التطلب والتسآل ، ونفضت عليه بقية كتبي لأستدرك ما أغفلته من فوائد ، وليكون هذا المجرد مختصاً عن ذلك بزوائد ، وقربت ما كان منه قاصياً ، وذللت ما كان عاصياً ، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر ولا تحتاج إلى إعمال فكر وإكداد نظر ، وحصرته فِي جملتين : الأولى : فِي أحكام الكلم قبل التركيب ، والثانية : فِي أحكامها حالة التركيب ، وربما انجر بعض من أحكام هذه أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف وقصدت بذلك – يعلم الله – تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب ، ولما كمل هذا الكتاب وخلت مبانيه من التشبيج (الاضطراب) والتعقيد وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن الله أستمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصوب المقال والإبانة.

وهذا اعتراف من أبي حيان بسبق تأليف التذييل والتكميل والاعتراف سيد الأدلة ، وهناك أدلة أخرى وهي أن أبا حيان وهو يؤلف ارتشاف الضرب كان يحيل على التذييل والتكميل فِي بعض المسائل[1] لكننا سنكتفي بالإشارة إلى مواضع ثلاثة أو أربعة فِي هذا الأمر :

- يقول فِي كتابه ارتشاف الضرب فِي باب المبتدأ والخبر : ٢/ ٥٣ ما نصه : وكلام ابن مالك فِي حكم الضمير العائد رابطا على المبتدأ منقود من تسعة أوجه يوقف عليها فِي الشرح ، يقصد التذييل والتكميل.

---

(١) انظر ارتشاف الضرب : جـ ١ ص٤٥٩ ، ٥٢٥ ، جـ٢ ص ٥٣ – ٣٨٢ – ٤٣٢ – ٤٦٨ – ٤٩٨ – ٥٣٦ – ٥٨٤ – ٦٥٦ (تحقيق النماس).

ورجعت إلى الكتاب المذكور فوجدت الوجوه التسعة التي ذكرها وكان التاسع منها قوله[1] : نقله عن البصريين جواز : زيد ضربت في الكلام وأن الكوفيين يخصونه بالشعر والنقل عن الكوفيين مختلف ، أما هشام فنقل عنه أنه يجوز في الاختيار وأما الكسائي والفراء فمنعا ذلك في الشعر ، وأما البصريون فجوزوه في الشعر وهذا اضطراب كثير في هذه المسألة للمصنف رحمه الله.

- وفي باب التمييز يقول أبو حيان في ارتشاف الضرب : ٢/ ٣٨٢ : ولابن مالك في هذا الباب من كتاب التسهيل والشرح الذي مزجه هو تخليط كثير تكلمنا عليه في شرحنا لكتابه.

وفي باب حروف الجر يقول[2]: وذكر ابن مالك أن الباء تزاد عوضاً وأنشد :

وَلاَ يُوَاسِيكَ فِيمَا نَابَ مَنْ حَدَثٍ   إلاَّ أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

قال : أراد من تثق به فزاد الباء قبل من عوضاً انتهى وقد تأولناه في الشرح على غير الزيادة.

وقد رجعت إلى التذييل في هذا الموضع فوجدته يقول[3]: ولا يتعين هذا التأويل الذي ذكره لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله فانظر أي فانظر لنفسك ولما تقدم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه ، فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة فقال بمن تثق أي لا أحد يوثق به فالباء في بمن متعلقة بتثق.

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٨ (هنداوي)

(٢) ارتشاف الضرب : ٢/ ٤٣٢ (النماس)

(٣) التذييل : ٤/ ١١٢٥ (رسالة)

وفي باب الإضافة يقول في قولك : هؤلاء ضَارِبيَّ[1] : " وزعم أبو عمرو بن الحاجب وتبعه ابن مالك أن هذا الجمع حالة الرفع إعرابه بالحرف المقدر ، وكما أن الحركة تقدر كذلك الحرف يقدر وقد بينا في الشرح للتسهيل أن هذا لا تحقيق فيه ".

وقال في باب القسم[2] : " وزعم ابن مالك في الفصل الأول من باب عوامل الجزم أن جواب القسم محذوف إذا تقدم القسم على لو أو على لولا يغني عنه جواب لو ولولا ، وقد أطلنا الكلام في ذلك في كتابنا شرح التسهيل ".

وفي باب إعمال المصدر وفي مسألة اشتراط أن مع الفعل الذي يحل محله المصدر في العمل ، وأن ابن مالك ذكر أن ذلك غالب لا لازم جاء هذا النص في ارتشاف الضرب يقول أبو حيان[3] :

" وزعم ابن مالك أن التقدير بالحرف ليس شرطاً في العمل قال : لكن الغالب أن يكون كذلك وقد رددنا عليه في الشرح ".

وعدت إلى شرح التسهيل فوجدت ثلاث صفحات في ذلك الرد.[4]

وهكذا تبين لنا أن ارتشاف الضرب كان آخر ما ألف أبو حيان من كتب النحو المطولة.

بقي هنا أن نقول : إن كتاب منهج السالك لم يكن أسبق الكتب النحوية التي ألفها أبو حيان فحسب بل كان أسبق كتبه عامة وأقصد تفسير البحر المحيط والنهر الماد فقد أشار أبو حيان إلى منهج السالك في الكتابين المذكورين في بعض المواضع :

---

(١) ارتشاف الضرب : ٢/ ٥٣٦ (النماس).

(٢) ارتشاف الضرب : ٢/ ٤٨٩.

(٣) انظر ارتشاف الضرب : ٣/ ١٧٣ (النماس).

(٤) التذييل والتكميل : ٤/ ٩٢٨ (رسالة)

ففي تفسير قوله تعالى : {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِّنَ الْخَاسِرِينَ} (البقرة : ٦٤) ، ذكر آراء النحاة في حكم الاسم بعد لولا وأن رأي البصريين أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، يقول[١] : " ويجيء بعد لولا اسم مرفوع بها عند الفراء وبفعل محذوف عند الكسائي وبالابتداء عند البصريين والخبر محذوف عند جمهورهم وعند بعضهم فيه تفصيل ذكرناه في منهج السالك من تأليفنا ".

وفي إعراب حنيفا من قوله تعالى : {وَقَالُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا}(البقرة : ١٣٥) ، وأنه منصوب على الحال من المضاف إليه قبله قال أبو حيان[٢] : أما الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل في المضاف إليه قبل الإضافة فنحن لا نجيزه سواء كان جزءا مما أضيف إليه أو كالجزء أو غير ذلك قال : وقد أمعنا الكلام على ذلك في كتاب منهج السالك من تأليفنا انتهى ثم خرجه على أنه حال من المضاف وهو الملة على تأويلها بالدين.

وفي تفسير قوله تعالى : {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ}(البقرة : ٢١١) وجواز زيادة من في الآية يقول[٣] : وفي زيادة (مِنْ) بُعْدٌ ؛ لأن متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني فلو قلت كم من درهم أعطيته من رجل على زيادة من في قولك : من رجل لكان فيه نظر ، ثم قال : وقد أمعنا الكلام على زيادة من في منهج السالك من تأليفنا.[٤]

---

(١) البحر المحيط : ١/ ٢٤٠.

(٢) البحر المحيط : ١/ ٤٠٦.

(٣) البحر المحيط : ٢/ ١٢٧ ، ١٢٨.

(٤) البحر المحيط : ١/ ٢٧٧.

وفي إعراب ويل من قوله تعالى : {فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ}(البقرة : ٧٩) ، وأنه مبتدأ وإن كان نكرة يقول : وهو نكرة فيها معنى الدعاء فلذلك جاز الابتداء بها إذ الدعاء أحد المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة وهي تقارب ثلاثين مسوغاً وذكرناها في كتاب منهج السالك من تأليفنا.[1]

ويتصل بهذا الفصل وهو كتب أبي حيان والعلاقة بينها وتأثير شرح الألفية في كتب أبي حيان التي ألفها بعد ذلك أو تأثير هذا الشرح في كتب النحو التي جاءت بعده ، وقد ذكرنا أن شرح الألفية كان له تأثير واضح في التذييل وفي ارتشاف الضرب وفي البحر المحيط والنهر الماد من البحر حيث أحال عليه أبو حيان كثيراً من المسائل وترك بعض البحوث في كتبه اتكالاً على أنه عرضها وتحدث عنها في كتابه الذي ألفه أولاً وهو منهج السالك.

أما تأثير منهج السالك في كتب النحو التي جاءت بعده فقد كان ضئيلاً وذلك بسبب قلة نسخ هذا الكتاب في أيدي العلماء وطغيان التذييل والتكميل على كتب أبي حيان الأخرى حيث اكتفى العلماء به ونهلوا منه كثيراً فوجد أثره في كتب النحو بعده وفي شروح التسهيل الأخرى وشروح الألفية ، فهذا أبو الحسن المرادي في شرحه للتسهيل يكاد يكون قد نقل شرح أبي حيان للتسهيل واختصره في كتابه.

أما منهج السالك فقد بحثت عن أثره في كتب النحو التي جاءت بعده فلم أجد ، تصفحت كتب البغدادي المطولة كخزانة الأدب وشرح أبيات مغني اللبيب وشرح التحفة الوردية وحاشيته على شرح بانت سعاد وكلها كتب مطولة نقل البغدادي نصوصها من كتب النحو وغيرها ومع ذلك فلم أجد نصاً واحداً من منهج السالك في هذه الكتب وقد وجدت نصوصاً كثيرة فيها من التذييل والتكميل ، وهذا

---

(١) انظر مواضع أخرى فيها ذكر منهج السالك في البحر المحيط : جـ١/ ٢٩٠ ، جـ٢ : ٤٥ ، ٢٩٣ ، جـ٤ ص٢٢٩ ، والنهر الماد جـ٤ ص٦.

يفسر لنا طغيان شرح التسهيل لأبي حيان واكتفاء العلماء واستغناؤهم به عن شرح الألفية.

وكما لم أجد أثراً لمنهج السالك في كتب البغدادي لم أجد له أثراً في كتب أخرى وعلماء آخرين كالسيوطي في كتاب همع الهوامع وشرح أبيات مغني اللبيب وغير ذلك.

لقد خلت شروح التسهيل وشروح الألفية وكثير من كتب النحو من نقول أو تأثر بمنهج السالك لأبي حيان إلا ما وجدته من النقول القليلة في تمهيد القواعد وهو شرح التسهيل لناظر الجيش أثناء تحقيقنا له ودفاع هذا الأخير عن ابن مالك لهجوم أبي حيان بنصوص ونقول من كتب أبي حيان نفسه.

كما وجدت نقلاً آخر للمرادي في شرحه على الألفية المسمى بتوضيح المقاصد والمسالك من منهج السالك عند منع حذف حرف الجر مع أنّ وأنْ[1] عند حصول اللبس في قوله تعالى : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾(النساء : ١٢٧) كما وجدت هذا النقل نفسه أيضاً في كتاب التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري في الموضع نفسه.[2]

---

(١) انظر جـ٢ ص٥٤ – ٥٥ من الكتاب المذكور تحقيق د / عبد الرحمن سليمان.

(٢) انظر التصريح بمضمون التوضيح : جـ٢ ص٤٠٨ تحقيق د / عبد الفتاح بحيري.

الفصل الخامس

{شرح الألفية لم يكمله أبو حيان كما أكمل غيره}

الناظر في مؤلفات أبي حيان يجده قد أكمل بعضها وأن بعضها الآخر لم يكمله ، وقد اعترف هو بذلك ولا عجب فيه فربما نوى الإنسان عمل شيء وحال الأجل دونه وهذا هو السبب الأصلي في عدم إكمال العلماء تأليف بعض الكتب وبخاصة الطويلة منها كالتفاسير وغيرها وهو انقضاء الأجل ، وقد تكون هناك أسباب أخرى لكن ذلك هو الأصل.

وكتاب شرح الألفية لأبي حيان – مع قيمته وفائدته العلمية – لم يكمله أبو حيان بل شرح ما يعادل نصف الألفية وهو خمسمائة بيت منها إلى آخر باب أفعل التفضيل وأول باب التوابع.

شرح باب الكلمة والكلام والمعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر والنواسخ والفاعل ونائبه وباب الاشتغال والتنازع وتعدي الفعل ولزومه والمفاعيل الخمسة وباب الاستثناء والحال والتمييز وحروف الجر والإضافة وعمل المصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وأبنية المصادر والتعجب ونعم وبئس وأفعل التفضيل وترك بقية الأبواب مثل التوابع والنداء والممنوع من الصرف وإعراب الفعل والعدد كما ترك أبواب الصرف كلها.

وعندما نوينا تحقيق الكتاب بحثنا عن نسخه في مكتبات العالم فأزعجنا عدم اكتمال الكتاب في أي نسخة فيها ، أما النسخة المغربية (الخزانة العامة بالرباط) فكان آخرها باب التمييز وأول باب حروف الجر ، وأما النسخة المصرية (دار الكتب – نحو تيمور : ٥٦١) فكان آخرها باب أبنية المصادر وأول باب الصفة المشبهة ، وأما النسخة الأمريكية المطبوعة (بتحقيق المستشرق سيدني جليزر ١٩٤٧م) فكان آخرها

باب أفعل التفضيل وأول التوابع ، وبحثنا عن نسخ أخرى غير ذلك فلم نجد ، فعرفنا أن هذا هو الموجود فقط ، ولما وقفنا على ترجمة أبي حيان من كتب التراجم القديمة كنفح الطيب وغيره وجدنا اعترافاً منه بأنه لم يكمل الكتاب وهو شرح الألفية أما كتبه الأخرى فقد أكملها على ما سنذكره.

اعتراف من أبي حيان بعدم تكملة شرح الألفية

جاء في نفح الطيب أن أبا حيان كتب رداً على رسالة بعث بها إليه خليل بن أيبك الصفدي فكان مما جاء فيها[1] : فأما ما صنفته فمن ذلك البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم ، وكتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل وكتاب التنخيل الملخص من شرح التسهيل (ارتشاف الضرب) وكتاب التذكرة وكتاب التدريب والتقريب والنكت الحسان وفي آخر سرْد تلك المؤلفات قال : ومما لم يكمل تصنيفه كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، ونهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب ، ثم ختم رده بقوله : قاله وكتبه أبو حيان محمد بن يوسف ، وعلى ذلك فاعتراف أبي حيان وإجماع نسخ الكتاب على نقصه يدل على أن أبا حيان لم يكمل شرحه للألفية كما أكمل بقية كتبه.

أبو حيان ألف شرح التسهيل كاملاً

كتب ابن مالك متوناً كثيرة في اللغة والنحو منها المنظوم ومنها المنثور ، فمن المنظوم الألفية والكافية الشافية وغيرهما ولم يشرح الألفية ولكن شرحها ابنه بدر الدين بعده كما شرحها كثيرون غيره ، ومن المنثور وكان على رأسها التسهيل المسمى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

---

(١) نفح الطيب : ٢/ ٥٥٢.

ولقد شرح ابن مالك التسهيل ولكن الله لم يمد فِي أجله حتى يكمله شـــرحاً وإنما شرح منه الكثير حتى آخر باب المصادر ثم توفي.

ولما توفي ابن مالك لم يجد الناس أفضل من أبي حيان فِي إكمال الشرح فطلبوا منه ذلك فأجابهم وأكمله حتى آخره وسمى ما شرحه بالتكميل ثم طلبوا منه أن يشرح الكتاب كله وهو المقدار الذي تركه أولاً فأجابهم وسمي ذلك المقدار بالتذييل ثم ضـــم الكتاب كله وسماه التذييل والتكميل يحكي ذلك كله أبو حيان فِي مقدمـــة الكتـــاب فيقول متحدثاً عن ابن مالك وكتابه التسهيل[1] :

" وكان رحمه الله كثيراً ما يعني بتحريره ويولع بتهذيبه وتغييره ، فيزيد وينقص وينقح ويلخص إلى أن عرض له رحمه الله أن يشرحه ، ويفسره ويوضحه ، فغير أكثر ما شرحه ، ونظر إليه بعين العناية وتصفحه ، وانتهى فِي شرحه إلى باب مصادر غـــير الثلاثي ، وذلك أشف (أزيد) من نصفه وعافه عن إكماله محتوم حتفه ".

ثم يذكر أنه شرح الجزء الباقي من شرح ابن مالك فيقول : فاستخرجت فَصّ هذا الكتاب مما أودعه فِي الشرح إلى حيث انتهى وجمعت على باقي الكتاب نـــسخاً إليها فِي الصحة المنتهى لأنها طرزت بخطه وحررت بين يديه بضبطه وأخـــذت فِـــي إقرار هذا الكتاب أفتح مقفله وأوضح مشكله ، وأحيى منه ما كان مواتاً وأجدد مـــا عاد رفاتاً.

ثم يقول : وكان المانع من وضع كتاب يتضمن شـــرح جميعــه وتكميلـــه ، واستدراك ما أغفل من الأحكام وتذييله ما كان قد تقسم الخـــاطر مـــن الاشـــتغال بالاكتساب المزري بذوي المعارف والأحساب وأني يكتمل انتحال لمن تـــوالى عليـــه

---

(١) التذييل والتكميل : ١/ ٦ (هنداوي)

أمحال أو يتحصل إقبال لمن تقسم منه البال ومع ذلك فطالما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه وتكميله وانتقاده وتذييله ... ألخ

ثم ذكر قصيدة جاءته من دمشق يطلب صاحبها منه تكميل الشرح وجاء في آخرها :

إِلَيْكَ أَبَا حَيَّانَ مِنِّي تَحِيَّةً ... يَفُوقُ شَذَاهَا مِسْكَ دَارِين فِي النَّفْحِ
بَدَأْتَ بِأَمْرٍ تَمَّمَ اللهُ قَصْدَهُ ... وَكَمَّلَهُ بِالْيُمْنِ مِنْهُ وَبِالنُّجحِ
وَسَهَّلْتَ تَسْهِيلَ الْفَوَائِدِ مُحْسِناً ... فَكُنْ شَارِحاً صَدْرِي بِتَكْمِلَةِ الشَّرْحِ

ثم يذكر أنه أجاب الناس وأكمل الكتاب كله يقول[1] :

" فحين كثر تسآلهم وتعلقت بالإجابة آمالهم ، أسعفتهم فيما طلبوا وانتدبت لما إليه رغبوا ، وأخذت في ابتداء الشرح من أول الكتاب وانتدبت إليه أحق الانتداب إذ كانت علائق الخمول قد انقطعت وعوائق الاكتساب قد ارتفعت ... إلخ.

فدونك أيها السائل من هذا الشرح كتاباً غريب المنال قريب المنال هبت عليه النفحات اليمانية واجتمعت فيه المعاني الثمانية وهي التي يصنف فيها العلماء ويتطلبها من التأليف الفهماء : معدوم قد اخترع ، ومفترق قد جمع ، وناقص قد كمل ، ومجمل قد فصل ، ومسبب قد هذب ، ومخلط قد رتب ، ومبهم قد عين ، وخطأ قد بين ، ولما علقت ذهب هذا الكتاب على نار الفكر حتى خلص ، وكملت بحسن الصنعة ما كان قد نقص ، وذيلت على فص التسهيل وشرحه ما قد قلص (نقص) سميته بالتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ومن الله استمد التأييد والعون وأسأله العصمة فيما أرومه والصون لا رب غيره ولا مرجو إلا خيره ".[2]

---

(١) التذييل والتكميل : ١/ ٨.

(٢) التذييل والتكميل ١/ ١٢.

وأما كتابه الثالث وهو ارتشاف الضرب فقد ذكر أبو حيان فِي مقدمته أنه ألفه كاملاً يقول[1] وهو مما ذكرنا قبل :

" ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل فِي شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد فِي كتاب وفرع بما حواه تأليف الأصحاب رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا فِي النادر من الاستدلال والتعليل حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل إذ كان الحكم إذا برز فِي صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسآل ثم ختم كلامه قائلاً : وقصدت بذلك – يعلم الله – تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب وتحصيل ما أرجوه من الأجر فِي ذلك والثواب ، ولما كمل هذا الكتاب وحلت مبانيه من التشبيج (الاضطراب) والتعقيد ، وحلت معانيه للمفيد والمستفيد سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب ومن الله استمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة ". انتهى كلامه.

ولكن هنا أمر لابد من تنبيه القارئ عليه قبل انتهاء هذا الفصل وهو أن أبا حيان كان ينوي تكملة الكتاب كله وشرح الألفية كلها والدليل على ذلك ما جاء فِي باب الإضافة وهو يتحدث عن كلا وكلتا قائلاً[2] : " والكلام على كلا وكلتا مستوفي يأتي إن شاء الله فِي باب التوكيد لأن المصنف لم يتعرض هنا إلا إلى الإضافة فتكلمنا على ذلك فقط ".

ومما جاء فِي باب الإضافة أيضاً قوله وقد ذكر أنواع أي وأن منها ما يكون وصلة للنداء مثل يا أيها الرجل ثم ذكره رأي الأخفش بأنها فِي النداء تكون موصولة بمعنى مَنْ جاء قوله : " وسيأتي قول الأخفش فيها أنها فِي هذه الحالة موصولة وأن التقدير يا من هو الرجل ، قال : وهو قول فاسد لما سنبينه فِي باب النداء إن شاء الله".

---

(١) ارتشاف الضرب : ١/ ٣ (النحاس)

(٢) منهج السالك : ص ٢٩٠ (النسخة الأمريكية)

ولكن أبا حيان لم يصل في الشرح إلى باب التوكيد ولا إلى باب النداء.

وأبو حيان كان إذا وعد في مثل هذه المسائل أوفي واستوفى ففي باب الابتداء ذكر مواضع حذف الخبر وأن منها إذا سدت الحال مسده في مثل قولك : ضربي زيداً قائماً يقول[1] : ولهذه الحال أحكام كثيرة سنذكر طرفاً منها في باب الحال إن شـــاء الله تعالى ، ولقد صدق في ذلك حيث ذكر في هذه الحال ثلاث صفحات في الباب المذكور.[2]

(١) منهج السالك : ص ٥١ (الأمريكية) (انظر آخر باب الابتداء من الكتاب الذي بين يديك)

(٢) منهج السالك : ص٢٠٧ – ٢١٠ (الأمريكية) (انظر باب الحال في الجزء الثاني من الكتـــاب الذي بين يديك)

الفصل السادس

{القيمة العلمية لشرح الألفية لأبي حيان}

ألف أبو حيان شرحه للألفية على غير مثال سابق فلم يسبقه من شراحها إلا ابن الناظم وكان شرحه مختصراً أما شرح أبي حيان فكان أول كتاب مبسوط له حشاه بكل معلوماته في النحو وأودعه كل ما يعرف عن هذا العلم ، فجاء مطولاً مفصلاً مع أنه كان يعلن كثيراً أنه شرح مختصر والأمر هو أن المختصر عند أبي حيان مطول عند غيره ، يقول في مسوغات الابتداء بالنكرة وقد ذكر لذلك عشرين موضعاً يقول[1] : " ولولا الغرض في هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الموضعين اللذين هما التخصيص والتعميم ".

كان أبو حيان عاشقاً للغة ومتخصصاً في النحو وعالماً فيه جد عالم وتفسيره البحر المحيط مليء بالنحو وبالإعراب وبالتخريجات والتوجيهات للآيات والقراءات ، شغل حياته كلها بهذا العلم وذاك التخصص ، كما قال الصفدي[2] : لم أره قط إلا يسمع أو يشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب ، وكان ثبتاً قيماً عارفاً باللغة ، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره.

حينما اعتكف أبو حيان يشرح الألفية وضع أمامه كثيراً من كتب المتقدمين المشارقة والمغاربة وأخذ منها وملأ بها كتابه فجاء شرحاً كبيراً ضخماً على غير المعهود من شروح سبقته كابن الناظم أو لحقته كشرح ابن عقيل أو شرح ابن هشام ، كان يشرح البيت أو البيتين من الألفية في صفحتين كبيرتين أو ثلاثة يذكر في المسألة

---

(١) منهج السالك : ص٤٥ (النسخة الأمريكية)

(٢) بغية الوعاة : ١/ ٢٨١.

الواحدة الرأي أو الرأيين أو الآراء ويذكر شواهد كل رأي ويعلل له وهكذا امتلأ الكتاب بالمادة العلمية وكبر حجمه وغزرت معلوماته وصعب فهمه على كثير من الناس فانصرفوا عن الكتاب وعن شرح الألفية لأبي حيان إلى شرح أسهل وأخصر وأوجز ولكنهم لو صبروا عليه وصرفوا همتهم إليه لوجدوا فيه علماً غزيراً ونحواً كثيراً.

لقد مر على الكتاب الآن أكثر من سبعة قرون والناس لا تعرفه والباحثون لا يقفون عليه فهو مخطوط ومخطوطاته نادرة جداً في مكتبات العالم وحين طبع مرة من ستين عاماً كانت الطباعة غامضة لم يفعل محققه شيئاً إلا نقله من المخطوط بخط صغير غير واضح مع قلة النسخ المطبوعة من هذا الشرح في ذلك الوقت حتى إنك لا تجده إلا عند قليل من مشايخنا الكبار.(١)

ومن خلال مقدمة الكتاب التي كتبها أبو حيان يظهر لك أن أبا حيان أخذ على عاتقه حملاً ثقيلاً وحمل على كتفه هماً كبيراً جليلاً يقول في المقدمة المذكورة وهي طويلة أود أن تقرأها بشيء من الصبر وتقف عليها ببعض من الفكر ، يقول : وبعد فالغرض من هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بلدينا أبو عبد الله محمد ابن مالك الجياني المولد ، الدمشقي الوفاة ، رحمه الله في مقاصد ثلاثة :

المقصد الأول : تبيين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخصص عممه ومعين أبهمه ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني : التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام ، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة والأعلام ، فإنه يذكر حكماً وقع الاتفاق عليه والإجماع ، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بحليه عطلاً ، فيكتسي محيا جماله غمما ، ويثير الناظم

---

(١) توجد نسختان من هذا الكتاب في دار الكتب المصرية (٧٤٤٣ – ٧٤٤٤ هـ نحو) . كما حقق الكتاب بجزأيه في رسالة علمية بجامعة الأزهر (كلية اللغة العربية بالقاهرة)

فيه غمما ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترت ما عليه العمل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً فِي ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر فِي المنقول ، شاذ فِي القياس خارج عن الأصول ، وأثر لم يصح أنه من لفظ الرسول فيصح الاحتجاج به فِي النقول.

المقصد الثالث : حل ما يهجس فِي أنفس النشأة من مشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، و لم أقصد التكثير من الكلام ، ولا التمثيل لما وضح للأفهام.

وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسماع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع ، ولعلة ما عرض فِي هذه الأرجوزة ما عرض ، حتى قام بجوهرها العرض إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفة دون النثر ، فربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك السهل ويسلك الحزن ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقة السلسة بمجاز التعقيد ، وإلا فما احتوت عليه من السهو واشتملت عليه من الحشو يأبى أن يكون صادراً عن بادئ فِي النحو بله إماماً تضوع برياه المجالس ، ويفخر برؤياه المجالس.

وما حداني يعلم الله فِي هذه الأرجوزة إلا النصيحة فِي الدين ، وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان فيها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح فيبنى عليه فهماً فِي كتاب الله والسنة النبوية ، فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى فِي روعه تعظيم هذه الألفية ، وأنها بمقاصد النحو وفية.

هذا هو الهدف من تأليف أبي حيان شرحه على الألفية وليس هدفاً واحداً وإنما عدة أهداف ألزمته أن يشرح ويفصل ويكثر ويطول ويمثل ويعلل ، فجاء الشرح كبيراً منغلقاً على المبتدئين مطولاً عند المتخصصين ، فيه الشرح والمقال والشاهد والمثال والعلة والاستدلال.

اشتملت الأبواب التي شرحها أبو حيان من الألفية وهي نصفها على ألف بيت من الشعر وخمسين بعد الألف وهو عدد كبير لو قسناه بشواهد شروح أخرى كشرح ابن الناظم وابن هشام الذي اشتمل الواحد منها على نصف العدد السابق في جميع أبواب النحو والصرف من الألفية ، ويشتد العجب إذا علمنا أنه كان في بعض الأحيان يستشهد على المسألة الواحدة بسبعة أبيات من الشعر كما فعل في مسألة وقوع سوى متأثرة بالعوامل في باب الاستثناء ، وفي الفصل بالمفعولين بين المصدر والفاعل وفي تقديم من ومجرورها على أفعل التفضيل في باب اسم التفضيل وغير ذلك.

لقد احتوى ما وجد من شرح الألفية لأبي حيان على أعلام كثيرين مشهورين وغير مشهورين يزيدون على المائة منهم من هو بغدادي ومنهم من هو أندلسي ومنهم من هو مصري ومنهم من هو شامي ، أما المشهورون فهو أمر يشترك فيه جميع شراح الألفية وأما غير المشهورين فهو أمر ينفرد به أبو حيان ، وجدت في هذا الشرح أعلاماً لم أسمع بهم إلا في هذا الكتاب وفي التذييل والتكميل وقد كشفت عن كثير منهم وترجمت لهم وبقي بعضهم لم أكشف عنه و لم أترجم له من مثل أحمد بن قادم وأحمد ابن يوسف الأشوني وغيرهما ، وأما الذين كشفت عنهم فهم كثير منهم الهجري (بفتح الجيم) وأبو غانم المظفر بن أحمد وأبو بكر خطاب الماردي وأبو طالب العبدي وأبو عبد الله النميري وأبو جعفر بن الزبير ، وانظر فهرس الأعلام المترجم لها في الحاشية تجد الكثيرين من ذلك.

وتظهر قيمة هذا الشرح في الكتب التي نقل منها أبو حيان ، دعك من الكتب المطبوعة والموجودة فهذا أمر يسير ولكن أبا حيان نقل لنا في شرحه من كتب ضاعت له ولغيره و لم يبق لها أثر :

- نقل من كتب للأخفش و لم نرها مثل الأوسط في النحو – الكبير في النحو – الأصول – رؤوس المسائل.

- نقل من كتب لأبي علي الفارسي و لم نرها أيضاً مثل التذكرة – الهيتيات[1] – الكافي في الإفصاح.

- نقل من كتب في النوادر بعضها مفقود ، كالنوادر ليونس بن حبيب والهجري واللحياني.

- نقل من كتب لابن اصبغ لم نعرفها مثل تقييد رؤوس المسائل ، ومسائل الخلاف.

- نقل من هذه الكتب و لم نعرف إلا أصحابها مثل الإفصاح لابن هشام الخضراوي – المشرق في النحو لابن مضاء – الترشيح لخطاب الماردي – التعاليق لابن الباذش – اللمع للمهابادي – الموجز للرماني – البغال للجاحظ.

- نقل من كتب لأبي حيان نفسه لم نرها ، اسمعه وهو يقول في مسوغات الابتداء بالنكرة[2] : وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات في أرجوزتي المسماة بنهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

والأرجوزة المذكورة لم تصلنا و لم نقف عليها.

وفي موضع آخر وهو باب الصفة المشبهة والأوجه الجائزة وغير الجائزة في معمولها يقول[3] :

وقد نظمت هذا المعنى في أرجوزتي الطويلة المسماة بنهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب فقلت مشيراً إلى الصفة والمعمول.

---

(١) بكسر الهاء وهي المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي بهيت وهي بلد على الفرات.

(٢) منهج السالك : ص٤٥. (الأمريكية)

(٣) المرجع السابق : ص٣٦١.

عَرِّفْهُمَا أَوْ نَكِّـرنْ أَوْ عَـرِّفَنّ الْوَصْفَ أَوْ مَعْمُولَـهُ وَلْتَعْـرِفَنْ
مَعْمُولَـهُ بِـضَمَّةٍ وكَـسْرَةْ وَفَتْحَةَ تَبْلُـغُ ثَمَـانَ عَـشْرَةْ
يَقْبُحُ مَا حَذَفْت منه الْمُـضْمَرَا أَوْ كَانَ فِيـه مُـضْمَرٌ تَكَـرَّرَا
وَنحْو دَاجي شِـعْرِه قَـدْ وَرَدَا فِي الشِّعْرِ فَاقْبَلْ وَدَعِ الْمُبَـرِّدَا
وَنَصْبُ شَـعْرِهِ دَلِيـلُ الْجَـرِّ وَالنَّصْبُ فِي النَّثْرِ أَتَى والـشِّعْرِ
وَيُمْنَعُ اثْنَانِ كَهِـمْ بِالْحَـسَنِ عِـذَارُهُ لاَ بَـالْقَبِيحِ ذَقَـنِ

والأرجوزة المذكورة لم نرها ، وقد ذكر هو أنه لم يتمها.

قرأت في الكتب الثلاثة الطويلة التي ألفها أبو حيان كثيراً : التذييل – الارتشاف – منهج السالك ، فوجدت الأول مبسوطاً جداً وفيه نقول كثيرة جداً لا يفهمه إلا متخصص كبير في النحو ، وقد راودتني نفسي أن ألخصه وآخذ أحسن ما فيه ، وأقدم للناس أفضل وأسهل ما فيه بلسان أبي حيان أو بالتصرف القليل وذلك بسبب طوله الذي ينسى آخره أوله ويجعل القارئ يسير في يهماء واسعة وبيداء شاسعة قد يضل فيها ولا يعود ويتوه فيها ولا يؤوب ، وكما قلت حققه ثمانية أعلام من رجالات الأزهر في ثماني رسائل دكتوراه وسيخرج إن انتهى محققه الآخر (د/هنداوي) منه في خمسة وعشرين جزءاً على الأقل ومن ذا الذي يستطيع نقل الجبال أو حمل الصخور ؟.

وأما ارتشاف الضرب الذي ذكر أبو حيان أنه لخصه منه فالأسلوب الذي كتب به الكتاب بعيد كل البعد عن التلخيص ، وإنما هو كتاب أنشأه صاحبه إنشاء ، وكتبه مؤلفه على غير مثال ، حشاه بالآراء وملأه بالأقوال فجاء غامضاً مبهماً إن أردت قراءته والسير فيه فاقرأه وسر فيه على حذر فإن لم تأخذ حذرك و لم تتحسس طريقك وقعت في حفره وتعثرت في وحله . وقد حقق مرتين الأولى في ثلاثة أجزاء كبيرة والثانية في خمسة.

وأما منهج السالك وهو الكتاب الذي بين أيدينا وهو الكتاب الذي ألفه أبو حيان قبل الكتابين الأولين فقد كتبه على خوف وألفه على حذر قبل أن يشتهر أمره ويذاع ذكره في مشارق الأرض ومغاربها فجاءت كتابته واضحة خالية من الالتواء والتعقيد وجاء تأليفه مفهوماً خالياً من الإبهام والغموض وجاء الكتاب بين التطويل والإيجاز ، والبسط والاختصار ، وإن اعتقد صاحبه أنه مختصر وذلك بالنسبة لكتابيه التذييل والارتشاف ثم كانت أبيات الألفية التي يشرحها مانعاً له من التطويل ، فهو يشرح البيت واقفاً بالكلام عند كلام ابن مالك وملتزماً بالقول الذي قاله ابن مالك مما جعله لا يطلق العنان لنفسه ويأتي بالنقول الكثيرة أو المسائل الطويلة كما فعل في كتابيه الآخرين.

ومع ذلك فالقارئ لمنهج السالك لابد أن يكون مهتماً به ومستعداً له حاملاً معه أدوات العلم ومتطلبات الفهم من العقل اليقظ والصبر الجميل حتى إذا طلع عليه الصباح حمد السرى وبلغ المدى وجنى من العلم الكثير ومن النحو الغزير.

وقد يظن ظان أن أبا حيان وقد ألف منهج السالك أولاً والتذييل ثانياً – أن ما جاء به من علم وما ورد منه من نحو هو في التذييل والتكميل وهذا الظن فيه شيء من الصحة لكن هذا لا يمنع أن أبا حيان جاء بمعلومات كثيرة في شرح الألفية لم يأت بها في شرح التسهيل مما يجعل لشرح الألفية قيمة أخرى فوق التنظيم والترتيب اللذين اتسم بهما في الكتابة والتصنيف والخوف والحذر في الشرح والتأليف وسأذكر مسألة في هذا الأمر جاءت في باب حروف الجر وهي توارد الهمزة والباء في التعدية في مثل قوله تعالى(١) : ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ ، وقوله(٢) : ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ ، وأنه لا يجمع

---

(١) الأحقاف : من الآية ٢٠.

(٢) البقرة : من الآية ١٧.

بينهما ؛ لأن أحدهما يغني عن الآخر ، ثم ذكر أبو حيان مسألة تتعلق بهذا الموضع فـي شرح الألفية و لم يذكرها في التذييل وهي قوله :[1]

زعم المبرد والسهيلي من أصحابنا أنهما (الهمزة والباء) يفترقان في المعنى فإذا قلت أقمت زيداً كنت قد جعلته يقوم ، و لم يدل ذلك على أنك قمت ، وإذا قلت : قمت بزيد كنت قد جعلته يقوم وقمت أنت ، فما بعد الباء يشرك الفاعل في الحكم.

قال أبو حيان : ومذهبه فاسد لأنه التبست عليه باء الحال بباء التعدية ، فـإذا أردت في قولك : قمت بزيد أن الفاعل مشارك لما بعد الباء في الحكم كانت إذ ذاك الباء للحال ، وإذا أردت أنك غير مشارك كانت الباء للتعدية ، وقال أيضاً : والدليل على بطلان مذهبه أن الباء قد استعملت حيث لا تمكن المشاركة ، قـال تعـالى[2] : {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ} أي أذهب الله نورهم ، والله تعالى لا يوصف بالذهاب ، ثم أنشد بيتاً من الشعر في ذلك أيضاً.

وهذه المسألة لا توجد في التذييل والتكميل ، ومنهج السالك مليء بمثلها مما انفرد به.

كما يتميز شرح الألفية لأبي حيان عن شرحه للتسهيل بالاختصار ما أمكـن حيث أطلق أبو حيان العنان لنفسه في شرح التسهيل فحشاه بالنقول الطويلة وجمع فيه الآراء الكثيرة والأعلام الوفيرة وذلك كله قد خلا منه شرحه للألفية.

---

(١) منهج السالك : ص٢٤٧ (الأمريكية).

(٢) البقرة : من الآية ١٧.

الفصل السابع

﴿من أصول النحو عند أبي حيان﴾

اختط أبو حيان لنفسه منهجاً صحيحاً في أصول علم النحو لم يحد عنه وهو يؤلف كتبه سواء منها كتابه منهج السالك أو التذييل والتكميل أو ارتشاف الضرب أو غير ذلك ، فهو يعني بالسماع عناية كبيرة على اختلاف أنواعه من قرآن وحديث وشعر ، والقاعدة عنده هي الشواهد ، فإذا لم تعضد القاعدة بالشواهد فهي جوفاء لا قيمة لها.

والإجماع أيضاً من أصول النحو عند أبي حيان فهو يسرد المذهب ويسرد القائلين به ، وهو يذكر الرأي ويذكر عدداً كبيراً من الذين نادوا به وذهبوا إليه.

وأما القياس عند أبي حيان فيأتي آخراً فإن صادف سماعاً فلا مانع من الأخذ به ، وهو مردود إذا كان غير ذلك.

ومن خلال قراءتنا لكتاب منهج السالك وقفنا على عدة أصول نحوية لأبي حيان نذكرها ونستشهد لها من كتابه من ذلك :

(١) المسموع عن العرب مقدم على كل دليل ومذهب.

يقول أبو حيان في مواضع مختلفة من كتابه :

- في باب كان يقول : ورفع الاسمين بعد كان مسموع عن العرب وبه قال الجمهور.(١)
- وفي باب إن يقول : وحكى الأخفش والكسائي عن العرب إنما زيداً قائم بإعمال إن مع إلحاق ما.(٢)
- وفي باب الفاعل يقول : وما ذكره الكوفيون من جواز تقديم العامل على اسم الاستفهام في الاستثبات لا يعرفه البصريون ، وقد سمع من لسان العرب كان ماذا بتقديم العامل على اسم الاستفهام.(٣)
- وفي باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة وهي أرى وأخواتها يقول :

والدليل على أن هذه الأفعال متعدية إلى ثلاثة السماع ، ولولا السماع لما أثبتنا ذلك ؛ لأنه من باب التضمين والتضمين لا يقال بقياس.

ثم أنشد الأبيات التي جاءت فيها هذه الأفعال ناصبة للثلاثة ، وهو السماع الذي نقصده.(٤)

- وقال في تقديم التمييز على الفعل المتصرف (نفساً طاب زيد) وجواز ذلك لورود السماع الكثير منه ، وأن رأي القائلين بمنعه بحجة أنه فاعل في الأصل وأنه لم يرد كثيراً غير صحيح يقول : إن ابن عصفور زعم أن ذلك لم يجئ إلا في بيت واحد من الشعر وهذا لا حجة فيه لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام ،

---

(١) منهج السالك : ص٥٩ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٨٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص١٠٦ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص١٠١ (الأمريكية).

قال : وذلك منه عدم الاطلاع على أشعار العرب وتقليد لبعض من تقدم بل قد جاء من ذلك جملة تبنى على مثلها القواعد ، ثم ذكر عدة شواهد فِي ذلك.[1]

وقال فِي المسألة نفسها وتعليل من منع ذلك : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع ، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع ، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه.[2]

- وفِي باب إعمال المصدر عمل الفعل ثم إعماله مقترناً بأل أنشد فِي ذلك عشرة أبيات ليثبت سماع ذلك عن العرب[3] ، وأيضاً إعماله وهو على وزن مفعل وهو المصدر الميمى أنشد فِي ذلك أكثر من عشرة أبيات ليثبت وروده وسماعه عن العرب.[4]

(٢) الاستقراء عن العرب أساس المذهب الصحيح

قال فِي نصب ميلاً وفرسخاً على الظرف كما يرى النحويون ، وأن السهيلي ينصبهما على المصدر قال : إن الميل والفرسخ ليس عبارة عن هذه الأعداد بل هي عبارة عن هذه المسافة التي تقع فيها الخطى المذكورة هكذا فهم المستقرءون اللغة عن العرب وهكذا أورده المتقدمون فِي كتبهم.[5]

(١) منهج السالك : ص٢٢٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٢٢١ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص٣١٣ – ٣١٤ (الأمريكية).

(٤) منهج السالك : ص٣١٦ (الأمريكية).

(٥) منهج السالك : ص١٥٠ (الأمريكية).

(٣) فساد القياس إذا لم يعضده سماع

ذكر ذلك أبو حيان وهو يتحدث عن أنواع (أي) حيث ذكر رأي الأخفش في جواز مجيء (أي) نكرة موصوفة قياساً على (مَنْ) و (ما) ، ثم بين فساد ذلك الرأي يقول / وأما ما ذهب إليه الأخفش من أن (أيا) تكون نكرة موصوفة كما كانت (مَنْ) في نحو : مررت بمن معجب لك فأجاز أن تقول : مررت بأي معجب لك فقيل إنما أجاز ذلك بالقياس على من وما وليس مسموعاً عن العرب ، ويكفي من الرد عليه أنه إحداث تركيب لم ينقل عن العرب.(١)

(٤) التخريج إنما يكون على الكثير

قال ذلك أبو حيان في قول العرب : آب قرة عينه ، وأن أبا علي الفارسي ينصب قرة على الحال والمعنى آب قرير العين مسرورها ، أي أنه من الحال التي لا تتعرف بالإضافة مثل غيرك وحسبك.

ثم ذكر أن الصحيح أنه منصوب على نزع الخافض وأن أصله رجع إلى قرة عينه فحذف الحرف وانتصب الاسم ، قال أبو حيان مرجحاً هذا الرأي : إنه لم يثبت تنكير قرة عينه في لسانهم فيحمل هذا عليه وإسقاط حرف الجر وإيصال الفعل إلى نصب الاسم في لسانهم كثير ومنه مقيس ومنه غير مقيس فتأويله على ما كثر وإن لم يقس أولى من إثبات ما لم يوجد في كلامهم.(٢)

---

(١) منهج السالك : ص٢٩٣ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٢٧٢ (الأمريكية).

(٥) تأويل الشيء الكثير ليس بالصحيح

قال أبو حيان ذلك في مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً دون قد كما في قوله : كما انتفض العصفور بلله القطر.

قال : والصحيح جواز ذلك بكثرة ما ورد منه بغير قد وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.(١)

(٦) العلل النحوية لا قيمة لها بجانب الوضعيات

يقول في مسألة جواز تقديم التمييز على عامله أو امتناع ذلك : كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول : إياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظرائهما ، وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد بصيرة ، ولاحث قريحة ولذلك قال بعض الأدباء :

تَرْنُو بِطَرْفٍ فَاتِنٍ فَاتِرٍ   أَضْعَفَ مِنْ حُجَّةِ نَحْوِيّ

قال : وعلم العربية إنما هو من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل ، كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك زيد قائم هكذا ؟ كما لا يقال : لم يقال للعين الطرف ولليل الليل ؟ ولا يقال لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ؟ ونبدي لذلك عللاً.(٢)

ويقول في المسألة ذاتها وهو ما ذكرناه قريباً : فأنت ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع.(٣)

---

(١) منهج السالك : ص٢١٤ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٢٣٠ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص٢٢٩ (الأمريكية).

(٧) يجوز فِي الثوانِي ما لا يجوز فِي الأوائل

ذكر ذلك فِي باب الإضافة وهو يتحدث عن (لدن) وجواز نصب (غـــدوة) بعدها خاصة حيث أشبهت نونها التنوين ، وأنه حين يعطف على غدوة المنصوب يجوز فِي المعطوف الجر والنصب ، قال : أما الجر قيل فلأن غدوة وإن لم يجر لفظاً فهو فِي موضع جر ، وأما النصب فلأنه معطوف على منصوب.

قال ابن مالك : والنصب فِي المعطوف بعيد عن القياس.

قال أبو حيان : والذي أختاره أنه لا يجوز فِي المعطوف إلا النصب ولا يجوز الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس فِي موضع جر فليس من باب العطف على الموضع وهو نصب صحيح ، فإذا عطف عطف عليه ولاسيما على مذهب من جعل غـــدوة منصوباً بكان مضمرة فلا يتخيل فيه إذ ذاك جر البتة.

فإن قلت : يلزم من ذلك أن يكون لدن قد انتصب بعدها ظرف غير غـــدوة و لم يحفظ نصب بعدها إلا فِي غدوة.

فالجواب : أنه يجوز فِي الثواني ما لا يجوز فِي الأوائل ألا ترى أنك تقول رب رجل وأخيه ، وكل شاة وسخلتها ، ونعم فتى الهيجاء أنت وجارها ، ولا يجـــوز أن تقول : رب أخيه ، ولا كل سخلتها ، ولا نعم جارها ، فكذلك هذه المـــسألة لـــو باشرت المعطوف لدن لم يكن فيه إلا الجر فلما كان معطوفاً جاز فيه النـــصب لأنـــه معطوف على معرب صحيح الإعراب ولا موضع له أعني غدوة.(١)

---

(١) منهج السالك : ص٢٩٤ – ٢٩٥ (الأمريكية).

(٨) الحمل على الأصل أولى

ذكر ذلك في باب الاستثناء وهو يعرب كلمة غير من قوله تعالى : {لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ}(النساء : ٩٥) وهو أن تكون في قراءة الرفع صفة للقاعدون ، وفي قراءة الجر صفة للمؤمنين ولا يجوز كونها بدلاً ؛ لأن الغالب وقوعها صفة يقول : ولا يجوز في غير إذا رفعت أن تكون بدلاً من القاعدون ولا إذا جرت أن تكون بدلاً من المؤمنين وإن كان الكلام غير موجب ، والأصح في غير الموجب البدل لأجل المشاكلة ، لأن البدل على نية تكرار العامل فلم يحسن أن يؤتى به إلا بعد كلام مستقل ، ولا يستوي القاعدون ليس كلام مستقل ؛ لأن يستوي من الأفعال التي لا تكتفي بمرفوع واحد وإنما تستقل بذكر المعطوف على القاعدون ولأن غيراً أصلها الصفة فكان حمله على ما هو الأصل فيها أولى ، ومعنى الصفة وإن كان يخالف معنى الاستثناء فليس ذلك غالباً بل أكثر ما يستعمل الوصف على معنى الاستثناء.[1]

(٩) قد يكون الشيء مثل الشيء في المعنى ويختلف في الأحكام

قال ذلك في باب الإضافة وهو يتحدث عن قبل وبعد وما يشبههما ، وأن هذه الظروف تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ونوى معنى المضاف إليه كما في القراءة المشهورة : {للهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ}(الروم : ٤) كما ذكر أن هذه الكلمات إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنىً فإنها تنتصب كما في قوله :

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

ثم ذكر أن عَلاً وإن أشبه فوقاً إلا أنه لا يجوز نصبه إذا نكر يقول : إن علاً وإن كان معناه فوق فلم يعده النحويون في الظروف بل لقد عدوا الظروف التي تبنى

(١) منهج السالك : ص١٨٢ (الأمريكية).

على الضم قالوا : وعل فيحتاج إذا نكر انتصابه إلى سماع عن العرب كما قلنا ، وقد يكون الشيء مثل الشيء فِي المعنى ويختلف فِي الأحكام وذلك كثير فِي كلام العرب.(١)

(١٠) الإعراب فرع المعنى

ذكر ذلك أبو حيان عند إعراب قولهم : نعم الرجلُ زيدٌ وأن فِي المخصوص وهو زيد عدة أعاريب منها أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير زيد الممدوح يقول أبو حيان : وردَّ بعضُ أصحابنا على من جوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أن التقدير زيد الممدوح بأن الذي يقول نعم الرجل زيد ليس فِي نفسه نعم الرجل زيد الممدوح ، ولا يمكن أن يحذف خبر المبتدأ إلا وهو مراد فِي النفس فيحذف للعلم به اختصاراً ، وإنما حمل على هذا القائل به تجويز الإعراب من غير التفات للمعنى وذلك ليس بشيء بل لا ينبغي أن يوجه إعراب حتى يصح معناه.(٢)

(١١) الجنس البعيد يجعل الحدود ناقصة

قال ذلك فِي تعريف ابن مالك للكلام بأنه اللفظ المفيد وأن اللفظ جنس بعيد ولو قال بأنه القول المفيد لكان أولى يقول : الكلام تركبه إنما هو من القول لأن الألفاظ مطلقاً فالقول جنس قريب واللفظ جنس بعيد ومتى أخذ فِي الحد الجنس البعيد مع الفصل كان الحد ناقصاً لأن فيه إخلالاً ببعض الذاتيات فصار نظير قولك : الإنسان جسم ناطق.(٣)

هذه وغيرها بعض الأصول التي وجدت فِي كتاب منهج السالك والتي سار عليها أبو حيان وهو يؤلف كتابه المذكور.

---

(١) منهج السالك : ص٢٩٨ (الأمريكية).

(٢) منهج السالك : ص٣٩٨ (الأمريكية).

(٣) منهج السالك : ص٢ (الأمريكية).

الفصل الثامن

{مخطوطات الكتاب وصفها وصور منها}

اعتمدنا فِي تحقيق كتاب منهج السالك وهو شرح الألفية لأبي حيان على ثلاث نسخ جعلناها كلها أصولاً ، حيث انتفعنا بها جميعاً فما كان من نقص فِي واحدة أكملناه من الثانية ، وما كان من خطأ فِي واحدة صوبناه من الأخرى ، وعلى كل فقد كانت النسخ كالآتِي :

- **الأولَى : النسخة الأمريكية** ، وهي المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق المستشرق سيدنِي جليزر ، وهذه النسخة اعتمدنا عليها واستفدنا منها كثيراً ؛ لأنها كانت الوحيدة الكاملة حيث كان فيها كل ما شرحه أبو حيان من الألفية وذلك من أول باب الكلمة والكلام إلى نهاية أفعل التفضيل وأول التوابع ، ومن المؤكد أن المستشرق المذكور وقف على مخطوطات للكتاب فِي بلاد الشرق والغرب فيها كل ما طبعه وأخرجه من ستين عاماً.(١)

وقد حصلنا على نسخة من هذا المطبوع وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتِي :

١- خلت النسخة من أي تعليق أو هامش للمستشرق أو لغيره حيث كان هَمّ المحقق إخراج الكتاب وتحقيق نصه لينتفع به الباحثون بصرف النظر عن تعليقات له أو هوامش إلا ما كان يفعله من تخريج الآيات بذكر رقم السورة ورقم الآية عقب ذكرها وكان ذلك فِي أصل الكتاب.

٢- ذَيَّل المستشرق الكتاب بفهارس مختلفة فهذا فهرس لآيات القرآن الكريم وآخر للأعلام وثالث لأسماء الكتب ورابع للقبائل وخامس للأشعار والأرجاز ، وقد

---

(١) انظر النص الذي نقلناه من كتاب د / خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) بعد صور المخطوطات تحت عنوان : خاتمة وفيه المخطوطات التي اطلع عليها المحقق.

عرض فهرس الأشعار والأرجاز بترتيب غير معهود حيث أورد الأبيات معتمداً على الحرف الأول منها بصرف النظر عن القافية وحرف الروي فمثلا :

أبا خراشة أما أن ذا نفر ... وضعه فِي الهمزة ، وقوله :

ضروب بنصل السيف ... وضعه فِي الضاد ثم أورد الكلمة الأخيرة فِي البيت ثم سرد رقم الصفحة وقائل البيت إن وجد.

٣- وضع خطوطاً فوق أبيات الألفية ليميزها عن غيرها من الأرجاز والأشعار ، أو ليشير إلى موضوع جديد فِي الشرح ، كما وضع خطاً بارزاً فوق ما ظنه كلاماً جديداً وحديثاً لا علاقة له بما قبله والأمر الأول سهل يسير ، أما الثاني فكان مما يحمد له.

٤- لم يلتزم المحقق بوضع الباب الجديد أول الصفحة أو ذكر الموضوع الجديد أول السطر ، وإنما كان جل همه إيراد الشرح وذكر النص دون اعتبار لما سوى ذلك.

٥- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وخمس عشرة صفحة ، وقد طبعت هذه النسخة على ورق كبير ، ولذلك وجد فِي الصفحة الواحدة أربعة وثلاثون سطراً فِي كل سطر خمس عشرة كلمة.

٦- وقع فِي هذه النسخة كثير من الأخطاء المطبعية التي كانت تقابلنا أثناء التحقيق ، وقد اكتشفنا هذه الأخطاء بخبرتنا فِي التحقيق ثم بمقابلة النصوص بعضها ببعض مع ثقافتنا النحوية الطويلة فِي هذا التخصص.

٧- من عجيب الصدف أن النسخة التي وقعت فِي أيدينا كثر فيها سقوط بعض الأوراق والصفحات وتكرير صفحة مكان أخرى ، وقد عدنا إلى نسخة أخرى مطبوعة محفوظة فِي دار الكتب المصرية (هـ - ٧٤٤٣ نحو) لنسترشد بها ونصور منها ما هو ناقص عندنا كما كان للنسخ المخطوطة التي وقفنا عليها فضل كبير فِي تلافي هذا الأمر وإيراد النص صحيحاً والكتاب كاملاً غير منقوص.

٨- تتميز النسخة المطبوعة بجودة خطها وإن كان صغيراً وقد تغلبنا على صغره بالصبر الجميل في القراءة ونقل النص في أوراق أخرى بخط بارز واضح.

وأهم ما تتميز به هذه النسخة أن فيها جميع ما شرحه أبو حيان من الألفية وهو ما يبدأ من أولها حتى نهاية أفعل التفضيل وأول التوابع ، حيث وقف المستشرق على نسخة فيها المقدار كله وإذا كان لابد من نسخة أصلية لعملنا فهذه النسخة هي الأصل.

الثانية : **النسخة المغربية** : وهي نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط (المغرب - وزارة الأوقاف) وتوجد منها صورة (ميكروفيلم) بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (٦٢٥٥ ف) وهي التي صورنا منها النسخة التي انتفعنا بها في التحقيق وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط جيد كبير من نوع النسخ ولذلك سهلت قراءتها وسهل الانتفاع بها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة ثلاثمائة وأربعين صفحة.

٣- امتلأت الصفحة أيضاً بالكتابة وحشيت بالكلمات فوجد في الصفحة الواحدة خمسة وعشرون سطراً في كل سطر ثلاث عشرة كلمة.

٤- برزت فيها أبيات الألفية بخط أكبر وأوضح وأحياناً كانت تصدر بكلمة قوله.

٥- تداخلت الأبواب في وسط الصفحات كما هو شأن المخطوطات ، كما ورد الباب كله مسروداً متتالياً دون البدء بأول السطر أو غير ذلك.

٦- وجد في مواضع كثيرة تقديم بعض الصفحات والأوراق على بعض وكثر ذلك في الأبواب الأخيرة منها إلا أن صبرنا في ذلك وحفظنا لأبيات الألفية حال دون وقوع الأخطاء.

٧- اشتملت النسخة المذكورة على جزء واحد (جزآن بتحقيقنا) وهو الأول الـــذي يبدأ بباب الكلمة والكلام وينتهي آخر باب التمييز وأول حروف الجـــر دون أن يكون له جزء ثان أو غير ذلك.

٨- وجد فِي هذه النسخة كثير من الأخطاء التي وقع فيها الناسخ من كتابة الكلمـــة بزيادة فِي حروفها أو نقصان منها إلا أن هذا كله تداركناه وعرفناه.

ومع ذلك فإن النسخة المذكورة تتميز بالخط الجيد الكبير الذي كـــان فِيـــه الصواب عن النسخة السابقة.

ثالثاً : نسخة دار الكتب المصرية : وهي محفوظة تحت رقم وفن (نحو تيمور ٥٦١) وقد صورناها وانتفعنا بها وكانت لنا عليها ملاحظات كالآتي :

١- كتبت النسخة بخط رديء تصعب قراءته ويـــصعب الوقـــوف علـــى حروفـــه ومصطلحاته ، ولولا النسختان الأمريكية والمغربية ما كنا نظرنا إلى هذا الكتـــاب وذلك لصعوبة السير فِي النسخة المذكورة والوقوف على كلماتها ومعانيها.

٢- بلغت صفحات هذه النسخة أربعمائة وأربعاً وثمانين صفحة فِي كل صفحة خمسة وعشرون سطراً فِي كل سطر خمس عشرة كلمة.

٣- تميزت أبيات الألفية وأبيات الشواهد وبداية الأبواب ببروز الخط وكبر حجمـــه ، أما ما عدا ذلك فقد حُشي السطر بكلمات كثيرة كنا ندور حولها حـــتى نقـــف عليها.

٤- تميزت النسخة المذكورة بوجود كثير من أبواب الألفية التي شرحها أبـــو حيـــان حيث كانت أبوابها تقارب النسخة المطبوعة ولا تنقص منها إلا أربعة أبواب هي الصفة المشبهة والتعجب ونعم وبئس والتفضيل.

٥- صدرت النسخة المذكورة بدعاء للإمام الشافعي رضي الله عنه سنذكره قريباً.

وعلى كل حال فقد اتفقت النسخ الثلاث على الآتي :

١- عنوان الكتاب وهو (**منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**) ، حيث أخذ هذا العنوان من كلام الشارح في مقدمة الكتاب.

٢- نسب الكتاب المذكور إلى أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الجياني الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ.

٣- عند مقارنة النسخ الثلاث في كلماتها وشرح أبيات الألفية وإيراد الأبواب لم نجد بينها خلافاً يذكر إلا ما نبهنا عليه بين الحين والآخر أثناء التحقيق ، وقد كان أمراً يسيراً ، هذا وبالله التوفيق ، وسنعرض عليك أخي القارئ عشرين صفحة مختلفة من النسخ الثلاث لتقف على خطوطها وعنوان الكتاب ومؤلفه وغير ذلك.

بقي لنا هذا الدعاء الذي نسب إلى الإمام الشافعي – رضي الله عنه – والذي وجد بصفحة العنوان بنسخة دار الكتب المصرية وهو قوله :

" اللهم إنّي أعوذ بنور قربك وعظمة طهارتك وبركة جلالك من كل دابة وهامة وطارق من الجن والإنس إلا طارقاً يطرق بخير.

اللهم أنت غياثي وإليك التجائي وبك أعوذ يا من ذلت له رقاب الجبابرة وخضعت له أعناق الفراعنة ، أعوذ بجلالك وكرمك من خزيك وكشف سترك ونسيان ذكرك والانصراف عن شكرك أنا في كنفك ليلي ونهاري وظعني وأسفاري ، ذكرك شعاري وثناؤك دثاري.

لا إله إلا أنت تتريهاً لاسمك وتكريماً لنور وجهك ، أجرني من خزيك ومن شر عبادك ونجني بكرمك ، وأفض عليّ سراج حفظك وأدخلني في كنف عنايتك برحمتك يا أرحم الراحمين ".

كتـــــاب

منهج السالك
في
الكلام على الفية ابن مالك

لأبى حيان النحوي الاندلسى

عنوان النسخة الأمريكية المطبوعة سنة ١٩٤٧م بتحقيق سيدني جليزر

MANHAJ AS-SALIK:
ABU HAYYAN'S COMMENTARY
on the
ALFIYYA OF IBN MALIK

منهج السالك لأبي حيان
على ألفية ابن مالك

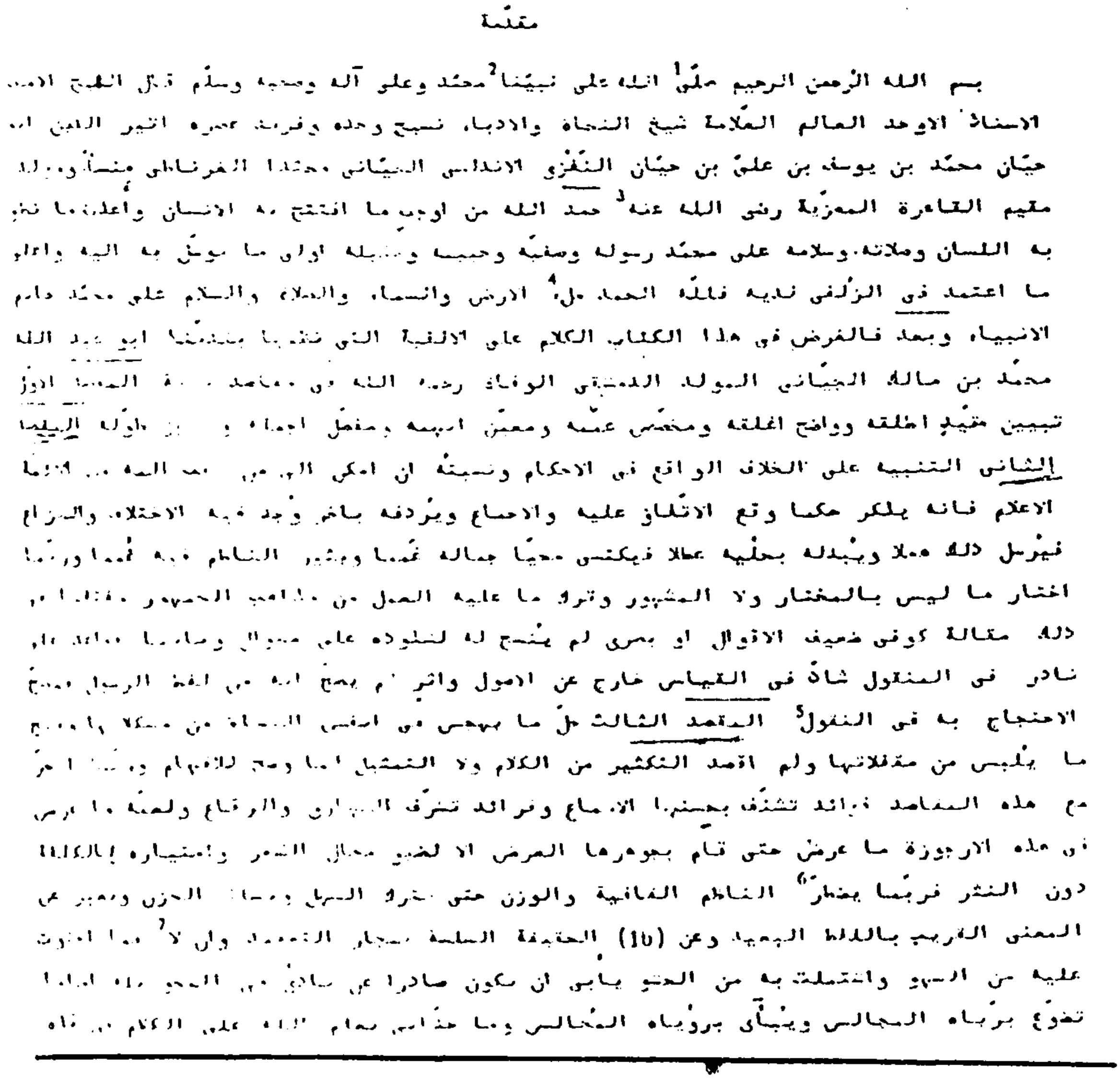
Edited with an Introduction
by
SIDNEY GLAZER

تحقيق سيدني جليزر

AMERICAN ORIENTAL SOCIETY
New Haven, Connecticut
1947

أمريكان – نيوهافن
١٩٤٧

!العنوان مرة أخرى باللغة الإنجليزية للنسخة الأمريكية المطبوعة بتحقيق المستشرق
سيدني جليزر ١٩٤٧م.



مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم صلّى[1] الله على نبيّنا[2] محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم قال الشيخ الامام الاستاذ الاوحد العالم العلّامة شيخ النحاة والادباء نسيج وحده وفريد عصره اثير الدين ابو حيّان محمّد بن يوسف بن علىّ بن حيّان النّفزى الاندلسى الجيّانى محتدا الغرناطى منشأ ومولدا مقيم القاهرة المعزّية رضى الله عنه[3] حمد الله من اوجب ما افتتح به الانسان واعلى ما نطق به اللسان وصلاته وسلامه على محمّد رسوله وصفيّه وحبيبه ونبيه اولى ما توسّل به اليه واعلى ما اعتمد فى الزلفى لديه فلله الحمد ملء[4] الارض والسماء والصلاة والسلام على محمّد خاتم الانبياء وبعد فالغرض فى هذا الكتاب الكلام على الالفية التى نظمها بمقصدنا ابو عبد الله محمّد بن مالك الجيّانى المولد الدمشقى الوفاة رحمه الله فى مقاصد [illegible] الاوّل تبيين مقيّد اطلقه وواضح اغلقه ومخصّص عمّمه ومعيّن ابهمه ومفصّل اجمله [illegible] الثانى التنبيه على الخلاف الواقع فى الاحكام ونسبته ان امكن [illegible] الاعلام فانه يذكر حكما وقع الاتفاق عليه والاجماع ويردفه باخر وجد فيه الاختلاف والنزاع فيرسل ذلك مهملا ويبدله بحليه عطلا فيكتسى مجيّا جماله غمّا ويثير الناظم فيه وهما وربّما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور [illegible] ذلك مقالة كوفى ضعيف الاقوال او بصرى لم ينسج له لتلوده على منوال [illegible] شاذ فى المنقول شاذ فى القياس خارج عن الاصول واثر لم يصح انه من لفظ الرسول [illegible] الاحتجاج به فى النقول[5] المقصد الثالث حلّ ما يهجس فى انفس النحاة من مشكلاتها [illegible] ما يلبس من مقفلاتها ولم اقصد التكثير من الكلام ولا التمثيل الا ما وضح للافهام [illegible] مع هذه المقاصد فوائد تشنّف بحسنها الاسماع وفرائد تشرّف [illegible] والرقاع ولعمرى ما عرض فى هذه الارجوزة ما عرض حتى قام بجوهرها العرض الا لضيق مجال الشعر واختياره [illegible] دون النثر فربّما يضطرّ[6] الناظم القافية والوزن حتى يخرج [illegible] الحزن ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد وعن (15) الحقيقة [illegible] التعقيد ولولا[7] ما [illegible] عليه من السهو واشتملت به من الحشو يابى ان يكون صادرا عن [illegible] تضوّع بريّاه المجالس ويتباهى بروّياه المجالس وما [illegible] الكلام [illegible]

الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة وفيها مقدمة الشارح

وهي الابصارية والدليل على استعمال هذه الافعال متعدية الى ثلاثة السماع ولولا السماع لما الحقنا ذلك لانه من باب التضمين والتضمين لا يقال بقياس قال النابغة في نبّا

نُبِّئتُ زُرعةَ والسفاهةُ كاسمها ... يُهدي اليَّ غرائبَ الأشعار ∴

وقال اخر في اخبر

وما عليكِ اذا أُخبِرتِني دَنِفاً ... وغاب بعلكِ يوما ان تعوديني ∴

وقال اخر في حدّث

او مُنعتم ما تُسئلون فمَن ... حُدِّثتموه له علينا الولاء ∴

وقال اخر في انبأ

وانبئتُ قيسا ولم أبلُه ... كما زعموا خيرَ اهل اليمن ∴

وقال اخر في خبّر

وخُبِّرتُ سوداءَ الغميم[372] مريضةً ... فاقبلتُ من اهلي بمصر اعودُها ∴

XVI الفاعلُ (68a)

228 الفاعلُ الذي كمرفوعَيْ أَتَى ... زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

لم يذكر حدّ الفاعل وانما اتى بمثل ثلاثة اولها فعل متصرّف وهو اتى زيد الثاني اسم فاعل وهو منيرا وجهه الثالث فعل جامد وهو[373] نعم الفتى وكذا اكثر عادة هذا الناظم لا يحدّ شيئا ولا ياتي بالاحكام الكلية في قوانين بل يبرز ذلك في مُثُل

227 وبعد فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظَهَرْ ... فَهْوَ وإلّا فضميرٌ اسْتَتَرْ

اما كون الفاعل يكون بعد الفعل ولا يجوز ان يتقدّم عليه فان ذلك خلاف اجاز الكوفيون تقديمه على الفعل ومنع ذلك البصريون وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع فيجيز الكوفيون الزيدان قام والزيدون قام ويمنعه البصريون وقوله وبعد فعل فاعل ليس على اطلاقه لانه اذا استُعمل الفعل زائدا[374] فلا يكون بعده فاعل لا ظاهر ولا مضمر خلافا لمن قال اذا زيدت كان ففاعلها مضمر اى كان الكون وكذلك اذا استُعمل الفعل في معنى الحرف نحو قلّما يكون كذا اى ما يكون كذا وكذلك اذا جئ بالفعل توكيدا للفعل نحو قام قام زيد فزيد مرفوع بالفعل الاول وقام الثاني توكيد لا فاعل له وقد ذهب بعض الناس الى ان زيدا مرفوعا بالثاني وفاعل الاول مضمر ويكون من باب الاعمال والوجه الاول احسن وقوله فان ظهر فهو اى فان ظهر الفاعل فهو اى الفاعل فافاد الجزاء ما افاد الشرط ولا بدّ فيهما من المغايرة وقوله والا فضمير استتر فيه تعقّبان احدهما قوله والا فضمير ولا يلزم اذا لم يكن الفاعل ظاهرا ان يشتغل الفعل بضمير اذ ثم حالة اخرى وهي الحذف وقد قال بذلك بعض الكوفيين فاجاز ان يُحذف الفاعل اذا دلّ على حذفه المعنى وقال البصريون ايضا بجواز حذفه واقامة الشئ مقامه وذلك في باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله على قاعدتهم في انه محوّل من باب الفاعل وليس صيغة مستقلة وقال الكثرمم ايضا بجواز حذفه مع المصدر نحو عجبت من ركوب

صفحة رقم ١٠١ من النسخة المطبوعة وفيها يظهر أول باب الفاعل وآخر باب أعلم وأرى

من الائمة وانما يقال من ذلك ما قاله اهل ذلك اللسان ولم ار احدا من المتقدمين أقدم على اطّراح[814] هذه التعاليل الا قاضي الجماعة الامام ابا جعفر احمد بن مضاء صاحب الكتابين المشرق في النحو فانه طعن على المعلّلين بالعلل الثانية وزرى عليهم ما تحنوا به كتبهم من ذلك وقد استنقص من طعنه على النحاة وازرائه عليهم الامام ابو الحسن بن خروف وردّ على ابن مضاء في كتاب سمّاه كتاب التنزيه في الردّ على من نسب السهو الى ائمة النحو وهو كتاب لطيف وكان ابن مضاء من مقرئ كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته وهو كان من اخر من ختمت به المائة السادسة من علماء هذه الملّة رحمه الله تمّ السفر الاول من كتاب

منهج[815] السالك في الكلام

على الفية ابن مالك في

ثامن عشر ذي الحجّة

سبع وثلاثين وسبع

مائة[816]

بسم الله الرحمن الرحيم[817]

XXVIII حروف الجرّ[818]

365 هاكَ حروفَ الجرّ وهْيَ مِنْ الى حتّى خلا حاشى عدا في عَنْ على[819]

366 مُذْ مُنذُ رُبّ اللامُ كَيْ واوٌ وتا والكافُ والبا ولعلّ[820] ومتى[820] (155b)

الكلام على هذه الكلمات من وجوه احدها في حقيقتها الثاني في عددها الثالث في عملها الرابع فيما تدخل عليه الخامس في معانيها فالاول ذكر الناظم انها حروف وهي على قسمين قسم منها مجمع على حرفيته وقسم مختلف فيه فالمختلف فيه على ومذ ومنذ والكاف وحاشى وعدا وخلا[821] وربّ وعن اما على اذا لم تدخل عليها من فذهب ابو الحسين بن الطراوة وابن الحجّاج بن معزوز وابو على الرندى والاستاذ ابو على الشلوبين في احد قوليه الى انها تكون حرفا اصلا وهو ظاهر مذهب سيبويه وقد اطال في الكلام على ذلك ابن معزوز في كتاب ليط الزمخشري وفي جزء صنّفه على عليّ في نحو من عشرين ورقا وقال ابن الطراوة في كتاب الشارد الذي يفهم من كلام سيبويه انها لا تكون الا اسما ولا تكون حرفا البتّة ودليله سيبويه واما الحروف التي تكون ظروفا فنحو خلف وأمام وقدّام ثم قال لانك تقول من علوه تقول من فوقه ثم قال وعن ايضا ظرف بمنزلة ذات اليمين وقد كان ذكرها في الحروف فاو على عنده حرفا للفعل بها ما فعل بعن والدليل على ذلك انها مشتقة من علىَ يعلى حكاها

صفحة من النسخة المطبوعة وفيها يظهر آخر باب التمييز وأول باب حروف الجر

وبقول الفرزدق .·. بيتا دعائمه اعزّ واطولُ .·. وبقول الاخر .·. فتلك سبيل لستُ عنها باوحد .·.
قال صاحب الواضح وروى النحويون عن ابى عبيدة هذا القول ولم يسندوا له (283a) هذا
الاختيار وقالوا لا يخلو افعل من التفضيل وعارضوا حججه بالابطال وتاولوا ما استدلّ به

503 ولِنْ تَكُنْ بتلوٍ من مُسْتَفْهِما فلَهُما كُنْ أَبَداً مُقَدِّما

504 كمثلِ ممّنْ أنْتَ خيرٌ ولَدَى إخْبارِ التَّقْديمُ نَزْراً وُجِدا

يقول اذا دخلت من التى تتعلّق بافعل التفضيل على اسم استفهام لزم تقديمها مع الاسم
وقد مثّل الناظم ذلك بقوله ممن انت خير وكذلك من اىّ الناس زيد افضل ومِمّ تواصُهُ اعقلْ
وفى عبارته قصور اذ لا تدلّ الا على انه يتقدم اذا كنت مستفهما بالاسم الذى يتلو من ونقدمه
ان يكون ذلك التلو ليس اسم استفهام لكنه مضاف الى اسم الاستفهام فان حكمه فى ذلك حكم
الاستفهام تقول من وجه مَن وجهك اجملُ وذكر الناظم انه يقلّ التقديم اذا كان ذلك عند الاخبار
لا الاستفهام وذلك نحو قوله

وَلا عيبَ فيها غيرَ ان تَفَوّقَها سريعٌ ولى لا شئَ منهنّ اكسَلُ .·.

وقوله

فقالت لنا اهلا وسهلا وزوّدتْ جَنَى النحلِ او[447] ما زوّدت منه اطيَبُ .·.

وقوله

اذا سايرتْ اسماء يوما ظعينةً فاسماء من تلك الظعينة املَحُ .·.

وقوله

ولولا النُّهَى انبأتُك اليومَ أننى من الطابنِ[448] الطبِّ المجرّبِ اعلَمُ .·.

وقوله

فقلتُ لها لا تجزعى وتصبّرى فقالت بحقّ إننى منك اصبَرُ . .
فقلت لها والله ما قلتِ باطلاً وانى بما قد قلتِ لى منك ابصَرُ .·.

ومن علم الكوفيين قال الفرّاء واصحابه فى ان عبد الله لمنك افضلُ مستقبح لان افضل لا يطول
على من كثرة الفعل المحالّ ومن مع[449] افعل موضع المفسّر الذى موضعه اخر الكلام فقبح هذا
لانتباهه ان عبد الله لوجهاً حسنٌ وهذا خلف من القول لتقديم المفسّر الذى موضعه التأخير
واصله الخلفى وان يقال فيه ان عبد الله لحسنُ الوجه فلما اشبهت من ما ياتى مفسّرا من
النكرات ضعف طلب تقديمها وازداد الكلام اختلالا بدخول اللام على ما يشبه حرفا اصله التأخير
والمجئُ بعد الخبر وقال الفرّاء ان عبد الله لمنك افضل اقلّ قبحا من الاول لان اللام لمّا
دخلت على الخبر حلت فى موضعها واشبهت فى تقديمها فى قيلهم ان (283b) عبد الله منك لها
ربّ واستقبح إنّ منك لافضل عبد الله فان جوّزت على ما فيها من القبح شبهت بانّ بالجارية
لكلولا عبد الله وقال الفرّاء إنّ منك عبدَ الله لافضل احسن من التى قبلها لحصول اللام فى
مكانها المعروف لها

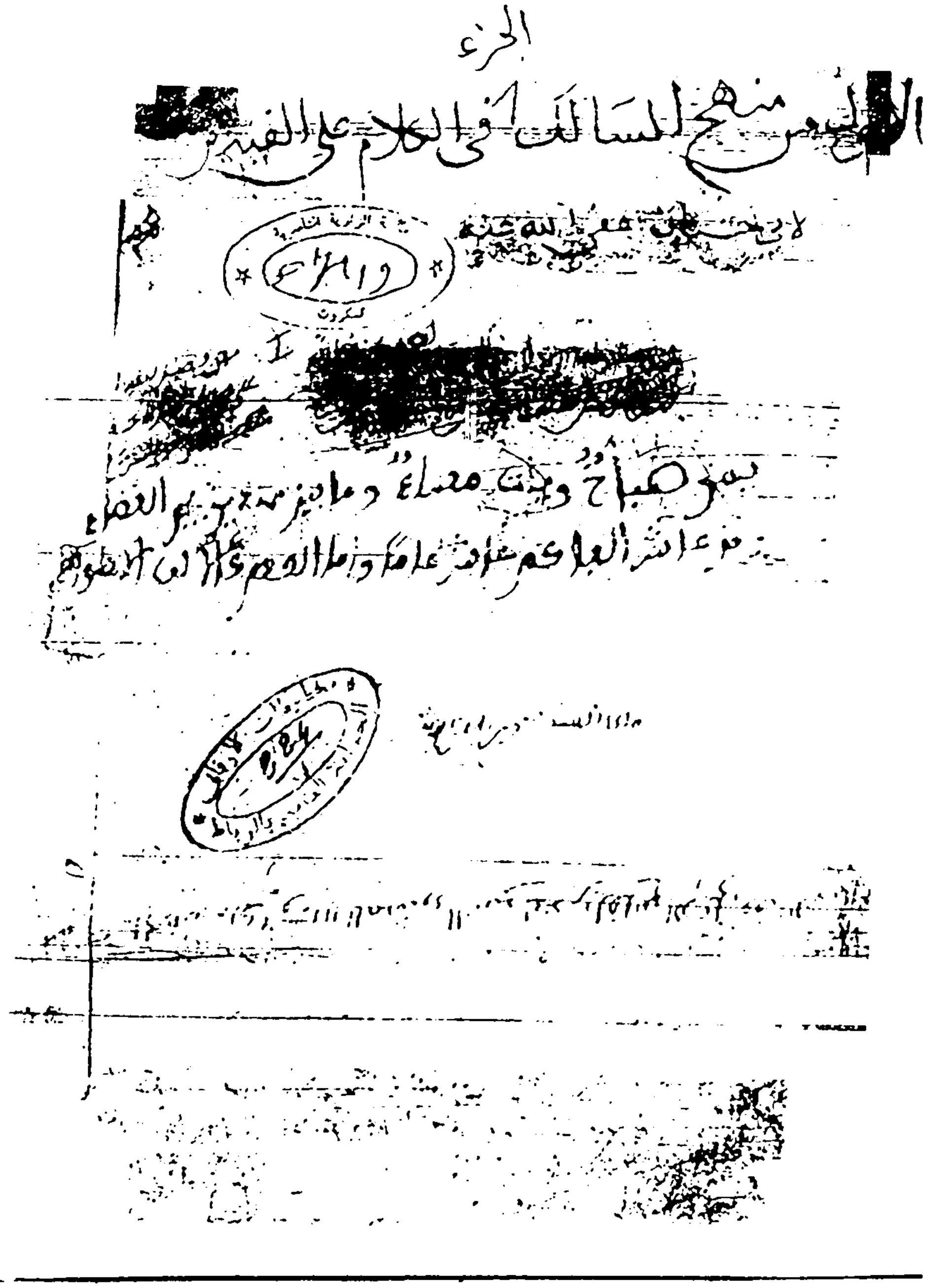
الصفحة قبل الأخيرة من النسخة المطبوعة (ص ٤١٣)

وفيها حديث عن أفعل التفضيل

Other Occurrence	Page in SIF	AUTHOR	Page in Text	Last Word	VERSE	First Word
			326	تحطب		أما
			309	نائله		
			330	الأول		قالت
		AN-NĀBIGHA* النابغة الذبياني	245	لأقوام		
			317	كانا		قالوا
		JARĪR* جرير	214	ايار		قتلت
			337	القتوم		قتلنا
			91	احد		قد
		HASSĀN B. THĀBIT	396	الاسد		
			202	رضا		
	I 110	AN-NUʿMĀN B. AL-MUNDHIR	59	قبلا		
		TAMĪM B. ABĪ MUQBIL	99	ملمات		
	I 61	ZIYĀD AL-ʿANBARĪ* زياد العنبري	321	والتيهانا		
			127	[illegible]		
			307	بدار		قامر
			251	حبال		قربما
	I 2[illegible]	AL-FARAZDAQ الفرزدق	367	قمدد*		قرنبا
		ZUHAIR* زهير	279	والسلر		[illegible]
	I 4[illegible]	ABŪ DHU'AIB AL-HUDHALĪ	393	مجدح		[illegible]
		ASH-SHARĪF AR-RAḌĪ* الشريف الرضي	206	[illegible]		[illegible]
	I 40[illegible]	ABŪ 'N-NAJM	253	شواله		[illegible]
		A CONTEMPORARY OF ABU HAYYAN	364	[illegible]		
	I 323	DHŪ 'R-RUMMA	170 [illegible]	بغامها		قلل
		AL-FARAZDAQ الفرزدق	56	عوذا		قساقد
			178	وكل		كأنْ
		MUHAMMAD B. MANĀDHIR	70	وبرود		كادت
			307	الحديد		كأن
		AL-HASAN HĀNI' AL-HAKAMĪ* الحكمي الحسن بن هانئ	412	اللعب		

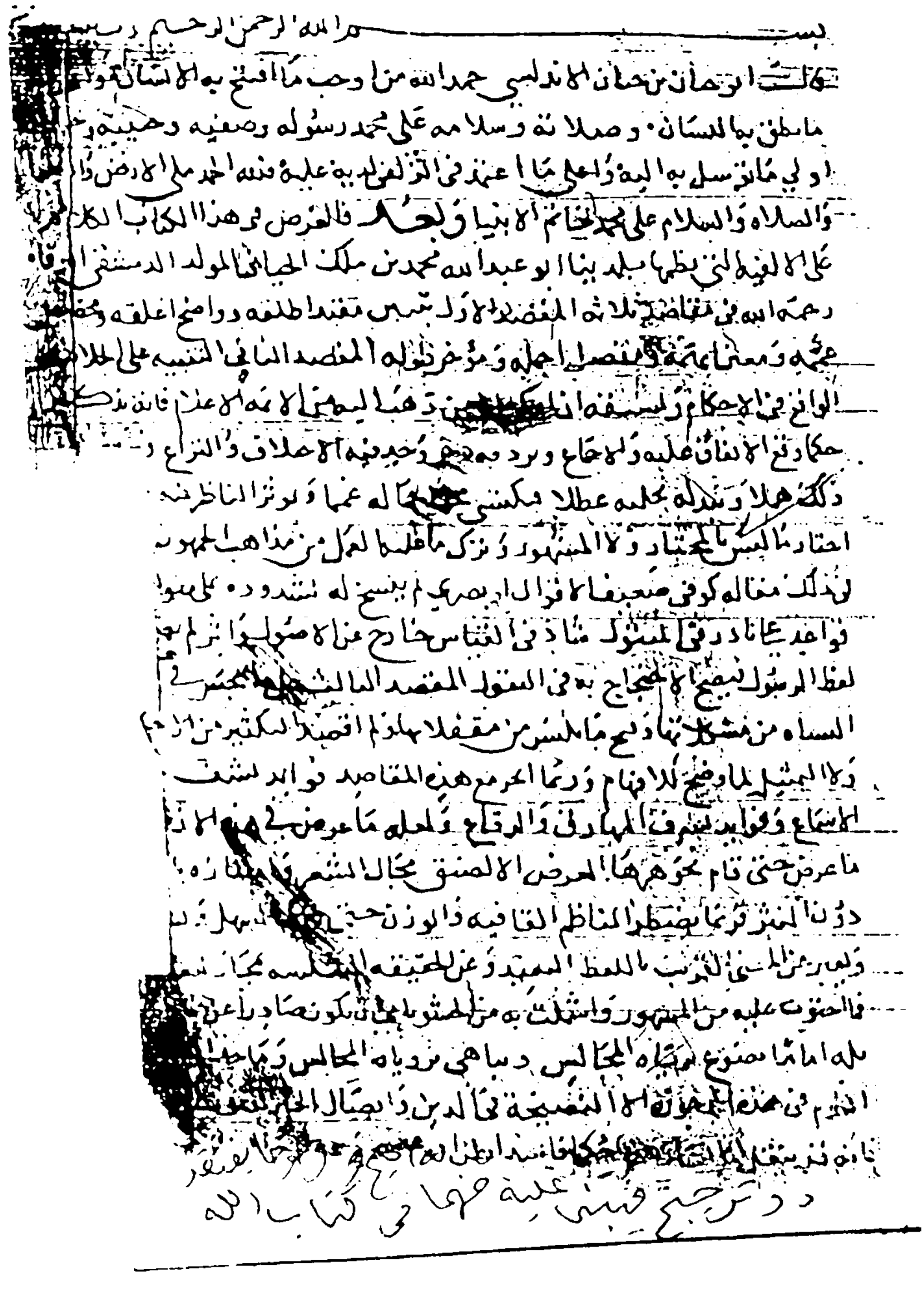
صفحة من فهرس الشعر الذي أعده المستشرق المحقق

وفيه اعتمد على الحرف الأول من البيت مفتاحاً للبيت والمعهود حرف الروي.


الجزء
الأول من منهج السالك في الكلام على الفية [redacted]

الصفحة الأولى من نسخة الخزانة العامة بالرباط

وفيها يظهر عنوان الكتاب واسم المؤلف ، وبيتان من الشعر غير واضحين.



بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو حيان ... الأندلسي ...

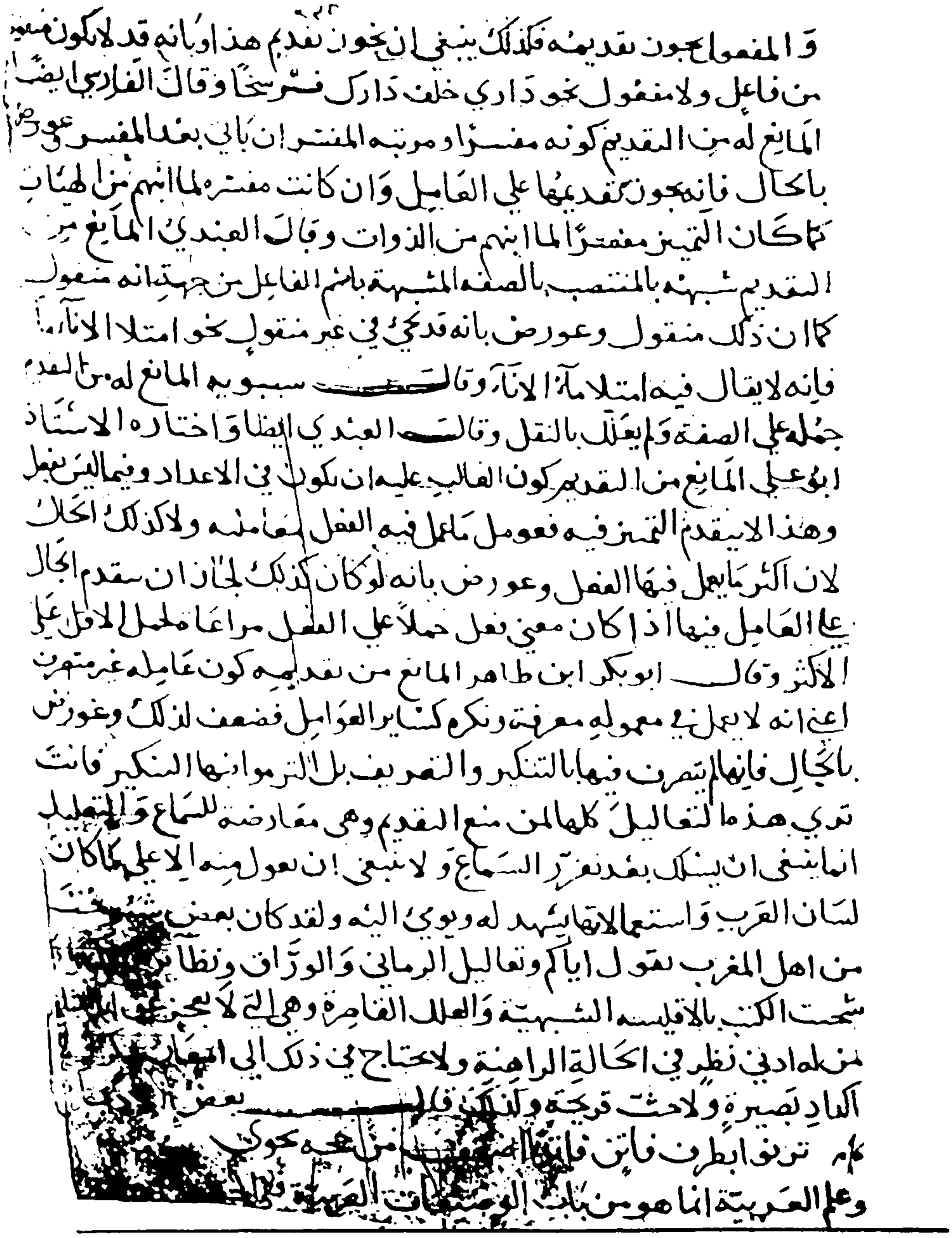
... فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها ببلدنا أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد الدمشقي ...

الصفحة الأولى بعد العنوان من نسخة الخزانة العامة بالرباط

وفيها تظهر مقدمة الكتاب المحقق ، وفيها طمس في الأسفل وعلى اليسار



الصفحة الثانية من نسخة الخزانة العامة بالرباط ، وفيها يظهر عنوان الكتاب في المقدمة ، كما يظهر شرح أول بيت من الألفية ، وفيها بعض الطمس

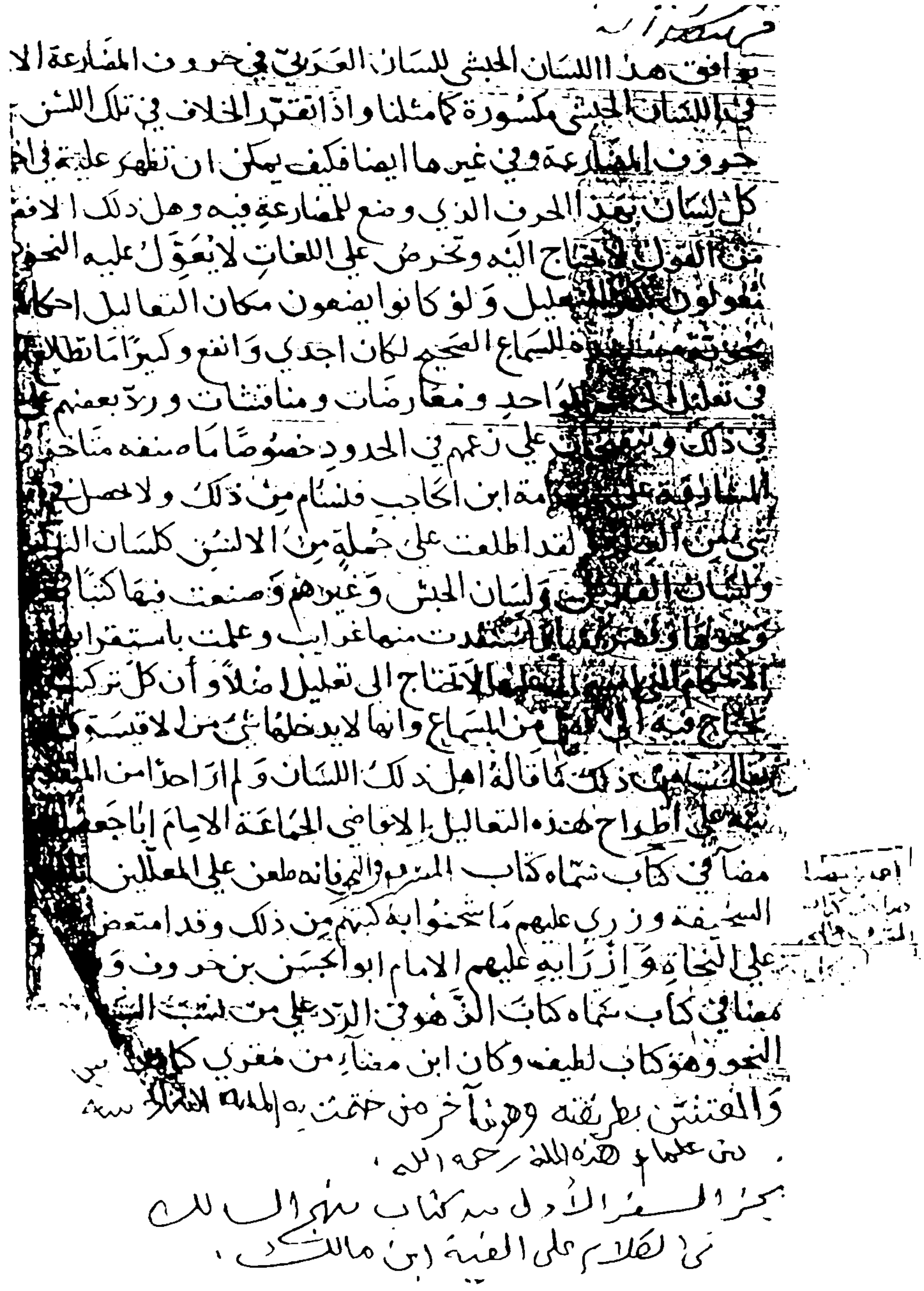

والمفعول يجوز تقديمه فكذلك ينبغي ان يجوز تقديم هذا او بانه قد لا يكون منقولا
من فاعل ولا مفعول نحو داري خلف دارك فرسخا وقال الفارسي ايضا
المانع له من التقديم كونه مفسرا ورتبة المفسر ان يأتي بعد المفسر وعورض
بالحال فانه يجوز تقديمها على العامل وان كانت مفسرة لما انبهم من الهيآت
كما كان التمييز مفسرا لما انبهم من الذوات وقال العبدي المانع من
التقديم شبهه بالمنتصب بالصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة انه منقول
كما ان ذلك منقول وعورض بانه قد يجيء في غير منقول نحو امتلأ الاناء ماء
فانه لا يقال فيه امتلأ ماء الاناء وقال سيبويه المانع له من التقدم
حمله على الصفة ولم يعلل بالنقل وقاله العبدي ايضا واختاره الاستاذ
ابو علي المانع من التقديم كون الغالب عليه ان يكون في الاعداد وفيما ليس بفعل
وهذا لا يتقدم التمييز فيه فعومل ما عمل فيه الفعل معاملته ولا كذلك الحال
لان اكثر ما يعمل فيها الفعل وعورض بانه لو كان كذلك لجاز ان يتقدم الحال
على العامل فيها اذا كان معنى فعل حملا على الفعل مراعاة لحمل الاول على
الاكثر وقال ابو بكر ابن طاهر المانع من تقديمه كون عامله غير متصرف
اعني انه لا يعمل في معموله معرفة ونكرة كسائر العوامل فضعف لذلك وعورض
بالحال فانها لم يتصرف فيها بالتنكير والتعريف بل التزم فيها التنكير فانت
ترى هذه التعاليل كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع والتعليل
انما ينبغي ان يسلك بعد تقرر السماع ولا ينبغي ان يعول منه الا على ما كان
لسان العرب واستعمالها يشهد له ويومي اليه ولقد كان بعض شيوخنا
من اهل المغرب يقول اياكم وتعاليل الرماني والوراق ونظائرهم ...
شحنت الكتب بالاقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يحتج ...
لمن له ادنى نظر في الحالة الراهنة ولا يحتاج في ذلك الى ...
الناقد بصيرة ولا حث قريحة ولذلك قال ... بعض ...
... ترنو ابطرف فاتن فانها ... من نعيه ...
وعلم العربية انما هو من باب الوضعيات ...

صفحة في آخر باب التمييز من نسخة الخزانة العامة بالرباط



في تعليل كما لا احتاج في علم اللغة فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك
زيد قائم هكذا كما لا يقال لم يقال للعين الطرف ولليل الليل ولا يقال
لم كانت حروف المضارعة الهمزة والتاء والنون والياء ونبدي
لذلك علة كما قالوا كان الاصل ان تكون حروف المضارعة من حروف
العلة لان اكثر ما يزاد حروف العلة فكان القياس ان تكون حروف
المضارعة الالف والواو والياء فلم يمكن ان تكون الالف لسكونها ولا ابتدا
بساكن فابدلوها همزة وجعلوها حرف مضارعة وابدلوا الواو تاء فقالوا
[illegible] واصله وضرب كما قالوا تراث واصله الاصل وراث و[illegible]
انما لم يزيدوا الواو لا لعلة [illegible] في التصريف ان شاء الله والياء
[illegible] من مانع الالف والواو فزيدت هي نفسها والنون زيدت لانها
ضارعت حروف المد واللين لان فيها غنة كما فيهن مد ولانها تكون اعرابا
[illegible] فهذا كله تحمله العاقل منه ويهزا من حاكيه فضلا عن مستنبطه
بل هذا كله لامر الوضعيات والوضعيات لا تعلل ولو جعلت العرب
حروف المضارعة في هذا الفعل جعلت الترك راسا كنه تليها علامة المتكلم
والمخاطب ولا علامة للغايب فيقولون كلدي بمعنى جاء فاذا اردت معنى تجي
قلت كلور ومعنى اجي قلت كلورمن ومعنى نجي كلوربز ومعنى تجي قلت كلورسن
وجعلت الفرس علامة لذلك سيما مكسورة مالة فيقولون خورد بمعنى
[illegible] فاذا اردت معنى ياكل قلت ميخورد ومعنى اكل ميخورم ومعنى تاكل
معنى ناكل ميخوريم وجعلت الحبشة علامة لذلك فيقولون [illegible]
[illegible] اردت معنى يخرج قلت [illegible] ومعنى اخرج [illegible] ومعنى
[illegible] ومعنى تخرج [illegible] ووافقت الحبشة العرب في حروف
[illegible] مطلقا غير المؤنثة فيقول [illegible] بمعنى ضرب فاذا اردت
[illegible] والتاء للمخاطب مطلقا وللغايبة فيقول [illegible]

صفحة أخرى بعد الصفحة السابقة من نسخة الخزانة العامة بالرباط وفيها مقارنة اللغة العربية بلغات أخرى كالحبشية وغيرها كالفارسية والتركية أحال عليها أبو حيان في التذييل والتكميل


يوافق هذا اللسان الحبشي للسان العربي في حروف المضارعة الا
ان اللسان الحبشي مكسورة كما مثلنا واذا اتفقت الخلاف في تلك الالسن
حروف المضارعة وفي غيرها ايضا فكيف يمكن ان تظهر علة في [illegible]
كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه وهل ذلك الا [illegible]
من القول الذي لا يحتاج اليه وتخرص على اللغات لا يعول عليه النحويون
[illegible] للتعليل ولو كانوا يضعون مكان التعاليل احكاما
[illegible] للسماع الصحيح لكان اجدى وانفع وكثيرا ما [illegible]
في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردّ بعضهم على
في ذلك [illegible] على زعمهم في الحدود خصوصا ما صنفه متأخرو
المغاربة [illegible] ابن الحاجب فلسنا من ذلك ولا [illegible]
[illegible] لقد اطلعت على جملة من الالسن كلسان الترك
ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم وصنعت فيها كتبا
[illegible] منها غرائب وعلمت باستقراء
الاحكام التي [illegible] الاحتياج الى تعليل مثلا وأن كل تركيب
يحتاج فيه [illegible] من السماع وانها لا يدخلها شيء من الاقيسة
[illegible] ذلك كما قاله اهل ذلك اللسان ولم ار احدا من [illegible]
[illegible] على اطراح هذه التعاليل الا قاضي الجماعة الامام ابا جعفر
مضا في كتاب سماه كتاب [illegible] فانه طعن على المعللين
السخيفة ورد عليهم ما [illegible] به كثيرا من ذلك وقد اعترض
على النحاة [illegible] عليهم الامام ابو الحسن بن خروف و
مضا في كتاب سماه كتاب [illegible] في الرد على من [illegible]
النحو وهو كتاب لطيف وكان ابن مضا من مغرب [illegible]
والمتفنن بطريقته وهو آخر من ختمت به [illegible]
من علماء هذه الملة رحمه الله.
تم السفر الاول من كتاب [illegible]
في الكلام على الفية ابن مالك.

الصفحة الأخيرة من نسخة الخزانة العامة بالرباط وهي نهاية الجزء الأول الذي ينتهي باب التمييز يليه بعد ذلك باب حروف الجر

رقم الميكروفيلم | عنوان المخطوط: [illegible]

مؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الجياني الأندلسي [illegible] (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ)

الأجزاء: ١ المجلدات: ١

الرقم الخاص: نحو تيمور ٥٦١

أوله: بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

تاريخ النسخ: ١١٦٧ هـ

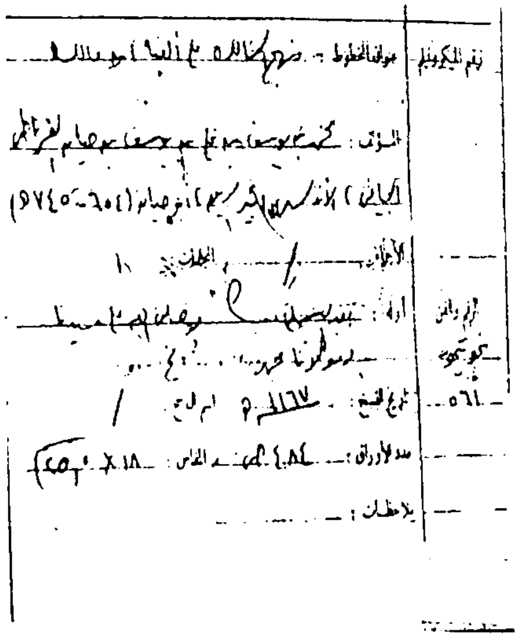
عدد الأوراق: ٤٨٤ ص المقاس: ١٨ × ٢٥,٤

ملاحظات:

عنوان نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور - ٥٦١)

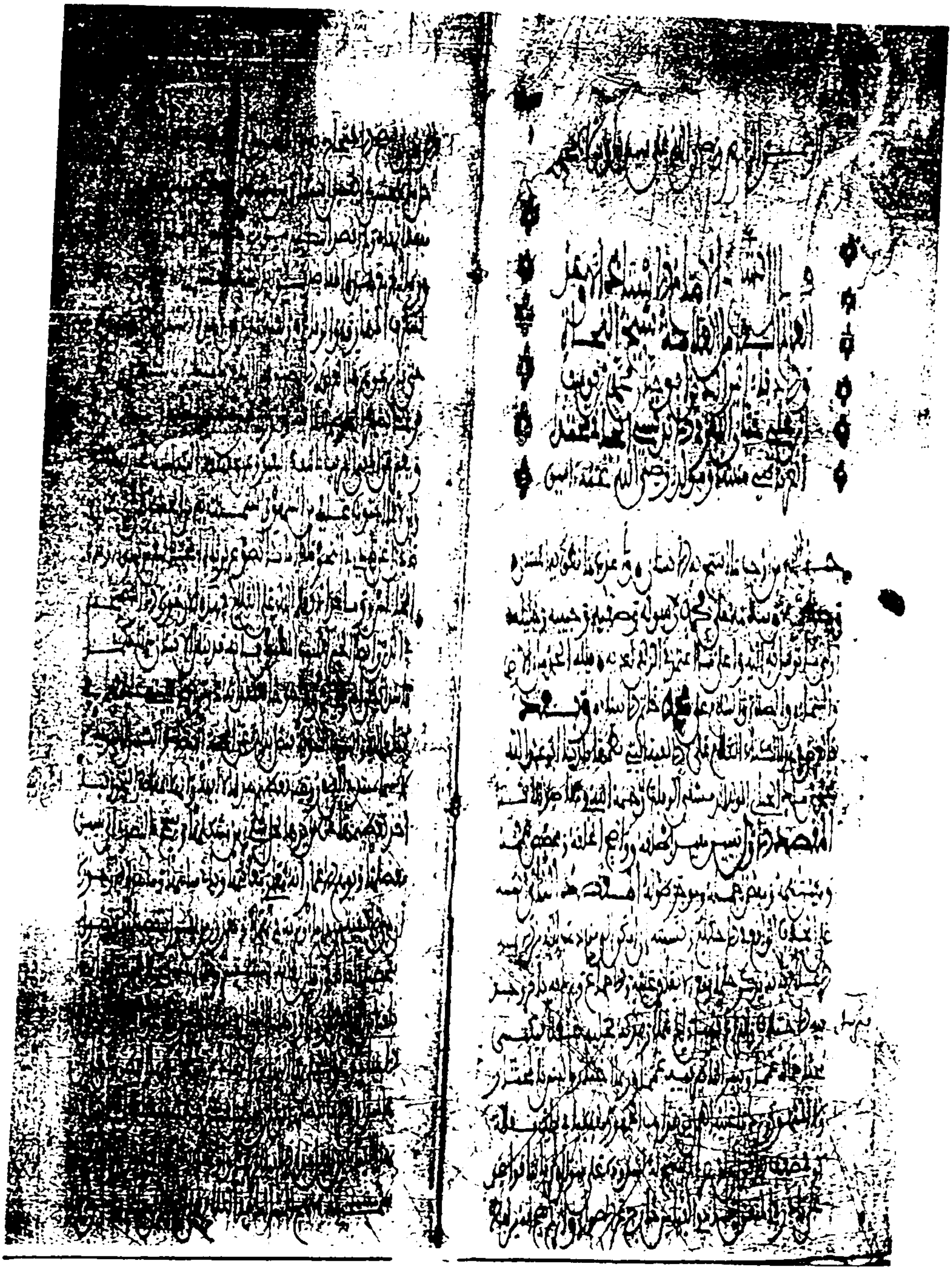
وفيها يظهر عدد صفحاتها وتاريخ نسخها





نسخة دار الكتب المصرية السابقة وفيها يظهر العنوان مرة أخرى

على اليسار دعاء طويل للإمام الشافعي.



اللقطة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)

وفيها يظهر اسم المؤلف ومقدمة الكتاب المحقق.



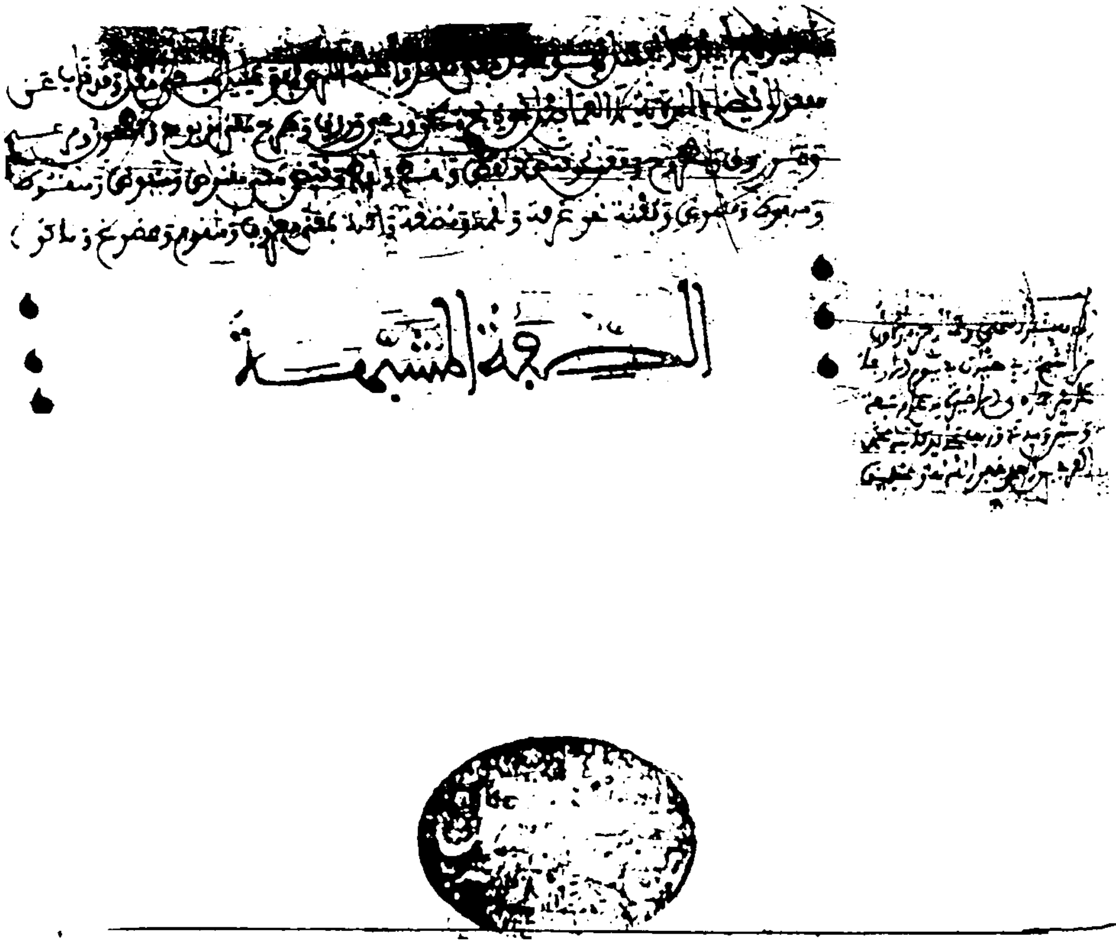
لقطة من صفحتين من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور / ٥٦١)

وفيها يظهر آخر باب أعلم وأرى وأول باب الفاعل



الصفحة قبل الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور — ٥٦١)

وفيها حديث عن اسم المفعول وما ينوب عنه في المعنى.


الصفة المشبهة

الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب المصرية (نحو تيمور – ٥٦١)

وتنتهي بالحديث عند أول الصفة المشبهة

خاتمـــــــة

بعد هذه الدراسة التي كانت في ثمانية فصول طويلة أدعو القارئ إلى قـــراءة هذه الخاتمة التي هي لا شك مفيدة وتخدم الكتاب الذي نحققه والعلم الذي نتحـــدث عنه وقد نقلناها من كتاب " أبو حيان النحوي " تأليف الدكتورة / خديجة الحـــديثي والكتاب مطبوع بالعراق (مكتبة النهضة – بغداد ١٩٦٦م – أولى) وهـــو رســـالة نالت بها المؤلفة درجة الدكتوراه من كلية الآداب – جامعة القاهرة.

وفي هذا النص حديث عن كتابنا منهج السالك ذكرت فيه الباحثـــة الطبعـــة الأمريكية للكتاب والنسخ التي اعتمد عليها محققه وهو الأستاذ سدني جليزر ، كمـــا بينت أن هذه الطبعة بها أخطاء كثيرة نبهت على بعض صفحاتها ، وذكرت أن هـــذا الشرح لم يكمله أبو حيان ، كما ذكرت بعض الفروق بين شرح أبي حيان للألفيـــة وشرحه للتسهيل ، وأهم هذه الفروق أن شرح الألفية مختصر موجز ، وأمـــا شـــرح التسهيل فمطول مفصل ، كما بينت موقف أبي حيان من ابن مالك وسردت الكتـــب التي اعتمد عليها أبو حيان في تأليفه منهج السالك ، والنص عامة مفيد آثرنا أن يقف عليه القارئ ويقرؤه بنفسه تقول الباحثة :(١)

نظم ابن مالك النحو والصرف في ألفيته ، ورتبه ترتيباً لطيفاً فابتدأ بـــالكلام وما يتألف منه ، ومضى يسرد موضوعات النحو الأخرى المعروفة ، وحظيت الألفيـــة بعناية كبيرة وشرحها الكثيرون منهم ولده بدر الدين وابن عقيل تلميذ أبي حيان وابن هشام والأشموني وغيرهم ، وقد شرح معظمها أبو حيان بكتـــاب سمـــاه : " منـــهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك " ، وهو من كتبه غير الكاملة التي ذكرها في إجازته للصفدي ، وقد عثر الأستاذ سدني جليزر على مخطوطات من الكتاب فنـــشره في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م وكتب له مقدمة بالإنكليزية عن نُسَخِهِ وعن حياة

---

(١) أبو حيان النحوي : ص١٢٣ وما بعدها.

أبي حيان وآثاره ، ولكن المحقق الفاضل لم يستطع أن يخرج الكتاب إخراجاً علمياً دقيقاً ففاته كثير من المسائل وترك بعضها على أخطائها كما في المخطوطة.[1]

اعتمد جليزر في تحقيق الكتاب على نسختين ، الأولى محفوظة في المكتبة الجزائرية ، والثانية في جامعة ييل في الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخذ من المخطوطة الجزائرية أساساً لعمله لأنها أكثر دقة وقد كتبها عبد الرحمن بن أبي بكر النفزي البربري الأصل عن نسخة بخط أبي حيان كتبت سنة ٧٣٨ هـ وقارنها مع الأصل بكل عناية ، أما مخطوطة ييل فقد استعان المحقق بها في المقابلة وهي قريبة من الأولى لكنها غير مؤرخة وقد كتبت أبيات الألفية فيها بالأحمر ، و لم يكن الناسخ لها حريصاً كحرص ناسخ المخطوطة الأولى ، و لم يكن أنيقاً دقيقاً في الكتابة والضبط ، وختم المحقق الكتاب بفهارس كثيرة للأعلام والآيات وأسماء الكتب والقبائل والألفاظ اللغوية والشواهد الشعرية . وقد بذل جهداً كبيراً في تحقيق الشعراء ونسبة الشواهد إليهم واستعان بالدواوين الشعرية ونوادر أبي زيد وخزانة الأدب والمفصل للزمخشري وشرح الألفية لابن عقيل وغيرها من المصادر المهمة.

و لم يشر المحقق إلى نسخة أخرى من الكتاب محفوظة في مكتبة جستربيتي بدبلن في أرلندة ، ولا إلى الجزء الأول منه المحفوظ بالمكتبة العباسية في البصرة وهي نسخة كتبت سنة ٧٤٧هـ في ٢٦٦ صفحة ، وتنتهي بباب " المفعول فيه " . وليس في عدم الإشارة إلى هاتين النسختين ما يقلل من عمل الأستاذ فقد أحيا كتاب "منهج السالك" وأخرجه إخراجاً حسناً بعد أن كان في خزانات الكتب حبيساً.

قسم أبو حيان كتابه منهج السالك إلى جزءين ، يبدأ الأول من بحث : "الكلام وما يتألف منه" وينتهي بانتهاء : " التمييز " ، وقد جاء في وسطه : "بحز

(١) تنظر هذه الأخطاء في منهج السالك (الأمريكية) ص ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠٥ ، ٢٣١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٣٨ ، ٣٠٦ وغيرها.

السفر الأول من كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك في ثامن عشر ذي الحجة سنة سبع وثلاثين وسبعمائة "[1] . ويبدأ السفر الثاني من الكتاب بحروف الجر وينتهي بباب " أفعل التفضيل " في البيت :

ورفعه الظاهر نزرٌ ومتى عاقب فعلاً فكثيراً ثبتا

ولا ندري هل وقف أبو حيان عند هذا الكلام أو استمر فيه ووقف بالكلام عند كلام آخر فليس في الكتاب إشارة إلى ذلك ، ويظهر أن أبا حيان توقف عن إكمال شرح ألفية ابن مالك لينصرف إلى إتمام كتبه الأخرى فقد ذكر "منهج السالك" في كتبه الكاملة كالتذييل والتكميل ، والبحر المحيط ، والارتشاف ، والتدريب في شرح التقريب[2] . وكان يأمل أن يعود إلى الكتاب ليكمله ولكن منيته عاجلته ، وقد ذكر الصفدي أن منهج السالك لم يكن كاملاً حتى سنة ٧٢٨هـ ، ويقول : "ومما لم يكمل تصنيفه إلى سنة ثمان وعشرين وسبعمائة حسب ما كتب به خطه لي "مسلك الرشيد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد" ، "كتاب منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك "[3] . ويظهر أن الكتاب بقي غير تام حتى سنة ٧٣٨هـ وهي السنة التي تمت فيها كتابة النسخة الموجودة منه ، يقول كاتبه عبد الرحمن لطف الله : " إلى هنا انتهى وكمل نسخ هذا الكتاب في ليلة يسفر صباحها عن يوم الأحد سابع شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة "[4].

---

(١) منهج السالك : ص٢٣١.

(٢) ينظر التذييل والتكميل : جـ١ ص٣٠٠ مخطوطة رقم ٦٠١٦ ، والبحر المحيط : جـ١ ص٢٤٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ٤٠٦ ، جـ٢ ص ٤٥ ، ١٢٨ ، ٢٩٣ ، وجـ٤ ص ٢٢٩ ، والنهر الماد : جـ٤ ص ٦ ، والارتشاف : ص ٢٩٥ – أ ، والتدريب في تمثيل التقريب : ص ١٢ ب.

(٣) نكت الهميان : ص ٢٨ ، وأعيان العصر جـ٧ ، ونفح الطيب جـ٣ ص ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٤) منهج السالك : ص ٤٢٧.

وطريقة أبي حيان في هذا الكتاب تشبه طريقته في كتاب : " التذييل والتكميل " إلا أنه في التذييل يذكر كلام ابن مالك في تسهيله ثم شرحه عليه ويبدأ بعد ذلك بالشرح والتعليق والنقد . وأبو حيان كثير الإسهاب في شرح التذييل فهو يذكر الآراء المختلفة ويناقشها ويذكر رأي ابن مالك فيؤيده أو يرفضه ويناقشه ، أما في منهج السالك فقد كان أكثر اختصاراً وأقل عرضاً للآراء المختلفة ، وأكثر بعداً في التعرض للمناقشة والجدل والردود الكثيرة ، وقد لا يرد على ابن مالك أو غيره ويكتفي بعرض الآراء عرضاً ، مثال ذلك قوله في شرح قول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدْ ... وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا

يقول : " قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كان الفاعل بعده ظاهراً نحو : " قاما أخواك وقاموا إخوتك " ، وفي عبارته تقصير لأنه مثل بالمثنى وجمع المذكر السالم ، ونقصه أن يمثل بجمع المؤنث السالم فيقول : " وسعِدْن " نحو : "سعدن الهندات" ، وهذه اللغة يسميها النحويون لغة : " أكلوني البراغيث " ، وهي قليلة في لسان العرب ، وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : هذا ، وهو أن هذه الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، والاسم الظاهر بعدها فاعل كما كانت التاء في "قامت هند" علامة على تأنيث الفاعل.

والمذهب الثاني : أن هذه الألف والواو والنون أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم بعدهن بدل منهن وهو مما تأخر فيه المفسِّر عن المفسَّر فهو إضمار قبل الذكر.

والمذهب الثالث : أهن أسماء ضمائر فواعل بالفعل ، والاسم الظاهر بعدهن مبتدأ ، والجملة المتقدمة من الفعل والفاعل في موضع خبر المبتدأ . والمذهب الأول هو الصحيح "(١).

ويلاحظ أن أبا حيان لم ينسب كل رأي من هذه الآراء الثلاثة إلى أصحابها ، و لم يُطِل ذِكْرَ ما رد به كل فريق على الآخر ، أو يذكر عللهم التي يعللون بها آراءهم. وقد ينسب كل رأي إلى صاحبه ويذكر العلل والأدلة من غير إطالة أو تعقيد . ومن ذلك قوله في شرح بيتي ابن مالك :

هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا ولَعَلَّ وَمَتَى

يقول : " الكلام على هذه الكلمات من وجوه :

أحدها : في حقيقتها . **الثاني** : في عددها . **الثالث** : في سبب عملها . **الرابع** : فيما تدخل عليه . **الخامس** : في معانيها " ، ثم مضى يشرح ذلك ويذكر خلاف العلماء فيه.

وقد يردّ على ابن مالك أشياء لفظية في الأرجوزة بأن يفضل كلمة على كلمة وردت في البيت ، أو يردّ ترتيبه البيت وما فيه من تقديم وتأخير يخل بالقاعدة النحوية وبوضوحها وإفهام المراد منها ، وقد يردّ عليه عدم حده للأبواب والموضوعات التي يتحدث عنها.(٢)

ولا يقتصر أبو حيان على ذكر رأيه وآراء النحاة السابقين والمعاصرين في المسألة الواحدة وإنما ينبه إلى رأي ابن مالك في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة

---

(١) منهج السالك : ص ١٠٢. (الأمريكية)

(٢) ينظر منهج السالك : ص ٦٨ ، ٧٢ ، ١٠١ ، وغيرها. (الأمريكية)

كالتسهيل والكافية الشافية وغيرها ، ويشير إلى ذلك بقوله : " وذهب فِي غير هـذه الأرجوزة " ، أو " فِي غير هذه الأرجوزة من كتبه ، أو " ورأيه فِـي التـسهيل " أو "وقال فِي شرح كتاب التسهيل".

وأبو حيان لا يعيد الكلام على معاني الأداة فِي كل موضع تقع فيه وإنما يتكلم على معناها فِي الموضع الذي يتكلم فيه ويحيل على معناها الآخر فِي الموضع المتقدم أو الموضع القادم.

وقد اتبع هذه الطريقة الموجزة فِي الشرح والتعليل والتنبيه علـى المخالفـات والأخطاء والإشارة إلى نقص فِي بيت من أبيات الألفية من غير أن يفـصل ويطـول ويشرح ويعلل لأنه جعل كتابه : " منهج السالك " كتاباً موجزاً ، وقد نص على ذلك فِي عدة أماكن منه ، فقال عند الكلام على اسم الموصول : " فما كان مفرداً مذكراً دائماً أو فِي حال فتارة تحمل على لفظه وتارة تحمل على معناه وذلك فِـي تفـصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق بهذا المختصر ".[1]

وقال عند الكلام على عطف جملة على جملة : " وفِي العطف فِي هذا الباب تفصيل لا يليق ذكره بهذا المختصر "[2] . وقال عند كلامه على إعمال القول إعمـا الظن : " وقد حكى عن العرب أيضاً مذاهب فِي إعمال القول إعمالَ الظن غير مـ تقدم من لغة سليم ، ومن لغة عامة العرب الذين اشترطوا فِي إعماله الشروط السابقة لا يليق ذكرها بهذا المختصر ".[3]

فأبو حيان كما ذكرنا لا يفصل الحديث فِي الموضوعات النحوية ولا ينقـ اللغات واللهجات المختلفة فيها ، لأن " منهج السالك " كتاب وضع لإيجاز النحـ

---

(١) منهج السالك : ص ٢٩. (الأمريكية)

(٢) منهج السالك : ص ٦٣. (الأمريكية)

(٣) منهج السالك : ص ٩٩. (الأمريكية)

واختصاره لا للتفصيل والإسهاب ، ولذلك لا يذكر الاستدلال على المذاهب والاحتجاج لها وترجيح بعضها على البعض الآخر.

يقول في بحث بناء المضارع مع نون النسوة : "والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها"(١). ويقول في الكلام على " كلا " و " كلتا " : " ولكل من كلتا وكلا أحكام كثيرة ليس هذا موضعها "(٢) . وأبو حيان يكرر هذه العبارات وأمثالها في مواضع مختلفة من كتابه كأن يقول : " والاحتجاج لهذه المذاهب وعليها يستدعي طولاً " ، أو يقول : " والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه في غير هذا الكتاب " ، أو يقول : " والاستدلال لهذه المذاهب وتصحيح ما ينبغي أن يصح منه مذكور في غير هذا ".(٣)

ومع أن كتاب " منهج السالك " كان مختصراً موجزاً ، فإن مؤلفه ينقل عن كتب مختلفة ويعتمد على آراء نحاة كثيرين ، ومن الكتب التي اعتمد عليها : كتب ابن مالك ، وكتاب سيبويه ، والبغداديات ، والتذكرة ، والشيرازيات ، والحلبيات ، والإيضاح ، وشرح الأبيات لأبي علي الفارسي ، والمنصف ، وسر الصناعة لابن جني ، والإفصاح لابن هشام الخضراوي ، والكامل ، والمدخل ، والمقتضب للمبرد ، والمقرب ، وشرح الجمل الصغير لأبي الحسن بن عصفور ، وشرح المعلقات السبع لأبي جعفر النحاس ، والإنصاف لابن الأنباري ، والأوسط ، والمسائل الكبيرة للأخفش ، والمغرب للمطرزي ، والنكت على الإيضاح للجلولي ، وأغاليط الزمخشري ، ومقدمة ابن الحاجب ، وشجر الدر لأبي الطيب اللغوي ، والنوادر لأبي علي القالي ، وشرح الموجز للرماني وغيرها.

---

(١) منهج السالك : ص ٧.

(٢) منهج السالك : ص ١٠.

(٣) منهج السالك : ص ٢٥٥ ، ١١ ، ١٢٣ ، ٣٨٦ على التوالي.

وينقل آراء النحاة على اختلاف اتجاهاتهم كالبصريين والكوفيين والمغاربة والأندلسيين كأبي الحسن بن الأخضر ، وأبي عبد الله بن أبي العافية ، ومصعب بن أبي بكر الخشني ، وينقل عن شيوخه كأبي عبد الله بن النحاس الحلبي وأبي الحسن بن الباذش وأبي الحسن بن الضائع.

و لم يقف أبو حيان عند نقل هذه الآراء والمذاهب النحوية المختلفة وإنما رد على بعضهم وفند آراءهم ، وقد يقسو أحياناً في الرد والمناقشة كما فعل مع ابن عصفور والزجاج والفارسي وغيرهم.(١)

انتهى ما أردنا نقله من كتاب(أبو حيان النحوي)للدكتورة خديجة الحديثي من ص ١٢٣ إلى ص ١٣٣ والآن إلى القسم الثاني من الكتاب وهو قسم التحقيق.

(١) ينظر منهج السالك : ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ وغيرها.

ثانياً : التحقيق

مقدمـــة الشـــارح

خطبة الشـــــــارح

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قال الشيخ الإمام الأستاذ الأوحد العالم العلامة /١ شـيخ النحـاة والأدباء نسيج وحده، وفريد عصره، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ابن علي بن حيان النَفْزي الأندلسي الجياني محتداً[1]، الغرناطي منشأً ومولداً، مقيم القاهرة المعزية، رضي الله عنه.

حمد الله من أوجب ما افتتح به الإنسان، وأعذب ما نطق به اللسان، وصلاته وسلامه على محمد رسوله، وصفيه وحبيبه وخليله، أولى ما توسل به إليه وأعلى ما اعتمد في الزلفى لديه، فلله الحمد ملء الأرض والسماء، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء وبعد:

فالغرض في هذا الكتاب الكلام على الألفية التي نظمها بالديار أبو عبد الله محمد بن مالك الجياني المولد، الدمشقي الوفاة رحمه الله في مقاصد ثلاثة.

المقصد الأول: تبيين مقيد أطلقه وواضح أغلقه ومخـصص عممـه ومعين أبهمه[2] ومفصل أجمله وموجز طوله.

المقصد الثاني: التنبيه على الخلاف الواقع في الأحكام، ونسبته إن أمكن إلى من ذهب إليه من الأئمة الأعلام، فإنه يذكر حكماً مع الاتفـاق

---

[1] المحتد: بكسر التاء الأصل يقال: فلان من محتد صدمه ومحتد صدمه، ومحتد بالمكان أقام به.

[2] في المخطوطات: ومعين أبهمه والصحيح ما أثبتناه.

عليه والإجماع ، ويردفه بآخر وجد فيه الاختلاف والنـــزاع ، فيرسل ذلك هملاً ، ويبدله بحليه عطلاً [1]، فيكتسي محياً جماله غمماً ، ويثير الناظم فيـــه غُمما[2] ، وربما اختار ما ليس بالمختار ولا المشهور ، وترك ما عليه العمـــل من مذاهب الجمهور ، مقتفياً فِي ذلك مقالة كوفي ضـــعيف الأقـــوال ، أو بصري لَمْ ينسج له لشذوذه على منوال ، وبانياً قواعد على نادر فِي المنقول ، شـــاذ فِي القياس خارج عن الأصول ، وأثر لَمْ يصح أنه من لفظ الرســـول فيصح الاحتجاج به فِي النقول.

المقصد الثالث . حل ما يهجس فِي أنفس النشأة من مـــشكلاتها ، وفتح ما يلبس من مقفلاتها ، ولم أقصد التكثير من الكلام ، ولا التمثيل لمـــا وضح للأفهام ، وربما انجر مع هذه المقاصد فوائد تشنف بحسنها الأسمـــاع ، وفرائد تشرف المهارق والرقاع[3] ، ولعلة ما عرض فِي هذه الأرجوزة مـــا عرض ، حتى قام بجوهرها العرض ، إلا لضيق مجال الشعر وامتيازه بالكلفـــة دون النثر ، فربما يضطر الناظم القافية والوزن حتى يترك الـــسهل ويـــسلك الحزن[4] ، ويعبر عن المعنى القريب باللفظ البعيد ، وعن الحقيقـــة السلـــسة

---

(١) الهمل بالتحريك : الإبل ترعى بلا راع وهو الماء الذي لا مانع له وتركتها هملاً أي سدى . والعطل بالتحريك أيضاً مصدر عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهي عاطل.

(٢) الغمم : بالفتح : أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا ، ورجل أغم وجبهته غمـــاء ، والغمم بالضم جمع غمة.

(٣) تشنف بحسنها الأسماع أي تنظر يقال شنفت إلى الشيء (بالفتح) نظرت إليه في اعتراض ، قال جرير يصف خيلاً : يشنفن للنظر البعيد (الصحاح - شنف) ، والفرائد : جمع فريد وهو الدر إذا نظم وفصل بغيره ، وتشرف أي تعلو ، والمهارق جمع مهرق بفتح الراء وهو الـــصحيفة فارسي معرب . والرقاع جمع رقعة وهو ما يكتب فيها.

(٤) الحزن ما غلظ من الأرض (بفتح الحاء وسكون الزاى).

بمجاز التعقيد ، وإن لا فما احتوت عليه من السهو واشتملت به من الحشو يأبى أن يكون صادراً عن بادئ في النحو بله إماما تضوع بريـاه المجـالس ويبأى برؤياه المجالس[1] ، وما حداني - يعلم الله - على الكلام في هذه /٢ الأرجوزة إلا النصيحة في الدين وإيصال الخير لقلوب المهتدين ، فإنه قد ينقل الإنسان منها حكماً فاسداً يظن أنه صحيح ، ومرجوحاً يعتقد أنه ذو ترجيح فيبنى عليه فهماً في كتاب الله والسنة النبوية فيضل بذلك عن المحجة البيضاء والسبيل السوية لاسيما مبتدئ ألقى في روعه تعظيم هذه الألفيـة ، وأنهـا بمقاصد النحو وفية ، قد أخذ تعظيمها عن من يزهى بحل شيء من مشكلها ويبجح بالتصدي إلى تبيين معضلها[2] ويوهم الأغمار إنه معاني معانيها وباني مبانيها[3] ، وما هذه الأرجوزة إن هي إلا كنغبة من دأماء وتربة في يهماء[4] ومعذور من يقوم بتفضيلها ويصول بتحصيلها ، فإنا في زمان بغاثه يستنسر وحمؤه يستحجر[5] ، اللهم غفرا ، وإذا بلغنا من الكلام ما أردنا ، ووصـلنا

---

(١) المجالس : بفتح الميم جمع مجلس (الأولى) وبضم الميم اسم فاعل من جالس (الثانية) ، وتضوع رياه أى تنتشر رائحته الطيبة ، ومثله يبأى.

(٢) المحجة البيضاء : الطريق الصحيح ، الروع : العقل والقلب ، يزهى : بالبناء للمجهول مـن زهى المبني للمجهول أيضاً ومعناه تكبر وفيه لغة بالبناء للمعلوم بوزن سما يسمو . يـبجح : والبجح : الفرح يقال بجح بالشيء دون فهم وتبجح .

(٣) الأغمار : جمع غمر بضم الغين وسكون الميم ، يقال رجل غمر لم يجرب الأمـور والأنثـى غمرة. ومعاني معانيها : من عاناه الأمر وتعناه أي قاساه واشتد عليه ، وباني مبانيها : مـن البناء وهو إقامة الشيء.

(٤) النغبة بالضم : الجرعة وقد تفتح والجمع نغب ، والدأماء : البحر ، واليهماء : الـصحراء لا يهتدى فيها والمذكر أيهم وهو السيل أو الجمل الهائج أو الحريق (الأيهمان) (الصحاح - يهم).

(٥) البغاث : صغار الطير ، ويستنسر : يصير نسراً وهو الطائر المعروف القوي ، والحمأ والحمأة : الأول بفتحتين والثاني بسكون الميم : الطين الأسود ، ويستحجر : يصير حجراً والمعـنى أن الزمان مقلوب

إلى ما له قصدنا فلنبرر ما وعدنا به درراً تتحلى بها الأجياد ، وغرراً تتجلى بها التهائم والنجاد[1] ، يزهى بمحاسنها الفطن وإن كان حاسداً ، ويعترف بفضلها من كان لفضل مستخرجها جاحداً ، ولما فتحت بهذا الكتاب من مقفل هذه الألفية مرتجاً[2] وأوضحت به لسالك هذا الفن منهجاً سميته "**بمنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**" ، ومن الله نسأل العون على ذلك والتأييد ونرجو منه الحسنى والمزيد ، لا رب غيْرُهُ ولا مرجُوَّ إلا خيْرُهُ.

(١) الدرر : جمع الدر وهو المعدن النفيس ، والأجياد : جمع جيد وهو العنق ، والغرر : جمع غرة وهو بياض في جبهة الفرس ، والنجاد : جمع نجد بالضم وهو ما ارتفع من الأرض وتجمع أيضاً على نجود ، والتهائم : جمع تهامة وهو بلد والنسبة إليه تهامي وأتهم الرجل إذا صار إلى تهامة وتتجلى بالجيم أي تظهر وبالحاء من الحلية وبينهما جناس ناقص ، وكذا بين الدرر والغرر.

(٢) المرتج : المغلق يقال أرتجت الباب أغلقته ، وأرتج على القارئ لَمْ يقدر على القراءة ولا يقال ارتج عليه بالتشديد (الصحاح - رتج).

(١)

الشـــــــــرح

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الْكَلاَمُ وَمَا يَتَأَلَّف مِنْهُ ﴾

قَالَ ابْنُ مَالك :

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيــدٌ كَاسْــتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِــمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَــوْلُ عَــمْ وَكِلْمَةٌ بِهَا كَــلاَمٌ قَــدْ يُــؤَمْ

قال أبو حيان قوله : " كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ ": أيْ الْكَلاَمُ المــصْطَلَحُ عَلَيْه عنْدَ النُّحَاة ، " لَفْظٌ مُفيدُ "(١) فَلَفْظٌ جنْسٌ يشمل الْكَلاَمَ وَالْكَلِــمَ ، و " مُفيــدٌ " فصل ، وَعَلَى كُلِّ وَاحد منْ هَذَيْنِ الْقَيْدَيْنِ مُنَاقَشَات :

أما القيد الأول : وهو " اللَّفْظُ " فإنه جمع لفظة ، وهو اسم جنس ، وأقل الجمع ثلاثة على المذهب الصحيح ، ووجدنا الكلام قد تتم ماهيته بلفظتين فقط.(٢)

وإذا كان كذلك فليس بجامع ؛ لأنه يخرج ما تركب منهما ، ولا يقال : إن اللفظ هاهنا مصدر ، والمصدر يدل على القليل والكثير فيندرج فيه ما تركــب مــن كلمتين ؛ لأن المصدر هو فعل للشخص ، وفعل الشخص ليس الْكَلاَمَ بل الكلام متعلقه.

---

(١) كذا عرفه ابن عصفور وغيره يقول في المقرب : الْكَلاَمُ في الاصطلاح هو اللفــظ المركــب وجوداً أو تقريراً المقيد بالوضع ، وعرفه صاحبه المفصل فقال : هُوَ المرَكَّبُ مِــنْ كَلِمَتَــيْنِ أُسْنِدَتْ إحْدَاهماَ إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين أو اسم وفعل . انظــر إلى ذلــك وانظر مناقشات وتحامل أبي حيان على التعريف.

(٢) انظر إلى كلامه هنا وانظر إلى قوله في التذييل والتكميل : ١ / ١٧ يقول : لا نسلم أن اللفظ جمع لفظة ، ولا أن الضرب جمع ضربة ، فيلزم أن يكون أقله ثلاثة ؛ بل الــضرب واللفــظ ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير لأنهما أسماء أجناس.

(٢)

فزَيْدٌ قَائمٌ مثلاً هو الْكَلاَمُ ، وَلَفظُكَ إذَا عَنَيْتَ به المصدر يَتَعَلَّقُ بهذه الجملة لا يُقَال : إنَّ المتكلم إذا قال مثلاً : زَيْدٌ قَائمٌ ، فَهَذِه الجُمْلَةُ هى فعلُه ، وهى المصدر ولا شيء زائد عَلَى هَذَا الذى صَدَرَ عَنْهُ ؛ لأن الشيء له تحقق فِي نفسه ، وإذا كان لــه تحقق فِي نفسه فيعتور عليه الوجود والعدم.

فإذا قال : **زَيْدٌ قَائمٌ** ، فَقَدْ أوجدَ هذه الجملة وإيجادها هو اللفظ بها ، وَاللَّفْظُ بها غيرها ، وإذا كَانَ غيرها امتنع أن يكون إياها وهذا فِي فهمه غموض ، ومما يزيــد هذا وضوحاً أنك تقول [**قلت زَيْدٌ قَائمٌ قولاً**] ، فزيد قائم جملة مفعول به ، وقولاً مصدر وحقيقة المفعول به مباينة لحقيقة المصدر فقد صار القول حــل بهــذه الجملــة وصارت الجملة مقولة كما صار زيد فِي : ضَرَبْتُ زَيْدا ضَرْباً مــضْرُوباً حــل بــه الضرب ، وكذلك : **قَرَأْتُ الحمدُ لله رَبُّ الْعَالمين** قِرَاءَةً فالآية مقروءة حلــت بهــا قراءتك ، والْمَقْرُوءُ غير القراءة ؛ كما أن المقولَ غير القول.

واللَّفْظُ الَّذي هو المصدر غيرُ اللَّفْظِ الَّذى يراد به الملفوظ ، ونقول أيــضاً – إن[1] اللَّفْظ أعم من القول ؛ لأن اللَّفْظ ينطلق عَلَى ما كان مُهْمَلاً وَعَلَى مَــا كَــانَ موضوعاً لِمَعْنَى.

والقولُ : ينطلق عَلَى غير المُهْمَلِ ، فالقولُ أخصُّ واللَّفْظُ أعَمُّ ، والعام لا يَدُلُّ عَلَى الخاص ، والْكَلاَمُ تركيبهُ إنما هو من القولِ لا مِنَ الألْفَاظ مطلقاً ، فالقولُ جنسٌ قريبٌ ، وَاللَّفْظُ جنسٌ بعيدٌ ، ومتى أخذ فى الحد الجنس البَعيدِ مع الفصل كَانَ الحــدُّ ناقصاً ؛ لأنَّ فِيه إخْلالاً ببعض الذاتيات فَصَارَ نظير قَوْلِــكَ : الإنْــسَانُ /٣ جــسْمٌ ناطق.[2]

---

(١) فِي نسخة الرباط : اللفظ أعم دون كلمة : " إن "

(٢) فيه تحامل أيضاً لأن وصف اللفظ بالمقيد يخرج هذا كله وقد عرف ابن مالــك الكــلام فِي التسهيل فقال : ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته وهو معنى ما قاله فى الألفية.

وأما القَيْدُ الثَّاني : وهو : " المفيد " فإِنَّهُ ينطلق عَلَى مَا يفِيدُ إفادةً إسْنَادِيَّةً ، وَعَلَى ما يفيد إفادة تَقْيِيدِيَّةً ، وإفادة الإسناد هِيَ الَّتِي يحسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا ، وإفـادةُ التقييدِ نحو ما يفهم من قولنا : [غلام بن زيد ، وهي نسبة الغلام لابن زيد وما يفهم من قولنا :][1] زَيْدُ الْقَائِمُ فِي الدَّارِ الَّذِي هو مقتطع من قوله : زَيْد الْقَائِمُ فِي الـدَّارِ أَخُونَا.

وإذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ صَارَ المفيدُ قَدْراً مشتركاً بين هذين المَعْنَيَيْنِ ، فلا دلالةَ فِيهِ عَلَى أَحَدِ المَعْنَيَيْنِ بخصوصِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلاَ يكون فصلاً فِي الحَدِّ ، وأما ما يرد على مجموع الحد فالنقص بما مثلنا من الكلم التي تفيد الإفادة التقييديـة ، فَإِنَّهَـا يصدقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا لفظٌ مفيد ، ولا تُسَمَّى كَلاَماً فِي اصطلاح النحاة.[2]

قولـــه : واسْـمٌ وَفِعْـلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَـلِمْ

قسَّمَ الْكَلِمَ إِلَى غيرِ أقسَامِهَا ؛ لأَنَّ الاسمَ والفعلَ والحرفَ إِنَّمَا هِيَ أَقْـسَامُ الكلمة لا أقسامُ الكلمِ[3] ، وأقسام الكلم : أسماءٌ ، وأفعالٌ ، وحروفٌ[4] ، وإدخال : ثُمَّ فِي قوله : " ثُمَّ حَرْفٌ " ليس بجَيِّدٍ ؛ لأَنَّ : " ثُمَّ " للتراخي.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط في نسخة الرباط وتمته من النسخة الأمريكية.

(٢) لم يقل أحد أن النسبة التقييدية تسمى كلاماً في مثل قولك : إن قام زيد أو قولك : غـلام زيد لأن الإفادة منها ناقصة ومثل هذا يسمى كلماً ، وأما الكلام فهو المفيد بالإسناد المكون من المبتدأ والخبر والفعل المسند قصداً للفاعل.

(٣) لم يفرق النحاة بين الكلمة والكلام والكلم في هذا التقسيم ، فالزمخشري في المفصل قـسَّم الكلمة فقال : وهي جنس تحتها ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف وكذلك فعل ابن مالك في التسهيل ، وأبو القاسم الزجاجي وتبعه ابن عصفور قسم الكلام إلى الثلاثة (شرح الجمل ٨٥ - ٨٨) وابن مالك هنا قسم الكلم وهكذا.

(٤) أجاب عنه ابن عصفور فقال : نظيره ذلك في قول العرب : رجل خير من امرأة نريد هـذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ولم ترد رجلاً واحداً بعينه بل كأنك قلت هذا الجنس خير من هذا الجنس (شرح الجمل ١ / ٨٨).

وإذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسم نسبة واحدة فلا تراخي يُعْقَلُ فِي شيءٍ من الأقسام ، فلا يحسن [أن نقول] العدد فَرْدٌ ثم زَوْجٌ ولا الإنسانُ رجلٌ ثم امرأةٌ.(١)

قوله : وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمّْ [أى واحد]

الكلم ، الَّذِى يفهم منه الجمع عَلَى أربعة أقسام : اسمُ جمعٍ ، واسمُ جنسٍ ، وجمع سلامة ، وجمع تكسيرٍ ، فاسم الجمع هو الذى لا واحدَ له من لفظه و لم يكن على بنيته المطردة(٢) ، واسم الجنس : هو الَّذى بَيْنَهُ وبين مفرده تـاءُ التأنيثِ ، وَقَدْ [يأتى بالعكس] نحو : كَمْأة للجمع وكَمْءٌ للمفرد(٣) ، واسم الجنس للعرب فيه مذهبان :

أحدهما : التذكير كما قال الله تعالى ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾(٤)، و :(٥) ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ ، وكذلك قال المصنف : واحده كلمة.

---

(١) ابن مالك لا يقصد التراخى بذكر ثُمَّ وإنما هو ينظم ويسرد القاعدة ، وللسرد أحكامه كما أن حروف العطف ينوب بعضها عن بعض.

(٢) اسم الجمع : ما دل على الجمع و لم يكن من أوزان الجموع المطردة وهو نوعان ما ليس لـه واحد من لفظه مثل : قوم ورهط ونفر ، وماله واحد : ويكون على وزن فعل مثل : صحب فواحده صاحب ، وعلى وزن فعل مثل خدم وفعلة بالسكون كرجلة جمع راجل ، وفعلة بالفتح مثل : سراة جمع سرى ، وفاعل مثل باقر وجاعل (ارتشاف الضرب : ١ / ٢١٩ ، ٢٢٠)

(٣) اسم جنس ما دل على الجمع ويفرق بينه وبين واحده بالتاء مثل شجر وشجرة ، وعنب وعنبة ، وكلم وكلمة ، أو بياء النسب مثل : ترك وتركي ، وعرب وعربي ، وقد يكون الجمع بالتاء والمفرد مجرد منها كما مثل الشارح . واسم الجنس على نوعين : اسم جنس جمعي وهو ما ذكرناه ؛ واسم جنس إفرادى وهو ما دل على الكثير والقليل بلفظ واحد مثل : ماء وعسل.

(٤) من الآية : (١٠) من سورة فاطر.

(٥) من الآية : (٢٠) من سورة القمر.

والمذهب الثاني : التأنيث ، قَالَ تَعَالَى :[1] ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ قال تَعَالَى :[2] ﴿ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ ﴾ ، وإذا أَنَّثَ فتارةً يؤنث تأنيثَ المفردة وتارة يؤنث تأنيثَ الجمع ؛ كما جاء فى الآيتين [وقد جاء التذكير فقط فى بعض اسم الجنس والتأنيث فِي بعضه وبوقف على ذلك فِي المكان الذى يتكلم فيه على ذلك][3]

" والقول عم " أي : يعم الْكَلاَمَ [والكلم][4] والكلمَةَ ، وهو مأخوذ من قول ابن معط[5] فِي الفصول : والقولُ يَعُمُّ الجميعَ[6].

قـــوله : وَكِلْمَـــةٌ بِهَـا كَـلاَمٌ قَـدْ يُـــؤَمّْ

هَذَا الحشو بالنسبة إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ وَإِنَّمَا هَذَا من عِلْمِ اللُّغَة ، أي : قَدْ تَنْطَلِـقُ الكلمةُ عَلَى الْكَلاَمِ فِي اللُّغَةِ ؛ كَمَا قِيلَ : أَصدقُ كلمةٍ قالَهَا شاعرٌ : كَلِمَةُ لَبِيدٌ :

أَلاَ كَلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ[7]

---

(١) من الآية : (٧) من سورة الحاقة.

(٢) من الآية : (١٠) من سورة ق.

(٣) قال ابن عصفور فيه : العرب تخبر عن اسم الجنس إخبار المؤنث والمذكر فتقـول : انكسر الشجر وانكسرت الشجر ، ويقول في موضع آخر : اسم الجنس يعود الضمير عليه مفرداً مثل قولك : الشجر قطعتها والتين أكلتها (شرح الجمل الكبير ٢ / ٣٩٣ ، ٣٩٥)

(٤) مابين المعقوفين سقط في النسخة الأمريكية . ص : ٣.

(٥) هو يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى المغربي الحنفي صاحب الفصول والألفية وغيرهما ، توفى : ٦٢٨ هـ ينظر أنباه الرواة : ٤ / ٣٨ ، وشذرات الذهب : ٥ / ١٢٩ ، ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٤٣ ، ونشأة النحو للطنطاوى : ١٦٨ ، وتاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ٥ / ٣٠٥.

(٦) قال ابن معطي : " والقول يعم الجميع والأصل استعماله فى المفرد " . الفصول الخمسون : ١٤٩ تحقيق الطناحي ط. الحلبي.

(٧) قائله هو لبيد بن ربيعة مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وفد على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأسلم وحسن إسلامه . مات بالكوفة في إمارة الوليد بن عقبة عَلَيْهَا في إمارة عثمان - رضى الله تعالى عنه - وتمام البيت المذكور هو قـوله :

.... وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِـلُ =

وإذ قَدْ بَيَّنَ أَنَّ : " الكلمة " قَدْ تنطلق عَلَى الْكَلاَمِ فَكَانَ ينبغي أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْكَلاَمَ قَدْ ينطلِقُ – أيضاً – عَلَى الخَطِّ وَعَلَى الإشَارَة وعَلَى ما يُفْهَمُ مِن حَالِ الشَّيْءِ[1] وكَانَ ينبغي أَنْ يذكرَ للكلمةِ حَدّاً بدلَ هَذَا الَّذِي ذكرَهُ مما لا يَحْتَاج إليه فِي عِلْم النحو.[2]

= وهو من قصيدة لامية أولها من قوله :

أَلاَ تَسْأَلان الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ — أَنَحْبٌ فيقْضَى أمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِل

وهي من الطويل ، انظر البيت في شرح الألفية لابن النّاظم ص (٤٠) ، طبعة دار السرور بيروت ، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي ، شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦ ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ط هجر أولى ١٩٩٠م ، والشاهد الأول من شواهد العيني وشرح المفصل : ٢ / ٧٨ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٥٥.

اللُّغَـــة :

قوله : " خلا " كلمة يستثنى بها وتنصب ما بعدها وتجر ، فتنصب بها إذا جعلتها فعلا من خلا يخلو خلوا ، ويضمر فيها الفاعل ، وإذا قلت خلا زَيْدٍ بالجر فهي حرف جر بمنزلة : حاشا ، وأما : ما خلا بزيادة ما فلا يكون بعدها إلا النصب ، وقوله : " ما خلا الله باطل " من هذا القبيل لا يجوز فيه إلا النصب ، قوله : " باطل " من بطل الشيء يبطل بطلاناً وبطولاً وبَطْلاً ، ومَعْنَاه : ذهب ضياعاً وخسراناً ، وقوله : " لا محالة " أي : لا حيلة ، ويجوز أن تكون من الحول وهو القوة والحركة ، وهي مفعلة أو بمعنى : لابد ، والميم زائدة.

(١) مثال إطلاق الكلام على الخط : تسمية المكتوب بين دفتي المصحف كلام الله تعالى.

ومثال إطلاق الكلام على الإشارة قوله :

إذا كلمتني بالعيون الغوائر — رددت عليها بالدموع البوادر

ومثال إطلاق الكلام على ما يفهم من حال الشيء قوله :

يا ليتني أوتيت علم الحكل — علم سليمان كلام النمـل

ومثال إطلاق الكلم على المعاني التي في النفس قوله :

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما — جعل الفؤاد على اللسان دليلا

(شرح المقرب : المرفوعات ص ٣٣ – ٣٤)

(٢) عرفها بعضهم فقال : هي القول الموضوع لمعنى مفرد ، وقال صاحب المفصل هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهو جنس تحته ثلاثة أنواع " الاسم والفعل والحرف " (المفصل ص ٣٣ دار الكتب العلمية).

قولـــــه :

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّـــدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلإسْمِ تَمْيِيزٌ حَـــصَلْ

لم يذكُرْ للاسمِ حَدًّا [١] ، وذكر له هذه الخواص وهي خمسةٌ :

فقوله " بالجر" يشملُ الحرفَ والإضافةَ والتبعيَّةَ، /٤ وقوله : "والتنوين " هَذَا لَيْسَ بجيد ؛ لأَنَّ التنوينَ عَلَى سبعة أَقسام : تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنـــوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترنم ، وتنوين الاضطرار[٢] ، والتنـــوين الغـــالي ، وأَنْكَرَ هَذَا التنوين الزجَّاجُ[٣] .

والذي ينفرد به الاسمُ ويكون خاصة له إِنَّمَا هُوَ غيرُ تنوين الترنُّمِ ، والتنـــوين الغالي ، وأما تنوين الترنم ، والتنوين الغالي ، فيكونان في الأسماء والأفعال والحُرُوف من حيث إِنَّهُمَا يختصَّانِ بالقوافِي[٤].

---

(١) حده صاحب المفصل فقال : ما دل على معنى فِي نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (المفـــصل ص٣٤) وحده صاحب المقرب فقال : لفظ يدل على معنى فِي نفسه ولا يتعرض ببنيته لزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من معناه (المقرب ص ٤٥).

(٢) ينظر تسهيل الفوائد : ٢١٧

(٣) أبو إسحاق الزجاج : هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري له : مختصر فِي النحو وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح كتاب سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت ، وغيرها ، تـــوفي ســـنة (٣١٠هـــ) نشأة النحو : ١٣٧ ، ١٣٦.

(٤) ذكر سبعه أنواع للتنوين منها خمسة خاصة بالاسم واثنان مشتركان أما الخمـــسة الخاصـــة بالاسم هي كالآتِي .

تنوين التمكين كتنوين محمد ورجل ، وتنوين التنكير كتنوين مه وصه ، وتنوين المقابلة كتنوين مسلمات وأذرعات ، وتنوين العوض كتنوين جوار وحينئذ ، وتنوين الاضطرار كتنوين عنترة من قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عُنَيزة

وأما المشتركان فهما تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافِي المطلقة ، والتنوين الغالي وهو اللاحـــق للقوافِي المقيدة ، واشتراكه أن يدخل فِي الاسم والفعل والحرف وأمثلة ذلك كله مشهورة.

وقوله : " وألْ " لَيسَ بجَيِّدٍ لأنها قُسِّمَتْ إلى عهدية فى شـخصٍ أو جـنسٍ ، وإلى حضور وللغَلَبَةِ وللمحِ الصفة ، وإلى موصولةٍ وزائدةٍ.

وجميع أقسامِهَا لا يدخل إلا على الاسم إلا الموصولة ، فمذهبُ صاحبُ هذه الأرجوزة أنَّها تدخلُ عَلَى المضارع اختياراً ، ومذهب الجمهور اضطراراً[1] ، فقوله : إنَّ الاسمَ يتميَّزُ بألْ إطلاقٌ فِي مكَانِ التَّقْيِيدِ.

وقوله : " ومسند " مسند مُفعَل من أسند ، ويكون اسم مفعول به ، ومصدر وظرفٌ ، وظرفُ زمانٍ ، وظرفُ مكَانٍ ، لا يُمْكِنُ أنْ يكونَ هنا ظرفُ زمـانٍ ، ولا ظَرفُ مكانٍ ؛ لأنَّ المَعْنَى لَيْسَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وأمَّا كونُهُ مصْدَراً فَيُمْكِنُ ، أي : ويتميزُ الاسمُ بالإسناد أي بالإسناد إليه أو بإسناده إلى غيره ؛ لأنَّ الناس اختلفوا فِي المُسْنَدِ والمُسنَدِ إليهِ ، وذَلِكَ فِي نحو : قام زيدٌ وزيدٌ قائم ، فمنهم من يقولُ : الأول مسند والثَّاني مسند إليه ، ومنهم من عكـس ، ومنهم مَنْ جَعَلَ المحكومَ عَلَيْهِ هُوَ المسندُ إليه والمحكوم به هو المسند.

وهَذَا الَّذِي نختاره ، فيكون زيْد فِي : قَامَ زَيْد ، وزَيْد فِي : زَيْد قَـائِم هـو المُسْنَدُ إليه ، ويكون قَامَ وقَائِم هو المُسْنَدُ.

وكون مُسْنَدٍ اسم مفعول به هنا أولى عَلَى الاصطِلاحِ الأخير ، أي : يتميـز الاسم بمسند أي بمحكوم به يُسْنَدُ إليه ، فالاسْمُ مسند إليه ، والمحكومُ به مسندٌ.

وأطلقَ الإسنادَ وهو إسنادٌ لفظيٌّ ، وإسنادٌ معْنوِيٌّ ، فـاللَّفْظِي : يوجـد فِي الاسم والفعل والحرف نحو : زَيْد ثلاثي ، وضرب فعل ماض ، ومن حـرف جـر ، والمَعْنوِيُّ هو الإسناد إِلَى مدلُولِ الكلمة نحو : قام زَيْد ، فالمتَّصِفُ بالقيامِ لَيْسَ اللَّفْـظُ

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠١ - ٢٠٣ ، والإنصاف : ١ / ١٥٢ ، والحكـم على ذلك بالضرورة ، وانظر أيضاً مغني اللبيب بحاشية الأمير : ١ / ٤٨.

إنَّما اتصف به مدلُولُه وهوَ الشخصُ ، وهَذَا هُوَ الَّذى يكون خاصَّةً من خواصِّ الاسمِ لا اللَّفْظِي[١].

قولـــــه :

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَـا افْعَلِـي وَنُونِ أَقْـبِلَنَّ فِعْـلٌ يَنْجَلِـي

يريد بتا : فعلت وتا أتتْ ، تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة وجعلهما وياء : "افعلي" وهى ضمير المؤنث ونونَ التوكيد من خواص الفعل ، أما الياءُ فمتفق عَلَيْه.

وأما تاءُ الضمير وتاءُ التأنيث الساكنة فلم يجعلْهُمَا من خواص الفعل بعضُ النحــويين ؛ ألا ترى أنَّ لَيْس تلحقها تاء الضمير ، وتاء التأنيثِ نحو : لسْتَ ، ولَيْسَتْ ، وقد قــال بحرفيتــها أبو بكر بن شقير[٢] وأبو على الفارسي[٣] فِي أحد قَوْلَيْهِ ، و لم يحفلا باتصال التَّاءين بِها[٤].

---

(١) تحامل من أبي حيان فالإسناد إذا أطلق انصرف إلى المعني وهو المقصود.

(٢) ابن شقير : هو أبو بكر أحمد بن الحسين البغدادي ، له كتاب مختصر في النحو ، توفي ســنة (٣١٧هـــ) . نشأة النحو / ١٤٠.

(٣) الفارسي : هو الحسين بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، له : الإغفال والإيضاح والتكملــة والتذكرة والمسائل الحلبية والفارسية وغيرها ، توفي سنة (٣٧٧هـــ) . نشأة النحو : ١٥٧ ، ١٥٦ ، والمدارس النحوية : ٢٥٥وما بعدها.

(٤) تحدث أبو على الفارسي فِي الحلبيات على إثبات حرفية ليس ما يزيد على خمس صــفحات ذاكراً أن اتصال الضمير بها لا يدل على فعليتها ، كما أنهم حذفوا منها كما يحــذفون مــن الحروف ، كما أنهم قالوا فِي الشعر ليس بلا نون ولا يحذف هذه النون فِي الأفعال ثم خــتم كلامه بقوله : وما يدل على أنه ليس بفعل ككان وأخواتها لأن هذه الأمثلة إنما صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو الآتي ، فلما خلت ليس من أن تكون دالة على قسم مــن هــذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة ثبت أنها ليست مثلها ، وإذا لم تكن فعلها كانــت دلالتها على نفى الحال كدلالة ما التي لا إشكال فِي أنها حرف (الحلبيات ص ٢٢٢ تحقيــق هنداوي) (دور العلم - دمشق)

هذا قوله والجمهور على أنها فعل لاتصال الضمائر بها وتاء التأنيث كما يكون ذلك في الأفعال. وينظر في رأي أبي علي أيضاً المسائل المنثورة ص ١٦٠ ، وإيضاح الشعر منها والبصريات ٢/ ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب ٧٢/٢.

وأما نون التوكيد فإنها قد دخلت على الاسم في الشعر ، قـــال :

أَرَيْتَ إن جَاءتْ بِــه أُمْلُــوَّداً　　　مَــرُجَّلاً وَيَلْــبِسُ الْبُــرُودَا

أَقَائِلُنَّ أحْضِرُوا الشَّهُودَا ؟(١)

وقد أهمل الناظم حد الاسم والفعل والحرف(٢).

قولـــــه :(٣)

وَمَاضِي الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ　　　بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إنْ أَمْرٌ فُهِمْ

---

(١) قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس . ينظر ١٣٧ من ملحق الديوان المسمى بمجموع أشعار العرب ، يراجع التصحيح ١ / ٤١ ، والدرر ٢ / ٩٩ ، والخصائص ١ / ١٣٦ والشاهد الحادى عــشر من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أريت " أصله : أرأيت حذفت الهمزة منه للتخفيف ، وكذلك قالوا في : أريتك بــلا همزة ، ومعنى " أرأيت " أخبرني ، قوله : " أملودا " بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام وهو النــاعم، قوله : " مرجلا " بالجيم أي : مزينا وأصله من رجلت شعره إذا سرحته ، وضبطه بعضهم بالحاء المهملة وهو برد يصور عَلَيْهِ الرجال ، وقوله : " البرود " جمع برد وهو نوع من الثياب معروف.

الاستشهاد فيه : حيث أدخل الشاعر فيه نون التأكيد على الاسم ، وهي مختصة بفعل الأمر المــستقبل طلباً أو شرطاً بعد إما ؛ كقوله : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ - من الآية ٢٦ من سورة مريم - ، و : ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ - من الآية : ٥٧ من سورة الأنفال - وقد تلحق الماضى ندوراً كما في قوله - عليه الــسلام - " فإمــا أدركن واحد منكم الدجال " وأندر من ذلك دخولها في اسم فاعل ، كما في البيت المذكور ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم فاعل وفيه نظر ؛ لأن دخولها على اسم فاعل لا يلتفت إليه لندوره وقلته لاسيما الشاعر فإنه مضطر ، ويرتكب أموراً متعسفة فلا يبني عليه حكم.

(٢) أما حد الاسم فقد ذكرناه وأما حد الفعل فقد قيل فيه : ما دل على اقتران حــدث بزمــان (المفصل ص ٣١١ دار الكتب العلمية)

كما قيل في تعريفه : لفظ يدل على معني في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان (المقرب ص ٤٥)

وأما الحرف فقد قيل فيه : ما دل على معني في غيره أو هو لفظ يدل على معني في غيره لا في نفسه.

(٣) أهمل الشارح قول الناظم :

سواهما الحرف كهل وفي ولم　　　فعل مضارع يلي لَم كيشم

يُمَيِّزُ الماضي التَّاء وتقَدَّم تاء الضمير وتاء التأنيث وكلاهما يميزه ، وَقَدْ أفرد التَّاء فلا يدري أيَّ التَّاءين أراد ، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بالتَّاء مجموعهما ؛ لأَنَّهُ يكون من إطلاق المفرد عَلَى المثنى وهو غيرُ مطرد.

وقولُهُ : " وَسِمْ بِالنُّون فِعْلَ الأَمْرِ " أي : العلامة في فعل الأمر التي تُمَيِّزُهُ من الماضي /٥ والمضارع هي النُّونُ ، فيلزم مِنْ حيثُ هي علامة لفعل الأمرِ أَنْ لا تُوجَدُ إلا فيه.

وَهَذَا فَاسِدٌ ؛ لأَنَّها تُوجَدُ فِي غيرِهِ ، نحو فعل النَّهْيِ والمُضَارِعِ المُثْبَتِ فِي القَسَمِ بشرطِه ، وفعل الشرط والمضارع المستفهم عَنْهُ ، فظهر بِهَذَا أَنَّها لاَ تَكُونُ علامَةً لِفعْلِ الأمر ؛ إذ قَدْ شركه غيرُه فِيها.[1]

وقوله : " إن أَمْرٌ فُهِمْ " قيدٌ مُخِلٌّ بالمقصود ؛ لأنَّ هذه النُّونَ إذا دخلتْ عَلَى فعْلِ الأَمْرِ فلا يُشْتَرَطُ أَنْ يُقْصَدَ به الأمرُ ، بلْ تدخلُ على صيغةَ الأمر سواء أكان المَعْنى عَلَى الأمر أو لم يكن ؟ ، فَتَدْخُلُ هذه النُّونُ عَلَى مَا لفظُه أمرٌ وَمَعْنَاه خبرٌ نحو : أَفْعِلْ فِي التعجب عَلَى الأصَحِّ نحو : أَحْسِنَنْ بزَيْد !.

قولــه :

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ للنُّونِ مَحَلْ ... فيهِ هَوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهِ وَحَيَّهَلْ

---

(١) فيه تحامل من أبي حيان على الناظم ، والأمر هو كما قال ابنه بدر الدين : وعلامة فعل الأمر أن تدل الكلمة على الأمر ويحسن فيه نون التوكيد نحو : قم فإنه يدل على الأمر كما تري ويحسن فيه نون التوكيد نحو قومن (شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٧).

وقد ردد ابن هشام في كتبه أن فعل الأمر يعرف بعلامتين مجتمعتين هما : دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو : قومي فإنه دال على الطلب وقبل ياء المخاطبة ، والأمر مستقبل دائماً لأنه مطلوب منه ما لم يحصل أو دوام ما حصل . ينظر الفعل والزمن : ٩٢ د.عصام نور الدين ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط. أولى : ١٩٨٤م ، وشرح شذور الذهب : ٢٢ ، وشرح قطر الندى : ٣١.

الّذي يُفْهَمُ منه الأمرُ قسمان : فعلٌ نحو : اضرب ، واسمٌ وهــوَ قــسمان : مصدَرٌ نحو : ضربا زَيْدا ي معني : اضرب زَيْدا ، واسمُ فِعْلٍ نحوُ : صَه ، وَمَه[1] ، وإذَا لَمْ تصلحْ فِي ما يُفْهَمُ منه الأمرُ نون التوكيد فهو اسم ، وإنْ صَلُحَ فهو أمرٌ.

وَهَذَا الّذى ذَكَرَهُ مِنْ أنّ الأمْرَ [إذا][2] لَمْ يصلُح لنونِ التوكيدِ فهــو اســم لَيْسَ بشيء ؛ لأنّه إما أن يقول بقول الكوفيين فلا يصح ؛ لأنّها عِنْدَهم أفعالٌ ، فــلا يُقَال أنّهَا أسماء ، وإما أنْ يقول بقول البصريِّينَ فاسم الفعلِ لَيْسَ بأمرٍ ؛ لأنّ مدلولَــه لفظ هو الأمْرُ.

وَقَدْ ذكرنا أنّ الاسمَ[3] مصدرٌ ، واسمُ فعلٍ[4] ، واختلف النحاة فِي الّــذي نُسَمِّيهِ اسمَ فعل[5] ؛ فمذهب الكوفيين أها أفعال ؛ لأها داخلة فِي حــدود الأفعــال وحقائقها من الدلالة على الحدث والزمان المختص بالاستقبال والمضي.

وقال بعض البصريين أنّهَا أفعالٌ استعملت استعمال الأسماء ، أي : حعلــت عَلَى أبنية الأسماء واتصلتْ ضمائرُهَا بها اتصالَها بالأسماء ، وهَذَا فِي الحقيقة هو قــولُ الكوفيين.

---

(١) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٣ / ٨٤.

(٢) زيادة لإصلاح اللفظ.

(٣) يقصد به اسم الفعل.

(٤) ينظر شرح الرضى على الكافية : ٣ / ٨٤.

(٥) اختلف النحويون فِي تسمية اسم الفعل أو فعليته على أربعة مذاهب أولها : مذهب البصريين وهو أنه اسم حقيقي ، والثاني : مذهب الكوفيين وهو أنه فعل حقيقي ، الثالث : مــذهب بعض البصريين وهو أنه فعل استعمل استعمال الأسماء ، الرابع : وهو مذهب أبي جعفر بــن صابر أن اسم الفعل ليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً بل هو أمر آخر زائد على هذه الأنواع الثلاثة ويسمى هذا الأمر خالفة ، وبهذا تكون أنواع الكلمة عنده : أربعة : اسم وفعــل وحــرف وخالفة . وينظر همع الهوامع للسيوطي : ٢ / ١١٥ والتصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٢ ، ٣٣ وابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٩٥ واسم الفعل فــي كــلام العرب والقرآن الكريم : ٣٦ تأليف د / سيد درويش طبعة أولى سنة ١٩٨٦م.

وقال جمهور البصريين هي أسماء فتزال اسم (لانزل) ، وانزل هو الأمر ، ودلّتْ هذه الأسماءُ على الأفعالِ ، فمدلولاتُها ألفاظُ أفعالٍ لا أحداث ولا زمان ، بلْ تدلُّ عَلَى ما يدل عَلَى الحدَثِ والزمانِ بخلاف من يقول بفعليّتِهَا فمدلولها عِنْدَهُ حدَثٌ وزمانٌ لا ألفاظٌ.

واحتج البصريون عَلَى اسميَّتِهَا بكونها لا تلزم الاشتقاق ، وأنَّها تجري عَلَى أمثلة [منخرمة] وأنَّ فيها التعريفَ والتنكيرَ والثُّنائي والمُرَكَّبَ والمثَنَّى والمجموعَ وإعرابَ ما سُمِّيَ مِنْهَا بنحو : نزال عِنْدَ بني تميم بخلاف التسمية بالفعل المستتر فيه ضمير ، فهم وغيرهم من العرب يحكُونَهُ(١).

وكَان أبو القاسم من شيوخ الأَنْدَلسيِّينَ(٢) يقول بقول الكوفيين فِي : نَزَالِ ، ودَرَاكِ ، وبَلْهَ ، ومَه ، وصَه ، وجميع هَذَا الصنف الَّذي لَيْسَ أصله ظرفاً ولا مصدراً.

وأما ما أصله ظرف نحو : دُونك زَيْدا أو مصدره نحو : حذرك وفَرْطَكَ ، فكان يقول : إنَّهَا منصوبةٌ بإضمار فعل لا يجوز إظهاره ؛ لأَنَّ تلك المصادر والظروف عوضٌ مِنْهَا ، وخالفَ فِي ذَلكَ جميعُ البصريين ولا يعرف ذَلكَ لبصري إلا ما رواه السِيرافِي(٣) عَنْ المَازِنِيِّ(٤) فِي الظروف خاصة(٥).

---

(١) ينظر : ابن يعيش : ٤ / ٢٧ ، ٢٨ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢ / ١٠٥.

(٢) ينقل عنه أبو حيان كثيراً في شرحه على الألفية وشرحه على التسهيل ؛ وقد اختلف في اسمه فقيل : أبو القاسم بن القاسم الخضراوي وقيل : هو أبو محمد القاسم بن القاسم ، وقد ورد هذا الاسم في بغية الوعاة على أنه القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور أبو محمد الواسطي النحوي اللغوي توفي سنة ٦٢٠ هـ ، وصنف شرح اللمع وشرح التصريف الملوكي (بغية الوعاة : ٢ / ١٦٠ - رسالة دكتور الشربيني لتحقيق التذييل والتكميل : ص ١١٢٧)

(٣) السيرافي : هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، ولد بسيراف سنة (٢٨٠ هـ) وله من المصنفات شرح كتاب سيبويه وأخبار النحويين البصريين وغيرها ، وتوفي سنة (٢٨٠ هـ) المدارس النحوية : ١٤٦ ، ١٤٥.

(٤) المازني : هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس ، ألف علل النحو وكتاب التصريف ، توفي سنة (٢٤٩ هـ) ، نشأة النحو ٨٨ ، ٨٧.

(٥) قال المرادي : " ذهب كثر منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم إلى الجمهور ، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان ، وذهب بعض النحويين إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغني مرفوعها عن الخبر كما أغني في : أقائم الزيدان ؟ ". توضيح المقاصد للمرادي : ٤ / ٧٥.

﴿ الْمُعْـــرَبُ وَالْمَبْـــنِيُّ ﴾

قَـــوله :

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْـــرَبٌ وَمَبْنِـــيٌّ لِشَبَهٍ مِنَ الْحُـــرُوفِ مُـــدْنِيّ

لَمْ يُبَيِّنِ الإعرابَ وَلاَ البناءَ[1]، وذكرَ أَنَّ الاسم عَلَى قِسْمَيْنِ : معربٌ ومبنيٌّ ، وذكر أَنَّ البناءَ لشبهِ الحرْفِ فَقَطْ.

ثم نَوَّعَ وجوه الشبه إِلَى[2] : شبه وضعي ، وَمَعْنَوِيّ ، ونيابة عَنْ فعل بلا تأثر ؛ وافتقار متأصل ، وَعَنَى بالوضعي : أن يكون الاسمُ عَلَى حرفٍ واحدٍ أو عَلَى حرفين كالتَّاء ونا فِي : جئتنا ؛ وكَأَنَّهُ /٦ يقول : أصلُ الحرفِ أَنْ يكون عَلَى حرفٍ واحـــدٍ أو حرفَين.

قيل : وَإِنَّمَا جيء بالحُرُوفِ ؛ لأَنَّهَا اختصر فِيها الأفعال ، فإذا قلت : ما قام زَيْد ، فمَعْنَاهُ : نَفَيْتَ القيامَ عَنْ زَيْد ، فإذا كَانُوا قَدْ عدلوا عَنْ الفعل إِلَى الحرف فـــلا يناسبُ أَنْ يكون المعدولُ إليه أَكْثَرَ حُرُوفاً من المعدول عَنْهُ ، وإلا فما يكون للعـــدول عَنْهُ فائدةٌ ؛ ألا تَرَى أَنَّهُمْ يَعْدِلُونَ عَنْ لفظتين إِلَى لفظة واحدة ، وَعَنْ لَفْظٍ واحد زائد فِي الحُرُوف إِلَى لفظٍ آخرِ ناقصٍ عَنْهُ فِي الحُرُوفِ.

---

(١) عرفهما فِي التسهيل فقال : الإعراب : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وعرفه غيره فقال : الإعراب تغير فِي آخر الكلمة لعامل داخل عليها فِي الكلام الذى هى فيه . وأما البناء فقال فِي التسهيل : ما جيء به لا لبيان مقتضى عامل مـــن شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين (التسهيل ص ١٠٠٧)

(٢) لم يذكر بيتي الألفية فِي نص المخطوط وهما :

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَـــا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَـــى وَفِـــي هُنَـــا
وَكَنِيَابَـــةٍ عَـــنْ الْفِعْـــلِ بِـــلاَ تَـــأَثُّرٍ وَكَافْتِقَـــارٍ أُصِّـــلاَ

وإذا تقرَّرَ هَذَا فأصْلُ وضعِ الحرفِ أنْ يكونَ أخصرَ من الفعل ، وأَقَلُّ حُرُوف الفعلِ ثلاثةٌ ، وأخصرُ مِنْهُ ما يكُون عَلَى حرفٍ واحدٍ أو حرفَيْنِ ، فإذا وجـدنا اسمـاً وُضِعَ عَلَى حرفٍ واحدٍ أوْ عَلَى حَرْفَينِ كَانَ مَبْنِيًّا لشبهه بالحرف فِي الوضع.

ولَمْ أقفْ عَلَى مراعاةِ هَذَا الشَّبَهِ الوضعيِّ إلا لِهَذَا الرجل[١] ، بلْ المنقولُ فِـي كتب أصحابنا أنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ من اقتصر عَلَى شبه الحرف[٢] ، أو تضمن معناه وهو الفارسى ، وَفَسَّرَ شبه الحرف بالشبه فِي الافتقار كالموصـولات وأسمـاء الإشـارة والضمائر[٣].

---

(١) المقصود به ابن مالك.

(٢) قال الزجاجي : " عرض لبعض الأسماء علة منعتها من الإعراب فبنيت وتلك العلة مـشابهة الحرف ". الإيضاح فى علل النحو : ٧٧ لأبى القاسم الزجاجي تحقيق : مازن المبارك ط. دار النفائس خامسة : ١٩٨٦م ، وينظر قضية الشبه في النحو العربي : ٣٦٤ فؤاد أحمد الـسيد الحطاب ط. أولى : ١٩٨٨م ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٠ ، ٥١.

(٣) ينظر المسائل العسكرية : ٢٣٠ - ٢٤٣ وشرح جمل الزجاجي : ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٠ والتذييل والتكميل : ١ / ١٣٣ (هنداوى) ، وهو ما ذكره ابن مالك نفـسه في التـسهيل ص ٧ وشرحه : ١ / ٣٨ - ٣٩ ، ورد أبو حيان على الفارسي قوله فقال : " وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف كثير التكلف وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضـافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه ، وكل ما اعتذر عنه فإنه بني فيه على المحل على الغالب وسامح نفسه في ذلك ، وكان يتحمل ما قال لو أدى ما فر منه إلى شيء مستحيل ولا يبعد إذا وضعت كلمة أصلها الإعراب موضع كلمة أصلها البناء أن يحكم لها بحكم ما حلت محله " . التذييل : ١٣٤ - ١٣٥

وَأَكْثَرُ أصحابنا ذهَبُوا إِلَى الزِّيَادَةِ عَلَى هَاتَيْنِ العِلَّتَيْنِ ، فزعموا أَنَّ البناءَ لـــشبه الحرف ، أو لتضمنه مَعْنَاه ، أو لوُقُوعِهِ موقع المبني أو لمضارَعَتِهِ هَذَا ، أو لإضـــافته إلى مبني أو لخُرُوجِهِ عَنْ النَّظِيرِ(١).

وزعم المبرد(٢) أَنَّ موجبات البناء كثرةُ العلل الموجبة لمنع الـــصرف ، وَقَـــدْ تَعَرضْنَا لكثيرٍ مِنْ تَبْيِينِ هذه العلل ، وَمَا هُوَ مِنْهَا موجب ، وَمَا هُوَ بحوز ، والشروطِ فِي ذَلِكَ فِي كتابنا المسمى بالنكت الحسان فِي غاية الإحسان(٣).

---

(١) مثال المبني لشبه الحرف : المضمرات واسم الإشارة والموصول ووجه الشبه أنها في تأدية معناها مفتقرة إلى غيرها كما أن الحرف يفتقر إلى غيره في بيان معناه.
ومثال المبني لتضمن معنى الحرف : أسماء الشرط والاستفهام.
ومثال المبني لوقوعه موقع المبني : أسماء الأفعال والمنادى المبني.
ومثال المبني لمضارعته ما وقع موقع المبني : مثل حذام وقطام فإنه ضارع نزال ونزال وقع موقع انزل.
ومثال المبني لخروجه عن النظير : أي الموصولة فِي حالة بنائها.
ومثال المبني لإضافته إلى مبني : مثل حين فِي قوله : على حين عاتبت المشيب على الصبا ..ألخ
ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٣٢ - ١٣٣ ، وابن يعيش : ٣ / ٧٩ - ٨٢ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٠٥ ، ١٠٦ - ٢ / ٣١٨ ، ٣٣٠ ، وحاشية الصبان : ١ / ٥١ ، وشرح الكافية الشافية : ص ٢١٦.

(٢) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد من بني ثمالة ، أخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم ، وله من المؤلفات في العربية : المقتضب ، وشرح شواهد سيبويه والرد عَلَيْهِ ، والكامل وغيرهـــا ، توفي سنة (٢٨٥ هـــ) نشأة النحو : ٩٠ ، ٨٩ ، وطبقـــات النحـــويين : ١٠١ - ١١٠ ، والمدارس النحوية : ١٢٣ - ١٣٥ ، والمبرد ودراسة كتابه الكامل لأبي الحسن الخطيب : ٦٧ - ٩٦ ، والمبرد حياته وأثاره لأحمد القرنى وعبد الحفيظ فرغلي : ٤٠ ، ٣٩.

(٣) هو ما ذكرناه فِي الهامش قبل السابق وينظر : النكت الحسان فِي شرح غاية الإحسان : ١٥٨ - ١٥٩ تحقيق : عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة ثانية : ١٩٨٨م.

وقـــوله : " والمعْنَوِيّ فِي متى وفِي هنا " أما : " مَتَى " إذا كَانتْ اســتفهاماً فتضَمَّنَتْ معْنَى الْهَمْزة ، وإذا كَانَتْ شرطاً فتضمنت معْنَى إنْ الشرطية.

وأما : " هُنَا " فإِنَّمَا بُنِيَتْ عِنْدَ أصحابِنَا لشَبَهِهَا بالحَرْفِ فِي الافتقــار إِلَــى مُشَارٍ كسائرِ أسماءِ الإشارة ، وأما عَلَى ما ذهب إليه هذَا النَّاظم فَيُتَخَيَّلَ لَهُ أَنَّ : "هَذَا" اسم إشارة و لم تضعْ العرَبُ للإشارة حرفاً فتضمن اسم الإشارة مَعْنَاه ؛ لكنــه كَــان ينبغي أن يوضعَ له حرف ؛ كما وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفـــي والـــتمني والتشبيه وغير ذَلِكَ ، فضمن اسم الإشارة معنى ذَلِكَ الحرف الَّذِي كَـــانَ ينبغـــي أنْ يوضَعَ لِمَعْنَى الإشارة[١].

وقولـــــه : " وكنيابة عن الفعل بلا تأثر " النائب عن الفعل مـــن الأسمـــاء قسمان :

قِسْمٌ يتأثر للعامل وهو معرب وذلك المصدر الذي هو بدل عن اللفظ بالفعل نحو : ضربا زيداً وغيره ، ألا ترى أنه يتأثر للعامل ويصير معمولاً له ، وقسم لا يتـــأثر وذَلِكَ نحو : نزال ومن النحويين من زعم أنه مثل نزال فِي موضع النصب.

وقولـــــه : " وكافتقار أصلاً " يريد بِذَلِكَ الموصولات نحو : الَّذِي والَّتِي ، فإنها تفتقر إِلَى صلاتها افتقار تأصُّلٍ بمعنى أنَّ معْنَاهَا متوقفٌ عَلَى صِلاَتِهَا ، واحترز من افتقار غير متأصِّلٍ نَحْو : افتقار المضاف للمضاف إليه.

قولـــه :[٢]

وَفِعْـــلُ أَمْـــرٍ وَمُـــضِي بُنِيــاَ ... وَأَعْرَبُوا مُـــضَارِعاً إنْ عَرِيـــاَ
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِـــنْ ... نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعَنْ مَـــنْ فُـــتِنْ

---

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٥٢ - ٥٣

(٢) لم يذكر الشارح هنا بيت ابن مالك الآتي :

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِماَ ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُماَ

ذَكَرَ أَنَّ فِعْلَ الأمرِ وَالَمَاضي يُبْنَيَانِ ، ولم يُبَيِّنْ عَلَى ما يبنيان عَلَيْهِ ، أَمَّا بنـــاء الماضى فصحيح ، /٧ وأما فِعْلُ الأَمْرِ فعَلَى قسمين :

معرب بإجماع وهو ما دَخَلَتْ عَلَيْهِ لام الأمر نحـــو : لِـيقم زَيْـدٌ ، ومـــبني باختلاف وهو الأمرُ العاري من اللام ، فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ مبني ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّنَ أَنَّهُ معرب ، وكَان الأخفش[١] يستجيد قول الكوفِيين وهو اختيار ابن أبي الأحوص[٢] من شيوخنا[٣].

وقد أطلق هَذَا النَّاظِم فعل الأمر فِي موضع التقييد ؟ ، وَذَكَـرَ أَنَّ الُمـضَارِعَ يعرب إذا عري من نون توكيدٍ مباشرٍ ومن نون إناث ، ومفهوم الشرط أنه إذا لم يعر منهما لم يعرب ، أما نون التوكيد فإنها إذا اتصلت بالمضارع المعرب ؛ احتـراز عـن اتصالها بالمضارع الَّذي لحقته نون الإناثِ يبنَى معها مطلقاً فِي مذهب الأخفش سواء أكَان المضارع مما رفع بالنُّون أم لم يكن ، وهو ظاهر قول[٤] أبي موسى[٥].

---

(١) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم أخـذ عـن سـيبويه وصنف: معاني القرآن والمسائل الكبيرة وغيرهما . توفي سنة (٢١٥ هـ) أخبـار النحـويين البصريين : ٦٦ وما بعدها وطبقات النحويين للزبيدي : ٧٢ وما بعدها.

(٢) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز الإمام أبو على بن أبي الأحوص القرشـي يعرف بابن الناظم وله شرح المستصفى وشرح الجمل وتوفي سنة (٦٧٩ هـ) ينظر : بغيـة الوعاة : ١ / ٥٣٥

(٣) " قال الأشموني : وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقـدرة وهـو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل : قم ، لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعهـا حـرف المضارعة ". شرح الأشموني : ١/ ٥٨ ، ٥٩ ، وينظر معه حاشية الصبان ففيه نسبة للأخفش وضعف ذلك بأن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كحذف الجار.

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى البربري المراكشي العلامة أبو موسى الجزولي له المقدمة وشرح أصول ابن السراج وغيرهما ، توفي سنة (٦٠٧ هـ) . البغية : ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٥) ينظر شرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٢٦٤ - ٢٦٥ وهو مذهب المصنف في التسهيل.

وفصل غير الأخفش فقال : إما أن تُبَاشِرَ النُّونُ المضارعَ أوْ لاَ تباشره فإن باشرته بني نحو : هل تقومن ، لا تضربن ؛ وإن لم تباشره وَذَلِكَ فِيمَا رُفِعَ بِالنُّون ، وهو الأمثلة الخمسة لم يبن وذَلِكَ نَحْو : إنَّ الزَّيْدين ليقومن ، أصله ليقومون ، ثم أدخلت نون التوكيد فلم تباشر المضارع بل جاءت بعد الضمير وبعد نون الرفع فقلت : ليقومونَنّ ، فاجتمعت الأمثال فحذفت النُّون الَّتِي هي علامة الرفع فصارت ليقومونّ ، فالتقى ساكنان الواو الَّتِي هي ضمير ، والنُّون الأولى الساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار : ليقومن ، وكَذَلِكَ الخفيفة غير أَنَّهُ لا يجتمع أمثال إِنَّمَا يجتمع مثلان ، وهَذَا المذهب الثاني هو ظاهر كلام هَذَا النَّاظِم[١].

وأما نون الإناث فإِنَّها إذا اتصلت بالمضارع ، فَمَذْهَبُ الجُمْهُورِ أَنَّهُ يُبْنَى معها وذَلِكَ نَحْو : يخرجن حملا عَلَى الماضي ، وبعض المتأخرين ذهب إِلَى أَنَّهُ باقٍ عَلَى إعرابِه لوجودِ موجب الإعراب فِيه[٢] ، والترجيح بين هذه المذاهب والاستدلال لها وعليها ليس هذا موضعها.

---

(١) المضارع متى اتصلت به نون التوكيد بني وفيه عندئذ ثلاثة مذاهب : الأول : البناء مطلقاً وهو مذهب الأخفش . ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٤ / ٣٣ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ ، ٢٦٥ - ٢٦٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، وقد نسبه أبو حيان في الارتشاف إلى الزجاج وأبي علي وهو في الإيضاح العضدي : ٣٢٣ - ٣٢٤ ، والمقتصد : ١١٣٦ وهو مذهب المبرد في المقتضب : ٣ / ١٩ - ٢٢ ، والثاني : الإعراب مطلقاً ، وقد ذكر ابن الخباز في النهاية : ٢٣٠ أنه قول ابن الدهان في كتابه الغرة ، والثالث : التفصيل بين أن تتصل بالفعل فيكون مبنياً أو لا تتصل مباشرة فيكون معرباً وهذا المذهب هو المشهور والمنصور. ينظر الكتاب لسيبويه :١ /٢٠ ، ٣ /٥١٨ - ٥٢٠ وشرح الكافية الشافية : ١٧٤،١٧٥، ١٤١٣ - ١٤١٧ وشرح عمدة الحافظ : ٣٢٥ - ٣٢٦ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦.

(٢) المسألة خلافية فقد ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب ونسب قوله إلى الأخفش في رصف المباني : ٣٣٣ تحقيق الخراط ط . بمجمع اللغة العربية بدمشق وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين . ينظر التذييل والتكميل ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ وشرح المقدمة الجزولية : ٢٦٢ - ٢٦٤ ، وقد ذهب أكثر النحويين المتقدمين والمتأخرين إلى أنه مبني . ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٢٩.

قولـــــه :(١)

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَـا ذُكِـرْ　　　يَنُوبُ نَحْوُ : جَا أَخُو بَنِـي نَمِـرْ

يقول : يُرْفَعُ بالضمة ويُنْصب بالفتحة ويُجَر بالكسرة ويُجْـزَم بالتـسكين ، وغير هذا ينوب عنه ما يذكره بعد ذلك ، وهَذَا منه بناء عَلَى أَنَّ الإعـراب يكـون بالحركات وبغيرها من الحُرُوفِ الَّتِي سيذكرها بعد ذَلِكَ.

ومذهب المحققين أنَّه لا إعراب إلا بحركة أو بحذفها أو بـالنُّون أو بحـذفها وسنورد الخلافَ عِنْدَ ذكر ما نابَ عَنْ الحركات شيْئاً فشيْئاً - إن شاء الله -.

---

(١) ترك الشارح بعد هذا خمسة أبيات لم يتعرض لها من الألفية وهي :

وكـل حـرف مـستحق للبنـا　　　والأصل فِـي المـبني أن يـسكنا

ومنه ذو فتح وذو كـسر وضـم　　　كأين أمس حيث والساكن كـم

والرفع والنصب اجعلـن إعرابـا　　　لاسم وفعل نحـو : لـن أهابـا

والاسم قد خصص بـالجر كمـا　　　قد خصص الفعل بـأن ينجزمـا

فارفع بضم وانصبن فتحـا وجـر　　　كسرا كـذكر الله عبـده يـسر

الأسمـــاء الستــــــة

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

فَارْفَعْ بِوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِـــالأَلِف وَاجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْمَا أَصِفْ

ظاهرُ كلامِهِ يقتضي أَنَّ الإعرابَ فِي هذه الأسماء الستة بشرطها إِنَّمـــا هـــو بالحُرُوف وبه قال هشام[١] من الكوفيين[٢] ، وقطرب[٣] والزيادي[٤] من البصريين[٥] .

وذهَبَ المَازِنيُّ إِلَى أَنَّهَا معربةٌ بالحركاتِ الَّتِي قبلَ الحُــرُوفِ ، والْحُــرُوفُ إشباعٌ وهو اختيارُ الزجاجِ[٦] .

---

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي له مقالـــة في النحو تنسب إليه وصنف مختصر في النحو والحدود والقياس وتوفي سنة (٢٠٩ هـــ) ينظر بغية الوعاة : ٢ / ٣٢٨.

(٢) هو ما قاله الزجاجي في مجالس العلماء ص : ٣٢٩ ، وقال أبو حيان في التذييل : وهشام من الكوفيين في أحد قوليه . ينظر : ١ / ١٧٦.

(٣) قطرب : هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب لازم سيبويه وأخـــذ عـــن عيسى بن عمر له من التصانيف : المثلث والنوادر والصفات والأصوات والعلل فـــي النحـــو وغيرها ، توفي سنة (٢٠٠ هـــ) بغية الوعاة للسيوطي : ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣.

(٤) إبراهيم بن سيفان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي صنف : النقط والشكل والأمثال وشرح نكت سيبويه وغيرها ، توفي سنة (٢٤٠هـــ) ينظـــر بغية الوعاة : ١ / ٤١٤.

(٥) ينظر المسائل البصريات : ٨٩٦ وابن يعيش ١ / ٥٢ والجمـــل : ٣ - ٥ وشـــرح المقدمـــة الجزولية : ١٤٣ والتذييل والتكميل : ١ / ١٧٦.

(٦) ينظر الإنصاف : ١٧ وابن يعيش : ١ / ٥٢ والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧ وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٤ وشرح ألفية ابن معط : ٢٥٢ - ٢٥٣ ونسبه الزجاجي في مجـــالس العلماء إلى البصريين : ٣٢٩.

وذهب أبو الحسن الربعي[١] إِلَى أَنَّهَا معربة بالحركات الَّتِي قبلَ الحُرُوفِ وهي منقولة من الحُرُوف[٢].

وذهب الكسائي[٣] والفراء[٤] إِلَى أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ بالحركاتِ والحُرُوفِ مَعاً[٥].

وذهب الجرمي[٦] إِلَى أَنَّهَا معربة بالتغير والانقلاب فِي حالة النصب والجــر وبعدم ذَلِكَ فِي حالة الرفع[٧] ، وَهَذَا شبيه بما نقل صاحب الإعراب عَــنْ هــشام أَنَّ الإعراب فِيهَا معْنَوِيٌّ لاَ لَفْظِيٌّ ، فلا إعراب فِيها لا ظاهر ولا مقدر.

---

(١) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهري ، عاصر الفارسي و لم يــذكر السيوطي وفاته . البغية : ٢ / ١٨١ ، ١٨٢.

(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٦ - ١١٧ ، والإنصاف : ١٧ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٧٧.

(٣) الكسائي : هو علي بن حمزة ، من أصل فارسي ، ولد بالكوفة ويعد زعيم المدرسة الكوفية ، توفى سنة (١٨٩هـ). المدارس النحوية : ١٧٢ - ١٧٥.

(٤) الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد ، ولد بالكوفة وتلقى عن الكسائي ، له من التصانيف : كتاب الحدود ومعاني القرآن وغيرهما ، توفى سنة (٢٠٧هـ). نشأة النحو : ٩٤ ، ٩٣ ، وطبقات النحويــن : ١٣١ - ١٣٣ ، وطبقات القــراء : ٢ / ٣٧١ ووفيات الأعيان : ٥ / ٢٢٥ - ٢٣٠.

(٥) نسب إلى الكوفيين في المقتضب : ٢ / ١٥٥ ، والإنصاف : ١٧ ، وأسرار العربيــة : ٥٩ ، وابن يعيش : ١ / ١١٧ ، ونسب إلى الفراء في ابن الشجري : ٢ / ٢٤٣. تحقيق الطنــاحي والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ١١٧.

(٦) الجرمي : هو أبو عمرو الجرمي صالح بن إسحاق البجلي ، مولده ونشأته بصري ، أخذ عن الأخفش وله في النحو والصرف مؤلفات مختلفة من أهمها : كتاب المختصر في النحو وكتاب الأبنية وله كتاب في العروض وعني بكتاب سيبويه فألف في غريبه كتاباً وفي شواهده الشعرية كتاباً آخر ، توفى سنة (٢٢٥ هـ). المدارس النحوية : ١١١ وطبقات النحويين ٧٥ ، ٧٤.

(٧) ينظر المقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، وابن يعيش : ١ / ٥٢ ، وشرح ألفية ابــن معــط : ٢٥٣ ، والتذييل ١م ١٧٧.

وذهب السهيلي[١] وتبعه تلميذه أبو علي الرُّنْدي[٢] إِلَى التفصيل فِيها فقال : فوك وذو مال معربان بحركات مُقَدَّرَة فِي الحُرُوف وباقيها معربة بالحُرُوف[٣] ، وذهب سيبويه[٤] والفارسي إِلَى أَنَّهَا كلّها معربةٌ بالحركات المُقَدَّرَة فِي الحُرُوفِ وهو الصحيح[٥]. /٨

قوله :

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانا   وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

مِنْ ذَاكَ أي : مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر باليَاء : " ذو " بمعنى صاحب ، واحترز بِذَلِكَ من : " ذو " الموصولة فِي لُغَةِ طَيِّءٍ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ هَكَذَا مَبْنِيَّةً نحو : جاء ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، هَذَا الأعرَفُ فِي لغة طيء ،

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، تلميذ ابن الطراوة ، ألف نتائج الفكر والروض الآنف وغيرهما ، توفي سنة (٥٨١هـ). ينظر : المدارس النحوية : ٢٩٩.

(٢) هو عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون أبو علي الأستاذ النحوي ، هذا ما ذكره عنه السيوطي فِي البغية : ٢ / ٢٢٠ ، وقال محقق الكتاب فِي الحاشية : هو من تلاميذ السهيلي وله شرح على جمل الزجاجي وهو من مقرئي كتاب سيبويه.

(٣) نتائج الفكر : ٨٠ تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ط. دار الكتب العلمية أولى : ٩٩٢ ، وانظر أيضاً شرح المقدمة الجزولية : ٣٥٩ - ٣٦٠ والتذييل : ١ / ١٧٨.

(٤) سيبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ، اشتهر بلقبه سيبويه ، له من المصنفات : الكتاب ، توفي سنة (١٨٠هـ). المدارس النحوية : ٥٧ - ٥٩ ، وطبقات النحويين : ٦٦ - ٧٢ ، وسيبويه جامع النحو العربي د. فوزي مسعود : ٣٠ ، وما بعدها ، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي : ٦٥ وما بعدها ، ومعجم الأدباء : ١٦ / ١١٥.

(٥) لم أقف لسيبويه على نص صريح في هذه المسألة وهو في التعليقة : ١ / ٢٨ - ٣١ ، والمسائل العضديات : ٨٩٦ ، والمسائل البغداديات : ٥٣٩ - ٥٤٢ ، والتكملة : ٤٩ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٤٧ والتبيين للعكبري : ١٤٩ ، والتذييل : ١ / ١٧٥ - ١٧٦.

وبعضهم يجعلُها كذي بمعْنَى صاحب ، فيقول : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذي قام ، فَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ لا يكون ذَلِكَ احترازاً ويكون الشرط لا مفهوم له.

واختُلِفَ فِي وزن : " ذو " بمعْنَى صاحب ، فمذهب الخليل[١] أن وزنه "فَعْلٌ" كفروٍ بسكون العين[٢] ، ومذهب سيبويه والأخفش : " فَعَلٌ" مفتوح العين[٣] ، والأظهر أن لام ذي ياء ، وأن أصل تركيبها إنما هو من : ذويٌ فتكون من باب طوي وهو ما عينه واو ولامه ياء ، وهو أكثَرُ من باب قُوَّةٍ وهو ما عينه واو ولامه واو[٤].

وَمِنْ أحْكَامِ : " ذي " بِمَعْنَى صاحب أَنَّهَا يلزَمُ إضافتها إِلَى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ غيرَ صِفَةٍ فلا يَجُوزُ : ذُو هَذَا ، ولا : ذُو غَنِيّ ، ولا : ذُو زَيْدٍ ، وإذا سُمِعَ ذُو زَيْدٍ فَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الإضافة إِلَى اللَّفْظِ لا إِلَى مَدلُولِه.

ولا يجوز : ذُوهُ ، ولا ذُوكَ[٥] ؛ خلافاً لبَعْضِهِمْ فِي إجازَتِه إضَافَتِهَا إِلَى المضمر[٦] ، وزعمَ بعضُهُمْ أَنَّهَا أشرفُ فِي الوصف من صاحب ، ولِذَلِكَ جَاءَتْ فِي صفات الله تَعَالَى : ذي الجلال ، ذي العرش ، ولَمْ يَجِئْ فِي صِفَاته صاحب كذا ، وَأَبْدَى فَرْقاً بَيْنَ قوله تَعَالَى[٧] : ﴿ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ ﴾ ، وقوله تعالى[٨]: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا ﴾.

---

(١) الخليل : هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، واضع معجم العين في أصول اللغة وواضع علم العروض ، توفى سنة (١٧٥هـ). المدارس النحوية ٣٠ وما بعدها ، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي : ٥٤ - ٥٦.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٦٣ ، والتذيل : ١ / ١٦٣.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦١.

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٦٣.

(٥) هو مذهب سيبويه وهو المنع ، ينظر في الكتاب : ٣ / ٤١٢.

(٦) هو مذهب المبرد في المقتضب : ٣ / ١٢٠ ، وقد نسب القواس في شرحه لألفية ابن معط ص : ٢٥٤ إلى المبرد إجازة ذلك.

(٧) من الآية : ٤٨ من سورة القلم.

(٨) من الآية : ٨٧ من سورة الأنبياء.

وقولُـــــهُ : " وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا " يقول : إذا ذهبت الميم من الفـــم قلت : هَذَا فُو زَيْد ، ورأيتُ فَا زَيْد ، ونظرت إلَى فِي زَيْد ، وهَذَا يقتـــضي أَنَّـــهُ إذَا ذهب الميم منه أُعْرِبَ بالحُرُوف وكَأَن الأجودُ أن يقولَ : إذَا لَمْ تُعَـــوَّضْ مـــنْ عَـــيْنِ الكلمةِ وهِيَ الواو ميماً لا أنه كَانَتْ فِيه الميمُ فذَهَبَت.

وأصلُ هذه الكَلِمَة مُرَكَّبٌ من : " فوه " ففاؤُهَا فاءٌ وعَيْنهَـــا وَاواً ولاَمُهَـــا هَاءٌ[١] ، ووَزْنُهَا : " فعْل " بسكون العين[٢].

وإذَا عُوِّضَ مِنْ وَاوِهَا ميمٌ فَفيهَا لغات : أَنْ تَكُونَ الفاءُ مفتُوحَةً رفْعاً ونـــصْباً وجَراً ، وهي الأفصحُ ، ومَضْمُومَةً فِي الأحوال الثَّلاثَة ، ومكْسُورَةً فـــي الأحْـــوَالِ الثَّلاثَةِ ، وتابعا حركتها لحركة الإعراب وهي أضعف اللغات[٣].

وَقَدْ جَاء تشديد الميم مع الفتح ، أَنْشَدَ صَاحِبُ التَّرْقِيصِ[٤] مِنْ أُرْجُوزَة.

أَلَذُّ مَا ضَمَمْتُ عِنْدِي ضَـــمُّهُ   كَطَعْمِ شَهْدٍ رِيقُـــهُ وَفَمُّـــهُ[٥]

---

(١) خالف أبو حيان ما ذكره في التذييل والتكميل : ١ / ١٧١ حيث يقول : " واتـــضح هـــذه النقول أنه له مواد أربع : (ف و هـ) وهي التي زعم الأكثرون أنها الأصل ، ويدل عليهـــا التصغير والتكسير والاشتقاق نحو : فُوَيْه ، وأفْوَاه ، وما فَاهَ بكذا ، وفلانٌ أفْوَهُ ومُفوَّه ونحوها. (ف م ي) - (ف م و) ويدل عليه : هذا الفما ، والتثنية : فميان وفمـــوان ، (ف م م) يدل عليه أفمام ".

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضى : ٣ / ٢١٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مـــالك : ١ / ٤٧ - ٤٨ ، والمذكـــر والمؤنث لابن الأنبـــاري : ٢٦٣ - ٢٦٤ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل : ١ / ١٦٨ ، ١٦٩.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن المعلَى الأسدي النحوي اللغوي ، روى عن الفضل بن ســـهل وأبي كثير الأعرابي وابن دريد ، من مصنفاته : الترقيص ، وشرح ديوان تميم بن أُبيّ بن مقبـــل. ينظر معجم الأدباء : ١٩ / ٥٥ ، وبغيـــة الوعـــاة : ١ / ٢٤٧ ، والخزانـــة : ٩ / ٢٢٦ ، وكشف الظنون : ٤٠١.

(٥) البيتان من الرجز المشطور وردا في التذييل والتكميل : ١ / ١٧٠

اللغة : ضممت : عانقت ، والشهد : الطعم الحلو ويراد به العسل ، والريق هو تردد الماء في الحلق فهو من راق الماء يريق ريقاً أي انصب.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " وفمه " حيث جاء مفتوح الفاء مضعف الميم وهى لغة من لغات كثيرة في الفم.

وحكى كُرَاعُ[١] أَنَّهُ يُقَال : " فُمّ " بالضَّمِّ والتَّشْديد[٢] ، وحكى صاحب اليواقيت[٣] : الفتح والضم والكسر مع التشديد ، قَالَ : والأَوَّلُ أفصَحُ يعْني الفتح[٤].

وقال ابن جني[٥] : الوجه أَنَّ تَشْديدَ المِيمِ لَيْسَ بلغة[٦] ، وحكَى صَاحِبُ الْمُوعَب[٧] عَنْ ثعلب[٨] أنه يجمع بالواو والنُّون إذا نقص منه اللام فَيُقَال : فُونَ وفينَ وهَذَا فَي غاية الغرابة[٩] ، وحكى بعضُهم القصرَ فيه فَيَقُول : هَذَا فماك ، ورأيت فماك ، ونظرت إِلَى فماك.

---

(١) هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل النحوي اللغوي ، صنف المجرد ومختصره ، والمجهد ومختصره وغيرها ، توفى سنة (٣٠٧هـ). ينظر بغية الوعاة : ٢ / ١٥٨.

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٧١.

(٣) هو محمد بن عبد الواحد أبو عمر الزاهد اللغوي المعروف بغلام ثعلب ، المتوفى سنة (٣٤٥هـ) ، من مصنفاته : اليواقيت ، وشرح الفصيح وفائت الفصيح . ينظر إنباه الرواه : ٣ / ١٧١ - ١٧٧ ، وبغية الوعاة : ١ / ١٦٤ - ١٦٦

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ١ / ١٧١.

(٥) ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، ولد سنة (٣٢٠هـ) . وله مصنفات شتى منها في اللغة والنحو : الخصائص والمصنف وسر صناعة الإعراب ، ومنها في القراءات : المحتسب وغيره. توفى سنة (٣٩٢هـ). ينظر المدارس النحوية : ٣٦٥ وما بعدها.

(٦) سر صناعة الإعراب : ٤١٥ - ٤١٧ ، وينظر شرح الكافية للرضي: ١ / ٢٩٧ ط. دار الكتب العلمية.

(٧) هو تمام بن غالب المعروف باب التياني أو بابن التيان أبو غالب الأندلسي المرسي اللغوي ، توفى سنة (٤٣٣هـ). صنف تلقيح العين في اللغة وهو المسمى الموعب. ينظر إيضاح المكنون: ٢ / ٦٠٧ ، وكشف الظنون : ٣ / ٤٨١ ، ووفيات الأعيان : ١ / ٣٠٠ - ٣٠١ ، ومعجم الأدباء : ٧ / ١٣٥ - ١٣٨.

(٨) ثعلب : هو أحمد بن يحي بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب ، صنف : المصون في النحو واختلاف النحويين والتصغير والوقف والابتداء وغيرها ، توفى سنة (٢٩١هـ). بغية الوعاة للسيوطي : ١ ٣٩٦ ، ٣٩٧.

(٩) يعلل أبو حيان لغرابة هذه الرواية بقوله : " وكأن هذا الجمع عوض عما ذهب منه من لام الكلمة ، وأما العين فإنما ذهبت لأجل واو الجمع ويائه". التذييل والتكميل : ١ / ٣٢٩.

قولـــــه :

أَبٌ أَخٌ حَـــمٌ كَـــذَاكَ وَهَـــنُ ... وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَفِـــي أبٍ وَتَالِيَيْـــهِ يَنْـــدُرُ ... وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْـــهَرُ

وَزْنُ : " أخٌ ، وأبٌ ، وحمٌ ، وَهَنُ " فعَل بفتح العين ، أمَّا : " هن " فالنقص فيه أعرف ، وَقَدْ رُوِيَ فيه تشديدُ نونِه ؛ كما رُوِيَ - أيْضاً - تشديد خاء أخٍ وباء أبٍ ، وَقَدْ رُوِيَ قصرُهُمَا ونقصُهُمَا ، ورُوِيَ نقصُ : " حمٍ " وقـصرُه[(١)] ، وبنـاؤه عَلَى: "فعْل" كدَلْوٌ وكَخَبْءٌ ، فيقال : حمْوٌ وحمْؤٌ[(٢)].

وظهُورُ الوَاوِ فِي : حَمَوٌ دليل عَلَى أنَّ أصْلَ لامِهَا الوَاوُ ، إذا قلت : حمـوك[(٣)] ؛ خلافاً لمن ذهب إِلَى أنَّ أصلَهَا اليَاءُ مشتقة من الحماية ؛ لأنَّ أحماء المرأة يحمونها.

---

(١) أما أمثلة هذه اللغات في الأسماء الأربعة (أب - أخ - حم - هن) فهى كالآتى :

فمثال نقص أب قوله : بأبه اقتدى عدي في الكرم.

ومثال قصره في قوله : إن أباها وأبا أباها.

ومثال تشديد الباء : ما حكاه الأزهري في التهذيب من قوله : استأبت فلاناً ، ببـاءين أي اتخذته أباً.

ومثال نقص أخ ما حكاه أبو زيد من قولهم : جاءني أخك.

ومثال قصره قوله : أخاك الذى إن تدعه لملمة يجبك.

ومثال تشديد الخاء ما رواه الأزهري في التهذيب من ذلك.

ومثال نقص حم ما حكاه الفراء من قولهم : هذا حمك.

ومثال قصره ما روي من قولهم : قام حماك نص عليه الأندلسيون.

ومثال نقص هن قوله : وقد بدا هنك من المئزر.

ومثال تشديد نونه قوله : وهني جاذ بين لهزمتي هن.

(٢) هو مذهب الفراء ذكره أبو حيان في : التذييل : ١ / ١٥٩ ، وأما مذهب البصريين فقالوا : وزنه : " فَعَل ". ينظر أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٣٤ ، وابن يعـيش : ١ / ٥٢ - ٥٣ ، والتوطئة : ١٢٣ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٧٨.

(٣) في اللسان مادة " حما " : " الجوهري : وأصل حم حمو بالتحريك لأن جمعه أحماء مثل آباء ".

/٩ وتعرُّضُ النَّاظِمِ للغاتِ هذهِ الأسْمَاءِ لَيْسَ من عِلْم النَّحْوِ فكَانَ يليقُ حذفها من هذه الأرجوزة المختصرة والعدول إِلَى الأحكام النحوية بدل هذه اللغات لكن من غلب عَلَيْهِ فَنٌّ أُولع بذكره.

قولـــــه :

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفْنَ لاَ ... لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْـتِلاَ

ذكرَ أنَّ شرْطَ إعراب هذه الأسماء بالواو رفعاً وبالألف نَصْباً وبالْيَاءِ جَـراً أَنْ تَكُونَ مضافة لغير ياء المتكلم ، فإذا أضيفت للياء لم تثبت هذه الحُرُوف.

وأخذ الناظم هَذَا الشرط عَلَى إطلاقه ولَيْسَ كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ مِنْهَا ما لا ينفَـكُّ عَنْ الإضافة ولا يضافُ للياء ولا لغيرِهِ من الضمائرِ إلا عَلَى خلاف فِيه وهو : " ذو " ولَهَا - أيضاً - شرطان غيرَ هَذَا الشرط الَّذي ذَكَرَهُ :

أحدهما :

أَنْ تَكُونَ هذه الأسماءُ مكبَّرَةً فإذا كَانَتْ مصغَّرَةً أُعْرِبَتْ بالحركات ، فتقولُ : هَذَا أُخَيُّ زَيْدٍ ، ورأيت أُخَيَّ زَيْدٍ ، ومَرَرْتَ بأُخَيِّ زَيْدٍ ، وقياس تصغير : "ذى مال" ، أن تقول : " ذُوَيّ مال ".

الثاني :

أَنْ تَكُونَ مفردةً ، أيْ لَيْسَت مثناةً ولا مجموعةً ، فإِنَّهَا إِنْ كَانَـتْ مثنـاةً أو مجموعةً لَمْ تكنْ بالواوِ ولا بالألف ولا باليَاءِ[1] ، وَقَدْ جَمَعَتْ الْعَرَبُ : " أباً وأخـاً " جمع سلامة ، قَالُوا : أَبُونَ ، وأَخُونَ رفعاً ، وأَبِينَ وأخِينَ نصباً وجراً ، وَزَعَمَ بعضهُمْ

---

(١) التمس أبو حيان العذر لابن مالك في هذين الشرطين فقال : والعذر للمصنف في إهمال هذين الشرطين هو أنه علق الحكم بعين لفظ أب وأخواته ، فإذا صغر أو ثني أو جمع فليس نفـس اللفظ المعلق عليه الحكم . التذييل والتكميل : ١ / ١٥٧.

أَنَّ اللامَ فِي : " أبيك " قَدْ ثبتت فِي حال الإضافـــة إِلَى ياء المتكلم ، فتقول : أَبِيِّ ، قال الشاعر :

فَلاَ وَأَبِـــيِّ لاَ أَنْـــسَاكِ حَتَّـــى ... يُنَسَّى الوَالِهُ الصَّبُّ الْحَنِيناَ[١]

وهَذَا مخصوص بالشعر عِنْدَ البصرِيِّينَ ، ويجوز فِي الـــشِّعْرِ والْكَـــلاَمِ عِنْـــدَ الكوفِيِّين ، ولا دليل فِي البيت لاحْتِمَالِ أَنْ يكونَ جَمَعَ : " أباً " جَمْعَ سَلاَمَةٍ ؛ كَمَـــا تقول : قام زَيْدِيّ.

***

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو فى الغزل ؛ لم نعثر على مراجع له.

اللغة : الواله : العاشق المتيم ومثله الصب ، وهو يحلف لصاحبته أنه لا ينساها أبداً.

الشاهد فيه : قوله : فلا وأبي بتشديد الياء فواحدة للمتكلم وأخرى أصلها الواو وهـــى لام الكلمة ثبتت عند الإضافة.

﴿ بَابُ الْمُثَـنَّى ﴾

قولـــــه :[١]

بالألِف ارْفَعِ الْمُثَنَّـى وكِــلاَ　　　إذَا بِمُضْمَرٍ مُـضَافاً وُصِــلاَ

أما المثنى فذهب الزجاجُ فِيما نقل عَنْه إِلَى أَنَّهُ مبنيٌّ ، وذهب الجمهور إِلَى أَنَّهُ معرب[٢] ، واختلفوا فِي إعرابه فذهب الجرمي إِلَى أَنَّهَا معربة بالتغير والانقلاب فِـي حالة النصب والجر ، وبعدم ذَلِكَ فِي حالة الرفـع[٣]، وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إِلَى سيبويه[٤]، قَـال : أبو الفتح : هو قول أبي إسحاق وابن كيسان[٥] وابن السراج[٦] ، وهو قول سيبويه[٧].

---

(١) لم يذكر الشارح بيت الألفية الذي يلي هذا البيت وهو :

كلتا كذلك اثنان واثنتان　　　كابنين وابنتين يجريـــــان

(٢) انظر الخلاف في هذه المسألة في الكتاب لسيبويه : ١ / ١٧ - ١٨ ، والمقتضب : ٢ / ١٥٣ - ١٥٥ ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي : ١٣٠ - ١٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧١٧ ، وأسرار العربية : ٦٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٢٢ - ١٢٤ ، والارتشاف : ١ / ٢٦٤ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٨٧ ، والإنصاف ص ٣٣ المسألة الثالثة.

(٣) ينظر علل التثنية لابن جني : ٥٠ ، وفيه يقول : " وقال أبو عمر الجرمي : الألــف حــرف إعراب كما قال سيبويه إلا أنه كان يزعم أن انقلابها هو الإعراب ". والمقتضب : ١ / ١٥١ وفيه رد المبرد على الجرمي ، وأسرار العربية : ٢٣ ، وشرح الكافية : ١ / ٣٠ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠.

(٤) ينظر الكتاب : ١ / ١٣.

(٥) ابن كيسان : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان من المدرسة البغدادية ، له : المهــذب والمختار في علل النحو وغيرهما ، توفى سنة (٢٩٩هـــ). المدارس النحوية : ٢٤٨ ، وينظــر شذرات الذهب : ٢ / ٢٣٢ ، ونشأة النحو : ١٣٩.

(٦) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري ، له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمــل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء والأصول ، توفى سنة (٣١٦هـــ) . المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١.

(٧) ينظر سر صناعة الإعراب : ٦٩٥ وزاد فيه أنه نسبه إلى أبي علي . ونسبه أبو حيان في التذييل إلى أبي الحسن بن عصفور وسيبويه ، وقال نسبه السهيلي إلى المازني . ينظر في ذلك : التذييل -

وذهب الكوفيون إِلَى أَنَّ الحُرُوفَ هي الإعرابُ نفسُهُ ، وبه قال قطرب من البصريين وَنُسِبَ إِلَى الزجاج والزجاجي[١] وطائفة من المتأخرين[٢].

وذهب الأخفش والمازني والزيادي والمبرد إِلَى أَنَّ هذه الحُرُوف دلائل إعراب ولَيْسَت بإعراب[٣] ، وذهب الخليل وسيبويه ومن تبعهما إِلَى أَنَّ هذه الحُرُوفَ حُرُوفُ إعراب كالدال من زيْدٍ[٤] ، قال الأعْلَمُ[٥] : والحركات مقَدَّرَةٌ فِي الحُرُوف[٦] ،

= والتكميل : ١ / ٢٨٨ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ١٢٣ - ١٢٤ ، والمقرب : ١ / ٤٨ ، ٤٩ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧٤ ، أما كلام الفارسي في التعليقة : ١ / ٢٦ فهو : " والإعراب الذي فيه كونه تصويره وانقلابه عن تلك الصورة إلى غيرها لاختلاف الإعراب باختلاف العوامل ".

(١) الزجاجي : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق من نهاوند ، له : الجمل والكافي والأمالي الصغرى والوسطى والكبرى . توفي سنة (٣٣٧هـ) . نشأة النحو : ١٣٨ ، والمدارس النحوية : ٢٥٢ ، ووفيات الأعيان : ٢ / ٣١٧ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٣٥٧.

(٢) قال ابن جني : " وقال الفراء وأبو إسحاق الزيادي : الألف هي الإعراب وكذلك الياء " . سر الصناعة : ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، وعلل التثنية لابن جني : ٥٠ ، والإيضاح في علل النحو : ١٣٠ ، وأسرار العربية : ٢٣ ، والإنصاف : ٣١ ، وابن يعيش : ٤ / ١٤٠.

(٣) الذي في علل التثنية ٤٩-٥٠ : "وقال أبو الحسن : إن حرف التثنية ليس بحرف إعراب ولا هو بإعراب ولكنه دليل الإعراب ، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع ، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب وإليه ذهب أبو العباس ". وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/٧٣ - ٧٥.

(٤) قال سيبويه : " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ". الكتاب لسيبويه : ١/ ١٧ ، وانظره في التعليقة : ١/ ٢٤-٣٤ وسر صناعة الإعراب : ٦٩٥ - ٧٦٠.

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم توفي سنة (٤٧٦هـ). بغية الوعاة : ٢ / ٣٥٦.

(٦) النكت في كتاب سيبويه : ١١٨ - ١٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧.

وذهب آخرون إِلَى أَنَّها معربة بحركات مَقَّدرة فِي الحُرُوفِ الَّتي قبل هـذه الحُـرُوفِ ونسبَ هَذَا إِلَى الأخفش[١].

وذهب بعض أصحابنا المغاربة إِلَى أَنَّ هذه الحُرُوف لها جهتا اعتبار ، فمـن حيث الحرف حرف علة هو حرف إعراب ومن حيث كونه ألفاً أو ياءً أو واواً هـو دليل عَلَى الإعراب ، أو هو الإعراب نفسه[٢].

وأما : " كلا وكلتا " ففيهما ثلاث لغات :

مشهُورُهَا : ما أشار إليه هَذَا النَّاظِمُ من التفرقَة بين أَنْ يضافَا إِلَى ظـاهر أو إِلَى مضمر ، فإِنْ أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ كَانَا مقصورين ، فتقول : قـام كـلا أخويـك ، ورأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، وإِن أضيفا إِلَى مضمر انْقَلَبَتْ ألفهمـا ياء نصباً وجراً ، فتقول قام الزَّيْدان كلاهما ، ورأيت الزَّيْـدَيْنِ كليهمـا ، ومـررت بالزَّيْدين كليهما.

اللُّغَةُ الثانِيَة : أن يكونا مقصورين فِي الأحوال الثلاثة أضيفا إِلَـى ظـاهر أو مضمر.

اللُّغَةُ الثالثةُ : لغة بني كَنَانَة وهي ثبات الأَلِف رفعاً وقلبها ياء نـصباً وجـراً سواء أضيفا إِلَى ظاهر أم إِلَى مضمر[٣].

---

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش : ١٤ ، وفيه يقول : " وجعل رفع الإثنين بـالألف ". وينظـر المقتضب : ٢ / ١٥٤ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٧٧ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٩٤.

(٢) التذييل والكميل : ١ / ٧٠٧ ، وابن يعيش : ٤ / ١٣٩ - ١٤٠.

(٣) انظر ذلك فِي التذييل والتكميل : ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وشرح اللمحة البدرية : ١ / ٢٢٠ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢ / ١٨٤ ، قال أبو حيان يذكر اللغات فِي كلا وكلتا : فيهما ثلاث لغات : لغة التفرقة بين أن يضافا إلى ظاهر فيكون بالألف أو إلى مضمر فتنقلب ألفه يـاء في حالـة النصب والخفض . وإلحاقها بالمثنى مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم إلى مضمر.
وإلحاقها بالمقصور مطلقاً سواء أضيف إلى ظاهر أم مضمر.

وقوله : " وكلا وكلتا " عطف عَلَى قوله : /١٠ " بالألِف ارفع المثنى " فيدل عَلَى أنَّ : " كِلاَ وكِلْتَا " لَيْسَا بمثنيين من حيث الصناعة وهَذَا عَلَى مذهب أهل البصرة فإنَّهُمَا عِنْدَهُم مفردانِ لفظاً مُثَنَّيانِ معْنًى ، فيجوز أنْ تراعي اللَّفْظ فتقول : كلاكما قام ويجوز أنْ تراعي المعْنَى فتقول : كلاكُماَ قَامَا[١] ، وأمَّا غيرُهُمْ فإنَّهمَا عِنْدَهُمْ مثنيان لفظاً ومَعْنًى[٢] ، ولكِلْتَا وكِلاَ أحكامٌ كثيرةٌ لَيْسَ هَذَا موضعها[٣].

قال ابن مالك :

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِهاَ الأَلِف　　　جَرًّا وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِـفْ

لغة بني الحارث بن كعب وبني العَنْبر وبني الهجيم إثبات الألف فِي المثنى وما جرى مجراه رفعاً ونصباً وجراً ، ويجعلونه كالاسم المقصور في ذَلِكَ فيكون الحركاتُ فيه مقَدَّرَةٌ[٤] ، وعَلَى هَذِه اللُّغَة يتخرج قوله تَعَالَى[٥] : ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ على أحسن الوجوه[٦].

---

(١) انظر الإنصاف : ٤٣٩ – ٤٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٧٥ – ٢٧٩ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ – ٢٠٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٢ – ١٤٣ ، والمسائل للبصريات : ٨٩٤ ، والإنصاف : ٤٣٩ – ٤٥٠ المسألة : ٦٢ ، وأسرار العربية : ٢٥٦ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير : ١ / ٢٧٥ ، وشرح المقدمة الجزولية : ١٩٣ ، والتذييل والتكميل : ١ / ٢٥٦ وهو قول الكوفيين.

(٣) راجع التذييل والتكميل : ١ / ٢٥٧-٢٦١ ، والمقصور والممدود لابن ولاد : ١٤٩ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ٣٢ ، والكتاب لسيبويه : ٣ / ٣٦٣-٣٦٤ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب : ١٤٨ ، وابن يعيش : ١ / ٥٤-٥٥ ، والممتع في التصريف : ٣٨٥.

(٤) انظر اللغات في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٢ / ٢١ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣ / ٤٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢م ١٨٣-١٨٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣ / ٣٦١-٣٦٤ ، والحجة : ٥ / ٢٢٩-٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٦٢-٦٣.

(٥) من الآية : ٦٣ من سورة طه.

(٦) التذييل والتكميل : ١ / ٢٤٨ ، وردت في هذه الآية عدة قراءات هي كالآتي : -

وقوله : " بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ " حشو ' وإذا سميت بالمثنى فحكمه فِي الإعراب حكم المثنى فتقول فِي رجل سميته : زَيْدانِ ، قام زَيْدَانِ ، ورأيت زَيْدَين ، ومررت بزَيْدين.

ويجوز فِيه وجه آخر وهو أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فتثبت الأَلِف فتقول : قام زَيْدَانُ ، ورأيت زَيْدَانَ ، ومررت بزَيْدَانَ ، وإذا أعربته إعراب ما لا ينصرف فلا يجوز تَثْنِيَتَهُ إذا كَانَ عَلَى سِتَّةِ أحرفٍ فما زادَ نحو : خليلانِ ، فلا تقول : قام خليلانان ولا رأيت خليلانين ، ولا مررت بخليلانين ، وهذا أصل كبير من أصول الأخفش[1].

١- قراءة حفص عن عاصم : إن هذان بتخفيف النون ورفع هذان فهي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها.

٢- قراءة أبي عمرو : إن هذين بالتشديد والياء في هذين وهذه لا إشكال فيها.

٣- قراءة الباقين : نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : إن هذان بتشديد النون ورفع هذان وهي موضع الشاهد وخرجت على أن اسم إن ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها وقيل إن بمعنى نعم وقد اغتفر دخول اللام في هذين التوجيهين . وأحسن التوجيهات في ذلك لزوم المثنى الألف على لغة كنانة وبني الحرث بن كعب وهو اسم إن وما بعدها خبرها ، ومما جاء على هذه اللغة قولهم : ضربته بين أذناه ، وقولهم من يشتري من الخفان . (التوجيهات والآثار النحوية للقراءات الثلاثة بعد السبعة جـ ١ ص ٣٤٥-٣٤٦ د. على فاخر).

(١) ينظر شرح الأشموني وحاشية الصبان : ١ / ٧٩.

﴿ جَمْعُ المذَكَّرِ وَالمؤَنَّثِ ﴾

قَـــوله :

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ   سَالِمَ جَمْعِ عَـــامِرٍ وَمُـــذْنِبِ

تَقَدَّمَ الخلافُ فِيما أُعْرِبَ به ما جمع [بالواو] والنُّونِ[١] ، وأشـــار بـــ : "عامر" إِلَى الاسمِ ، وبـــ : " مذنب " إِلَى الصِّفَةِ ، ولا يفهم من هذين المثالين شرْطُ جَمْعِ كُلِّ وَاحِدٍ منهما.

وشروطُ الاسم خَمْسَةٌ : الذكورية والعَلَمِيَّةُ فِي المكبر والعقل وخلوُّه من تـــاء التأنيث وعدَمِ التَّركِيب.

فهند ورجل وواشق [اسم كلب] وطلحة ومعدي كرب لا يُجْمَعُ شـــيءٌ مِنْهَا بالواو والنُّونِ ؛ لأَنَّ كُلاًّ مِنْهَا قَدْ فَقَدَ شرطاً ، فهند فَقَدَ الذكورية ، ورجل فَقَـــدَ العَلَمِيَّة ، وواشق فَقَد العقل ، وطلحة فَقَد الخلو من تاء التأنيث ، ومعدي كرب فَقَـــد الإفراد.

وفِي الشرط الرابع خلافٌ ، فالكوفيون لا يَعْتَبِرُونَهُ[٢] ، فمثل طلحة يجيـــزون فيه : طَلْحُونَ بسكون اللام ، وابنُ كيسان يجيزُ ذَلِكَ ويحرِّكُ اللامَ[٣].

---

(١) تقدم قريباً وذلك فِي أول حديثه عن المثنى وما يعرب به لأن ما قيل فِي علامات إعراب المثنى يقال فِي المجموع على حده وهو جمع المذكر.

(٢) هذه مسألة خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، فِي الإنـــصاف : ٤٠-٤٤ المـــسألة الرابعة وانظر التبيين للعكبري : ٢١٩-٢٣٣ ، والمسائل العسكرية : ٢٣٨-٢٤٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ١/ ١٤٧-١٤٨ ، وشرح الكافية للرضـــي ٢/ ١٨٠ ، واســـتدلوا علـــى مذاهبهم بالقياس والسماع ، ورد البصريون سماعهم بالشذوذ وبأن قياسهم ليس صحيح.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ١/ ٣١٢-٣١٣ ، والإنصاف : ٤٠-٤١ ، والتبيين : ٢١٩-٢٢٠.

وفي الشرط الخامس تفصيل : وهو أنَّ المركبَ إما أن يكون مختوماً بويه أو لا ، إن لم يكن فيجوز جمعه بالواو والنُّون سواء أكَان تركيب جملة نحو : تأبط شراً ؟، أو تركيب مزج نحو : معدي كرب ؟ ، وإن كَان مختوماً بويه فَقَدْ أجاز بعض النحويين جمعه بالواو والنُّون فتقول : سيبويهون ، وعمرويهون ، والصحيح أنَّهُ لا يجوز[١].

وشروطُ الصفةِ : الذُّكُورِيَّةُ ، والعقلُ والخُلُوُّ من تاء التأنيثِ ، وأن لا يمتنع مؤنثُهُ من الجمع بالألف والتَّاء[٢] ، فطالق وسابق صفة فرس ، وربعة وأحمر لا يجمع شيء مِنْهاَ بالواو والنُّونِ ؛ لأنَّ كلا مِنْهَا فَقَدَ شَرطاً ، فطالق فقَد الذكورية ، وسابق فقَد العقل ، وربعة فَقَدَ الخلو من تاء التأنيث ، وأحمر فقد أن مؤنثه يجمع بالألِف والتَّاء ، وفِي الشرط الرابع خلاف للكوفيين[٣].

ولا ينحصر ما يرفع بالواو والنُّون من الجموع فِي عامر ومذنب ، بل ثم قسم آخر وهو اسم الجنس إذا كَانَ لمذكرٍ عاقلٍ وصغر نحو : رجيل تصغير رجل ، فإنه يجوز جمعه بالواو والنُّون فتقول : رجيلون ، ورجيلين ، ولَيْسَ داخلا فِي : عامر ومذنب ، ولا فِيما بعدهما وقَدْ أهمله النَّاظِم.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٨٠ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٣٠٦ - ٣٠٧ ، وعلل أبو حيان جوازه بقوله : " للشبه الذي بينه وبين الأسماء المحكية من جهة التركيب ولأنه لم يرد بذلك سماع ".

(٢) **أفضل منه لو قال : وألا تكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى ، وقال ابن مالك فيه : أن تكون الصفة قابلة لتاء التأنيث.**

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ١/ ٣١٤ - ٣١٦ ، وفيه أجاز الكوفيون جمع عانس وأحمر وهما من الصفات التي لا تقبل تاء التأنيث واحتجوا بأشعار مشهورة :

منا الذي هو ما إن طر شاربه ... والعانسون ..... ألخ

وقوله : **حلائل أسودين وأحمرينا**

/١١ قولـــــه [١]:

وَبَابُهُ وَمِثْلُ حِـينٍ قَـدْ يَـرِدْ ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

بابُ سنة هو كلُّ منقوص الآخر مما لم يكسر والمحفوظ من ذَلِكَ : سِـنون ، وعضون ، وأهلون ، وبنون ، وظبون ، ومئون ، ورئون ، وعزون ، وقلون ، وبرون ، فسنة وعضة يحتمل لامهما أنْ تَكُونَ هاءً ، وأنْ تكونَ واواً ، ومائة ورئة لامهما ياء ، وباقيها لامها واو.

وقوله : " وَمِثْلُ حِينٍ " يعني أنَّ هَذَا المحذوفَ اللام قَدْ تلزم فِيه الياء ، وَيُجْعَلُ الإعرابُ فِي نونه فتقول : مرَّتْ عَلَيْهِ سنينُ كثيرةٌ، وصحبته سنيناً كثيرة ، وصحبته مذ سنين كثيرة[٢] ، قال الجرمي : وربما جمعوا بالواو والنون من المؤنث بالهاء الذي ليس بمنقوصٍ ، أنشد خلف الأحمر[٣] في مجلس يونس بن حبيب[٤] :

---

(١) أهمل الشارح قبل هذا البيت بيتين آخرين :

وشبه ذيـن وبـه عـشرونا وبابـه ألحـق والأهلونـا

أولـو وعـالمون عليونـا وأرضـون شـذ والـسنونا

(٢) هي لغة بعض بني تميم وقال الفراء : " وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر ". انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٢ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٣٣٠ - ٣٣١ ، وفيه أنشد عدة شواهد علـى ذلك منها : دعاني من نجد فإن سنينه .... ألخ.

(٣) خلف الأحمر البصري هو أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة ، صنف : جبال العرب وما قيل فيها من الشعر ، وله ديوان شعر ، توفى سنة (١٨٠هـ) على الصحيح ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٥٥٤.

(٤) يونس : هو يونس بن حبيب البصري أبو عبد الله الضبي ، له قياس فِي النحو ، وروى عنـه سيبويه ، وله مذاهب انفرد بها ، وسمع منه الكسائي والفراء ، توفي سنة (١٨٢هـ) ، معجم الأدباء : ٢/ ٦٨ ، وطبقات النحويين : ٥١-٥٣ ، وأخبار النحويين البصريين : ٥١-٥٤.

فَإنَّكِ لَوْ رَأَيْــتِ وَلَــنْ تَرَيْــهِ   أَكُفَّ الْقَوْمِ تُخْرَقُ بِالْقَنِينَــا[١]

فقوله : " بالقنينا " هو جمع قناة ومما سمع فيه هذا الجمع : أوزون ، وآحرون، والحرون ، والوابلون ، والعانسون ، وقَالُوا : لقيت منه الــبرحين والفتكــرين علــى خلاف فِي الفتكرين ، وقَالُوا : قَدْ رويت الأدهيدهينا.

وإذا سميت بشيء مما جمع بالواو والنُّونِ فيجوزُ أَنْ يبقَى عَلَى إعرابه قَبْــلَ أَنْ يُسَمّى به ، فتقول فِي رجل يسمى بــ : زَيْدين ، قام زَيْدونَ ، ورأيــت زيْــدِين ، ومررت بزَيْدين.

ويجوز قلب الواو ياء ، وجعل الإعراب فِي النُّون فتقول : جَــاء زَيْــدينٌ ، ورأيت زَيْدينا ، ومررت بزيدينٍ.

ويجوز إقرار الواو فِي كل حال وجعل الإعراب فِي النُّون فتقول : قام زَيْدُونٌ ورأيت زَيْدوناً ، ومررت بزَيْدونٍ ، ويجوز جعله فِي كل حال بالواو والنُّون المفتوحــة فتقول : قام زَيْدونَ ، ورأيت زَيْدونَ ، ومررت بزَيْدونَ ، ولم يذكر ســيبويه غــير الوجهين الأولين.

***

---

(١) البيت من بحر الكامل لعامر بن شقيق الضبي ، في الحماسة : ١/ ٢٩٥ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٣٢٨.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " بالقنينا " حيث جمع قناة مؤنثة بالتاء جمع المذكر السالم بالياء والنون وكذا كسروها على قُنَيّ.

﴿جمع المؤنث السالم (الجمع بالألف والتّاء)﴾

قولــــــه :

وَمَا بِتَا وَأَلِــفٍ قَــدْ جُمِعَــاً يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعاً

يَرِدُ عَلَى قوله : " وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعاً " قولهم : أبياتٌ جمع بيتٍ ، وقضاةٌ جمعُ قَاضٍ ، فإنَّهُ يصْدُقُ عَلَيْهِ أنَّهُ جمع بألف وتاء ومع ذَلِكَ فإعْرَابُه بالفتحة فِي النصب فتقول : رأيت أبياتاً وقضاة ، فلابُدَّ أنْ يُزادَ فِي ذَلِكَ : وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ مزِيْدتين فإنَّ التَّاءَ فِي أبيات أصلية ، والألِف فِي قضاة منقلبة عَنْ أصل[١].

وقوله : " يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ " أما فِي الجر فالحركة حركة إعراب وأما فِي حالة النصب فمذهب الجمهور أنَّهَا حركة إعراب وأنَّهُ حمل منصوبُ هــذا الجمع عَلَى مجروره ، كما حمل منصوب ما جمع بالواو والنّون على مجروره ، فكمــا قَالُوا : رأيت الزيدين حملا على مررت بالزيدين كذلك قالوا : رأيت الهندات حمــلا عَلَى مررت بالهندات[٢].

وذهب الأخفش إِلَى أنَّهَا حركة بناء[٣] ، وأنَّهُ فِي حالة النصب [مبني][٤] ، وتابعه عَلَى ذَلِكَ المبرد وشبَّهَاهُ بأمس فِي أنَّهُ يعرب فِي حال وَيُبْنَــى فِــي حــال ، والاستدلال لهذين المذهبين وترجيح ما ينبغي ترجيحه ذكرناه فِي غير هذا[٥].

---

(١) ليست الألف والتاء في أبيات وقضاة سبباً في الجمع حتى يفيد بالزيادة وإنما السبب وزن أفعال وفعلة بخلافهما في هندات فهما سبب في الجمع ولهما مدخل فيه.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١ / ٩٢.

(٣) رده الأشموني واقمه بالفساد وقال : " إذ لا موجب لبنائه ". ١ / ٩٢.

(٤) ما بين المعقوفين طمس في نسخة الرباط.

(٥) قال أبو حيان في التذييل : ١/ ١٤٥ " وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهمــا حركتــا بنــاء .. وكذلك الجمع يعرب في حال الرفع والجر ويبنى في حال النصب ، وهذا قول مرغوب عنــه لأنه لا يبنى إلا لسبب ". وانظر ابن يعيش : ١/ ٥٨ ، وشرح الكافيــة : ١/ ٣٨ ، وســر الصناعة : ٤٧٣ ، وهو فيه منسوب إلى المبرد ، والمبرد قد صرح بغير هذا في المقتضب : ١/ ٦ ، ٧ ، ١٤٤ ، ٣/ ٣٣١ ، فقد نص في هذه الصفحات أن الجمع معرب في أحواله كلها.

وقوله : " وفِي النصب " لَيْسَ هَذَا مجمعاً عَلَيْهِ بل فيه خلاف ، فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النصب كالجر ولا يعرفون غيره ولا يجيزونَ الأَصْلَ[١] ، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة ، وحكوا من ذَلِكَ سمعت لُغَاتَهُمْ ، وقال الرياشي[٢] : سمعت بعض العرب يقول : أخذتُ إراتَهُمْ[٣].

قال ابن مالك :

كَذَا أُولاَتُ وَالَّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ ... كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا - أيْضاً - قُبِلْ

" أولاتُ " اسمُ جمْعٍ لا مفرد له مِنْ لفْظه ؛ كما أَنَّ : " أولُو " كذَلِكَ ، ومفرد " أولات " من حيث المعنى ذات ؛ كما أَنَّ مفرد : " أولو " ذو وأولات بمعنى صواحب ، قال تَعَالَى[٤] : ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ، وقال تَعَالَى[٥] : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ /١٢ وقد جاء إعرابه كإعراب : هندات.

---

(١) أي وهو النصب بالفتحة إجراء لجمع المؤنث مجرى جمع المذكر في إلحاق النصب بالجر.

(٢) هو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي ، صنف كتاب الخليل وكتاب الإبل وغير ذلك ، توفي سنة (٢٥٧هـ). بغية الوعاة : ٢/ ٢٧.

(٣) إذا كان المفرد معتل اللام فإما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف والتاء نحو : سنة وسنوات وسنهات ، وأخت وأخوات ، وإما ألا ترد نحو لغة ولغات وبنت وبنات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور فقد حكى أحمد بن يحيى (ثعلب) أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة نحو : سمعت لغاتهم ، ونحو : رأيت بناتك ، ووافقه على ذلك الكسائي وابن سيده ورووا على هذه اللغة قول أبي ذويب :

فلما جلاها بالأيام تحيزت ... ثُباتاً عليها ذُلُّها واكتنابها

شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٨٠ ، والأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٩٢ - ٩٣ ، ومصباح السالك على أوضح المسالك : ١/ ٧٨ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٨٦ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٥١ ، والخصائص : ٣/ ٣٠٤ ، وابن يعيش : ٥/ ٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٩٣ ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب : ١٩٥ - ١٩٧.

(٤) من الآية : ٤ من سورة الطلاق.

(٥) من الآية : ٦ من سورة الطلاق.

وقوله : " **والَّذي اسْماً قَدْ جُعِلْ** " كأذرعات قيل فيه هذا – أيــضاً – ، أي الَّذي جعل اسماً علماً لمؤنث مما جمع بالأَلِف والتَّاء جَاء فِيه هَذَا الإعراب ، وأذرعــات موضع بالشام.

وإذا سميت مما جمع بالألف والتَّاء نحو : هندات فيجوز فيه ما ذكره المــصنف من حكاية إعراب الجمع فِيه فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومررت بهنداتِ.

ويجوز فِيه منع الصرف فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ضم التَّاء رفعاً وكسرها نصباً وجراً من غير تنوين فِي الأحوال الثلاثة ، فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتِ ، ومــررت بهنداتِ ، ووقع هَذَا القول منسوباً للمبرد فِي بعض تصانيف أصحابنا ولَيْسَ مُختَصًّا به بل هو مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ[١].

وَمَذْهَبُ الْكَوفيِّينَ ضَمُّهَا رَفْعاً وفتحها نصباً وجراً من غيرِ تنوين كما تفعــل بفاطمة فتقول : قام هنداتُ ، ورأيت هنداتَ ، ومررت بهنداتَ[٢].

*****

---

(١) أوضح المسالك : ١/ ٨٨ ، والمقتضب للمبرد : ٣/ ٣٣١ – ٣٣٤ ، وسر صناعة الإعراب : ٤٩٦ – ٤٩٧ ، والكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٣٢ ، وابن يعيش : ١/ ٤٦.

(٢) فتلخص من هذا أن في المسمى به من جمع المؤنث السالم ثلاث لغات :

– الجيدة إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (مع تنوينه).

– إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم (دون تنوين).

– إعرابه إعراب الممنوع من الصرف.

انظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل : ١/ ٥٢ – ١٥٧.

﴿ إِعْرَابُ مَا لاَ يَنْصَرِف ﴾

قولــــه :

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْـصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

اختلفوا فِي حركة ما لا ينصرف فِي حالة الجر ، فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَـا حركةُ إِعْرَاب ، وَأَنَّهُ حُمِـلَ فيهِ المَجْـرُورُ عَلَى المَنْصَوب لِعلَّـة ذَكَرُوهَـا فِي بَاب ما لا ينصرفُ[١] ، وذَهَبَ الأَخْفَشُ والمُبَرِّدُ[٢] إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي حَالَةِ الجَرِّ ، كما تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِهما فِي مَا جُمِعَ بالأَلِف والتَّاء فِي حالةِ النَّصْب[٣].

---

(١) قيل لما حذف منه التنوين لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل تبعه الجر لأن التنـوين خاصـة بالاسم والجر خاصة له أيضاً فتبع الخاصة الخاصة . ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا مدخل للجر فيه إنما يذهب منه التنوين لا غير ولو جر الاسم الذي لا ينصرف مـع حـذف تنوينه فقيل : مررت بأحمد وإبراهيم لأشبه المبنيات نحو أمس وجير . ابن يعـيش : ١/ ٥٨ ، الكتاب : ٢٢/١ ، ٢٣ ، ٣/ ٣٢١ ، ما ينصرف وما لا ينصرف : ١ - ٣.

(٢) قال المبرد في المقتضب يجر الممنوع من الصرف بالفتحة عوضاً عن الكسرة ما لم يـضف أو تدخل عليه أل ، وذلك بحمل الخفض هنا على نظيره الجر في باب ما يجمع بالألف وتاء فقال: " إن للأشياء أصولاً ، ثم يحذف منها ما يخرجها عن أصولها فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشيء أصله فإن كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك ؛ لأن الأصل الرفع وهو الذي لا يتم الكلام إلا به كالابتداء والخبر والفعل والفاعل ، وإنما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا المرفوع ، فلذلك اشتركا في التثنية والجمع نحو : مسلمَيْن ، ومسلمِينَ ، ومسلمات ، ولذلك كان ما لا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح وحمل على ما هو نظير الخفض نحو : مررت بعثمان ، وأحمر يا فتى ". المقتضب : ١/ ٢٨٤.

(٣) ابن يعيش : ٥٨/١ ، وشرح الكافية في النحو : ١٣٨/١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف : ٢ ، والممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي د. إميل بديع يعقوب : ٤٨ ، ٤٩ ، وعلل أبو حيان لرد هذا المذهب بقوله :" وهذا المذهب مرغوب عنه لأنه لا يبنى إلا لسبب ". وقال أيضاً : " وذهب الأخفش والمبرد إلى أنهما حركتا بناء وزعما أن هذين الصنفين مـن الأسماء يعربان في حالتين ويبنيان في حال فما لا ينصرف يعرب في حال الرفع والنصب ويبنى في حال الجر ". التذييل والتكميل : ١/ ١٤٥.

وقوله : مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تبع بعد أل نحو : مررت بأحمدكم ، وبالأحمد ، أل هي أداةُ التَّعْرِيفِ فِي مَشْهُورِ اللغات ، وَلُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ يقُولُونَ أَمْ فِي معْنَى أَلْ ، قيل : وهي لغة حِمْيَرِيَّةٌ[١] ، وبعضُ العربِ يصرفُ كلَّ اسمٍ ، فعَلَى لُغَـةِ هَـؤلاء لا يكُونُ لَنَا جَرٌّ بفَتْحَةٍ أصْلاً.

وقوله : " مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ تبع بعد أل " استثنى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ من أحوال ما لا ينصرف وفهم منه أنه فِي حالة الإضافة ودخول ألْ عَلَيْهِ أَنَّهُ غيْرُ مُنصَرِفٍ.

وبين النحويين خلافٌ ، هل يسمى والحالة هذه منصرفاً أو غير منـصرف ، وهو خلاف مبني عَلَى خلافهم فِي الصرف ما هو ؟. وفيه ثلاثة أقوال سنذكرها فـي بابها - إنْ شاء اللهُ[٢] - وينبغي أن نُنَبِّهَ - أيضاً - عَلَى أَنَّهُ فِـي الـضَّرُورَةِ لاَ يُجَـرُّ بالفَتْحَةِ بَلْ بِالكَسْرَةِ وَيَعُودُ تَنْوِينُ الصَّرْفِ ؛ كما قال :

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ[٣]

فجر وصرف.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥٧ وفيه يقول : جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميمـاً لأن الميم لا تدغم إلا في الميم . والمعجم الكامل في لهجات الفصحى : ٢٧ - ٣٠.

(٢) قيل سمي منصرفاً لأن في آخره صريفاً وهو الصوت فإذا أضيف أو اقتـرن بـأل فقـد زال الصرف وهو الصوت وسمي منجراً.
وقيل سمي منصرفاً لأنه بإضافته أو اقترانه بأل انصرف عن شبه الفعل فيسمى منصرفاً.
ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص فكأن الاسم المنصرف قـد تخلص من شبه الفعل والحرف . شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٠٥ ، وابن يعـيش : ١/ ٥٨ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٢٠٩.

(٣) صدر بيت من بحر الطويل نسب لأكثر من شاعر وكان لكل شاعر عجز مختلف فعجز امرئ القيس قوله : سوالك نقبا بين حزمي شعبعب.
وعجز زهير بن أبي سلمى قوله : تحملن بالعلياء من فوق جرثم.
وللفرزدق عجز آخر وللنابغة الجعدي وهكذا.
والبيت في الأشموني : ٣/ ٢٧٤ ، والهمع : ١/ ٣٧ ، والدرر : ١/ ١١.
وشاهده قوله : من ظعائن وفيه صرف الممنوع من الصرف للضرورة.

﴿ إعراب الأفعال الخمسة ﴾

قولـــــه :

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَــلاَنِ النُّونــا رَفْعًــا وَتَــدْعِينَ وَتَــسْأَلُونَا

هذه الأمثلةُ الخَمْسَةُ هِيَ : يَفعلانِ ، وتفعــلانِ ، ويَفْعَلُــونَ ، وتَفْعَلُــونَ ، وتَفْعَلِينَ.

مذهبُ الجمهورِ أَنَّهَا رُفِعَتْ بالنُّونِ وجُزِمَتْ ونُصِبَتْ بِحَذْفِهَا ، وأَنَّ النُّــونَ تَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ الضَّمَّة ، وأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يكُنْ إعْرَابُهَا بِالحَرَكَاتِ فِي الحُرُوفِ الَّتي هِيَ فِي آخر الفعل لاشتغالها بحركات مناسبة للضمائر بعدها أعربت بحرفٍ وكَانَ ذَلِـكَ الحَـرفُ النُّونَ لِمناسبة ذكروها[١] ، وأَنَّهَا جُعِلَتْ بعد الضمائر لشدة اتصال الضمائر بالفعـل وأَنَّهَا جُعِلَتْ ساكنة ، وإِنَّمَا حركت لالتقاء الساكنين ، وأَنَّ حركَتها كَانتْ فتحةً مع الواو واليَاء وكسرةً مع الأَلف تشبيها بنون التثنية والجمع ، فكما قَالُوا : الزَّيْدان ، قَالُوا : يقومان ، وكما قَالُوا : الزَّيْدون ، قَالُوا : يقومون ، وكما قَالُوا : الزَّيْدين ، قَالُوا : تقومين[٢].

ونقل لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور وهو صاحب كتاب رصــف المباني فِي حُرُوف المعانِي[٣] عَنْ أَبِي زَيْد السهيلي أَنَّهُ كَانَ يذهب إِلَى أَنَّ الإعراب فِي هذه الأمثلة إِنَّمَا هو بالحركات الَّتِي استدعتها الضمائر وذَلِكَ فِي حالة الرفع والنصب ،

---

(١) قالوا : إن يفعلان مثل الزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، في مطلق الحركات والسكنات ، وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ، ولا يمكنهم ذلك في يفعلــون لأنــه يؤدي إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لأنها شبيهة بالواو من حيــث الغنــة ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه ، التصريح على التوضيح ٢/ ٨٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٥٠ ، ٥١ ، والتــذييل والتكميــل : ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، ورصف المباني : ٣٣٨ ، ٣٣٩.

(٣) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد ابن راشد أبو جعفر المالقي ، صنف شرح الجزولية ورصــف المباني وغيرها ، توفى سنة (٧٠٢هـــ). ينظر بغية الوعاة : ١/ ٣٣١ ، ٣٣٢.

وتحذف تلك الحركات المُقَدَّرَةُ فِي حالة الجزم وكَانَ يُشَبِّهُ هذه الأمثلة بالمضاف إلَى ياء المتكلّم نحو : غُلاَمِي.

ويقول : كما أمكن ادعاءه أنَّ هَذَا معرب بحركات مقَدَّرَة فِي آخره منع من ظهورها اشتغال /١٣ العامل بالحركة الَّتِي هي لأجل الياء فكَذَلكَ هَذَا ، وأبدى علة لحذف هذه النُّون نصباً وجزماً وإثباهَا رفعاً ، وأنَّ حذفَهَا لَيْسَ بالناصب ولا بالجازم(١).

وحرف الإعراب عنْدَنَا هو لام الفعل بمعنى أنَّهُ كان ينبغي أنْ يكون علامة الإعراب فِيه كما كَانَ قبلَ أنْ تتصل به هذه الضمائر.

وزعمَ الفارِسِيُّ أنَّ هذه الأفعالَ معربةٌ ولا حرفَ إعراب فِيها ، قال : لأنه لا يكون حرف الإعراب فِيها النُّون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا يكون الضمير ؛ لأنه الفاعل ولأنه لَيْسَ فِي آخر الكلمة ولا ما قبل الضمائر من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ولَمْ يبق إلا أنْ تَكُون معربة ، ولا إعراب فِيها ، وَقَوْلُ الْفَارِسِيِّ هَذَا شبيه بقولِ الأخفشِ فِيها إنَّهَا دليلُ الإعرابِ(٢).

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ　　　كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

ذكر أَنَّهَا تحذف للجزم نحو : " لَمْ تَكُونِي " ، وللنصب نحو : " لِتَرُومِي " وهي تحذف – أيضاً – لنون التوكيد ، وقَدْ بينا شيئاً من ذَلكَ عنْدَ قَوْله فِي أوائل هَذَا الباب:

....　　　وأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عُرِيَا

---

(١) انظر نصه في رصف المباني ص ٤٠٣ تحقيق الخراط ، وفيه نسب ذلك إلى السهيلي وقال : فإنه يرى الإعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ونظر لذلك بغلامي ، وقد نقل عن الأخفش أيضاً أن هذه النون ليست إعراباً وإنما هي دليل.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ١/ ١٩١ ، والتعليقة على كتاب سيبويه : ١/ ٣٧ ، وأسرار العربية: ٢٨٥.

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِــــرِ ... ألخ

وتحذف - أيضاً - لنون الوقاية نحو قراءة من قرأ[١] : ﴿أَتُحَاجُّونِي فِي اللهِ﴾ بتخفيف النون[٢].

وقد تحذف [النون في حالة الرفع][٣] لغير ما ذكر في الشعر نحو قوله[٤] :

أَبيتُ أسْرِي وَتَبِيتِي تَــدلكِي　　　وَجْهَك بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِيّ

يريد : تبيتين وتدلكين.

---

(١) من الآية : ٨٠ من سورة الأنعام.

(٢) قرأ نافع وابن زكوان عن ابن عامر من السبعة ؛ أبو جعفر من الثلاثة أتحاجوني بتخفيف النــون وقــرأ حفص والباقون بتشديدها ، والوجهان جائزان لأن نون الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية فلك فيهمــا ثلاثة أوجه (١) الفك (٢) الإدغام (٣) التخفيف بحذف إحدى النونين ، ورجح أن تكــون الرفــع ، الحجة لأبي علي : ٣/ ٣٣٣ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٩ ، القرطبي : ٧/ ٢٩ ، النشر : ٢/ ٢٥٩ ، الإقناع : ٢/ ٦٤٠ (ابن الباذش).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة من نسخة الرباط.

(٤) البيتان من بحر الرجز المشطور لم ينسبا لأحد وهما في الخصائص : ١/ ٣٨٨ ، وضرائر الشعر : ١١٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢/ ٥٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٥٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح : ١٧٣ ، والخزانة : ٨/ ٣٣٩ - ٣٤١.

اللغة : الذكي : الشديد الرائحة الطيبة.

مواطن الشاهد فيه : في قوله : " وتبيتي تدلكي " فقد حذف النون في حالة الرفع من الفعل وذلك نادر لضرورة الشعر.

(٤٨)

﴿ إعراب المعتل الآخر ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْـــمَاءِ مَـــا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا

لَمْ يُبَيِّنْ المقصورَ ولا المنقوصَ فإنْ كَانَ عَنَى مَا آخره ألفٌ أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها فيردّ عَلَيْه مثلُ : هَذَا ، والَّذي ، وإنْ عَنَى ما آخره ألف أو ياء مكسور ما قبلها بزيادة قيود فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ تلك القيودَ ، وقَدْ حررنا حد المقصور والمنقـــوص ، فقلنا :

المقصور : هو الاسمُ [الذي][1] حرفُ إعْرَابِهِ ألفٌ لازمةٌ ، فالاسم : جنس يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذي حرفُ إعرابه " تحرز من المبني نحـــو : هَـــذَا ، فَلَيْسَتْ الأَلف حرف إعراب فيه ، وقَوْلِي : " ألف لازمة " تحرز من ألف الزَّيْدين رفْعاً فإنَّهَا حرف إعراب عَلَى أصح الأقوال ، ولَكِنَّهَا لَيْسَتْ بلازمةٍ بدليل انقلابها نـــصْباً وجرًّا ياءً.

والمنقوص : هو الاسمُ الَّذي حرفُ إعرابِهِ ياءً مكسوراً ما قبلها لازمةً فقولنا: هو الاسم يشمل المعرب والمبني ، وقولي : " الَّذي حرف إعرابه " تحرز من المبني نحو : الَّذي والَّتي ، وقولي : " ياء مكسور ما قبلها " تحرز من مثل : ظَبْـــيٌ ، وقـــولي : "لازمة" تحرز من مثل : " الزَّيْدَيْنِ " ، فإنَّ اليَاء لا يلزم ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ فِي حالةِ الرَّفْـــعِ كيْفَ يكُونُ وَاواً.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[2]

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَـــرْ وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا-أَيْضاً- يُجَرّْ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من نسخة الرباط.

(٢) ترك الشارح بيتاً من الألفية قبل هذا البيت ألا وهو :

فالأول الإعراب فيه قُدِّرا جميعه وهو الَّذي قَدْ قصرا

يقول : إنَّ المنقوصَ يظهرُ نصبُه ، قَالَ تَعَـالَى :[1] ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ أما ظهورُ نصبه فَلَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِه ؛ لأَنَّ لنا منقوصاً لاَ يَظْهَرُ نَصْبُهُ وتقَدَّرُ الفتحة فيه ، وذَلِكَ ما أعربَ إعرابَ مُتَضَايِفين مِنْ مركبِ تركيبَ مزجٍ وآخرُ أَوَّلِهِمَا ياء وذَلِـكَ نَحو : مَعْدِيْ كَرِبٍ ، فتقول : رأيت مَعْدِيْ كَرِبٍ بتسكين اليَاءِ ؛ كما فِي حالة الرفع والجر.

وأما غيرُ هَذَا النوع من المنقوص فَإِنَّهُ لا تقَدَّرُ فيه /١٤ الحركةُ نصباً إلا فـي الشعر نحو : رأيْتُ القَاضِيَ ، وقاضيَك[2] ؛ كما أَنَّهُ لا تظهر الضمة فِيـه رفعـاً ولا الكسرة جراً إلا فِي الشعر نحو : قام القاضِي ، ومررت بالقاضِي[3] ، وقدْ زعَمَ بعضُهم أنَّ مثلَ : رأيت جواريك فِي السعة قليلا[4].

قولـــه :[5]

---

(١) من الآية : ٣١ من سورة الأحقاف.

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ١/ ٢١٢ ، وقال في ص ٢١٤ من هذا الجزء : " وتقدير الفتحة في منصوب هذا المنقوص من الضرائر الحسنة عند جمهور النحويين ، وزعم أبو حاتم أن ذلـك لغـة فصيحة " ، ومن أمثلة ذلك قوله :

ولو أن واش باليمامـــة داره ... وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

(٣) من أمثلة ظهور الضمة قوله :

وعرق الفرزدق شـر العـــروق ... خبيــثُ الثـرى كـابِيُ الأزْنُـدِ

ومن أمثلة ظهور الكسرة قوله :

ويوماً يوافين الهوى غـير ماضـي ... ويوماً ترى منـهم غـولاً تغـول

(٤) التذييل والتكميل : ١/ ٢١٢ - ٢١٥ ومن أمثلته قراءة أبي جعفر الصادق : من أوسط مـا تطعمون أهاليكم بسكون الياء ، المائدة : ٧٩٠ ، والمحتسب : ٢/ ٢١٧.

(٥) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتين آخرين لكنه قد شرحهما في شرحه والبيتان هما :

فالألف انـو فيـه غـير الجـزم ... وأبد نصب مـا كيـدعو يرمـي

والرفع فيهما انو واحذف جازمـا ... ثلاثهـن تقـض حكمـاً لازمـا

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِــرٌ مِنْــهُ أَلِــفْ   أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلاً عُــرِفْ

يريد بقَوْلِه : " وأَيُّ فِعْلٍ " أي : وَأَيُّ مُضَارِعٍ أخرُهُ أَلِفٌ نحو : يخــشى ، أو واو نحو : يغزو ، أو ياء نحو : يرمي فهو معتل ، وحكمُهُ أَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهــا ثلاثتُهَــا : الضمة إلا فِي الواو واليَاءِ فتظهر فِي شعر نحو : يدعو ويرمي ، وتحذف ثلاثتها للجزم إلا فِي شعر فتثبتَ الواو واليَاء ، قيل والأَلِف أو فِي نادر كلام[١].

وأما النصب فإِنَّ الفتحةَ تَظهرُ فِي اليَاء والواو نحو : لن يدعوَ ، لن يرمــيَ ، وَقَدْ تقَدَّرُ فِي شعر الفتحة فِيهما[٢] ، وأما فِي الأَلِف نحو : لن يخشى فنقَدَّرُ كالضمة فِيها.

وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاظِمُ فِي أَنَّ ما آخره أَلفٌ أو واوٌ أو ياءٌ يحذف فِي الجزم ولَــيْسَ كَذَلِكَ ، وذَلِكَ أَنَّ المضارع الَّذِي فِي آخِره أَلفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ؛ كما ذكرنا لا يخلــو أَنْ يكون مما رُفِعَ بالنُّون ، وقَدْ مضى حكمُه أو لم يرفع بها وهو على **قسمين** :

القسم الأول : أَنْ يَكُونَ حرفُ الْعِلَّة بَدَلاً من هَمْزَةٍ ، والآخر لَيْسَ كذَلِكَ ، فالأول لم يتعرض له النَّاظِم ، وذَلِكَ نحو يقرا فِي يقرأ ، ويقري فِي يقرئ ، ويوضو فِي يوضؤ ، وهَذَا للعرب فِيه مذهبان فِي الجزم :

---

(١) مثال ظهور الضمة في المعتل بالياء قوله :

فعوضني عنــها غنــاي ولم تكــن   تساوي وعندي غير خمس دراهــم

ومثال ظهورها في المعتل بالواو قوله :

إذا قلت على القلب يسلُو قيضت   هواجس لا تنفك تغريه بالوجــد

ومثال إثبات الألف مع الجازم قوله :

إذا العجــوز غــضبت فطلّــق   ولا ترضــــاها ولا تملّـــقِ

ومثال إثبات الياء قوله :

ألم يأتيــك والأنبــاء تنمــي   بمــا لاقــت لبــون بــني زيــاد

(٢) مثال تقدير الفتحة في المعتل بالياء قوله : " أرجو وأمل أن تدنو مودتها "

ومثال تقديرها في المعتدل بالواو قوله : " إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها ".

أحدهما : حذف حرف العلة للجازم فتقول : لم يقرَ ، ولم يقرِ ، ولم يوض ، إجراء له مجرى لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز ، واعتباراً لما آل إليه لما أبـدلت همزتـه حرفاً يناسب حركة ما قبلها[١].

والثاني : إبقاء حرف الْعلّة فتقول : لم يقرا ، ولم يقري ، ولم يوضو إجراء لها مجـرى الْهَمْزَة الَّتِي هذه الحُرُوف بدل مِنْهَا ، فكما لا يجوز حذف الْهَمْزَة فِي : لم يقرأ ، ولم يقرئ ، ولم يوضؤ ، كَذَلِكَ لاَ يجوز حذف ما كَان بَدَلاً مِنْهَا.

والقسم الثاني : وهو ما لا يكون حرف الْعِلَّة بدلا من همزة وهو الَّذِي تعرض له فَقَطْ هَذَا النَّاظم ، وذَلِكَ نحو : يغزو ، ويخشى ، ويرمي ، فتحذف ثلاثتـها كمـا تَقَدَّمَ ، وحذفها هو عِنْدَ الجازم ؛ لا به[٢].

ومعْنَى هَذَا الكَلاَم أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ لَمْ يحذفْهَا الجازمُ كما حذَفَ النُّون مـن الأمثلة الخمسة ، وذَلِكَ أَنَّ علامةَ الإعرابِ إِنَّمَا هو شيءٌ زائدٌ عَلَى مَاهِيَةِ الْمُعْـرِبِ ، والواو فِي : يدعو ، واليَاء فِي : يرمي ، والألِف فِي : يخشى ، هي لامات للفعل فـلا يمكن أن يُقَال : إِنَّهَا هِيَ علامةُ الإعراب – وأيضاً – فإِنَّ الجازم إِنَّمَا يُحذفُ ما كَـانَ ثبوتُه علامة للرفع نحو الضمة فِي : يضربُ ، فإِنَّكَ تقول : لم يضرب ، ونحو النُّون فِي الأمثلة الخمسة فإِنَّ الجازم يحذفها.[٣]

وعلامةُ الرَّفْعِ فِي هذه الأفعال المعْتَلَّة إِنَّمَا هِيَ ضمَّةٌ مقَـدَّرَةٌ فِـي الحـرف ، والحُرُوف حُرُوف إعراب لا علامات رفع ، فقياس جزم هَذَا أن يكونَ بحذف تلـك

---

(١) ومن أمثلته قول زهير :

جرئ متى يظلم يعاقـب بظلمـه ... سريعاً وإلا يبـد بـالظلم يظلـم

(٢) انظره في المقرب لابن عصفور : ١/ ٥٠ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابـن عـصفور : ٢/ ١٨٩.

(٣) راجع كلامه في التذييل والتكميل : ٢٠٣ – ٢٠٦ ، والمقرب : ١/ ٥٠ ، والخصائص : ٣/ ١٤٩-١٥٤ ، والحجة : ٢/ ١٣.

وجعلهما عَلَى هيئَةٍ وَاحِدَةٍ فلا يظهرُ فرق بين المرفوع والمجزوم وكانت هذه الحـــروف تعاقب الحركات حذفت حتى يظهر بينهما فرقٌ بحذفِها عِنْدَ دخول الجازم.

وما يوجد فِي كتب الناس منْ أَنَّ علامة الجزم فِيها حذف هذه الحُرُوفِ لَيْسَ بمحقق ، والتحقيق هَذَا الَّذي ذكرناه ، وفِي كتاب سيبويه تلويح بِهَـــذَا[١] ، وقولـــه : "تقض[٢] حكماً لازماً" حشو.

*****

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣ ، ٣/ ٩٥، ٩٦ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٢٠٢ ، ٢٠٣.

(٢) فِي الأصل : " نقض "

﴿ النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ ﴾

قـــوله : /١٥

نَكِـــرَةٌ قَابِـــلُ أَلْ مُـــؤَثِّرَا   أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَـــدْ ذُكِـــرَا

قولُهُ : " **مُؤَثِّراً** ".أطلق التأثيرَ ويُريدُ بهِ مؤثراً فيه التعريفُ ، واحترَزَ بذَلِكَ عَنْ مَا دَخَلَتْ عَلَيْه : " **أَلْ** " من الأعلام عَلَى طريقِ الزِّيادَةِ نحو قولِ امرئ القيس فأدخلها عَلَى العَلَمِ فِي قَوْلِهِ :

عُوَيْرٌ وَمَنْ مثل الْعُوَيْرِ وَرَهْطِهِ   وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ البَلاَبِلِ صَفْوَانُ(١)

وَيَرِدُ عَلَى إطلاقهِ : " **أَلْ** " الَّتِي للمح الصفة فإنَّهَا تدخلُ عَلَى العَلَمِ وَتُؤَثِّرُ فيه لمح الصفة نحو : **حَارِثٌ وَالحَارِثُ** ، وعباسٌ **وَالعَبَّاسُ** ، وقَوْلُهُ : " **أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَـــا قَدْ ذُكِرَا** " ليندرجَ فِيهِ نحو : " **ذِي** " فإنَّ : " **ذَا** " نكرة ولا تقبل : " ألْ " لَكِنَّهُ يقع موقعَ صاحبٍ ، وصاحبُ يقبل الألِف واللام.

وحصل من كلامه أنَّ النَّكِرَةَ إِمَّا أَنْ تَقْبَلَ : " **أَلْ** " أَوْ تَقَعَ موقع ما يقبلـــها ، ونحن نبدي نكرة لا تقبل : " **أل**" ولا تقع موقع ما يقبل : " **أل** " وذَلِكَ نحو : " **من** وما " إِذَا كَانَتَا استفهاميتين أو شرطيتين فإِنَّهُمَا نكرتانِ ، وَلاَ يسوغ فِيهما قبـــول : "**أل**" ولا لهما اسم يكون بِمَعْنَاهُمَا يقبل : " **أل** "(٢) ، وإِذَا ثبت ذَلِكَ فَهَذَا التنويـــعِ الَّذِي ذكر فِي هَذَا الحد غير جامع ؛ لأَنَّهُ خَرَج بعض النكراتِ مِنْهُ.

---

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لامرئ القيس عدها ستة أبيات لمدح عوير بن شجعة الذي حمى أخت الشاعر بعد مقتل أبيها ، الديوان ص ١٦٩ ، طبعة دار صادر.

اللغة : عوير وصفوان : رجلان من سادة العرب ، أسعد : أعان ، البلابل : الأحزان والهمـــوم ، وشاهده واضح.

(٢) بل لهما اسم بمعناهما ، فإذا استعملا في الشرط فمعناهما كل إنسان وكل شيء ، وإذا استعملا في الاستفهام فمعناهما أي إنسان وأي شيء ، فإنسان وشيء يقبلان أل ، وكذلك إذا كانت =

قولــــه :

وَغَيْــرُهُ مَعْرِفَــةٌ كَهُــمْ وَذِي وَهِنْدَ وابْنِي والْغُلَامِ وَالَّـذِي

أيْ : وغيرُ النَّكِرَةِ معرفةٌ ، وذَكَرَ فِي هَذَا البَيْتِ مِنَ المَعَارِفِ سـتَّةً وهِـيَ : المضمرُ والعَلَمُ واسمُ الإشارة والمُعَرَّفُ بِأَلْ والمضافُ والموصولُ ، وزادَ فِي غيرِ هـذه الأرجوزة : المُنَادَى فصَارَتْ سَبْعَةً[١].

وذهب ابن كيسان إِلَى أَنَّ : " **مَنْ ومَا** " الاسـتفهاميتين معرفتـان فتـصير ثمانية.[٢]

والصحيح من مذاهب النحاة أَنَّهَا خمسة ، وأنها الخمسة الأول وَأَنَّ ترتيبَهَا فِي التعريف كسردِها وأَنَّ ما أُضِيفَ إِلَى واحد مِنْهَا فهو فِي رُتْبَةِ ما أضـيف إليـه مـن

- من وما نكرتين موصوفتين فمعنى من إنسان ومعنى ما شيء وهكذا ، ومثل ذلـك أيـن وكيف فهما بمعنى في أي مكان وفي أي حال ، ومكان وحال يقبلان أل ، التصريح : ١ / ٩٢ ، وقد نقل عن ابن كيسان أن عن وما الاستفهاميتين معرفتان.

[١] قال ابن مالك : " وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة فيغفلون المعرف بالنداء ويعبرون بالمبهم عـن الإشارة والموصول ، ثم يقولون : والمبهم على ضربين : اسم إشارة وموصول فيقول في ذلـك إلى أن أقسامه ستة ، واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء فقال قوم : تعريفـه بحـرف حذف لفظاً وبقي معنى ؛ كما بقي معنى الإضافة في نحو قوله تعالى : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ) – من الآية ٣٩ من سورة الفرقان . وقال قوم بل تعريفه بالمواجهة والإشـارة وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه ، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة معرفـة لاسـم الإشارة ، فأن تكون معرفة ومعها مواجهة أولى وأحرى وهذا أظهر وأبعد عن التكلـف." – شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٦ وينظر همع الهوامع : ١/ ٥٥ ، ٥٦ ، والكافية الشافية لابن مالك وشرحها : ١/ ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١٠٦ ، ١٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ٨٩ – ٩٠.

[٢] ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١١٨ ، ١١٩ وقد ضعفه ابن مالك بما ذكرناه مـن أن ومن وما بمعنى أي إنسان وأي شيء.

التعريف إلا ما أضيف إِلَى المضمر فإِنَّهُ فِي رتبةِ العَلَمِ ، وقيل : أعرفها العَلَم ، وقيل : يلي المضمر اسم إشارة ثم العَلَم بعده ، وقَدْ قيل فِي كُلِّ واحدٍ مِنَ الأَرْبَعَة : أنه أعرف من باقيها[١] ، وسيأتي القَوْلُ فِي تَعْرِيف المَوْصُولِ عِنْدَ ذِكْـــرِهِ – إِنْ شَـــاءَ الله [٢]– وَكَذَلِكَ القولُ فِي تعْرِيفِ المُنَادَى عِنْدَ ذِكْرِهِ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

فَمَا لِذِي غَيْبَـــةٍ أَوْ حُـــضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَـــمِّ بِالـــضَّمِيرِ

قولُهُ : " **لِذِي غَيْبَةٍ** " يَرِدُ عَلَيْهِ الاسمُ الظَّاهِرُ فإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ ذُو غَيْبَةٍ واســـم غائب ، ولِذَلِكَ يعودُ عَلَيْهِ ضمير الغائبِ ، فتقول : **زَيْدٌ يقومُ** ؛ كما تقول : **هو يقوم** ومع ذَلِكَ لاَ يُسَمَّى الاسم مضمراً[٣].

---

(١) قال الأنباري : " وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم ، واختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ؛ لأنه لا يضمر إلا وقـــد عرف ولهذا لا يفتقر لأن يوصف كغيره من المعارف ، ثم العلم ؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أمته ، ثم الاسم المبهم لأنه يعرف بالعين والقلب ، ثم عرف بالألف واللام ؛ لأنه يعرف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف ؛ لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. " الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١١٦ ، ١١٧ ، واختار الكوفيون والصميري ، وأبو حيان كـــون المبهم أعرف من العلم لكون اسم الإشارة ملازماً للتعريف وتعريفه من طريق حسي وعقلي.

(٢) ذكره هناك فقال : ذهب الأخفش إلى أن الموصولات تعرفت بالألف واللام ، وما ليس فيـــه الألف واللام فهو على بنية ما فيه الألف واللام نحو من وما ، ثم قال : وذهب الفارسي إلى أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة و لم تتعرف بالألف واللام (أول الحديث عن الموصول)

(٣) أورد أبو حيان على هذا البيت ثلاثة أشياء فأورد على ذي الغيبة الاسم الظاهر وعلـــى ذي الحضور اسم الإشارة والمقترن بألْ التي للحضور مثل يا أيها الرجل ؛ فابن مالك مثـــل لـــذي الغيبة بهو وللحضور بأنت والتعريف بالمثال من بيان الماهية فلا إيراد ، قال الأشموني فيه : تنبيه : رفع إيهام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل (حاشية الصبان : ١/ ١٠٩)

وقوله : " **أو حضور** " يَرِدُ عَلَيْهِ اسم الإشارة نحو : هَذَا فإنَّهُ للحضور ومع ذَلِكَ فلا يُسَمَّى اسم الإشارة مضمراً ، ويَرِدُ عَلَيْهِ – أيضاً – " **ألْ** " الَّتي للحُضُورِ ؛ لأَنَّ مِنْ أقسامِ : " **ألْ** " أنْ تكون للحضورِ ، وذَلِكَ فِي أرْبَعَةِ مَوَاضِعِ :

بَعْدَ أسماء الإشارة نحو : **مررت بِهَذَا الرَّجُلِ** ، وبَعْـدَ إِذَا الفُجَائِيَّـةِ نحـو : **خرجت فإذا الأسدُ** ، وبَعْدَ أيّ فِي النِّدَاءِ : **يا أيها الرجل** ، وفِي الظروفِ الَّتي للحال نحو : **قمتُ الساعةَ والحينَ**.

ولا تكون فِي غير هذه الأربعة إلا قليلاً ، فتَبَيَّنَ أنَّ : " **ألْ** " تَكُونُ للحضور ولا يدَّعِي أحدٌ أنَّهَا مضمرٌ ، وأراد بقوله : " **أو حضور** " ضمير المتكلم والمخاطب./١٦

قولـــــه :

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَـدَا ⠀⠀⠀ وَلاَ يلِـي إلاَّ اخْتِيَـاراً أبـداً

قوله : " مَا لاَ يُبْتَدَا " عبارةٌ موهمةٌ ، ويعْنِي بها ما لا يكونُ مُنْفَكًّا عَنْ عامله نحو التَّاء من : قمت ، والكاف من : أكرمك ، أو يكون متصلاً بما لا ينفـكُ عَـنْ عامله نحو الهاء فِي : سليه ، أو متصلٌ بما يُنَزَّلُ منزِلَةَ العاملِ كاليَاءِ من : ابـني فإنَّـهُ متصل بابن ، وابن لَيْسَ عاملاً ولا متصلاً بما ينفكُّ عَنْ العاملِ لكنَّهُ ينزل منزلةَ العاملِ فِي كونِهِ مُتَّصِلاً به لا يجوز الفصل بينهما.

وقوله : " **وَلاَ يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً** " أي المتصل هو الَّذِي لا يلي : " إلاَّ " فـي الاختيار بل يَلِيهِ فِي الاضطرار ، وأشار بِهَذَا إِلَى البيت الَّذِي ينشده النحاة :[١]

---

(١) هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد ، وهو من البسيط ، ينظـر الخزانـة : ٢/ ٢٧٨ والخصائص : ٣٠٧/١ والدرر : ١/ ١٧٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٤٤ ، وابن يعيش ٣/ ١٠١ والمغني : ٤٤١ وشرح أبيات للبغدادي : ٦/ ٣٣٣ ، ابن الناظم : ٥٧ "دار الجيل " ، توضيح المقاصد : ١/ ١٢٨ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٩٠ والشاهد رقم : ٤٧ من شـواهد العيني. =

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا　　　أَن لاَ يُجَاوِرَنَـــا إِلاَّكِ دَيَّـــارُ

وقوله : " اختياراً " قَدْ وجدنا من المتصل ما لا يلي : " إلاَّ " لا فِي الاختيارِ وَلاَ فِي غيْرِ الاختِيَارِ ، وذَلِكَ الضمائرُ المرفوعةُ فلا يوجَدُ فِي كلامِهِمْ : ما قَامَ إلاتُ ، أي : إلا أنَا ، ولا : ما قام إلاتَ ، أي : إلاَّ أنت ، ولا : ما قام إلانا ، أي : إلا نحن لا فِي الاختيار ولا فِي الاضْطِرَارِ.

وَكَذَلِكَ – أَيْضاً – الضمائرُ المجرورةُ لا يدخلُ عَلَيْهَا : " إلا " لا فِي الاختيار ولا فِي الاضطرار.[١]

وأما الضمائرُ المنصوبة نحو : ألا يجاورنا إلاك ديار ، فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ مثلَ هَذَا لا يجوز إلا فِي الشعر[٢] ، وظاهر كلام غيرهم أَنَّهُ لا يختص بالـــشعـــر ، قـــال صاحب الواضـــح[٣] مستدلاً لقـــول الفـــراء أَنَّ : " إلا " مركبـــة من : " إنَّ " ، و

= اللغة : قوله : " وما نبالي " أي وما نكترث من بالي يبالي مبالاة ، قوله : " إلاك " أي إلا إياك ، وقوله : " ديار " أي أحد وهو فيعال ، وأصله : ديوار قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

الاستشهاد فيه : في قوله : " إلاك " فإنه أتى بالضمير المتصل بعد : " إلا " وكان القياس أن يقال: إلا إياك بالضمير المنفصل وهذا شاذ لضرورة الشعر . وسيأتي تخريجه على عـــدة أوجـــه في الهامش قريباً.

(١) لا يلزم من وقوع المتصل بعد إلا في الاضطرار أن تقع بعدها كل الضمائر بل يكفي مـــا ورد من ذلك وهو الضمائر المنصوبة.

(٢) ابن يعيش ٣/ ١٠١ والمغني : ٤٤١ ، وابن الناظم : ٥٧ " دار الجيل " ، توضيح المقاصـــد : ١/ ١٢٨ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٠٠ ط " دار المعرفة " ومعه مصباح السالك.

(٣) قال الدكتور : حسن هنداوي : في تحقيقه للتذييل والتكميل ٢: ٢٣٣ لا أستطيع الجزم بمـــن يتصده أبو حيان ، وقد ألف أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩هـــ) كتاباً سماه بهـــذا الاسم ، وهذا النص ليس فيه ، وقد ألف أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـــ) أيضاً كتاباً يحمـــل العنوان نفسه ولا أعرف له وجوداً ، وقد وصفه ابن النديم بأنه كبير الفهرســـت ص ١٢٠ ، وانظر معجم الأدباء : ١٨/ ٣١٢ ، ٣١٣.

" لاَ "[١] فخففت : "إنّ " وأدغمت النون في : " لا " الّتي للعطف ، فإذا جَاء بعدها منصوب فالنصب لإنّ أو غير منصوب ، فعَلَى العطف بلا.

قال : والدليلُ عَلَى أنّ الأصْلُ لإنّ وَأنّهَا تعملُ عمَلَ الفعل هَاهُنَا قول العرب : قام القومُ إلاك ، وصَلُوا الكَافَ بإلا [تغليباً][٢] لعمل إنّ في الأصْلِ.

وقال بعضهم : قام القوم إلا أَنْتَ فعطف بإلا وأبطـل إنّ ؛ فَـانْظُرْ لقــول صاحب الواضح قول العرب : قام القوم إلاك ، فَلَوْ كَانَ هَذَا لاَ يجوزُ إلاّ في الشعر لما استدل به ولا أطلق أنّه قولُ العرب.[٣]

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَـا يَجِـبْ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

قوله : " كَلَفْظ مَا نُصِبْ " لَيْسَ بجَيِّد ؛ لأنّ الّذي نُصِبَ منه منفصل ومنـه متصل ، ولفظ المجرورِ لَيْسَ كلفظِ المنصوبِ مطلقاً بل كلفظ المنصوبِ المتّصلِ.

قولـــه :

لِلرَّفْع والنصب وَجَرّ نَا صَلَحْ [كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ][٤]

---

(١) قال الفراء في معانيه ٢/ ٣٧٧ : " إلا مركبة من إن ولا النافيتين ". وينظر التذيل والتكميل : ٢/ ٢٣٣ ، وابن يعيش : ٢/ ٧٦ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٣٠٠ ونسبه للبغداديين نقلاً عن أبي العباس وفيه ردود عليهم ، والإنصاف : ٢٦١ المسألة : ٣٤ ، وشرح الكافيـة : ٢/ ٢٤٧.

(٢) ما بين المعقوفين طمس في نسخة الرباط.

(٣) التذيل والتكميل : ٢/ ٢٣٣ ، ٢٣٤. وقد خرجوا إلاك ديار على عدة أوجه غير الضرورة :

- القياس إلا إياك فاضطر لحذف إيا وأبقى الكاف.
- أوقع المتصل موقع المنفصل (إلا إياك)
- أن إلا محمولة على غير ما يفعل الضمير بها كما يتصل بغير.
- أن إلا ناصبة للمستثنى فاتصل الضمير بعامله.
- الأصل في الضمير للمنصوب أن يتصل بعامله إنك ولعلك.

(٤) لم يذكر الشارح سوى الشطر الأولى من هذا البيت.

يقول : نا يصلح للرَّفْعِ نحو : نِلْنَا ، وللنصب نحو : إنَّنَا ، وللجر نحو : بِنَـا ، ولا اختصاص لِنَا بِهَذَا الحكمِ بل يشاركها فِي ذَلِكَ اليَاء ، فمثالُ كونهَـا للرَّفْـعِ : اضربِي ، وتضربِينَ ، وللنَّصْبِ : ضَرَبَنِي ، وإِنِّي ، وللجرِّ : غُلامِي.(١)

قولـــــه :

وَألفٌ وَالْوَاوُ والنُّـون لِمَـا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَـا وَاعْلَمَـا

قولُهُ : " لِمَا غَابَ " لا يُحْمَلُ عَلَى إطلاقِهِ بَلْ لابُدَّ من تقييدِهِ بالْمَرْفُوع ؛ لأَنَّهُ لا يكون شيءٌ من الألفِ والواوِ والنُّونِ لغائبٍ منصوبٍ ولا مجرورٍ ، وقولُهُ : "وغَيْرُهُ" غيرُ الغَائِبِ قِسْمَان : مُتَكَلِّمٌ وَمُخَاطَبٌ ، وَقَدْ أَطْلَقَ النَّاظِمُ فقَالَ : وغَيْرُهُ ، أيْ : وغَيْرُ الغَائِبِ ، وقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ تَحتَهُ قِسْمَيْنِ./١٧

والألفُ وَالواوَ والنُّونُ لا يكُونُ شَيْءٌ مِنْهَا لِمُتَكَلِّمٍ بَلْ إِنَّ مَا يَكُونُ للغائِبِ ، وغَيْرِهِ مِنْ الُمخَاطَبِ المأْمُورِ لا مِنَ الْمُتَكَلِّمِ ، مِثَالُ ذَلِكَ للغائِبِ : قامَـا ، وقَـامُوا ، وقُمْنَ ، ومِثَالُ ذَلِكَ للمُخَاطَبِ المأمورِ : قُومَا ، وقُومُوا ، وقُمْنَ ، إِذَا كَانَ أَمْراً.

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ غيرَ مأْمُورٍ لَمْ يكُنْ شَيْءٌ مِنْهُنَّ لَهُ بل تقـول : قمـتَ ، قمت قمتُما ، قُمتُمْ قُمْتُنَّ ، وإذا كَانَ غَيْرُ الغَائِبِ مُتَكَلِّماً لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ منهن لَهُ بَـلْ تقولُ : قمتُ ، قمْنَا.(٢)

قولـــــه :

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَـسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

---

(١) تتفق (نا) التي ذكرها في المعنى فهي للمتكلم المشارك أو المعظم لنفسه . وأما اليـاء الـتي اعترض بها أبو حيان فليست بمعنى واحد ، فهي في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضـرب ، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني.

(٢) الأمر أيسر مما يعترض به أبو حيان فالناظم مثل للغائب وللمخاطب بقوله قاما واعلما واكتفى بالألف ويقاس عليه الواو والنون وتمثيله يفيد المقصود ويبين المراد.

ضميرُ الرَّفْعِ قِسْمَانِ : منفصِلٌ ومُتَّصِلٌ ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا لِمُتَكَلِّمٍ ومُخَاطَبٍ وغَائِبٍ ، والمتَّصِلُ قِسْمَانِ : بارِزٌ ومستكن.

والمستكن قِسْمَانِ : قِسْمٌ يَقْبَلُ العامِلُ غيرَه ، وقِسْمٌ لا يَقْبَلُ إلاَّ إيّاه ، ولا يَنْحَصِرُ المستَتِرُ فِي هذه الأربعةِ الَّتِي ذكرَهَا وهي الأمْرُ للمُخَاطَبِ الْمُذَكَّرِ نحو : افعلْ ، والمضارعُ للمتكلم وحدَهُ أو مَعَ غَيْرِهِ نحو : أوافقُ ، ونغتبطُ ، والْمُضَارِعُ للمخاطب الْمُذَكَّرِ نحو : تَشْكُرُ.

بل يوجدُ مستتراً فِي غيرِها نحو استتارِه فِي أسماءِ الأفعالِ نحو : نزَالِ ، وفِي الظَّرْفِ والمجرُورِ إذَا وَقَعَا صِفَتَيْنِ أو صِلَتَيْنِ أو خَبَرَيْنِ أو حَالَيْنِ ، أو فِي موضعِ ثانِي ظننتُ أو ثالث أعلمْتُ ، أو موضع الفعلِ فِي بابِ الإغراءِ وغيرِ ذَلِكَ.[(١)]

قولـه :

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُـوْ   وَأَنْـتَ وَالْفُـرُوعُ لاَ تَـشْتَبِهُ

تسميته ذا ارتفاع لَيْسَ بجَيِّد لأنَّ الضمائرَ مبنيَّةٌ لكنَّهُ يحكم عَلَى موضعِهَا بالإعراب ، ومَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أنَّ الْهَمْزَةَ والنُّونَ هِيَ الضميرُ ، والألفُ زائدةٌ[(٢)].

---

(١) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ١١٢ – ١١٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٣٠ ، وقد كفانا الرد على أبي حيان ما وجد في هامش المخطوطة من نسخة الرباط حيث جاء قولـه : وفيما ذكره نظر إذ لا يجب الاستتار في شيء مما زاده على ما قال الناظم إلا في أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر أو المضارع . وقوله : أو موضع الفعل في باب الإغراء كأنه يعني عليك زيدا وهذا داخل في أسماء الأفعال.

وأما استتاره في الصفة فجائز لأنه يرفع الظاهر فيقول زيد قائم أبوه وكذلك الظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك أبوه أو في الدار أبوه.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٦٤ ، والمنصف : ١/ ٩٠١٠ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨.

وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ كله الضمير[١] ، وَفِي أَنَا لغات :

أفصحها بإثبات الألف وقفاً ، وحذفها وصلاً ، ويجوز هنا بإبدال الْهَمْزَة هاء وأَنَهْ بإبدال الألِف هاء فِي الوقف.[٢]

والثانية : بإثباها وقفاً ووصلاً وَلَيْسَ مختصاً بالضرورة ؛ كما زعم بعضهم بل ذَلكَ لُغَةٌ.[٣]

والثالثة : آن بإدخال ألفٍ بين الْهَمْزَةِ والنُونِ.[٤]

والرابعة : أنْ مِنْ غيرِ ألِفٍ وبسكونِ النُونِ.[٥]

وَأمَّا هُوَ فمَذْهَبُ أهل البَصْرَة أَنَّهُ اسمٌ بجملته.[٦]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤١ ، وشرح الكافية : ٢/ ٩ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٩٤.

(٢) هي لغة الحجازيين كما نص عليها الفراء . التذييل والتكميل : ٢/ ١٩٥.

(٣) هي لغة تميم كما ذكرها ابن مالك ونقل الفراء أن من قيس وربيعة من يقول هذه اللغة ومنه قول أبي النجم :

أنا أبو النجم إذا قل العذر

انظر شرح الكافية : ٢/ ٩ ، وذكر الفراء هذه اللغة غير منسوبة في معاني القرآن : ٢/ ١٩٥.

(٤) هي لغة قضاعة . انظر شرح اللمع لابن برهان : ٢٩٨ ، وابن يعيش : ٣/ ٩٤ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٩٦.

(٥) هي لغة حكاها قطرب . انظرها في التذييل والتكميل : ٢/ ١٩٦.

(٦) انظر الإنصاف : ٦٧٧ – ٦٨٦ ، مسألة : ٩٦ ، وابن يعيش : ٣/ ٩٦ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ٢٢ – ٢٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٩٨.

ومذهَبُ أهْلِ الكُوفيَّة أنَّ الهاءَ الاسمُ والواوَ زائدةٌ[١] ، وأمَّا : " أنْتَ " فالمضمرُ : " أنْ " والتَّاء حرفُ خطابٍ فهو مركب من اسمٍ وحرفٍ[٢] ، ولِذَلِكَ سُمِّيَ به حكي فتقول : قام أنْتَ ، ورأيت أنْتَ ، ومررت بأنْتَ.

وقوله : " والفروع لا تشتبه " فرعُ أنا نَحْنُ ، وفرع هُوَ هِيَ ، وحذف الواو والياء منهما ضرورة[٣] ، وتشديدهما لغة[٤] ، وإسكانهما لغة _ أيضاً _[٥].

---

(١) نسبه أبو حيان إلى ابن كيسان والزجاج والكوفيين في التذييل والتكميل : ٢/ ١٩٩ ، وفي معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ١٥٧ ، كلامه يدل على أنه يرى أن الضمير : " هي وهو بجملتهما لا الهاء وحدها " ، وانظر : الإنصاف : ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، المسألة : ٩٦ وفيه حجج الكوفيين ، وابن يعيش : ٣/ ٩٦ ، ٩٧ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ٢٢ ، ٢٣.

(٢) ما ذكره أبو حيان هو ما ذهب إليه البصريون وقد نص عليه ابن يعيش في قوله : " (أنت) إذا خاطبت واحداً فالاسم منه الألف والنون عندنا ، وهي التي كانت للمتكلم زيدت عليها التاء للخطاب وهي حرف مجرد من معنى الاسمية " ، وذهب الفراء والكوفيون أن التاء من نفس الكلمة ، والكلمة بكمالها اسم – أي ضمير – عملاً بالظاهر ، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء في : " أنت " وهي التي تلحق الفعل الماضي في آخره نحو : فعلت ، وحين فصل الضمير كثر بأن . ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي : ١/ ٣٠٩ ، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي : ١/ ٦٠ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ١٣٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤١ ، وشرح الكافية : ٢/ ٩ ، والتذييل والتكميل : ١/ ١٩٤ ، وابن يعيش : ٣/ ٩٥ ، وسر الصناعة ص ١٧٠ ، وحاشية الصبان : ١/ ١١٤.

(٣) التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٢ ، وشاهد قوله : دار لسعدي إذْهِ مِنْ هواكا.

(٤) هي لغة أهل الحجاز والتخفيف أكثر في كلام العرب . شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤٢ – ١٤٣، ١٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٢ / ٢٠٤ وشاهد التشديد قوله : وهو على من صبه الله علقم.

(٥) هي لغة أهل نجد . شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٤٢ – ١٤٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٠١ ، وشاهد التسكين قوله :

أدعوته بالله ثم قتلته   لا هو دعاك بذمة لم يغدر

وهُمَا وهُمْ وهُنَّ ، وهذهِ الثَّلاَثَةُ – أيضاً – يشاركُ الرَّفْعُ فِيهَا النَّصْبَ والجرَّ ، وفرع : أَنْتَ أَنْتِ أَنْتُمَا أَنْتُمْ أَنْتُنَّ.

قولُـــــهُ :

وَذَا انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ   إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيسَ مُـــشْكِلاَ

قوله : " ذا انتصاب " فِيهِ تَجَوُّزٌ ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وإِنَّمَا مَعْنَاه أَنَّهُ يحكمُ عَلَيهِ بأَنَّـــهُ فِي موضعِ نصبٍ بمعنَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مكَانَه اسمٌ معربٌ لكَانَ مَنْصُوباً.

وقَوْلُهُ : " جُعِلَ إِيَّايَ " ظاهِرُهُ القولُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ أَنَّهُ بِجُمْلَته الضميرُ.(١)

وقيل : الضَّميرُ : " إِيَّا " وحدَهُ ، وَمَا بعدَهُ حُرُوفٌ تدل عَلَى الخطاب وغيره وهو مذهب سيبويه.(٢)

وقِيلَ : الضمير " هو " ما بعد " إِيَّا " ، وإيا عمدة الاتصال ما بعدها بهـــا ، ونسب إِلَى الفراء.(٣)

وقيل : إِيَّا اسمٌ ظاهرٌ وما بعده ضمائر أضيفَ إليها إِيَّا ، وموضِعُ مَا بَعْدَ إِيَّـــا خفْضٌ ، قال أصحابُنَا : وهَذَا مذهبُ الخليلِ.(٤)

---

(١) نسب في الإنصاف لبعض الكوفيين مسألة : ٨٩ ص : ٦٩٥ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/ ٤٩ ، وشرح الكافية : ٢/ ١٣ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٥.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٥٦ – ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، وشرح الكافية : ٢/ ١٢ وسر صناعة الإعراب : ٣١٣ واختاره الفارسي نص على ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٥ ، وإلى الأخفـــش في ســـر صناعة الإعراب : ٣١٣ ، ونسبه الأنباري إلى البصريين : ٦٩٥ (مسألة ٩٨) ونسب إلى الخليـــل في شرح الكافية : ٢/ ١٢.

(٣) نسب إلى الكوفيين وابن كيسان . شرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣ ، وسر صناعة الإعراب : ٣١٣.

(٤) التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٦ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ٢٢ وهو ما قـــصده أبو حيان بقوله : "أصحابنا".

وقال صاحبُ هذه الأرجُوزَة : إنَّ مَذْهَبَ الخليلِ والأخفشِ والمازِنيِّ أنَّ : ١٨/ "إِيَّا" فِي النصبِ نظيرُ : " أَنَا " فِي الرفعِ ، ويليه أسماءٌ تدلُّ عَلَى متكلِّم أو غيره مضافٌ إليها(١) ، وتُفْتَحُ همزتُهَا فَيُقَالُ : أَيَّاكَ(٢) ، وتُخَفَّفُ اليَاءُ مع كَسْرِ الْهَمْزَة ومع فَتْحِهَا(٣).

وقولُهُ : " والتفريع لَيسَ مُشْكِلاً " تقولُ للمتكلم : إِيَّايَ ، وإِيَّانَا ، وللمخاطب : إِيَّاكَ ، وإِيَّاكِ ، إِيَّاكُمَا [إِيَّاكُمْ](٤) إِيَّاكُنَّ ، وللغائب : إِيَّاهُ ، إِيَّاهَا ، إِيَّاهُمَا ، إِيَّاهُمْ ، إِيَّاهُنَّ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

يقول : إذا أمكن أنْ يَكُونَ الضميرُ متصلاً لَمْ يُؤْتَ به مُنْفَصِلاً هَذَا فِي الاختيارِ ، وأمَّا الضَّرُورَةُ فَقَدْ تُبيحُ ذَلكَ ، نَحْوُ مَا أَنْشَدُوا :(٥)

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا ....

(١) انظر شرح التسهيل : ١/ ١٤٤ – ١٤٧ ، وقد نسب هذا الرأي للأئمة الثلاثة وصححه وجعل في هذا القول السلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل وانظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٠٤ – ٢١٣.

(٢) شرح التسهيل : ١/ ١٤٧ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢١٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٧٣ ، وشواذ القرآن : ١ ، والمحتسب : ١/ ٤٠ ، والبحر المحيط: ١/ ١٤٠ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢١٤.

(٤) ما بين المعقوفين لم يذكره الشارح.

(٥) بيت من الرجز المشطور لحميد الأرقط وقبله قوله

أتتك عنس تقطع الأراكا ....

انظره في الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٢ ، والأصول لابن السراج : ٢/ ١٢٠ ، وضرائر الشعر : ٢٦١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ١٩ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢١٧.

والمعنى : سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " إياك " حيث وضع موضع الكاف للضرورة.

أي بلغتْكَ ، وظاهرُ كلامهُ أنَّهُ إذا تأتَّى المتصلُ لَمْ تأت بالمنفصل فِي اختيــار الْكَلَام ، ثُمَّ قَدْ بيَّنَ بعد ذَلِكَ أنَّ الضميرَ يَجيءُ مُنْفَصلاً وَإنْ كَانَ يَتأتَّى مَجيئُهُ مُتَّصلاً ومن ذَلكَ : زَيْدٌ عجبتُ مِنْ ضربِكَ إيَّاهُ ، ومن : ضربكَهُ ، والدرهَمُ أعطيتُكَ إيَّــاهُ ، وأعطيتُكَهُ.

قولُـــــهُ :

وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا   أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

يعْنِي بِهَا : " سَلْنِيهِ " ما كَانَ مَفْعُولاً ثانياً وَلَيْسَ أصلُهُ خَبَرَ مبتدأ ، والأحسَنُ فِي هَذَا النوعِ الاتصالُ فأعطيتُكَهُ أحسنُ مِنْ : أعطيتك إياه.[1]

وقوله : " فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى " يعْنِي أنَّ الْخُلْفَ فِي الضميرِ الَّذي وَقَــعَ خَبَراً لكَانَ أو ثانياً لكنتُ ، ويعْنِي بالْخُلْفِ ، أي : عَنْ العرَبِ فِي اتصاله وانفصاله ، أو يعْنِي : عَنْ النَّحْوِيِّينَ فِي اخْتِيَارِ الاتِّصَالِ أو الانفصَالِ ، ولذَلِكَ قَالَ فِــي البَيْــتِ الثَّانِي:

.................واتـــــصالا   أختار غيري اختار الانفـــصالا

واتبع فِي ذَلِكَ الرماني[2] وابن الطراوة[3] ، ومختارهم غيرُ مختار[4] ؛ إذْ نَقَـــلَ سِيبَوَيْه عَنْ العربِ أنَّ انْفصَالَهُ هُوَ الأفْصَحُ ، قال سيبويه : وقَدْ ذكرَ مسألةَ : عجبْـــتُ

---

(١) هو مذهب ابن مالك في الخلاصة والتسهيل . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٥٣.

(٢) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني ، صنف : شرح أصول ابن الـــسراج وشرح سيبويه وغيرهما ، توفى سنة ٣٨٤هـــ ، بغية الوعاة : ٢/ ١٨٠ ، ١٨١.

(٣) هو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبتي المالقي ، ألف الترشيح في النحـــو وهـــو مختصر والمقدمات على كتاب سيبويه ، توفى سنة ٥٢٨هـــ ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٦٠٢ ، وأبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو : ١٩.

(٤) انظر في رأي الرماني وابن الطراوة ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٣٩ ، وهذا المذهب يقول : إن الاتصال فيهما أفصح من الانفصال.

منْ ضَرْبي إِيَّاكَ ، وأنْ العَرَبَ قَدْ تَتَكَلَّم به مُتَّصلاً ، قالَ : " وَمثْل ذَلكَ كَانَ إِيَّاهُ ؛ لأَنْ كَانَهُ قَليلَةٌ ، وَلَمْ تستحكمْ هذه الْحُرُوف هنا لا : كَـانَني ، ولا : لَيْـسَنِي ، ولا : كَانَكَ فصَارَتْ هَاهُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي : ضَرْبي إِيَّاكَ "(١) ، ثُمَّ قَالَ سِيبَوَيْهُ بعـد ذَلـكَ : "وَبَلَغَنِي عَنْ العَرَبِ الْمَوْثُوق بِهِمْ أَنَّهُمْ يَقُولُون : لَيْسَنِي ، وكذَلكَ : كَانَنِي "(٢).

وقال سِيبَوَيْه – أيضاً – : " وتقولُ : حسبْتُكَ إِيَّاهُ ، وحَسبْتُني إِيَّـاهُ ؛ لأَنْ حَسِبْتَنِيه ، وحَسِبْتُكَهُ قَلِيلٌ فِي كَلاَمِهِم "(٣) ، ثُمَّ شَرَعَ يُعَلِّلُ كَثْرَةَ انفصالِ الضَّمِيرِ وقِلَّة اتصالِه.

فانظر إِلَى هَذه النصوص الَّتِي ذهبت عَلَى هَذَا النَّاظم ، وما إخاله وقف عَلَى كلام سيبويه فِي هَذَا الْمَكَان (٤)، وقَدْ استدل هو في غير هذه الأرجـوزة لاختيـاره بأشياء ضعيفة جداً.(٥)

قولُــــهُ :

وَقَدِّم الأَخَصَّ فِـي اتِّـصَالِ ... وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِـصَالِ

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٥٧ – ٣٥٨ ، وانظر المقتضب : ٣/ ٩٨ ، والأصـول : ١/ ٩١ ، وابن يعيش : ٣/ ١٠٧ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٠٦ ، وشرح الكافيـة للرضي : ٢/ ١٩ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٢٣٩ – ٢٤٠.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٥٩.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٥.

(٤) ينظر ردود أبو حيان على ابن مالك في التذييل والتكميل : ٢/ ٢٤١ – ٢٤٦.

(٥) قال ابن مالك يبين أن كانني وكانه وليسني وليسه كثير : قال : ودليلنا على ذلك من وجهين.
احدهما : أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه فأشبه مفعولاً لم يحجزه إلا الفاعل فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول.
الوجه الثاني : أن الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز إلا أن الاتصال ثابت في النظم والنثر والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم فرجح الاتصال لأنه أكثر في الاستعمال ومن الوارد في ذلك : إياك أن تكونيها يا حميراء   إن يكنه فلن تسلط عليه (حديثان شـريفان) (شرح التسهيل : ١/١٥٤).

المتكلم أخَصُّ مِنَ المخاطَبِ ، والمخاطَبُ أخَصُّ من الغَائبِ ، فــإذَا اجْتَمَــعَ ضميرَانِ مُتَّصلاَنِ قَدَّمْتَ الأخصَّ فتقول : أعطَانيكَ ، وأعْطَاكَهُ ، وإذا انفَصَلَ أحَدُهُمَا فإنْ شئْتَ قَدَّمْتَ غَيْرَ الأخَصِّ فقلتَ : أعطاهُ إيَّايَ ، وكذا : أعطاكَ إيَّاهُ ، وإنْ شئْتَ: أعْطَاهُ إيَّاكَ.

وجِمَاعُ القَوْلِ فِي الاتِّصَالِ أنَّهُ إذَا اجتَمَعَ ضميرَانِ ، وأحَدُهُمَا مَرْفُوعٌ وَالآخَرُ مَنْصُوبٌ اتَّصَلا /١٩ ، وبدأت بالمرفوع نحو : ضربتُكَ ، ولا يجُوزُ : ضَرَبْتُ إيَّاكَ إلاَّ فِي الضَّرُورَةِ ، فَإنْ كَانَا فِي الأَصْلِ مبتدأً وخبراً جازَ الاتِّصَالُ والانْفِصَالُ أحسَنُ.

فَإنْ انْخَفَضَ أحَدُهُمَا بإضَافَة فإنْ كَانَ مَا بَعْدَ المخفوض ضميرَ رَفْعٍ فُصِلَ عَلَى كُلِّ حَــالٍ نَحْو : زيد عجبت من ضربه أنت ، أو ضميرَ نَصْبٍ أقرَبُ منه فالفَــصْلُ نحو : عمرو عجبتُ مِنْ ضَرْبِهِ إيَّاكَ ، أو مثلَهُ قُرْباً وَبُعْداً فالانفصالُ نحو : زَيْدٌ هِنْــدٌ عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِهَا إيَّاهُ ، ولا يجوز من ضربهاه إلا ضرورة أو فِي نادر كلام.

وإنْ كَانَا مَنْصُوبَيْنِ وأصلُهُمَا المبتدأُ والخبرُ نَحْو باب ظننْتُ ، أو ليسا أصــلَه نحو باب : أعطَيْته فَيَتَّصِلُ مَا يَلِي العامل ، والآخر إنْ كَانَ أبْعَدَ من الأول جاز اتصالُهُ وانْفصالُهُ ، والانفصالُ فِي باب ظننتُ أحسنُ ، والاتصالُ فِي باب أعطيتُ أحــسنُ ، وإنْ كَانَ أقربَ مِنْهُ فأربعةُ مذَاهِبِ :

مَذْهَبُ سيبويه : أنَّهُ لا يجوز إلا الانفصال.[1]

ومَذْهَبُ المبرد : جواز الاتصال قياساً والانفصال عِنْدَهُ أحسن.[2]

ومَذْهَبُ الفراء : أنَّهُ لا يجوزُ إلا الانفصال إلا أنْ يكونَ الأولَ ضمير مثنى أو ضمير جماعة مذكرين فَيُجيزُ الاتصال والانفصال ، والانفصال أحسن.[3]

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٥.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣١ ، وشرح الجزولية للأبذي : ٤٣٩.

(٣) شرح الجزولية للأبذي : ٤٣٩ ، انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣١.

ومَذْهَبُ الكسَائيِّ كمذهب الفراء إلا أنَّ الكسائي يجيز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة المؤنثات.[١]

وإنْ تَسَاوَيَا فِي القُرْبِ أَوْ البُعْدِ فالاخْتِيَارُ الانْفصَالُ ، وَيَجُوزُ الاتِّصَالُ وَهُوَ ضَعِيفٌ نحو : الدِّرْهَمُ زَيْداً أعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ ، وَيَجُوزُ : أَعْطَيْتُهُوهُ ، وتقول : أعْطَيْتُكُمَا إِيَّاكُمَا ، ويجوز : أعْطَيْتُكُمَاكُمَا إلا أن يكونا ضميري متكلم فالانفصال نحو : منحتَني إيايَ ، ويقبُحُ : منحتَنيني.[٢]

وفي كتاب بعض الكوفيين : أجاز الكسائي أعْطَيْتُهُن هُنْ وأعطيتكن كن[٣] ، وأبَى ذَلِكَ الفرَّاءُ ، وأعطيته إياه هو الاختيار ، وَيَجُوزُ فِي القِيَاسِ : أعطَيْتُهُوهُ ، وزعم الفراءُ أَنَّهُ غير مسموع فِي كلام العرب.[٤]

قَوْلُـــهُ :

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَمْ فَــصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْـــلاَ

يقولُ : إِذَا اتَّحَدَتْ الرُّتْبَةُ كَأَنْ يَكُونَا مُتَكَلِّمَيْنِ أو مُخَاطَبَيْنِ أو غائبين وجَبَ الفصلُ نحو : منحتَنِي إِيَّايَ ، وأعطيتُكَ إِيَّاكَ ، وأعطيتُهُ إِيَّاهُ.

وقولُهُ : " وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ " أيْ إِذَا اتَّحَدَتْ رُتْبَةُ الضَّمِيرَيْنِ فِي الغَيْبَةِ فَإِنَّهُمَا قَدْ يَتَّصِلاَن وهَذَا قِسْمَان كما مَثَّلْنَا :

---

(١) شرح الجزولية للأبذي : ٤٣٩ ، انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٣١.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٢٨ – ٢٢٩ ، وفيه تفصيل بين مذهب البصريين وبين مذهب الكسائي والفراء في حالة ما إذا كانا ضميري غائب واتحدا رتبة.

(٣) قال أبو حيان في التذييل : " وإن كانا ضميري مخاطب فالاختيار الانفصال ويجوز الاتصال على ضعف فتقول : أعطيتكما إياكما ، وأعطيتكن إياكن ، ويجوز الاتصال فتقول : أعطيتكما كما ، وأعطيتكنكن . هذا مذهب أصحابنا والكسائي ومنع الاتصال الفراء " . انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٢٩.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٢٢٩.

أحدهما : أنْ يَكونَا مع اتِّحَادهمَا فِي الغيبة مُتَّفقِين إفْرَاداً أوْ تَثْنِيَةً أو جَمْعـاً ، وتذكيراً أو تأنيثاً ، أو مختلفين ، فإنْ كَانا متفقين نحو : زَيْد الدرهم أعطيتهوه ، فَقَـدْ تَقَدَّمَ إجَازَةُ الكسَائِيُّ مثل هَذَا ، وزعم الفراء أنَّه لَيْسَ مسمُوعاً.

وإن كَانا مختلِفين ففِي كتاب سيبويه إجازته ، قال سـيبويه فـي نحـو : أعطاهوها ، وأعطاهاهُ جاز ، وهو عربي ولَيْسَ بالكَثِيرِ ، ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ الفصْلَ هـو الكثيرُ فِي كلاَمِهِمْ.(١)

قَوْلُــهُ :

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَـدْ نُظِـمْ

ذكرَ أنَّ نُونَ الوقاية تلزم فِي الفعْلِ قبلَ ياء المتكَلِّم نحو : ضربنِي ، ويضْرِبُنِي ، واضربْنِي ، وهَذَا فيه تفصيلٌ ، وذَلِكَ أنَّ الفِعْلَ إمَّا أنْ يكونَ مِمَّا رُفِعَ بِـالنُّون أوْ لاَ ، إنَ كَانَ مِمَّا رُفِعَ بالنُّونِ جَازَ فيه ثَلاَثَةُ أوجُهٍ :

أحدها : الجمع بين النُّونِ الَّتِي هي علامةُ الرفعِ وبينَ نـونِ الوقايـة نحـو : يضربانِنِي.

الثاني : الإدغامُ نحو : يضربَانِّي.

الثالث : حذفُ نونِ الوقَايةِ نحو : يضربانِي.

وقَدْ تَبَيَّنَ فِي هَذَا النوعِ أنَّهَا لاَ تلتزم وإنَّمَا قلنا إنَّ المحذوفَ إنَّمَا هُـوَ نـون الوقاية دُونَ نونِ الإعراب ؛ لأن المعْنَى الَّذِي جِيء بنون الوقاية لأجلِه وهو أنْ تَقِـي الفِعْلَ مِنَ الكسرِ مفقود هنا ؛ لأنَّ نُونَ الإعراب يحصلُ فيها هَذَا الْمَعْنَى مَعَ الدلالـة

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٥ والنص فيه وقد نقله مختصراً.

عَلَى الإعراب ، عَلَى أَنَّ بعضَ أصحابِنَا زَعَمَ أَنَّ / ٢٠ المحذوفَ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّمَا هُـوَ نون الإعراب لا نون الوقاية[1] ، وأما قوله :[2]

.... يَسُوءُ الفَالِيَـاتِ إِذَا فَلَيْنِـي

فضرورةٌ ، والمحذوفُ نونُ الوِقَايَةِ لا نونُ الإناثِ.

وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا رُفِعَ بِالنُّونِ فإما أَنْ يكون أفعل فِي التعجب أو غـيره ، إِنْ كَانَ غيرُهُ لَزِمَتْ.

وإِنْ كَانَ أفعَل نحو : ما أحسنني ! ففيه خلاف ، ذهب الكوفيـون وبعـض أصحابِنَا إِلَى أَنَّهُ يجوزُ حذفُ نون الوقايةِ ، فتقولُ : ما أحسني ! ، ومـا أجملـي ! ،

---

(١) هو سيبويه والأخفش وتبعهما ابن مالك وعلل ذلك بأوجه كثيرة منها : أن نون الرفع قـد تحذف دون سبب كما أنها نائبة عن الضمة والضمة قد تحذف ، كما أن نون الرفع تحـذف للنصب والجزم ، شرح التسهيل : ١/ ٥٢.

(٢) قائله هو عمرو بن معدي كرب ، والبيت المذكور من الوافر ، وصدره :

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً ....

اللغة : قوله : " كالثغام " بالثاء المثلثة والغين المعجمة جمع ثغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بها ، قوله : " يعل " من العلل ، وهو الشراب الثاني ، قوله : " يسوء الفاليات " أي يحزنهن ، والفاليات بالفاء جمع فالية من فلي الشعر وهو أخذ القمل منه.

الاستشهاد فيه : في قوله : " إذا فليني " حيث حذفت منه نون الوقاية ، وأصله : فلينني بنـونين ، إحداهما : نون الجمع المؤنث ، والأخرى نون الوقاية للمتكلم ، فحذف إحدى النونين وهي نون الوقاية والباقية هي نون الجمع ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف ، وعند سيبويه المحذوفة هي نـون الإناث ، والباقية نون الوقاية . واختاره ابن مالك ، شرح التسهيل : ١/ ١٤٠ ، وانظر البيت في شواهد العيني : ٧٩ ، وتوضيح المقاصد للمـرادي : ١/ ١٥٤ ، وشـرح المفـصل : ٣/ ٩١ ، والكتاب : ٣/ ٥٢٠.

ونقل الكوفيون ذَلِكَ عَنْ العرب سَمَاعاً فوجب قبولُهُ ، وَإِنَّمَا جاز ذَلِكَ فِي أفعل فِي التعجب لشبهه بالاسم(١) ، وقوله : " وَلَيْسَي قَدْ نظم " يشير إِلَى قول الراجز.(٢)

.... إذ ذهب القوم الكرام لَيْسِي

فظاهر كلامه أَنَّهُ لاَ يَنْقَاسُ حذفُهَا فِي لَيْسَ ، وقَدْ نَصَّ بعضُ أصحابِنَا عَلَى أَنَّ حذفَهَا مِنْ لَيْسَ يجوز فِي الْكَلاَمِ ، وإِنَّمَا كَان ذَلِكَ لأَنَّهَا لاَ تتصرف فأشبهت الحُرُوف الَّتِي يجوز فِيها إثباتها وحذفها نحو : " إنَّ "(٣)

---

(١) قال أبو حيان : وما أجازه الكوفيون من ذلك هو سماع عن العرب صرحوا بذلك فوجب قبوله ، وقد استعمله بعض مشايخنا النحاة الأدباء في شعره فقال :

يا حسنا مـا لـك لم تحسن	إلى نفوس في الهوى متعبة
طرزت بـالورد وبالسوسن	صفحة خد بالسنا مذهبة
يا حسنه إذا قال ما أحسني !	ويا لذاك اللفظ مـا أعذبه !
فقلت له : كلك عندي سني	وكـل ألفاظك مستعذبة

ومذهب البصريين في هذه المسألة أن حكم أفعل في التعجب حكم سائر الأفعال في لزوم نون الوقاية . انظر التذييل والتكميل : ٢/ ١٧٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٢٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٢.

(٢) من الرجز لرؤبة بن العجاج ديوانه : ١٧٥ ، وقبله :

عددت قومي كعديد الطيس ....

اللغة : عددت : من العد والإحصاء ، الطيس : الرمل الكثير ، الكرام : جمع كريم.

موطن الشاهد : " لَيْسِي " حيث حذفت نون الوقاية مع اتصال الفعل بياء المتكلم وذكرها واجب وحذفها هنا ضرورة.

ينظر ابن الناظم : ٢٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٥٩ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٥٥ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٦٤ ، وابن يعيش : ٣/ ١٠٨ ، والخزانة رقم : ٣٩٢ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ١٥٢ ، والعيني : ١/ ٣٤٤ ، ٣٤٥.

(٣) لم أجد فيه نصاً صريحاً في الجواز بل جاء في التصريح قوله : وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه ، التصريح : ١/ ١١٠ ، وجاء في الهمع : وأجازه قوم في ليس ، الهمع : ١/ ٦٤.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

يقول : حذفُها فِي : " لَيْتَ " نادِرٌ ، ونصَّ أصحابُنَا عَلَى أنَّه ضرورةٌ[١] نحو قول مهلهل :[٢]

زَعَمُوا أنني ذهِلْتُ وَلَيْتِي ... أسْتَطِيعُ الْغَدَاةَ عَنْكَ ذُهُولاً

وقوله : " وَمَعَ لَعَلَّ اعكِسْ " لَيْسَ بِجَيِّد ؛ لأَنَّ إثباتَ النُّون فِي لعلَّ لَيْسَ بنادر بل هو فصيح[٣] لكنه أقل من حذفها فِي : إنَّ ، وأنَّ ، ولكِنَّ ، وكَأَنَّ ، لأن اجتماع المثلين أثقل من اجتماع المتقاربين.

قَوْلُهُ :

فِي البَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ... مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

يعْنِي بالباقياتِ أخوات : " لَيْت ولعل " وهي " إنَّ وأنَّ وكَأَنَّ ولكنَّ " فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أنْ تُلحقَهَا نون الوقاية وأنْ لا تلحقها ، فتقول : إنَّني ، وإنِّي ، وكذلكَ باقيها.

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٦٩ – ٣٧٠ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٨٦ – ١٨٧.

(٢) البيت من بحر الخفيف منسوب للمهلهل في سر صناعة الإعراب : ٥٥٠ ، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٨٦ ، وهو بغير نسبة في رصف المباني للمالقي : ٢٩٩.

الشاهد فيه : قوله : " وليتي " حيث حذفت منه نون الوقاية للضرورة الشعرية ، وقال ابن هشام في أوضح المسالك : وقال الفراء يجوز ليتني وليتي.

(٣) مثاله قول الشاعر : **فقلت أعيراني القدوم لعلني ... أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا**

أما : " مِنْ وعَنْ " فذكَرَ أَنَّ حذفَهَا منهما ضرورةٌ[١] ، وهو كما ذكَـــرَ وإِنْ كَانَ ظاهِرُ كلامِ أَبِي موسى الجزولِيِّ يقتضِي أَنَّ حذفَهَا منهما لغة ، وإِنْ لَمْ تكن فِي شهرة الإثبات.[٢]

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَـــلَّ وَفِـــي   قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ – أَيْضاً – قَدْ يَفِي

يقول : حذفها فِي : " لدنْ " قليلٌ لكنَّهُ فصيح وقَدْ قُرِئَ فِي السبعة[٣] : { **قَدْ بَلَغتَ مِنْ لَدُنِي عُذْراً** } بتَشْديدِ النُّون وبالتخفيف عَلَى حذفها[٤] ، عَلَى أَنَّهُ محتمل أَنْ يكونَ نُونُ وقاية فِي : " لَدُنِي " المخففة ؛ لأَنَّ لَنَا لغة فِي : " لدن " حـــذف نونهـــا فنقول : من لَدُ ، فمن قال : من لدني فيحتمل أَنْ يكون ذَلِكَ عَلَى هذه اللُّغَة فَتَكُـــونُ هذه نون الوقاية ، وإذا احتمل ذَلِكَ لَمْ يكن فِي : " لدنِ " دليل عَلَى حـــذف نـــون الوقاية من : " لدن ".[٥]

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ١١٣ ، ١١٤ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١٨٧ ، ومثاله قوله :

أيهـــا الـــسائل عنـــهم وعـــني   لست من قيس ولا قـــيس مـــني

(٢) المقدمة الجزولية : ٦٢ – ٦٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٤٥ – ٦٤٧.

(٣) من الآية : ٧٦ من سورة الكهف.

(٤) القراءة بالتشديد قراءة الجماعة ، وقرأ نافع وأبو بكر : " مِنْ لَدُنِي " بتخفيف النُّون . ينظـــر إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٤٦٧ ، والإقناع فِي القراءات السبع : ٦٩١.

(٥) قال النحاس بعد أن ذكر قراءة التخفيف والتشديد : " والقراءة الأولى – أي التشديد " أولى فِي اللغة العربية وأقيس ؛ لأنَّ الأصل : " لَدُنْ " بإسكَان النُّون ثم تزيد عَلَيْهَا لتضيفها إِلَـــى نفسك نوناً لَيَسْلم سكون نون لدن ؛ كما تقول : عنِّي ومنِّي ، فكما لا تقول عَنِي يجب ألا تقول لَدُنِي ، والحجة فِي جوازه عَلَى مَا حكي عَنْ محمد بن يزيد أن النون حذفت كما قـــرأ أهل المدينة : " فبم تبشرونِ بكسر النُّون ، وأحسن من هَذَا القول ما ذهب إليه أبو إســـحاق قال : " لدنْ " اسم وعَنْ حرف ، والحذف فِي الأسماء جائز " . إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٤٦٧.

(٧٤)

وفي قوله :

.... وَفِـــي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ – أَيْضاً – قَدْ يَفِي

أبهم الحذف وقَدْ تقدم له حذف فصيح كثيراً ، وحذف نـــادر ، وحـــذف اضطرار وحذف قليل ، والَّذِي نصَّ عَلَيْه أنَّ الحذف فِي : " قطني ، وقَدْنِي " ضَرُورَةٌ وظاهرُ كلامِ أبِي موسى يقتضي أَنَّهُ لُغَةٌ.[1]

---

[1] المقدمة الجزولية : ٦٢ – ٩٣ وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٤٥ – ٦٤٧.

﴿ الْعَـــلَمُ ﴾

قَوْلُـــــهُ :[١] ٢١/

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُـــسَمَّى مُطْلَقـــاَ   عَلَمُـــهُ كَجَعْفَـــرٍ وَخِرْنَقـــاَ

أطلق التعيين وهو عَلَى قسمين :

أحدهما : تعيين الأجناس بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ كماء وزيت وذهب ونحو ذَلِكَ.[٢]

والثاني : تعيين غير الأجناس كزَيْدٍ فكَانَ ينبَغِي أَنْ يقيد التعيين لغير الأجناس، وقَوْلُهُ : " مطلقاً " يريد بالنسبة إِلَى جميع أحوالِهِ مِنْ تكلُّمٍ وخطابٍ وغَيْبَةٍ ، فتقــول : أَنَا زَيْدٌ ، وأَنْتَ زَيْدٌ ، وهُوَ زَيْدٌ ، فيعينه فِي جميع أحواله.

ويشتَرِكُ معه فِي هَذَا المعرف بالأَلِف واللام التِي للعهد فإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ مطلقاً – أيضاً – فتقول : أَنَا القاضي ، وأَنْتَ القاضي ، وهُوَ القاضي.[٣]

قَوْلُـــــهُ :

وَاسْماً أَتَـــى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبـــاَ   وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَـــحِبَاَ

يريد : وأَخِّرِ اللقب إِنْ صحبَ الاسم أو الكنية ، فتقول : جَاء سعيدُ كرزٌ ، وجَاء أبو بكر كرزٌ ، وجَاءت أم عمرو بطةٌ ، وإعرابُ هَذَا اللقب يتبين فِي البيت بعد هَذَا.

---

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو

وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ   وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

(٢) مثل هذا لا يسمى تعييناً وإنما الشيء منه شائع فِي أمته لا يختص به واحد دون آخــر فهــو كالنكرة من حيث المعنى.

(٣) المعرف بالألف واللام يعين مسماه مادامت فيه أل ، فإذا فارقته فارقه التعيين وكذا الموصول وغيره ، أما العلم فيعين مسماه بلا قيد.

قَوْلُـــــهُ :

وَإنْ يَكُونَا مُفْــرَدَيْنِ فَأَضِــفْ حَتْماً وَإلاَّ أَتْبِعِ الَّــذِي رَدِفْ

يقول : إذا كَانَ اللقبُ وغيرُه مفردين فأضِفْ غير اللّقَب إِلَى اللّقَبِ ولا يجوز غيرُه ، وذَلِكَ نحو : هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ ، ومررتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ ، وإنْ لَمْ يكونَا مفردَيْنِ فأتبِعْ الَّذِي رَدِفَ ، أَيْ تَأخَّرَ ، وهو اللقب أي : أتبعه ما قبله فـي الإعراب وذَلِكَ نحو : جَاءني أبو بكر كرز ، ورأيت أبا بكر كرزاً ، ومررت بـأبي بكر كرز ، ولم يبين فِي إعرابِهِ غير أنَّهُ تَابِعٌ وهذه التبعِيَّةُ يجوز فِيهَـا وَجْهَـانِ مِـنَ الإعرابِ :

أحدهما : أنْ يكونَ عَلَى جهة البدلية.

الثاني : أنْ يكونَ عَلَى جهة عطف البيان وهو أولى ؛ لأنَّ اللقبَ أشهرُ مـن الاسم ، وقولُهُ : " وَإنْ يَكُونَا " عائد عَلَى اللقب وعَلَى الَّذِي يصحبه ، والَّذِي يصحبُهُ أَعَمّ مِنْ أنْ يكون اسماً أو كُنْيَةً.

أما الاسمُ فيتصورُ أنْ يكون مفرداً وغيرَ مفردٍ نحو : زَيْدٌ وعبـد الله ، وأمـا الكنيةُ فلا تَكُون مفردةً ، والإفْرَادُ يطلق فِي اصطلاح النحاة عَلَى أشياء مِنْهَا :

الإفْرَادُ بإزاء التثنية والجمع وذَلِكَ فِي باب الإعراب فِيها.

ومِنْهَا الإفْرَادُ بإزاء المضاف والمشبه بالمضاف وذَلِكَ فِي باب النداء وفِي باب لا.(١)

ومِنْهَا الإفْرَادُ بإزاء الجملة وذَلِكَ فِي باب المبتدأ والخبر وغيره.

ومِنْهَا الإفْرَادُ بإزاء المركب الَّذِي هُوَ جملة أو مضاف ومضاف إليه أو اسمـان جعلا اسماً واحداً وذَلِكَ فِي هَذَا الباب.

---

(١) أي لا النافية للجنس.

ويرد عَلَى قوله : " وَإِنْ يكُونَا مُفْرَدَيْنِ " العَلَمُ الَّذِي فيه : " أل " للمح الصفة نحو : الحارث ، والعباس ، فإنَّه ما دامت فيه لا يضاف إِلَى اللقب أصلاً مَعَ أنَّهُ مفردٌ ، فتقولُ : هَذَا الحارثُ كرزٌ ، ورأيت الحارث كرزاً ، ومررت بالحارث كرز.[١]

وقوله : " فأضف حتما " هَذَا مشهور مَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ[٢] ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إِلَى جوازِ الإتباع ، فتقولُ : هَذَا يحي عينان[٣] ، ورأيت يحيى عينين ، ومررت بيحيى عينين فِي رجل اسمه : " يحيى " ولقبه : " عينان ".

ويجوز – أيضاً – أن لا تتبع وأن لا تضيف بل تقطع فتقول : رأيت سعيداً كرزٌ ، ومررت بسعيد كرزٌ ، والقطع إما إِلَى الرفع كهَذَا الَّذِي مثلنا ، وإما إِلَى النصب ، وقوله : " وإلا أتبع الَّذِي ردف " تقدم تمثيل ذَلِكَ ولا يلزم الإتباع بل يجوز معه وجه آخر وهو القطع.[٤] /٢٢

قوْلُـهُ :

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأُدَدْ

قَسَّمَ العَلَمَ إِلَى قسمين : منقول ومرتجل ، فالمنقول : ما سبق له وضع فِي النكرات نحو ما مثل به من فضل فإنه منقول من فضل المصدر ، وأسد فإنَّه منقول من اسم حيوان.

---

(١) أجازوا إضافته وتنزع منه أل تقول يا أعشى تغلب ، فِي الأعشى قال الناظم :

وحذف أل ذي إن تناد أو تضف ... أوجب وفِي غيرهما قد تنحذف

(٢) انظر فِي ذلك شرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣٩ ، وابن الناظم : ٧٣ ، الكتاب لسيبويه : ٣/ ٢٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٧٣ – ١٧٤.

(٣) قد يجاب عليه بأنه يحتمل أن يكون قد جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢٥٠ ، وابن الناظم : ٧٣ ، ونسب إِلَى الفراء والزجاج فِي شرح الكافية للرضي : ٢/ ١٣٩ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٣١٧ – ٣١٨.

والنقل يكون من اسم شخص نحو : أسد[١] ، ومن صفة نحو : قاسم ، ومالك ، ومن مصدر نحو : فضل ، ومن فعل ماض نحو : كَعْسَب[٢] ، ومضارع نحو : يشكر ، وأمر نحو : أطرقا ، ومن جملة : كتأبط شرا ، ومن اسم صوت نحو : ببّهْ عَلَى خلاف فيه ، ومن غير ذَلِكَ.

والمرتجل : ما لم يسبق له وضع فِي النكرات نحو ما مثل به من : سعاد وأدد أما سعاد فمشتق من السعد ولا يعلم كونه لاسم نكرة وهو علم لمؤنث ، وأما : "أدد" فاسم رجل وفِي همزته خلاف ، منهم من قال : إِنَّهُ مُشتق من الإدّ وهو العظيم ، قاله شيخنا أبو الحسن الأُبَّذيّ[٣] ، وقال سيبويه إِنَّهُ مشتق من الوُدّ فتَكُون همزتُه مبدلة من واو ولزم فيها البدل ، قال سيبويه فِي باب تَحقير الأسماءِ الَّتي تثبت الأَبْدَالُ فِيهَا وتَلْزَمُهَا : " وإِنَّمَا أُدَدٌ مِنَ الوُدّ ، وإِنَّمَا هو اسم يُقَال : مَعَدُّ بْنُ عَدْنَانَ بْنُ أُدَدٍ ".[٤]

واخْتَلَفَ النحاةُ هلْ ثَمَّ عَلَمٌ مرتجلٌ أو كلُّ عَلَمٍ منقولٌ ؟ ، وظاهر كلام سيبويه أنّ كُلَّ عَلَم منقول وأنَّ جميعَ ما أوْرَدُوهُ من مُثل المرتجل إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ فِي الأَصْلِ لكنا جهلنا من أي نكرة نقلت ؟.[٥]

قَوْلُـهُ :[٦]

وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَـزْجٍ رُكِّبَا	ذَا إِنْ بِغَيْرِ وَيْـهِ تَـمَّ أُعْرِبَا

---

(١) يقصد به الاسم الجامد الدال على ذات كأسد فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس ومثله ثور للفحل من البقر.

(٢) في اللسان : كعسب فلان ذاهباً إذا مشي مشية السكران ، وكعسب : اسم.

(٣) على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي أبو الحسن ، توفى سنة (٦٨٠هـ) ، ينظر البغية : ٢/ ١٩٩.

(٤) الكتاب لسيبويه : ٣/ ٤٦٢ – ٤٦٤.

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ٣٠٧ – ٣٠٨.

(٦) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخراً وهو :

وشاع فِي الأعلام ذو الإضافة	كعبد شمس وأبي قحافة

يريدُ : ومِنَ العَلَمِ الجملةُ نحو : تَأَبَّطَ شَراً ، وهو أحد فتاك العـــرب ، وذَرَّى حَباً ، وبَرَقَ نَحرُهُ ، وشَابَ قَرْنَاهَا ، وغيرُ ذَلِكَ وَهَذَا داخل تحت قولــه : " ومنــه منقول " وَلَمْ يُبَيِّنْ حكمه وحكمه الحكاية ، فتقول : قام تَأَبَّطَ شَراً ، ورأيت تَأَبَّطَ شَراً ، ومررت بتَأَبَّطَ شَراً.

ثُمَّ ذكر أَنَّ المركبَ تركيبَ مَزْجٍ يُعْرَبُ إِنْ كَملَ لفظُهُ بِغَيْرِ : " ويــه " نحو : بَعْلَبَكُّ ، ومَعْدِي كَرِبُ ، ورَامَ هُرْمُزِ ، ومَارِ جرْجِس ، وحضر مــوت ، ولإعرابــه طريقان :

أحدهما : أَنْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لا ينصرف فتقولُ : هذه حضرَ مَوْتُ ، ورأيت حضرَ مَوْتَ ، ومررت بِحَضْرَ مَوْتَ.

والثاني : أَنْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْمُضَافِ والْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَقُولُ : هــذه حــضرُ مَوْتٍ ، ورَأَيْت حضرَ مَوْتٍ ، ومررت بِحَضْرِ مَوْتٍ ، ولَمْ يُبَيِّن النَّاظِمُ كيف إعرابه ، وظاهرُ كلامهِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ فِيه البناء وفيه خلاف ، والصحيح جوازه ، فتقول : هــذه حضرَ مَوْتَ ، ورأيت حضرَ مَوْتَ ، ومررت بِحَضْرَ مَوْتَ.[١]

وَلَمْ يتعرض النَّاظِمُ لحكْمِ الْمُركبِ تركيبَ مزجٍ إِذَا كَمُلَ بويه نحو : سيبويه ، ونفطويه ، ونزرويه ، وابن درستويه ، وابن خالويه ، وابن شاهويه ، وكلهم نحاة ولا نحفظ لهم سابعاً.

وهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الكسر تقول : جَاءَ سِيبَوَيْهِ ، ورأيت سِــيبَوَيْهِ ، ومــررت بسِيبَوَيْه ، وإِنَّمَا لَمْ يعربْ لاختلاط الاسم الأول بالصوت وصيرورتهمَا اسْماً واحداً ، فعُومِلَ مُعَامَلَةَ الصوت كغاقٍ فبُنِيَ ونُوِّنَ إِنْ نُكِّر كما ينون غاق إِنْ نُكِّر ، و لم يــذكر سيبويه فِي هَذَا النحو إلا البناء.[٢]

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٢٢٢ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٣١٥.

(٢) الكتاب لسيبويه : ٣/ ٣٠١ – ٣٠٢.

وذَكَرَ الْجَرْمِيُّ فيه جوازَ إعرابِهِ إعرابَ ما لا ينصرف فتقول : قام سِيبَوَيْهُ ، ورأيت سِيبَوَيْهَ ، ومررت بِسِيبَوَيْهَ ، فإِنْ كَانَ ما ذكر مسموعاً قُبِلَ ، وإِنْ كَانَ مقيساً عَلَى : " بعلبك " لَمْ يُقْبَلْ.(١)

قَوْلُــــهُ :(٢)

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ   كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمّْ

علم الجنس : هو الاسمُ المُعَامَلُ مُعَامَلَةَ العلَمِ لَفْظاً وَمُعَامَلَةَ النكرة معنىً ، فمِنَ الجهَةِ الأولى لا يقبلُ أداةَ التَّعْرِيفِ ، ويمتنعُ مِنَ الصَّرْفِ إن انضاف إِلَى العَلَمِيَّةِ سَبَبٌ آخَرٌ يمنع معه نحو : **/٢٣** أسامَةُ ، وابْنُ آوَى ، وبَنَاتُ أَوْبَرَ ، وتجيء الحالُ مِنْهُ فِي صحيحِ الْكَلاَمِ وإِنْ لَمْ تتقدم عَلَيْهِ فتقولُ : هذَا أَسَامَةُ مُقْبِلاً ، ويضعف : هَذَا أَسَدٌ مُقْبِلاً.

وَمِنَ الجهَةِ الثَّانيَة ينطلقُ عَلَى كُلِّ واحد واحدٌ مِنْ جنسه كالاسم الَّذي هــو نكرة لفظاً ومعنىً ، فَكُلُّ أَسَدٍ ينطلقُ عليْه أُسَامَةُ ، وكُلُّ ثَعْلَبٍ ينطَلِقُ عَلَيْــه ثُعَالَــةُ ، فأسامة وأسد مترادفان ؛ لكن أعطى أسامة حكم الأعلام كما قَدَّمْنَا ، وأسد نكــرة لفظاً ومعنىً ، فأحكامه أحكام النكرة.

وقَدْ تَكُونُ لبعضِ المترادِفين أحكامٌ لا تَكُونُ للآخَــرِ ، ألا تَــرَى أَنَّ : "ذَا" مُرَادِفٌ لِصَاحِبٍ ، وَقَدْ انْفَرَدَ بأحكام لا تُوجَدُ فِي صاحِبٍ.

ولِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى النكرة ، قال سيبويه حين بَوَّبَ عَلَيْهِ : " هَــذَا بَابٌ مِنَ المعرفَةِ يكُونُ فِيهِ الاسْمُ الخاصّ شَائِعاً فِي الأمة لَيْسَ واحِدٌ مِنْهَا أولَى به مِــنَ

---

(١) راجع التذييل والتكميل : ٢/ ٣١٥ – ٣١٦.

(٢) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخرا وهو :

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرِيَطٍ لِلْعَقْرَبِ   وَهَكَذَا ثعالــــةُ للثعــلبِ

الآخر ".[٢] فإنَّمَا يعْني : يكُونُ الاسمُ الَّذي حكْمُهُ حكم العَلَمِ ، وإلا فَيَستَحيلُ أَنْ يكونَ خاصاً شَائعاً لأَنَّ الاسْمَ الواحدَ لاَ يكونُ كُلّياً جزئياً.

وَقَدْ رَامَ بعضُ المتنطِّعين من المتأخرين التفرقة بين أسامة وأسد من جهة المعْنَى ورام إبقاء اسم عَلَى العَلَميَّةِ لفظاً ومعْنَىً فزعم أَنَّ أسداً موضوع لواحد لا بعينه كسائر النكرات وزعم أن أسامة موضوع للمعنَى الذهني ، والَّذي قام بالذهن إِنَّمَا هو معْنىً معقُولٌ مفردٌ لا يتكثر ولا يوجد خارج الذهن ، ثم صار يقع على الأشخاص لوجود ما هو ذَلِكَ الْمَعْنَى المفرد كلي فِي الأشخاص وأسد وضع لواحد من تلك الأشخاص لا بعينه ، وأسامة وُضِعَ للصورةِ الذهنية ، وإِنْ تَعدَّدَتْ الأشخاصُ فِي الخارجِ.[١]

وما أظن أَنَّ العربَ قصدتْ شيئاً من هَذَا الَّذِي ذكرَهُ هَذَا المتأخر فِي عَلَمِ الجنس ، - وأيضاً - فإِنَّهُ ما من نكرة إلا معْنَاهَا الذهني لا يتكثر فلا اختصاص لأسامة بذَلِكَ.

قَوْلُـــهُ :

وَمِثْلُـــهُ بَـــرَّةُ لِلْمَبَـــرَّهْ كَذَا فَجَـــارِ عَلَـــمٌ لِلْفَجْـــرَهْ

يقول : عَلَمُ الجنس لا يَخْتَصُّ بالمشخصات نحو : أسامة ، وذؤالة ، وغيرهما ، بَلْ قَدْ يكون فِي المعاني ، وأشار النَّاظِم إِلَى قَوْل النابغة الذبياني :[٢]

---

(٢) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٩٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٨٢.

(١) انظر التذييل والتكميل : ٢/ ١٠٨ – ١٠٩ ، ٣٠٦ ، ٣٢٧.

(٢) البيت من بحر الكامل للنابغة الذبياني ، وهو من قصيدة يهجو بها زُرْعة بن عمرو بن خويلد.

اللغة : قوله : " إنا اقتسمنا خطتينا " هَذَا مثل ، أي : كَانتْ لِي ولك خطتان فأخذت أنا البرة وأخذتَ أنت الفاجرة ، و " الخطة " القصة والخصلة ، وإِنَّمَا قال ذَلِكَ ؛ لأن زرعة دعاه إِلَى الغدر ببني أسد ونقض حلفهم ، فأَبَى ذَلِكَ ولزم الوفاء والبر ، ونسب زرعة إِلَى الغدر والفجور ، و" بَرَّة " اسم علم وضع من البر و لم يصرفه لأنه معرفة مؤنث ؛ لأنه اسم للخطة ، و" فَجَارِ " اسم معدول عَنْ الفجور معرفة فبناه كما بنيت حَذَامِ وقَطَامِ ، فإن قلت : لم قال =

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فبَرَّةُ عَلَمٌ للمَبَرَّة فامتنع الصرف للْعَلَمِيَّةِ والتَّأْنِيثِ ، وفجار عَلَمٌ للْفَجْرة معدول عَنْ مصدر معرفة ، فكَأَنَّهُ قَال : واحتملت فجرة ، وفجار مبني عَلَى الكسر وجعل سيبويه والنحويون بعده فَجَارِ من المصادر المعدولة.[١]

واختار أبو سعيد السيرافي أن يكون صفة غالبة ، قال : لأنه جعلها نقيضة برَّة ، وبرّة صفة ، يقول : رجل برّ ، وامرأة بَرَّة ، فبرّة وفجار صفتان لمصدر ؛ كَأَنَّه قال : فحملت الخصلة البرة ، واحتملت الخصلة الفاجرة ؛ كما تقول : الخصلة الحسنة ، والخصلة القبيحة ، وهما صفتان ، وجعل برة معرفة عرف بها ما كان جميلاً مستحسناً.

= فِي الإخبار عَنْ نفسه فحملت وفِي الإخبار عن نفر زرعة احتملت ؟ ، فما الفرق بينهما ؟ قلت : العرب إذا استعملت فعل وافتعل بزيادة التّاء وبغير الزيادة كأن الَّذي لا زيادة فِيه يصلح للقليل والكثير ، والَّذِي فِيه الزيادة للكثير خاصة نحو : كسب واكتسب ، ونهب وانتهب ، وأراد النابغةُ أن يهجو زرعة بكثرة غدره وإيثاره الفجور ، فذكر اللَّفْظة الَّتِي يراد بها التكثير خاصة ليكون أبلغ فِي الهجو ، ولو قال : وحملت فجار ؛ لاحتمل ألا يكون غدر إلا مرة واحدة.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " برة " ، وقوله : " فجار " فإنهما من أعلام الجنس المعْنوي فإن برة علم للبر ، وفجار علم للفجور . ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ٤/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، ابن يعيش : ١/ ٣٨ ، ٤/ ٥٣ ، ٦٤ ، الكتاب : ٣/ ٢٧٤ ، والخصائص : ٢/ ٢٩٨ ، ٣/ ٢٦١ – ٢٦٥ ، والأشموني : ١/ ١٣٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٢٩ ، وديوان النابغة ص ٨٦ (دار الكتب العلمية).

(١) الكتاب لسيبويه : ٣– ٢٧٤ ، وفيه : " ومما جاء اسما للمصدر قول الشاعر النابغة :

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

ففجار معدول عن الفجرة ".

﴿ اسم الإشـــــارة ﴾

قَوْلُـــــهُ :(١) /٢٤

بِـــذَا لِمُفْـــرَدٍ مـــذكرٍ أَشِـــرْ   بِذِي وذِهْ تِي تَا : عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

" ذا " لمفردٍ مذكَّرٍ قَريبٍ ، وألفُهُ عِنْدَ الكوفيين زائدة ووافقهم الـــسهيلي(٢) ، وأصلٌ عِنْدَ البصريين(٣) ، واختلفوا من أي شيء هذه الألِف منقلبة ؟ ، فقيل : من ياء والعين واللام ياءان(٤) ، وقيل : من واو وهو من باب طويت(٥) ، ويُقَال فِي ذا : ذاء ، وذائه ، ويُقَال فِي تأنيث ذا ذاتُ وذِهْ وتِهْ أو بإشباع كسرة الهاء أو باختلاسها وصلاً.

قَوْلُـــــهُ :

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْـــعٍ مُطْلَقَـــاً   والْمدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انطِقَـــا
بِالْكَافِ حَرْفاً دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ   واللاَّمُ إِنْ قَدمتَ – هَا – مُمْتَنِعَهْ

قوله : " بالكاف حرفا " أي حرف خطاب فلا موضع لها من الإعراب ، ولا يتخيل فيها الإضافة فهي كالكاف فِي قولهم : النَجَاءَكَ وفي أَبْصِرْكَ زَيْداً (٦)، وذكـــر أنك مخير فِي الحالة القصوى بين أَنْ تقول : ذاك أو ذَلِكَ وكذَلِكَ فِي باقي الأسماء.

---

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وذان تان للمثنى المرتفع   وفي سواه ذين تين اذكر تُطِعْ

(٢) اللامات للزجاجي : ١٣١ – ١٣٢ ، وفيه الخلاف بين البصريين والكوفيين وحجـــج كـــل منهم ، وانظر معه : التذييل والتكميل : ٣/ ١٨١ ، ١٨٢ ، ونتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧.

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس : ١/ ١٧٨ ، والإنصاف : ٦٦٩ – ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣/ ١٢٦ – ١٢٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٠ – ٣١.

(٤) هو قول الأخفش ومن تابعه من البصريين : الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ١٨٣.

(٥) الإنصاف : ٦٧٠ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٠ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ١٨٣.

(٦) النجاءك : اسم فعل أمر بمعنى أسرع ، وأبصرك فعل أمر من أبصر وزيداً مفعولـــه والكـــاف حرف خطاب.

والَّذي ذكر الناس أنَّ اللامَ للبعد ، وأنَّ مَراتِبَ الإشارة ثلاثةٌ : الدُّنْيا والوُسْطَى والقُصْوَى ، والَّذِي يفهم من كلام النَّاظِم أن للمشار حالتين : الدنيا والقصوى.

وقوله : " دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ " مثاله ذَلِكَ ، وتِيلك ، وأولالك ، وذكر أن اللام تمتنع إذا قدمت عَلَى اسم الإشارة ها ، وها هنا للتنبيه ، فيجوز أنْ تقول : ها ذاك ، ولا تقول : هَذَا لك ، قيل : لأَنَّ ها للنبيه واللام للتنبيه فلا يجتمعان ، قال السهيلي : والأظهر فِي اللام أَنَّهَا تدلُّ عَلَى تراخٍ وبُعْدٍ فِي المشار إليه ، وأَكْثَرُ ما يُقَال فِي الغائب وما لَيْسَ بحضرة المخاطب ، وها تنبيه للمخاطب لينظُرَ ، وإِنَّمَا ينظر إِلَى ما بحضرته لا إِلَى ما غاب عَنْ بصره ، فلذَلِكَ لَمْ يجتمعا.[1]

ولنحصر أسماء الإشارة بالنظر إِلَى مراتبها الثلاثة ، وبالنسبة إِلَى تذكيرها وتأنيثها ، وبالنظر إِلَى إفرادها وتثنيتها وجمعها فنقول : لمذكر قريب مفرد : ذا ، وذاء ، وذائه ، ويجوز دخول هاء التنبيه فتقول : هَذَا وهَذَاء ، وهذائه ، ولوسط ذاك ، ويجوز إدخال ها فتقول : هَذَاك ، ولبعيد ذَلِكَ.

ولمذكرين قريبين ذان رفعاً ، وذين نصباً وجراً ، ويجوز إدخال ها فتقول : هذان ، وهذين ، ومن قال : الزيدان رفعاً ونصباً وجراً قال بالألف فِي الأحوال الثلاثة ، ولوسطين : ذانك ، ويجوز هَذَانك ، ولبعيدين : ذانك رفعاً ، وذينِّكَ نصباً وجراً ، وذانيك ، وذيْنيك.

ولجـ ع مذكر قريب أولى بالقصر ، وبالمد ، وتدخل ها فتقول : هاؤلا ، وهاؤُلاء ، وهؤلاء بحذف ألف ها وبواو ساكنة ، وفِي الوسط أولاك ، وهؤلاك ، وفِي البعيد : أولائك ، وأولالك ، وألاَّك.

(١) انظر نتائج الفكر للسهيلي : ١٧٧ – ١٧٩.

ولمؤنث قريب مفرد " ذات وذي وتِي وذه وتهِ وتا ، ويجوز إدخال ها عَلَى كُلٍّ مِنهَا ووسط : تِيْك ، وتَيْك ، وذِيك ، ويجوز إدخال ها ، وبعيد : تِلْك ، وتَلْك ، وتَالِك ، وتَيْلك.

ولمؤنثين قريبتين : تان رفعاً ، وتين نصباً وجراً ، ولوسطيَّتَيْن : تانك ، وتَيْنك ولبعيدتين : تانك ، وتَيْنك ، وإنْ شئت : تانيك.

ولا يجوز التشديد فِي تينّك ولا فِي : ذينّك عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ(١) ، وأما جمع المؤنث فكجمع المذكر فِي رُتْبَةِ الثلاثَة وفِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ. /٢٥

قَوْلُــــهُ :(٢)

وَبِهُنَا أَوْ هَاهُنَـــا أَشِــرْ إِلَـــى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَـــافَ صِـــلاَ

ذكرَ أنَّ الكافَ إنْ شئتَ وصلتها بهذا فقلت : هذاك ، وإنْ شِئْتَ وصلتها بهاهنا فقلت : ها هناك من كلام العرب فَإِنْ كَان وَرَدَ قلناه وإلا فالمنع ، ولا يصح قياسه عَلَى هَذَاك ، وإنْ اشتركا فِي كونهما اسمي إشارة ؛ لأن هاهنا مختص بالمكَانِ ومقصورٌ عَلَيْه.

وهَذَا يقع عَلَى كل مشار إليه عَلَى ما تَقَدَّمَ فيمكن أن يتصرف فِيه ما لا يتصرف فِي غيره ، وقَدْ تعرض النَّاظِمُ فِي البيت بعد هَذَا لزيادة اللام للبعد فِي هناك ، وذَلِكَ جائز ، قَالَ تَعَالَى :(٣) **{ هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ }**.

---

(١) مذهب الكوفيين جواز تشديد نون ذان وتان فِي الرفع والنصب والجر ، ومذهب البصريين جواز التشديد فِي حالة الرفع فقط. التذييل والتكميل ٣/ ١٨٦.

(٢) لم يذكر الشارح البيت الَّذِي بعد هَذَا البيت وأن ما ذكر منه جمل فِي الشرح ، ونصه :

فِي البعد أو بِثَمَّ فُهْ أو هَنَّا أَوْ بِهُنَالِكَ انطقن أَوْ هِنَّا

(٣) من الآية : ١١ من سورة الأحزاب.

وقوله : " وَبِه الْكَافَ صِلاَ فِي البعد " هَذَا عَلَى ما اختاره من أنَّ المشار لـــه رتبتان : قريبة وبعيدة ، والَّذِي يكون للبعيد عَلَى رأينا إنما هو باللام نحو : هنالك.

وقوله : " أشر إِلَى داني المكَان " أي إِلَى قريب المكَان ، وذكر بعضهم أنها قَدْ تأتِي للزمان ، وفِي كلا الحالين هنا يلزم الظرفِية أو شبه الظرفِية كجرها بمن ، تقول : أقبلت الخيلُ من هنا ومن هناك.

وذكر فِي البيت بعد هَذَا : " ثَمّ " وأنَّهَا ظرف للمشار البَعِيدِ مـــن الأمكنـــة وهي كهنالك فِي التزامها الظرفية أو شبهها ، ومن أعرب : " ثَمَّ " من قَوْلِه تَعَالَى :[١] { وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ} مفعـــولاً به فَقَدْ أخطأ ؛ لأنَّهُ أخرجها عَنْ بَابِها إِلَى المفعول به.

*****

---

[١] من الآية : ٢٠ من سورة الإنسان.

﴿ المَوْصُــــول ﴾

تَقَدَّمَ لنا الوَعْدُ فِي ذكرِ تعريفِ الموصولِ فِي أَوَّلِ التعريفِ والتنكيرِ ، فنقولُ : اختلفَ الناسُ فِي تعريف الموصولات ، فذَهَبَ الأخفشُ إِلَى أَنَّهَا تَعَرَّفَـتْ بِـالأَلفِ واللامِ[١] ، قَالُوا : وَمَا لَيْسَ فيه ألفٌ ولامٌ ، فهُو عَلَى نِيَّةِ مَا فِيه الأَلفُ واللامُ نحـو : " مَنْ ، ومَا " ، قَالُوا : وما كَانَ مُضافاً فإِنَّهُ تعرَّفَ بالإِضَافةِ ، ومذهب الأخفش هو المختار.

وذهب الفارسيُ إِلَى أَنَّهَا تعرَّفَتْ بالعهد الَّذي فِي الصِّلَةِ وَلَمْ تتعرف بـالأَلف واللام[٢] فعَلَى هَذَا يكونُ الموصولُ قسماً سادساً للمعارف ، ويظهرُ هَذَا المذهبُ مـن كلامِ صاحبِ هذه الأرجوزةِ وقَدْ صرَّحَ به فِي غيرها.[٣]

قَوْلُــــهُ :[٤]

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذي الأُنْثَى الَّتي وَاليَا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لاَ تُثْبِـتِ

لا يَحْتَاج الموصول إِلَى حَدٍّ لأَنَّهُ ألفاظٌ محصورةٌ قليلة تُضبَطُ بالعدِّ[٥] ، وإِنَّمَـا قال : " مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ " لأَنَّ لَنَا حُرُوفاً موصولةً نحو : أَنْ وأَنَّ.

---

(١) شرح جمل الزجاجي : ٢/ ١٣٥.

(٢) انظر شرح الأبيات المشكلة الإعراب : ٤٣٦ ، ٤٥١ – ٤٥٥ ، والحجـة للفارسـي : ١/ ١٥٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ١١١.

(٣) قال ابن مالك وهو يبين المعارف وأسبابها : ثم الموصول وهو بحسب صلته فيكمـل تعريفـه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها ، شرح التسهيل : ١/ ١١٦.

(٤) لم يذكر الشارح البيت الذي بعد هذا البيت وأن ما ذكر منه جملا ضمن الشرح ونصه :

بل ما تليه أوله العلامة والنُون إنْ تشدد فلا ملامة

(٥) بل حده ابن مالك في التسهيل فقال : هو من الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملـة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.

وقَدْ زَعَمَ الفرَّاءُ أَنَّ الَّذي يكونُ حرفاً موصولاً فينسبكُ منه مع ما بعده مصدرٌ ؛ كما يَنْسَبِكُ مع أَنْ والفعل فأجاز : أعجبني الَّذي قمتَ ، أيْ : قِيَامُكَ[١] ، وفَرَّعَ عَلَى مَذهَبِه الكوفيون[٢] ، وقَدْ استحْسَنَهُ الفَارِسيُّ فِي بغدادياته.[٣]

وقوله : " الأُنْثَى الَّتِي " يُشْعِرُ أَنَّ : " الَّذي " لمذكر وأَكْثَرُ ما يكون لِمُفْرَد ، وقَدْ يأتي لِجَمْع فتقول : هم الَّذي خرجوا ، تريد الَّذينَ ، وقوله : " وَاليَا إذَا مَا ثُنِّيَا لاَ تُثْبِتِ " أيْ تقول : اللذان واللتان ، ولا تقول : اللذيان واللتيان ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَانَ آخرُهما ياء نحو : الشجيّ والعميّ خاف أَنْ يتوهم أَنَّ تثنيتهما كتثنية العمي والشجي فذكر أَنَّكَ فِي تثنيتهمَا لا تثبت الياء بل تحذفها وجوباً.

ومفهومُ الشرط هنا ملغيٌّ لأَنَّهُ لا يختص حذف اليَاء بالتثنية بَلْ يجوز حذفها فِي الإفراد ، فتقول : الَّذِ قام زَيْدٌ ، واللتِ قامت هندٌ ، /٢٦ وإذا حذفت اليَاء فإنْ شئت أبقيت الذال والتَّاء على كسرهما ، وإنْ شئت أسكنت فتقول : اللذْ واللتْ.

وَقَدْ زعم بعضُهُمْ أَنَّ هَذَا الحذفَ فيهما حالة الإفراد من الضرائر لا لغة[٤] ، ويجوز تشديد اليَاء فِي : الَّذِي والَّتِي ، فتقدر مبنية عَلَى الكسرِ دائماً[٥] ، أو مجراة

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل : إن الذي على ثلاثة أقسام منها مصدر به محكوم بحرفيتها وهذا المذهب أيضاً هو مذهب الفراء رحمه الله وهو الصحيح ، وبه أقول ثم سرد أبياتاً تقصد ذلك وتؤول الذي بمصدر ، شرح التسهيل : ١/ ٢٢٠ -٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٥ ، ٢٦٦.

(٢) التذييل والتكميل : ٣/ ١٩.

(٣) انظر المسائل الشيرازيات : ٤٢٢ ، والمسائل العضديات : ١٦٩ — ١٧٠ ، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : ٣٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١١٩ ، وقد جاء فيه : قال أبو علي : ويجيء قوله تعالى {كالذي خاضوا} (التوبة : ٦٩) على قياس فيكون التقدير وخض كخوضهم فلا يعود إلى الذي شيء لأهما في مثل هذا حرف.

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥ ، وانظر الزجاج : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ — ١١١.

(٥) هذا هو ظاهر قول ابن مالك في تسهيل الفوائد : " وقد تشدد ياءاهما مكسورتين " وهذا جائز في الذي والتي وهما مبنيان على الكسر ، وأبو حيان لم يستظهر البناء على الكسر في ذلك من قول المصنف بل قال : " أما البناء على الكسر فليس يظهر في الرواية التي أنشدها —

بوجوه الإعراب فتقول : قام الَّذيُّ فِي الدار ، ورأيت الَّذيَّ فِي الدار ، ومررت بالَّذيِّ فِي الدار.[١]

وعِنْدَنَا أنَّ الَّذي أصوله اللام والذال والياء ، فهو مركبٌ عِنْدَنَا من أصل ثلاثي[٢] ، وذهب الكوفيون إِلَى أَنَّ اللام والياءَ زائدتان ، وأَنَّ الأَصْل فِيه الذال وحدها[٣] ، كما زعموا فِي اسم الإشارة فِي : " ذا " أَنَّ الاسم هو الذالُ وحدها وتقدَّم ذَلِكَ.

قَوْلُهُ :

وَالنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

تقَدَّمَ لَنا عِنْدَ ذِكْرِ أسماء الإشارة تشديد النُّونِ ، وقَدْ أطلق النَّاظِمُ التشديدُ فِي قوله :

والنُّون مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا

- المصنف وهي قوله (إلا للذي) لأنه يجوز أن تكون الحركة حركة إعراب أحدثتها لام الجر" ..انظر التذيل والتكميل : ٢/ ٢١ – ٢٢.

(١) هذا القول نسبه أبو حيان فِي التذييل والتكميل لأبي موسى الجزولي : ٣/ ٢٢ وفيه يقول : " وقد زعم أبو موسى أن الياء تجري بوجوه الإعراب الثلاثة وإن صح هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على أنها تبنى على الكسر إذ يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، وذكر بعض أصحابنا أن في الذي إذا شددت البناء على الكسر والجري بوجوه الإعراب " . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٠.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٩.

(٣) انظر الإنصاف : ٦٦٩ – ٦٧٧ مسألة : ٩٥ ، وابن يعيش : ٣/ ١٣٩ ، وشرح الكافية : ٢/ ٣٩ ، ٤٠.

ولَيْسَ مجمعاً عَلَى إطلاقه ، أما فِي الرفع فصحيح تقول : اللذان ، واللتان ، وهَذَان ، وهاتان ، وأما فِي النصب والجر فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز التشديد ؛ لأَنَّهُ جمع بين ساكنين عَلَى غيرِ شرطهما ، ومَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يجوز التشديد فتقول: الَّذينّ ، واللتينّ وساتينّ وهذينّ.(١)

قوله : " وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا " أي : قصد بالتشديد التعويض مما ذهب بالحذف من الاسم المفرد فِي التثنية ؛ لأَنَّ القياسَ كَانَ يقتضي أَنْ لاَ يحذف منه شيء ، فكَان يُقَال اللذيان ؛ كما قَالُوا : الشجيان ، وهذيان ؛ كما قالوا : رحيان ، ولكنهم حذفوا اليَاء والأَلِف فِي التثنية فناسب أَنْ يعوضوا من ذَلِكَ المحذوف التشديد فِي النُّون ، ويَحْتَاج فِي دعوى هَذَا إِلَى دليل.(٢)

ويمكن أَنْ يدّعي أَنَّ هَذِه الزيادةَ فِي النُّونِ إِنَّمَا هِيَ للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب لا للتعويض من المحذوف ؛ كما فرقوا بالحركة بين المعرب والمبني فِي : " قبلُ وبعدُ " فجعلوا الحركة فِيهما إذا كَانَا مبنيين ضَمَّةً ، وكل واحد من القولين دعوى.(٣)

---

(١) قال أبو حيان في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥ ، ٢٦ : " وقوله مجوزاً تشديد نونها أي نون التثنية ، وتخفيف النون لغة الحجاز وبني أسد ، وتشديدها لغة قيس وتميم ، وظاهر كلام المصنف التشديد مع الألف والياء " وفي البسيط : وفيه وجهان : تشديد النون لغة قريش وتخفيفها ، فأما مع الألف فلا خلاف في تجويز تشديد النون وقد قرئ في السبعة (والذانّ يأتيانها منكم) النساء : ١٦ ، وأما مع الياء ففيه خلاف مذهب البصريين أنه لا يجوز التشديد مع الياء ، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وبه قرأ بعضهم في قوله (ربنا أرنا الذين أضلانا) فصلت : ٢٩ ، وانظر الأزهية للهروي : ٢٩١ – ٣٠٧ ، تحقيق عبد المعين الملوحي ط. ١٩٩٣م ، وابن الشجري : ٣/ ٥٥ تحقيق الطناحي.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٩١ ، والحجة لأبي علي الفارسي : ٣/ ١٤١ – ١٤٤ والأزهية : ٣٠٧ ، وابن يعيش : ٣/ ١٤٢.

(٣) انظر أمالي ابن الشجري : ٣/ ٥٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٦.

وسألني بعض من لقيناه من أهْلِ النَّحْوِ بديَارِ مِصْرَ عَنْ قَوْلِهِمْ : " هَذَانِّ " ما النُّون المزيدة ؟ ، قلت الأولى ، قال : قال الفارسيُّ فِي التذكرة هي الثانية لئلا يُفْصَلُ بين ألفِ التَّثْنِيَةِ ونُونِهَا ولا يُفْصَلُ بينهما.

قلت له : يكثر العمل فِي ذَلِكَ لأنا نكون قَدْ زدنا نونا متحركة ثم أسكنا الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ثم أسكنا الأولى وحركنا الساكنة بالكسر عَلَى أصلِ التقاء الساكنين ثم أدغمنا ، وعَلَى ما ذكرته يكون زدنا نوناً ساكنة وأدغمنا فَقَطْ ، فَهَذَا أولى لقلة العمل.

قَوْلُـــهُ :

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَاً	**وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا**
بِاللاتِ واللاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا	**وَاللاءِ كَالَّذِينَ نَزْراً وَقَعَا**

ذكر فِي البَيْتَيْنِ أنَّ : " الَّذِي " له جمعان : الأُلَى والَّذِينَ ، وعَنَى بقوله : " مُطْلَقاً " أيْ : رَفْعاً ونَصْباً وجَراً ، وبعضُ العَرَبِ يقُولُ : " الَّذُونَ " فِي الرفع.(١)

وذكر فِي البيت الثاني أنَّ الَّتِي لَهَا جمعان : اللات ، واللاء ، وذكر فيه أن اللاء – أيضاً – يقع لمعَنَى الَّذِين ؛ أي يكون جمعاً للَّذِي فلم يستوف جموع الَّذِي ولا الَّتِي.

وأوهم اختصاص كل واحد منهما بما ذكر أنَّهُ جمعه ؛ لأنَّهُ فِي معرض البيان والتفصيل ، والأمر لَيْسَ كَذَلِكَ ، أما الَّذِي فيجمع – أيضاً – الأولاء ، ويجمع

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٩١ ، ونسبه فيه إلى هذيل ، وانظر أيضاً ابن الناظم : ٨٣ ، وابن الشجري : ٣/ ٥٦ ، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

وبنو نويجية اللذون كأنهم … معط مخدمة من الخزان

– أيضاً – بحذف نون الجمع فتقول : الَّذي كحاله إذا كَان مفرداً ، ويقال – أيضاً – فِي جمعه اللاؤن رفعاً واللائين نصباً وجراً.(١)

ويجوزُ حذفُ النُّون /٢٧ فتَقُولُ : اللاؤ واللائي(٢) ، وأما الَّتي فمن جمعها الأُلَى فتكُونُ جَمْعاً للَّذي كَمَا تَقَدَّمَ ، وجَمْعاً للَّتي لا اختصاص بواحد منهما نصَّ الناسُ عَلَى ذَلكَ ، وقال زهير يصف بَقْرَةً وَحْشِيَّةً وكلاباً :(٣)

تَبُذُّ الأُلَى يأتينَهَا مِنْ وَرَائِهَا ... وإنَ تتقَدَّمْهَا الطَّوَارِدُ تَصْطَدِ

واللاتي واللائي واللواتي وبلا ياءات واللوا واللواء ، واللاي واللا واللاءة مبنياً عَلَى الكسر مطلقاً أو معرباً إعراب الهندات فتقول : جَاء اللآتُ خرجن ، ورأيت اللآتِ خرجن ، ومررت باللآتِ خرجن.(٤)

---

(١) اللاؤون – أيضاً – لغة لبعض هذيل يقولون : اللاؤون فِي الرفع واللائين فِي الجر والنصب ، وأنشدوا قول الشاعر :

هم اللاؤون فكوا الغل عني ... بمرو الشاهجان وهم جناحي

انظر الأزهية فِي علم الحروف : ٣١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٣/ ٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٧٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٦.

(٢) انظر الأزهية للهروي : ٣١٠ ، وأمالي ابن الشجري : ٣/ ٥٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٤١ ، والكشاف للزمخشري : ١/ ٣٦٣ ، والبحر المحيط : ٢/ ١٩١.

(٣) البيت من بحر الطويل لزهير بن أبي سلمى وهو فِي ديوانه : ١٨٤ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ٤٠.

اللغة : تبذ : تسبق ، وتصطد : تصيب بقرنيها ما تقدمها من الكلاب.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " الألى " حيث جاء جمعاً لمذكر عاقل بمعنى الذين.

(٤) إنما ذكر ابن مالك فِي نظمه المشهور من جمع الذي والتي وما استدركه أبو حيان من ألفاظ أخرى إنما هي لغات ضعيفة جاء منها الشاهد والشاهدان بخلاف ما ذكره ابن مالك مر جموع فهو الكثير والفصيح المستعمل.

ويجوز – أيضاً – استعمالُ : " الَّتي " فِي الموضع الَّذي يستعمل جمعها فتقول : قام الهنود الَّتي فِي الدار ؛ كما تقول : اللَّواتي فِي الدار ، وذَلِكَ من حَيْثُ معاملة الجمع معاملة الواحدةِ المفردةِ كما تقول : الهنود قامت وقمن.

وقَدْ زعمَ بعضُهم أنَّ اللواتي جمع اللاتِي لا الَّتِي ، وتسمية هذه الأسماء المذكورة جمعاً للَّتي والَّذي إِنَّمَا هو بالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى لا بالنظر إِلَى ما اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ من جمع السلامة وجمع التكسير.

وقَدْ كَانَ قِياس الَّذي والَّتي أن لاَ تثَنَّى ولا تجمع ؛ لأَنَّهُمَا مبنيان والمبنِي لا يثنى ولا يجمع ؛ لأَنَّ ذَلِكَ تصرف فِيه وما منع لفظه أَنْ يتصرَّفَ فيه بإعراب منع مدلوله أَنْ يتصرَّفَ فِيه بتثنية أو جمع أو تأنيثٍ ليطابق الدليل المدلول فِي منع التصرف ، وكذَلِكَ كَانَ قياس أسماء الإشارة.

والتحقيق فِي هَذَا كله أَنَّ ذَلِكَ صيغ تثنية وصيغ جمع لا تثنية ولا جمع صحيحان ؛ لأَنَّ الاسم لا يثنى حَتَّى يذكَّر ولا يكون ذَلِكَ فِي اسم الإشارة ولا الموصول.[١]

قولُـــهُ :

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ   وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ

أَمَّا : " مَنْ " فمُجْمَعٌ عَلَى اسميتها ، وَأَمَّا : " مَا " فيكونُ اسْماً ويكونُ حَرْفاً، وإِنْ كَانَتْ موصولة فمذهبُنَا أَنَّهُ اسمٌ إذا كَانَتْ بمَعْنَى الَّذي وفروعه ، وأَنَّهَا حرف إذا كَانَتْ مصدرية نحو : أعجبني ما قمت أي قيامك ، وبهذا قال الكوفيون ، وخالف الأخفش فِي المصدرية فزعم أَنَّهَا اسم.

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٢/ ٣١ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٨ ، ٢/ ١١١ – ١١٢ ، وعلل التثنية لابن جني : ٧٢ – ٨٠.

وأما : " أل " الّتي بِمَعْنَى الّذي والّتي نحو : الضارب والضاربة ، تريد : الّذي ضرب والّتي ضربت ، ففيها خلافٌ :

ذَهَبَ الأخفَشُ إِلَى أَنَّهَا حرفُ تعريف كأَلْ الّتي فِي : الرجل ولَيْسَتْ بموصُولَة[١] ، وزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا حَرْفٌ موصولٌ[٢] ، وذهب ابن السراج والفارسي وأَكْثَرُ النحويين إِلَى أَنَّهَا اسمٌ ، هَذَا نقْلُ بعْضُ أَصْحَابِنَا.[٣]

ونقل صاحب كتاب الإفصاح وهو عبد الله بن هشام الخضراوي ما ملخصه : الألف واللام الموصولة مذهب ابن الباذش أَنَّهَا اسْم ، ونسبه إِلَى أَبي علي ؛ لأَنَّهُ قَدْ صرَّح بِذَلِكَ فِي التذكرة ، وقال أبو عثمان وأبو بكر هي اسم موصول انتهى . فقَدْ اختلف النقل عَن المازني[٤] والفارسي ويمكن أَنْ يكون ذَلِكَ قولين لكل واحد منهما ، ونقل كل من أصحابنا ما اطلع عَلَيْه.[٥]

---

(١) انظر اللباب للعكبري : ٢/ ١٢٧ ، والمتبع فِي شرح اللمع : ٦٣٩ ، وذكر الفارسي فِي البغداديات : ٥٥٣ أن هذا المذهب حكي عن المازني وظاهر قول الأخفش فِي معاني القرآن : ٨٤ أنها اسم بمنزلة الذي.

(٢) انظر شرح اللمع لابن برهان : ٥٨٧ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٦١.

(٣) انظر الأصول لابن السراج : ٢/ ٢٢٣ ، ٢٧٠ ، والإيضاح للعضدي : ٥٤ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨٨ ، والمتبع فِي شرح اللمع : ٦٣٩ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٦٠.

(٤) قال ابن مالك فِي شرح التسهيل : ١/ ٢٠٠ " وزعم المازني أن الألف واللام للتعريف وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة " . وضعف ابن مالك قول المازني ، انظر شرح التسهيل : ١/ ٢٠٠ ، وحكى أبو حيان عن المازني أن أل موصول حرفي ، ثم قال : "والجمع بين الحكايتين أن أل معرفة فِي مذهب الأخفش ومذهب المازني إلا أن المازني هي عنده موصول حرفي وعند الأخفش هي معرفة وليست موصولة فقد اشترك المذهبان فِي التعريف واختص مذهب المازني بالوصل " . التذييل والتكميل : ٣/ ٦٤.

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٥٩ – ٦٤.

وقوله : " تساوي ما ذكر " أي الَّذي والَّتي وفُرُوعَهُمَا ، ويكون بلفظ واحد لمذكر ولمؤنث لمفرد ولمثنى ولمجموع ، وقوله : " وهَكَذَا ذو عِنْدَ طيء " هَذَا فيه تعقب ؛ لأَنَّ الأَصَحَّ فِي : ذو أَنْ لا تنطلق عَلَى المؤنث إلا إنْ عَنَي بقوله : " وهكَذَا " مطلق الموصولية فلا تعقب.

قَوْلُـــهُ :

وكَالَّتِي – أَيْضاً – لَدَيْهِم ذَاتُ وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَــى ذَوَاتُ

أفهم كلامه أَنَّ : " ذَاتَ " يجمع ، وأَنَّ : " ذو " لا تجمع ، ولَيْسَ كذَلكَ بل قَدْ حُكِيَ جمع : " ذو " وإعرابه كجمع ذي بِمَعْنَى صاحب وإعرابه ، وحكى – أيضاً – إعراب ذو كإعراب ذي بِمَعْنَى صاحب.(١)

وقَدْ أشرنا إِلَى ذَلِكَ /٢٨ عِنْدَ ذكر ذي بِمَعْنَى صاحب ، وحكى – أيضاً – إعراب : " ذات " كإعراب : " ذات " بِمَعْنَى صاحبــة ، وإنْ كَانَ الأفصَـــحُ فِي : " ذو " أَنْ يكونَ بالواو ، وفِي : " ذات " أَنْ تَكُونَ مبنية عَلَى الضم فـــي الأحـــوال الثلاثة فيهما ، أعنِي الرفع والنصب والجر ، وقَدْ حُكِيَ – أَيْضاً – تَثْنِيَةُ ذو وذات كما يثنيان مراداً بهما مَعْنَى صاحب وصاحبة.(٢)

---

(١) شاهده قوله :

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

يروى بالإعراب والبناء

(٢) حكى الهروي تثنيتها وجمعها عن بعض الطائيين ، وأطلق ابن عصفور جواز التثنية والجمـــع ، ونقل أبو حيان أن ابن عصفور نقل ذلك عن العرب وهذا ما حكاه الهروي وابن السراج ، إلا أن ابن مالك رد على ابن عصفور في ذلك وقال : " فأضربت عنه " . انظر شرح التـــسهيل لابن مالك : ١/ ١٩٩ ، والمقرب : ١/ ٥٦ – ٥٧ ، والأزهية : ٣٠٥ ، والأصـــول : ٢/ ٢٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٥٤ ، ٥٥.

وأما جمع : " ذات فذوات " بالضم فِي الأحوال الثلاثة ، ونقل لنا شيخنا أبو عبد الله بن النحاس الحلبي – رحمه الله – وهو كَان نَحْوِيَّ الديار المصرية أَنَّهُ حُكَى إِعْرَاب ذَوَاتُ هذه إعراب : مسلمات ، قال : وهَذَا غَرِيبٌ ، والْمَعْرُوفُ البِنَاء عَلَى الضم مطلقاً.[1]

والأفصح فِي : " ذو وذات " أَنْ لا يثَنَّيا ولا يجمعا بَل تَكُونُ ذو هكَذَا للمذكر المفرد ومثناه ومجموعه ، وذات للمؤنث المفردة ومثناها ومجموعها ، وأن يكونا مبنيين رفعاً ونصباً وجراً.[2]

قَوْلُـــهُ :

وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْـتِفْهَامِ   أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَـلاَمِ

ذكر أن : " ذا " بعد : " ما " الاستفهامية أو بعد : " من " يكون موصولاً مثل ما كَانَتْ ما موصولة ، فتقول : ماذا صنعته ؟ ، ومن ذا ضربته ؟ ، تريد : مـا الَّذِي صنعته ؟ ، ومن الَّذِي ، وهَذَا البيت فِيه خَلَلٌ من جهات :

الأولى : أَنَّهُ قيد : " مَا " بالاستفهام ، وقال : " أو من " وأطلق وينبغي أَنْ يقيد : " من " كما قيد : " ما " ؛ لأَنَّ ذا لا تَكُونُ موصولة بعد مَنْ إلا إذا كَانَتْ من استفهاماً ، وهذه المسألة فِيها خلاف ، فمن النحويين من لا يجيز جعل ذا موصولة إلا بعدما لا بعد من[3] ، وأجاز ذَلِكَ أَكْثَرُ أصحابِنا.[4]

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٤١ ، وذكر الرضي في شرح الكافية : ٢/ ٤٢ ، أن ابن الدهان حكى ذلك.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٥١.

(٣) انظر إيضاح الشعر للفارسي : ٤٢٤ – ٤٢٥ ، وشرح الجزولية للشلوبين : ٥٩٧.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٤٢ ، ٤٣. وحجتهم أن ما أكثر إبهاماً فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد.

وشاهدهم قوله : **ألا أن قلبي لدى الظاعنين   حزين فمن ذا يعزي الحزينا**

الثانيةُ : أَنَّهُ شرط فِي استعمالها موصولة أَنْ لا تلغى ولا تحتاج لِهَذَا الشرط ؛ لأَنَّ ذا اسم والأسماء لا تلغى.(١)

الثالثة : أنه تحرز عَلَى زعمه بقوله : " إذا لم تلغ " مِنْهَا إذا ركبت مع ما و لم يتحرز من استعمالها باقية عَلَى أصلها من الإشارة فإِنَّهَا لا تَكُون موصولة ما دامت اسم إشارة بل يستقل الْكَلاَم بها مع ما أو من ، فتقول : ماذا ، أو من ذا ؛ كأَنَّكَ قلت : أي شيء هَذَا ؟ ، ولتعْلَم أَنَّ : " ما ذا " لها استعمالات :

أحدها : أن يبقى كل على حده منهما على أصلها فتبقى ما عَلَى استفهاميتها وذا عَلَى إشارتها كما مثلنا.

والثاني : أن تكون ما استفهاماً ، وذا موصولة مفردة هكذا لمذكر ولمؤنث ولفروعهما.(٢)

والثالث : أن تركب ذا مع ما ويصيرا اسماً واحداً ، ويظهر الفرق بين هَذَا الاستعمال والَّذِي قبله أَنَّكَ إذا قلت : ما ذا صنعت ؟ ، فإِنْ كَانَتْ موصولة لَمْ يتسلط : صنعت عَلَى ما قبله ؛ لأَنَّه صلة ويكون الضمير محذوفاً وهو معمول صنعت ،

---

(١) تلغى ذا إذا ركبت مع ما كقولهم : ماذا صنعت ؟ والمعنى أي شيء صنعت ؟.

(٢) قال سيبويه : هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي ، وليس يكون الذي إلا مع ما ومن فِي الاستفهام وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد ، أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك : ما ذا رأيت ؟ فيقول : متاع حسن ، وقال الشاعر لبيد بن ربيعة :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ... أنحب فيقضي أم ضلال وباطل

وأما إجراؤهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول خيراً ، وقال جلّ ثناؤه " ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً " – النحل ٣٠ ، فلو كان ذا لغواً لما قالت العرب : عمَّاذا تسأل ؟ ولقالوا : عم ذا تسأل . ولكنهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً .. ولو كان ذا بمنزلة الذي فِي ذا الموضع البتة لكان الوجه فيه : ماذا رأيتَ ؟ إذا أجاب أن يقول : خيراً . ينظر الكتاب : ٢/ ٤١٦ – ٤١٨.

وما : مبتدأ ، وذا : خبره ؛ كأنك قلت : أي شيء الذي صنعت ، ويكون جوابه فِي الأفصح بالرفع فتقول : خير.

وإنْ كَانَتْ : " ذا " مركبة مع : " ما " كَان ماذا بجملته مفعولاً بصنعت ولا محذوف فِي صنعت ، ويكون جوابه فِي الأصح بالنصب فتقول : خيراً ، وكذَلِكَ يظهر الفرق بينهما بالبدل فعَلَى استعمال الثاني تقول : ماذا صنعت ؟ ، أخيرٌ أم شرٌ ؟ بالرفع وعَلَى الاستعمال الثالث تنصب فتقول : أخيراً أم شراً ؟.

الرابع : أن تستعمل : " ماذا " كلها اسماً موصولاً ، وهو قليل نحو : أعجبني ماذا عِنْدَك ، ورأيت ماذا عِنْدَك ، أي : الَّذِي عِنْدَك ، وقَدْ أَنْشَدَ سيبويه :(١)

---

(١) البيت من بحر الوافر قائله سحيم بن وثيل الرياحي وقيل المثقب العبدي ، وهو من قصيدة طويلة أولها :

أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ ... أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي

وانظره فِي الخزانة ٢/ ٥٥٤ ، والمغني ص ٣٠١ ، وشرح شواهد المغني ص ١٩٠ ، وشرح جمل الزجاجي : ٢/ ٤٩٧ ، والشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٣١ ، والكتاب ٢/ ٤١٨ والهمع : ١/ ٨٤.

اللُّغَة : قوله " دعي " أي اتركي ، و : " مَاذَا عَلِمْتِ " بكسر التَّاء قال النحاس رواية أبِي الحسن بكسر التَّاء ، ورواية أبِي إسحاق " عَلِمْتُ " بضم التَّاء ، قوله : " نَبِّئِينِي " أي أخبريني من النبأ وهو الخبر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " ماذا عَلِمْت " فإن ذا هاهنا إما موصولة أو نكرة موصوفة أي دعي الَّذِي علمته أو شيئاً عَلِمْت ، وفيه يقول ابن هشام مغني اللبيب ص ٣٠٩ (صبيح) : الرابع : أن يكون ماذا كله اسم جنس بِمَعْنَى شيء ، أو موصول بلا مَعْنَى الَّذِي عَلَى خلاف فِي تخريج قول الشاعر : "البيت" فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف ، فقال السيرافي وابن خروف : ما موصول بِمَعْنَى الَّذِي ، وقال الفارسي : نكرة بِمَعْنَى شيء ، قال لأن التَّركيب ثبت فِي الأجناس دون الموصولات ، وقال ابن عصفور : لا تَكُون ماذا مفعولاً لدعي لأن الاستفهام له الصدر ولا لعَلِمْت لأنه لم يرد أن يستفهم عَنْ معلومها ما هو ؟ ، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه : لأن عَلِمْت حينئذ لا محل لها بل ما اسم استفهام مبتدأ وذا موصول خبر وعَلِمْت صله ، وعلق دعي عَنْ العمل بالاستفهام انتهى ، ونقول : إذا قدرت "ماذا" بِمَعْنَى الَّذِي أو بِمَعْنَى شيء لَم يمتنع كونها مفعول دعي ، وقوله : " لَمْ يرد أن يستفهم عَنْ معلومها" لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبر ، ودعواه تعليق دعي مردودة بأنها لَيْسَتْ من أفعال القلوب.

دَعِي مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِن بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

يريد : دعي الَّذي عَلِمْت.[١]

وقَدْ أجاز الفارسي فِي هذا البيت أنْ تَكُون نكرة موصوفة ، أي : دعي شيئاً عَلِمت[٢] ، فَعَلَى هَذَا يكون لماذا استعمال خامس ، وأنْكَرَ أنْ تَكُون مَاذَا في هذا البيت بِمَعْنَى الَّذي ، قال لأنَّا لَمْ نجد فِي الموصولات ما هو مركب ووجدنا في الأجناس ما هو مركب ، وقال : جاز لذا أن يتنكر ؛ لأنَّه لما ركب مع ما حدث بالتَّرْكيب معنى لم يكن.[٣]

ولا يجوز عِنْدَ البصريين /٢٩ أن يستعمل ما كَان اسم إشارة موصولاً إلا : "ذا " إما بانْفرادها كما ذكرنا فِي الوجه الثاني ، وإمَا مع ما فِي الوجه الرابع.[٤]

وزعم الكوفيون أنَّ أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات[٥] ، وكَذَلِكَ - أيْضاً - زعموا أن الاسم النكرة إذا أضيف إِلَى معرفة كان موصولاً نحو :

---

(١) يراجع سيبويه ٢/ ٤١٦ -٤١٨ ، وفيه يقول : " لو كان ذا بمنزلة الَّذي فِي ذا الموضع البتة لكان الوجه فِي : ماذا رأيت ، إذا أجاب أن يقول : خير ، وقال الشاعر : وسَمِعْنَا بعض العرب بقوله :

دعي ماذا عَلِمْت سأتقيه ولكن بالْمُغَيَّبِ نَبِّئِيني

فالَّذي لا يجوز فِي هَذَا الموضع ، ومالا يحسن أن تلغيها "

(٢) انظر الحجة : ٢/ ٣١٧ ، والمسائل المنثورة : ٢١٩ ، والمسائل البغداديات : ٣٧٦ – ٣٧٧.

(٣) النص بلفظه فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٤٨.

(٤) انظر الإنصاف : ٧١٧ مسألة : ١٠٣ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٥٩٨ ، ونسب إلى سيبويه فِي أمالي ابن الشجري : ٢/ ٤٤٣ ، والكتاب لسيبويه : ٢/ ٤١٦.

(٥) إيضاح الشعر : ٤٢٣ – ٤٢٤ ، والإنصاف : ٧١٧ – ٧٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٦٨ – ١٦٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ١٣٨ – ١٣٩ ، ٢/ ١٧٧ ، واحتجوا بمثل قوله تعَالَى : " وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى " (طه : ١٧) أي ما التي ، ورده البصريون وقالوا معناه هذه وبيمينك حال وليست صلة.

هَذَا غلام زَيْد بمكة إذا كَان له غلام بمكة وغلام بغيرها[١] ، وأنَّ الاسم الجامد المعرف بأل يجوز أنْ يُستَعْمَلَ مَوْصُولاً نحو : أنْتَ الرجُلُ تـأْمُرُ بـالْحَقِّ ، أي الَّـذي تَـأْمُرُ بالْحَقِّ[٢]، وأنَّ النكرة توصل نحو : هَذَا رجل رأيته ، فرأيته عِنْدَهُمْ صلة لرجل ، وأنَّ النكرة إذا أضيفتْ إلَى نكرة جاز أنْ تصل الأولى وأن تصل الثانية نحو : هَـذَا غـلام امرأة أكرمته إنْ وصلت غلاماً ، وهذا غلام امرأة أكرمتها ، إن وصلت امرأة ، وجميع هَذَا عِنْدَ البصريين لا يجوز عَلَى الصلة.[٣]

قَوْلُـــهُ :

وَكُلُّهَا يَلْـزَمُ بَعْـدَهُ صِـلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِـقٍ مُـشْتَمِلَهْ

هَذَا كما ذكر لابد للموصول من صلة وعائد ، وسيذكر حكم الصلة وحكم العائد ، وقوله : " عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ " أي لائق بالموصول مناسب له فِي الإفْرَادِ والتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيث.

وهذه الموصولات عَلَى ثلاثة أقسام : مِنْهَا ما يكون لفظُهُ مفرداً مذكراً دائماً ، ومِنْهَا مَا يَكُونُ لفظُهُ مُفْرَداً ويُثَنَّى ويُجْمَعُ ويذكر ويؤنث ، ومِنْهَا ما استعمل مـرة مفرداً مذكراً ومرة مفرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً.

فالقسم الأول نحو : من وما ، والقِسْمُ الثاني نحو : الَّذِي والَّتِـي ، والقِـسْمُ الثَّالث نحو : " أي ".

---

(١) مجالس ثعلب : ٤٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٦٩ – ٧٠.

(٢) انظر الإنصاف : ٧٢٢ – ٧٢٦ م : ١٠٤ ، واحتجوا بقوله : لعمري لأنت البيت أكرم أهله ، ورده البصريون بأن جملة أكرم خبر ثان أو صفة للبيت.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٧٠.

فما كَان مفرداً مذكراً دائماً أو فِي حال فتارة يحمل عَلَى لفظِهِ وتارة يحمل عَلَى معناه ، وذَلِكَ فِي تفصيل طويل واختلاف بين النحاة لا يليق ذكره بِهَذَا المختصر.(١)

وما استعمل مفرداً ويثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فإِنَّ الضمير فِي الصِّلَةِ يطابق الموصول فِي ذَلِكَ فَيَقُولُ : جَاءَنِي اللذان قاما ، ولا يجوز : الذي قام ، وجَاءَتْنِي اللواتي خَرَجْنَ ، ولا يَجُوزُ : خَرَجَ.

وقوله : " إِنَّ الصِّلَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِير " هَذَا هو الأَكْثَرُ وإلا فَقَدْ جَاء اشتمالها عَلَى ظاهر هو الموصول فِي المعْنَى لكنه قليل ؛ كما قَالُوا : الحَجَّاجُ الَّذِي رأَيْتُ ابنَ يُوسُف ، وأَبو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الخُدْرِيِّ ، يريد : رأيته ورويت عنه.(٢)

قَوْلُهُ :

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدَي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

أطلق الجملةَ ولها ثلاثةُ شرائط سِوَى اشْتِرَاط الرَّابِطِ :

---

(١) التفصيل الذي قصده أبو حيان هنا فِي كتابه : التذييل والتكميل : ٣/ ١٠٧ – ١٣٩ ، وملخصه هو ما ذكره ابن مالك فِي قوله : ومن وما في اللفظ مفردان مذكران فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته أو يلزم بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فتجب مراعاة المعنى مطلقاً .... ألخ

فمثال مراعاة اللفظ : " أفمن اتبع رضوان الله كما باء بسخط من الله " (آل عمران : ١٦٢)

ومثال مراعاة المعنى : " وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ " (يونس : ٤٢)

ومثال مراعاة اللفظ ثم المعنى : " وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً "(الأحزاب : ٣١)

وقد جاء في القرآن كثير من مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ مرة أخرى.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ١٨١ والتذييل والتكميل : ٣/ ٦ ، ومن الشعر قوله:

فيارب ليلي أنت في كل موطن ... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

الأول : كونُهَا خبريةً فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذي أضربْهُ ، فَإِنْ وَرَدَ ما ظَاهِرُهُ غير خبر تُؤُوِّل ، وَقَد حكى إجازة وصلها بجملة الأمْر والنهي عَنْ الكسائي(١) ، وأجاز المازِنيُّ الوصلَ بالجملة الطَّلَبِيَّة إذا كَانَتْ بلفظ الخبر(٢) ، وأمَّا ليت ولعل وعسى فمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أنَّه لاَ يوصل بها(٣) ، وأجاز ذَلِكَ هشامُ.(٤)

الشرط الثاني : كونُها عاريةً من معْنَى التعجب ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذي ما أحسنه ! ، وهَذَا عَلَى رَأْيِ أصحَابِنَا فِي أنَّ التَّعَجُّبَ خبر ، وبعضُ الناسِ يزعم أنَّهُ إنْشاءٌ فلا يحتمل الصدق والكذب ، فعَلَى هَذَا لا يَحْتَاجُ هَذَا الشرطَ ؛ لأَنَّ إدراجه تحت الشرط الأول.

الثالث : كونها لا تطلب تقَدّم كلام قبلها فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذي حَتَّى وجهه وحسن ، ولا يجوز : جَاءَنِي الَّذي لكنْ أبوه قَائِمٌ ، وزعم قوم من القُدَماء أَنَّهُ لا يجوز أنْ يوصل بالقسم وجوابه إذا كَانَتْ جملةُ القسَمِ عاريَةً من ضمير يعود عَلَى الموصولِ(٥) ، ولا بالشرطِ وجزائِه إذا عريت إحدَى الجملَتَيْنِ مِنَ الضَّميرِ فلا يَجُوزُ

---

(١) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ١٦٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٧ ، وقد مثل له أبو حيان بقوله : الذي اضربه أو لا تضربه زيد.

(٢) انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٧ ، ومثل أبو حيان للدعاء بقوله : الذي يرحمه الله زيد ، ثم قال : " ويقتضي مذهب الكسائي موافقة المازني بل هو أحرى بذلك لأنه أجاز ذلك مع صيغة الأمر والنهي فلأن يجيزه مع صيغة الخبر المراد به الدعاء أولى وأحرى ".

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٨٧.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٩ ، ومثل له أبو حيان بقوله :

وإني لرام نظرة قبل التي   لعلي وإن شطت نواها أزورها

(٥) المانع هو الفراء فِي معانيه : ١/ ٢٧٦ ، والزجاج فِي معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢/ ٧٥ – ٧٦ ، وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ١١ ، وأما ابن السراج فقد أجازه في الأصول : ٢/ ٣٤٠ ، ودليل المجيز قوله تعالى : " وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ " (النساء : ٧٢) واحتج له ابن الضائع بأن القسم والشرط يقعان خبراً ولا فرق بين الموصول والخبر.

عِنْدَهُم : جَاءَنِي الَّذي أحلف بالله لقَدْ خرج ، ولا : جَاءنِي الَّذي إنْ قام عمرو قــام أبوه أو إنْ قَام أبوه قام عمرو.[١]

وقوله : " أو شبهها " فسر ذلك بالظرف ولا حاجة لِهَذَا /٣٠ لأنَّ الظرفَ أو المجرور إذا وقَعَ بعد الموصولِ فلَيْسَ هو الصلةُ ، بلْ الصِّلَةُ الفعْــلُ الْمَحْذُوفُ ، فإذَا قلتَ : قام الَّذي فِي الدارِ أو عِنْدَك ، فالتَّقْدِير : استقر فِي الدارِ أو عِنْدَك ، فقَــدْ آلَ الْمَعْنَى إلَى الجملة ، غايةُ ما فِي هَذَا أنَّ الْجُمْلَةَ تَارَةً تَكُونُ مثبتَــةً وتَــارَةً تَكُــونُ مَحْذُوفَةً ، وذَلِكَ مع الظرف أو المجرور بشرط أنْ يكونَ كُل واحد منهما تاماً ، فــإن كَانَ الظرف أو المجرور ناقصاً لَمْ يحذف العاملُ فيه نحو : قام الَّذِي اليوم ، أو قام الَّذِي عِنْدَك.

وقَوْلُهُ : " وصل به " لفظ مطلق يدخل تحتَهُ جميعُ الموصولاتِ عَلَــى ســبيل البدلية فتدخل تحته أل ، وأل لا توصل بشبه الجملة من الظرفِ أو المجرورِ ، ولا بكــل جملة يوصل بها غيرها بل بما سيذكره بعد هَذَا فِي البيت.

وأجاز الكوفيون أنْ يتبع باسم معرفــة بعده ويستغْنَى بــذَلِكَ عَــنْ الــصلة فيجيزون : مررت بالَّذي أخيك ، وضربت الَّذي أخاك ، عَلَى أنَّ أخاك نعت للــذي سد مسد الصلة وكفي مِنْهَا إلا أنْ يكونَ الاسم المعرفة مضمراً فلا يتبع ما قبلــه ولا يستغنى به عَنْ الصلة.[٢]

وفِي الصلة – أيضاً – بـ : " مِثْلِ " خلاف : مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أنَّهَا لا تَكُونُ صِلةً ، وأجاز ذَلِكَ الكوفيون نحو : جَاءنِي الَّذِي مثلَك بالنصب ، وهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَــى

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفرَّاء : ١/ ٣٦٥ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٢/ ١٠٨ ، وابن يعيش : ٣/ ١٥٣ ، وشرح التسهيل : ١/ ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٧.

الخلاف فِي مثلك ، هل يجوز أنْ يكونَ محلاً أم لا يجوز ؟ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ جواز ذَلِكَ ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ المنع.(١)

قَوْلُهُ :

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

الصريحُ الخالصُ وهَذَا اللَّفْظ ملبس لأنَّه لَمْ يتقدَّمْ فيه اصطلاح من النحاة أنَّه يعْني به كذا ، فإنْ عَنَى بالصريح المشتق وتحرز بذلك من المحكوم له بحكم الاشتقاق نحو : جَاءَ زَيْدٌ الأسد ، فيردّ عَلَيْهِ : زَيْد الأفضل قَائِمٌ ، فإنَّ " ألْ " لَيسَتْ فِيهِ موصولة وأفْضَل مشتق.

وإنْ عَنَى بالصريح غيرَ الجملة والظرف والمجرور فإنَّهُنَّ يَقَعْنَ صفات ويوصل بهَا غير ألْ عَلَى زعمه فِي الظرف والمجرور فيرد عَلَيْهِ مثل : جَاءَ زَيْد الأسد وعمرو الأفضل.

وإنْ عَنَى اسم فاعل واسم مفعول فَيَحْتَاج إِلَى تبيين فلفظة صريح لَمْ يوضع فِي الاصطلاح لا لاسم فاعل ولا لاسم مفعول ولا لغيرهما.(٢)

---

(١) ذكر أبو حيان مذهب الكوفيين وإجازتهم وقوع مثل صلة الموصول ، وذكر أنهم استدلوا ببيتين من الشعر بناء على أن مثل عندهم تستعمل ظرفاً ومن ذلك قوله :

إن الزبيري الذي مثل الجلم سرى بأسلايك فِي أهل العلم

ثم ذكر أن قول الكوفيين مردود باحتمال أن تكون الصلة محذوفة والتقدير صار مثل الجلم فحذف الجملة وأبقى معمولها ؛ كما استدل على أن الصلة يجوز حذفها كلها فجواز حذف بعضها أحرى وأولى . انظر التذييل والتكميل : ٣/ ١٦- ١٧.

(٢) إنما وصف الصفة بالصريحة ليخرج بِها الصفات الَّتي غلبت عليها الاسمية مثل : راكب (للإبل) وصاحب (للملك) وأبطح (للأرض المتسعة) ، فمثل ذلك لا تجري صفات على الموصوف ولا تقع صلات لأل ولا تتحمل ضميراً . التصريح : ١/ ١٤٢.

وَقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ " نحو : قام اليضرب زَيْداً ، أَيْ الضارب زَيْداً ، نَصَّ الناس أنَّ هَذَا مَخْصُوصٌ بِالضَّرُورَةِ[١] ، ونصَّ هو فِي غير هذه الأرجوزة أنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ اخْتِيَاراً [٢] ولا يحفظ مثل : جَاء اليضرب زَيْداً فِي النثر إِنَّمَا جَاء فِي الشعر فِي أبيات فلا ينبغي أنْ يجعل ذَلِكَ قاعدة نبني عَلَيْهَا.

وقَوْلُهُ : " بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ " لا يصح عَلَى الإطلاق ؛ لأَنَّ مُعْرَبَ الأفعال عَلَى قسمين :

أحدهما : ما دخلَ عَلَيْهِ حرف كلام الأمر وما للنَّفْيِّ فإِنَّهُ يصْدُقُ عَلَيْهِ معرب الأفعال ولا تُوصَلُ بِه لا أَلْ ولا غيرها.[٣]

الثاني : المضارعُ الَّذِي لَمْ يدخلْ عَلَيْهِ حَرْفٌ ، وهو الَّذِي يُوصَل به أَلْ فَكَانَ ينبغي أنْ يقَيِّدَهُ.

قَوْلُــــهُ :

أيُّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

---

[١] الضرائر لابن عصفور : ١/ ٢٠٢ ، وشرح الجمل الكبير له : ١/ ١١٢ ، ١٧٩ ، والإنصاف : ص ٥٢٣

ومن أمثلته قول الفرزدق : **ما أنت بالحكم الترضى حكومته**

وقول هذا الجاهلي :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربنا صوت الحمار اليُجَدّعُ

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٠٢.

(٣) يرد عليه أن المضارع المعرب إذا أطلق انصرف إلى الذي لم يدخل عليه حرف.

يقول : أيّ كما فِي مثل كونها موصولة ، وهَذَا مَذْهَبُ الجمهورِ ، أَعْنِي أَنَّهَا تجيء موصولةً ، وقال أحمد بن يحيى لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء[١] ، ولَهَا أحكـامٌ تخالف بِهَا مَا ، وكَانَ ينبغِي أَنْ يَذْكُرَهَا مع الموصولات أولاً قبل ذكر الصلة.

وذكر أَنَّ أَيًّا تُعْرَبُ بِشَرْطَيْنِ :

أحدهما : أنْ لاَ تُضَاف.

الثاني : أَنْ لا يحذف صدر صلتها ، مثال ذَلِكَ : اضرب أَيًّا هو قَائِم ، وامرر بأي هو قَائِم.

وقولـهُ : " وصَدْرُ وصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ " جملة معطوفة عَلَى صلة ما فـي قوله : "مَا لَمْ تُضَفْ" فكَأَنه قال : " تعرب أي " ما انتفت إضافتها وحذف صـدر صلتها ، وذَلِكَ كما مثلنا.

وقَدْ أطلق فِي قَوْلِه : " مَا لَمْ تُضَفْ " وأي هذه لا تنفك عَنْ الإضافة إما لفظاً أو معْنىً فكَانَ ينبغِي أَنْ يقولَ : مَا لَمْ تُضَفْ لَفْظاً ، فإنْ أضيفتْ /**٣١** وحُذِفَ صدر صلتها فمذهب سيبويه والجمهور البناء عَلَى الضَّمِّ [٢]، وقال بعض البصريين والكوفيين هِيَ معربة عَلَى كل حال.[٣]

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ ٥٥ ، وقد نقل فيه أن ثعلبا محجوج بأربعة أبيات وآية كريمة جـاءت موصولة ، أما الآية فهي قوله تعالى : {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} (مريم : ٦٩) أي الذي هو أشد ، وأما الأبيات فمنها قوله : فسلم على أيهم أفضل ، أي الذي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠٠ ، ٤٠١.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٩٩ – ٤٠١ ، وانظر الإنصاف : ٧١١ ، والبحر المحيط : ٦/ ١٩٦ ، وقد قرئ فِي الشواذ {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ} (مريم : ٦٩) بنـصب أي ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣/ ٣٣٩.

وإنْ لَمْ يحذف صدر صلتها وأضيفت لفظاً أعربت اتفاقاً نحو : يعجبني أَيُّهُمْ هو قَائِم ، واضرب أَيَّهُمْ هو قَائِم ، فإنْ حذف صدر صلتها و لم تضف لفظاً ، فالجمهور عَلَى الإعراب وهو كلام العرب نحو : اضرب أيا قَائِمٌ ، وامرر بأيٍّ قَائِم[١] وقَدْ أجاز بعضهم البناء قياساً.

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِـي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِـي

يحتمل أَنْ يريدَ : وبعضُ النحويِّينَ أعرب مطلقاً ، وَهَذَا مَـذْهَبُ الخليـل[٢] ويونس[٣] ، والكوفيين لا يرون أَنَّهَا تُبْنَى بِحال من الأحوال[٤] ، ويحتمـل أَنْ يُريـدَ وبعض العرب فإنَّ مِنَ النحويين مَنْ أجاز البناءَ والإعرابَ ، وجعلَ ما ورد منها بالنظر إِلَى لغتين فلا يحمل مذهب سيبويه عَلَى اللُّزُومِ ولا مذهب المخالف.

وَقَوْلُهُ : " مطلقاً " يعْنِي سواء أضيف لفظاً أو لَمْ يُضَفْ ، وسواء حذف صدر صلتها أم لَمْ يحذف ، وقولُهُ " وفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي ".

ذكر أن غير أيٍّ مِنَ الموصولات كالَّذي والَّتي وغيرهما تجري مجرى : " أي " فِي حذف الضمير المصدَّر بِهِ الصلة مرفوعاً ؛ لكنْ بشَرْطِ الطُّولِ ، وحذفه مـن غـير طول للشذوذ أو ضرورة ، وهَذَا الشرْطُ لَمْ يشْتَرِطْهُ الكُوفِيُّونَ.[٥]

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠١ ، وعلى ذلك فهي تعرب فِي ثلاثة أحوال وتبنى فِي واحدة وهي قوله تعالى : أيهم أشد ، وهي عند إضافتها وحذف صدر الصلة.

(٢) زعم الخليل أن الضم رفع على الحكاية أو على التعليق ورد سيبويه عليه فِي كلا القـولين . انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠٠.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٤٠٠.

(٤) الإنصاف : المسألة : ١٠٣ ص : ٧٠٩ – ٧١٦ ، والتعليقة : ٢/ ١٠٦ ، ومعاني القرآن للفراء : ١/ ٤٨.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٦ – ٨٧ ، وقـد احتج الكوفيون لحذف صدر الصلة دون طول بقراءة (تماما على الذي أحسن) بالرفع وقـول الشاعر : من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه .. ألخ.

وقوله : " وإن لَمْ يستطل فالحذْفُ نذر "[١] أي قليل لَمْ يوافق البصريين فـي كون ذَلِكَ شَاذاً ولا الكوفيين فِي كونه عِنْدَهُم فَصيحاً[٢] ، وذكر أَنَّهُ لاَ يحذف هَـذَا الضمير إذا صلح ما بعده للصلة وهَذَا مَعْنَى قوله : " وأبوا أن يختزلْ "

وهَذَا لَيْسَ مختصاً بغير أيٍّ من الموصولات بل هَذَا الشرطُ فِي : " أي " وفِـي غيرِها ، وظاهرُ كلامِهِ اختصاص ذَلِكَ بغير : " أيٍّ " ولَيْسَ كَذَلِكَ.

وترك شرطاً آخراً وهو مشترط فِي : " أيٍّ " وفِي غيرها ، وهو أَنْ لا يكونَ الضَّمِيرُ المرفوع المصدر به الصلة معطوفاً عَلَيْه غيرُهُ نحو : يعجبني أَيُّهُـمْ هـو وبكـر يصطحبان ، ويعجبني الَّذي هو وبكر قَائمان.

وخالف فِي هَذَا الفراءُ فأجاز حذفَ هَذَا الضمير نحو : جَاءَنِي الَّذي وزَيْـدٌ قَائمان ، أي : هُوَ وَزَيْدٌ قَائمان.[٣]

وتلخيصُ القَوْلِ فِي الضَّمِيرِ المرفوعِ العائد عَلَى الموصول مِنْ صِلَتِهِ أَنَّهُ لاَ يجوز حذفه إلا بشروط :

أحدها : أنْ يكون مبتدأ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مبتدأ نحو : كونه فاعلاً نحو : جَـاءَنِي اللذانِ قَامَا ، أوْ مَفْعُولاً لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْو : جَاءَنِي اللذانِ ضُرِبَا ، أو اسـم كَـانَ وأخواهما نحو : جَاءَنِي اللذانِ كَانَا فَاضلين لم يجز حذفه.

---

(١) لَم يسرد أبو حيان أبيات الألفية فِي هذا الموضع وهي كالآتي :

إن يستطل وصل وإن لَمْ يستطَلْ | فالحذف نزر وأبوا أن يختزَلْ
إن صلح الباقي لوصل مكمِـلِ | والحذف عندهم كثير منجلي
في عائد متصل ... ألخ

(٢) قال ابن مالك فِي شرح التسهيل : " فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف و لم يمتنع ... " . انظر شرح التسهيل : ١/ ٢٠٧.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٨٧ – ٨٨ ، ورده أبو حيان قائلاً : لم يسمع من كلامهـم ولـئلا يؤدي إلى وقوع حذف العطف صدراً.

الثاني : أن لا يصلح ما بقي بعد الحذف أنْ يكون صلة فإنْ كَانَ يصلح لَمْ يجز نحو : قام الَّذي هُوَ وجهه حسن ، ونحو : قام الَّذي هو عِنْدَك.

الثالث : أنْ لا يكون محصوراً فإنْ كَانَ محصوراً لم يجز حذفه نحو : جَاءَ الَّذي مَا قَائِمٌ إلاَّ هُوَ ، وجَاءَنِي الَّذي إِنَّمَا فِي الدَّارِ هُوَ.

الرابع : أنْ لا يكون قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حرف نَفْي فَإِنْ كَانَ لَمْ يَجُزْ حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذي مَا هُوَ قَائِم.

الخامس : أنْ لا يكون معطوفاً عَلَى غَيْرِهِ ، فإِنْ كَانَ مَعْطُوفاً عَلَى غَيْرِهِ لَمْ يجز نحو : جَاءَنِي الَّذي زَيْدٌ وَهُوَ فاضلان.

السادس : أنْ لا يكون فِي مَعْنَى مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حرف النَّفْيِ فإنْ كَانَ فِي مَعْنَاهُ لَمْ يجزْ حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذي إِنَّمَا هُوَ فاضل.

السابع : أنْ لا يكون معطوفاً عَلَيْهِ غيره ، فإنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يجز حَذْفُهُ نحو : جَاءَنِي الَّذي هُوَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ خِلَافاً للفراء فِي هَذَا وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الثامن : أنْ يكون فِي الصِّلَةِ طول إنْ كَانَ الموصول غير : " أَيًا " وقَدْ تَقَدَّمَ خلافُ الكوفِيِّينَ فِي هَذَا ، وأَنَّهُم لا يشترطونَ الطول ، وأنَّ أيا وغير أي من الموصولات فِي ذَلِكَ سواء. /٣٢

قَوْلُـــهُ :

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبْ ... بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

ذكرَ أنَّ الْحَذفَ كثيرٌ ظاهرٌ فِي الضميرِ المنصوبِ العائد عَلَى الموصولِ وشرط فِي ذَلِكَ شرطين :

أحدهما : أنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلاً فإنْ كَانَ مُنْفَصِلاً لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نَحْو : جَاءَنِي الَّذي إِيَّاهُ أَضْرِبُ ، أو جَاءَنِي الَّذي مَا أَضْرِبُ إلاَّ إِيَّاهُ.

الثاني : أنْ يكون مَنْصُوباً بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ ، فإنْ كَانَ مَنْصُوباً بغيرِ ذَلِكَ لَمْ يجزْ حذْفُهُ نحو : جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِم ، وترك شرطين آخرين :

أحدهما : أنْ لاَ يكونَ الفعل من باب كَانَ وأخواتِهَا ، فإنْ كَانَ مِنْهَا فلا يجوز نحو : جَاءَنِي الَّذِي لَيْسَ زَيْدٌ ، تريد : لَيْسَه.

الشرط الثاني : أنْ لاَ يكون ثَمَّ ضمير غيره يصلح للربط ، فإنْ كَانَ ثَمَّ لَمْ يجز حذفه نحو : جَاءَنِي الَّذِي ضربتُهُ فِي دَارِه[١] ، هَذَا المنقولُ والمشهورُ ، وفِيه خلاف غريب نقله إبراهيم ابن أصبغ فِي مسائلِ الخلاف من تأليفه.[٢]

وقَوْلُهُ : " أو وَصْفٍ " سوَّى النَّاظمُ بَيْنَ مَا ينتصبُ بفعل وبينَ مَا ينتصب بوصف فِي أنَّ الحذف فِي الضمير كثيرٌ مُنْجَلٍ.

أما الفعلُ فصحيح نحو قوله تَعَالَى :[٣]{أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً }، أي بعثه.

وأما الوصف فإما أنْ يكون فِيه أَلْ أَوْ لاَ إنْ كَانَتْ فِيه أل نحو : الضاربها زَيْد هند ، فلا يجوز حذفه عِنْدَ الجمهور ، وأجازه بعضهم[٤] ، وقَدْ اختلف عَنْ الكسائي فِي ذَلِكَ.[٥]

---

(١) أقول : لا حاجة إلى الشرطين اللذين زادهما أبو حيان : أما الأول فإن خبر كان وأخوهما لا يحذف مطلقاً عائداً على موصول أو غير عائد لأنه ركن ، وأما الشرط الثاني فإن الضمير المجرور صار رابطاً وهو كاف فِي ذلك ذكر المنصوب أو لم يذكر.

(٢) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف شيخ القرية ، وواحد زمانه بافريقية أملى عشرين كراسة على قول سيبويه هذا باب علم ما الكلم من العربية ، توفى سنة (٦٢٧هـ).

(٣) من الآية : ٤١ من سورة الفرقان.

(٤) انظر الأصول : ٢/ ٢٧١ وفيه أن المازني ذكر أنه قد جاء في الشعر ، والتذيل والتكميل : ٣/ ٨٣ .

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

وهَذَا عَلَى خلاف فِي هذا الضمير ، فمذهب الأخفش أَنَّــهُ منــصوبٌ[١] ، ومذهب المازني وأبي عمر أَنَّهُ مجرور[٢] ، ومذهب الفراء أَنَّهُ يجوز أَنْ يكون منصوباً أو مجروراً.[٣]

ومذهب سيبويه اعتبار هَذَا الضمير بالظاهر فحيْثُ جازَ فِي الظاهر النـــصب والخفض جاز فِي الضمير مثل ذَلِكَ نحو : جَاء الضاربا زيْدا ، ويجوز الضاربا زَيْـــد ، فإذا قلت : الضاربا هما غلاماك الزيْدان جاز أَنْ يكُونَ هما فِي موضع نـــصب وفـــي موضع جر ، وحيث وجب فِي الظاهر النصب وجب فِي الضمير نحو : جَاء الضارب زَيْدا ، فإذا قلت : الضاربُهُ زَيْد غلامك فالضمير فِي موضع نصب.[٤]

قَوْلُـــهُ :

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا　　　كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قولُهُ : " مَا بِوَصْفٍ " احتراز به عَنْ ما خفض باسم غير وصف نحو : جَـــاءَ الَّذي قام غلامُه ، فإِنَّهُ لا يجوزُ حذف هَذَا الضمير ، وأجاز الكسائي حذف الـــضمير مع الاسم المضاف إليه إذا كَانَ مَفْعُولاً لَمْ يسم فاعله فأجاز : اركب سَـــفِينَةَ الَّـــذي تُعْمَلُ ، أي تعمل سفِينته[٥] ، وخَالَفَهُ الجمهورُ فِي ذَلِكَ.

---

(١) انظر هامش الكتاب : ١/ ١٨٨ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعـــيش : ٢/ ١٢٤ ، والتـــذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٢) انظر هامش الكتاب : ١/ ١٨٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٨٥ – ٣٨٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٤) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٨١ ، والانتصار : ٨٥ ، وابن يعيش : ٢/ ١٢٤ ، وشرح الكافيـــة للرضي : ١/ ٢٨٣ – ٢٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٨٣.

(٥) التذييل والتكميل : ٣/ ٧٦ ، قال أبو حيان واستدل بقول الشاعر :

أعـــوذ بالله وآياتـــــه　　　من باب من يغلق من خارج

تقدير من باب من يغلق بابه من خارج

وأطلق النَّاظِم فِي الوصف ويحتاج إِلَى تَقْيِيد ؛ لأَنَّ الوصفَ الخافضَ للضمير إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسم فاعل أو اسم مفعول ، إِنْ كَانَ اسم مفعول لَمْ يَجُزْ حذف الضمير نحو : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مضروبه ، فلا يجوز : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مضروب.

وإِنْ كَانَ اسم فاعل فإما أَنْ يكون لمعْنَى الحال أو الاستقبال أولا ، إِنْ كَانَ كَذَلِكَ جاز حذفه كما ذكر إجراء له مجرى الضمير المنصوب(١) ، وإِنْ لَمْ يكن كَذَلِكَ لَمْ يجز حذفه نحو : جَاءَ الَّذِي أَنْتَ مُكْرِمُهُ أمس ، إجراء له مجرى : جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ غُلاَمُهُ ، وهَذَا التفصيل فِي اسم الفاعل على مذهبِ غَيْرِ الكسائيُّ عَلَى ما سنذكر فِي باب اسم الفاعل – إن شاء الله –.(٢)

قَوْلُـــــهُ :

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جُر ... كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْـوَ بَـرْ

شرَطَ فِي جواز حذف الضمير المجرور شرطاً واحداً وهو أَنْ يَكُونَ الضميرُ مجروراً بما جر الموصول /٣٣ وله جملة شروط :

أَحَدُهَا : أَنْ يكونَ الجار للموصولِ ولضميره حرفاً ، فإِنْ كَانَ غيرَ حَرْفٍ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الضمير ، مثالُهُ : جَاءَ غُلاَمُ الَّذِي أَنْتَ غُلاَمُه.

الثاني : أَنْ لاَ يَكُونَ فِي موضع رفع ، فإِنْ كَانَ فِي موضع رَفْعٍ لَمْ يَجُزْ حذفه نحو : مَرَرْتُ بالَّذِي مُرَّ بِهِ.

الثالث : أَنْ لاَ يَكُونَ ثَمَّ ضمير يصلح للربط غيره ، فإِنْ كَانَ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ حذفه نحو : مررت بالَّذِي مررت به فِي داره.

---

(١) مثال قوله تعالى : " فاقض ما أنت قاض " (طه : ٧٢) وهو كثير في الشعر ، ومثال المنصوب الذي قاس عليه الحذف قولك : جاء الضارب زيدٌ أي الضاربه.

(٢) مذهب الكسائي أنه يعمل اسم الفاعل ولو كان دالا على المضي ، وعلى ذلك يجوز جاء الذي أنت مكرم أمس ، أي مكرمه.

الرابع : أنْ يكون العاملُ متحداً لفظاً ومعْنى فإنْ اختلف لفظاً ومعنى نحـو : مررت بالّذي فرحت به ، أو لفظاً فَقَطْ نحو : اشتقت إِلى الّذي حننت إليه ، أو معنى فَقَطْ [..........][1] لَمْ يجز حذفه.

الخامس : أنْ يكون الحرف الجار للموصول متحد الْمَعْنى ، فإنْ لَـمْ يَكُـنْ متحد المعْنى لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ نحو : مَرَرْتَ بالّذي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْد ، إذا جعلت البـاء في به سببية أو باء الحال.

السادس : أنْ لا يكون الضمير محصوراً ولا في معْنى المحصور ، فإنْ كَـانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ حذفُهُ نحو : مررت بالّذي ما مررت إلا به ، ونحو : مررت بالّذي إنّمَا مررت به.

والمضاف للموصول ينـزل في هَذَا كلِّه منزلة الموصول نحو : مررت بغـلام الّذي مررت به ، فيجوز حذف هَذَا الضمير مع الحرف كما جـاز حذف ذَلِكَ من نحو : مررت بالّذي مررت به ، انْتَهَى حكم الضمير العائد عَلَى الموصول وهو أحـد جزأي الصلة أو معمول الصلة.

فإنْ كَانَ بعضَ معمول للصلة حذفْتَ المعمولَ ، فانحذف بحذفه الضمير نحو أنْ يقُولَ قائل : فلان فاضل ، فتقول : أين الرجل الّذي ذكرت ؟ تريد : ذكـرت أنّـهُ فاضل ، ومنه قولُهُ – جَلَّ ثَنَاؤُهُ –[2] {أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ} أي تزعمون أنّهُمْ شركائي.

*****

(١) ما بين المعقوفين بياض في الأصل وفي النسخة الأمريكية.

(٢) من الآية : ٧٤ من سورة القصص.

﴿ الْمُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ ﴾

قَوْلُـــــهُ :

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ اللاَّمُ فَقَطْ　　فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ الـنَّمَطْ

ظاهِرُ كَلاَمه يقتضي أَنَّ أَلْ أو اللام حرف تعريف ، أي : أحدهما ، فَيَجُــوزُ أَنْ يَكُونَ أَلْ وأَنْ يَكُونَ اللام ولَيْسَ كَذَلِكَ بل هما قولان للنحويين :

أحدهما : اللام وحدها وهو مذهب سيبويه.[١]

الثاني : أَنَّهَا أل وأَنَّهَا موضوعة عَلَى حرفين بمنزلة قَدْ وهَلْ[٢] ، والاســتدلال لهذين القولين وعَلَيْهِمَا يذكر فِي غير هَذَا ، وإِنَّمَا أَتَى بالْهَمْزَةِ عَلَى مــذهب ســيبويه توصلاً إِلَى النطق بالساكن.

---

(١) الذي فِي الكتاب لسيبويه : أن الألف واللام معاً للتعريف وهو ما قال به فِي قوله : " ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناء بني عليه الاسم لا يفارقه ولكنهما جميعاً بمنزلــة هل وقد وسوف يدخلان للتعريف ويخرجان ". انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ٣٢٥ وفِي : ٤/ ١٤٧ نــص على أن اللام مع الألف ثم قال : " والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي فِي قولك : القوم والرجل والناس وإنما هما بمنزلة قولك قد وسوف " ثم أورد بيتاً لــذي الرمــة غيلان يدل على أن الألف عبارة عن همزة وصل فقال : وقال غيلان :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل　　بالشحم إنا قد مللنــاه بجل .

الكتاب لسيبويه : ٤/ ١٤٧ وهو نفس البيت الذي أورده فِي ٣/ ٣٢٥.

(٢) هذا القول ما أورده سيبويه عن الخليل فِي الكتاب : ٣/ ٣٢٤ – ٣٢٥ ، وهو ما صححه ابن مالك فِي شرح التسهيل وعلل قوله بوجوه عدة . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥٣ – ٢٥٤ ، وقد أورد أبو حيان فِي شرحه للتسهيل أن ابن مالك ذكر فِي أداة التعريف ثلاثة مــذاهب : **الأول** : أن اللام وحدها هي أداة التعريف وهو منسوب للمتأخرين ، **الثاني** : قول الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي والهمزة فيه قطع كهمزة أم ، **الثالث** : أنه ثنائي الوضع وهمزته همــزة وصل كهمزة استمع فيكون أحادياً ، ثم ذكر أبو حيان أن النحويين أجمعوا على أن المذاهب =

قَوْلُـــهُ :

وَقَدْ تُـزَادُ لاَزِمـاً كَـالْلاَتِ   وَالآن وَالَّـذِينَ ثُـمَّ الْلاَّتِـي

" اللات " صنم كان بمكة وهذا الاسم عَلَمٌ له فأل فِيهِ زائدة ، وَقَدْ لزمتـه ، وأَمَّا " الآن " فقالت العرب : من الآنَ أُؤَمِّل قصدك ، ففتحوا نون الآنَ عَلَى كلِّ حالٍ وهو مَبْنِيٌّ ، وأل فِيهِ للحضور عِنْدَنَا[1] لا زائدة بخلاف ما رَأى النَّاظِم ، وللفراء فِي الآن قولان :[2]

أحدهما : أن أصله : آن كذا وكذا ، فسمى الوقت بالفعل ، ودخلت أل على المحكي كما دخلت على أمس ، وهو مبني في جميع الحالات ، وكما دخلت علـى : الحاد باد ، وعلى أولى وهما مبنيان.

والثاني : من قولي الفراء : أَنَّ أصلَهُ : " الأوان " فاستقطعوا الألِف الزائدة منه كما فعلوا ذَلِكَ فِي الزمان ، قَالُوا : الزمن ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار الآنَ وهو عَلَى هَذَا القول الثانِي معرب ، يُقَالُ فِيهِ الآنُ ، والآنِ ، لأَنَّهُ بِمَعْنَـي الأوان ، والأوان معرب بلا خلاف.

ويحتمل – أيضاً – إذا قلنا أَنَّ أصله الأوان أَنْ تقول : إِنَّ الواو لَمَّا تحركـت وانْفَتَحَ ما قبلها فصارت ألفاً سقطت لسكونها وسكون الألِف الثانية فالباقيـة هِـيَ الزائدة /**٣٤** والمسقطة هِيَ الأَصْلِيَّةُ.

مذهبان فقط : **الأول** : هو مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان وهو اللام وحدها ، **والثاني** : أنه كلمة ثنائية الوضع مثل قد وهل والهمزة همزة قطع ، ثم فصل أبو حيان فِي ذلك تفـصيلاً واسعاً . انظر ذلك فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٢١٧ – ٢٣٠.

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١١.

(٢) انظر القولين باختصار فِي شرح المفصل لابن يعيش : ٤/ ١٠٣.

وأما : " الَّذين واللاتِي " فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أوَّلِ الْمَوْصُولاَت أنَّ الصحيح من المذهبين أَنَّ الألِف واللام فِي الَّذِي ونحوِه هِيَ المعرفة فَلَيْسَت بزائدة فإنْ قلت : الدليلُ عَلَى زيادتها أنَّه ربما حذفت ، فقيل : لَذِي ، ولَذِين.

قلت : هَذَا نحو ما روي من حذفها فِي قوله : سلامُ عليكم ، بغير تنوين ، يريد : السلام عليكم ، وجعْلُ النَّاظِمِ : " أل " فِي : " الَّذين واللاتِي " مما يزاد لازماً لَيْسَ بِشيء ؛ لأَنَّهُ قَدْ حذفت كما قلنا إلا إنْ أراد لازما بالنظر إِلَى غالب الْكَلاَمِ ، وأما أَنَّهَا زائدة ففيها الخلاف كما أشرنا إليه.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ ... كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

بنات أوبر علم للجنس ، وامتنع الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وأنشدوا :[1]

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً ... وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

---

(١) أنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله ، وهو من الكامل ، والبيت فـي الخصائص : ٣/ ٥٨ ، والمغني : ٥٢ ، وشرح شواهد المغني : ١٦٦ ، واللسان مادة " وبر " ، والشاهد : ١٤٠ من شواهد العيني ، وابن الناظم : ٣٩ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٦٣ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٨١.

اللُّغَةُ : قوله : " ولَقَدْ جنيتك " أي : جنيت لك ، قوله : " أكمؤا " بفتح الْهَمْزَة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة وهو من جمع كَمْءٍ على وزن فَعْل بسكون العين كأفلس جمع فلس وهو واحد كمأة على وزن فعلة على العكس من باب تمر وتمرة ، وقوله : " وعساقلا " جمع عسقول بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهو نوع من الكمأة وأصل عساقلا عساقيل فحذفت المدة للضرورة ، وقوله : " بنات الأوبر " وهي كمأة صغار مزغبة على لون التراب.

الاستشهاد فيه : عَلَى زيادة اللام فِي قَوْلِهِ : " الأوبر " والأَصْلُ بنات أوبر بدُون السلام ، وإنما زيدت لأجل الضرورة ، وقال سيبويه : هو علم جنس ممنوع من الصرف للعِلْمية والْوَزْن كابن آوى فالألِف واللام فِيهِ زائدة.

وإِلَى هَذَا البيت يشير بقوله : " كبنات الأوبر " والألِــف والــلام زائــدتان للضرورة ، ومذهب المبرد أنه نكرة وأنَّ الألف واللام للتعريف.[١]

وقوله : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " أي الألف واللام فِي النفس وإِنَّمَا كَانَتْ زائدة لأَنَّه تميز والتمييز لا يكون إلا نكرة ، وهَذَا عَلَى مذهب جمهور البصريين[٢] ، وزعم الكوفِيُّون وبعض البصريين أَنَّه يجوز تعريف التمييز فعَلَى هَذَا المذهب لا تَكُون الألِــف واللام زائدة.[٣]

ويشير بقَوْلِهِ : " كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ " إِلَى قول الشاعر :[٤]

---

(١) قال المبرد بعد أن ذكر البيت : " فإن دخول الألف واللام على وجهين : أحدهما أن يكــون دخولهما كدخولهما فِي : الفضل والعباس عَلَى ما وصفت لك لأن أوبر نعت نكرة فِي الأصل والآخر على قولك : هذا ابن عرس آخر تجعله نكرة كما تقول : هذا زيد من الزيدين أي هذا واحد ممن له هذا الاسم فأنت وإن كنت لم تذكر قبله شيئاً تقول بعده آخر فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم ". المقتضب : ٤/ ٤٨ – ٤٩ ، وانظر شرح الأشموني : ١/ ١٨٢.

(٢) شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ١٨٢.

(٣) هو قول يونس والكوفيين والبغداديين . انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٨.

(٤) قيل إِنَّ هَذَا البيت مصنوع فحينئذ لا يحتج به ، وقال العيني : هَذَا لَيْسَ بِصَحِيح فإِنَّ قَائِلَهُ هو : رشيد بن شهاب اليشكري ، وهو من قصيدة من الطويل وأولها هو قوله :

مَن مبلغ فِتْيَان يَشكُرَ أَنَّنِي ... أَرَى حِقْبَةً تُبْدِي أَمَاكِن للصَّبْرِ

وينظر مراجع الشاهد فِي رقم : ١٤٢ من شواهد العيني ، وشــرح التــصريح : ١/ ١٥١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٨٠ ، وشرح الأشموني : ١/ ١٨٢ ، وابــن النَّــاظم : ٣٩ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٦٤ ، وأوضح المسالك : ١٢٩ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٨٢.

اللُّغَةُ : قوله : " رأيتك " خطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المراد مــن قوله : يا قيس عن عمرو ، قوله : " وجوهنا " أراد بالوجوه الأنفس والذوات من قبيل إطلاق اسم جزء الشيء على كله ، ويجوز أن يكون المراد من الوجوه الأعيان منهم يقال : هــؤلاء وجوه القوم أي أعينهم وسادهم ، قوله : " صددت " أي أعرضت ، قوله : " وطبت النفس يا قيس عَنْ عمرو " أي : طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه ، وكان عمرو حميم قيس. =

رَأَيْتُــكَ لَمَّــا عَرَفْــتَ وُجُوهَنَــا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْــهِ دَخَــلاَ لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْــهُ نُقِــلاَ
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَــانِ فَــذِكْرُ ذَا وَحَذْفُــهُ سِــيَّانِ

الفضل منقول من : فضل المصدر وهو مما يوصف به ، أي أن المسمى بالفضل لمح فيه معنى الفضل إذا جئت فيه بأل ، والحارث منقول من الصفة لحظ فيه أنه يعيش فيحرث ، ومن ذلك قولهم إنما سميت هانئا لتهنأ ، وقول الشاعر : (١)

كَأَنَّ أَبَاهُ حِــينَ سَــمَّاهُ صَــاعِداً رَأَى كَيْفَ يَرْقَى فِي الْمَعَالِي وَيَصْعَدُ

وأَمَّا النعمانُ الَّذي ذكره هَذَا النَّاظِمُ فَلَيْسَتْ أل فيه للمح الصفة ؛ لأنه لَــيْسَ بِصِفَة فِي الأصلِ وَلاَ مِمَّا يُوصَف به كالفضل فأل فيه زائدة مثلها في : " الــلات " وكَأَنَّهُ إِنَّمَا غره فِي ذَلِكَ إِثْبَاتِها تارة وحذفها أخرى.

وقوله في البيت قبله : " للمح ما قد كان عَنْه نقلا " عبارة غير جيدة لأَنَّ أَلْ لا تكون للمح الاسم الَّذي نقل عَنْه العَلَم مطلقاً ، إِنَّمَا تَكُونُ لِلَمْحِ الصفة كما قلنا.

وقوله : " فذِكْرُ ذَا وحذفه سيان " يعْنِي أَنَّ حذفَ أَلْ الَّتي للمح الصفة وعدم حذفها سواء وَلَيْسَ كَمَا ذَكَر وغره فِي ذَلِكَ مَا يُوجَد فِي كتب النحــويين أن أل لا تلزم بل تقول : الحارث وحارث.

وذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِهَذِه الأَسْمَاء الَّتي هِيَ صِفَات فِي الأَصْــلِ أو يجــوز الوصف بِهَا إِمَّا أَنْ تُرِيدَ بِهَا أَنْ تَكُون أَسْمَاء يُعْلَمُ بِهَا الْمُسَمُّون منْ غير أَنْ تلحظ فيها مَعْنَى صفة أو تلحظ فِي ذَلِكَ مَعْنَى الصفة فَيَكُون قَدْ سَمَّيْتَ حَارِثاً تفــاؤلاً بِــالْعَيْشِ

= **الاستشهاد فيه :** في قوله : " وطبت النفس " حيث ذكر التمييز معرفاً بالألف واللام وكــان حكمه أن يكون نكرة وإنما زاد الألف واللام فيه للضرورة.

(١) لم نجد تخريجاً لهذا البيت.

حَتَّى يحرث أي يكسب ، وَكَذَلِكَ : عَباس ومَالِك تَفاؤُلاً بِأَنْ يعيش حَتَّى يملك أو يعبس لعداه.

فإِنْ لَمْ تَلْحَظْ مَعْنَى الصفة لَمْ تدخلها وإِنْ لحظتها أدخلتها فاتضح بِهَذَا أَنَّ الحذف والإثبات لَيْسَا بسواء[١] بل هما مَعْنَيَّانِ مقصودان.

وذكر المصنف من أقسام : " أل " أن تكون معرفة وزائدة وللمح الصفة وللغلبة ، وقد قدمنا من تقسيمنا للألف واللام عند قوله : ‎/٣٥

بِالْجَرِّ وَالتَّنْـوِينِ وَالنِّـدَا وَأَلْ ....

أول الأرجوزة ما أغني عَنْ إعادته هنا.[٢]

وقَدْ ذَهَب بعض النحويين إِلَى أَنَّ : " أل " العهدية يعرض فيها الغلبة ولمح الصفة.[٣]

وأَنَّ أَلْ الجنسية يعرض فِيها الحضور وبعضهم عَدَّ الَّتي للغلبة والَّتِي للمح الصفة والَّتي للحضور قسميَّات للعهدية والجنسية لا أقساماً راجعة إليهما ، وتحقيق هَذَا كله يذكر فِي غير هَذَا من المطولات.[٤]

وأشكل ما فِيها الألِف واللام الجنسية فَيَنْبَغِي أَنْ يفحص عَنْ الفرق بين : اشتر اللحم واشتر لحماً ، وبين اسقني الماء واسقني ماءً ، وما أشبه هَذَا عِنْدِي بتعريف عَلَم الجنس.

---

(١) هما سواء فِي العلمية التي تفيد التصريف وأما زيادة فللمح الأصل.

(٢) قسم هناك عدة أقسام : عهدية فِي شخص أو جنس ، وإِلَى موصولة وزائدة ، وهناك التي تفيد الحضور والغلبة ولمح الصفة.

(٣) انظر المقدمة الجزولية : ٦٦ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٦٥٦ ، والتوطئة : ١٩١ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٢.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٣٢ – ٢٣٤.

فأل الَّتي لتعريف الجنس كالعَلَمية الَّتي فِي أسامة بِمَعْنَى أن صورته صورة المعرفة ومَعْنَاهُ النكرة ، واسم الجنس إِنَّمَا هو معلق عَلَى الحقيقة ولذَلِكَ يَقع عَلَى مَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ نحو : لَبَن ؛ ألا ترى أَنَّهُ يقع عَلَى جميع اللبن ، ويَقَعُ عَلَى الْقِطْعَةِ مِنْهُ ؛ لأَنَّ الحقيقة كما هِيَ موجودة فِي الجَميع هِيَ موجودة فِي القطعة.

فإذا دخلت الأَلف واللام دخلت لتعريف الحقيقة فإنْ كَانَ أُريدَ باسم الجنس جميع آحاد الحقيقة فَيَكُون الأَلف واللام فِيهِ للعموم وصح الاستثناء منه ووصفه بما يوصف به الجمع نحو قوله تَعَالَى :[1] {وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟} عَلَى أحد القولين ، وقولهم : أهلكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصفرُ والدِّرْهَمُ البيضُ ، فوصفها بما يوصفُ بها الجموع.

فمن حيث الوضع يكون الأَلف واللام لتعريف الحقيقة الَّتي لا يقتضي موضعها تقليلاً ولا تكثيراً ، ومن حيث الاستعمال يجوز أَنْ يُرَاد به الكثرة ، ويجوز أَنْ يراد بِهَا أقل ما ينطلق عَلَيْه الحقيقة.

ولأجل هَذَا وقع الخلاف بين الناس فِي أَنَّ المفرد الْمُحَلَّى بالأَلف واللام الَّتي لَيْسَتْ للعهد ، هَلْ يَجُوز أَنْ تكون فِيهِ للعموم أم لا يجوز ؟ فمن نظر إِلَى أَنَّ ذَلِكَ تعريف للحقيقة من حيث هي هى يجوز أن تكون للعموم إذ الحقيقة من حيث هي هى لا دلالة لَهَا عَلَى الكثرة ولا عَلَى القلة ، ومن نظر إِلَى الاستعمال وأَنَّهُ قَدْ يراد بالاسم الَّذي فيه أَلْ ما يحتمله من الكثرة لا من حيث الوضع جوز ذَلِكَ وَقَدْ أطلنا فِي هذا ؛ لأَنا لَمْ نجد لأحد من أصحابنا كلاماً منقحاً فِي الأَلف واللام الجنسية.

وأعرف الأَسماء الَّتي فِيهَا أَلْ الاسم الَّتي هِيَ فِيه للحضور ثم الاسم الَّتي هِيَ فِيه للعهد ثم الَّتي هِيَ فِيه للجنس.

---

(١) الآيات من : ١ — ٣ من سورة العصر.

قَوْلُـــــهُ :(١)

وَقَـــدْ يَـــصِيرُ عَلَمـــاً بِالْغَلَبَـــهْ   مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ

يقول : إِنَّهُ قَدْ يصير الاسم عَلَماً بالغلبة فيلزمه أحد الأمرين : إما الإضـــافة ، وإما أل ، وذَلِكَ نحو : ابن عمر ، والثُّرَيَّا ، أَلاَ تَرَى أَنَّ ابنَ عُمَرَ كَانَ يجب أَنْ يَقَـــع عَلَى كل ابن لعمر يكون بينك وبين مخاطبك عهد فيه ثم غلب عَلَى عبد الله وحـــده ، وكَذَلِكَ الثُّرَيَّا نجوم مجتمعة ؛ لأَنَّهَا مشتقة من الثروة ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يقع الثريا عَلَـــى أَنْجُمٍ كَثِيرَةٍ بين المخاطبين فِيها عهد ، وَقَدْ غَلَبَتْ عَلَى هَذِهِ النجوم بعينها هَذَا مَعْنَـــى كلامه.

والصحيح أَنَّ هَذه الأسماء الغالبة جارِية مجرى الأعلام ولَيْسَت بأعلام ألا ترى أَنَّ تعريفها لَيْسَ بوضع اللَّفْظ عَلَى المسمى بل بأل أو بالإضافة ، ولذَلِكَ تلزم الألـــف واللام فِي الثُّرَيَّا ونحوه ، والدليل عَلَى أَنَّ ابن عمر لَيْسَ بِعَلَمٍ أَنَّ العَلَم الواقع عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ عبد الله ، وَإِنَّمَا غلب عَلَيْهِ ابن عمر بعد تسميته عبد الله.(٢)

*****

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وحذف أل ذي أن تناد أو تضف   أوجب وفي غيرهما قد تنحذف

(٢) ابن مالك أشار إِلَى هَذَا المعنَى حين قال : " قد يصير " فتعبيره بيصير يوحي بأَنَّ ابن عمر كان نكرة وكذا الثريا فإنه فِي الأصل يتناول كل نجم ثم صار الأول علماً بالغلبة على عبد الله بن عمر ، وكذا الثريا غلبت على كواكب خاصة ، والبيت غلب على بيت معين ، والكتـــاب غلب على كتاب معين ، والمدينة على مدينة معينة .. وهكذا.

﴿ الابْتِـــــدَاءُ ﴾

قَوْلُـــهُ : / ٣٦

مُبْتَدأٌ زَيْـدٌ وعَـاذِرٌ خبـرْ إنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعتَـذَرْ

لَمْ يذكر حداً للابتداء وإِنَّمَا أَتى بِهِ مثلاً ، والْمُثُلُ لا يتوصل مِنْهَا إِلَى تعـرف حقائق الأشياءِ وجرى فِي ذَلِكَ عَلَى أَكْثَر عَادَته فِي الأبواب.[١]

قَوْلُـــهُ :

وَأَوَّلٌ مُبْتَـدَأٌ وَالثَّـانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي أَسَارٍ ذَان ؟

" سار " اسم فاعل من سرى ، و " ذان " تثنية ذا ، وَيُشِيرُ بِهَـذَا إِلَـى أَنَّ الوصفَ الَّذي يسبقُهُ أداة الاستفهام و لم يطابق ما بعده فِي كونه مُثَنًّـى أَوْ مَجْمُوعـاً نَحْو : أ قَائم الزَّيْدَان ؟ ، أ قَائم الزَّيْدُون ؟ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الوصفَ يُعْرَبُ مُبْتَدأً وَمَا بَعْدَهُ فاعلٌ أَغْنَى عَن الْخَبَر.

وسواء فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ رَافِعاً لاسم ظاهر أم يكـونَ رَافِعـاً لِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ نحو : أ قَائم أَنْتُمَا ؟ ، وأ قائم أَنْتم ؟ ، وأ قَائم أَنْتُنَّ ؟ ، وقال الكسائي والفراء : أ قَائِمَانِ أَنْتُمَا ؟ ، (الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ)[٢] ، ولا يجيزان غير ذَلِكَ وَيَقُولاَن :

لا يخلو الفعل من الضمير ؛ ألا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قلت : قمتَ أو تقومُ ، فالضمير متصل بالفعل ، فإذا رددته إِلَى الدائم فالضمير عَلَى حاله.[٣]

---

[١] أدخل المناطقة الحد بالمثال من الحدود والتعاريف.

[٢] ما بين القوسين من التذييل : ٣/ ٢٥٤ ، وهي زيادة لازمة للوضوح.

[٣] هذا ما ذهب إليه الزمخشري فِي إعراب قوله تَعَالَى : (أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْـرَاهِيم – مريم : ٤٦) انظر الكشاف : ٢/ ٥١١ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٤ ، وفيه نـسبه إلى الكوفيين عامة وأورد حجج الكوفيين بأن هذا الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير فإذا انفصل كان مبتدأ لا فاعلاً ، ثم صحح ما قاله البصريون قياساً وسماعاً.

وَإِنَّمَا يَحتَاج إِلَى مرافع ؛ لأَنَّهُ اسم والاسم لا يقوم بنفسه حَتَّى يرافعه آخر ، والفعلُ قَدْ يكتفِي بالضمير ، تقول قُمْتُ وقُمْنَا ، ولا تقول : قَائِم وتسكت حَتَّى تقول : قَائِمٌ أَنْتَ ، وقَائِمَان أَنْتُمَا ، وقَائِمُون أَنْتُمْ . انتهى.

وهَذَا الوصف لا خبر له بل المرفوع بعده أغنَى عَنْ الْخَبَرِ وذَلِكَ لانطواء هَذَا الْكَلاَمِ عَلَى مسند ومسند إِلَيْهِ وكَأَنَّهُ أَخَذَ شَبَهاً مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَمِنْ بَابِ الْمُبتَدأ ، فَمِنْ حَيْثُ أَنَّ فيه فَاعلاً مسكوتاً عَلَيْه يتم الْكَلاَم به أشبه باب الفاعل ، وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ فِيهِ اسْماً مَرْفُوعاً لَمْ يَتَقَدَّمَهُ رَافِعٌ لَفْظِيٌّ أَشْبَهَ بَاب المبتدأ.

وَلَمَّا قَوِيَ شبه هَذَا الوصف بِالفِعْلِ لَمْ يجزْ تصغيرُه فلا تقول : أ ضُوَيْرِبٌ الزَّيْدَان ؟ ، ولا وصفه فلا تقول : أ ضاربٌ عاقل الزَّيْدَان ؟ ، ولا تعريفه فلا تقول : القَائِم أخواك ، ولا يثنى ولا يجمع فِي الأَكْثَر فلا يُقَال : أ قَائِمَانِ أخواك ؟ عَلَى أَنْ يَكُونَ أخواك فاعلاً بقوله : أ قَائِمَان ؟ .

وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ : فأما عَلَى لغة : أَكَلُونِي البَرَاغِيثَ[(١)] ، فيجوز ذَلِكَ ، وَقَدْ كَانَ القاضي أبو محمد بن حوط الله[(٢)] يقول : من زعم أَنَّ هَذَا لاَ يُثَنَّى ولا يُجْمَع فَقَدْ غَلَط ، والدليل عَلَى صحة تثنيته وجمعه مَا جاء فِي الحديث من قوله :[(٣)] " أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ ؟" . انتهى.[(٤)]

---

(١) جملة : " أكلوني البراغيث " جملة قالها أحد الأعراب وهي مما مثل به سيبويه في كتابه انظر : ١/ ١٩ ، ٢٠، ٧٨ ، ٢/ ٤١ ، ٣/ ٢٠٩ ، وهي في أكثر كتب النحويين . انظر سر صناعة الإعراب : ٦٨٢ ، وكتاب الشعر الفارقي : ٤٧٣ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٧١.

(٢) هو محمد عبد الله بن سليمان بن داوود الأنصاري المالقي ، توفي سنة (٦١٢ هـ) . انظر بغية الوعاة : ٢/ ٤٤.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي ١/ ٤.

(٤) أورد أبو حيان هذا القول في تذييله ونصه : " وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله : هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله – صلى الله عليه وسلم – أو مخرجي هم ؟ قال ابن هشام الخضراوي : قلت لأبي محمد يكون كيتعاقبون فيكم ملائكة فسكت ، قال ابن هشام إن لم يكثر فهذا وجهه ، وإن كثر فعلي التقديم والتأخير يعني على أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ " . انظر : التذييل : ٣/ ٢٧١ – ٢٧٢.

وهَذَا إِنْ كَثُرَ كَانَ عَلَى التَقْدِيم والتأخير فيكــونُ : " هــمْ " مبتــدأ ، و : "مخرجي" خبره ، وإِنْ كَانَ جَاء قليلاً فَيُحْمَلُ عَلَى لُغَةِ أَكَلُونِي الْبَرَاغيثُ.

فإِنْ عطفت عَلَى هَذَا الوصف بأم فالقياس الإفراد نَحو : أَ قَــائم أخــواك أم قاعدٌ ؟[١] وقَدْ حكى أبو عثمان المازني المطابقة للفاعل لا الموافقة للوصف فتقــول : أَقَائِم الزَّيْدَان أَمْ قَاعدَان ؟[٢] وعَلَى هَذَا جَاءَ قوله :[٣]

أَنَاسِيَةٌ مَا كَانَ بَيْنِــي وَبَيْنَهَــا وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَــاءِ ظَلُــومُ

قَوْلُــــهُ :

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيِ وَقَــدْ يَجُوزُ نَحْو : فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

---

(١) قال ابن جني : " ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ؟ هذا كلامه ". وبهذا النص يخالف أبو حيان قول العرب حيث أفرد المعطوف . ثم قال ابن جني : " قال أبــو عثمــان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعد هما ؟ إلا أن العرب لا تقولــه إلا قاعــدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الأولى ". انظر الخصائص : ١/ ١٠١.

(٢) ما نسبه أبو حيان إلى المازني : قد ورد في الخصائص : ١/ ١٠١ وقال محقق الخصائص معللا للتثنية بقوله : " لأنه معطوف على الوصف المستغني بمرفوعه عن الخبر ، وإنما يكون مرفوعــه اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وابن هشام يرى أنه ليس له فاعل ظاهر ولا ضمير منفصل بــل استغنى بالمستتر على خلاف القياس ، وكأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في غيرها ، ويــرى غيره أن أم هنا منقطعة والتقدير : أم هما قاعدان ". انظر حاشية الصبان : ١/ ١٩٢ – ١٩٣.

(٣) البيت من بحر الطويل أول ثلاثة أبيات من مقطوعة للعباس بن الأحنف في ديوانــه ص ٢٥٠ (دار الكتاب العربي) وهو في الديوان هكذا :

أناسية ما كــان بيني وبينهــا وقاطعة حبل الصفاء ظلوم

وبعده قوله :

تعالوا نجدد دارس الوصل بيننا كلانا على طول الجفاء ملوم

وهو في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٥ ، قال أبو حيان معلقاً : فأيهما أعمل في ظلوم مــن اسمي الفاعل لزم الإضمار مؤخراً منفصلاً لكن البيت جاء على ما حكاه أبو عثمان.

يقول : يقاس ذَلِكَ فِي الاستفهام ، والنفي كالاستفهام نحو : ما قَائِم زَيْـدٌ ، وما قَائِم الزَّيْدَان ، وما قَائِم الزَّيْدُونَ.

وأطلق قوله : " النفي " لِيَنْدَرِجَ فِيه النَّفْي بِالْحَرْف نَحو ما مَثَّلْنَا ، وبالاسـم نحو :/ ٣٧ غيرُ قَائِم الزَّيْدُونَ ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : مَا قَائِم الزَّيْدُونَ ، فإعرابُ : " غير " مبتدأ ، والزَّيْدُونَ فاعل بقَائِم أغْنَى عَنْ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَى : ما قَائِم الزَّيْدُونَ ، ونحوه قَوْلُ الشَّاعِرِ :(١)

غَيْرُ مَأْسُـوفٍ عَلَـى زَمَـنٍ ... يَنْقَـضِي بِـالْهَمِّ وَالْحَـزَنِ

فـ : " غَيْرُ " مبتدأ ، و : " عَلَى زَمَنٍ " جار ومجرور فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُـولِ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِقَوْلِه : " مَأْسُوفٍ " وَقَدْ أَغْنَى عَنْ الْخَبَـرِ ؛ لأَنَّ الْمَعْنَـى مَـا مَأْسُوفٌ عَلَى زَمَنٍ ، نحو : ما مضروب الزَّيْدَان.

---

(١) قائله : هو أبو نواس الحكمي ، واسمه الحسن بن هانئ الشاعر المشهور ، وبعد البيت المذكور بيت آخر وهو قوله :

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى ... عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

ولم أعثر على البيت فِي ديوان أبي نواس وهو الشاهد : ١٤٩ من شواهد العيني ، وهو فـي الخزانة : ١/ ١٦٧ ، ١٦٨ ، والأمالي الشجرية : ١/ ٤٧ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٢٧٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٩٠ . وإِنَّمَا ذكر الشراح البيت المذكور تمثيلاً لا استشهاداً به ؛ لأن أبا نواس وأمثاله لا يحتج بهم ، وقصد بالبيت المذكور ذم الزمان الَّذِي هذه حاله ، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه.

الشاهد فيه : أن " غير " رفع بالابتداء ، ولما أضيف إِلَى اسم المفعول وهو مسند إِلَى الجـار والمجرور استغنى المبتدأ عن الخبر ، كما استغنى قَائِم ومضروب فِي قوله : أ قَائِم أخواك ؟ وما مضروب غلامك ، عن خبر من حيث سد الاسم المرفوع بها مسد الخبر.

وهَذَا البيت سأل أَبَا الْفَتْح بن جني[١] عَنْ إِعْرَابِه ابنُهُ عَالِي ابنُ أَبِـي الْفَـتْحِ فَارْتَبَكَ فِي إِعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ لأَبِي عمرو بن الحاجب[٢] فيه كَلاَمٌ طَوِيلٌ[٣] ، وخرجه ابن جني وتبعه ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَى حذف المبتدأ وإقامة صفته مقامه وإيقـاع الظـاهر موقع المضمر لحذف ظاهر المبتدأ ، والتَّقْدِيرُ : زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عَلَيْه.[٤]

وقوله : " فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ " مَعْنَاهُ : وَقَدْ يبتدأ بالوصف العاري من الاستفهام والنفي وقد يجوز ويرفع ما بعده عَلَى أَنَّه معمول له أَغْنَى عَنْ الْخَبَـرِ نحـو : قَـائِم الزَّيْدُونَ، ولا يجوز هَذَا الَّذي قال : إِنَّهُ يَجوز عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْبَصْرِيين إلا الأخفش فإِنَّهُ أجاز ذَلِكَ[٥] ، واتبعه النَّاظِمُ مُسْتَدِلاً عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بقول الشاعر :[٦]

---

(١) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ولد سنة (٣٢٠ هـ) وله مصنفات شـتى منها في النحو والصرف : الخصائص والمنصف وسر صناعة الإعراب . ومنها في القـراءات المحتسب وغيره ، توفي سنة (٣٩٢ هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٢٦٥ وما بعدها.

(٢) ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو بـن الحاجب الكردي المقرئ النحوي له في النحو : الكافية وشرحها ونظمها والوافية وشرحها ، وفي التصريف : الشافية وشرحها ، وقد شرح المفصل شرحاً سماه : الإيضاح ، وله الأمـالي في النحو وغيرها ، توفي سنة (٦٤٦ هـ) . بغية الوعاة للسيوطي : ٢/ ١٣٤ ، ١٣٥.

(٣) انظر الأمالي النحوية لابن الحاجب : ٣/ ١٢١ – ١٢٣ أملية : ١١٧.

(٤) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٧٧ – ٢٧٨.

(٥) هو مذهب الأخفش كما ورد في البغداديات : ٤١٦ ، وابن يعيش : ٦/ ٧٩ ، وتـسهيل الفوائد : ٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٢ – ٢٧٣ ، والتذييل والتكميل : ١/ ٤٣ ، ٣/ ٢٧٢ ، وهذا القول منسوب إلى الفراء في الإيضاح في شرح المفصل : ١/ ١٤١ وشرح الكافية للرضي : ١/ ٨٧ ، وأسرار العربية : ٨١ ، وشرح الأشمـوني : ٢/ ٢٩٤ – ٢٩٦.

(٦) قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه ، وهو من الطويل ، انظر الشاهد رقم : ١٥١ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١/ ١٥٧ ، والدرر : ٢/ ٧ ، وشرح عمدة الحافظ : ١٥٧ وشرح قطر الندى : ٢٧٢ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٩٤ ، وابن الناظم : ٤١ ، وأوضح المسالك : ١/ ١٣٦ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ١٩٥. =

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيـاً   مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْـرُ مَـرَّتِ

فـ : " خَبِيرٌ " مبتدأ وَلَمْ يَتَقَدَّمْه استفهَامٌ ولاَ نَفْيٌ ، و : " بَنُو لِهْبٍ " فاعِـلٌ أغْنَى عَنْ الْخَبَرِ ، ولا يجوز عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ : " خَبِيرٌ " خَبَراً مُقَدَّماً ، و : " بَنُو لِهْبٍ " مبتدأ ؛ لأَنَّ الْخَبَرَ لاَبد من مطابقته للمُبْتَدَأ.

وظن هَذَا أَنَّهُ دليل قاطع عَلَى صحة مذهب الأخفش[1] ، ولَيْسَ فِيه عِنْـدِي دَلِيلٌ لأَنَّ " خَبِيراً " فعيل يصح أَنْ يُخبر به عَنْ المفرد والمثنى والمجموع[2] ، ولاسـيما ورد ذَلِكَ فِي الشِّعْرِ ؛ كما أخبروا بِعَدُوٍّ وصَدِيقٍ ، قال الله تَعَالَى :[3] { **هُمُ الْعَدُوُّ** } ، وقال بَعْضُ الْعَرَبِ : هُنَّ صَدِيقٌ ، وإذا احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ هَذَا لَمْ يَكُنْ فِيـهِ دَلِيـلٌ قَاطِعٌ.

قَوْلُـــهُ :

وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ   إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرْ

يَقُولُ : إِنْ كَانَ الوصفُ مُطَابِقاً للاسم الَّذي بعْدَهُ فِي سِوَى الإِفْرَاد ، وَسِوَى الإِفْرَاد هو التثنيةُ والجمْعُ نحو : أَ قَائِمَان الزَّيدَانِ ؟ وأَ قَائِمُونَ الزَّيْدَونَ ؟ وأَ قَائِمَـاتٌ الْهِنْدَاتُ ؟ ، فالوصفُ خبرٌ مُقَدَّم والاسم الَّذي طابَقَهُ الوصْفُ مُبْتَدأٌ ، وَلَمْ يذكرْ هَذَا النَّاظِمُ حكمَ هَذَا الوصْفِ إِذَا لَمْ يطابِقْ فِي الْجَمْعِ نحو : أَ قَائِمٌ الزَّيْـدُونَ ؟ وأَ قَـائِمٌ الرِّجَالُ ؟.

= **والمعنى** : أن بني لهب عالمون بالزجر والقيافة فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر وقاف وحين تمر عليه الطير.

الاستشهاد فيه : قوله : " خبير بنو لهب " حيث سد الفاعل مسد الخبر من غـير اعتمـاد الوصف على استفهام أو نفي وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين والأخفش ، وزعم بعضهم أن سيبويه وافقهم في هذا والصحيح عند سيبويه خلاف ذلك.

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٣ – ٢٧٤.

(٢) من ذلك هذا الشاهد المشهور وهو قوله تعالى :{**والملائكة بعد ذلك ظهير**} (التحريم : آية : ٤)

(٣) من الآية : ٤ من سورة المنافقون.

وإنما ذكر حكمه إذا لم يطابق في التثنية نحو : أسار هذان ؟ ، وحكم الجمع حكم التثنية ، و لم يذكر – أيضاً – حكمه إذا طابق ما بعده في الإفراد نحو : أ قائم زيد ؟ ، وهذا يجوز فيه إعرابان :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ الوصفُ مبتدأ ، وما بعده فاعلٌ أَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ كحاله إذا لم يطابق ما بَعْدَهُ فِي التثنية والجمع.

والوجه الثاني : أَنْ يكونَ الوصفُ خَبَراً مُقَدَّماً ومَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأ كحاله إِذَا طَابَق مَا بَعْدَه فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْع عَلَى مشهور لغات العرب ، وإلا فَيَجوز فيه أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَة : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيث ، أعْنِي : فِي حال التثنية والجمع.

وأما هَذَا الوصف إذا رفع ما بعده بالنسبة إِلَى التذكير والتَّأْنيث فإِنَّهُ فِي ذَلِكَ كالْفِعْلِ فتقول : أ قَائِم زَيْد ؟ وأ قَائِمة هند ؟ ، ولا يجوز : أ قَائِم هند ؟ ، كما لا يجوز : أ قَامَ هند ؟ ، وَعَلَيْه البيت الَّذي أنشدناه قَبْلُ :

أَنَاسِيَةٌ مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا ... وَتَارِكَةٌ عَقْدَ الْوَفَاءِ ظَلُومُ

/ ٣٨ قَوْلُهُ :

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

هَذَا الَّذي اختارَ فِي رَفْعِ الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ هُوَ الْمَنْسُوبُ لسيبويه(١) ، فَأَمَّا الْمُبْتَدأُ فَقِيلَ : إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالابْتِدَاءِ ، وهو كَوْنُ الاسْمِ أَوَّلاً مُقْتَضِياً ثَانِياً ، وبه قال الجمهورُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ.(٢)

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٧.

(٢) هذه مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين ، انظر الإنصاف : ٤٤ – ٥١ ، المسألة الخامسة وابن يعيش : ١/ ٨٣ – ٨٥ ، وعلى قول سيبويه والبصريين ردود ثلاثة . انظرها في التذييل والتكميل : ٣/ ٢٥٧.

وقيل : ارتفع لشبهه بالفاعل ، ويروى عَنْ المبرد والزجاج.[١]

وقيل : ارْتَفَعَ بالتَّجْرِيدِ من الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّة ويروى ذَلِكَ عَنْ الْمُبَرِّدِ[٢] ، وبه قال الجرمي[٣] والسيرافي[٤] وكثير من البصريين[٥] ، وذكر الفراءُ أَنَّهُ مَذْهَبُ الْخَلِيل وأصحاب الْخَلِيل لا يَعْرِفُونَ هَذَا.[٦]

وقيل : إِنَّهُ ارتفع بالْخَبَرِ ويروى ذَلِكَ عَنْ الكوفِيِّينَ[٧] ، وفِي الموضح[٨] أَنَّ الكُوفِيِّينَ ذهبوا فِي مثل : زَيْدٌ قَائِمٌ إِلَى أَنَّ زَيْداً مرفوع بلفظ قَائِم ، وقَائِم مرفوع بزَيْد ، والضمير رفع بقَائِم ، وقَائِم ينوب مناب اسم وفعل جميعاً لا ينفصل الاسم من الفعل ولا الفعل من الاسم.[٩]

وقيلَ : يرتفع بالعائد من الذكر وهو – أيضاً – مروي عَنْ الْكُوفِيِّينَ.[١٠]

---

(١) ذكره ابن عصفور فِي شرحه للجمل دون نسبة : ١/ ٣٥٥.

(٢) قال المبرد : "فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عن العوامل غيره وهو أول الكلام" ، المقتضب : ٤/ ١٢٦.

(٣) انظر الإنصاف : ٤٩.

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١.

(٥) انظر ابن يعيش : ١/ ٨٣ – ٨٥ ، واللباب للعكبري : ١/ ١٢٦ – ١٢٩ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١.

(٦) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١ – ٢٦٣.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء : ٣/ ١٨٥ ، والإنصاف : ٤٤ ، واللباب للعكبري : ١/ ١٢٦ – ١٢٩ ، والمتبع في شرح اللمع : ٢٢٩.

(٨) قال محقق التذييل والتكميل : لعله الموضح فِي النحو لأبي الحسن على بن إبراهيم الحوفي المتوفي (٤٣٠هـ) وهو كتاب كبير حسن . انظر معجم الأدباء : ١٢/ ٢٢١ – ٢٢٢ ، وهدية العارفين : ٥/ ٦٨٧.

(٩) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٦٥.

(١٠) انظر المرجع السابق نفسه.

وأَمَّا الْخَبَرُ فقيل : ارتفع بالمبتدأ وهو ظاهِرُ مذهب سيبويه[١] ، ومذهب الفارسي وأصحابه.

وقيلَ : هُوَ مَرْفُوعٌ بالابْتِدَاءِ ، وهُوَ قَوْلُ ابنِ السَّرَّاجِ.[٢]

وقيلَ : ارتفع بالابتداء والمبتدأ جميعاً ، ويروى هَذَا عَنْ المبرد وهو قول أبِي إسحاق وأصحابه ، وعَلَيْهِ الأَكْثَرُ.[٣]

وقيلَ : ارتفع بالتعرِّي من العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، ويُرْوَى عَنْ الْمُبَرِّدِ ، وحكم المرفوع أنْ يكونَ فِي الرتبة قبل المنصوب والْمجرور ، لا نعْلَم فِي ذَلِكَ اخْتِلافاً.[٤]

واخْتَلَفُوا فِي الْمُبْتَدَأِ والفاعل فقيل : رتبة الفاعل أن يكون قبل المبتدأ ، وقيل : العكس ، الأول هو الظاهر من قول أبِي القاسم الزجاجي ، والثاني هو الظاهر من مذهب ابن السراج واضطرب فِي ذَلِكَ كلام المبرد.[٥]

قَوْلُـــهُ :

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِـدَهْ كَاللهُ بَرٌّ وَالأَيَـادِي شَـاهِدَهْ

---

(١) هو مذهب المبرد فِي المقتضب : ٤/ ١٢ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٦١.

(٢) فِي الأصول لابن السراج يقول : " فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما ". انظر الأصول : ١/ ٥٨ وقد نسبه العكبري إليه فِي التبيين : ٢٩ واللباب : ١/ ١٢٨.

(٣) انظر المقتضب : ٢/ ٤٩ ، ٤/ ١٢ ن ١٢٦ ، والأصول : ١/ ١٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٧.

(٤) هو مذهب المبرد وسيبويه . انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٧٨ ، والمقتضب : ٤/ ١٢٦ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٦ ، ٣٥٧.

(٥) قدم الزمخشري فِي المفصل باب الفاعل لأن رفعه يظهر فرقاً بين الفاعل والمفعول ، أما الرفع فِي المبتدأ والخبر فلأمر استحساني حيث لا لبس ، وقدم ابن مالك الحديث عن المبتدأ فِي كتبه تابعاً فِي ذلك سيبويه.

حَدَّ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ الْجُزء المتم الفائدة ، وهَذَا لَيْسَ بشيء ؛ لأَنَّ هَذَا أمرٌ يشترِكُ فيهِ الْخَبَرُ وغَيْرُه ؛ ألا ترى أَنَّ هَذَا الْحَدَّ يَصْدُقُ عَلَى الفَاعِلِ وَيَصْدُقُ عَلَى المبتدأ نَفْسِهِ ؛ لأَنَّ كلا منهما الجزء الْمُتِمُّ الفائدة ؛ إذ الفائدة كما تتوقف عَلَى الْخَبَرِ كَذَلِكَ تتوقف عَلَى الْمُبْتَدَأ وعَلَى الفاعل وعَلَى الفعلِ – أيضاً – وعَلَى الْحَرْفِ – أيْضاً – وعَلَى كل ما يكونُ جُزْءاً مُتِمًّا لِلفَائِدَةِ فهَذَا أمْرٌ عَامٌ لا يختص بخبر المبتدأ دُونَ غَيْرِه.

قَوْلُـــهُ :(١)

وَمُفْرَداً يَأْتِي وَيَـأْتِي جُمْلَـهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَـهْ

خبرُ المبتدأ كَمَا ذكرنا مفردٌ وجملةٌ ، وسنذكر قولَ مَنْ أَثْبَتَ خَبَراً لاَ مُفْرَداً ولا جملةً عِنْدَ قَوْلِهِ : " وأخبروا بظرف أو بحرف جر " ، وقَدْ أطلق النَّاظِمُ القولَ فِي الْمُفْرَدِ فقال : ومفرداً يأتي ، ونقولُ : الْمُفْرَدُ تارةً يكونُ بِلَفْظِ الْمُبْتَدَأِ نحو : زَيْدٌ زَيْدٌ وقولُ أبي النجم :(٢)

أنَا أبُو النَّجْمِ وَشِعرِي شِعرِي ....

وظاهِرُ مثل هَذَا عدم الفائدة لأَنَّه إِذَا استفيد من الخبر ما استفيد من المبتدأ لَمْ يَكُنْ لرَبْطِ أحدهما بالآخر فائدة ؛ لكن العرب قالتْ مثل هَذَا عَلَى أن ضمنت الاسم الثاني معْنًى لَمْ يَتَضَمَّنْهُ الأول فتحصل بذَلِكَ التضمين فائدة وهو أَنَّهُم يقولون ذَلِكَ فِي مَعْنَى زَيْد المعروف والمشهور.

---

(١) ترك الشارح بعد هَذَا البيت بيتاً آخر وإن كان الشرح قد تضمنه وهو :

وإن تكن إياه معنى اكتفى بها كنطقي الله حسبي وكفى

(٢) البيت من بحر الرجز لأبي النجم وبعده :

.... لله درى ما يجن صدري

وهو في شرح شواهد المغني : ٩٤٨ ، وابن يعيش : ١/ ٩٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٠٤ ، والدرر : ١/ ٣٥ ، وإيضاح الشعر : ٣٥٣.

والمعنى : أنا أبو النجم وشعري ما ثبت في النفوس من جزالته والتوصل به من المراد لغايته.

موطن الشاهد فيه : قوله : " وشعري شعري " حيث جاء الخبر المفرد بلفظ المبتدأ.

وكَذَلكَ شعْري شعْري ، أي شعْري هو المعروف السائرُ المشهورُ ، فلمَّا ضمن هَذَا الْمَعْنَى صح التَّرْكيب ، وتارةً يكونُ الْخَبَرُ مغايراً للفظ الْمُبْتَدَأ ، وإِذَا كَان كَذَلكَ فتارةً يكون مساوياً من حيْثُ الْمَعْنَى / **٣٩** حقيقَةً وتارة يكون مساوياً مجازاً ، وتارة يكون من باب إجراء العام عَلَى الخاص.

فالأول : الإِنْسَانُ حيوانٌ ناطق ، فحيوانٌ ناطقٌ مساوٍ للإنسانِ حقيقَةً.

والثاني : زَيْدٌ زُهَيْر ، فَهَذَا مُسَاوِيه مَجَازاً لاَ حَقِيقَةً ضرورةَ أَنَّ حَقيقَتَهُمَا مُتَبَايِنَةٌ.

والثالث : زَيْدُ قَائِم ، فَقَائِم عام ، وزَيْد خاص ؛ ألا ترى أنّ قَائِماً يصح الإخبارُ بِه عَنْ زَيْدٍ وغَيْرِه.

وذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الواقعة خبراً تَحْوِي مَعْنَى المبتدأ إلا إِذَا كَانَتْ إِيَّاهُ فَيكتفِي بِهَا ، وَهَذَا كلامٌ مبهم فلا يدري ما معْنَى تَحْوِي مَعْنَى المبتدأ.

وَلَمْ يُفصِّلْ هَذَا الْمَعْنَى وَلَمْ يُوَضِّحْهُ ، ولا ذَكَرَ هَلْ كل جُمْلَة يَصِحُّ الإخبارُ بِهَا عَنْ المبتدأ أم يُشْتَرَطُ فِيهَا شُرُوط ؟ ، ونَقُولُ : الْجُمْلَة الواقعة خبراً إما أَنْ تَكُون طلبية أو لا ، إِنْ كَانَتْ طلبية نحو : زَيْدٌ اضْرِبْهُ ، زَيْدٌ لاَ تضْرِبْهُ ، جاز أَنْ تَقعَ خَبَراً ، وقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ.(١)

وإِذَا قُلْنَا بالجوَازِ ، فهل ثَمَّ إضمارُ قوْلٍ وأَنَّ التقْديرَ : زَيْدٌ أقول لك اضربه ؟ ، وزَيْد أقول لك لا تضربه ؟ ، الصحيحُ أَنَّهُ لاَ يَحْتَاج إِلَى تَقْدِيرِ قَوْلٍ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ.(٢)

---

(١) منع ابن الأنباري وبعض النحويين الكوفيين أن تقع جملة الخبر طلبية ، انظر شرح الكافية للرضي : ١/ ٩١.

(٢) ما ذكره ابن السراج في أصوله ١/ ٦٢ هو قوله : " وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليها جالساً " ونسبة القول لابن السراج لم أجده في بابه في الأصول وإنما نسبه إليه من النحويين ابن عصفور القائل في =

وإنْ لَمْ تكن طلبية فإما أنْ تَكُون قَسَمِيَّةً أَوْ لاَ ، إنْ كَانَتْ قَسَمِيَّةً نحو : زَيْدٌ أُقْسِمُ بِاللهِ لأضْرِبَنَّهُ جَازَ ، وخالف فِي ذَلِكَ أحمد بن يحيى[1] ، وإنْ لَمْ تكن قَسَمِيَّةً ، فَإِمَّا أنْ تَكُون مصدرة بِإنَّ وما عملت فيه أَوْ لاَ ، إنْ كَانَتْ مصدرة بها نحو : زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ ، زَيْدٌ إنَّ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، جاز ذَلِكَ خلافاً للكوفيين.[2]

وإنْ لَمْ تكن مصدرةً بـإنَّ فإما أنْ تَكُونَ مستقبلة بالسين وسوف أو غير ذَلِكَ ، إنْ كَانَ نحو : زَيْد سيقومُ ، وزَيْد سوف يقوم ، جاز ذَلِكَ خلافاً لبعض المتأخرين ، واتفقوا عَلَى جواز زَيْد يقوم غداً[3] ، هَذَا حكم الجملة.

وأَمَّا مِنْ جِهَةِ الرابط فنقول : إما أنْ تَكُونَ الْجُمْلَة نفس المبتدأ فِي الْمَعْنَى أَوْ لاَ ، إنْ كَانَتْ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ نحو : قولي لا إله إلا الله ، وقولي : الله أكبر ، فهاتان الجملتان لا عائدَ فيهما يعود عَلَى الْمُبْتَدَأ.

وإنْ لَمْ تكن نفس المبتدأ فِي الْمَعْنَى فَلاَبُدَّ مِنْ رابط والرابط المتفق عَلَيْهِ أحد خمسة أشياء : إما ضميرٌ نحو : زَيْد قام أبوه ، وزَيْد أبوه قَائِم ، وإما إشارة إليه نحو قوله تَعَالَى :[4]{وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ }، وزَيْد ذاك رجل صالح ، وإما إعادته بلفظه ، وأَكْثَرُ مَا يكون فِي أماكن التفخيم نحو قوله تَعَالَى :[5]{الْحَاقَّةُ . مَا الْحَاقَّةُ}،

= شرحه لجمل الزجاجي : " وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد اضربه وزيد لا تضربه حمله على إضمار القول تقديره : زيد أقول لك اضربه ، أو أقول لك لا تضربه ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج ". انظر شرح الجمل : ١/ ٣٤٦.

(١) قال الرضي : " وقال ثعلب : لا يجوز أن تكون قسمية نحو : ما زيد والله لأضربنه والأولى الجواز إذا لا منع". شرح الكافية للرضي : ١/ ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٠ وضعف قوله ابن مالك لعدم الدليل ولورود الاستعمال.

(٢) التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦.

(٣) هذا القول ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦.

(٤) من الآية : ٢٦ من سورة الأعراف.

(٥) الآيتان : ١ ، ٢ من سورة الحاقة.

وقوله تَعَالَى :(١) {الْقَارِعَةُ . مَا الْقَارِعَةُ} ، وَقَدْ يكون فِي غَيْرِ ذَلِكَ نحو : زَيْدٌ قَام زَيْدٌ ، وإِمَّا عمومٌ نَحْو : أَمَّا الصَّبْرُ فَلاَ صبْرَ لِي عَنْكَ.

وأَمَّا العطفُ بجملة فِيهَا ضَمير المبتدأ عَلَى جملَة عَارِيَة نحو : هندٌ جَاءَ عَمْرو فَضَرَبَهَا ، فجَاء عمرو ، لا ضميرَ فِيهَا يعودُ عَلَى هِنْد ، لأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْطُوفَةَ عَلَيْهَا الَّتي هِيَ : " فَضَرَبَهَا " فِيها ضَميرٌ يَعُودُ عَلَى هِنْد ، فحصل به الربط ، فإِنْ وقع مَكَان الفَاء الواو الجامعة يجوز : هندٌ جَاء زَيْدٌ وَضَرَبَهَا ، فَقَدْ أَجَازَ الربط بِذَلِكَ هشام ومنعه الكوفيون.(٢)

وَأَجَازَ الأخفش أَنْ يَكُونَ الرابط إعادة المبتدأ بِمَعْنَاهُ نحو : زَيْد قام أبو عمرو إِذَا كَانَ أَبو عمرو كُنْيَةَ زَيْد(٣) ، ويندرج مذهب الأخفش تحت قول النَّاظم :

.... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

ولاَ يجوز أَنْ يربط بالْمَعْنَى إلاَّ بشيء من الروابط الَّتي قَدَّمْنَا أَنَّهَا متفق عَلَيْهَا خِلافاً لمن زعم أَنَّهُ يصح الربط بالْمَعْنَى غير ذَلِكَ نَحْوَ قوله تَعَالَى :(٤) {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ} ، فقال : يتربصن فِي موضع الْخَبَر ، وقَدْ ربط بالْمَعْنَى ؛ لأَنَّ التَقْدير : يتربص أزواجهم ، فبعض الجملة قام مقام مضاف إِلَى العائد فحصل الربط(٥) ، وهَذَا عِنْدَنَا مُتَأَوَّلٌ.(٦)

---

(١) الآيتان : ١ ، ٢ من سورة القارعة.

(٢) ما ذكره أبو حيان فِي التذييل هو أن الجواز مذهب هشام ، وأما الجمهور فعلى المنع واشترط الجمهور أن يكون العطف بالفاء . انظر: ٤/ ٣٥.

(٣) هذا هو الرابط الخامس الذي أشار إليه ، وقد خرج على مذهب الأخفش قول الله تعالى : {وَالَّذينَ يُمَسكُون بالْكتَاب وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضيع أجر المُصْلحين} (الأعراف : ١٧٠) ، وقوله : {وَالَّذينَ آمَنُوا وَعَملُوا الصَّالحَات إِنَّا لاَ نُضيع أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً} (الكهف : ٣٠)

(٤) من الآية : ٢٣٤ من سورة البقرة.

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش : ١٧٦ — ١٧٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٣٥ — ٣٦.

(٦) أوله بعضهم على تقدير مضاف إلى المبتدأ وأصل الكلام : ونساء الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو كثير ، وقيل : الرابط ضمير =

وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ الْعَرَبَ إِذَا ذَكَرَتْ أَسْمَاء وَذَكَرَتْ أَسْماءً مُضَافَةً إِلَيْهَا فيهَا مَعْنَى الْجَزَاء أَنَّهَا تَتْرك الاسم الأول ويكون الخبر عَنْ الْمُضَافِ وجعل من ذَلِكَ الآيَة المذكورة ، وأَنْشَدَ أَبْيَاتاً تَأَوَّلَهَا أصحَابُنَا(١) ؛ لأَنَّ مَا ذَهَبَ إليه / ٤٠ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ المبتدأ لغواً لاَ خَبَرَ لَهُ وَلاَ مَا يغني عَنْ الْخَبَرِ.

ولَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاظِمُ لِحُكْمِ الضَّمِيرِ الَّذي يربط به حذفاً وإثباتاً ، وكَانَ من تمام هذه المسألة فلنذكرْ فيه ما يحضرنا فنقول : الضمير العائد عَلَى المبتدأ إِنْ كَانَ مَرْفُوعاً لَمْ يجز حذفه سواء كَانَ مبتدأ أو غيره نحو : زَيْد هو قَائِم ، والزَّيْدَان قَامَا ، فلا يجوز حذف هو ولا حذف الألف الَّتِي هِيَ ضمير ، وفِي حذفه إذا كَانَ مبتدأ خلافٌ والصحيح المنع.(٢)

وإِنْ كَانَ مَنْصُوباً فيخص حذفه بالشعر إِنْ لَمْ يكن ضمير غيره يعود عَلَى المبتدأ نحو : زَيْد ضربت(٣) ، وإِنْ كَانَ منفصلاً نحو : زَيْد لَمْ أضرب إلا إياه ، أَوْ ثَمَّ ضمير غيره يعود عَلَى المبتدأ نحو : زَيْد ضربته فِي دَارِهِ ، فَلاَ يَجُوز حذفه ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

وزَعَمَ الفَرَّاءُ ومن أخذ بمذهبه من الكوفيين أَنَّ حذفه إِذَا كَانَ مُتَّصِلاً جائز فِي الْكَلاَمِ إِذَا كَانَ الْمبتدأ اسم استفهام ، أو كُلاً ، أَوْ كِلاَ ، فأجاز أَنْ تقول : أيهم

= محذوف وأصله يتربصن بعدهم . وقيل الخبر محذوف وأصله مما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم ثم ابتدأ يتربصن لتفسير المتلو.

(١) انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ١٥٠ – ١٥١ ، ومن ذلك الأبيات قوله :

بني أسد إن ابن قيس وقتله   بغير دم دار المذلة خلت

قال : فألقى ابن قيس وأخبر عن قتله بأنه ذل.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٠.

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٥٠ – ٣٥١.

ضربت ؟ وكلهم ضربت ، تريد : ضربته ، وكلا الرجلين ضربت ، هَذَا نقل بعض أصحابنا.[١]

ونقَلَ أبو بكر بن الأنباري أَنَّ الكسائِيَّ كَان يجيز : أبوك ما أحسن! ، قال لما لَمْ أصل إِلَى نصب الأب أضمرت له هاء تعود عَلَيْهِ فرفعته بها والتَّقْدِير : أبوك ما أحسنه!.[٢]

وَقَالَ الفراء : لا أجيز رفع الأب ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هنا دليل يدل عَلَى الْهَاء ولا أضمر الْهَاء إِلاَّ مَعَ ستة أشياء : " كل وما ومن وأي ونعم وبئس " نحو ما مثل قبل ، ونحو : نعم الرجل لقيت ، وبئس الرجل ضربت ، وهَذَا عَلَى مذهبه فِي أَنَّ نعم وبئس يرتفعان عَلَى الابتداء.[٣]

وذكر صاحب هذه الأرجوزة فِي غيرها من تصانيفه ما نصه : وقَدْ يحذف يعْنِي الضمير بإجماع إِنْ كَانَ مَفْعُولاً بِهِ والمبتدأ كل أو شبهه فِي العموم والافتقار.[٤]

---

(١) ومما جاء على مذهب الفراء قول الشاعر فِي كل :

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... على ذنبا كله لَم أصنع

وقوله فِي كلا :

أرجزا تطلب أم قريضا ... كلاهما أجد مستريضا

وقيل يجوز ذلك فِي غير الضرورة ونسب هذا القول للكسائي والفراء . انظر المحتسب : ١/ ٢١١ ، والخزانة : ١/ ١٧٣.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٢.

(٣) انظر المسألة بالتفصيل فِي الإنصاف : ٩٧ – ١٢٦ المسألة رقم : ١٤ ، القول فِي نعم وبئس أفعلان أم اسمان ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦٨ ، ٢/ ١٤١ ، ١٤٢ ، والتبيين للعكبري : ٢٧٤ – ٢٨١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٤٤.

(٤) هذا نص تسهيل الفوائد : ٤٨ ، وقد مثلنا له قريباً بقول الشاعر : **على ذنبا كله لم أصنع**

وَلَيْسَ كَمَا ذَكَر ؛ ألا ترى أَنْ ذَلكَ لَيْسَ إِجْمَاعاً ؛ إِذْ مَذَهَب الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز إلاَّ فِي الشِّعْر[١] ، والأرجح فِي كل ما ذهب إليه الفراء القراءة المتواترة فِي قَوْلِه تَعَالَى :[٢] {وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى} أي وعده[٣] فحذف.

ولَمَّا رَأى هَذِه الْقِرَاءة بعض شيوخنا[٤] قال : إِنَّ حَذْفَهُ جَاء فِي الشعر وفِي قليل من الْكَلاَمِ ، قال قرأ ابن عامر : {وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى}[٥] ، وفِي محفوظي قَديماً أَنَّ هِشَاماً أَجَازَ : زَيْد ضربت فِي سعة الْكَلاَمِ لاَ مُخْتَصًّا بِالشِّعْرِ.[٦]

وإِنْ كَانَ مَخْفُوضاً فَإِمَّا بإضافة فلا يجوز ، هَذَا نقل أصحابنا وإطلاقهم وسواء أَكَانَ أَصْلُهُ النصب نحو : زَيْد أَنَا ضاربه أو لَمْ يَكُنْ نحو : زَيْدٌ قَامَ أَبُوه ، وفِي كلام بعضِهم أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَخْفُوضاً بإضافة اسم فاعل فَقَدْ يُحذف[٧] ، وإِنْ كَانَ مَخْفُوضاً بحَرْف فإما أَنْ يؤدي حذفه إِلَى تَهْيئَة العامل للعمل وقطعه عَنْه نحو : زَيْد مررت به ، أَوْ لاَ يؤدي نحو : السمن منه بدرهم ، فإِنْ أَدَّى لَمْ يجز حذفه ، وإِنْ لَمْ يؤدِّ جاز فتقول : السمن منوان بدرهم.[٨]

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ١٢ ، ٨٥ – ٨٨ ، وقد نص أبو جعفر النحاس فِي إعرابه للقرآن أن المبرد لا يجيز هذا فِي منثور ولا منظوم ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٤٢.

(٢) من الآية : ١٠ من سورة الحديد.

(٣) قرأ ابن عامر برفع لام : " وكل " وكذا هو فِي المصاحف الشامية وقرأ الباقون بالنصب . ينظر النشر في القراءات العشر : ٢/ ٣٨٤.

(٤) هو أبو الحسن بن أبي الربيع . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٣.

(٥) التذييل والتكميل : ٤/ ٤٣.

(٦) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٤٣.

(٧) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

سبل المعالي بنو الأعلين سالكةٌ ... والإرث أجدر من يحظى به الولد

(٨) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٠ – ٣٥١.

قَوْلُـــــهُ :

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَـــارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّْ

قولُه : " فارغٌ " لا يدري من ماذا ؟ وإِنَّمَا يَعْنِي فارغاً من الـــضمير ، أيْ لاَ يتحمل الضمير نحو : هَذَا حَجَر ، وذهب الكسائِي[1] والرمَّاني وجماعة إِلَى أن الجامد يتحمل الضمير[2] ، وعِنْدَنَا أَنَّ الجامد إذا أول بالمشتق تحمل الضمير فقوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ " لَيْسَ عَلَى إطلاقه ، ومثال تحمل الجامد المؤول بالمشتق الضمير : زَيْـــد حجر ، أي صلب ، أضمرت فِي : حجر ضمير زَيْدٍ .

وقوله : " وإنْ يشتق " ظاهره أَنَّ الفاعل الَّذِي هو منوي فِي يشتق ضمير يعود عَلَى قوله : " وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ " ولا يصح حمله عَلَى المفرد بقيد الجمود بل هو عائـــد عَلَى المفرد لا بقيد الجمود.[3]

وقوله : " فهو ذو ضمير مستكن " لَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِه ، بل لا يكون فِيه ضَمِير وإنْ كَانَ مُشْتَقاً وَذَلِكَ إِذَا رفع الظاهر / ٤١ نحو : زَيْدٌ قَائِم أخوه.

---

(١) هو ما نسبه إليه ابن مالك فِي شرح التسهيل : ١/ ٣٠٧ ، وقال فيه أبو حيان فِي التـــذييل والتكميل : ٤/ ١٤ "وهذا القول وإن كان مشهوراً انتسابه إِلَى الكسائي دون تقييد فعنـــدي استبعاد لإطلاقه إذ هو مجرد عن دليل".

(٢) هو ما نسبه الأنباري فِي الإنصاف إلى الرماني والكوفيين لا للكسائي ، انظـــر الإنـــصاف : ٣٨٢ – ٣٩٣ ، وانظر التبيين للعكبري : ٢٣٦ – ٢٣٨ ، وقال أبو حيان ومن الأقوال مـــا هو ضعيف جداً كهذا القول وكم للكوفيين من قول ضعيف ودعا ولا يقوم على شيء منها دليل . انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٤ ، ١٥.

(٣) وما المانع من عوده على المفرد الجامد ويكون المعنى أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويكون من باب أَوْلى أن المشتق يتحمل الضمير وعلى كل فالتقسيمات ثلاثة :

١- جامد لا يتحمل الضمير : هذا آخي.

٢- جامد مؤول بالمشتق يتحمل : هذا حجر.

٣- مشتق يتحمل : هذا ناجح.

وإطْلاَقُ القَوْلِ بأنَّ الْمُشْتَقَّ يَتحَمَّلُ ضَميراً لَيسَ بِجَيِّد ؛ لأَنَّ الْمُشْتَقَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ أَوْ لاَ ، إنْ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ تَحمَّلَ الضَّميرَ ، وإِنْ لَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ كَأَسْمَاءِ الآلاَتِ نَحْو : مِكْسَر ، وأَسْمَاءِ الأَمَاكِنِ والأَزْمِنَة نَحْو : مَرْمَى إذَا أَرَدْتَ بِهِ مَكَانَ الرَّمْيِ أَوْ زَمَانَهُ فَلاَ يَتَحَمَّلُ الضَّميرَ ، وإِنْ كَانَ مِكْسَرُ مُشْتَقًّا مِنَ الْكَسْرِ ومَرْمَى مُشْتَقًّا مِنَ الرَّمْيِ.

قَوْلُـــهُ :

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقــاً حَيْــثُ تَــلاَ ... مَا لَيْسَ مَعْنَاه لَــهُ مُحَــصَّلاَ

مَعْنَى هَذَا البيت : أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ اسماً مشتقاً وَكَانَ جارياً عَلَى غَيْرِ من هو له فإِنَّكَ تُبْرِزُ الضَّمير نحو : زَيْد الفرس راكبه هو ، فَزَيْد مبتدأ والفرس مبتدأ ثان ، وراكبه خبر عَنْ الفرس وَلَيْسَ جَارِياً عَلَيْهِ ، أي : لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ صِفَة له بَلْ هُوَ من صفات زَيْد ؛ لأَنَّ الفرس مركوب لا راكب ، وهو فاعل براكب ، أي ركب هو أي زَيْد.

وقوله : " وأبرزنه مطلقاً " أي سواء ألبس أو لَمْ يلبس ، فمثال إلباسه : زَيْدٌ عمرو ضاربه هو ؛ لأَنا لو حذفنا هو احتمل أَنْ يكون الضمير فِي ضاربه أعْنِي : الضمير المجرور عائداً عَلَى زَيْد فيكون عمرو هو الضارب أي ضارب زَيْد ويكون الصفة جرت عَلَى من هي له ، واحتمل أَنْ يكون عائداً عَلَى عمرو فيكون عمرو المضروب ، فلَمَّا أَتَيْنَا بِهو زال الإِلْبَاسُ وتَعَيَّنَ هَذَا الْمَعْنَى الثاني ، أي : زَيْد عمرو ضربه ، أي : ضرب عمراً هو أي زَيْد.

ومثال عدم إلباسه المثال الْمُقَدَّم من قولنا : زَيْد الفرس راكبه هو واتبع هَذَا النَّاظِم فِي ذَلِكَ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَعْنِي فِي إِبْرَازِ الضَّميرِ ألبس أو لم يلبس.[١]

---

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ – ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٠٧.

وفَصَّلَ الكوفيون فَقَالُوا : الصفة إذا جرت عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَـلاَ يَلْـزَم انفصال الضمير إلاَّ إِذَا خيف لَبْس أو لم تكرر الصفة ، فإِنْ تَكَرَّرَتْ أَوْ أُمِنَ اللبس لَمْ يلزم انْفِصَال الضمير فَيُجِيزُونَ فِي : زَيْد حسنة أمه عاقلة هي ، وفِي : زَيْد هند ضاربها هو ، أَنْ لاَ يَأْتِي بِالضَّمِير مُنْفَصِلاً فَتَقُول : زَيْد حسنة أمه عاقلة ، وزَيْدٌ هندُ ضَارِبُهَا ؛ لأَنَّ الصفةَ تكررت فِي المثال الأول واللبسُ قَدْ أُمِنَ فِي المثال الثاني ، هَذَا كُلُّه إِذَا كَانَ الْخَبَرُ اسْماً.(١)

فَإِن كَانَ فِعْلاً فلا تَأْتِي بالضمير عَلَى أَنَّهُ فَاعِل بالفعل بل يجوز أَنْ تَأْتِي بِهِ عَلَى طريق التأكيد للضمير المستكن فِي الفعل مثال ذَلِكَ : زَيْد هند يـضربها ، ويجـوز أَنْ تقول : يضربها هو ، فيكون هُوَ تَأْكِيداً للضمير المستكن فِي : يضربها العائد عَلَى زَيْد هَكَذا أطلق النحويون.

ويعرض اللبس فِي الفعل كما عرض فِي اسم الفاعـل ، وذَلِـكَ إِذَا كَـانَ التساوي من كل جهة نحو : زَيْد عَمْرُو يضربه ، وهند دعد تغلبها ، والزَّيْدَان البكران ضرباهما ؛ ألا ترى أَنَّ الفعل فِي كُلِّ هَذَا احتمل أَنْ يكون للأول واحتمل أَنْ يكـون للثانِي ، وَلَمْ يتعرض النَّاظِم لِهَذِهِ الْمَسْأَلة.

وأفهم قوله فِي البيت : أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَجْرِ الصفة عَلَى غير مَنْ هي له وجَرَتْ عَلَى مَنْ هي له أن الضمير لا يبرز وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ يجوز فِي الصفة إِذَا جَرَتْ عَلَى من هي له إبراز الضمير وعدم إبرازه ، فإذا لَمْ تبرز فظاهرٌ نحو : زَيْدٌ هِنْدٌ ضاربته ، وإذا أبرزته فَعَلَى وجهين :

أحدهما : أَنْ يكون تَأْكِيداً للضميرِ المستكن فِي الصفة.

---

(١) انظر الإنصاف : المسألة الثامنة ص : ٥٧ – ٥٨ وشرح التسهيل لابن مالـك : ١/ ٣٠٧ ، والمقتضب : ٣/ ٩٣ – ٩٤ ، وأمالي ابن الـشجري : ٢/ ٥٢ -٥٦ ، والتبـيين : ٣٥٩- ٣٦٢ ، واللباب : ١/ ١٣٧ – ١٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٩ – ٢٠.

والثاني : أنْ يكون فَاعِلاً بالصفة عَلَى حَد مَا كَانَ حين كَانَتْ الصفة جارية عَلَى غير من هي له ، وقَدْ أجَازَ سيبويه فِي نحو : مَرَرْتُ برجل مكرمك هو ، أنْ تجعل هو تأكيداً للضمير المستكن فِي : مكرمك ، وأنْ يكون فَاعِلاً بالصفة.(١)

/ ٤٢ قَوْلُـــهُ :

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ ناوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْـتَقَرْ

مثال ذَلِكَ : زَيْد أمامك ، وزَيْد فِي الدار ، واختلفوا فِي الظرف والمجرور إذا وقعا خبراً للمبتدأ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَال :

أحدها : أَنَّهُمَا من قبيل المفرد ، والعامل فِيهما كائن أو مستقر ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَى سيبويه(٢) ، وهو مذهب الأخفش.(٣)

والثاني : أَنَّهُمَا مِنْ قبيل الجمل والعامل فِيهما كان أو استقر أو يستقر عَلَى مَا يُرَادُ مِنَ الْمَعْنَى وَقَدْ نُسِبَ هَذَا إِلَى سيبويه ، وبه قال جمهور البصريين.(٤)

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٢/ ٥٣ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦.

(٢) هذا القول في مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين فِي الإنصاف : ٢٤٥ – ٢٤٧ ، وفِي التبيين : ٢٩٤ – ٢٥١ ، ٣٧٦ – ٣٧٨ ، ونسبه عبد القاهر لسيبويه فِي المقتصد : ٢٧٧ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٨٧.

(٣) نسبه ابن مالك فِي شرح الكافية الشافية : للأخفش : ٣٤٩ – ٣٥٠ وهو على قول أبي علي فِي الإيضاح العضدي : ٤٣ – ٤٧ – ٤٨ ، وقال به الزمخشري فِي المفصل : ٢٤ ، وابن يعيش : ١/ ٨٨ – ٩١ ، ونسب فِي الإنصاف : ٢٤٥ للبصريين ، وفِي اللباب : ١/ ١٣٩ ، ١٤٠ لجمهور البصريين.

(٤) هذا القول قال به الفارسي والزمخشري وابن الحاجب ، هكذا قال به السيوطي فِي الهمع : ١/ ٩٨ وابن هشام فِي المغني : ٤٩٩ ، وذكره ابن عصفور دون نسبة فِي شرحه للجمل : ١/ ٣٤٤ وابن يعيش دون نسبة فِي شرحه للمفصل : ١/ ٩٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٩٣.

والثالث : أَنَّهُ يَجوز تَقْدِير الوجهين فيكون من قبيل المفرد ويجوز أَنْ يكون من قبيل الجمل وهو ظاهرُ قَوْلِ هَذَا النَّاظِمِ لأَنَّهُ قَالَ : " نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أو استقر " فَقَدَّرَهُ بالمفرد وبالجملة.[1]

والرابع : أَنَّهُ قسم برأسه لَيْسَ من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة ، وهو مذهبُ ابن السراج[2] حكاه عَنْهُ الفَارِسِيّ فِي الشيرازيات[3] هَذَا الْمَنْقُولُ عَن البصريين وهو عِنْدَهُم يتحمل ضميراً عائداً عَلَى المبتدأ سواء أَكَانَ متقَدِّماً عَلَى المبتدأ أو متأخراً نحو : خلفك زَيْدٌ ، وزَيْدٌ خلفك.

وأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فالكسائِيُّ والفرَّاءُ وهشامُ وشيُوخُ الكوفيينَ مجمعون عَلَى أَنَّ المحل ينتصب ؛ لأَنَّه خلاف الاسم الَّذِي المحل حديثه لا فعل ينصبه ولا يقَدَّر معه من قبله ولا من بعده ومبناهم عَلَى ضعف المحل ، وأَنَّ الَّذي يضعف لا يُحْمَل من الحركات إلا الفتح والفائدة فِي : زَيْد خلفك أَنَّ المخاطب دل عَلَى موضع زَيْد وَلَمْ يقصد لفعله فِي استقرار ولا قيام ولا قعود.[4]

وخالف أحمد بن يحيى أصحابه فقال : المحل منصوب بفعل محذوف لَيْسَ بمضمر أولاً ولا آخراً ، والمحل ثابت عَنْه يضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر فِي الفعل[5] ، ومذهب الفراء أَنَّ المحل إذا تأخر فقلت : زَيْد عِنْدَك : أَنَّهُ يتحمل ضمير

---

(١) هذا القول ذكره ابن عصفور فِي شرحه للجمل دون نسبة : ١/ ٣٤٤.

(٢) ابن السراج : هو أبو بكر محمد بن السري له مصنفات نحوية مختلفة منها : كتاب مجمل الأصول وكتاب الاشتقاق وشرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج الفراء والأصول ، وتوفى سنة (٣١٦ هـ) ، المدارس النحوية : ١٤٠ ، ١٤١.

(٣) هذا المذهب مذكور فِي المسائل العسكريات : ١٠٥ وقد ذكره ابن عصفور فِي شرح الجمل : ١/ ٣٤٤ وأبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦ ، وبحثت عنه في الشيرازيات فلم أجده.

(٤) انظر ابن يعيش : ١/ ٩١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٣ ، والإنصاف : ٢٥٤ – ٢٤٧ ، والتبيين : ٣٧٦ – ٣٧٨ ، ٢٤٩ – ٢٥١.

(٥) الإنصاف : ٢٤٥ ، والتبيين : ٣٧٧.

زَيْد وإِذَا تَقَدَّمَ لا يتحمل ضميراً فيقول : عِنْدَكَ زَيْد ؛ لأَنَّهُ يرفع الظاهر ، فَزَيْد مرفوع بالمحل تَقَدَّمَ أَوْ تَأخَّرَ ؛ إلا أَنَّهُ إِذَا تأخر رفع الظاهر ورفع ضميره[١] ، وقال الكسائي رافع زَيْدٍ عائدُ الاسمِ المضمرِ فِي الصفةِ يعْنِي الظرف.

وزعم ابن أَبِي العافية[٢] وابنُ خروف وغيرُهما أن مذهب سيبويه أَنَّكَ إِذَا قلت : زَيْدٌ أمامك ، وزَيْدٌ خلفك ، فالظرف منصوب بالمبتدأ نفسه ، وهو خبرٌ عَنْهُ وعمل فِيه المبتدأ النصب لا الرفع لأَنَّهُ لَيْسَ الأول فِي الْمَعْنَى ، فإذا كَانَ الخبر هو الأول رفع ، وإِذَا كَانَ غير الأول نصب.[٣]

قال ابن خروف : العاملُ عِنْدَ سيبويه فِي الظرف المبتدأ وهو الَّذِي نص عَلَيْهِ فِي أبواب الصفة عمل فِيه نصباً كَمَا عمل فِي المفرد رفعاً لكونه إياه ، ولما لَمْ يكن المبتدأ الظرف عمل فِيه نصباً وهو مذهب متقدمي أهل البصرة . انْتَهَى[٤]

وفِي نصب الظرف خبراً للمبتدأ وفِي رفعه تقسيم نومئ إِلَى شيء منه وإِنْ كَانَ لَمْ يتعرض له الناظم إلا فِي قَوْلِهِ : " ناوين معْنَى كائن أو استقر " فإِنَّهُ يلزم منه النصب لأَنَّهُ يكون معمولاً لِذَلِكَ المحذوف ، فنقول : الظرف إذا تَقَدَّمَهُ مبتدأ فإما أَنْ يكون مَكَاناً أو زَمَاناً :

إِنْ كَانَ مَكَاناً فَإِمَّا أَنْ يقع خبراً لأسماء الناس أو مضافاً ، إِنْ كَانَ مضافاً فإما أَنْ يَكُونَ مضافاً إِلَى مَعْرِفَةٍ أو إِلَى نَكِرَةٍ ، إِنْ أُضِيفَ إِلَى معرفة نحو : زَيْدٌ خلفك ،

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٥.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أَبِي العافية الأزدي أبو بكر الكتندي ، توفي سنة (٥٨٣ هـ) ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٥٤ ، ١٥٥.

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣١٤.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٥٠.

فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ جَوَاز رفعه ونصبه ، فيقولون : زَيْدٌ خَلْفُكَ وخَلْفَكَ[١] ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز إلا النصب.[٢]

وإِنْ أضيف إِلَى نَكِرَةٍ اتفق الفريقانِ عَلَى جوَازِ رَفْعِه وَنَصْبِه فَتَقُولُ : زَيْدٌ خَلْفُ حَائط وخَلْفَ حَائط[٣] ، وإِنْ لَمْ يَكُن مُضافاً فإما أَنْ يَكُون مصحباً من أو غير مصحب من ، إِنْ كَانَ مصحبها جَوَّزُوا كُلُّهُمْ رَفْعَهُ وَنَصْبَهُ نحو : زَيْدٌ قَرِيباً مِنْكَ ، وقَرِيبٌ مِنْكَ.[٤] / ٤٣

وإِنْ لَمْ يَكُن مصحباً بمن فإما أَنْ يَكُونَ بالألف واللام أو بغيرها ، إِنْ كَانَ بالألف واللام أجاز الكُوفِيُّونَ والْبَصْرِيُّونَ الرَّفْعَ عَلَى اختلاف التَّأْوِيلاَت الَّتِي لهم[٥] ، وأما النصب فلا يجوز عِنْدَ الكوفِيِّين ويجوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّين نحو : زَيْدٌ الأَمَامَ ، وَزَيْدٌ اليَمِينَ.[٦]

وإِنْ لَمْ تكن فِيهِ الألف واللام فإما أَنْ يعطفَ عَلَيْهِ منكور مثله أو لا يعطف ، إِنْ عطف فالاختيارُ عِنْدَ الكوفيين الرفع ، ويجيزون النصب عَلَى غَيْرِ اختيار ، والْبَصْرِيُّون يُسَوُّونَ بين الرفع والنصب فَيَقُولون : القوم يمين وشِمال ويميناً وشِمالاً.[٧]

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٢.

(٢) أجاز الكوفيون النصب مطلقاً وخصوا الرفع بالشعر . انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٩٥.

(٣) التذييل والتكميل : ٤/ ٦٧.

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٠٩ ، والتذييل والتكميل: ٤/ ٦٧ ، ومن أمثلته قوله تعالي : {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ }(الأنفال من الآية ٤٢) بالنصب والرفع فِي أسفل.

(٥) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

(٦) انظر هذا كله بالنص فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

(٧) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

وإنْ لَمْ يعطفْ عَلَيْهِ مثله رفعَهُ الكوفيون لا غير ، وجوز البصريون رفعه ونصبه فقالوا : زَيْد خلف وخلفاً.[1]

فإن كان الظرف مختصاً لم يرفع و لم ينصب نحو : زَيْدٌ دَارَك ، أو دارُك ؛ لا يجوز برفع ولا بنصب إلا فيما سمع نحو قولهم : زَيْدٌ جنبك ، ولاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ : زَيْدٌ رُكْنَ الدار لا برفع ولا بنصب[2] ، أو إلاَّ أنْ يقصد المقدار ، وقام عَلَى ذَلِكَ دليل نحو : زَيْد منِّي المسجد الجامع بمعْنَى : قَدْرُهُ منِّي فِي البعد كقرب المسجد الجامع ، ولا يكون فِيه إذ ذلك إلا الرفع.

وحكى الكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ : زَيْدٌ منِّي الكوفة عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، ولا وَجْهَ لنصب الكوفة ، وأجَازَ الفَرَّاءُ : هو منِّي مَكَانَ الحائط منك النصب عَلَى المحل والرفع بتأويل : قَدْرُهُ مني كَقَدْر مكَانَ الحائط منك.

ويجري مجرى الظرف فِي ذَلِكَ المصدر ، قَالُوا : هو مني فوت اليد ، وهو منِّي دَعْوة رجل ، وعدوة فرس ، بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضمروا القَدْر ، وإذا نصبوا بنوا عَلَى المحل ، وإذا قَالُوا : هو منِّي فَرْسَخَان ، جَازَ الرفع والنصب عَلَى هذين المعنيين.

وإذَا وقع الظرف المكَاني خَبَراً للمواضع نصب ورفع نحو : مكَاني خَلْفُك وخَلْفَك ، وقالت العرب : مترله شرقي الدار ، رفعوا عَلَى أنَّ المترل هو الشرقي ونصبوا عَلَى مذهب الناحية ، فإنْ قلت : موعدُك ركنُ الدار فالرفع عَلَى أَنَّهُ موضع الوعد ولا وجه لنصبه.

---

(١) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨. ومن أمثلته قول الشاعر :

شهدنا فما نلقى لنا من كتيبة   يد الدهر إلا جبرائيل أمامها

(٢) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٨.

وكَذَلِكَ : موعدُك البزازون والمسجد والمقصورة لا ينصب شيء من هَــذَا ، وموعدك باب البُرْدان برفع باب عَلَى أنَّ الموعد هو الباب ونصبه عَلَى معْنى موعــدُك ناحية باب البُرْدَان ، وكَذَلِكَ باب الطاق.

والمستعمل بالنصب من المختصات لا يقاس غيره عَلَيْهِ مِمَّا لَمْ يكثر استعماله ، ولِذَلِكَ مَنْ قَالَ : موعدُك بيت الْمَقْدِس ومدينةُ أَبِي جعفر وطاقُ الحراني لا ينــصب شيئاً منه وهو يقصد الناحية ؛ لأنَّهُ لَمْ يكثر به استعمال ، وإن وقع الظــرف المكَــاني خَبَراً لِلْمَصَادِر نحو : القتال خلفك والضرب قَدَّامَك فالنصب ، والنصّ عَلَــى أنَّــهُ لاَ يَجُوز : خروجك وراؤنا بالرفع.

وهَذَا الَّذِي ذكرناه مما يجوز فِيه الرفع والنصب هو من الظروف المتــصرفة ، فإنْ كَانَ الظرف قَدْ لزم النصب نحو : عِنْدَك أو تصرف فِيه بِمن خاصة فلا تجيء فِيه هذه التقاسيم الَّتِي ذكرنا.

ولتعْلَم أنَّ اصطلاح النحاة مختلف فِي الظرف فالبصريون يسمونه ظرفاً والفرَّاءُ يُسَمِّيه محلاً ، والكِسَائِيُّ يُسميه صفة ولا مشاحة فِي الاصطلاح ، ولكل من التــسمية وجه.

وإنْ كَانَ الظرفُ الواقِعُ خَبَراً للمبتدأ زماناً ويُسَمَّى عِنْدَ الكوفيين وقتاً ، فإما أنْ يقع خَبَراً لِزَمَان أو لِمَصْدَر أو لجثة ، إنْ وَقَعَ خَبَراً لِزَمَان فالرفع نحو : الأحدُ اليومُ وكَذَلِكَ أَسْمَاءُ الأيام جميعاً إلا الجمعة والسبت فإنَّهُ يَجوز رفعهما ونــصبهما هَــذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وهكَذَا تقتضي قواعدهم فِي غير الأيام نحو : أسماء الشهور وغيرها ، فتقول : الوقت الطيب المحرم ، وأول السنة المحرم ، واليوم يومك وغير ذَلِكَ.[1]

---

(١) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٢ ، ٦٣ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٤١٨.

وقَالَ الفَرَّاءُ[١] وهشام : اليوم يرفع وينصب مع الأيام كلها إذا رفـع جعـل الَّذي بعده بعينه ، وإذا نصب بني عَلَى الآن ، وكذَلكَ : اليـومُ النـوروز ، واليـومَ المهرجان والفطر والأضحى لا يمتنع من رفع اليوم ونصبه ، واليومُ يومُك ؛ عَلَى مَعْنَى هَذَا الوقت وقتك ، واليوم يومُك بتأويل : الآنَ ميعادُك.

وإنْ وَقَعَ خَبَراً لمصدر فاتفق الكُوفيُّون والبصريون عَلَى أَنَّهُ يرفع وينصب فـي حال تعريفه ، فتقول : / ٤٤ قيامُك يوم الخميس.[٢]

وأمَّا إذَا كَانَ نكرة فذهب هشام إِلَى أَنَّهُ كالمنكور من المحالِ عِنْدَه يلتزم فيـه الرفع فتقول : ميعادُك يوم ويومان وثلاثة أيام ؛ كما تقول : زَيْد خلف وأمام وقدَّام ، والناسُ يمين وشمال ، وذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِهم فِي هَذَا ، وذهب الفراء إِلَى أَنَّ المنكور مـن المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، هَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الحـدث مستغرقاً للزمان.[٣]

فإنْ كَانَ مستغرقاً فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوز الرفع والنـصب ، وَمَـذْهَبُ الكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز إلا الرفع ، فإذا قيل : قيامُك يوم ، والقيام آخِذٌ لجملة اليـوم ، فإنْ كَانَ الْقَائِمُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ فهو منصوب مع النعت أو الصلة فتقول : قيامك يوماً مباركاً من الدهر ، فإنْ قِيلَ : قيامك شهر ، فالرفع والنصب عَلَى الْمَعْنَيَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ

---

(١) هذا ما نسبه أبو حيان والذي في معاني القرآن : ١/ ١١٩ أنه لا يقال إلا بالرفع وفي التذييل والتكميل : ٤/ ٩٣ ، " وذهب الفراء إلى أن المنكور من المواقيت يرفع وينصب كالمعرفة وهو مذهب البصريين . هذا نقل أبي بكر بن الأنباري ". وروى أبو حيان عن السيرافي أنه يجـوز الرفع والنصب باتفاق معرفة كان أو نكرة ، وحكى النحاس عن الكوفيين رفعه نكرة ونصبه معرفة ، وحكى أبو حيان عن غيرهما التفصيل عن الكوفيين . انظر التذييل والتكميل ٤/ ٦٣.

(٢) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤/ ٦٢.

(٣) انظر هذا بنصه في التذييل والتكميل : ٤/ ٦٣ ، ٦٤ ، وقد استشهد عليه بقولـه تعـالى : ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ (سبأ من الآية ١٢).

والمضاف للمصدر كالمصدر نحو : أفضل قيامك يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ونصبه.(١)

والمصادر كُلُّهَا تنصب عَلَى الأوقات فتقول : قيامي صياحَ الديك ، وخروجَ الأمير وخروجكم خروجنا ، ويجوزُ الرفع عَلَى قبح عَلَى أنَّ القيام وقت الخروج ، ولَمْ يشترط الكُوفِيون فِي نصب المصدر ميقاتاً شيئاً(٢) ، ولا نقل أحفظه عن البصرين فِي أنَّ ذَلِكَ مُنْقَاسٌ ، أوْ أنَّ فِيهِ شَرْطاً إلا ما حكاه (٣) أبو جعفر النحاس فِي شرح المعلقات السبع أنه سمع أبا إسحاق لا يجيز مثل هَذَا إلاَّ فِيمَا يعرف نحو : قدومَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، ولو قلت : لا أكلمك قيام زَيْد ، تريد وقت قيام زَيْد ، لمْ يجز لأَنَّهُ لاَ يعرف . انتهي.(٤)

ولا يكون المصدرُ وقتاً إلا أنْ يكون مصرحاً ، فمن قال : يعجبني أن تقوم وما تقوم لا يقول : خروجنا أنْ يصيح الديك ، ولا ما يصيح الديك.(٥)

وهَذَا الَّذِي ذكرناه من الرفع والنصب لظرف الزمان إِنَّمَا يكون لما تصرف ، وأما ما لزم الظرفية نحو : سحر إذا أردته من يوم بعينه فلا يرفع.

وإن وقع بعد جثة فيأتي حكمه فِي البيت الَّذِي يَلِي هَذَا وهو .

قَوْلُـــهُ :

---

(١) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٤.

(٢) انظر هذا بنصه فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٤.

(٣) النحاس : هو أبو جعفر أحمد بن محمد المصري ، تلقى عن الأخفش الصغير والزجاج ونفطويه وابن الأنباري وغيرهم وله من التصانيف : إعراب القرآن ، والمقنع فِي اختلاف البصرين والكوفيين ، والتفاحة ، والكافي وغيرها. توفي سنة (٣٣٨ هـ) . نشأة النحو : ١٤٣ ، ١٤٤ ، وطبقات النحويين : ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ووفيات الأعيان : ١/ ٣١ – ٣٣.

(٤) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٤.

(٥) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٦٥.

(١٥٠)

وَلاَ يَكُونُ اسْمُ زَمَـــان خَبَـــراً عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِـــدْ فَـــأَخْبِراً

قوله : " وإنْ يُفِدْ فَأَخْبِراً " نحو مَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهم : الهلالُ الليلةَ ، والرطـــبُ شهري ربيع ، والطَّيَالِسَةُ ثلاثةُ أشهر ، والصيد شهري ربيع ، وزَيْدٌ حين بقل وجهه ، وزَيْدٌ حين طرَّ شاربُه ، واليوم خمرٌ وغَداً أمْرٌ ، والجبابُ شهرين ، والبلحُ شـــهرينِ ، والحجاج زمان ابن مروان.

واختلفوا فِي ذَلِكَ فمنع الجمهور أَنْ تقع ظـــروف الأزمنـــة موقـــع أخبـــار الأشخاص من غير تفصيل سواء أجئت بالظرف منصوباً أم جررته بفِي ؟ ، وتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مضاف[١] ، وأجاز ذَلِكَ قَوْمٌ بِشَرْطِ أنْ يكونَ فِيـــه مَعْنَـــى للشرْطِ نحو : الرطب إِذَا جَاءَ الْحَرّ.[٢]

وقَالَ بعض المتأخرين لا يمتنع إذا أفادت وإنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَعْنَـــى الـــشرط ، وظاهر كلام النَّاظِم أنَّهُ إِذَا أفاد ذَلِكَ جاز ، وإذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جـــاز وقوعه خبراً للجثث نحو : نحن فِي يوم طَيِّبٍ ، ونحن فِي يوم صائف.[٣]

وقال أبو الحسين بن عبد الوارث وهو ابن أخت الفارسي : الهلالُ الليلة هـــو عَلَى ظاهره لا عَلَى حذف مضاف ؛ لأن الهلال يكون ظاهراً ثم يستسر ثم يظهر فلما اختلفت به الأحوال أجري مجرى الأحداث الَّتِي تقع مرة وتزول أخرى فجاز جعـــل الزمان خبراً عَنْهُ. انتهى.[٤]

---

(١) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ١٣٦ ، والمقتضب للمبرد : ٣/ ٢٧٤ ، ٤/ ١٣٢ ، ١٧٢ / ٣٢٩ / ٣٥١ ، وإيضاح الشعر : ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٤٨ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٩٤.

(٢) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩.

(٣) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩.

(٤) ما نقل فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٥٩ ، والمقتصد فِي شرح الإيضاح : ٢٩٠.

﴿ مَوَاضِعُ الابْتِـدَاءِ بِالنَّكِـــرَةِ ﴾

قَوْلُـــهُ :

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِـدَا بِـالنَّكِرَه ... مَا لَمْ تَفِدْ كَعِنْدَ زَيْـد نَمِـرَهْ
وَهَلْ فَتى فِيكُم فَمَا خِلٌّ لَنَـا ... وَرَجُلٌ مِـنَ الْكِـرَامِ عِنْـدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَـلْ ... بِرٍ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَـمْ يقَـلْ

جعل المسوغ لجواز الابتداء بالنكرة هو الإفادةُ ويَردُ عليه مثل : رجـل فِـي الدار ،/ ٤٥ فإنَّ فائدته وفائدة : فِي الدار رجل سواء ، وقَدْ أجمعت العرب والنحـاة عَلَى منعِ : رجل فِي الدَّارِ ، وعَلَى جَوَازِ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وذكر من المسوغات ستة : تَقَدُّمُ الظرف والاستفهام والنفْيِ والوصف والعمل والإضافة وأبرزها فِي مُثُلِهَا.

وقَدْ تتبع بعض المتأخرين هذه المسوغات فَأَنْهَاهَا إِلَى نَيِّفٍ وثلاثِين[١] ، فَمِنْهَا السِتَّةُ الْمَذْكُورَةُ ، ومِنْهَا :

أنْ تكون شرطاً نحو : من يقم أقم معه ، وأن تكون جواباً ، يُقَال : من فِـي الدار ، فتقول : رجل ، وأَنْ تكون منوعة نحو :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الـرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُـرُّ[٢]

---

(١) انظر هذا النص فِي شرح ابن عقيل على الألفية ، كما أن ابن عقيل نفسه ذكر منها أربعـة وعشرين موضعاً ، وأكثر المواضع التي ذكرها أبو حيان هي فِي شرح ابن عقيـل بقاعـدهَا وأمثلتها.

(٢) قائله هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وهو من قصيدة رائية ، وهي طويلة من المتقـارب ، ينظر ديوانه : ٧٠ طبعة دار الكتب العلمية وروايته فيه :

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أَجُرْ

والشاهد : ١٦٧ من شواهد العيني ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢١٩

اللغة : قوله : " وثوب أجر " وإنما جر الثوب لئلا يرى أثر قدميه فيعرف لأن القايف يتبين ذلك ، ويقال : فعل ذلك من الخوف ، قوله : " تسديتها " أي علوهَا وركبتها ، يقال : تسدى فلان

وأن تكون عامة نحو : كل يموت ، وأن تكون دعـاء نحـو : ويـل لـه ، و[١]{سَلاَمٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ } ، أو تكون قَارَبَت المعرفة نحو : أَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ عِنـدَنَا ، أو يكون فِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ نحو : مَا أحسن زيداً ! ، وعَجَبٌ لِزَيْد.

أو تكون خَلفاً مِنْ مَوْصُوفٍ نحو : مؤمن خير من كافر ، أو تكون مـصغرة نحو : رُجَيْلٌ عِنْدَنَا ، أو تكون كم الخبرية نحو : كَمْ رَجُلٍ جَاءَني ، أو تكون محصورة بأداة الحصر نحو : مَا فِي الدَّارِ إِلاَّ رجل ، إِنَّمَا فِي الدَّارِ رجل ، أو تكون صدر جملـة حالية نحو : جَاءَنِي زَيْد وعمامة عَلَى رأسه.[٢]

أو تكون معطوفة عَلَى معرفة نحو : زَيْد ورجل قَائمَان ، أو تكون معطوفـة على وصف نحو : تَميمِيٌّ ورجل فِي الدَّارِ ، أو يكون عطف عَلَيْهَا موصوف نحـو : رجل وامرأة طويلة فِي الدَّارِ ، أو تكون مبهمة نحو : قول امرئ القيس :[٣]

فلاناً إذا أخذه من فوقه . ينظر الخزانة : ١/ ١٨٠ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ١/ ٢٢٠ ، ونتائج الفكر : ٣٣٨.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " فثوب " حيث وقع مبتدأ وهو نكرة لكون القصد بها إِلَى التنويع وهو من جملة المسوغات المعدودة.

(١) الآية ١٣٠ من سورة الصافات.

(٢) ومن أمثلته قول الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا　　　محياك أخفى ضوؤه كل شارق

(٣) البيت من بحر المتقارب من قصيدة بائية لامرئ القيس أولها :

أَيَا هِنْـــدُ لاَ تَنْكِحِي بُوهَةً　　　عَلَيْهِ عَقِيقَتُـــهُ أَحْسَبَـــا

والبيت في ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ ، ينظر شرح ابن عقيل : ١/ ٢٢٢ ، وأشعار الستة الجاهليين : ١/ ١٠١ ، والشاهد : ١٦٩ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " مرسغة " قال الأعلم : المرسغة مثل المعاذة كان الرجل من جهلة العـرب يعقـد معاذة مخافة أن يموت أو يصيبه البلاء ، وقال غيره : المرسغة التميمة يجعلها فِي رسغه ، قوله : "عسم" بفتح العين والسين المهملتين وهو يبس فِي الرسغ ، وزيغ يقال يد عسماء ، وقال =

مُرَسَّـــغَةٌ بَـــيْنَ أَرْسَـــاغِهِ بِـــهِ عَـــسَمٌ يَبْتَغِـــي أَرْنَبَـــا

أو تكون بعد لولا تقول : حضرنا للقتال فلولا رجلٌ لهُزِمْنَا ، أو لولا ســـيفٌ لقتلت ، أو تكون بعد فاء الجزاء : إِنْ تَزُرْنَا فبرٌ عِنْدَنَا.

وقد ذكرت جملة من هذه المسوغات فِي أرجوزتي المـــسماة بــــ " نهايـــة الإغراب فِي علم التصريف والإعراب " ثم ذكرت أن جميعها راجع إلى مسوغين فقلت :

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْـــسِيمِ يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِـــيمِ

ولولا أن الغرض فِي هذا الكتاب الاختصار لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إِلَى أحد هذين الوصفين اللذين هما التخصيص والتعميم.

= الأعلم : العسم اعوجاج فِي الرسغ ويبس ، وقوله : " يبتغي " أي يطلب ، و : "الأرنب" حيوان مشهور من خصائصه أنه يحيض من بين سائر الحيوانات وألفه زائدة.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " مرسغة " فإنها نكرة وقعت مبتدأ لأن النكرة إذا لم يرد بها معين ساغ الابتداء بها لأنه لا يريد مرسغة دون مرسغة بخلاف رجل قائم . ينظر شرح التسهيل لابـــن مالك : ١/ ٢٩٣.

﴿ أحوال الخبــر "تقديماً وتأخيراً" ﴾

قَوْلُـــهُ :

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُا التَّقْـدِيمَ إِذْ لاَ ضَـرَرَاً

الأَصْلُ – كما ذكرنا – تأخيُر الْخَبَرِ وتَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأ ، ثم يعرض له وجـوب هَذَا الأَصْلِ وامتناعه فصار المبتدأ والخبر بالنسبة إِلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ عَلَى ثلاثة أقسام :

قسم يجب فِيه تَقْدِيم المبتدأ وتأخير الخبر ، وقسم عكسه ، وقسم يجوز ذَلِـكَ فيه ، وأخذ النَّاظِم يحصر ما يجب فِيه تَقْدِيمُ المبتدأ وما يجب فِيه تقديم الخبر ، فإذا فرغ مِنْ ذَلِكَ بقى سوى ذينك عَلَى الجواز ، ونَحْنُ نُبْدِي أنه لَمْ يَحْصُرْ ذينك القـسمين حَصْراً تَاماً.

وقوله : " وجوزوا التَّقْدِيمَ " هَذَا الْقِسْم فِيه خِلاف ، وهو القسم الَّذي هـو غير الواجب فِيه تَقْدِيم المبتدأ وغير الواجب فِيه تقديم الخبر ، فَمَذْهَبُ الْبَـصْرِيِّينَ أَنَّـهُ يجوز تَقْدِيمُ الْخَبَر رافعاً ضمير المبتدأ أو سببه أو ناصباً ضميره أو سببه نحو : قَائِمٌ زَيْدٌ ، وضربته زَيْد ، وقَائِم أبوه زَيْدٌ ، وضرب أخاه زَيْد عمرو ، وقام أبوه زَيْدٌ.[١]

وخَالَفَ فِي هَذَا كُلِّهِ الكوفيون ومنعوه[٢] ، ونقل بعض أصحابنا أَنَّ الكسائي والفراء يقولون : إذا تَقَدَّم المكني المرفوع عَلَى الظاهر مع حرف لا ينوى به التأخير فلا يجوز ذَلِكَ ، ويجيزون تقديم الضمير عَلَى ما يفسره إذا لَمْ يكن مرفوعاً فَعَلَى هَذَا يجوز

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٩٦ – ٢٩٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢.

(٢) انظر فِي ذلك التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٢ ، والإنـصاف : ٦٥ – ٧٠ ، والتبيين : ٢٤٥ – ٢٤٨ ، ونسب الرضي المنع لبعض البصريين فِي شرح الكافية : ١/ ٩٤.

عَلَى قولهما : ضربته زَيْدٌ ؛ لأَنَّ هَذَا الضميرَ لَيْسَ بمرفوع[١] ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ حكايتنا عَنْ الكوفِيين منعه ، وقَدْ نسب منع تقْدِيم الخبر عَلَى المبتدأ إِلَى الخليل.[٢]

وذهبَ ابنُ الطراوة إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجوز : قَائِمٌ زَيْدٌ ؛ لأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْكَلاَم مركباً من واجبين أو ممتنعين أو من جائزين فلا يجوز[٣] ، وإِذَا كَان مُرَكَّباً من واجبٍ وجائزٍ صحَّ ، وقَائِم زَيْدٌ ، صار بتأخير زَيْد مركباً مِنْ وَاجِبَيْنِ ؛ لأَنَّ الْجَائِزَ يصير بتأخيره واجباً ، وقَائِمٌ واجب فَقَدْ تَرَكَّبَ قَائِمٌ زَيْد من واجبين فلا يجوز.

وأما نَحو : فِي داره زَيْدٌ ، فجائز إجماعاً من الكوفِيين والبصريين[٤] ووقع فِي بعض التصانيف أَنَّ الكوفِيين يمنعون تَقْدِيم الخبر وأَنَّ البصريين يجيزونه[٥] ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الإطلاق لموافقة أهل الكوفة البصريين نحو : فِي دَارِهِ

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢.

(٢) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢ ، ٣٥٤ ، وقد مثل للواجبين برجل قائم والممتنعين بلا قائم ولا رجل ، وللجائزين بزيد أخوك . وقد رد مذهب ابن الطراوة.

(٤) أما جوازه عند الكوفيين فإنهم لم يعتمدوا الضمير لأن المقصود في الدار زيد فخلت الجملة من الضمير ، وأما عند البصريين فيجوز عندهم مطلقاً تقديم الخبر.

(٥) " الأمر إنه إذا عُلِم ما يجب فِيه تقديم الخبر وما يجب فيه تأخيره عُلِم أَنَّ ما عدا هذا يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعاً ضمير المبتدأ أو سببيه أو ناصباً ضميره أو سببه . هَـذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ نحو : قَائِم زَيْد ، وقَائِم أبوه زَيْد ، وقَام أبوه زَيْد ، وضرب أخاها زَيْد هند ، وذهب الكوفِيون إِلَى منع تَقْدِيم الخبر فِي هذه المسائل كلها ، ونقل بعضهم عن الكسائي والفراء أَنَّهُمَا يُجيزان التقديم إذا لم يكن الضمير مرفوعاً نحو : ضربته زَيْد ، والصحيح عن الكوفيين المنع مفرداً كان الخبر أو جملة ، وفرقوا بين : قائم زيد ، وضربته زيد ، فمنعوا ، وبين : فِي داره زيد ، فأجازوا ؛ بأن هذا الضمير غير معتمد عليه ، ألا ترى أن المقصود : فِي الدار زيد ، وحصل هذا الضمير بالعرض . والصحيح مذهب البصريين لورود السماع به حكى سيبويه عن العرب : مشنوء من يشنؤك ، وتميمي أنا " . التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٢ – ٣٥٣.

زَيْدٌ ، فإنْ كَانَ قَدْ اتَّصَل بالخبر ضمير يعود عَلَى ما اتصل بالمبتدأ مثل : فِي داره قيام جعفر ، وفِي بيتها ثوب زينب أجاز ذَلِكَ الأخفش[١] ، ومنعه غيره.

ونظير : فِي داره زَيْدٌ[٢] فِي باب الفاعل وفِي باب المفعول الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعله : فِي بيته قام زَيْدٌ ، وقولهم : " فِي بَيْتِهِ يُؤْتَى الْحَكَمُ "[٣] ، ونظير فِي بيته قيام زَيْد : لَبِسَ ثَوْبَها عَبْدُ زينب ، ولا خلاف أعْلَمُهُ فِي جواز مثل : لَبِسَ ثوبها عَبْدُ زينب ، وهي من فروع : ضرب غلامَه زَيْدٌ.[٤]

قَوْلُـــهُ :

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُـزْآن ... عُرْفاً وَنُكْـراً عَـادِمِيْ بَيَـان

يقول : إِذَا كَانَ المبتدأ والْخَبَرُ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي التعريف أو فِي التذكير وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يبين المبتدأ من الخبر فامنعْ تقْديمَ الخبر مثال ذَلِكَ فِي التعريف : زَيْد أخوك ، ومثال ذَلِكَ فِي التنكير : أفضل منك أفضل من عمرو ، ولا يَعْنِي بالتساوي فِي التعريف أَنَّ هَذَا يكون عَلَماً وهَذَا عَلَماً ، ولا أَنَّ هَذَا مضاف إِلَى ضمير وهَذَا مضاف إِلَى ضمير ،

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/ ٩٤ ، وقال أبو حيان : " وما ذكره المصنف من أن الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين وذكره جواز ذلك منسوباً إلى الأخفش يوهم أن غيره من البصريين يخالفه وليس كذلك ". التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٥ ، وارتشاف العرب : ٢/ ٤٥ ، والإنصاف : ٦٥.

(٢) علل أبو حيان جواز ذلك بقوله : " إنما جاز ذلك لأنه منوي به التأخير وفيه ضمير يفسره ما بعده لفظاً والنية به التقديم فهو شبيه بقولهم : ضرب غلامه زيد ". التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٤.

(٣) مجمع الأمثال للميداني : ٢/ ٧٢ برقم : ٢٧٤٢ وهو مثل يضرب بين المتخاصمين ورد عَلَى أَلْسِنَة البهائم ، وانظره فِي الإنصاف : ٦٦ ، والتبيين : ٢٤٨ ، وابن يعيش : ١/ ٩٢ ، وشرح الكافية : ١/ ٩٤.

(٤) قال أبو حيان : " ومنع الكوفيون المسألتين فلا يجيزون : فِي داره قيام زيد ، ولا على بابها عبد هند ، وكذلك أيضاً لا يجيزون : كفاعله الدال على الخير ، ويجيزه البصريون وإنما أجاز البصريون ذلك لأنهم يرفعون زيداً والدال بالابتداء ". التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٥ – ٣٤٦.

وإِنَّمَا يَعْنِي أنَّ هَذَا يكون معرفةً وهَذَا يكون معرفةً بَأيِّ جِهَةٍ تعرفا من جهات التعريف.

وكذلك – أيضاً – فِي التنكير لا يشترط التساوي ، فَيَكُونُ مسوغ جواز الابتداء بالنكرة عين مسوغ الآخر ، بَلْ الْمُرَادُ أَنْ يكونَ لِهَذَا مسوغٌ ولِهَذَا مسوغٌ وذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : زَيْد أخوك ، يقتضي معرفة زَيْدٍ ، وأنك قَدَّرْتَ المخاطب يجهل نسبة أخوته إليه فقلت : زَيْد أخوك ، فلو عكست فقلت : أخوك زَيْد اقتضى معرفة المخاطب أنَّ لَهُ أخاً وَأَنَّهُ يجهل كونه زَيْداً ولما كَانَتْ النسبة تنعكس إذا عكست لَمْ يجز تقديمه إلا إنْ كَانَ ثَمَّ مَا يبين المبتدأ من الخبر.

وهذه المسألة فِيها خلاف فمنهم من أجاز ذَلِكَ ولَمْ يلتفت إِلَى هَذَا الانعكاس ويقول : الفائدة تحصل للمخاطب سواء أَقَدَّمْتَ الْخبر أَمْ أخرته ؟ ومنهم من منع لِهَذَا الَّذي ذَكَرْنَاهُ.

وهذه المسألة جرى الْكَلَام فيها بَيْن رجلين كبيرين من عُلَمَاء بلادنا وهُمَا أبو محمد بن السيد[١] وأبو بكر بن الصائغ[٢] ، وأصل ذلك اختلاف النحاة بمدينة سرقسطة فِي قول الشاعر :[٣]

---

(١) عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي صنف : شرح أدب الكاتب وشرح الموطأ وشرح سقط الزند ، وإصلاح الخلل الواقع فِي الجمل والحلل فِي شرح أبيات الجمل ، وغيرها ، توفي سنة (٥٢١ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ٥٥ ، ٥٦.

(٢) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن باجة الأندلسي السرقسطي المعروف بابن الصائغ ، كان شاعراً مجيداً ، مؤلفاته فِي الفلسفة والطب ، توفي بفاس سنة (٥٧٣ هـ) ، البغية: ١/ ٤٧٥ ، الأعلام : ٧/ ١٣٧.

(٣) البيتان من بحر الطويل وهما لكثير عزة فِي ديوانه : ٣٦٩ ، وانظر ابن يعيش : ٦/ ٣٧ ، واللسان مادة : "قصر" و : "بحتر" ، والبيت الأول فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٩٨ والثاني فيه : ٣/ ٣٢٤ ، وهما معاً فيه : ٣/ ٣٣٩.

اللغة : البحاتر : القصار ، والقصائر : بعض معيبات النساء. =

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَاكَ الْقَصَائِرُ
عَنِيتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخُطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرُ

/ ٤٦ فقال بعضهم : " شَرُّ النِّسَاء " خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، والبحاتر مبتدأ ولا يجوز غيره ؛ لأنَّ الشاعر أراد أنْ يحكم عَلَى البحاتر أنَّهُنَّ شَرُّ النساء[١] ، وقال بعضهم : لا يجوز ذَلِكَ لئلا ينقلب المبتدأ خبراً ، والخبر مبتدأ[٢] ، فدارت بين الرجلين فِي ذَلِكَ مكالمة ونزاع وتعصب حَتَّى أملى فِي ذَلِكَ أبو محمد بن المنذر ، وأجاز أنْ يكون خبراً مُقَدَّماً وأجاز أن يكون مبتدأ ، ويوقف عَلَى ترجيح ذَلِكَ من كلامه.[٣]

وقال فِي إصلاح الخلل : إِذَا كَانَ خَبَراً لِمُبْتَدَأ معرفة كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ أخوك ، لَمْ يجز تقديمه عند جماعة من النحويين ، فلا يقال : أَخُوك زَيْد ، عَلَى أَنْ يكون خَبَراً مُقَدَّماً لئلا يلتبس الخبر بالمخبر عَنْهُ ولكن أيهما تَقَدَّم كَانَ هُوَ المبتدأ وما بعده الخبر . انتهى.[٤]

قَوْلُـــهُ :

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

= موطن الشاهد فيه فِي قوله : " شر النساء البحاتر وقد وقعت خلافات بين ابن الصائغ وابن السيد استسلم فيه ابن السيد لابن الصائغ القائل بأن البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر ، وتسليم ابن السيد بذلك لأنه الأصل والأعم."

(١) هذا قول ابن الصائغ : انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٢٤ ، ٣٣٩.

(٢) هذا قول ابن السيد انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٢٤ ، ٣٣٩.

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٣٩.

(٤) انظر نصه فِي إصلاح الخلل : ص ١٢٦ تحقيق النشرتي (دار المريخ) ، وانظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، وهو قول أبِي علي الفارسي . انظر الإيضاح العضدي : ٩٩ ، والمقتصد : ٤٠٣ ، ٤٠٥.

أطلق فِي قوله : " كَانَ الْخَبَرَا " وينبغي أن يقيد فيقول : كَاَن خبرا رافعاً لضمير المبتدأ متصلاً ، فقولهم رافعاً تحرز من أن يكون الفعل ناصباً الضمير نحو : زَيْد ضربته ، وزَيْد مررت به.

وقولهم : " لضمير " تحرز من أنْ يرفع الفعل مسنداً نحو : زَيْدٌ قام أخوه ، وقولهم : " متصلاً " تحرز من أنْ يكون الضمير منفصلاً نحو : زَيْد ما قام إلا هو ، فَفِي هاتين المسألتين يجوز تقديم الخبر عَلَى المبتدأ فتقول : قام أخوه زَيْد ، وما قام إلا هو زَيْدٌ.

وَقَدْ وقع الفعل فِيهما خبراً للمبتدأ ، وإِنَّمَا الممتنع مثل : زَيْدٌ قَام ؛ لأن الفعل قَدْ رفع ضمير المبتدأ متصلاً فلو قَدَّمْتَهُ فقلت : قام زَيْدٌ لالتبس بالجملة الفعلية[1] ، فلو أمِنَ اللبس نحو : الزَّيْدَان قاما ، والزَّيْدُونَ قاموا ، والهندات قمن ، ففيه خلاف :

منهم من منع ذَلِكَ إجراء لضمير التثنية والجمع مجرى الضمير المفرد ؛ لأَنَّهُمَا فرعه فيجري الباب مجرى واحداً ، ويقول إذا ورد مثل : قاما أخواك فله تأويلان :

أحدهما : أنْ تَكُون الأَلِف علامة لتثنية الفاعل ؛ كما كَانَتْ التَّاء فِي : قامت زينب لتأنيث الفاعل.

والثاني : أنْ تَكُونَ الأَلِف ضَمِيراً فَاعِلاً بالفعل وأخواك بدل منه.[2]

ومنهم من أجاز تقْديم خبر المبتدأ إذا أُمِنَ اللبس ، فتقول قاما الزيْدان ، وقاموا الزَّيْدُونَ ، وقمن الهندات ؛ لأَنَّ هَذَا موضع قَدْ أُمِنَ فِيهِ اللبس الَّذِي كَانَ يعرض فِي فعل الواحد لو قُدِّمَ.[3]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٣٥٣.

(٢) هو مذهب جميع البصريين إلا الأخفش والمبرد . نظر الارتشاف : ٢/ ٤١ ، تحقيق : (النماس)

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد : انظر الارتشاف : ٢/ ٤١ ، تحقيق النماس ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٩٨ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٣٩ – ٣٤٠.

وهَذَا كُلُّه إِنَّمَا هو تفريع عَلَى القول بجواز تَقْدِيم الخبر ، وأَمَّا من منع ذَلِكَ فَقَدْ استغنى عَنْ الكلام فِي هذه المسائل وعَنْ التفصيل فِي ذَلِكَ.

قَوْلُــــهُ :

أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذي لاَمِ ابْتِدَا ... أَوْ لاَزِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنجِدَا

يقول : إِذَا كَانَ الْخَبَر مسنداً لمبتدأ دخلتْ عَلَيْه لام الابتداء نحو : لَزَيْدٌ قَائم ، فلا يجوز تقْديمُه عَلَيْه فتقول : قَائم لزَيْدٌ ، أَوْ مسنداً إِلَى لازم الصدر نحو : أيهم فِي الدار فلا يجوز – أيضاً – تقديمه عليه فتقول : فِي الدار أَيُّهُم ، وتلخص أن المواضع الَّتِي يمتنع فِيها تقديم الخبر عَلَى المبتدأ عَلَى ما ذكر هَذَا النَّاظم ستة :

أحدها : أَنْ يَستَوي المبتدأ والخبر تعريفاً أو يستويا تنكيراً ، أو يكون الخبر فعلاً أو يكون محصوراً ، أو يكون دخل عَلَى المبتدأ لام الصدر ، أو يكون المبتدأ اسم شرط نحو : أيهم يَقُمْ أقم إليه ، أو استفهام نحو : أيهم يقوم ؟ أو مضافاً إِلَى واحد منهما نحو : غلام أيهم يقم أقم إليه ، وغلام أيهم يقوم ؟ أَوْ تَكُون كم الخبرية فِي اللُّغَة الفصيحة نحو : كم غلام لِي ، أي كثير من الغلمان لِي ، أم ما التعجبية نحو : ما أحسن زيْداً !.

ونقص من مواضع منع تَقْدِيمِ / ٤٨ الخبرِ ما نذكره فمن ذَلِكَ : أن يكون الخبر مشبهاً بالمبتدأ نحو : زَيْد حاتم جوداً ، وقال بعض أصحابنا فِي هَـذَا إِذَا فهم الْمَعْنَى جاز تَقْدِيمُ الخبر عَلَى المبتدأ ، أو يكون قَدْ سدت الحال مسده فيجب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر نحو : ضَرَبي زيداً قائماً ، فلا يجوز أَنْ تقدم ما سد مسد الخبر فلا تقول : قائماً ضربي زَيْداً ؛ إلا عَلَى قول الزجاج فَإِنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ.(١)

أو يكون المبتدأ فِيه مَعْنَى الدعاء معرفة كان نحو : الخيبة لِزَيْد ، أو نكرة نحو : ويح لِزَيْد ، أو يكون جملة لا تقتضي الصدق ولا الكذب نحو : زَيْدٌ اضربْهُ ، وزَيْدٌ

---

(١) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٠٩.

هَلاّ تضربه ، قال بعض أصحابنا : وكذلك ما زيد بقَائم يجب فِيه تقديم زَيْد عَلَى اللغتين فلا يجوز : ما بقَائِم زَيْد ، ويعَني باللغتين لغة تميم ولغة الحجازيين[١] ، وسيأتي الخلاف فِي هَذَا.

أو يكون خبراً عَنْ ضميرِ الشأن نحو : هو زَيْدٌ قَائم ، لا يقال ضمير الشأن لازم الصدر لجواز دخول النواسخ عَلَيْهِ ، أو يكون الخبر فِي مثل نحو : " الكلاب عَلَى البقر ".[٢]

أو يكون مقروناً بالفاء نحو : الَّذِي يأتيني فله درهم ، وكل رجل يأتيني فله درهم ، أو يكون خبراً عَنْ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرُ عَنْهُ بالَّذِي أو الَّتِي أو أحد فروعهما ، أو بنكرة أو معرفة بالألفِ واللام وَقَدْ عَادَ الضمير مطابقاً للمبتدأ فِي التكلم أو الخطاب نحو : أَنْتَ الَّذِي تَضرب زَيْداً ، أَنْتَ رجل تضرب زَيْداً ، أنت الرجل تضرب زَيْداً ، فلا يجوز تَقْدِيم الخبر فِي شيء من هذه المسائل خلافاً للكسائي[٣] فإِنَّهُ يُجيز ذَلِكَ فِي المسألة الأخيرة فيجيز : الَّذِي تضرب زَيْداً أَنْتَ ، وَكَذَلِكَ فِي الأمثلة بعدها.[٤]

قَوْلُهُ :[٥]

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مبيناً يُخْبَرُ

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٥٩٥ – ٥٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٣.

(٢) هو المثل : ٣٠٣٦ من أمثال الميداني : ٢/ ١٤٢ ، وهو مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم ، وهذا المثل يروى بنصب : " الكلاب " على معنى : أرسل الكلاب . انظره فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٢.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٢ – ٣٤٣.

(٤) التذييل والتكميل : ٣/ ٣٤٢ – ٣٤٤.

(٥) ترك الشارح بيتاً قبل هذا البيت وهو :

عنْدِي درهم ولِي وطر ... مُلْتزم فِيه تقدم الخبر

يشير بهذا البيت إِلَى مسألة مشهورة عبر عنها النحاة فِي كتبهم بعبارة حسنة سهلة المدرَكِ ، وذَلِكَ أَنْ يكون المبتدأ اتصل به ضمير يعود عَلَى شَيْءٍ فِي الخبر نحو : فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا ، وعَلَى التمرة مثلها زبدا ، ونحو ذَلِكَ.

وعبَّرَ هَذَا النَّاظِم بهذه العبارة المثبجة الفاسدة ، أما تثبيجها فغير خاف لكثرة الضمائر الَّتِي فِي عَلَيْهِ وفِي بِهِ وفِي عَنْه وللحشو – أيضاً – فلا يظهر معنًى لقوله مبيناً.

وأما فسادها فواضح ؛ لأنَّ الضمير فِي قوله : " عَلَيْهِ " إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَائداً عَلَى المبتدأ ، ويصيرُ الْمَعْنَى كذا يجب تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إذا عاد عَلَى المبتدأ ضمير من الشيء الَّذِي يخبر به عَنْ المبتدأ.

ولا يوجد هَذَا الحكم أبداً فِي صورة من الصور لا هذه الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا ولا غيرها ؛ لأنَّ الضمير الَّذِي فِي قولهم : فِي الدار ساكنها يستحيل أن يكون عائداً عَلَى المبتدأ الَّذِي هو الساكن وإِنَّمَا هو ضمير الدار قطعاً ، وإِمَّا أَنْ يكون عائداً عَلَى الخبر ، ويصير المعْنَى : كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه أي على الخبر مضمر من المبتدأ الَّذِي يخبر عنه به أي بالخبر ولَيْسَ الضمير عَلَى هَذَا التقْدِير عَائداً عَلَى الخبر ؛ لأنَّ الْخَبَر لَيْسَ الدَّار ولا التمرة إِنَّمَا الخبر جار والمجرور والخبر فِي الحقيقة إِنَّمَا هو العامل فِيه.

وكَانَ هَذَا النَّاظِم قَدْ تَلَقَّفَ هَذه العبارة عَنْ أَبِي الحسن بن عصفور[1] فإِنَّهُ وقع له فِي شرح الجمل : أو يكون المبتدأ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ يعودُ عَلَى الْخَبَرِ[2] فاتَّبَعَهُ

(١) ابن عصفور : هو أبو الحسن على بن مؤمن الإشبيلي أخذ عن الدباج والشلوبين وحمل راية النحو بالأندلس وله من التصانيف : المقرب وشرحه ومختصر المحتسب لبن جني وشرح جمل الزجاجي وغيرها ، توفي سنة (٦٦٩هـ) . ينظر المدارس النحوية : ٣٠٦ ، ونشأة النحو : ٢٠٢.

(٢) انظر النص فِي شرح الجمل لابن عصفور تحقيق : صاحب أبو جناح ، جـ١ ص ٣٥٣.

فِي ذَلِكَ وهو كلام فاسد ، وقَدْ أصلحه فِي كتابه المقرب[١] ، فقول النحويين يعود عَلَى شيء فِي الخبر لا ينبغي أَنْ يعدل لوضوحه وصحته ، وقَدْ ذَكَر هَذَا النَّاظِم أن الخبر يلتزم تقديمه فِي أربعة مواضع :

الأول : أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً وعنى بذلك أن يكون كل منهما مسوغاً لجوازِ الابتداء بالنكرةِ[٢] ، وشرطُ هَذَا الظرفِ /٤٩ والمجرورِ – أيضاً – أَنْ لاَ يَكُون واحدٌ منهما نكرةً شديدةَ الإبهامِ ، فلا يَجوز : فِي داره رجل ، ولا خلفا امرأة.

الثانِي : هَذِهِ الْمَسْأَلَة الَّتِي فَرَّغنَا مِنْهَا وهي أَنْ يكون فِي المبتدأ ضميرٌ يعود عَلَى شيء فِي الخبرِ نحو : فِي الدار ساكِنُهَا.

الثالث : أَنْ يكونَ الْخَبَرُ لازمَ الصَّدْرِ.

الرابع : أَنْ يكونَ مَحصُوراً ، وقَدْ ذكرَهُمَا فِي البيتين بعدُ ومثَّلَهُمَا ، واندرج فِي قوله :[٣]

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ....

وأَنْ يكون الخبر كم الخبرية نحو : كم درهمٍ مالُك ، أيّ كثير من الدراهم مالك ، أو يكون مضافاً إليها نحو : صاحب كم غلامٍ أَنْتَ ، أو مضافاً لاسم استفهام نحو : غلام أيّ رجل زَيْد.

---

(١) المقرب لابن عصفور : ١/ ٨٥ ، وشرحه : ١/ ٧١٨ ، ونصه : أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء فِي الخبر.

(٢) تعبير ابن عصفور أدق منه حين قال في هذا الموضع : أن يكون المبتدأ نكرة ولا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدمين عليها . شرح الجمل : ١/ ٣٥٣.

(٣) تمام هذا البيت والبيت الذي يليه هو :

.... كأين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدم أبدا كما لنا إلا اتباع أحمدا

ونقص من مواضع لزوم تقديم الْخَبَر : أَنْ يَكُون قَدْ استعمل متقَدَماً فِي مثـل نحو : " فِي كُلِّ وَادٍ بَنُو سَعْدٍ "(١) ، أو تَكُون الفاء دخلت عَلَى المبتدأ فِي نحو : أمـا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ ، أو يكون المبتدأ أن ومعموليها نحو : صحيحٌ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وعِنْدِي أَنَّكَ منطلقٌ ، فلا يجوز : أَنَّكَ قَائِمٌ صحيح ، ولا أَنَّكَ منطلقٌ عِنْدِي.

هَذَا مذهب سيبويه والجمهور أَعْنِي أَنَا الابتداء بأن لفظاً غير جائز ، وأجـاز ذَلِكَ الأخفش والفراء وأبو حاتم وهَذَا مَا لَمْ يَتَقَدم عَلَى أَنْ ، أما فإِنْ تَقَدَّمَتْ أما فـلا خلاف فِي الجواز نحو : أَمَّا أَنَّ زَيْداً منطلق فصحيح.(٢)

قَوْلُـــهُ :

وَحَذْفُ مَا يُعْلم جَـائِزٌ كَمَـا ... تَقُولُ زَيْد بَعْدَ مَـنْ عِنْـدَكُمَا

ذكر أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَمَّ مَا يدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ من المبتدأ أو الخبر جازَ ذَلِـكَ ، ومثل بالمثالين فِي هذا البيت وفِي البيت الَّذِي بعده ، ثُم تعرّض إِلَى الأماكن الَّتِي يجبُ فِيها حذفُ الْخَبَرِ ، ولَمْ يتعرض إِلَى الأماكن الَّتِي يجب فِيها حذف المبتدأ ، وذكر فِي البيت بعد هَذَا قوله :

وَفِي جَوَاب كَيْف زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْد اسْتُغْنِيَ عَنْـهُ إِذْ عُـرِفْ

وهو جواب لقوله : كيف زَيْدٌ ؟ فجعل زَيْداً مَحذوفاً وكَأَنَّهُ قَال : زَيْد دنفٌ وجرت عادة النحويين فِي مِثل هَذَا أَنْ لا يقَدِّرُوا الْمَحذوف مظهراً إِنَّمَـا يقَدِّرُونَـهُ مضمراً ، أي دَنِفْ.

---

(١) هذا المثل في مجمع الأمثال : ٢/ ٨٣ برقم : ٢٧٩٧ وروايته فيه : " فِي كل أرض سعد بـن زيد " وقاله الأضبط بن قريع حينما رأى من أهله وقومه أموراً كرهها ففارقهم فـرأى مـن غيرهم مثل ما رأى منهم فقال : فِي كل أرض سعد بن زيد.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٣٥٠ ، وهناك فيه مواضع أخرى زادها أبو حيان نقـلاً عـن النحويين ، وانظر : ٣/ ٣٥٠ – ٣٥٢.

فإذا قيل : كيف محمد ؟ ، فيقال : منطلق قَدَّرُوه : هو منطلق ؛ لأَنَّهُ لاَ حَاجَةَ إِلَى الإِظْهَارِ ، فإنما يُقَدِّرُونَهُ مُضْمَراً ؛ لأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مظهراً فِي كلام السائل ، فتقديره بالمظهر يشعر بالمغايرة ، وتقديرهُ بالمضمر يعين أنه الأول لا محالَةَ ، فَلِذَلِكَ قَدَّرَهُ النُّحَاةُ بالمضمَرِ لا بالمظْهَرِ.

﴿ مَوَاضِعُ حَذْفِ الْخَبَرِ وُجُوباً ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَــرْ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

يُشِيرُ بِقَوْلِهِ : " غَالِباً " إِلَى أَنَّهُ رُبَّمَا أُثْبِتَ خَبَرُ الْمبتدأ بعد : " لولا " ، والَّذِي عَلَيْهِ مشاهيرُ النحاةِ أَنَّ الْخَبَرَ يَجْبُ حَذْفُهُ بعد : " لولا "[(١)] وَهَذَا تفريعٌ عَلَى أنَّ الاسمَ المرفوعَ بعد : " لولا " مرفوع بالابتداء.

وأما إذا قلنا إنه مرفوع بنفس : " لَوْلاَ " كما ذهب إليه الفراء[(٢)] وابن كيسان من الْمُتَقَدِّمِين ، وأبو منصور الجواليقي من المتأخرين أو مرفوع بفعل مضمر كما ذهب إليه الكسائي[(٣)]، فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك ، فتَقْدِيره : لولا حضر زَيْدٌ لأكرمتك هَكَذَا النقل المحرر عَنْ الكوفيين[(٤)] ، وذكر صاحبُ الإنصاف أَنَّ الكوفيين ذهبوا إِلَى أَنَّ : " لولا " يرتَفِعُ الاسم بعدها بها ، وأَنَّ البصريِّينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء[(٥)] ، وإذا قلنا بشيء من مذهب الفراء أو الكسائي فيطيح هذا كله[(٦)] أَعْنِي

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور يقول : قسم يلتزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لأكرمتك ، التقدير لولا زيد حاضر ، إلا أنه لا يجوز ذكر الخبر لأن الكلام قد طال فالتزم فيه الحذف تخفيفاً ، شرح الجمل ١/ ٣٥١ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٦ – ٢٧٧ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٨١ – ٢٨٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ١/ ٤٠٤ ، وأمالي الشجري : ٢/ ٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٨٣ ، وشرح الكافية : ١/ ١٠٤ ، ونسب في الإنصاف للكوفيين : ص : ٧٠ – ٧٨.

(٣) نسب للكسائي في التذييل والتكميل : ٣/ ٣٠٠ ، ونسب للكوفيين في التبيين : ٢٣٩.

(٤) ورد ابن مالك قول الفراء والكسائي دون ذكر اسمهما فقال : " والقولان مردودان لأنهما مستلزمان ما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف يرفع ولا ينصب ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير ..... " ، شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٨٣.

(٥) الإنصاف : ص : ٧٠.

(٦) قوله فيطيح جواب إما في قوله : وأما إذا قلنا.

الْكَلاَم فِي وجوب ذكر الخبر بعد لولا وجوازه إذ لا خبر إذ لا مبتدأ ، ولكن التفريع عَلَى ما ذهب إليه البصريون وكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا أَنَّ الْخبر هو : لأكرمتك ؛ كما ذهب إليه ابن الطراوة فلا خَبَرَ مَحْذُوفٌ.

وقَدْ فَصَّلَ بعضُ النحويين فِي ذَلِكَ فقال : الخبر بعد لولا إما أَنْ يكونَ كَوْناً مُطْلَقاً / ٥٠ أَوْ كَوْناً مُقَيَّداً ، إِنْ كَانَ كَوْناً مُطْلَقاً وجب حذفه نحو : لولا زَيْد لأكرمتك ، أي : لولا زَيْد موجود ؛ وإِنْ كَانَ كَوْناً مُقَيَّداً ، فإِمَّا أَنْ يَكُون عَلَى حذْفه دليل أو لا يكون ، إنْ لَمْ يكن فلا يجوز حذفه نحو : لولا زَيْد فِي حانوته لكان كذا ، فلو حذفت هَذَا الْخَبَر لَمْ يكن فِي الْكَلاَم ما يدل عَلَى حذفه.

وإِنْ كَان عَلَى حذفه دليل فَيَجُوز حذفه نحو أن يُقَال : لَقَدْ أحسن إليك فلانٌ فيقول : لولا زَيْد لَمتَّ ، أي لولا زَيْد محسن ؛ لأَنَّ الموتَ لا يمتنع لأجل الكون المطلق إِنَّمَا يمتنع لوجود الكون المقيّد وهو الإحسان.[١]

وقوله : " وفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا استَقَرّ " ؛ أَيّ : هَذَا الْحذف الَّذِي هو متحتم استقر فِي نص اليمين مثال ذَلِكَ : يمين الله لأخرجن ، أمانة الله لأخرجن ، أيمن الله لأخرجن ، لعمرك لأخرجن ، تقْديرُهُ : يَمِينُ الله قسمي وكَذَلِكَ باقيها.

وهَذَا الَّذِي ذَكَر لَيْسَ مُتَّفَقاً عَلَيْه بَلْ أجازوا فِي مثل هَذَا أَنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر كَمَا قَرَّر هَذَا النَّاظِم وأجازوا أَنْ يَكُون خبراً محذوف المبتدأ ، التقدير : قَسَمِي يَمين الله ، ومِمَّن أجاز الوجهين ابنُ عصفور ولِذَلِكَ لَمْ يذكرْ هَذَا الموضع فِيما يجب حذفه.[٢]

---

(١) القائلون بالتفصيل هم الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك ، انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٦ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧ ، والتصريح : ١/ ١٧٩ ، والأشموني : ١/ ٢١٦.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥١ ، والمقرب : ١/ ٨٤ — ٨٥.

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَــعْ كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَـنَعْ

هَذَا فيه قولان ذكرهما الأخفش فِي الأوسط :

أحدهما : أنَّ الْخَبَرَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيره : مقرونان أو ما فِي مَعْنَاهُ.

والقول الآخر : أَنَّهُ لا يَحْتَاج إِلَى تَقْدِير حذف خبر بَلْ هَذَا كـلام تـام لا يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةٍ ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى : كل رجل مع صنعته ، وهَذَا كلام لا يَحْتَاجُ إِلَـى حذف ، وكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاه.[١]

وهَذه الْمَسْأَلَةُ شبيهَةٌ بقولهم : حسبُكَ يَنَمِ النَّاسُ ، فذهب جماعة إِلَى أَنَّهُ مبتدأ لا خبر له ؛ لأَنَّ مَعْنَاهُ : اكفف ، وهو اختيار أَبِي بكر بن طاهر.[٢]

وقيل : الخبر محذوف تَقْدِيرُه : حسبك السكوت ينم الناس ، وهَذَا عَلَى قول من قال فِي : " حسبك " أنَّ الحركة حركة إعراب ، وهو قول الجمهور.[٣]

وحكى أبو زرعة[٤] وهو أحد أصحاب المازِني أنَّ أبا عمرو بن العلاء[٥] قال : حسبك ينم الناس ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ ؛ لأَنَّها اسم سمي به الفعل مثل : رويد ، وأضيف

---

(١) ذكر أبو حيان فِي التذييل والتكميل أنه مذهب ابن خروف : ٣/ ٢٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٧٧.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٣/ ٢٨٦.

(٣) التذييل والتكميل : ٣/ ٢٨٦.

(٤) قال السيوطي عنه : " أبو زرعة الفزاري ذكره الزبيدي والشيخ مجد الدين فقالا لغوي لَـمْ نقف عَلَى اسمه ". انظر بغية الوعاة : ١٢٥ ، وطبقات اللغويين والنحويين : ١٢٥.

(٥) هو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني النحوي المقرئ أحد القراء السبعة ، توفي سنة (١٥٨هـ) ، انظر البغية : ٢/ ٢٣١ – ٢٣٢.

إِلَى الكاف كما أضيفت عليك[1] ، نقل ذلك عن الفارسي أبو الطيب محمد بن طوسي القصري.[2]

قَوْلُـــهُ :

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُــونُ خَبَــرَا عَنْ الَّذِي خَبَرُهُ قَــدْ أُضْــمِرَا

ذكر أَنَّه يجب حذف الخبر فِي أربعة مواضع :

أحدها : بعد لولا غالباً.

الثانِي : فِي نص يمين.

الثالث : بعد واو مع.

الرابع : إذا سدت الحال مسد الخبر وهذه عبارة النحويين ، وَقَدْ عَبَّــرَ هَــذَا النَّاظِم عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : " وقبل حال .... البيت "

ومَعْنَاه : أَنَّهُ يحذف الخبر قبل حال لا يكون تلك الحال خبراً عَن المبتدأ الَّذِي قَدْ أضمر خبره فيوقف حذف الخبر عَلَى أَنْ يَكُون قبل حال لا تَكُون خبراً عَنْ مبتــدأ حذف خبره ، قال : آل الْمَعْنَى إِلَى أَنَّ الخبر لا يحذف إِلاَّ عَنْ مبتدأ محذوف الخــبر ، وهَذَا فِي غاية الفساد ، وهو شيء دقيق لا يدرك بأول نظر ، فينبغي أَنْ يَعُمَّ النظر فِي ذَلِكَ.

وهَذَا كله تفريع على مذهب من يقول : إن ضربي مبتدأ وأَنَّ الخبر محذوف ، وأنه إِذَا كَانَ المصدر المبتدأ به ماضياً قَدَّرَ الْخبر إذ كان ، وإِن كَانَ مستقبلاً قــدر إِذَا كَانَ ، وهَذَا مذهب مشاهير البصريين.

---

(١) فِي التذييل والتكميل : ٣/ ٢٨٦.

(٢) هو محمد بن طوسي القصري أبو الطيب من النحويين المعتزلة أحد تلاميذ أَبِي علي الفارسي أملى عليه المسائل البصريات ولَمْ يذكر السيوطي وفاته . البغية : ١/ ١٢٢ ، وانظر معجــم الأدباء : ١٨/ ٢٠٦ – ٢٠٧.

وذهب الأخفش إِلَى أنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرْبِي زَيْداً ضَرْبُهُ قَائماً[١] ، فجعل الخبر المحذوف لَيْسَ الظرف إِنَّمَا هو : ضربه.

فأما من زعم أنّ ضربي فاعل بفعل محذوف ؛ أي : ثبت ضربي زيداً قائماً[٢]، أو من ذهب /٥١ إِلَى أَنَّهُ مبتدأ لا خبر له لوقوعه موقع الفعل فكَأَنَّكَ قلت : ضربت زَيْداً قَائماً[٣] ، أو من ذهب عَلَى أنَّ قَائماً هو نفس الخبر وهو مذهب الكسائي ، وهشام والفراء وابن كيسان فِي المشهور عَنْهم لا عَلَى ما نقل ابن السيد عَنْهُم أنَّ الْخبر محذوف بعد قَائم ، تَقْدِيره : ثابت أو موجود فيطيح هَذَا التفريع كله.[٤]

ولِهَذِهِ الْحَال أَحْكَامٌ كثيرة سنذكر طرفاً مِنْهَا فِي بَابِ الْحَال إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى حيث يشير إِلَى ذَلِكَ المصنف.[٥]

ولا تسد هذه الحال مسد الخبر إلا إِذَا كَانَ المبتدأ مصدراً ، والمضاف إِلَى هَذَا المصدر نحو : أَكْثَرُ شربي السويق ملتوتاً ، يجري مجرى هَذَا المصدر ، فتكون هذه الحال تسد مسد خبره ، ولذَلِكَ مثل فِي البيت الثاني بقوله :

.... وأَتمّ تبيني الحق مَنُوطاً بالْحِكَمْ

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٨٠ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ١٠٥ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٢٩٠.

(٢) ذكر أبو حيان هذا المذهب فِي التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٢٨٧.

(٣) هو مذهب ابن درستويه كما ذكره الرضي فِي شرح الكافية : ١/ ١٠٥ ، والتذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٢٨٨.

(٤) التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٢٩٩ – ٣٠٣ .

(٥) لَمْ يذكر طرفاً كما قال وإِنَّما ذكر هناك عدة صفحات صدرها بقوله : ونحن الآن نتكلم على هذه المسألة لئلا يخلو هذا الكتاب عنها فنقول : أجمع النحويون ... الخ.

فأتم مضاف إِلَى المصدر الَّذي هو تبيين ، ومنوطاً حال سدت مسد خـــبره ، وقَدْ ذَكَرَ بعض النحويين[١] أنَّ الأسْماء الَّتي لا حقيقة لَهَا فِي الوجود نحو : الطَّيْـــف والْخَيَال تجري مجرى هَذَا المصدر فِي كونه يجوز أن يكون مبتدأ وتسد الحال مـــسده فأجاز : خيال هند هاجرة ، أي : إِذْ كَانَتْ أو إِذَا كَانَتْ على ما تَقَدَّم من التقديرين ، وجعل من ذَلِكَ قَوْل الشاعر :[٢]

خَيَالٌ لأُمِّ السَّلْسَبِيلِ وَدُونَهَـــا مَسِيرَةُ شَهْرٍ لِلْبَرِيدِ الْمُذَبْذَبِ

ولا يتعين ذَلِكَ فِي هَذَا البيت إِذْ يحتمل أَنْ يكون خيال خبر مبتدأ مرفوع عَلَى تَقْديره هَذَا خيال لا عَلَى ما ظنه القائل من أنَّ قوله : " خيال " مرفوع عَلَى الابتـــداء والخبر محذوف سدت الحال الَّتي هِيَ قوله : " ودُونَها مسيرة شهر " مسد الخبر ، وإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْحال واوها فهل تسد مسد الخبر ؟ ، فِي ذَلِكَ خلاف . منهم من أجاز ذلك[٣] ، ومنهم من منعه[٤] ، وذلك نحو : ضَرِبي زَيْداً وهو قَائِم ، وسيأتِي.

قَوْلُـــهُ :

---

(١) نسبه أبو حيان فِي التذييل والتكميل إلى ابن عصفور : ٣/ ٣٠٤ – ٣٠٥.

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للبعيث بن حريث فِي الحماسة : ١/ ٢١٨ ، وشـــرح الحماســة للمرزوقي : ٣٧٦ ، وللأعلم : ٦٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٣٠٥.

اللغة :المذبذب : الذي لا يستقر.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " خيال " فقد زعم أبو الحسن بن عصفور أن الاسم الذي لا حقيقة له فِي الوجود يجري مجرى المصدر فِي هذا المعنى لا مجرى الجثث فتسد الحال مسد خبره واستدل بهذا البيت.

(٣) الجواز هو مذهب الكسائي والفراء . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٣٠٦.

(٤) المنع هو مذهب سيبويه والأخفش . انظر التذييل والتكميل دون نسبة : ٣/ ٣٠٦ ، واستشهد أبو حيان لقول سيبويه بورود السماع وأورد شاهدين لذلك منهما قوله :

خير اقترابي من المولى حليف رضا وشر بعـــدي عنه وهو غضبـــان.

وَأَخْبَرُوا بِـاثْنَيْنِ أَوْ بِـأَكْثَرَا   عَنْ وَاحِدٍ كهُمْ سَرَاةٌ شُـعَرَا

فِي جواز تعدد الخبر مع اتحاد المبتدأ خلاف : منهم من أجازه مطلقاً سواء أَكَانَ الخبران فصاعدا من قسم المفرد أم من قسم الجمل أم مركباً منهما ؟ نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ منطلقٌ ، وزَيْدٌ وجهه حسن أبوه قَائِم ، وزيد قائم أبوه منطلق ، ونحو ذَلِكَ ، وهَذَا ظَاهر كلام هَذَا النَّاظِم.(١)

ومنهم من قال : لا يُقَضَّى إلا خبراً واحداً فإنْ قضَّيتَه أكثر فلابد من حرف التشريك نحو : زَيْدٌ قَائِم ، ومنطلق نحو : زَيْدٌ قَامَ أبوه وأخوه مسافر ، إلا أَنْ تريد اتصافه بِذَلِكَ فِي حين واحد فَيجوز نحو : هَذَا حلو حامض ، أي مز ، فإِذَا لَمْ تردْ أَنْ

---

(١) قال ابن مالك : " تعدد الخبر على ثلاثة أضرب . أحدها : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ؛ كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ . ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ . فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ) ، وكقول الراجز :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهَذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَـتِّي

وعلامة هذا النوع : صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار .. **والثاني** : أن يتعدد لفظاً ومعنىً لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك : بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ومنه قول الشاعر :

يداك يدٌ خيرها يرتجى   وأخرى لأعدائها غائظة

والثالث : أن يتعدد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ ؛ كقولك : هذا حامض حلو بمعنى : مز ، وكقولك : هو أعسر أيسر ، بمعنى : أضبط . أي : عامل بكلتا يديه فما كان النوع الأول صح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب عدده ، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه الوحدة إلا مجازاً ، لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع .. ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني فلا يستعمل دون عطف ، وأما الثالث : فلا يستعمل فيه العطف ؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض ".شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٧.

يتصف بِذَلِكَ فِي حين واحد وكَأَنَّ ذَلِكَ فِي وقتين فلا يجوز نحـــو : زَيْـــدٌ ضـــاحك راكب ، وهَذَا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ.[١]

وإِذَا كَان للمبتدأ خبران فِي حين واحد وكَانَا بغير تشريك وهما مشتقان نحو: هَذَا حلوٌ حامضٌ ، فهل فِيهما ضميران أم الأول خال من الضمير والثـــاني متحمـــل ضمير المبتدأ ؟ فِيه نظر.

نُقِلَ لَنَا أَنَّهُ لَيْسَ إِلاَّ ضميرٌ واحدٌ يحمله الْخَبَر الثانِي ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ تَنَـــزَّلَ مِـــنَ الثَّانِي مترلةَ الْجُزْءِ مِنْهُ وصَارَ الْخبرُ إِنَّمَا هُوَ بتَمَامِهمَا ، وعَلَى هَذَا ينبغـــي أَنْ يَكُـــون الضمير مُقَدَّراً بعدهما لا فِي الْخَبر الثانِي ؛ لأَنَّ الثَّانِي – أيضاً – قَدْ تَنَزَّل مترلة الجـــزء من الأولِ والخبر إِنَّمَا هُوَ مَجْمُوعُهُمَا.[٢]

والَّذِي أَخْتَارُهُ أَنَّ كُلاًّ مِنْهُما تَحَمَّلَ ضميراً من المبتدأ وأَنَّ كونهما خبرين فِي وقت واحد لا يخرجهما عَنْ مَا اسْتَقَرَّ فِي الْخَبَرِ الْمُشْتَق مِنْ تَحَمُّلِهِ للضمير ، وثَمَـــرَةُ

---

(١) وقال ابن عصفور : " واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد من خبر واحد إلا بالعطف نحو قولك : زيد راكب وضاحك ، إلا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفـــراده ، فيكون معنَى قولك : زيد ضاحك راكب . جامع للضحك والركوب فِي حين واحد فـــلا تحتاج لعطف ؛ لأهما خبران فِي اللفظ وبالنظر للمعنى خبر واحد . فهذا النوع هو الـــذي لا يحتاج فيه إِلَى حرف العطف وما عدا ذلك فلابد من حرف العطف ". شرح جمل الزجاجي "الكبير" لابن عصفور : ١/ ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وينظر المقـــرب لابـــن عـــصفور : ١/ ٨٦ ، وارتشاف الضرب لأبِي حيان : ٢/ ٦٥ ، وينظر : شرح المقرب "المرفوعـــات" ١/ ٧٣٢ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش : ٢/ ١١٢٠ ، وبين ابن عصفور وابن هشام "ماجستير" بالأزهر : ١٤٥.

(٢) انظر المسائل المنثورة : ٣٢ – ٣٣ ، وقد قال فيه : " ليس الذكر فِي واحد منهما وذلك أهما تترلا بمترلة شيء واحد فقاما مقامه ، وذلك أنك أردت : هذا مز فجعلت حلواً حامضاً يدلان على محذوف وذلك المحذوف فيه ذكر من هذا فرجع على هذا ذكر شيء محذوف قام هـــذا مقامه ". وانظر الحجة : ١/ ٢٠٠ – ٢٠٢ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٩٠.

هَذَا الْخلاَف تَظْهَرُ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا اسمٌ ظَاهِرٌ نحو : هَذَا الْبُسْتَانُ حُلْوٌ حَامِضٌ رُمَّانُهُ ، فإذا قلنا : الأَوَّلُ لا ضَميرَ يَتحَمَّلُ فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الرُّمَّانُ مَرْفُوعاً بالثاني ، وإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ يَتَحَمَّلُ ، فَيُحتَملُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الإعْمَالِ ، وَلاَ التفَاتَ لِمن شَرَطَ فِي بَاب الإعمال أنَّ العاملينِ لاَ يتنازَعَانِ سَبَبِياً مَرْفُوعاً[1] ، وَسَيَأْتي هَذَا فِي بَابِهِ — إِنْ شَاءَ اللهُ.

*****

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٦٤ — ١٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٩٠.

﴿ كَانَ وَأَخَوَاتُهَــــا ﴾

قَوْلُـــهُ : / ٥٢

تَرْفَع كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَالْخَبَر   تَنْصِبهُ كَكَـانَ سَـيِّداً عُمَـرْ

ذكر أن كان وأخواها ترفع المبتدأ اسماً وَتَنْصب الْخَبَر ، وهَذَا إِنْ كَانَ عـنى بذَلِكَ بعض المبتدآت وبَعْضَ الأخبار ، فكان يَنْبَغِي أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ الْبَعْض ويخصصه من سائر المبتدآت والأخبار ، وإِنْ عَنَى بِذَلِكَ كل مبتدأ وخبر فهو خطأ محض ؛ لأن كثيراً من المبتدآت وكثيراً من الأخبار لا تدخل عليها كان ولا أخواها كالمبتدأ إِذَا كان اسم شرط ، والْخَبَر إِذَا كان جملة غير خبرية.[١]

قَوْلُـــهُ :

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا   أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَـا

ذكر فِي هذه الأفعال : " لَيْسَ " وَلَهَا حالة لا تعمل فِيها عِنْدَ بَعْض الْعَرَب ، وهو إِذَا شبهت بـ : " مَا " فكما أن : " ما " إِذَا شبهت بـ : " لَـيْسَ " أعملـت بالشروط الَّتِي ستذكر فِي بَابِهَا ؛ كَذَلِكَ : " لَيْسَ " إِذَا شبهت بـ : " مَـا " غَيْـر العاملة لا تعمل ، وذَلِكَ إِذَا أوجب خبرُها بإلا نَحْـو : لَيْسَ زَيْد إلا أخوك ، كأنـه قـال : ما زيد إلا أخوك ، فكما أن : " ما " إِذَا أوجب خبرهـا لا تعمل فكَذَلِكَ : " لَيْسَ " ، ورُوِيَ عن الْعَرَب : لَيْسَ الطِّيبُ إِلاَّ الْمِـسْكُ ، أي : مَـا الطِّيـبُ إِلاَّ الْمِسْكُ.[٢]

---

(١) أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية كل هذه الأشياء لها الـصدارة فـلا يعمل فيها ما قبلها وعليه فلا تكون اسماً لكان وأخواها ، فلا تستثنى ، وأما الجملة الطلبية فلم يقع معناها فلا تكون خبراً ، وأخبار هذه الأفعال واقعة في المضي أو الاستقبال.

(٢) فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ١٤٧ : " وقَدْ زَعَمَ بَعْضهم أَنَّ لَيْسَ تُجْعَل كَمَا وذَلِكَ قليل لا يكَادُ يعرف وهَذَا يَجُوز أن يكُون منه : لَيْسَ خلق الله أشعر منه ، ولَيْسَ قالها زيد ... هَذَا كلـه سُمِع من الْعَرَبِ والوجه والحد أن تحمله عَلَى أَنَّ فِي لَيْسَ إِضْمَاراً وهَذَا مبتدأ كقوله : إنه أمة =

وقدر الفَارِسِيّ تأويل ذَلك وإبقاء : " لَيْسَ " عَلَى بَابِهَا من الْعَمَل[١] ، ولَيْسَ بشيء لثبوت ذَلِكَ لغة لِبَني تميم.[٢]

وهَذِهِ الْمَسْأَلة جرت بَيْنَ عيسى بن عمر الثقفي وبَيْنَ أبي عمرو بن الْعَـلاَء ، كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يجيزه فاجتمعا ، فقال له عيسى فِي ذَلِكَ ، فقال له أبو عمرو : نمت يَا أَبَا عُمَرَ ، وأدلج الناسُ لَيْسَ فِي الأرض حجازيّ إلاَّ وهو ينـصبُ ولا تميمي إلاّ وهو يرفع ، ثم وجَّه أبو عمرو خلفا الأحمر وأبا محمد اليزيدي إِلَى بَعْض الحجازيين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبراَ بِذَلِكَ عِيسَى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من إصبعه ورمى به إِلَى أَبِي عمرو ، وقال : هو لك بِهَـذَا والله فقت الناس.

قَوْلُـهُ :

فَتِئَ وانْفَكَّ وَهَـذِي الأَرْبَعَـهْ　　　لِشِبْهِ نَفـي أَوْ لِنَفْـيٍ مُتْبَعَـهْ

أما فتئ فِيقال فِيها : فَتَأَ عَلَى وزن فَعَل ، وافْتَأ عَلَى وزن : افْعَل ، وقولـه : "وهذي الأربعة" يعني : زال ، وبرح ، وفتئ ، وانفك.

وقوله : " لشبه نفي " شبه النفي يريد به النهي والدعاء نَحْوُ : لاَ تَزَلْ مُحْسِناً لِزَيْد ، ولاَ زَالَ اللهُ مُحْسِناً إِلَيْكَ ، وقوله : " أو لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ " يعني : أن تكون منفيـة بِحَرْف نَحْوُ : ما زال زَيْدٌ قَائِماً ، أو : لن يزالَ زَيْدٌ قَائِماً ، أو : لَمْ يَزَلْ زَيْـدٌ ، أو :

= الله ذاهبة ؛ إلاَّ أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بعضهم قال : لَيْسَ الطيب إلا المسك ، وما كان الطيب إلا المسك ".

(١) قال الفارسي : " فأما الوجه الآخـر : فهو نادر على قيـاس نظائره وقليـل فِي الاستعمال -أيضاً- على ما حكاه أبو عمر وقلة هذا فِي الاستعمال كقلة استعمال : ليس الطيـب إلا المسك على التشبيه بما " . كتاب الشعر الفارسي : ١١ ، وينظر الأصول : ٢/ ٥٩ ، وأمالِي ابن الشجري : ١/ ٣٠٢ تحقيق : الطناحي ، والمسائل البغداديات : ٣٨٣ ، ٣٨٤.

(٢) هو ما قاله أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١١٨ تحقيق : هنداوي.

لا يزال ، أو : زَيْدٌ غَير زَائِلٍ قَائِماً ، أو : قَلَّمَا يَزَالُ زَيْدٌ قَائِماً ، أو : لَسْتُ زَائِلاً قَائِماً، فَسَوَاء فِي ذَلِكَ أكان النفي بالْحَرف أو بالاسْم أو بالفعل.

وذكر النَّاظِم فِي هَذَا البيت مع البيت قبله ، والبيت بَعْدَه ثلاثة عشر فعلاً ترفع الاسم وتنصب الخبر.

وكلها أفعال بلا خلاف إلا : " لَيْسَ " فقد تقدم الخلاف فِيها فِي أول هَذَا الكتاب.[١]

ومن قال بفعليتها فوزها عنده : فَعِلَ بكسر العين وخففت[٢] ، ولزمت التخفيف لثقل الكسرة فِي الياء ، ولا يجوز أن يكُون وزها (فَعَلَ) لأنه لو كان

---

(١) اختلف العلماء فِي فعلية ليس فذهب الجمهور إِلَى أها فعل ، قال سيبويه فِي ذلك : " كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر . تقول كان عبد الله أخاك ". الكتاب ١/ ٤٥ ، وقال ابن السَّرَّاج : " فأما ليس فالدليل على أها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست ؛ كما تقول : ضربت ، ولستما كضربتما ، ولسنا كضربنا ، ولسن كضربن ، ولستن كضربتن ، وليسوا كضربوا ، وليست أمة الله ذاهبة ؛ كقولك : ضربت أمة الله زيداً ". الأصول فِي النَّحْوُ لابن السَّرَّاج : ١/ ٨٢ ، ٨٣ ، وقد خالف الفارسي فِي فعلية " لَيْسَ " وقال بحرفيتها ، قال أبو علي : " وأما (لَيْسَ) فَقَدْ اخْتَلَف أصحابنا فقال قوم إها فعل بدلالة أن الضَّمير يتعلق بِها ويتصل بِها وذَلِكَ قولك : لَيْسَا ... وهَذَا لا يلزم وذَلِكَ أن (ها) وهي حرف يتصل بالضَّمير ، وذَلِكَ قولك / هاءموا ، فلما اتصل (ها) بِها و لم يكن ضميراً فكَذَلِكَ يتصل بِلَيْسَ ولا يكُون ضميراً ، ومما يدل على أَنَّهَا لَيْسَت بفعل أها تدل عَلَى النَّفي ولا تدل عَلَى حدث ولا زمان ". انظر المسائل المنثورة للفارسي : مسألة رقم ٢٤٧ ، والحلبيات : ٢٢٢ – ٢٢٣ ، وإيضاح الشعر : ١٠ ، والمسائل البصريات : ٨٣٣ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ٧٢ ، وشرح الرضي عَلَى الكافية : ٤/ ١٩٩ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان : ٤/ ١٧ تحقيق : هنداوي.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٧ ، ٤٠٠ ، ٤/ ١٠٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٤٣ ، ٣/ ٦٢ ، والمقتضب : ٤/ ٨٧.

كَذَلِكَ لكان مما تحركت الياء وانفتح ما قبلها فتنقلب الياء فتصير : لاس مثل : باع ، ولا يَجُوز أَنْ تَكُون — أيضاً — فَعُل ؛ لأنه / ٥٣ لو كان : (فَعُل) لَلَزِمَ أَنْ يكُون إِذَا اتصلت بها تاء الضَّمير فاؤها مضمومة نَحْو : طُلْتُ فِي : طال ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُــمِعَ فيها : لُسْتَ بضم اللام ، فدلّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مما بنيت مرةً عَلَى فَعِل ، وهو الأكثــر ومرة عَلَى : فَعُل وهو الأقل.

فإِنْ قُلْت : لو كان عَلَى فَعِل لَلَزِمَ كَسْرُ فَائِهَا إِذَا اتصلت بِهَــا تاء الــضَّمير نَحْو : نِلْتُ فِي : نَال ، وإِذَا كَانُوا يكسرونها فِي : (فَعَل) بفتح العين فيقولون فِي : باع : بِعْتُ فلأن يَكْسِرُونَها فِي (فَعِل) أَوْلَى ، فكان يَنْبَغِي أَنْ يُقَال : لِسْتُ بكســر اللام ؟.

فالجواب أن هَذَا — أيضاً — لازم لو قلنا : إن أصلها (فَعَل) بفتح العــين ؛ لَكِنهُ يلزَم عَلَى هَذَا شذوذان :

أحدها : تخفيف عينها بلا موجب تصحيحه.

والثانِي : عدم كسر فائها إِذَا اتصل بها تاء الضَّمير وعَلَى دعوى أنها (فَعِل) يلزم الشذوذ الثاني فَقَطْ لاَ الأول ، لأن تخفيف (فَعِل) إِلَى : فَعْل قياس مطرد نَحْو : شَهْد ، وعَلْم فِي : شَهِدَ ، وعَلِمَ ، فلِذَلِكَ كَان ادعاء أن وزنها (فَعِلَ) بكسر العــين أولى.

[الأفعال التِي وردت بمعنى : صار][1]

وهَذِهِ الأفعال أكثر مما ذكر هَذَا النَّاظِم ، فمن ذَلِك مما أجمع عليه أنه من هَذَا الباب وأنه يرفع الاسْم وينصب الْخَبَر جاء فِي قولهم : ما جاءَتْ حَاجَتَكَ[2]، بِمَعْنَى :

---

(١) عنوان ليس فِي المخطوط.

(٢) مثل من أمثال العرب ، أول من قاله الخوارج قالوه لعبد الله بن عباس حين أرسله إليهم على ابن أبي طالب كرم الله وجهه ، وانظر المثل والحديث عنه معنى ونحوا فِي الكتاب لسيبويه : =

مَا صَارَت حَاجَتَكَ ، فـ : " ما " مرفوعة بالابتداء وهي استفهامية ، والْمَعْنَى : أي شيء ، وجاءت فِي مَوْضِعِ الْخَبَر ، واسم جاءت ضمير يعود عَلَى : " ما " عَلَى الْمَعْنَى لاَ عَلَى اللَّفْظ من الإفراد ، وحاجتك منصوب على أنه خبر جاءت.

وقد روي : ما جاءت حاجتُك ، برفع الحاجة عَلَى أن يَكُون اسم جاءت ، وما فِي مَوْضِعِ نصب خبر جاءت ، والمعنى : أي شيء صارت حاجتك.

وكذَلِكَ – أيْضاً – مِنْ هَذَا الْباب : " قعد " فِي قولهم : " شحذ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ "(١) ، أي : حتى صارت ، ففِي : " قعدت " ضَمِير يعود عَلَى الشفرة ، وهو اسم قعدت ، و : " كأنها حربة " جملة فِي مَوْضِعِ خبر : قعدت.

ولا يُتَعَدَّى بـ : " جاء وقعد " غَيْر مَوْضِعِ السماع ، وهُمَا الْمَكَانَان الْمَذْكُورَان ، ومن قاس : " قعد " بِمَعْنَى : " صار " فعدًّا ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ هَذَا الموضع فَقَدْ أخطأ نَحْو قول : من جعل ملوماً من قوله تعالى :(٢){ فَتَقْعُدَ مَلُوماً } خبر تقعد.(٣)

= ١/ ٥٠ ، ٥١ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ٢/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ (الهيئة العامة للكتاب) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٩٠ ، ٩١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٣.

(١) رواية هذا المثل فِي ابن يعيش : ٧/ ٩١ ، أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٩٠.

(٢) من الآية : ٢٩ من سورة الإسراء.

(٣) الذي جعل ذلك قياساً الفراء والكسائي والزمخشري . انظر معاني القرآن للفراء : ٢/ ٢٧٤ ، والكشاف : ٢/ ٣٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٨ ، وقال ابن مالك بعد أن ذكر قول الفراء والكسائي : ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر :

ما يقسم الله أقبل غير مبتئس   منه وأقعد كريماً ناعم البال

وكذَلكَ – أيضاً – فلان قعد يتهكم بعرض فلان ، جعل بَعْضكم يتهكم خَبَر " قعد " ولَيْسَ بِشَيء.[١]

وزاد الأعلم وغَيْره فِي هَذِهِ الأفعال : " عَادَ " بِمَعْنَى صار نَحْوُ : عاد الطين خزفاً ، أي صار[٢] ، وزاد بَعْض البغداديين : ما وَنَى ، وبَعْض النَحْوِيين : ما رَام.[٣]

والمشهور إلحاق : غدا ، وراح بها[٤] لا آضَ ، وآلَ ، ورَجَعَ ، وتَحَوَّلَ ، واستَحَالَ ، وارتَدَّ ، وحَارَ ، وأَسْحَرَ ، وأَفْجَرَ ، وأَظْهَرَ.[٥]

وأما سَيبَوَيْه فذكر منها أفعالاً قليلة ثم قال : وما كان نَحْوُهن مما لا يستغني عن الْخَبَر[٦] ، فأعطى هَذَا القانون الكلي ، ولَمْ يَذْهَب إِلَى التعداد.

---

(١) قيل:إن قعد هنا زائدة والمعنى فلان يتهكم بعرض فلان ، والقول بزيادة قعد هنا منسوب لابن جني ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٣٨٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٥.

(٢) قال ابن مالك : " وترد الخمسة الأوائل بمعني : صار ، ويلحقها ما رادفها من آض ، وعاد وآل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد ". تسهيل الفوائد بشرحه لابن مالك : ١/ ٣٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٢.

(٣) قَالَ ابْنُ مَالِك : " وَقَيَّدَ ونَي ورام الملحقات بهن بمرادفتها احترازاً من ونَى بمعنَى فتر ومن رام بِمَعْنَى : حاول وبِمَعْنَى تحول ومضارع الَّتِي بِمَعْنَى حَاول يروم ومضارع الَّتِي بِمَعْنَى تحول يريم ، وهكذا مضارع المرادفة زال وهي وونَى بِمَعْنَى زال غريبتان ولا يَكَاد النَّحْوِيُّون يعرفوهما إلا من عنى باستقراء الغريب ... ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٤.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٩٠.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٣٨٨ – ٣٩٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٩٠ ، ويقول الرضي فِي شرحه للكافية : " وقد زيد على عدد الأفعال التي ذكرها المصنف ونقص منه ، فالذي زيد من مرادفات صار : آل ورجع وحال وارتد : كان كلها فِي الأصل بمعنى رجع تاماً وكذا : استحال وتحول ، فإنهما كانا فِي الأصل بمعنى : انتقل وكذا كان أصل : صار ". شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٩٠ ، ٢٩١.

(٦) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٥.

وحاصلُ هَذَا كُلِّه أن كلَّ فعل رفع اسماً مفتقراً إِلَى ثان منصوب افتقار المبتـدأ لخبره وجاء تعريف ذَلِكَ المنصوب وتنكيره فذَلِكَ الفعل من هَذَا الباب ، وما لا يَكُون كَذَلِكَ فَلَيْسَ من هَذَا الباب.

والمرفوع من هذا الباب مشبه بالفاعل إجماعاً ، وأما المنصوب فإنـه عنـدنا مشبه بِالْمَفْعُول ، وعن الْفَرَّاء مشبه بالحال(١) ، وفِي كتاب اللبـاب لأبـي البقـاء العكبري : الْخَبَر منصوب بكان عِنْدَ البصريين ، وقال الكُوفِيُّونَ ينتصب عَلَى الْقَطْـع يَعْنُون الحال . انتهى.(٢)

---

(١) ذهب البصريون إِلَى أن كان وأخواتها أشبهت الفعل المتعدي فِي احتياجه إِلَى شيئين مرفوع ومنصوب فرفعت المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول والدليل على أنها عملت فِي الاسمين اتصالهما بها عندما يكونان ضميرين والضمير لا يتصل إلا بفاعله ، ووقوع الخبر ضميراً لا يكون حالاً ، وأيضاً زال التجرد عن المبتدأ بدخول هـذه العوامـل . وأمـا الكوفيون فقد ذهبوا إِلَى أن هذه الأفعال لما دخلت على المبتدأ والخبر نصبت الخبر وبقي المبتدأ مرفوعاً وجاء نصب الخبر تشبيهاً له بالحال لأن هذه الأفعال لازمة لا تنصب المفعول به فإذا قلت كان زيد قائماً معناه كان زيد فِي حال قيام ، ووافق الفراء البصريين فِي عمل كان فِي الاسم وخالفهم فِي نصب الْخبر حيث ذكر أنه منصوب تشبيهاً له بالحال . وانظر فِي ذلك : الكتاب : ١/ ٤٥ ، المقتضب : ٣/ ٩٧ ، ٤/ ٨٦ ، الأصول : ٧/ ٨٢ ، الإنـصاف : ٢/ ٨٢١ (المسألة : ١١٩) ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١٩ (أبو جناح) ، وهناك إشارة إِلَى رأي الفراء فِي الْمعاني له : ١/ ٢٨١ ، وانظر أيضاً التذييل والتكميل : ٤/ ١١٦.

(٢) اللباب فِي علل البناء والإعراب للعكبري : ١/ ١٦٧ تحقيق : غازي مختار طليمات ط. دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ودار الفكر ، سوريا . أولى : ١٩٩٥م.

ويَجُوز عندنا تعداد الْخَبَر فتقول : كان زيد فقيهاً شاعراً[١] ، وخالف فِي ذَلِك ابن دستوريه فمنع من تعداد الْخَبَر.[٢]

وقد ألحق الْكُوفيُّونَ بِهَذَا الْبَاب أشياء فِي احتياجها إِلَى اسم مرفوع وإِلَى خَبَر منصوب من ذَلِكَ : " هَذَا ، وهَذه " إِذَا كَان الاسْم بَعْدَهما لا ثاني له فِي الوجود نحو : هَذِهِ الشَّمْسُ طَالِعَةً ، وهَذَا الْخَلِيفَةُ قَادماً ، أو كان معبراً به عن جنسه لا عن واحد بعينه نَحْو { .... }.[٣]

أو كان يفتقر إِلَى أَنْ يُشَار إِلَيْه نَحْوُ : هَا أَنَا ذَا قَائماً ، فتقدم اسم التقريب هنا عندهم ، فيعربون فِي كل هَذَا اسم الإشارة تقريباً ، والمرفوع معه اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب ، ومن ذَلِكَ / **٥٤** عندهم : مررت إِذَا لَمْ تَكُنْ لانتقال الخطأ نَحْو : مررت بِهَذَا الأَمْر صَحِيحاً ، فصَحيحاً عندهم خبر مررت ، وكَذَلِكَ الفعل المكرر نَحْوُ : لَئِنْ ضَرَبْته لَتَضْرِبَنَّهُ الْكَرِيمَ ، فَالْكَرِيمُ عِنْدَهم خبر : لتضربنه.[٤]

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان : ٢/ ٧٤ ، وينظر : همع الهوامع للسيوطي : ١/ ١١٤ ، والكتاب : ١/ ٤٥ ، الأشباه والنظائر فِي النحو للسيوطي : ٢/ ١٩٦ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان : ٤/ ١٣١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش الجزء : ٣/ ١٠٨٢.

(٢) قال المرادي : " ويجوز تعدده خلافاً لابن درستويه وشبهته أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدى إِلَى واحد فلا يزاد على ذَلك ، قال ابن أبي الربيع : ويظهر هذا فِي كلام سيبويه وهذا القول عندي أقوى . انتهى ، والصحيح الجواز ؛ لأنه خبر مبتدأ فِي الأصل ؛ إذ جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فجوازه مع الأقوى أولَى ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٤٣ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٨ ، وإصلاح الخلل : ١٤٩ ، والبسيط فِي شرح الجمل : ٦٨٩ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٣١ ، ١٣٢.

(٣) ما بين المعقوفين بياض فِي النسخة المغربية والنسخة الأمريكية ص : ٥٣ ، وتكملته من التذييل والتكميل : ٤/ ١٦٧ هكذا : كقولك : ما كان من السباع مخوفاً فهذا الأسد مخوفاً لأنك لَمْ تقصد إِلَى شخص بعينه.

(٤) قال السيوطي : " وذهب الكوفيون إِلَى أَنَّ (هَذَا وهَذِه) إذا أريد بهما التقريب كان من أخوات كان فِي احتياجهما إِلَى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً ؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ؟ ، (وجعلوا منه قوله تعالى : =

وهَذَا كله عندنا منصوب عَلَى الحال إلا فِي الفعل المكرر ، فإن الكريم عندنا بدل من الضَّمير فِي : لتضربنه.[1]

قَوْلُـــــهُ :

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَــسْبُوقاً بِمَـــا كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

يعني مثل : " كان " فِي دخولها عَلَى الْمبتدأ والْخَبَر ، وقوله : "مسبوقاً بمَا" يَنْبَغِي أن يقيد ، فيقول : مسبوقاً بـــ : " ما " المصدرية الظرفية نَحْو ما مُثِّلَ بِهِ.

وشرط : " دام " هَذِهِ أن تكون ماضية اللَّفْظ مثبتةً ، وإِنَّمَا سميتْ مَا مَصْدَرِيَّةً لأنه ينسبك منها مع الفعل بعدها مصدر ، وإِنَّمَا سُمِّيَتْ ظَرْفِيَّـــة لأن المـــصدر قـــد

= وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً) ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود نحو : هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون هذا تقريباً والمرفوع اســم التقريــب والمنصوب خبر التقريب ؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الــشمس بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ؛ ألا ترى أنك لَمْ تشر إليهمـــا وهمـــا حاضران ، و – أيضاً – فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إِلَى تبينهما بالإشارة إليهمـــا وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لَمْ يختــل المعنى ؛ كما لو أسقطت كان من كان زيد قائماً ، وقال بعض النحويين : يدخل فِي هـــذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لابد منه نحو : قام زيد كريماً ، وذهب زيد متحدثاً ، فإن جعلته تاماً نصبت على الحال " . همع الهوامع للسيوطي : ١/ ١١٣ ، وانظر معاني القرآن للفراء : ١/ ١٢ ، ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٧٦ ، ٣٧٧.

(١) قال أبو حيان : " وما ذهبوا إليه من أن المعنى على الإخبار عن المرفوع بالمنصوب صحيح إلا أن الإعراب على غير ما ذكروه بل المرفوع بعد اسم الإشارة خبر والمنصوب حال والمعنى قد يكون على خلاف اللفظ ، ومنع من مطابقة اللفظ للمعنى هنا كون اسم الإشارة لا يكون له موضع من الإعراب ولا يوجد اسم لا موضع له من الإعراب ...... ". التذييل والتكميل : ٤/ ١٦٧ ، ١٦٨.

يستعمل ظرفاً نَحْو : جِئْتُكَ خُفُوقَ النَّجْمِ ، أي : وقت خفوق النجم[١] ، وقد سبق الكلام في وقوع المصدر موقع الظرف في باب المبتدأ.[٢]

قَوْلُـــهُ :

وَغَيْر مَاضٍ مِثْلهُ قَـدْ عَمِـلاَ   إِنْ كَانَ غَيْر الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

غَيْر الْمَاضِي : هُوَ الْمُضَارِع والأمر واسم الفاعل والمصدر نَحْو : يَكُون زَيْدٌ قَائماً ، وكنْ قَائماً ، وزَيْدٌ كَائِنٌ صَدِيقَكَ ، وعَجِبْتُ مِنْ كَوْنِ زيد صَدِيقَك ، وقوله : "مثله" أي مثل الْمَاضِي قَدْ عَمِلَ عَمَلَ الْمَاضِي فِي رَفْعِهِ الاسْم ونصبه الْخَبَر.

وقوله : " إِنْ كَانَ غَيْر الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ " احتراز مما لَزِمَ طريقةً واحدةً نَحْو : " لَيْسَ ، ودَامَ " فإنهما لم يستعملا إلا ماضيين[٣] ، ومما لم يستعمل منه أمر ولا مصدر ، وهو ما كان النفي أو شبهه شرطاً في رفعه الاسم ونصبه الخبر ، وأما ما بقي فيستعمل منه المضارع والأمر واسم الفاعل بلا خلاف.[٤]

---

(١) ينظر المفصل وابن يعيش : ٧/ ١١١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٠.

(٢) ذكر هناك وهو يتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الظرف المكاني يرفع على الخبر وينصب على الظرف قال : ويجري مجرى الظرف في ذلك المصدر ، قالوا : هو مني فوت اليد ، وهو مني دعوة رجل وعدوة فرس بالرفع والنصب ، فإذا رفعوا أضمروا القدر وإذا نصبوا بنوا على المحل.

(٣) قال الصبان : " قوله : ودام على الصحيح يقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعاً وهو : يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفاً ناقصاً ذكره في التوضيح وشرحه ، قالوا : ولا يرد على القول الصحيح يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ؛ لأنها من تصرفات دام التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك : لا أكلمك ما دمت عاصياً ، وقولك : لا أكلمك ما تدوم عاصياً ، بل الصحيح عندي أن لها مصدراً – أيضاً – بدليل أنهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر ، وأن هذا المصدر مصدرها ". حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/ ٢٣٠.

(٤) الحق أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام : الأول : ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح . الثاني : ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها مما يتقدم عليه أداة نفي =

وأما المصدر منها ففي رفعه الاسم ونصبه الْخَبَر خلاف فمنهم من أجاز ذَلِكَ وهو الصحيح[١] ، ومنهم من منع ذَلِكَ وجعل المرفوع بَعْدَ الْمَصْدَر فاعلاً والمنصوب حالاً ، وجعل المصدر المسموع من ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ من كَانَ وأَخَوَاتها التَّامَّة لا النَّاقصَة ؛ لأن كان الناقصَة لا مصدر لَهَا[٢] ، وأما سِيبَوَيْه فقد استعمل مصدر كان الناقصَة فِي كتابه فِي غَيْر ما مَوْضِع ، يقول : وكينونته كذا.

ونَحْنُ نذكر مصادر هَذِهِ الأفعال ، أما أضحى ، وأمسى ، وأصبح فمصادرها : الإِضْحَاء ، والإِمْسَاء ، والإِصْبَاح ، وأما كان فمصدرها : الكَوْن والْكَيْنُونَة[٣] ، وأما صار فمصدرها : الصَّيْرُورَة ، والصُّيُور[٤] ، وأما بات فمصدرها :

= مما هو شرطه ذلك فإنه لا يستعمل منه الأمر ولا المصدر . الثالث : ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي هذه الأفعال والأمثلة على ذلك في كتب النحاة . ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٠.

ومثال المضارع من كان قوله تعالى : { وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا }

ومثال الأمر قوله تعالى : {قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا}

ومثال اسم الفاعل قوله :

وما كل من يبدي البشاشة كائنا ... أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

ومثال المصدر قوله :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك إياه عليك يسير

ومثال اسم الفاعل من زال قوله :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا ... أحبك حتى يغمض العين مغمض

(١) هو قول ابن مالك : ينظر شرح الكافية الشافية : ٣٨٧.

(٢) الذي جعل المرفوع بعد المصدر فاعلاً والمنصوب حالاً هو أبو البقاء العكبري وقد رد عليه بأن هذا المنصوب قد يكون ضميراً (الصديق كنته) والضمير لا يكون حالاً . التصريح : ١/ ١٨٧.

(٣) قال صاحب الصحاح (كون) وكينونة مثل حيدودة وطيروزة من ذوات الياء ولم يجيء من الواو على هذا إلا أحرف وعد منها ديمومة وكينونة.

(٤) في الصحاح (صير) صار الشيء كذا يصير صيرا وصيرورة وصيور الأمر آخره ووزنه فيعول.

البيَات ، والبَيْتُوتَة ، وأما ظَلَّ فقيل : إنه لَمْ يسمع لها مصدر ، ورأيت لِبَعْض أهل العلم استعمال مصدرها الظُّلُول[١] ، وهكذا نص عليه أبو جعفر الطوسي[٢] فِي تفسيره.

(١) هو قول لكذة كما ذكره فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٥٨ وذكره فِي : ٤/ ١٣٥ دون نسبة لأحد ، وفِي الصحاح (ظلل) ظللت أعمل كذا بالكسر ظلولاً إذا عملته بالنهار دون الليل.

(٢) لم أعثر على ترجمة له.

﴿ حكم توسط خبر كان ﴾

قَوْلُــــهُ :

وَفِي جَمِيعهَا تَوَسُّــطَ الْخَبَــر أَجِزْ وَكُلٌّ سَــبْقَهُ دَامَ حَظَــرْ

ذكر أنه يَجُوز فِي جميعها توسط الْخَبَر ، وَلَيْسَ كما ذكر بل الْخَبَر فِي ذَلِكَ عَلَى ثَلاَثَة أَقْسَام :

١- قسم يجب فِيهِ ذَلِك.

٢- وقسم يمتنع فِيه.

٣- وقسم يَجُوز.

مثال ما يجب فيه ذَلِك : كان فِي الدَّار سَاكِنُهَا ، ومثال ما يمتنع فِيه : كـــان موسى عيسى ، ومثال ما يَجُوز فيه : كَانَ قائماً زَيْد[1] ، خِلاَفاً للكوفِيين فِي مـــنعهم توسيط الْخَبَر عَلَى أَنْ يَكُون : " قائماً " فِيه ضمير عائد عَلَى : " زَيْد " ، وزيد اســـم كان مرفوع بها خاصة ؛ بل أَجَازُوا ذَلِك عَلَى تقـــدير آخـــر هـــو مـــذكور فِـــي المبسوطات.[2]

---

(١) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : " تَقْدِيم الْخَبَر فِي هَذَا الْبَاب شبيه بِتَقْدِيم الْمَفْعُول فليحكم بِجوازه مَا لَمْ يمنع مِنْ ذَلِكَ مانع ... ". شرح الكافية الشافية : ٣٩٦.

(٢) هذا التقدير فِي قولك : كان قائماً زيد ، أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بقائم واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر ، وانظر فِي ذلك شرح الجمـــل لابـــن عصفور : ١/ ٣٩٤ ، وشرح الكتاب للسيرافِي : ٢/ ٢١٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٦٩ ، ١٧٠ ، وفيه كلام مطول.

ووقع لابن معط[1] وهم فمنع توسيط / ٥٥ خبر : " دام "[2] وهو مخـــالف للنص والإجماع والقياس.[3]

وأما تَقْدِيم خَبَر لَيْسَ عَلَى اسمها فجائز نَحْوُ : لَيْسَ قَائماً زَيْد ، قال الفارسِيّ : لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي جواز تَقْدِيم خَبَرها عَلَى اسمها[4] ، وحكى صاحب الإرشاد[5] أن مـــن النَّحْوِيين من منع تَقْدِيم خبرها عَلَى اسمها ، فهؤلاء شبهوها بِمَا ، فكما لا يَجُـــوز :

---

(١) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوي المغربي الحنفي النحوي تـــوفي سنة (٦٢٨ هـــ) . بغية الوعاة : ٢/ ٣٤٤.

(٢) ينظر الفصول الخمسون لابن معط : ١٨١ ، وقد قال فيها : " وأما دام فلا يجوز تقدم خبرها عليها ولا على اسمها ولا تنفصل عنها ما بخلاف أخواتها ". وقال في الألفية ص : ٣٥ :

وَلاَ يَجُـــوز أنْ تقـــدم الْخَبَـــر عَلَى اسْم مَا دَام وجَاز فِي الأخر

انظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٢٩٩.

(٣) مما ورد في جواز ذلك من الشعر قول الشاعر :

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاتــــه بادكار الموت والهرم

وقوله :

ما دام حافظ سرى من وثقت به فهو الذي لست عنه راغباً أبدا

ينظر شرح قطر الندى : ١٣١ ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ١٨٨ ، وشـــرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٢.

(٤) الإيضاح العضدي : ١٠١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٤٠٧ ، والمسائل الحلبيـــات : ٢٨٠ ، ومن شواهد تقدم خبر لَيسَ قوله تعالى : {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ} ، وقول الشاعر :

سلي إن جهلت الناس عنّا وعنهم فليس سواء عالـــم وجهـــول

(٥) يقصد ابن درستويه.

مَا قَائماً زَيْدٌ ، فلا يَجُوز : لَيْسَ قَائِماً زيد[1] ، وهذا المذهب يرد عليه السماع ، قال الشاعر :[2]

سَلِي إنْ جَهِلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وقوله : " وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ " أي : وكل من الْعَرَب أو من النُّحَاة منع أن يتقدم خبر دام عَلَى دام ، ولَيْسَ كَمَا ذكر لأن ذَلِكَ مسألتان :

إحداهما : تقدم الْخَبَر عَلَى ما دَامَ نَحْوُ : لاَ أصحبك طالعة ما دامت الشمس ، فَهَذِهِ لاَ تَجوز.

الثانية : تَقْديم الْخَبَر عَلَى دام وحدها دون ما نَحْوُ : لا أصحبك ما طالعة دامت الشمس ، وفِي جَوَاز ذَلِكَ نظر ؛ لأَنَّهُ يَجُوز : عَجِبْتُ مِمَّا زَيْداً ضَرَبْتَ ، تريد: مما ضربت زيداً.

---

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٢ ، والمقتصد فِي شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٢/ ٨٦ ، وقد ذكر ابن مالك فِي شرحه التسهيل : ١/ ٣٤٩ أن خبر لَيْسَ جائز توسيطه بالإجماع ، وهو ما نقله أبو حيان عن ابن الدهان وابن عصفور فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٧١.

(٢) أقول : قائله هو السموأل بن عادياء الغساني اليهودي ، ويقال قائله هو الجلاح الحارثي ، والأول أشهر وهو من قصيدة لامية ، من الطويل.

اللغة : قوله : " سلي إن جهلت الناس إلى آخره " كان السموأل هذا قد خطب امرأة وخطبها غيره أيضاً ، وكانت قد أنكرت عليه فخاطبها بهذه الأبيات إلى أن قال : أيتها المرأة : إن جهلت حالنا فسلي الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمي حالنا وحالهم فليس العالم بالشيء والجاهل سواء.

الاستشهاد فيه : حيث تقدم خبر ليس على اسمه ، وهو جائز خلافاً لابن درستويه فإنه يمنع ذلك ، والبيت حجة عليه ، وانظر البيت فِي ابن الناظم : ٥٢ ، وشرح المرادي : ١/ ٢٩٨ ، والأشموني : ١/ ١١٢ ، ومغني اللبيب : ٢٠٠ ، وتخليص الشواهد لابن هشام : ٢٣٧ ، وابن عقيل وقطر الندى ... ألخ.

ويمكن أن يقال لا يَجُوز ذَلِكَ لأنَّ دَام النَّاقِصَة لا تتصرف ولا تستعمل إلاَّ ماضية اللَّفْظ كَمَا سَبَق ، ومَا لاَ يتصرف فِي نفسه لا يتصرف فِي معموله نَحْوُ : فعل التعجب ، ويمكن أن يقال يَجُوز ذَلِكَ لأنَّ منع التصرف فِي دَامَ لَيْسَ بِخُصُوصِيَة دام بَلْ كُل فعل وقع صلة لما الظرفية لا يكون إلاَّ ماضي اللَّفْظ نَحْو : لاَ أَصْحَبك مَا لاَحَ للهِ بَارِقٌ ، فعدم التصرف فيها إِنما كَانَ لِكَوْنها وقعت صلة لِمَا التوقيتية فصار ذَلِكَ فِيها لاَ لِكَوْنِهَا وُضِعَتْ عَلَى منع التصرف بل لأجل ما.(١)

قَوْلُــهُ :

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرُ مَــا النَّافِيَــهْ فَجِيءْ بِهَــا مَتْلُــوَّةً لاَ تَالِيَــهْ

يقول : لا يَجوز أن يسبق الْخَبَر ما النافية ، وهذا تحته قسمان :

أحدهما : ما النفي أو شبهه شرط فِي إعماله فِي الْمُبْتَدَأ والْخَبَر وهو : ما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح.

والآخر : ما صلح أن ينفى بما من كان وأخواها نَحْو : ما كان زيد قائماً.

فالقسم الأوَّل أَجَازَ تَقْدِيم الْخَبَر عليه ابن كَيْسَان والنحاس ، وحكى مثله عن الكِسَائِيّ فَأَجَازَ : مُنْطَلِقاً ما زال زيد.(٢)

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ١٧١ ، ١٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٩.

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ (ما) مع أنه موافق للبصريين فِي أن (ما) لها صدر الكلام ؛ لأنه نظر إِلَى أن : ما زال زيد فاضلاً ، بمنزلة : كان زيد فاضلاً ، فِي المعنى فاستويا فِي جواز تقديم الخبر ... وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسان ؛ لأن (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحق حكى ذلك ابن كيسان ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٥١ ، وينظر ابن كيسان النحوي : ١٨٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١/ ٣٩٨ ، ويقول الرضي : "وأما غير (ما دام) مما فِي أوله (ما) من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها .. قالوا : لأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كجزئها بخلاف نحو : ما فارق وما انفصل . فإنها لَم تلزمها ، بل جاز حذفها لفظاً ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولَم يجز ذلك فِي هذه الأفعال ولَم يجوز ذلك غيرهم =

ومفهوم قول النَّاظم : أن النفي إِذَا كَان بغَيْر ما يَجُوز تَقْدِيم الْخَبَر عليه نَحْوُ : قَائماً لَمْ يَزَلْ زَيْد ، خِلاَفاً للفراء إِذْ مَنَعَ مِنْ تَقْدِيم الْخَبَر مطلقاً ، وخِلاَفاً لِغَيْـــرِهِ مِـــنَ الْكُوفِيِّينَ إِذْ أَجَازَ ذَلِكَ مُطلقاً كَمَا نقلناه عن ابن كَيْسَان ومن قال بقوله.

ويفهم أيضاً من قوله : إن المنع إِنَّما هو من تَقْدِيم الْخَبَر عَلَى (ما) ، فـــإن تأخر عن (ما) وتقدم عَلَى الفعل فالمفهوم جوازه نَحْو : ما مُنْطَلِقاً زال زيد ، وَهَذِه فِيهَا – أَيْضاً – خِلاَف أكثر النَّحْوِيِّين عَلَى جواز ذَلِكَ ، وبَعْضهم منعه.[١]

وأما القسم الثاني وهو : ما كان زيد قائماً ، فالنصوص متضافرة عَلَى منـــع التَّقْدِيم ، فَلاَ يَجُوز : مُنْطَلِقاً مَا كَانَ زَيْد[٢] ، ويمكن أن يكون فيه خلاف لمن يجيـــز : زيداً ما ضربت ، فيجيز تقديم معمول الفعل المنفي بما عليه.[٣]

وقوله : " فَجِيءْ بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ " تأكيد لمعنى نصف البيت ولَيْسَ لتأسيس معنى ؛ لأَنَّهُ قَدْ فهم من قوله : " كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ " أن ما تكون مَتْلُوَّةً بِمـــا بَعْدَهما من اسم وخبر لا تالية.

قَوْلُــــهُ :

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْـــعٍ يكْتَفِـــي

= نظراً إِلَى لفظ (ما) ولو لَم يكن فيها معنى للنفي لَم يصر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام ". شرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٩٧.

(١) المنع هو مذهب بدر الدين بن مالك وابن هشام الخضراوي : ينظر الارتـــشاف : ٢/ ٨٧ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤ ط. دار الجيل ، وعلله الرضي فقال : " لأن مـــا لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائماً زال زيد كما جاز : ما قائماً كان زيد اتفاقاً ". شرح الكافية : ٢/ ٣٩٧.

(٢) ينظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ١٣٤.

(٣) وأما إيلاء الْخبر ما النافية فجائز اتفاقاً تقول : ما قائماً كان زيدٌ.

يقول : اختير منع تَقْدِيم الْخَبَر عَلَى : " لَيْسَ " فلا يَجُوز : قَائماً لَيْسَ زَيْد ، وفِي ذَلِكَ خِلاَف : الْمَنْع مَذْهَب الْكُوفِيِّين[١] والمبرد[٢] وابن السراج[٣] والزجاج وأكثر الْمُتَأَخِّرِينَ[٤] ، واخْتَارَ ذَلِكَ[٥] أبو الحسين بن عبد الوارث الْفَارِسِيّ ، وقال ابن جني : انفرد الْمُبَرِّد بأنه لا يَجَوِّز تَقْدِيم خبر لَيْسَ عَلَيْهَا / **٥٦** ، وخالفه فِي ذَلِكَ الْجُمْهُور . انتهى.[٦]

---

(١) المسائل الحلبيات : ٢٨٠ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والإنصاف : ١٦٠ ، وابن يعيش : ٧/ ١١٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٢) نص فِي المقتضب على جوازه : ٤/ ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ ، والمنع منسوب إليه فِي غالب كتب النحاة . انظر : المسائل الحلبيات : ٢٨٠ ، والبغداديات : ٢٥٧ ، والخصائص : ١/ ١٨٨ ، والإنصاف : ١٦٠ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين : ٧٧٣ – ٧٧٤ ، وابن يعيش : ٧/ ١١٤ ، وشرح اللمع لابن برهان : ٥٨ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٣) الأصول : ١/ ٨٩ – ٩٠ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٤ ، وعلة المنع عندهم : هي ضعفها بعدم تصرفها وشبهها بما النافية . وينظر المقتصد فِي شرح الإيضاح : ٤٠٨ ، والارتشاف : ٢/ ٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٥١ – ٣٥٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٧٨.

(٥) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت أبِي علي الفارسي ، توفِي سنة (٤٢١ هـ) . ينظر البغية : ١/ ٩٤.

(٦) عبارة ابن جني : " وذلك كإنكار أبِي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبِي الحسن وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً معنا فإن كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه وتستوحش منه ولا تستأنس بأول خاطر يبدو لك ...". الخصائص : ١/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ٨٧ ، ٨٨.

وقد اختلف عَلى سِيبَوَيْه فِي هَذه الْمَسْأَلة فنسب بَعْضهم إِلَيْه الْجَوَاز وبَعْضهم الْمَنْع[١] ولَيْسَ فِي كتاب سِيبَوَيْه ما يشهد بالجواز إلا ما فِي أبواب الاشتغال من قوله : إن زيداً لست مثله ، كأنه قال : أخالفت زيداً لست مثله ؟[٢] ، ولا يَجُوز أن يفسّر إِلاَّ مَا يَجُوز أن يعمل.

وتلخص من ما ذكر فِي جواز تَقْدِيم خبر هَذه الأَفْعَال عليها ، ومنعه أن : "دام" لا يتقدم الْخَبَر عليه ، ولا يتقدم الْخَبَر – أيضاً – عَلَى ما نفي بلفظ : " ما " بلا خلاف ذكره ، ولا عَلَى : " لَيْسَ " فِي الْمختار.

واقتضى مفهومُ ذَلِكَ أن ما سِوَى ذَلِكَ يَجُوز تَقْدِيم خَبَره عليه ؛ لأنه خَصَّ الْمَنْعَ بِهَذه الثلاثة مواضع ، فما سوى ذَلِكَ يَجُوز فِيه التَّقْدِيم وَلَيْسَ كذَلِكَ بل تَقْدِيم الْخَبَر عَلَى هذه الأفعال عَلَى ثلاثة أقسام :

قسم يَجب فِيه تَقْدِيم الْخَبَر.

---

(١) قال ابن الناظم : " وأما ليس فمذهب سيبويه وأبي علي وابن برهان جواز تقديم خبرها عليها بدليل جواز تقديم معمول خبرها عليها في نحو قوله تعالى {أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم – هود : ٨} ولتفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملابس ضميره كقولهم : أزيد لست مثله ؟ حكاه سيبويه ، وذهب السيرافي والمبرد وابن السراج إِلَى منع ذلك قاسوها على : "عسى" ونعم وبئس وفعل التعجب ، قال السيرافي : بين ليس وفعل العجب ونعم وبئس فرق ... لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرها ، ويتقدم خبرها على اسمها ونعم وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ولا يكون فاعله إلا ضميراً فكانت ليس أقوى منها ...". ابن الناظم : ١٣٥ ، ١٣٦.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ١٠٣ ، ورواية المثال فيه : أزيداً لست مثله ؟ وفي هذا النص يقول سيبويه : " أما الانتصاب ثم ها هنا فمن وجه واحد ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ومثله : أزيداً لست مثله ؟ لأنه فعل فصار بمنزلة قولك : أزيداً لقيت أخاه ؟ وهو قول الخليل ".

وقسم يمتنع فِيه تَقْدِيم الْخَبَر.

وقسم مختلف فِيه فمن النَّحْوِيِّين من يقول : لا يَجُوز ، ومنهم يقول : يَجُوز.

أمَّا الْقِسم الأوَّل فَنَحْوُ : أين كان زيد ؟ وغلامَ أيّكُم كان زيد ؟ ونَحْوُ ذَلِكَ.

والقسم الثانِي نَحْوُ : خَبَر : " ما دام وقعد " فِي المثل.

والقسم الثالث نَحْوُ : ما ذكرناه من خَبَر : " ما زال " وأخواهَا ، وخَبَر : " لَيْسَ " ، وخَبَر : " كَانَ " – أيضاً – فإنَّ الْكُوفِيِّينَ ذَهَبُوا إلَى أنَّهُ لا يَجُوز : قائماً كان زيد ، عَلَى أنْ يَكُون : قائماً خبر كان ، وفِيه ضَمِير عائد عَلَى زيد ، بل عَلَى وجه آخر ذكره النُّحَاة فِي المبسوطات.

وتحت كل قسم من هَذِهِ الأقسام مسائل تذكر فِي المبسوطات

وقوله : " وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي " يعني أن هذه الأفعال علـى قسمين : قسم لا يستعمل إلا ناقصاً وذكر فِي البيت الثَّانِي أنَّهُ : " فَتِئَ ، ولَيْسَ ، وزَالَ "[(١)].

وقسم يستعمل تاماً وناقصاً وهو : ما بقي ، فما اكتفى بمرفوع ولَمْ يحتج إلَى منصوب كان تاماً ، وما احتاج إلَى منصوب كان ناقصاً ، هذا أحد التفسيرين فِي كَوْنِهَا سُمِّيَت نَاقِصَة ، وهو أن فائدهَا لا تتم بذكر المرفوع فقط بل تفتقر إلَى الْمَنْصُوبِ ، لأنَّ الْكَلَام منعقد مما أصله الْمُبْتَدَأ والْخَبَر ولا يفِيد ذكر المبتدأ دون ذكر الْخَبَر.

والتفسير الثانِي : هو أنه سميت نَاقِصَة ؛ لأنه لا دلالة لها عَلَى الحدث ، وهَذَا فِيه خلاف :

---

(١) يقول ابن مالك فِي البيت الذي أشار إليه أبو حيان :

وَمَا سواه نَاقِصٌ والنَّقْصُ فِي … فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قفى

ذَهَب الْمُبَرِّد[١] والفَارِسِي[٢] وابن السَّرَّاج[٣] إِلَى أنها مجردة من الحدث ، وأنها جُعِلَتْ للدلالة عَلَى الزمان فَقَطْ[٤] ، وإِلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَها حدث ولا اشتقت منه كـان يَذهَب أبو علي الشلوبَيْنَ[٥] ، والمشهور والمنصور أنها تدل عَلَى الحدث والزمان ، وأن الحدث مسند إِلَى الجملة كما كانت : ظننت مسندة إِلَى الجملة.[٦]

والذين قالوا : إِنَّهَا تَدُل عَلَى الْحدث فهل تَنْصبه ، فتقول : كان زيد قائمـاً كوناً ، أَجَازَه بَعْضهم[٧] ، والجمهور على المنع ، وأنهم عوضوا عن النطـق بمـصدره الخبر إذ هو المسند فِي الحقيقة لا اسمها.[٨]

---

(١) المقتضب . ٣/ ٣٣ ، ٩٧ ، ٤/ ٨٦ – ٨٩ ، وانظر : ١/ ١٨٩.

(٢) المسائل العسكرية : ٩٦ ، والبصريات : ٢٣٢ ، والبغداديات : ١١٣ – ١١٦.

(٣) الأصول : ١/ ٨٢ – ٨٣.

(٤) قال الجرجاني : " وهذه الأفعال تكون عَلَى ضربين : أَحَدَهُمَا : أن لا تسكت فِيهَـا عَلَـى الَمرفوع وتأتِي بِالْخَبَر المنصوب كقولك كان زيد أخاك ، وذَلِكَ إِذَا جعلتها دالة عَلَى الزمان فَقَطْ وتسمى نَاقصَة.والضرب الثاني أن تجري مجرى سائر الأفعال فيقال كان زيد وتـسكت (بمعنى وجد)". المقتصد : ٤٠٠ ، ٤٠١ ، وينظر الأصول لابن السراج : ١/ ٩١ ، وقد ذكر فيه الناقصة و لم يذكر ما أشار إليه الشارح ، وشرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ١٩٠.

(٥) قال الشلوبَيْنَ : " وأَرَى أَنَّ لَيْسَ و : " عَسَى " وما أشبههما أشبه بالحرف منها بالفعل مـن جهة أن مرادها فِي غَيْرِها بِهَذَا ينفصل عن اعتراض من اعترض هَذَا الحد بكان النَّاقصَة مجردة عن الدلالة عَلَى الحدث للدلالة عَلَى الزمان من حَيْثُ كانت تشبه الحرف إِذْ كان معناها فِي الْخَبَر ، هَذَا إِنْ كان مذهبه أنها مُجردة من الحدث وهو الذي عليه أكثـر النَّحْويين وهـو الأولَى ". شرح المقدمة الجزولية الكبير : ١/ ٢١٧ ، وانظر التوطئة : ٢٢٤.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٨ – ٣٤٠ ، وقد ذكر ابن مالك عـشرة أوجـه يستدل بها على أن هذه الأفعال دالة على الحدث والزمان معاً.

(٧) قال به السيرافِي كما نسبه إِلَى أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤ ، وانظـر شـرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٠.

(٨) التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٤٠ ، ٣٤١.

ولما ذَهَبَ الْفَارِسِيّ إِلَى أَنَّهَا خُلِعَتْ الدلالة عَلَى الْحدث ، قال لا تعمل فِي حال ولا ظرف مكان ولا فِي مصدر ولا يتعلق بها حرف جر ، وفِي عملها فِي ظرف الزمان نظر انتهى(١) ، ومن قال بأنها تدل عَلَى الحدث أَجَازَ لَهَا العمل فِي ذَلِكَ كُلِّه(٢) وَلِذَلِكَ علق بَعْضُهُم المجرور فِي قوله(٣) : { أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً } بكان.

وأما ما ذكره النَّاظم من أن : " فَتِئَ ، وَزَالَ ، وَلَيْسَ " فيهن النقص ففِي ذَلِكَ نظر ، وقد ذكر هو وغَيْرُه أن : " فَتَأَ " تستعمل تَامَّة(٤) ، وذكر غَيْرُه – أيضاً – أن : " زَالَ " تَكُون تَامَّة ، ومضارع التَّامَّة يَزُولُ ، ومضارع النَّاقِصَة : يزال(٥) ، وسُمِعَ فِيه – أيضاً – يَزِيلُ.

وأما لَيْسَ فَقَدْ زَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا يعطف بِها فِي المفردات فَعَلَى هَذَا تكتفِي باسم واحد فتقول : قام القوم لَيْسَ زيد(٦) ، ولا يَجُوز ذَلِكَ عِنْدَ

---

(١) التذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤، والمسائل المنثورة لأبي علي ص : ٢١٩ ، ٢٢٠ تحقيق : د/ شريف النجار.

(٢) الحجة للفارسي ٦/ ٤٦٢ ، وانظر الحلبيات : ٢٥٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ١٣٤.

(٣) من الآية : ٢ من سورة يونس.

(٤) قال الصبان : " قوله (فتئ) لا بفتح التاء أما مفتوحها فيجيء تاماً بِمَعْنَى كسر وأطفأ ، يقال : فتأته عن الأمر كسرته والنار فتأتها أطفأتها حكاه المصنف فِي شرح التسهيل عن الْفَرَّاء ، فذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فِي كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء : وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فِي تغليطه ". حاشية الصبان : ١/ ٢٣٥ ، ٢٣٦.

(٥) قال أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٢٢ : " زال ماضي يزال احتراز من الَّتِي مضارعها يزول بِمَعْنَى تحول فإنها تامة ، قال المصنف : ومن زال الشيء بِمَعْنَى عزله فمضارعه يزيل . انتهى ، قلت : وحكى الكسائي أيضاً فِي مضارع زال الناقصة يزيل عَلَى وزن يبيع ، وحكى أحمد بن يحيى عن الفراء : لا أزيل أقول ذلك فتكون زال الناقصة مما جاءت على فعِل يفعَل ، وفعَل يفعِل ".

(٦) مما احتجوا به فِي ذلك قول لبيد :

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه إنما يجزى الفتى ليس الجمل

الْبَصْرِيِّين[١] ، وفِي شرح اللمع للمهابذي[٢] أن هَذِهِ الأفعال تجيء تَامَّة كما تجيء : " كان " إلا : " ظل " فإنها لا تستعمل تَامَّة ولا تستعمل إلاَّ فِي فعل النهار ، ولَـيْسَ لاَ تكون إلا نَاقِصَة ، واستثناؤه ظل وذكره / **٥٧** أنها لا تستعمل تَامَّة لَيْسَ بِجَيِّد ؛ لأن أئمة اللغة والنَّحْوُ حكوا أنها تكون تَامَّة[٣] ، وأما قوله : ولا تستعمل إلا فِي فعل النهار فَقَدْ سبقه إِلَى مثل ذَلِكَ لُكْذة الأصبهاني[٤] وعاب عَلَى الأعشى قوله :[٥]

يَظَلُّ رَجِيماً لِرَيْـبِ الْمَنُـونِ ... وَالْهَمِّ فِي أَهْلِهَـا وَالْحَـزَنْ

---

(١) قال المرادي فِي حديث عن ليس : " أن تكون حرفاً عاطفاً عَلَى مَذْهَب الْكُوفِيِّينَ ... ولَـم يثبت كونها عاطفة عِنْدَ الْبَصْرِيِّين ... وممن نقل أنها تكون حرفاً عاطفاً عِنْدَ الْكُـوفِيِّينَ ابـن بابشاذ والنحاس وابن مالك وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ، قيل : وفِي الحقيقة لَيْـسَت عندهم حرف عطف ؛ لأنهم أضمروا الْخَبَر فِي قولهم : قام زيد لَيْسَ عمرو ، وفِي النـصب والجر جعلوا الاسم ضَمِير الْمَجْهُول وأضمروا الفعل بَعْدَهَا ، وذَلِكَ الفعل المضمر فِي مَوْضِع خَبَر لَيْسَ هَذَا تحرير مَذْهَبهُم وهو المفهوم من كلام هشام وابن كَيْسَان ، وهما أعرف بتقرير مَذْهَب الْكُوفِيِّينَ ". الجني الداني : ٤٩٨ ، ٤٩٩.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهابذي الضرير ، توفي في حدود سنة (٥٠٠ هـ) ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٣٢٠ ، ومعجم الأدباء : ٣/ ٢١٩.

(٣) ينظر الارتشاف : ٢/ ٧٧.

(٤) هو الحسن بن عبد الله أبو علي أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي و لم يذكر السيوطي وفاته انظر بغية الوعاة : ١/ ٥٠٩ ، ومعجم الأدباء : ٨/ ١٣٩ – ١٤٥ ، توفي سنة (٣٦٠ هـ).

(٥) البيت من بحر المتقارب في ديوان الأعشى ميمون من قصيدة بعنوان : " طول الحياة عناء " : ٣٠٣ شرح : يوسف شكري فرحات ، ط. دار الجيل أولى : ١٩٩٢م.

اللغة : الرجيم : اللعين.

موطن الشاهد فيه قوله : " يظل " قال فيه أبو حيان : زعم لكذة أن يظل خطأ قـال : لأن الظلول لا يكون إلا نهاراً ، وقال : أ فتراه يظل نهاره رجيماً لريب المنون ، فإذا كان الليل أمن ؛ينظر الشرح.

فزَعَمَ أن يظل خطأ قال : لأن الظلول لا يكون إلا نهاراً ، وقال : أ فتراه يظل نهاره رحيماً لريب المنون ، فإِذَا كَانَ الليل أمن ، وقال لا يقال : ظل فلان شهرَه سائراً إِلاَّ أنْ يَكُون إِنَّمَا كان سيره نهارا خاصة ، وهَذَا الَّذي ذَهَبَ إِلَيْه لُكذة والمهابذي خطأ بل نقل الناس أن ظل تكون بمعنى صار.[1]

وقد رد أبو حنيفة الدينوري[2] عَلَى لُكذة قوله ، وأتى بآي من القرآن وأبيات عن الْعَرَب تدل عَلَى أنَّ : " ظَلَّ " قد يستعمل فِي غير النهار[3] ، وقد أهمل النَّـــاظِم الكلام فِي معانِي هَذِهِ الأفعال وكأنه رأى أن ذَلِكَ من عِلْم اللغة وإن كان كثير مـــن النَّحْوِيين تعرضوا لذكر ذَلِك.

---

(١) نسبه أبو حيان أيضاً فِي التذييل والتكميل : ٤/ ١٥٨ – ١٥٩ إِلَى السيرافِي وأبِي بكر وهشام.

(٢) هو أحمد بن داوود وكنيته أبو حنيفة الدينوري ، توفي سنة (٢٩٠ هــ) ، من مؤلفاته تفسير القرآن ، ما تلحن فيه العامة ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٣٠٦ ، والبلغه ص ٧٣.

(٣) منها قوله تعالى مخاطباً السامري : {وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً} (طه : ٩٧) ، ومنها قول ذي الرمة :

ظللت تخفق أحشائي على كبدي كأنني من ضراء البين مورود

﴿ حكم تقديم معمول خبر كان وأخواتها على الاسم ﴾

قَوْلُـــــهُ :[١]

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَر إلاَّ إذَا ظَرْفاً أتَى أوْ حَرْفَ جَرْ

العامل هو : " كان وأخواتها " أو مما يعمل عملها مما يلاقيها فِي الاشتقاق ، ومعمول الْخَبَر أعم من أن يكُون مَفْعُولاً بِهِ أو له أو حالاً أو ظرفاً ، ثم استثنى الظرف وحده خاصة.

وليس هذا الحكم مختصاً بـــ : " كان وأخواتها " بل لا يلي عاملاً من العوامل ما رفعه غيره أو نصبه تقول : جاء زيد ضارباً عمراً ، ولو قُلْت : جَاءَ عمــراً زيــد ضارباً لم يجز ، لما يلوح فِي ذَلِكَ من الفصل بين الفعل وما عمل فيه بما لَمْ يعمل فِيه.

ومعمول الْخَبَر له أحوال :

إحداها : أن يتأخر عن الْخَبَر الْمتأخر عن الاسْم نَحْوُ : كان زيــد آكــلاً طعامك ، فَيَجُوز ذَلِكَ وهو وجه الكلام.[٢]

الثانية : أن يتقدم عليه وحده نَحْوُ : كان زيد طعامك آكلاً ، فَيَجُوز ما لَـــمْ يَمْنَع مانع فِي الْخَبَر من تَقْدِيم معموله عليه مثل كون الْخَبَر فِي صلة موصول ، فـــلا يَجُوز التَّقْدِيم عَلَيْه نَحْوُ : كان زيد الآكلَ طعامَك.

---

(١) ترك الشارح بيتاً للناظم ها هنا ونصه :

وما سواه ناقــص والنقــص فِي فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دائمـــــاً قفي

(٢) هذا هو قول البصريين . انظر شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٩٩ ، والبسيط لابن أبِي الربيع : ٧٠٥ – ٧٠٦ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٧٠ – ٧١ ، والمقتضب : ٤/ ٩٨ – ٩٩ ، ١٥٦ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٨٦ ، ٨٨ ، ٢/ ٢٣٧ ، والمقتصد : ٤٢٥ – ٤٢٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٨.

الثالثة : أن يتوسط وحده بَيْنَ كان واسمها ، ولا يخلو إذ ذاك أن يَكُون ظرفاً أو مجروراً أو غَيْر ذَلِك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً جازت المسألة باتفاق نَحْوُ : كَـانَ اليوم زيد مسافراً ، أو كان لله زيد مُطِيعاً.

وإن كان غَيْر ذَلِكَ نَحْوُ : كان طَعَامَكَ زيد آكلاً ، منع ذَلِكَ الْبَصْرِيُّون[١] ، والمشهور فِي النقل عَنِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِز.[٢]

وذكر أبو بكر بن الأنباري[٣] ما يدل عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوز عَلَـى مَـذْهَب الْكُوفِيِّينَ فِي مُحَاوَرَة جَرَتْ بَيْنَ أحمد بن يحيى ، ومحمد بن يزيد بحضرة الأمير محمد بن عبد الله بن طاهر ، وأن ابْنَ يَحيَى أَلْزَمَ محمدَ بنَ يزيدَ جَوَاز : طعامَك جَاءَني آكـلٌ ، وحقَّكَ لقيتُ آخذاً ، فقال : أجيزُ الْمسألتين ، فقال له أحمد لَمْ يُجزْ هَذَا أحـد لأن الصلة لا تتقدم إلا عِنْدَ تصرف الموصول يعني بالصلة هنا معمول اسم الفاعل ، ويعني بالموصول : اسم الفاعل ، ويعني أنه اسم لا يتصرف أيْ لَيْسَ كالفعل الذي يتـصرف فِي نَفْسِه فكَذَلِكَ يتصرف فِي معموله.

---

(١) ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ١٣٨ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٧٠ – ٧١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٩.

(٢) شرح الألفية لابن النَّاظِم : ١٣٨ ، وتَمَسَّكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى ذَلِكَ بقول الشاعر :

قنافذ هداجون حول بيوتهـم   بما كان إياهم عطيـــة عودا

وقول الآخر :

فأصبحوا والنوى عالِي معرسهم   ولَيْسَ كل النوى تلقي المساكين

ومحمله عند البصريين على إسناد الفعل إِلَى ضمير الشأن والجملة بعده خبر كما إذا وقع المبتدأ والخبر بعده مرفوعين ، انظر شرح الكافية للرضي : ٢/ ٢٩٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٦٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٠ – ٢٤١.

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان أبو بكر بن الأنبـاري النحـوي اللغوي ، توفي ببغداد سنة (٣٢٨ هـ) ، من مؤلفاته كتاب الزاهر فِي اللغة والوقف والابتداء وغريب الحديث ، ينظر بغية الوعاة : ١/ ٢١٢ – ٢١٤.

وتَبَيَّنَ مِمَّا حكيناه عن أحمد بن يحيى أَنَّ الْخَبَر إِذَا كَان اسْماً لا يحلُّ مَحلَّــهُ الفعلُ وله معمولٌ فَلاَ يتقدم عَلَى عامله لا فِي هَذِهِ المسألة ولا فِي ما أشبهها.

فإن كان فعلاً أو اسماً يحل مَحَلَّه الفعلُ فإِنَّهُ يَجُوز ذَلِكَ أو يتوسط مع الْخَبَــر بَيْنَ كان واسمها متقدماً المعمول عَلَى الْخَبَر العامل فيه نَحْوُ : كان طعامك آكلاً زيدٌ ، فَفيه خلاف بَيْنَ الْبَصْرِيِّين : مَذْهَب سِيبَوَيْه الْمَنْع[١] ، وذَهَبَ ابن السَّرَّاج[٢] والفَارِسِيّ إِلَى الْجَوَاز[٣] ، واختاره أبو بكر بن طلحة.[٤]

أو متأخراً عنه نَحْوُ : كان آكلاً طعامك زيد ، فَيَجُوز عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ / ٥٨ ، ويَمْتَنِع عِنْدَ الْكُوفِيِّين لَمَّا تقدم من أنهم لا يجيزون توسيط الْخَبَر ولا تَقْدِيمه عَلَى الْفِعْل إِذَا كان فِيه ضَمير يعود عَلَى اسْم كَانَ ، هَذَا كله مَا لَمْ تقدمه عَلَى الفعــل ، فــإن قَدَّمْت معمول الْخَبَر على الفعل فإما أن تقدمه مع الْخَبَر أو وحده ، فإن قَدَّمْتَه وحده لَمْ يجزْ سواء أكان ظرفاً أو مجروراً أو غَيْر ذَلك ، لا يقال : طعامك كان زيد آكلاً ، ولا يوم الجمعة كان عمرو سائراً ، ولا فِي الدَّارِ كان زيد مقيماً ، هَذَا نقــل بَعْــض أصحابنا.[٥]

---

(١) لَمْ يذكر سيبويه تقديم المعمول وتوسطه مع الْخَبَر بين الفعل واسمه وإِنَّمَا الَّذي ذكره بنصــه هو : " وإن شئت قُلْت : كان أخاك عبد الله فَقَدَّمْت وأخرت كما فعلت ذَلِكَ فِي : ضرب لأنه فعل مثله وحال التَّقْدِيم والتَّأْخِير فِيه كحاله فِي : ضرب إلا أن اسم الفاعِل والْمَفْعُول فيه لشيء واحد ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٥ ، ويمكن أن يكُون قَدْ فهم النحاة أنه باقتصاره عن الحديث على المعمول هو عدم موافقة على تقديم المعمول مع الْخَبَر وتوسطهما بين الفعل واسمه.

(٢) انظر الأصول : ١/ ٨٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٠.

(٣) الإيضاح العضدي : ١٠٦ – ١٠٧ ، وانظر البصريات : ٤٣٤ – ٤٣٥ ، والتعليقة علــى كتــاب سيبويه : ١/ ١٠٥ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٣٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٠.

(٤) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي الإشبيلي أبو بكر المعروف بابن طلحة ، توفي سنة (٦١٨ هـ) ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٢١ ، ١٢٢.

(٥) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٤.

وقال ابن السَّرَّاج : جميعُ ما جاز فِي الْمُبْتَدَأ والْخَبَر من التَّقْدِيم والتَّأْخير فهو جائز فِي كان إلا أن تفصل بَيْنَها وبَيْنَ ما عملت فِيه بِمَا لَمْ تعمل فِيه ، قال : وأصحابنا يجيزون غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام بيضرب ويقدمونه ؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تَقْدِيم معموله.(١)

وإِنْ قَدَّمْته مع الْخَبَرِ فَلَهُ صُورَتَان :

إحداهما : تَقْدِيمُه عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : طعامَك آكلاً كَانَ زيد.

والثانية : تَقْدِيم الْخَبَر عَلَيْه نَحْوُ : آكلاً طَعَامك كان زيد ، فإِنَّ ذَلِكَ يَجُوز حَيْثُ يَجُوز تَقْدِيم الْخَبَر ويجيء فِي ذَلِكَ الْمَنْع عَلَى رأي الْكُوفِيِّينَ.(٢)

قَوْلُـــهُ :

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّــهُ امْتَنَــعْ

يقول : إذاَ ولي العامل معمول الْخَبَر وَلَيْسَ بظرف ولا مَجْرور نَحْوُ : كان طعامك زيد آكلاً ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُتَأَوَّلٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ عَلَى أَنَّ فِي كَانَ اسْمَها وهو ضَمِير الشأن.(٣)

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج : ١/ ٨٦ ، ومن شواهده قوله تعالى : **{وأَنْفُسهم كَانُوا يَظْلِمُون}** (الأعراف : ١٧٧)

(٢) فِي الصبان : ١/ ٢٣٧ : اعلم أن نحو : كان زيد آكلا طعامك ، يتحصل فيه أربع وعشرون صورة ... وكلها جائزة عند البصريين إلا : كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٠٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢ ، والمنع مذهب الكسائي من الكوفيين : انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢.

وهَذَا التَّأْوِيلُ لا يتمُّ إلا حَيْثُ كَانَ الْخَبَر لا يظهرُ فِيه الإعرابُ فيجعل ذَلِكَ الضمير هو الاسْم ويجعل الْخَبَر الجملة الَّتِي بَعْدَهَا من المبتدأ والْخَبَر ، وتقدم معمول ذَلِكَ الْخَبَر ، وذَلِكَ نَحْوُ : كان طعامك زيد أكل أو يأكل ، فإنه يمكن أن ينعقد من ذَلِكَ مبتدأ وخبره ، فإِذَا أَتَيْتَ بِهِ ظَاهراً فيه الإعراب لَمْ يحتمل أن يكون مبتدأ وخبراً نَحْوُ : كَانَ طَعَامك زَيْدٌ آكلاً ، لأنه لا ينعقد من قوله : زَيْدٌ آكلاً مبتدأ وخبرٌ ، وإِنَّمَا يتم ذَلِكَ فِي نَحْوِ قول الشاعر :(١)

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق يهجو به جريراً وقومه ويصفهم بالفجور والخيانة.

اللغة : و " القنافذ " جمع قنفذ والأنثى قنفذة ، قوله : " هداجون " من هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش فهو هداج ، قوله : " عطية " اسم رجل وهو أبو جرير.

الاستشهاد فيه : قوله : " بما كان إياهم عطية عودا " وأصل المسألة أن الفصل بين كان واسمها إذا كان بظرف أو بحرف جر يجوز اتفاقاً كما في قولك : كان عندنا زيد قائماً ، وكان في الدار بشر متكلماً ؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بما ليس لغيرهما ، أما الفصل بين كان واسمها بغير الظرف وحرف الجر نحو : كان الماء زيد يشرب ومثل البيت المذكور فلا يجوز ذلك عند البصريين سواء كان متصلاً بالخبر أو منفصلاً ، وأجازه الكوفيون مطلقاً مستدلين بالبيت المذكور فإنه فصل بين كان واسمها بقولهم إياهم وليس هو بظرف ولا مجرور وأجاب البصريون عن البيت المذكور بأربعة أوجه :

الأول : أن اسم كان ضمير الشأن ، والجملة خبر كان ، فلم يفصل بين كان واسمها ؛ لأن اسمها مستتر فيها ، **والثاني** : أن كان زائدة بين الموصول وصلته فحينئذ لا اسم ولا خبر ، **الثالث** : أن ما موصولة واسم كان ضمير مستتر يرجع إلى (ما) و : " عطية " مبتدأ ، و "عود" خبره ، و : "إياهم" مفعول مقدم ، والعائد محذوف والتقدير : بالذي كان عطية عودهموه فحذف العائد لأنه ضمير متصل منصوب بفعل على ما هو المقرر في باب الموصول ، **الرابع** : أن هذا ضرورة فلا اعتبار به . وانظر التأويلات المذكورة في الشرح.

ففِي كان ضَمير الأمر : " و إِيَّاهُم عَطِيَّةُ عَوَّدَا " ينعقد منه مبتدأ وخبر فـلا يبقى للكوفيين حجة فِي جواز ذَلِكَ إِذْ قَدْ نقل جواز ذَلِكَ عنهم[١] ، أعني : أن يلـي كان معمول خبرها المتأخر بَعْدَ اسْمها عَلَى الإطلاق ، وقد تَقَدَّمَتْ حكايـة ثعلـب والْمُبَرِّد ، والظاهر – والله أعلم – أَنَّ مَذْهَب الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ لاَ يَجُوز ذَلِكَ إِلاَّ إِذَا كَانَ الْخَبَر فعلاً.[٢]

وهَذَا البيت الذي استدل به الْكُوفِيُّونَ تأوله أصحابنا عَلَى أَنَّ فِي : " كَـانَ " ضَمِير الأمر والشأن ، و : " إياهم " مَفْعُول مقدم ، و : " عطية " مبتدأ ، و : "عود" فِي موضع خبر المبتدأ ، والجملة فِي مَوْضِع خَبَر كـان[٣] ، وهَـذَا لا يَجُـوز عِنْـدَ الْكُوفِيِّينَ ؛ لأن الْخَبَر لا يَجُوز تَقْدِيمه إِذَا كان فِيه ضَمِير مرفوع ، فلا يَجُـوز تَقْـديم معموله.[٤]

وتأوله أصحابنا – أيضاً – تأويلاً آخر غَيْر التأويل الَّذي أشار إليه النَّاظِم وهو أن يكُون : " كان " زائدة ، ومن أصحابنا من لَمْ يتأوله وجعل تَقْدِيم الْمعمول فِيـه ضرورة.[٥]

---

(١) الإجازة مذهب هشام ، انظر شرح الجمل لابن عـصفور : ١/ ٣٩٣ ، وانظـر التـذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢ ، ٣/ ٣٥٥ – ٣٥٧.

(٢) علق عليه أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢ ، ٣/ ٣٥٥ – ٣٥٧ ، وقال والإجازة مذهب هشام يجيزه مع الماضي والمستقبل والدائم.

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٩٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٤٢.

(٤) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٤ ، ٣٠٥.

(٥) توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٥ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩.

﴿ ما تختص به كان دون أخواها ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَــنْ تَقَــدَّمَا

" كَانَ " لَهَا مَحامل :

أحدها : أَنْ تكون نَاقصَة فَتَرْفَع الاسْم وتَنْصِب الْخَبَر ، وتدل عَلَــى تقيّــد خبرها بالزمان الذي دلت عليه إِنْ كَانَ ماضياً فماضٍ ، وإِنْ كان مستقبلاً فمستقبلٌ ، وإِنْ كان حالاً فحالٌ ، وقد تستعمل فِي حال نقصها بمعنى : " صار "[(١)]

وإِذَا أضمر فِيها ضَمِير الشأن فهي النَّاقصَة ، والجملة الواقعة بَعْدَها فِي مَوْضِع خبرها[(٢)] ، ولَيْسَت غَيْر النَّاقصَة خِلاَفاً لأَبِي القاسم خلف بن فرتون[(٣)] ، ومَنْ قَــالَ بِمَقَالَتِه / ٥٩ ، فإِنَّهُ زَعَم أَنَّهَا قسم غَيْر النَّاقصَة.[(٤)]

وقد ذَهَب الكِسَائِي إِلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الاسْمان بَعْدَهَا مَرْفُوعَيْنِ كَانَتْ مُلْغَاة لا عمل لها[(٥)] ، وإِلَى نَحْوٍ مِنْهُ كَانَ يَذْهَب ابن الطَّرَاوَة فإنه كان يقول فِي نَحْوِ : كَــان

---

(١) ومن شواهد ذلك قوله تعالى :{وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا * وَكُنْتُمْ أَزْوَاجــاً ثَلاَثَةً} (الواقعة : ٥-٧)

(٢) توضيح المقاصد : ١/ ٣٠٥.

(٣) هو خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي ، توفي سنة (٥٣٢ هــ) . انظر البغية : ١/ ٥٥٧.

(٤) قال أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥١ مسألة : كان إذا أضمر فيها ضمير الشأن فهي ناقصة والجملة الواقعة بعدها فِي موضع خبرها وليست غير الناقصة فتكون قسماً برأسها هذا مذهب الجمهور ، وذهب أبو القاسم خلف بن فرتون الشنتريني عرف بابن الأبرش إلى أنهــا قسم غير الناقصة.

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٠ ، والجزء الثاني : ٢٨٢ – ٢٨٣.

زيد قائم : إنها غَيْر عاملة ولا أضمر فيها أَمْرٌ ولا شأنٌ[١] ، ورفع الاسْمين بَعْدَ كَـــانَ مسْموع عن الْعَرَبِ[٢] وبه قَالَ الْجُمْهُور[٣] وأنكر الْفَرَّاء سماعه.[٤]

والثاني : أن تكون تامة وهي على قسمين :

أحدهما : أن تكون لازمة نَحْوُ : قد كان لبن ، أي : حضر لبن.[٥]

والثاني : أن تكون متعدية بمعنى : كفل ، نَحْوُ : كنتُ الصبيَّ ، أي : كفلته أو بمعنى غزل نَحْوُ : كنتُ الصوفَ ، أي : غزلته ذكر ذَلِكَ صاحب الحلل ، وأنه من غرائب اللغات.

الثالث : أن تكون زائدة وهِيَ الَّتِي أشار إليها النَّاظِم.

وتنقاس زيادتها بَيْن : " ما وفعل التعجب " فتدل عَلَى الانقطاع نَحْوُ : مـــا كان أحسن زيداً ! ، ورُوِيَ من كلام الْعَرَب : وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشُب الكَمَلَةَ[٦]

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٠ ، قال فيه أبو حيان : " نقله عن السهيلي وغيره يقصد ابن أبي الربيع ". ينظر شرح الجمل لابن أبي الربيع : ٧٤٠ ، وانظر مناقشة أبي حيان لمذهب ابن الطراوة هذا في الجزء الثاني من التذييل : ٢٧١ – ٢٧٣.

(٢) من ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنفَان : شَامِت ... وَآخر مُثْنٍ بِالَّذِي كُنتُ أَصْنَع

وقول الآخر :

هِيَ الشّفَاء لِدَائِي لَوْ ظَفِـــرْتُ بِهَـــا ... وَلَيْسَ مِنهَا شِفَاءُ الدَّاء مَبْذُول

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤١١.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٠.

(٥) من الشواهد المشهورة في ذلك قوله تعالى :{وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ}(البقرة :) ، وقول الشاعر :

إِذَا كَـــانَ الشِّتَـــــاء فَأَدْفِئُـــونِي ... فَإِنَّ الشَّيْـــخ يَهْدِمه الشِّتَـــــاء

(٦) في الأصل : الكلمة.

مِنْ بَنِي عَبْسٍ فَلَمْ يُوجَدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ ، فزاد : " كان " ، ولا تزاد كان أولاً ولا آخراً ولا بِلَفْظ غَيْرِ الْمَاضِي ، وشذ زيادتها بِلَفْظ الْمُضَارِع نَحْو قَوْله :[١]

أَنْتَ تَكُــونُ مَاجِــدٌ نَبِيــلٌ   إِذَا تَهُــبُّ شَــمْأَلٌ بَلِيــلُ

وذكر بعض أصحابنا أنها تزاد بَيْنَ المتلازمين كالعامــل والمعمــول والــصلة والموصول.[٢]

وإِذَا زيدت فَمَذْهَب السيرَافِي أنها زيدت وفيها ضَمير المصدر[٣] ، ومَــذْهَب الفَارِسِيّ أنها زيدت وحدها ولا إضمار فِيها[٤] وهو أولى ؛ لأن زيادة المفرد أقرب من زيادة الجملة.

---

(١) بيتان من الرجز المشطور قالتهما أم عَقيل بن أبي طالب وهي ترقصه ، وانظر الشاهد فِي ابن الناظم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٠٦ ، أوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٥٥ وشرح ابن عَقيل على الألفية : ١/ ٢٩٢.

اللغة : قوله : " ماجد " أي كريم ، وكذَلِكَ الْمَجيد من مَجُد بالضم ، و" النبيل " من النبالة وهي الفضل ، قوله : " إذا تهب " بضم الهاء وجوباً ، وهو شاذ قياساً ؛ لأن قياس مــضارع فعل المضعف القاصر يفعل بالكسر نحو : حنَّ يَحنُّ وأنَّ يئِنُّ وهبت الريح هبوبــاً وهبيبــاً إذا هاجت ، قوله : " شمأل " بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة وفِي آخره لام وهي الريح المعروفة ، وهي تهب ناحية القطب ، قوله : " بليل " بفتح الباء الموحدة وكسر الــلام وسكون الياء آخر الحروف فعيل بِمعنًى مفعولة أي المبلولة بالماء.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " تكون " فإنها زائدة ، والثابت زيادة " كان " بلفــظ الماضــي بخلاف المضارع فإنه معرب لشبه الأسماء فلا يزاد ، وهذا شاذ على خلاف الأصل.

(٢) انظر نصه فِي شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٨.

(٣) شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٦٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٦١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/ ٢٣٩ ، وشرح التسهيل للمــرادي : ١/ ٣٦٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٠٩ ، ٥٨٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢١٣.

وأجَازَ أهل الكوفة زيادة : " أمسى ، وأصبح " وحكوا : ما أصبح أبردها ! ، وما أمسى أدفأها !(١) ، وأجَازَ بَعْض الناس زيادة : " أضحى " وسائر أفعال هَذَا الباب إِذَا لَمْ ينقص المعنى.(٢)

قَوْلُـــهُ :

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُــونَ الْخَبَــر   وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْـتَهَرْ

يريد يحذفونها واسمُها مستترٌ فيها ولا يحذفونَها واسمُها ظاهرٌ ، ومن الحذف لها ولَيْسَتْ بَعْدَ : " إن " ، ولا : " لو " قوله تَعَالَى(٣) : { انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ } عَلَى تأويل الْكِسَائِيّ ، أي : انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم(٤) ، وحـذفُهَا بَعْـدَ : " إِنْ " كـثيرٌ ومشهورٌ ؛ كما أنشدوا :(٥)

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٦٧ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٤١ ونسبه إِلَى أبِي علي الفارسي واستشهد على ذلك ببيتين من الشعر ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤١٤.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٠٧ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور : ١/ ٤١٥ وصاحب هذا القول هو ابن جني ذكر عنه فِي الخزانة : ٥/ ١٣٠ – ١٣١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢١٦.

(٣) من الآية : ١٧١ من سورة النساء.

(٤) البحر المحيط : ٣/ ٤٠٠.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة من قصيدة يخاطب بها يزيد بن سنان المري ، وأولها هو قوله :

اجمعْ جُمُوعَكَ يَا يَزِيدُ فَإِنَّنِي   أَعْدَدْتُ يَرْبُوعاً لَكُمْ وَتَمِيماً

الشاهد فِي الديوان : ٩٥ (عباس عبد الساتر) ابن الناظم : ٥٥ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٢٦٠.

اللغة : قوله : " حدبت " بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين وفتح الباء الموحدة من حدب إذا عطف ومن عليه . قوله : " بطون ضَبَّة " أراد بالبطون القبائل ، وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة وهو ضبة بن أد بن طابخة بن اليأس بن مضر بن نزار. =

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِبَّةَ كُلُّهَا ... إِنْ ظَالِماً فِيهِمُ وَإِنْ مَظْلُومــاَ

وقال النعمان بن المنذر :[١]

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقّاً وَإِنْ كَذِباً ... فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ

وقال غيره :[٢]

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْه الشُّهُو ... د إِنْ عَاذِراً لِــي وَإِنْ تَارِكــاَ

هكذا أطلقوا أنها تحذف بَعْدَ إِنْ ، وإِذَا تتبعت الموارد الَّتي جاءت فِيهَا ذَلِــك وجدتها فِي أماكن التنويع ؛ كما فِي قوله : " إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومــاَ " و : " إِنْ حَقّاً وإِنْ كذباً " ، و : " إِنْ عَاذِراً لِي وَإِنْ تَارِكاً " كما روي : إِنْ خَيْراً فَخَيْر ، وَإِنْ شَراً فَشَر ، وإِنْ خِنجَراً فَخِنْجَرٌ ، وإِنْ سَيْفاً فَسَيْفٌ.

= الاستشهاد فيه : فِي قوله : " إِنْ ظَالِماً فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُوماً " عَلَى حَذْف كان واسمها بَعْدَ إِنْ الشرطية والتقدير كما قلنا إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً.

(١) أقول : البيت من بحر البسيط وقائله هو النعمان بن المنذر بن ماء السماء ، وهو من قــصيدة لامية من البسيط وأولها هو قوله :

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عَنِّي حَيْثُ شِئْتَ وَلاَ ... تُكْثِرْ عَلَيَّ وَدَعْ عَنْكَ الأَقَاوِيلاَ

إِلَى آخره انظر الشاهد فِي شرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٢٩٤.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " صدقاً وكذباً " حَيْثُ حذف فِيهما كَانَ كما ذكرنــا وهــو حذف شائع ذائع سائغ.

(٢) البيت من بحر المتقارب ، وهو فِي طلب العفو والصفح نسب فِي مراجعه لعبد الله بن همــام السلولي وانظره فِي كتاب سيبويه : ١/ ٢٦٢ ، وشرح ابــن الــسيرافي : ٢١٤ واللــسان (رهن).

موطن الشاهد : فِي قوله : " إن عاذراً لِي وإن تاركاً " حيث استشهد به على حذف كان بعد : " إن " وهو كثير مشهور.

ولا يحفظ حذفها بعد : " إن " دون تنويع ولا تكرير ، فلا يحفظ : اضرب زيداً إن قائماً ، ولا : سأضرب عمراً إن خارجاً ، تريد : إن كان قائماً ، وإن كان خارجاً ولا سأمر ببكر إنْ ضَاحِكاً ، تريد : إن كان ضَاحكاً مع أن الأبيات الثلاثة المتقدمة لَيْسَت نصاً فِي حذف : " كان " بل يحتمل أن يكُون المنصوب بَعْدَ إن حالاً ، ولَيْسَت إن الشرطية بل محذوفة من : إما ؛ كما قال الشاعر :[1]

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِــنْ صَــيْفٍ   وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَــنْ يُعْــدَمَا

/ ٦٠ يريد : إما من صيفٍ وإما من خريف ، وكأنه قال : إما ظالماً وإما مظلوماً ، أي : حدبت علي فِي هَذِهِ الْحَال وفِي هَذِهِ الحال[2] ، وذَلِكَ تأويل البيتين الآخرين.

وأما حذفها بَعْدَ : " لو " فمشهور نَحْوُ ما مثل به سِيبَوَيْه : أَلاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً أي : ولو كان تمراً ، ويَجُوز رفعُ تَمرٍ ، أي ولو يَكُون عندنا تَمْرٌ[3] ، وما بَعْدَ : " لو " إذَا حذفت كان يكُون مندرجاً فِي ما قبلها ولا يكُون أعْلَى ولا أعم نَحْوُ : ائْتِنِي بدَابَّة وَلَوْ حِمَاراً ، فالحمارُ مندرجٌ فِي مدلول الدابة ، ولَيْسَ أَعْلَى ولاَ أَعَمّ ، فلو قُلْت : أَلاَ حشف ولو تَمْراً ، كان قبيحاً ، إِنَّمَا وجه الكلام : أَلاَ تَمْرٌ ولو حشفاً.

---

(١) البيت من بحر المتقارب للنمر بن تولب فِي الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٦٧ ، ٣/ ١٤١ ، والخزانة : ٤/ ٤٣٤ ، والخصائص : ٢/ ٤٤٢ ، وشرح ابن الناظم : ٣٨١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ٣/ ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠٢.

اللغة : الرواعد : جمع راعدة وهي السحابة ذات الرعد ، والصيف : المطر الدي يجيء فِي الصيف ، ويقول – أيضاً – إنه لا يعدم ماء الخريف فهو ري دائم.

موطن الشاهد : فِي قوله : من صيف وإن من خريف ، فأصله : إما من صيف وإما من خريف فحذف، ما من إما الأولى وتبعتها إن ثم حذف ما من الثانية وأبقى إنْ.

(٢) ينظر الكتاب : ١/ ٢٦٦ – ٢٦٨.

(٣) ينظرالكتاب بتصرف : ١/ ٢٦٩.

ولو قُلْت : ألا شرابٌ ولو عسلاً لَمْ يجز إلا فِي مَوْضِع تضطر فيه إِلَى العسل ، ولَوْ قُلْت : ألا خبزٌ ولو ماء ، فَيَجُوز عَلَى قبحه بالنصب وبالرفع ، وإِنَّمَا قبح ؛ لأن الماء لا يندرج فِي الْخبز.

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ كَمِثْلِ : أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

المثال فِي ذَلِكَ : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، التقدير : أن كنتَ مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، أي لأن كنت مُنْطَلِقاً انطلقتُ معك ، ثم حذفت كان وحدها فانفصل الضَّمير ؛ لأنه إِذَا حذف العامل انفصل الضَّمِير الذي كان مع إثباته متصلاً نَحْوُ قوله :[1]

وإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِل عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَها فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

التقدير : وإن لم يحمل ، فحذف : " لم يحمل " فانفصل الضَّمِير الَّذِي كَانَ مُتَّصِلاً فِي يحمل ، ولَمَّا حذف كان عوّض منها : " ما " ، والدليل عَلَى أَنَّها عوض من : " كَانَ " أنهما لا يجتمعان ، فلا يقال : أن ما كنت مُنْطَلِقاً ، وأن هَذِهِ مفتوحة

---

[1] البيت من بحر الطويل من قصيدة مشهورة للسموأل بن عادياء اليهودي مطلعها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عرضه فكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيل

وبيت الشاهد ثاني أبياتها

اللغة : لَمْ يحمل على النفس ضيمها : أي يحملها على الصبر والمكاره ، وأصل الضيم العدول عن الحق يقال ضامه ضيماً وهو مضيم.

الشاهد فِي قوله : وإن هو لَمْ يحمل فإن إن الشرطية لا بد من دخولها على جملة فعلية وأصله وإن لَمْ يحمل فحذف الفعل فانفصل الضمير وعلى ذلك فهذا الضمير فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور ، وانظر البيت فِي الدرر : ١/ ٣٩ ، ٢/ ٧٥ ، والهمع : ١/ ٦٣ ، ٢/ ٥٩ ، وانظره مع شاهد مشهور سبق أول الباب فِي هذه القصيدة فِي كثير من كتب الأدب . (المقاصد الكبرى للعيني : ٢١٣ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ص ٥٥٢ "دار الجيل").

وهي فِي مَوْضِع نصب بَعْدَ إسقاط حرف الجر مَفْعُولاً مِنْ أجْله ، أو فِي مَوْضِع جَـــرّ عَلَى الخلاف الذي بَيْنَ الْخَلِيل وسِيبَوَيْه.[١]

ولما كانت : " ما " عوضاً من : " كان " المحذوفة لم يجز حذفها فلا يقـــال : أن أنت مُنْطَلِقاً.[٢]

وزَعَم الْمُبَرِّد أَنَّهُ يَجُوز إظهار الفعل مع الْمَفْتُوحَة وجعل : " مـــا " زائـــدة فتقول : أما كنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك[٣]، والصحيح أَنَّهُ لاَ يَجُوز ذَلِكَ ؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال وما يجري مجراها تُحْكَى كما سُمِعَتْ ولا يطرد فِيها قياس ولِذَلِك نَقُول : إن الاسْم متى كان ظاهراً نَحْوُ : إنْ كَانَ زَيْد مُنْطَلِقاً انطلقت معه فلا يَجُوز ها هنا التعويض ، فلا تقول : إن ما زيد مُنْطَلِقاً.[٤]

وأما إن كان مضمراً لغائبٍ أو لِمُتكلم فَفِي جَواز ذَلِكَ نظر نَحْوُ : زيـــد إن كان مُنْطَلِقاً انطلقت معه ، ونَحْوُ : أن كنتُ مُنْطَلِقاً انطلقت معي ، فهل يَجُوز هنـــا التعويض فتقول : زيد أما هو مُنْطَلِقاً ؟ ، ونَحْوُ : أما أنا مُنْطَلِقاً ؟ فِي ذَلِـــكَ نظـــر ،

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٦ – ١٢٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٢ – ٢٣٣.

(٢) قال ابن جني في معناه وهو يتحدث عن حذف الفعل : " وربما جاء بَعْدَه المرفوع والمنصوب جميعاً نَحْوُ قولهم : أما أنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك ، تقديره : أن كنت مُنْطَلِقاً انطلقت معك فحذف الفعل فصار تقديره : لأن أنت مُنْطَلِقاً وكرهت مباشرة أن الاسْم فزيدت ما فصارت عوضاً من الفعل ومصلحة لِلَفْظ لتزول مباشرة أن الاسْم ..." . الخصائص : ٢/ ٣٨٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٧٥ ، والانتصار لابن ولاد : ٩٨ – ٩٩ ، والبغداديات : ٣٠٥ ، وشرح الكافية للرضي : ١/ ٢٥٣ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٤.

(٤) هو ما قال به المرادي فِي شرحه للتسهيل : ١/ ٣٧٥ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٩٤ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٣٤.

والّذي نختاره أن ذَلِك مقصور عَلَى مورد السماع ، والسماع إِنّمَا جَـاء والـضمير للخطاب قال الشاعر :(١)

أَبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الـضَّبُعُ

وقال آخر :(٢)

---

(١) أقول : قائله هو الْعَبَّاس بن مرداس ، قِيلَ : إِنَّهُ قدم إلى دمشق وابْتَنَى بِهَـا دَاراً ، يخاطب العَبَّاس بِهَذَا خفاف بن ندبه منسوب لأمه وكنيته أبو خراشة وهو من الصحابة شهد فتح مكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد الشاهد قوله :

السلم تأخذ منها ما رضيت به والحرب يكفيك من أنفاسها جُرَعُ .

وهما من البسيط . ديوانه : ١٢٨ ، والأشباه والنظـائر : ٢/ ١١٣ ، والخزانـة : ٤/ ١٣ ، والدرر : ٢/ ٩١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٤٢ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ١١٦ ، ونسب لجرير وهو فِي ديوانه : ١/ ٣٤٩ ، والخصائص : ٢/ ٣٨ ، ابن يعـيش : ٢/ ٩٩ ، الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٩٣ ، والمغني : ١/ ٣٥ ، والمنصف : ٣/ ١١٦ ، ابن الناظم : ٥٦ ، أوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٦٥ ، شرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٢٩٧.

اللغة : قوله : "ذا نفر" أي : ذا قوم وجماعات ، والنفر فِي الأصل اسم لمـا دون العـشرة ، "الضبع" بفتح الضاد الْمُعجمة وضم الباء الموحدة ، وأراد به السنة المجدبة.

والمعنى : يا أبا خراشة إن كنت كثير القوم عزيزاً فإن قومي موفورون لَمْ تأكلهم السنة الجدبة من القلة والضعف.

الاستشهاد فِيه : فِي قوله : " أما أنت " فإنه حذف فيه كان بعد أن الناصبة للفعل ، فقوله : " أما أنت " بفتح همزة أما ، وليست هي أما التي فِي قولك : أما بعد ، بل هما كلمتان باتفاق والثانية منهما عوض من كان محذوفة ، وأصله : لأن كنت فحُذِفَتْ اللام من " لأن " تَنَاسياً فبقي أن كنت ، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال ، ثم جيء بالضَّمير المنفصل خلفـاً عـن المتصل ، ثم عوضت عن كان ما الزائدة قبل الضمير . والتزم حذفها لـئلا يجتمـع العـوض والمعوض منه ، ثم أدغم نون أن فِي ما فصار : أما أنت.

(٢) البيت من بحر البسيط ، ولَمْ أعثر على قائله وهو فِي الارتشاف : ٢/ ١٠٠ ، وابن يعـيش : ٢/ ٩٨ ، والخزانة : ٢/ ٨٢ ، والمغني : ٣٦ . وشاهده كالذي قبله وأصله لأن كنت مقيماً ولأن كنت مرتحلاً.

أَمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُـرْتَحِلاً   فاللهُ يَكْلأُ مَا تَأْتِي وَمَـا تَـذَرُ

وإنَّمَا اخترنا الاقتصار عَلَى مورد السماع ؛ لأن ذَلِك خارج عن القياس ؛ ألا ترى أن ذَلِك لا يجوز فِي غَيْر كان من أفعال هَذَا الباب وهو كلام جرى مجرى المثل ، وَقَدْ وقع فِي كتاب سيبويه فِي هذه المسألـة : أما زيد ذاهباً ذهبت معه[1] ، والْمَعْنَى إنْ كَانَ زَيْد ذاهباً ذهبت معه ، فَأَتَى بالاسم الظاهر مرفوعاً عَلَى إضمار كان معوضاً منها ما لكن هذا من تمثيله ولَمْ ينقله من كلام العرب فينبغي ألا يقاس عليه إلا إن ثبت مِنْ لِسَانِ الْعَرَب.

وقد حذفت – أيضاً – كان بَعْدَ إن الشرطية / **٦١** وعُوِّضَ منها ما ولزمت فِي قولهم : " إمَّا لاَ " ألزمت ما عوضاً من الفعل كأنه قال : افعل كذا إن كنـت لا تفعـل غَيْره ، فَمَوْضِع : إما لا ، مَوْضِع : إن كنت لا تفعل غَيْره ، وذَلِك كله شاذ خارج عن الأقيسة ، وأنشدوا :[2]

لَوْ أَنَّ نُوقاً لَـكَ أَوْ جِمَـالاً   أَوْ ثُلَّـةً مِـنْ غَـنَمٍ إِمَّـا لاَ

أي : أن كنت لا تَجد غَيْرها[3] ، ولا يُحذف الفعلُ مع المكسورة إلا فِي هَذَا ، فإن قُلْت : إما كنتَ مُنْطَلِقاً انطلقت معك لَمْ يحذفْ كان ، فلا تقول : إما أنْـتَ مُنْطَلِقاً ؛ كما لا يَجُوز إظهار الفعل مع الْمَفْتُوحَة.

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٢٩٣ ، ٣/ ٧ ، ١٤٩.

(٢) البيتان من بحر الرجز مجهولا القائل في هامش المقتضب : ٢/ ١٥١ ، وشـواهد التوضـيح : ١٨٨ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٧٥.

اللغة : الثلة : جماعة الغنم أو الكثيرة منها أو من الضأن خاصة.

موطن الشاهد فيه : فِي قوله : " إما لا " حيث حذفت كان مع معموليها (اسمها وخبرها).

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٩٤ – ٢٩٥.

قَوْلُــــهُ :

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَــانَ مُنْجَــزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

تقول : لم يكن زيد قائماً ، ولم يك زيد قائمـــاً ، بحـــذف النـــون لكثـــرة الاستعمال ، وعلامة الجزم فِي : " لم يك " حذف الضمة التي كانتْ عَلَى النون الـــتي حذفت لكثرة الاستعمال.

وأطلق النَّاظِم جواز حذف النون من مضارع كان المجزوم ، وفيه تفـصيل ، وهو أنها إما أن تلتقي ساكناً أو لا ، إن لقيت ساكناً نَحْوُ : لَمْ يَكُنِ ابنك قائماً ، ولَمْ يكن الرجل مُنْطَلِقاً ، فَفِي حذفها خلاف ، أجَازَ ذَلِكَ يونس(١) ومنعه سِيبَوَيْه.(٢)

وإن لَمْ تلق ساكناً جاز حذفها نحو : لَمْ يك زيد قائماً ، وكـــان ينبغـــي أن يقول : منجزم بحذف الضمة احتراز من أن يكون منجزماً بحذف النون فإنه إذ ذاك لا يجوز الحذف ، واحترز بقوله (منجزم) من أن يكون مبنياً ، وقد دخل عليــه الجـــازم كحاله إذَا دَخَلَ عَلَيْه وهو مبني عَلَى نون التوكيد أو نون الإناث ، وظاهر كلام النَّاظِم أن ذَلِكَ يَجُوز فِي مضارع كان الْمُنْجَزِم سواء أكان من كان النَّاقِصَة أو التامة ويكثر مجيئه فِي الناقصة وجاء فِي التَّامَّة ، ومنه : " **وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا** " على قراءة من رفع حسنة.(٣)

---

(١) قال سِيبَوَيْه : " وزَعَمَ يونس أنها لغة كثيرة فِي الْعَرَب جيدة ". الكتاب لسِيبَوَيْه : ٢/ ٢٠٥.

(٢) راجع الكتاب لسيبويه : ٤/ ١٨٤ ، وفيه يقول : " كما قالوا : لَمْ يك شبهت النون باليــاء حَيْثُ سكنت ولا يقولون : لَمْ يكُ الرجل ؛ لأنها فِي مَوْضِع تحرك فلم يشبه بلا أدر ".

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة النساء ، هي قراءة نافع وابن كثير من السبعة وأبي جعفر من العشرة ، وقرأ الباقون بالنصب (فالرفع على التمام والنصب على النقصان) (النــشر : ٢/ ٢٤٩ — ارشاد المبتدي ص : ٢٨٣)

﴿ فَصْل فِي مَا وَلاَ وَإِن الْمُشبهات بِلَيْسَ ﴾

قَوْلُــــهُ :

إعمالَ لَيْسَ أُعْمِلَتْ "مَـا" دَون "إِنْ" مَعَ بَقَا النَّفي وَتَرْتِيبِ زُكِـنْ

" ما " حرف لا يختص ، قياسه أن لا يعمل ، ولذلك بنو تميم يجيئون بعـــدها بالمبتدأ والخبر ، فيقولون : ما زيدٌ قائمٌ[١] ، وأما أهل الحجاز فإنهم يجيئـــون بَعْـــدَهَا بالاسْمِ مرفوعاً وبِالْخَبَرِ مُجْرُوراً بِالْبَاءِ كثيراً نَحْوُ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وقَدْ لا يأتون بالباء فينصبون فَيَقُولُون : مَا زَيْدٌ قَائماً.[٢]

وقد جاء هَذَا فِي القرآن ، قوله تَعَالَى :[٣]{مَا هَذَا بَشَراً} ، و :[٤]{مَا هُــنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} ، ولَمْ يحفظ ذَلِكَ فِي كلامهم إلا فِي بيت من الشعر قال :[٥]

---

(١) نقل سيبويه أن إهمالها لغة تميم وجعله القياس لأنها ليست بفعل . الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧ ، وحكى الكسائي أن النصب بها لغة تهامة ، ينظـــر شـــرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٧٩ ، والمقتضب : ٤/ ١٨٨ ، والأصول : ١/ ٩٢ ، والإنصاف : ١٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩١.

(٣) من الآية : ٣١ من سورة يوسف.

(٤) من الآية : ٢ من سورة المجادلة.

(٥) البيت من بحر الكامل غير منسوب في مراجعه وقبله بيت آخر وهو قوله :

وَأَنَا النذير بِحَرَّةٍ مسودة تصل الجيوش إليكم أقوادها.

وبيت الشاهد فِي الأشباه والنظائر : ٢/ ٧٥ (ط. دار الكتب العلمية) ، والمعجم المفـــصل : ١٩١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣٠٢ ، والشاهد : ٢٣٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " النذير " من الإنذار وهو الإعلام ، والنذير هو المعلم الذي يخوف القوم بمـــا يكون دهمهم من عدو أو غيره وهو المخوف أيضاً ، وكذلك المنـــذر ، الحـــرة : أرض ذات حجارة سود والمراد هنا الكتيبة ، أقوادها جمع قود وهي جماعة الخيل ، قوله : " أبناؤها " أي أبناء الكتيبة وأراد رجالها ، وأراد بآبائهم رؤسَاءهم ، قوله : " متكنفون " يريد قد صـــاروا حوله عَلَى أكتافه يعني : قد أَحْدَقُوا برأس الكتيبة فجعلوه بمنزلة الأب إذ كان يقوم بأمورهم =

أَبْنَاؤُهَـــا مُتَكَنِّفُـــونَ آبَـــاهُمُ   حَنِقُو الصُّدُورِ وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا

كذا ذكر بَعْض النَّحْوِيين ، ولا نبالي بكونه لم ينقل إلا قليلا ؛ إذ قـد ثبـت ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى ، وقد يكُون سبب عدم كثرة النقل اشتهار ذَلِكَ فِي لُغَتِهِمْ.

وإذ قد ثبت أَنَّ نصْبَ الْخَبَر موجودٌ فِي لُغَة الحجازين فنقـول : اخْتَلَـف النَّحْوِيُون فِي ذَلِكَ ، فَمَذْهَب الْكُوفِيِّينَ أن : " ما " لا تعمل شيئاً ، وأن المرفوع بَعْدَها مُبْتَدأ ، وأن المنصوب إِنَّمَا انتصب بإسقاط الخافض وهو خبر المبتـدأ[١] ، وَمَـذْهَب الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّهَا شبهت بـ : " لَيْسَ " فرفعت المبتدأ ونصبت الْخَبَر.[٢]

ونحن نفرع عَلَى مَذْهَبهم / **٦٢** فنقول : اشترط أكثرهم فِي جواز إعمالهـا ثلاثة شروط وهي التِي أشار إليها فِي البيت :

الشرط الأَوَّل : أن لا تزاد بَعْدَها : " إن " ، فإن زيدت بطل الإعمال ، قال فروة بن مُسيك الحجازي :[٣]

= ويأمر فِيهم وينهي ، قوله : " حنقو الصدور " أصله : حنقون جمع حَنِق بفتح الحاء وكسر النون وهو صفة مشبهة من الْحَنَق بفتحتين وهو الغيظُ ، قوله : " وما هم أولادها " أي لَيْسُوا بأولاد الكتيبة عَلَى الحقيقة يعنى لَمْ تلدهم الكتيبة وإِنَّمَا هم أبناؤهم عَلَى مَجَاز قول الْعَرَب : "بنو فلان بنو الحرب".

الاستشهاد فيه : حَيْثُ نُصِبَ خبر " ما " الَّتِي بِمَعْنَى لَيْسَ على لغة أهل الحجاز لشبهها بهـا فِي أنها لنفي الحال.

(١) هو قول الفراء فِي معانيه : ٢/ ٤٢ ، ٣/ ١٣٩ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٥.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٠٣ ، وشرح التسهيل للمـرادي : ١/ ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، والكتـاب لسيبويه : ١/ ٥٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٢٣.

(٣) البيت من بحر الوافر وقد نسبه الشارح وهو فِي الكتاب لـسيبويه : ٣/ ١٥٣ ، ٤/ ٢٢١ ، والمقتضب للمبرد : ١/ ٥١ ، ٢/ ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، والمحتسب : ١/ ٩٢ ، والخـصائص : ٣/ ١٠٨ ، والمغني : ٢٥ وشرح شواهده : ١/ ٨١. =

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

ولا يَجُوز إعمالها وقد زيد بَعْدَها إنْ عِنْدَ البصريينَ[1]، وأجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ[2]، وحكى ذلك يعقوب.[3]

الثاني من الشروط : بقاء النفي ، فإن انتقض النفي لَمْ تعمل نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إلاّ قَائِمٌ ، وأجاز يونس إعمالها ، فتقول : مَا زَيْدٌ إلاّ قَائِماً ، وهكذا نقل الخلاف عنه مطلقاً.[4]

وفصَّل الْكُوفِيُّونَ فأَجَازُوا النَّصْب فِيما كان الثاني مُنَزَّلاً مترلة الأَوَّل نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إلاّ زُهَيْراً ، وما عمرٌو إلاّ حَاتِماً ، ومنعوه إذَا كان اسماً هو الأَوَّل نَحْوُ : ما زيد

= **اللغة** : " فما إن طبنا " : أي عادتنا ، والدولة بالفتح : الغلبة فِي الحرب ، وبالضم تكون فِي المال ، والمعنى : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال عنا والدولة.

موطن الشاهد قوله : "ما إن طبنا جبن" حيث زيدت إن بعد ما توكيداً فكفتها عن العمل.

(١) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٣ ، ٤/ ٢٢١ ، والمقتضب : ١/ ٥١ ، ٢/ ٣٦٣ – ٣٦٤ ، والأصول : ١/ ٢٣٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٨.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٠ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٢٣ ، والتصريح : ١/ ١٩٧ ، ومن شواهد الكوفيين فِي ذلك :

بني غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف

(٣) هو ابن السكيت يعقوب بن إسحاق المتوفي سنة (٢٤٤ هـ).

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٤٨ ، وحكى ذلك أيضاً عن سيبويه وابن مالك فِي شرحه التسهيل جعل النسبة ليونس من غير طريق سيبويه ينظر : ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ومن شواهد ذلك قوله :

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

إلا أخاك ، فإن كان وصفاً أجَازَ الْفَرَّاء فِيه النصب نَحْوُ : مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائماً ، ومنعه البصريون(١) ، وقد تقدم الخلاف عن يونس من البصريين.

الشرط الثالث : ألا يتقدم خبرها عَلَى اسمها ، فإن تقدم بطل الإعمال ، فتقول : ما قَائِمٌ زَيْدٌ ، هَذَا مَذْهَب عامة النَّحْوِيِّين(٢) ، وأجاز الْفَرَّاء وغَيْره نصبه مقدماً نَحْو : ما قائماً زيد(٣)، وروى أبو عمر أن ناساً قد رووا ذَلكَ عن العرب(٤)، وفِي كتاب سِيبَوَيْه إشارة إِلَى ذَلك(٥) ، فإن قَدَّمْت الْخَبَر مَنْصُوباً وأدخلت إلاَّ عَلَى الاسم نَحْوُ : مَا قَائماً إِلاَّ زَيْدٌ ، أَجَازَ ذَلِكَ الأخفش ، ومنعها البصريون.(٦)

---

(١) التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦٩ – ٢٧٠ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٢٣.

(٢) قال الشلوبين : " ولا يقولون : ما قائماً زيد إلا شاذاً فِي زعم سيبويه ". شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٨٩٧.

(٣) معاني القرآن للفراء : ٢/ ٤٣ ، وقد حكم بقبحه ، وانظر إعراب القرآن للنحاس : ٢/ ٢٣٧ والتذييل والتكميل ٤/ ٢٦٧.

(٤) هو أبو عمر الجرمي حكى عن العرب : ما مسيئا من أعتب على الإعمال وقال إنه لغة . التصريح : ١/ ١٩٨.

(٥) ينظر الكتاب لسيبويه : ٥٧ – ٥٩ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٢ ، ٣٧٣.

(٦) قَالَ ابْنُ مَالِك : " وأجَازَ الأَخْفَش فِي نَحْو : ما أحد قائماً إلا زيد ، أن يقال : ما قائماً إلاَّ زَيْدٌ بحَذْف اسْمِ مَا والاستغناء عَنْهُ بِبَدَله الْمُوجب بإلاَّ ، ومثل هذا لو سمع من الْعَرَب لكان جَديراً بالرد لأنَّ الْمُرَاد فِيه مَجهول لاحتمال أنْ يكُون أصله : مَا أحد قائماً إلا زيد ، وأنْ يكُون أصله : مَا كَانَ قَائماً إلاَّ زَيْد ، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولَى من الحكم بجوازه ؛ لأن شرط جواز الحذف أنْ يكون المحذوف متعيناً لا محتملاً ولِذَلِكَ لاَ يَجُوز لِمَنْ قَالَ : تمرون الديار ، أن يقول رغبت زيداً ؛ لأن المراد مجهول لاحتمال أن يكُون أراد : رغبت فِي زيد ، وأن يكون أراد : رغبت عن زيد ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٣ ، وينظر شرح التسهيل للمرادي . ١/ ٣٨٣.

والذين مَنَعوا من تَقْديم خبر : " ما " إِذَا كان غَيْــر ظَــرف ولا مَجْــرور ، اختَلَفُوا فِي تَقْديمه إِذَا كَانَ ظَرْفاً أو مَجْرُوراً ، فمنهم مَنْ منع(١) ، ومنهم مَــنْ أجــاز نَحْو : ما فِي الدَّارْ زَيْدٌ ، وما خلفك بكرٌ.(٢)

ومِمَّا لَمْ يذكره النَّاظِم من الشروط :

أَلاَّ تزاد : " مَا " بَعْدَ : " مَا " فإن زيدت لَمْ تعمل نَحْو : مَا مَا زَيْدٌ قَــائِمٌ ، هَذَا مَذْهَب عامة النَّحْوِيِّين(٣) ، وحكي عن بعض الكُوفِيِّينَ ذَلِكَ نَحْوُ : مَا مَــا زَيْــدٌ قَائماً.(٤)

قَوْلُـــــهُ :

وَسَبْقُ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِياً أَجَــازَ العُلَمَــا

إِذَا وَسَّطْتَ معمولَ الْخَبَر بَيْنَ : " ما واسمها " فلا يخلو أن يكُــون ظَرْفــاً أو مَجْرُوراً أَوْ غَيْرهُمَا ، إِنْ كَانَ ظَرْفاً أو مَجْرُوراً جاز ذَلِكَ نَحْوُ : مَا اليومَ زَيْدٌ قَائماً ، وما بِي زَيْدٌ مَعْنِياً.(٥)

---

(١) أشار فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٦ إِلَى أنه مذهب الكوفيين ، وانظر الإنصاف : ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) أشار فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٦ إِلَى أنه مذهب البصريين ، وانظر كتاب الشعر للفارسي : ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وانظر أيضاً شرح الجمل لابن عــصفور : ١/ ٥٩٥ ، وشــرح المقــرب (المرفوعات ص ١٠٦١).

(٣) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٦٠.

(٤) حكى ابن مالك فِي شرحه عَلَى أن تكرار ما لا يبطل العمل فقال لا يتغير عملها : " إِذَا قيلَ مَا مَا زَيْدٌ قَائماً ؛ كما قال الراجز :

لا ينسك الأسى تأسيا فما ... ما من حمام أحدٌ معتصما

فكرر ما النافية توكيداً وأبقى عملها ". شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧١ ، وينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨١ وفيه قال : والصواب عدم اشتراط هذا الشرط.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٠.

وإن كَان غَيْر ذَلكَ لَمْ يَجز نصب الْخَبَر نَحْو : مَا طعامَك زَيْدٌ آكلٌ ، فـلا يَجُوز فِي : آكل إلاَّ الرَّفْع[1] ، وحكي عن المازني منعه ، ويمكن أن يكُون فِي جواز التَّقْديم مع نصب الْخَبَر خلاف ، فإن من يُجيز تَقْديم الْخَبَر المنصوب على الاسم فيقول : مَا قَائماً زَيْدٌ ، يَنْبَغي لَهُ أَنْ يُجيزَ تَقْديم معموله نَحْو الْمثال المتقدم لَكنِّي لا أنقل فِيه خِلاَفاً.

فإنْ قَدَّمْت معمول الْخَبَر عَلَى : " ما " لَم تجزْ المسألةُ عِنْدَ البصريين ، سواء أرفعت الْخَبَر أم نصبت ؟ ، فلا يَجُوز : طعامَك ما زيد آكل ، لا برفع آكل ولا بنصبه ، وسواء أكان المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غَيْر ذَلك ، وأَجَازَ ذَلكَ الْكُوفيُّونَ سواء أرفعت الْخَبَر أم نصبت ؟ قياساً لـ : " ما " عَلَى : " لَمْ ولَنْ ولاَ " هكذا ذكر أصحابنا أنهم قالوا ذَلكَ قِيَاساً.[2]

وقد سمع تقديم معمول الفعل المنفي بـ : " ما " على : " ما " ، وأنشدوا :[3]

إِذَا هِيَ قَامَتْ حَاسِراً مُشْمَعِلَة　　　نَخِيبَ الْفُؤَاد رَأْسَهَا مَا تُقَنِّعُ

---

(١) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٤ ، ٣١٥ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٦٠ ، والأصول : ١/ ٩٣ – ٩٤.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٥٩ ، ٢٦٠.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للأعرج المعني (شاعر مخضرم) قاله من أبيات يرد بها على امرأته وقد لامته على عنايته بفرسه..

اللغة : الحاسر : هو فِي الأصل الذي لا مغفر له ولا درع والمعنَى هنا مكشوف للرأس ، المشمعلة : فِي الأصل الناقة السريعة والمعنَى سريعة فزعة ، رأسها ما تقنع : أي لا تغطي رأسها بالقناع ، نخيب الفؤاد : ضعيفه.

وشاهده : تقدم معمول الفعل المنفي بما على ما وأول على تقدير فعل محذوف . والشاهد في شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥١ ، وانظره مع أبيات أخرى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي جـ ١ ص ٣٤٩.

فرأسَهَا منصوب بـ : " تقنع " المنفي بـ : " ما " ، وتأول هَذَا البيت أصحابنا ، فإن قَدَّمْت معمول الْخَبَر عَلَى الْخَبَرِ وحدَه جاز النصبُ نَحْو : ما زيدٌ طعامَك آكلاً ، فإن كان موجباً بـ : " إلا " لَمْ يجزْ النصبُ عِنْدَ البصريين نَحْو : ما زيد طَعَامَكَ إِلاَّ آكِلاً ، وأجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيّ والْفَرَّاء.

/ ٦٣ قوله :

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدَ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَمْ حَيْثُ حَلّ

مثال ذَلِك : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، ورفعُهُ فيهما عَلَى إضمار مبتدأ تقديره : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، ولَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ ، وقوله : " وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ " لَيْسَ بِجَيد ؛ لأنه لا يسمِّي ما بَعْدَهُمَا مَعْطُوفاً إذ لَيْسَا والحالة هَذِهِ حَرْفَي عطف ، بل هما حرفا ابتداء ؛ لأنهما جاءت بعدهما الجملة ؛ ألا ترى أن التقديرَ : بَلْ هُوَ قَاعِدٌ ، ولَكِن هُوَ قَاعِدٌ ، هكذا نصوا عَلَى أَنَّهُمَا لا يعطفان إلا المفرد[1] ، وهَذَا عَلَى خلاف – أيضاً – فِي (لَكِن) سنذكره فِي باب العطف – إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وإِنَّمَا لَمْ يَجز : مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً ، بالنصب عطفاً عَلَى : " قَائِم " ؛ لأنه موجبٌ بَعْدَ : " بَلْ " ، و : " مَا " لا تعمل فِي الموجب[2] ، ومن النَّحْوِيِّين من جعل بَلْ بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى وجهين :

---

(١) بل حرف عطف إن تلاها مفرد فإن تقدمها أمر أو إيجاب جعلت ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضدها لما بعدها. المغني بحاشية الأمير : ١/ ١٠٣ ، وينظر حكم لكن كحرف عطف في المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٤ ، وفيه أن قياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن.

أحدهما . ما ذكرته من أنَّ : " بل " توجب لِمَا بَعْدَهَا ما نُفِيَ عَنْ مَا قبلها ، فلا يكُون ما بَعْدَهَا منصوباً.

الثاني : أَنْ تكون : "بَلْ" بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى حَالها بَعْدَ الواجب لزوال العطف ، فَهَذه ينتصب الْخَبَر بَعْدَها ؛ لأن التقدير : بل ما زيد مُنْطَلقاً[١]، وقال بَعْضُ شيوخنا : الذي يظهر أنك متى أردت هَذَا الْمَعْنَى جئت بالثاني بدلاً انتهى.[٢] يعني : أن ذكر الْخَبَر أولاً كان عَلَى جهة الغلط ، فأتيت بالثاني لتستدرك الغلط ، وتبين أن قصدك أوَّلاً إِنَّمَا كَان للاسم الثانِي فيصير نظير : مررت بِرَجُلٍ بَلْ امرأةٍ ، قصدت أن تقول : مررت بامرأةٍ ، فسبق لسانك غلطاً إِلَى قولك : برجلٍ فأضربت عن ذَلِكَ وقُلْت : بل امرأة.

ورفع الاسْم بَعْدَ : " بل " في قولهم : ما زَيْدٌ قائماً بل قاعدٌ ، أوردَهُ سماعاً عن الْعَرَب سِيبَوَيْه ، وعلل رفعه بنقض النفي[٣] ، وقال الفَارِسِيّ : قياس لكن أن تكون مثل بل ، انتهى[٤] . وقد جاء ذَلِكَ نَصاً فِي لَيْسَ ، قال الشاعر :[٥]

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٦ ونسب هذا للمبرد ، انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٥ ، والمغني : ١٢٠.

(٢) ذكر هذا نصاً في التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٥.

(٣) راجع الكتاب لسيبويه : ١/ ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠.

(٤) الإيضاح العضدي ، ١١٠ – ١١١.

(٥) البيت من بحر الوافر منسوب لهدبة بن خشرم العذري أو قيس بن زهير العبسي ، انظره في التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٧٢ ، والإيضاح العضدي : ١١٠ – ١١١.

اللغة : قوله : " السفساف " الدنيء ، وقوله : " المدره " الذاب عن القوم ، وقوله . "العوان" أي : من الحرب التي قوتل فيها مرة بعد مرة.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ولست ...... ولكن " حيث جاءت فيه لكن مـراداً بهـا الإثبات واقعة بعد ليس المراد بها النفي.

وَلَسْتُ الشَّاعِرَ السِّفْسَافَ فِيهُمْ وَلَكِنَّ مِدْرَهُ الْحَرْبِ الْعَــوَانِ

وقياس : " مَا " على : " لَيْسَ " يقتضي جواز : مَا زَيْدٌ قَائماً لَكِنْ قَاعِـــدٌ ، ومفهوم بيت النَّاظِم أَنَّكَ إِذَا عطفت بِغَيْرِ : " بَلْ ولَكِنْ " لا يلزم الرفع فِي الْمعطوف من بَعْد منصوب ، بل يَجُوز فيه الرَّفْعُ وغَيْره.[١]

وهَذَا عَلَى قسمين : منه ما يَجُوز فيه النصبُ ، ويكون أولَى ، ويَجُوز فيـــه الرفع عَلَى ضعف نَحْو : مَا زَيْدٌ قَائماً وَلاَ قَاعِداً ، النصب أولى عندنا فيكـــون مـــن عطف المفردات ، ويَجُوز الرفع عَلَى إضمار هو ، أي : ولا هو قاعد فَيَكُـــون مـــن عطف الجمل.[٢]

وقَدْ منع القوم النصب فِي : " ليس " ، فلم يُجيزُوا : لَيْسَ زَيْـــدٌ قائمـــاً ولا قاعداً ، بالنصب ، وقالوا : يَجِبُ الرَّفْع فتقول : ولا قاعد عَلَى إضمار هو ، أي : ولا هو قاعد ، وعللوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لاَ يَجُوز : ولاَ لَيْسَ قَاعِداً ، وإِذَا مَنَعُوا ذَلِكَ فِي : لَـــيْسَ فلأن يَمنعـــوه فِي : " مَا " أحرَى وأولَى ، وحكى سِيبَوَيْه الخفض عَلَى توهم البـــاء نَحْو : مَا زَيْدٌ قَائماً ولا قاعدٍ[٣] ، وجعل الْفَرَّاء ذَلِكَ مقيساً.

فإن وقع بَعْد هَذَا الْوَصْف اسم سببي نَحْو : مَا زَيْدٌ قائماً ولاَ قاعداً أخـــوه ، فإن جعلت الاسْم مرفوعاً بقاعد جاز فِي : قاعد وجهان :

أحَدَهُمَا : النصبُ عطفاً عَلَى : قائماً ، ويكُون ذَلِكَ مِنْ عطفِ المفردات.

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩٦ ، ٥٩٧.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩٦ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٥ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٦.

(٣) انظر حكاية سيبويه ذلك فِي ليس ، الكتاب : ١/ ٣٠٦ ، ٣/ ٢٩ ، وقد نسب ذلك لسيبويه ابن عصفور فِي شرح الجمل : ١/ ٥٩٦ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٦.

والثاني : رفعُهُ بالابتداءِ ، ومسوغه : أنه اعتمدَ عَلَى أداة نَفْيٍ ، " وأخـوه " فاعل به أَغْنَى عن الْخَبَرِ ويكُون من عطف الجملِ ، وإنْ لَمْ تجعلْـه مَرْفُوعـاً بـــ : "قاعد" كان : " أخوه " مرفوعاً بالابتداء ، ووجب رفع : " قائم " عَلَى أَنَّهُ خَبَر مقدم.[١]

القسم الثاني : ما وجب فِيه الرفع وهو إِذَا كان الوصف قد جـاء بَعْـدَه أجنبي ، وذَلِكَ نَحْو : مَا زَيْدٌ قَائماً ولا قَاعِدٌ عَمْرُو ، وفِي العطف فِي هَـذَا البـاب تفصيل لا يليق ذكره بِهَذَا الْمُخْتَصَر.[٢] / ٦٤

قَوْلُـــهُ :

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرُّ البَا الْخَبَر وَبَعْدَ "لاَ" وَنَفْيِ "كَانَ" قَدْ يُجَرّ

جَرُّ الْبَاء الْخَبَر بَعْدَ : " مَا ولَيْسَ " مقيسٌ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى :[٣]{ **أَلَيْسَ ذَلِـكَ بِقَادِرٍ** } ، وَنَحْوُ مَا قُدِّمَ أَوَّل الْبَاب أَنَّ الْحجازيين يَجُرُّونَ خَبَرَ : " مَا " كَثِيراً حَتَّى إِنَّ

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣١٩ – ٣٢٠ ، ٣١٥ – ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٥٩٦ ، ٥٩٧.

(٢) قال سيبويه : " وتقول : مَا زَيْدٌ كريماً ولا عاقلاً أبوه ، تجعله كأنه للأول بمنزلة كريم ؛ لأنـه ملتبس به إذا قلت : أبوه تجريه عليه كما أجريت عليه الكريم ؛ لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً ، وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ؛ لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو لَمْ يكن كلاماً ؛ لأنه لَيْسَ مِن سببه فترفعه على الابتداء والقطع من الأوَّل كأنك قلت : وما عاقل عمرو ، ولو جعلته من سببه لكان فِيه له إضمار كالهاء فِي الأب ونَحْوِها ، ولَمْ يجز نصبه عَلَى ما ؛ لأنك لو ذكرت ما ثم قَدَّمْتَ الْخَبَر لَمْ يكن إلا رفعـاً وإن شـئت قُلْت : ما زَيْدٌ ذَاهِباً ولا كريم أخوه ؛ إن ابتدأته ولَم تجعله على ما كما فعلت ذَلِـكَ حـين بدأت بالاسم ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٦١ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣٢٠.

(٣) من الآية : ٤٠ من سورة القيامة ، ومثال ما قوله : {وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ} الآية : ٤٠ من سورة فصلت.

السَّمَاع قليلٌ بالنصب[١] ، فإِذَا انْجَر بَعْدَ : " مَا " الحجازية كان فِي مَوْضِعِ نـــصب خَبَراً لَهَا أَوْ بَعْدَ : " مَا " التميمية كان فِي مَوْضِعِ رَفْع خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ.

ويصدق القسمان تحت قوله : " جَرُّ الْبَا الْخَبَر " فإِنَّ الْخَبَر أعم من أن يكُون خبر : " مَا " أو خبر المبتدأ ، أما دخول الباء فِي خبر ما الحجازية فجائز بإجماع.[٢]

وأَمَّا فِي الْخَبَرِ بَعْدَ : " مَا " التَّمِيمِيَّة ففِي ذَلِكَ خلاف ، وقَدْ اضْطَرَبَ فيهَـــا الْفَارِسّي فتارة قال : لا تدخل إلا فِي خَبَر : " مَا " الْحجازية ، وتارة قال : تدخل فِي خبر كل منفِيّ وهو الصحيح[٣] ، وقد نقل سِيبَوَيْه والْفَرَّاء أَنَّهَا تدخل فِي الْخَبَرِ فِي لُغَة بَنِي تَمِيم[٤] ، وقَدْ دخلت – أيضاً – فِي الْخَبَرِ بَعْدَ : " مَا " الْمزيد بَعْــدها : " إِن " نَحْو : مَا إِن زَيْد بِقَائِم.[٥]

وقوله : وَبَعْدَ " لاَ " نَحْو : لا رجلٌ بِقَائِم ، زَعَمَ بَعْض أصحابنا أنه لَمْ يَسْمَع زيادة الباء فِي خَبَر : " لاَ " ، ولا يقاس عَلَى زيادتها فِي خَبَرِ : " مَا " ؛ لأن الزيـــادة مجاز[٦] ، وقَدْ زَعَمَ بَعْضهم أن ذَلِكَ مَسْمُوع[٧] ، وأنشد لسواد بن قارب :

---

(١) هذا ما جعل الفراء يقول : " لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء " معانِي القرآن للفراء : ٢/ ٤٢ ، ٣/ ١٣٩.

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٦.

(٣) راجع المسائل البغداديات : ٢٨٣ – ٢٨٤ ، والشيرازيات : ٥٦٥.

(٤) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٦٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٦.

(٥) استشهدوا لذلك بقول الشاعر المتنخل من الشعراء الهذليين :

لعمرك ما إن أبو مالك   بواه ولا بضعيف قواه

(٦) منهم ابن مالك كما ذكر فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٣٠٨.

(٧) البيت من بحر الطويل قائله هو سواد بن قارب الأسدي الدوسي الصحابي – رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ – وهو فِي ابْنِ النَّاظِمِ : ٥٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٦ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٠ ، وشرح التسهيل لابـــن مالك : ١/ ٣٧٦ ، وشرح ابيات المغني : ٦/ ٢٧١. =

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

فعنده أن : " لاَ " هنا أعملت عمل لَيْسَ ، فـ : " ذو شفاعة " اسم : "لا" ، و : "بمغن " فِي موضع نصب عَلَى خَبَرِ : " لاَ ".(١)

ولَيْسَ هَذَا بنَص ؛ إذ يحتمل أن يكون : " ذُو شَفَاعَة " مبتدأ ، ولَمْ تعمل "لاَ" شيئاً ، و : " بمغن " فِي مَوْضعٍ رفع عَلَى أَنَّهُ خَبَر المبتدأ ، ودخلت الباء لما فيه من معنى النفْي لاَ لأجل أنه فِي خَبَر : " مَا " ؛ ألا تراهم أدخلوا الباء فِي خَبَرِ الْمبتدأ بَعْدَ : " مَا " التميمية وهي لا تعمل ، وأدخلوها – أيضاً – فِي الْخَبَرِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأ الَّذي تقدمه أداة الاستفهام الذي يراد به النفي ، قال الشاعر :(٢)

= **اللغة** : قوله : " وَكُنْ لِي شَفِيعاً " يخاطب به رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – ويقول له : كُنْ لِي يَا رَسُولُ الله شَفِيعاً يوم لا يغني صاحب الشفاعة فتيلاً عن سواد بن قارب ، و"الفتيل" الخيط الأبيض الرقيق الذي يكون فِي النواة ، قوله : " عن سواد بن قارب " أصله : عني ، ولَكِنَّهُ أَقَام المظهر مقام المضمر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " بِمُغْن " حَيْثُ دخلت فِيه الباء الزائدة فِي خبر لا العاملة عمل لَيْسَ كما تدخل فِي خَبَرِ لَيْسَ.

(١) قال فِي المغني : تزاد الباء فِي خَبَر المنفي بلَيْسَ وما أختها كثيراً كقول الله تعالى : **{أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ}** ، وقوله تعالى : **{وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ}** ، وتزاد بقلة فِي خَبَر " لا " النافية العاملة عمل لَيْسَ كبيت الشاهد . ينظر المغني : ١١٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٢ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣١٦.

(٢) البيت من بحر الطويل ، قائله هو الفرزدق همام بن غالب ، من قصيدة يهجو بها جريراً ويرمي قومه بإتيان الإبل ، مصدر الشاهد قوله :

يقول إِذَا اقلولي عليها وأقردت   ....

– ينظر تخليص الشواهد : ٦٨٦ ، والخزانة : ٤/ ١٤٢ ، والدرر : ٢/ ١٢٦ ، وشرح شواهد المغني : ٧٧٢ ، والصحاح للجوهري مادة : (قرد) ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٢.

الاستشهاد فيه : زيادة الباء فِي خبر المبتدأ الذي دخلت عليه هل لشبهها بالنفي.

.... أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ

وقوله : وَنَفْيِ " كَانَ " نَحْوُ : لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ بِقَائِمِ ، وقوله : " قَدْ يُجَرّ " يشير إِلَى أَنَّ زيادة الباء بَعْدَ : " لاَ " وبَعْدَ نَفْيِ : " كَانَ " قليلة ، وقال الشنفرى :[١]

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

يريد : لَم أكن أعْجَلَهُمْ.

قَوْلُــهُ :

وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لاَ

إعمال : " لا " إعمال : " لَيْسَ " فِي رفع الاسْم ونصب الْخَبَر قليل جداً ، حتى إن بَعْض النَّحْوِيِّين زَعَم أَنَّ : " لاَ " أجريت مَجرى : " لَيْسَ " فِي رفع الاسْم خاصة : " لا " فِي نصب الخبر ، وزعم بعضهم أنه لَم يسمع النصب فِي خبر : " لاَ " ملفوظاً به ولَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ سُمِعَ ذَلِكَ لَكِنَّهُ فِي غاية الندور والقلة ، قال الشاعر :[٢]

---

(١) قائله هو الشنفرى الأزدي ، وهو من قصيدة لامية ، وهي قصيدة مشهورة طويلة من الطويل ، وأولها هو قوله :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيكُمْ فَإِنِّي عَلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ

انظر ديوان الشنفرى : ٥٨ وما بعدها (شرح : إميل بديع يعقوب) الخزانة : ٣/ ٣٤٠ ، والدرر : ٢/ ١٢٤ ، وشرح شواهد المغني : ٨٩٩ ، وبلا نسبة فِي الجنى الداني : ٥٤ ، والمغني : ٥٦٠ ، والهمع : ١/ ١٢٧ ، والمعجم المفصل : ٦٨٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٢ ، ابن الناظم : ٥٧ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٩٥ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٠.

اللغة : قوله : " بأعجلهم " يعني بعجلهم وليس المراد منه الأعجل الذي هو للتفضيل ، " الجشع " : هو الحرص على الأكل ، وقال الجوهري : الجشع أشد الحرص تقول منه جشع بالكسر.

والمعنى : إذا مد القوم أيديهم إلى الزاد لَم أكن أنا عجلاً فِي ذلك حين يكون أجشعهم أعجلهم.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " لَم أكن بأعجلهم " حيث دخلت الباء فِي خبر كان المنفية.

(٢) أقول هذا البيت من الطويل مجهول القائل ولَم ينسبه العيني وهو بلا نسبة فِي تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، والدرر : ٢/ ١١١ ، والمغني : ١/ ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٦ ،=

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيـــاً

وهَذَا كله يدل عَلَى أَنَّ إِعْمَال : " لاَ " إعمال لَيْسَ ضعيف جداً ، ولو ذَهَبَ ذاهب إِلَى أَنَّهُ لاَ يَجُوز أن تعمل : " لاَ " هَذَا الْعَمَل لذَهَب مَذهَباً حَسناً ؛ إذ لا يحفظ ذَلكَ فِي نَثْرٍ أصلاً ولا فِي نَظْم إلا فِي بيت نادر ، ويَنْبَغِي أَنْ لا تبنى عليه القواعـــد ، ولَيْسَ فِي كتاب سِيبَوَيْه ما يدل عَلَى أن إعمالها إعمال لَيْسَ مقيس مطرد ، بَلْ قَال : وزَعَمُوا أَنَّ بَعْضهم قَرَأَ :[١] {وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ} ، وَهِيَ قَلِيلَة ؛ كَمَا قَالَ بَعْضهم فِي قول سعد بن مالك :[٢] / ٦٥

= وابن النَّاظم : ٥٨ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣١٨ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٨٦ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٣.

اللغة : قوله : " تعز " أمر من تعزى يتعزى من العزاء وهو الصبر والتسلي ، قوله : " ولا وزر " بفتح الواو والزاي المعجمة وفي آخره راء وهو الملجأ ، وأصل الوزر الجبل ، قوله : " واقياً " من وقى يقي وقاية إذا حفظ.

والمعنى : اصبر وتسلّ على ما أصابك من المصيبة فإنه لا يبقى شيء على وجـــه الأرض ، ولا ملجأ يقي الشخص ويحفظه مما قضى الله رب العالمين.

الاستشهاد فيه : في قوله : " فلا شيء باقياً ولا وزر واقياً " فإن لا فِي الموضعين بِمعنى لَيْسَ وعملت عملها.

(١) من الآية : ٣ من سورة ص.

(٢) قائله هو سعد بن مالك بن ضبيعة جد طرفة ، وهو من قصيدة حائية وأولها هو قوله :

يـــاَ بُــؤْسَ لِلْحَـــرْبِ الَّتِي وضَعَــتْ أَرَاهِطَ فَاسْــتَرَاحُوا

وهي من الكامل المجزوء وفيه الإضمار والترفيل ، وانظر الشاهد في ابن الناظم : ٥٨ ، وشرح المفصل : ١/ ١٠ ، والكتاب : ١/ ٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٨.

اللغة : قوله : " أراهط " جمع الجمع كأنهم قالوا : رهط وأراهط ، ثم قالوا : أراهط ، قوله : " من صد " أي من أعرض " عن نيرانها " أي عن نيران الحرب ، قوله : " فأنا ابن قـــيس لا براح " أي لا براح لي أي : ليس لِي براح. =

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرَانِهَـــا فَأَنَا ابْـــنُ قَـــيْسٍ لاَ بَـــرَاحُ

فجعلها بمترلة لَيْسَ[1] ، فظاهر كلام سِيبَوَيْهِ أن مثل هَذَا البيت لا يبنى عليه ؛ ألا تَرَى أَنَّهُ شبه رفع الحين بَعْدَ : "لات" برفع براح بَعْدَ : "لا" ، ولا تَرْفَـع : "لات" غَيْر الْحين ، فكذَلِكَ لاَ تَرْفَع : " لا " غَيْرَ براح فِي هَذَا البيت.

ومن وقفنا عَلَى كلامه ممن ذكر أن : " لا " تعمل عمل : " لَيْسَ " لَم يـنص عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بالنسبة إِلَى لُغَة مَخْصُوصَة إلا ما فِي كتاب المغرب لأبِي الْفَتْح ناصر بن أبِي الْمَكَارِم الْمطرزي الْخَوَارِزْمي[2] ، فَإِنَّهُ ذَكَر فِيه مَا نَصَّهُ : " مَا ولاَ " بِمَعْنَـى : "لَيْسَ" تَرْفَعَانِ الاسْم وتَنْصِبَانِ الْخَبَر نَحْو : مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً ، ولاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْـكَ ، وعِنْدَ بَنِي تميم لا تعملان .[3] انتهى.

فنص عَلَى أن : " لا " لا تعمل عِنْدَ بَنِي تَمِيم ، وأنها تعمل عِنْدَ غَيْرهم وقرنها بـــ : " ما " ، وما يعملها أَهْل الحجاز ، فالظاهر من كلامه أنها عندهم مثل : " ما " ثم تفرع عَلَى مَا قَاله الناس من أن لا يَجُوز أن تعمل عمل : " لَيْسَ " ، وإن كنـا لا نَخْتَار ذَلِكَ فنقول : شرطوا لِذَلِك ثَلاَثَة شروط :

= والْمعنَى : إن أعرض عن نيران الحرب أولاد يشكر وأولاد بني حنيفة فأنا ابن قيس لا براح لِي عن موقفي فِي الحرب.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " لا براح " حيث استعمل الشاعر لا بمعنى لَيْسَ فقال : لا براح فِي تقدير : ليس براح ، وإن كان ذَلِكَ قَلِيلاً.

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٨.

(٢) المتوفي فِي سنة (٦١٠ هــ) ، من مؤلفاته مختصر المصباح فِي النحو ، والمغرب فِـي شـرح المعرب ، والإقناع فِي اللغة ، ينظر بغية الوعاة : ٢/ ٣١١.

(٣) انظر النص فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٨٤ ، وقد وقف عليه المحقق فِي المغـرب : ٥٣٦ ، بيروت.

أحدها : أَنْ يَكُون اسمها وخبرها نكرتين نَحْو : لا رجل قائماً ، ولَمْ يجيزوا : لا زيد أخاك ، ولِذَلِكَ قَالَ : " فِي النكرات " وذكر هبة الله بن الشجري : أَنَّهَا عملت فِي معرفة[١] ، وأنشد للنابغة الجعدي :[٢]

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لاَ أَنَا بَاغيا　　سِوَاهَا وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا

وتأولوا هَذَا البيت وكان يَنْبَغِي أن يبنوا عليه كما بنوا عَلَى مثل قوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا　　فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

أي : لَيْسَ بَرَاحٌ لِي ، أو يتأولوا هَذَا كما تأولوا ذَلِكَ ، ولا يبنى إلا عَلَى الْكَثِير المعروف من كلام الْعَرَب لا النادر الشاذ الذي لَمْ يَأْت إلاَّ فِي شعر ، ولَمْ يَذْكُرُ النَّاظِم فِي : " لاَ " سِوَى هَذَا الشَّرْط الواحد وهو التنكير.

---

(١) اشترط النحويون لعمل " لا " عمل " ليس " شروطاً ، قال ابن هشام فِي حديثه عن " لا " : أنها لا تعمل إلا فِي النكرات خلافاً لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة ثم ذكر البيت . المغني : ٢٤٠ ، وقال ابن مالك : وشذ إعمالها فِي معرفة وذكر البيت ، شرح التسهيل : ١/ ٣٧٧ ، وينظر أمالي ابن الشجري : ١/ ٤٣٠ وما بعدها تحقيق : محمود الطناحي.

(٢) قائله هو النابغة الجعدي الصحابي – رضي الله تعالى عنه – وهو من قصيدة يائية من الطويل وقبله :

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا　　تَوَلَّتْ وَأَبْقَتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

اللغة : قوله : بدت : أظهرت ، حلت : نزلت.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " لا أنا باغيا " حَيْثُ عمل لا بمعنى لَيْسَ فِي المعرفة وهو شاذ ، وقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ فِي كِتَابِ التمام وابن الشجري أيضاً ، وقد أجيب عن هَذَا مِنْ وجهين : **أَحَدَهُمَا** : أن تجعل أنا مرفوعاً بفعل مضمر وباغياً نصب عَلَى الحال تقديره : لا أرى باغياً فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ، **والثاني** : أن يُجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بَعْدَهُ خَبَراً ناصباً " باغياً " عَلَى الْحَالِ ، وكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة كالْحَال السادة مسد الْخَبَر . وانظر البيت فِي الخزانة : ٣/ ٣٣٧ ، والمغني : ٢٤٠ ، والأمالي لابن الشجري : ١/ ٤٣٠ ، والتصريح : ١/ ٢٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٢٥ ، والمقاصد : ١/ ٣١٩ ، وابن عقيل : ١/ ٣١٥.

الشرط الثاني : أن لا يتقدم خبرها عَلَى اسمها ، فَإِذَا تقـدم الْخَبَـر ارتفـع بالابتداء نَحْوُ : لاَ قَائِم رجل.

الشرط الثالث : أن لا ينتقض النَّفْي ، فإن انتقض بطل عملـها نَحْـو : لاَ رَجُل إلا أفضل منك.

وقوله : " وَقَدْ تَلِي لاَتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلاَ " ، أما : " لات " فَذَهَبَ بَعْضهم إِلَى أَنَّهَا لا تعمل لا عمل : " لَيْسَ " ولا عمل : " إِنَّ " ، وأَنَّ الرَّفْع بَعْدَهَا بالابتداء ، وأن النصب عَلَى الظرف.[١]

وذَهَبَ بَعْضهم إِلَى أَنَّ التَّاءَ فِي : " لات " بدل من السين ، وأن أصـلها : "لَيْسَ" ، فأبدل من السين التاء ؛ كما فعل ذَلِكَ فِي : ست ؛ إذ الأصل : سِدْسٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لأنه كان الأصل فِي لَيْسَ : لاَسَ ؛ لأَنَّهَا فعل وكـأَنَّهُم كرهـوا أن يقولوا : لَيْتَ فيصير لَفْظها لَفْظ التَّمَنِّي[٢] ، ويجب عَلَى هَذَا أن يوقف عليها بالتـاء ، وهكذا وقف عليها جميع القراء إلا الكسائي ، فروي عنه الوقف بالهـاء وبالتـاء[٣] ، والصحيح أنها لا زيدت عليها التاء ولَيْسَت ببدل من السين ولا مزيدة فِي حين خِلاَفاً لِمن ذَهَب إِلَى ذَلِك.

---

(١) هما مذهبان باختصار : مذهب سيبويه إعمال لات إعمال ليس بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين أو ما يرادفه ، وأن يذكر أحدهما ويحذف الآخر وشاهده القراءتان فِـي الآيـة ، ومذهب الأخفش أنها تعمل عمل إن فحين مناص اسمها والخبر محذوف أي لهم وجوز إهمالها وحين ظرف خبر لمبتدأ محذوف أي ولات الحين حين مناص بل ذهـب إِلَـى أن الظـرف منصوب بفعل محذوف : ولات أرى حين مناص . انظر الكتاب : ١/ ٥٧ ، ٥٨ ، ومعانِي القرآن للأخفش : ٤٥٣ ، والتذييل والتكميل جـ ٤ : ٢٨٩ – ٢٩٥.

(٢) قال المرادي : " وذهب ابن أبِي الربيع إِلَى أَنَّها ليس أبدلت من السين التاء ثم أبدل من اليـاء الألف كراهة أن يلتبس بحرف التمني ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٩٠ ، وانظر التـذييل والتكميل : ٤/ ٢٨٩.

(٣) ينظر الوقف بين النحويين والقراء : ٩٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٤٣ ، والبحـر المحيط لأبِي حيان : ٧/ ٣٨٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٩٩٦.

وأما : " إنْ " فكان يَنْبَغِي للناظم أن يقيد فيقول : وإن النافية ليحترز بـــذلك من إن المخففة ، وإعمال : " إن " هَذه فِيهِ خلاف ، أجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ والْمُبَرِّد[١] وابن السراج[٢]، وأباه أكثر البصريين[٣]والفراء[٤]، والذي ورد من ذلك قول الشاعر:[٥]

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَــى أَحَــدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْــعَفِ الْمَجَــانِينِ

---

(١) ينظر المقتضب : ١/ ٥٠.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج : ١/ ٩٥ ، والارتشاف : ٢/ ١٠٩ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٦.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٢ ، ٤/ ٢٢١ ، والارتشاف : ٢/ ١٠٩.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء : ٢/ ١٤٤.

(٥) هذا البيت أنشده الكسائي ولَم يعزه إِلَى أحد ، وهو بلا نسبة فِي الأزهية : ٤٦ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٦ ، والجنى الداني : ٢٠٩ ، والخزانة : ٤/ ١٦٦ ، والدرر : ٢/ ١٠٨ ، ورصف المباني : ١٠٨ ، والتصريح : ١/ ٢٠١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١٦ ، والمقرب : ١/ ٢٠٥ ، والمعجم المفصل : ١٠٤٨ ، وابن الناظم : ٥٨ ، توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٢١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٩١ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣١٧. وهو من المنسرح ، وفيه العصب بالصاد المهملة والمعنى ظاهر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " إن هو " فإن إن هاهنا نافية بمعنى ليس ، وعملت عملها وهو نادر ، وذكر أنه لغة أهل العالية ، وفيه شاهد على مسألة أخرى وهي أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح فِي العمل.

فمنهم مَنْ خص ذَلكَ بالضرورة[١] ، ومنهم من قاس عليه وجعله قاعدة يبني عليه كما فعل هَذَا النَّاظم[٢]، وليس بشيء ، ولا حجة فِي قراءة[٣] سعيد بن جبير :[٤] { إنِ الَّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ }[٥] بتخفيف : " إن " ، ونصب : "عباداً أمثالكم" فخرج على أن : " إنْ " نافية ، و : "الذين" اسمها : / ٦٦ و : "عباداً" خبرها و : "أمثالكم" صفة لـ : "عباد" لشذوذ هذه القراءة ، ولاحتمالها غَيْر هَذَا الْمَعْنى ، وهي أن تكون المخففة من الثقيلة ، وانتصب خبرها عَلَى حد انتصاب خبر : "إن" المشددة فِي قول الشاعر :[٦]

إِذَا اسْوَدَّ جُنحُ اللَّيْلِ فَلتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسدا[٧]

---

(١) مما ورد من ذلك أيضاً قول الشاعر :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ... ولَكنْ بأن يبغى عليه فيخذلا

ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٣٨٧ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢١٧ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٧.

(٢) ذهب أكثر البصريين والفراء إِلَى أن : " إنْ " النافية لا تعمل عمل لَيْسَ ومذهب الْكُوفيِّينَ أَنَّهَا تعمل بنفس شروط (لا) النافية فإن اختل شرط أهملت وإن انتقض النفي بَعْد الْخَبَر تظل (إنْ) عاملة لوجود إلا بَعْدَ الْخَبَر . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، والمغني : ٢٣ ، ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ٧٥.

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم أبو محمد الكوفي التابعي قتله الحجاج فِي سنة (٩٥ هـ) . ينظر طبقات القراء : ١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦.

(٤) من الآية : ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٥) المحتسب لابن جني : ١/ ٢٧٠ ، وشواذ القرآن لابن خالويه : ٤٨.

(٦) البيت من بحر الطويل لعمر بن أبي ربيعة وليس فِي ديوانه ويوجد فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٨ ، وشرح أبيات المغني : ١/ ١٨٣ – ١٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، والدرر اللوامع : ١/ ١١١ ، وشرح المقدمة الجزولية : ٨٠٠ ، والشواهد النحوية في شعر عمر بن أبي ربيعة : ٣١ (د/ عبد العزيز فاخر).

(٧) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٧٨ – ٢٧٩ ، والعجيب أن أبا حيان خرج من ضعيف إِلَى ضعيف بل من ضعيف إِلَى أضعف ، وكون إن فِي الآية نافية عاملة عمل ليس أفضل من كونها مؤكدة ناصبة للاسمين.

ومن قاس عَلَى ذَلكَ لَمْ يخصص ذَلك بالنكرات ، بل أجَازَ أَنْ يعمل فيها وفي المعارف ، نَحْوُ : إن زَيْدٌ القائمَ ، وإن رَجُلٌ قَائماً ، ولَمْ يتعرَّضُوا للشروط الَّتي لا تعمل إلا إذَا كانت موجودة وكأَنَّهُم اكتفوا بقولهم : " تعمل عمل ما ".

قولـــه :

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَـلْ ... وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْس قَلّ

إذَا جاز إعمال : " لات " خُصَّ إعمالُها بالحين ، فمنهم من خص ذَلك بلَفْظه كما يقتضيه كلام هَذَا النَّاظِم[1] ، ومنهم من أجَازَ ذَلكَ فِي الْحِين ، وما رادفه[2] ، وسواء أكان معرفة أو نكرة ، وجعل الفارسي من إعمالها فيما رادف الحين قول الشاعر :[3]

حَنَّتْ نَوَار وَلاَتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذي كَانَتْ نَوَار أَجَنَّتِ

فأما ما ورد من رفع غير الحين بعدها فمؤول نحو قوله :[4]

---

(١) هو أيضاً قول سيبويه في الكتاب : ١/ ٥٨.

(٢) وهو قول ابن عصفور في المقرب : ١/ ١٠٥ ، ومن عجائب لات حذف لا وبقاء التاء ، قال ابن مالك : وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء ثم أنشد قول الشاعر وهو أبو وجزة السعدي :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ... وَالْمُطْعِمون زَمَان أيْنَ الْمطعمُ ؟

ينظر الجنى الداني : ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٧٨ ، والتاء مدخولاتها واستعمالاتها في الدراسات النحوية : ١١١ د. أحمد السوداني ط. أولى : ٢٠٠٤م.

(٣) هو بيت من الكامل لحجل بن نضلة ، وهو في الغزل لصاحبته نوار

اللغة : بدا : أي ظهر ، وأجنت : سترت.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " ولات هنا " حيث دخلت لات على اسم الزمان ، وهو هنا والمعنى ليس هذا أوان حنين . ينظر اللسان مادة : " هنا " والعيني على هامش الخزانة : ١/ ٤١٨ ، والمسائل البصريات : ٧٥٦ ، والشيرازيات : ٥٣٩ – ٥٤٣ ، ومعاهد التنصيص : ١/ ٧٣.

(٤) قائله هو شمردل الليثي ، وهو من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد وهذا أولها ، وهو من الكامل . انظر الشاهد في التصريح : ١/ ٢٠٠ ، وشرح شواهد المغني : ٢/ ٩٢٧ ، والدرر :=

لَهْفِي عَلَيْكَ للهفةٍ مِنْ خَائِفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لاَتَ مُجيرُ[١]

وأما ما زَعَم الفَرَّاء من أن : "لات" قد تخفض بها أسماء الزمان نَحْو قوله :[٢]

طَلَبُــوا صُــلْحَنَا وَلاَتَ أَوَانٍ   فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِــينَ بَقَــاءِ

= ٢/ ٦٣ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٩٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٦/ ٨٢ ، والمغني : ٦٣١ ، وشرح الأشموني : ١/ ٢٥٦ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٢٨٧.

اللغة : قوله : " لهفي عليك " أي : تحسري عليك ، قوله : " يبغي " أي : يطلب ، قولــه : "جوارك " بكسر الجيم بمعنى الأمان ، و " مجير " اسم فاعل من أجار.

الاستشهاد فيه : في قوله : " حين لات مجير " حيث أهملت لات لعدم دخولها على الزمان.

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٢ ، وأما تأويله فأول على أن مجير مبتدأ والخبر محــذوف أو مجير فاعل بفعل محذوف (له مجير أو يحصل مجير).

(٢) قائله هو أبو زبيد الطائي ، والبيت المذكور من قصيدة من بحر الخفيف المخبون ، وأولها قوله :

خَبَّرَتْنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ   وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمُكَّــاءِ

ينظر : ديوانه : ٣٠ ، والإنصاف : ١٠٩ ، وتخليص الشواهد : ٢٩٥ ، وتذكرة النحــاة : ٧٣٤ ، والخزانة : ٤/ ١٨٣ ، والدرر : ٢/ ١١٩ ، وشرح شواهد المغني : ٦٤٠ ، وبــلا نسبة في الخصائص : ٢/ ٣٧٠ ، ورصف المباني : ١٦٩ ، وسر الصناعة : ٥٠٩ ، وابــن يعيش : ٩/ ٣٢ ، والمغني : ٢٥٥ ، وابن الناظم : ٥٨ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٩٧.

مناسبة القصيدة : قال أبو عمرو الشيباني وابن الأعرابي : نزل رجل شيباني برجل طــائي فأضافه وسقاه فلما سكر وثب إليه بالسيف فقتله ، وخرج هارباً وافتخر بنو شيبان بذلك ، فقال أبو زبيد هذه القصيدة في تلك الحادثة.

اللغة : قوله : " الركبان " بضم الراء جمع ركب والركب أصحاب الإبل فــي الــسفر دون الدواب وهم العشرة فما فوقها ، قوله : " بضربة المكاء " بضم الميم وتشديد الكاف وهو اسم الرجل الشيباني الذي قتل الطائي ، قوله : " طلبوا صلحنا " أي طلب هؤلاء القوم صــلحنا ولكن ليس هذا وقت الصلح.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات أوان " حيث جرت لات ما بعدها من اسم الزمان كما ذهب الفراء.

وقول الآخر :[١]

فَلْتَعْرِفَنَّ شَـمَائِلاً مَحْمُـودَةً   وَلْتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةِ مَنْـدَمِ

فلا يعرف ذَلِكَ الْبَصْرِيُّون فِي الكلام[٢] ، وتأولوا ما ورد من ذَلِكَ فِي الشعر عَلَى حذف حين وكأنه قال : ولات حين أوان ، ولات حين ساعة مندم ؛ كما جاء حذف الحين – أيضاً – فِي قول الأفوه الأودي :[٣]

تَرَكَ النَّـاسُ لَنَـا أَكْنَـافَهُمْ   وَتَوَلَّوْا لاَتَ لَمْ يُغْـنِ الْفِـرَارُ

أي : لات حين لَمْ يُغْنِ الْفرار.

وقوله : " وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْس قَلّ " يقول : اشتهر عن الْعَرَب أن : " لات " يحذف المرفوع بَعْدَها ، وينصب الْحين ، وعكس هَذَا قَلِيل ، ولِـذَلِكَ قَـرَأَ أَكْثَرُ الْقُرَّاء : {وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ} بالنصب ، وقرأه بَعْضهم بالرفع ، وحين مرفـوع للات عَلَى أنه اسمها ، والْخَبَر محذوف.[٤]

وَلاَ نَحْفَظ مِنْ لِسَان الْعَرَب بمجيء الاسْم بَعْدَها مرفوعاً والْخَبَر منصوباً مثبتين معاً ، بل إن أُثْبِتَ الاسْم حُذِفَ الْخَبَر ، وإن أُثْبِتَ الخَبَرُ حذف الاسْم ، وَقَدْ ذَهَـب بَعْض النَّحْوِيين فِي قِرَاءَة من قرأ : {وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ} بالنصب ، إِلَى أن حين اسم :

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لقائل مجهول ، وشاهده الجر للات وأول على حـذف الحـين . وانظر البيت فِي معاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٩٧ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٥ ، وخزانـة الأدب : ٤/ ١٦٨ وما بعدها.

(٢) التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٥.

(٣) البيت من بحر الرمل ويوجد في تمهيد القواعد لناظر الجيش : ١٢٣٠ ، ومعجم الشواهد : ١٧٠. والشاعر يفتخر أن الناس سلموا له ولقومه أنفسهم وظهورهم واستسلموا وبعضهم أراد الفرار ولم يستطع.

(٤) حكي الرفع عن عيسى بن عمر . انظر شواذ ابن خالويه : ١٣٠ ، والبحر المحيط : ٧/ ٣٨٤ ، ومشكل إعراب القرآن : ٢/ ٢٤٧ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ٥٨.

"لات" عَلَى أَنَّهَا تعمل عمل : " إن " كحالها إِذَا لَمْ يزد عليها التاء ، والتقـــدير : ولا حِينَ مَنَاصٍ لَهُم ، وخبرها محذوف ، وهَذَا كله محتمل.

والأولى عندي : أن : "لات" لا تعمل شيئاً ، وإن كان معناها معنى : "لا" ؛ لأنها كما ذكرنا لا يحفظ لها الإتيان باسمها وخبرها مثبتين فنقول فِي قولـــه تعـــالى : **{وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}** فِي قِرَاءَة من قرأ بالنصب وأعملها إعمال لَيْسَ وادَّعَى أَنَّ اسمها لَمْ يلفظ به ، وأن : " حِينَ مَنَاصٍ " انتصب خبراً لَها : لا يخلو هَذَا الاسْم المدعى أنه مرفوع بِها ولَم يلفظ بِهِ مِنْ أَمْرَيْنِ :

إما أن يكُون مضمراً ، أو محذوفاً لا جائز أن يكُون مضمراً فِـــي : "لات" ؛ لأن الْحُرُوف لا يضمر فيها ، ولا جائز أن يكُون محذوفاً ؛ لأنها أجريت مجرى لَـــيْسَ فِي الْعَمَل / ٦٧ ، ولَيْسَ هِيَ الأصل ، واسم لَيْسَ لا يَجُوز حذفه ، فكذلك اسم : " لات " لا يَجُوز حذفه ؛ إذْ لَوْ جاز حذف اسم : " لات " لكانوا قد تـــصرفوا فِـــي الفرع ما لَمْ يتصرفوا فِي الأصل ، و : " لات " عَلَى زَعْمِ من أعملها مقصورة فِـــي إعمالها عَلَى الْحين حتى إِنَّهَا لا تعمل فِي غَيْرِه عنده أصلاً بخلاف : " لَيْسَ " فَإِنَّهَـــا تعمل فِي الْمَعارف والنكرات.

وإِنَّمَا لَمْ يجز حذف اسم : " لَيْسَ " لأنها مشبهة فِي عملها بالفعل المتعـــدي إِلَى واحد فِي رفع أحدِ الاسمين ونصب الآخر ؛ كما أن الفعـــل المتعـــدي كَـــذَلِكَ فمرفوعها مشبه بالفاعل ، ومنصوبها مشبه بِالْمَفْعُولِ ، فكما أن الفاعـــل لا يحـــذف فكَذَلِك اسمها لا يحذف ، وهَذَا الذي اخترناه من أن : " لات " لا تعملُ شـــيئاً هـــو مَذْهَب الأخفش.(١)

والَّذِي ذَهَب إليه سيبويه فِي : " لات " أنها عملت عمل لَيْسَ ، قـــال وقـــد تَكَلَّمَ فِي عملِ : " مَا " عمل : " لَيْسَ " ما نصه : كما شبهوا بلَيْسَ لات فِي بَعْـــض

---

(١) هذا النص بكامله فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٣ ، ٢٩٤.

المواضع وذَلكَ من الحين خاصةً لا تَكُون لات إلا مع الحين تُـضْمَرُ فيهـا مرفوعـاً وتَنْصِب الحِينَ لأنه مَفْعُولٌ بِهِ ولَمْ تُمَكَّن تمكُّنهَا ولَمْ تستعمل إلا مضمراً فيها[1]. انتهى.

فقول سِيبَوَيْه : " كما شَبَّهُوا بِـ : لَيْسَ لات فِي بَعْض المواضع " ظاهر فِـي أَنها لا يلزمها الإعمال دائماً بل إعمالها إِنَّمَا جاء فِي بعض المواضع ، وكأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا رُوِيَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِ الشاعر :[2]

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْـدَمِ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ

وقوله : " وذَلكَ مع الحين خاصة لا تكون لاتَ إلا مع الحينِ " نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا لا تعملُ عَمَلَ لَيْسَ فِي غَيْرِ الْحِينِ ، وظاهر فِي اختصاصها بِلَفْظِه ، وقوله : تـضمر فيها مَرْفُوعاً ، لا يُرِيدُ الإضمار حقيقةً ؛ لأن الحرفَ لا يُضْمَرُ فيه بَلْ يُرِيدُ : يحـذف المرفوع معها ، وسماه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كلّ واحد منهما لا يَكُـون ملفوظاً به ، وتَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بالإِضْمَارِ الْحَذْف ، وقوله بعد ذلك : " وَلَيْـسَتْ لات كلَيْسَ فِي المخاطبة والإخبار عن غائب " ، تقول : لَسْتَ ، ولَيْسُوا ، وعَبْدُ الله لَـيْسَ

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧.

(٢) قائله هو محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي ، ويقال : ابن مالك الكنّاني ، وهو من الكامل وفيه الإضمار والقطع ، والبيت في الخزانة : ٤/ ١٧٥ ، وفي تخليص الشواهد : ٢٩٤ ، والدرر : ٢/ ١١٧ ، وينظر المعجم المفصل : ٨٨٣ ، وانظر ابـن النـاظم ، ٥٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٣٧.

اللغة : قوله : " البغاة " جمع باغ كالقضاة جمع قاض ، وقوله : " ولات ساعة منـدم " أي وليست الساعة ساعة ندامة ، والمندم مصدر ميمي ، قوله : " مرتع " بالتاء المثناة من فـوق ورتع إذا رعى ، قوله : " مبتغيه " من ابتغى إذا طلب ، قوله : " وخـيم " أي ثقيـل مـن الوخامة.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ولات ساعة مندم " حيث عملت لات عمل ليس وعملها في أسماء الأحيان نحو : حين وساعة وأوان ، والحاصل أن المراد بكون اسمها حيناً أن يكون اسم زمان لا لفظ حين بدليل البيت المذكور.

ذَاهِباً ، فتبنى عَلَى المبتدأ وتضمر فيه ولا يكون هَذَا فِي : " لات " ، لا تقول : عَبْدُ اللهِ لات مُنْطَلِقاً ، ولا : قَومُكَ لاتُوا مُنْطَلِقِينَ ، فَهَذا كُلُّهُ نُصٌّ عَلَى أَنَّهُ لا يرِيدُ بالإضمارِ إلا الحذف.

وقوله : "وتَنْصِب الحين لأنه مَفْعُول به" ، أي : مشبَّه بِمَا شبه بالْمَفْعُول به ؛ لأن لات شبهت بلَيْسَ ، ولَيْسَ شبهتْ بضرب ، ومنصوب ضَرَبَ هو الْمَفْعُول بــه حقيقة[1] ، وقوله : "وَلَمْ تُمَكَّنْ تَمَكُّنَهَا" أي ولَمْ تَتَمَكَّنْ تَمَكُّن لَيْسَ ، وقوله : " ولَمْ تستعمل إلا مضمراً فِيها " أي إلا محذوفاً معها اسمها.[2]

(١) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٢٩٠.

(٢) الكتاب لسيبويه : ١/ ٥٧.

﴿ أَفْعَــــالُ الْمُقَــــارَبَــةِ ﴾

أطلق النَّاظم عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ أَفْعَالاً وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْن :

قِسْمٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِعْلٌ وَهُوَ ما عَدَا : " عَسَى ".

وقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وهو : " عَسَى " ، فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا فعلٌ ، وذَهَب بَعْض النَّحْويين إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ ، ويُنْسَبُ إِلَى أبي بكر بن السَّرَّاج ، وهو قَــوْلُ أَبِـــي الْعَبَّاس أَحْمَد بن يحْيَى نَصًّا نقله عنه غُلاَمُه[١] أَبو عَمْرُو الزَّاهِدُ.[٢]

وسُمِّيَتْ أفعالُ المقاربةِ ؛ لأَنَّ فِيهَا ما هو للمقاربة لا أَنها كُلَّهَا للمقاربة ، بل هِيَ عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَام :

قِسْمٌ مِنْهَا للشروع فِي الفعلِ ، فما كان قد شَرَعَ فِيه / ٦٨ وأخذ فِي التلبس به لا يُسَمَّى ذَلِك مقاربةٌ.

وقِسْمٌ مِنْهَا لِلتَّرَاخِي ، وما كان كَذَلِك لا يُسَمَّى مقاربة – أيضاً –.

وقِسْمٌ مِنْهَا للمقاربةِ نَحْو : كَادَ ، فإطلاق أَنها أفعالُ المقاربةِ مجــازٌ لِتَــسْمِيَة الْمَجْمُوع بِبَعْض أَفْرَادِه.

قَوْلُـــــهُ :

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِن نَــدَرْ غَيْر مُــضَارِعٍ لِهَــذَيْنِ خَبَــرْ

---

(١) هو عثمان بن حلال أبو عمرو الزاهد العابد شيخ لأبي على بن بليمة ، ولَم يذكر وفاته ابن الجزري في طبقاته ، ينظر : طبقات القراء : ١/ ٥٠١.

(٢) قال المرادي : " عسى " : "ذهب بعض النحويين إلى أنه حرف ونقله بعضهم عن ابن السراج وحكاه أبو عمرو الزاهد عن ثعلب ، وذهب الجمهور إلى أنه فعل وهو الصحيح ، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو : عسيت ، وعسيتم ، ولحاق تاء التأنيث له نحو : عست هند أن تقوم ". الجنى الداني للمرادي : ٤٦١ ، ٤٦٢ ، وينظر الكتاب : ٣/ ١١ ، ١٢ ، ٩٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤/ ٢١٤ وفيه نسبه للزجاج ، وابن يعيش : ٧/ ١١٦.

كان عَلَى قِسْمَيْنِ : نَاقِصَة وتَامَّة ، قَاصِرَة ومُتَعَدِّيَة وزَائِدَة ، فكان ينبغـي إذا شبه بها : " عَسَى وكَادَ " أن يبين بأي أقسامها شبههما إذ لا يصح أهما مثلها فيما ذكرنا ؛ لأن " عَسَى وكَادَ " لا يزادان ولا تكون كاد تامة قاصرة ، لا يُقَالُ : كَـادَ الأمر ، ولا كَادَ قِيَام زَيْد ، إِنَّمَا تأتي مُتَعَدِّيَة نَحْو : كَادَ زَيْد عمراً ، لكن مُضَارِعَهُمَا يأتي عَلَى يفعل نَحْو يَكِيدُ ، ومضارع هذه المذكورة في هذا الباب يكـاد ، وأمـا "عَسَى" فَقَدْ ادَّعَى بعض النحويين أنها تكون متعدية إِلَى مَفْعُول به فِي بَعْضِ الأَحْوَال عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانه إنْ شَاءَ الله تعالَى ، وقَدْ ذَكَرُوا - أيضاً - أَنَّهَا تَأتي تامة وسنبين ذاك ، فَهَذَا التشبيه الَّذي ذَكَرَهُ النَّاظِمُ كان ينبغي أن يعينه ، وإنما يعني أنها مثلها فـي رَفْع الاسم ونصب الْخَبَر فقط بدليل قوله آخر البيت : " لكن ندر " ، غير مـضارع هذين خَبَر ، أي أن خبر كان يكون اسماً مفرداً ويكون جملة اسميـة وفعليـة وظرفـاً ومجروراً ، وخبر هذين يكون مضارعاً وندر كونه غير مضارع ، أما في " عَسَى "ففي قَوْل الْعَرَب : عَسَى الْغُوَيْر أَبْؤسَا ، وقَوْلُ الشَّاعِرُ :(١)

---

(١) بيتان من الرجز المشطور قالهما رؤبة بن العجاج (ملحق ديوانه ص ١٨٥) ، قال العـيني : قال أبو حيان : هذا البيت مجهول لَم ينسبه الشراح إِلَى أحد فسقط الاحتجاج به ، قلت : لو كان الأمر على ما قال لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه فإن فيه ألف بيت قد عرف قائلها وخمسين بيتاً مجهولة القائل ، وانظر الشاهد فِي الخصائص : ١/ ٨٣ ، وابن الناظم : ٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٢٤ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ٣٢٤ ، والتذييل والتكميل : ٣/ ٤٠٩ ، ٣٤٣ ، والخزانة : ٨/ ٣٧٤ ، وابن يعيش : ٧/ ١٤.

اللغة : قوله : " أكثرت " من الإكثار ، " والعذل " بالذال المعجمة الملامة ، وقـد عذلتـه فاعتذل والاسم العذل بالتحريك ، قوله : " ملحاً " من ألح يلح إلحاحاً فهـو ملـح ، قولـه : "عسيت" بفتح العين وكسر السين يقال : عسيت أفعل ذلك ، وعسيت أيضاً بفتح الـسين وقرئ : {فَهَلْ عَسَيْتُمْ} – من الآية : ٢٢ من سورة محمد – وعسيتم بالفتح والكسر.

الاستشهاد فيه : في قوله : " عسيت صائماً " وذلك لأن الأصل أن يكون خبر : " عسى " فعلاً مضارعاً وقد جاء هاهنا مفرداً وهو نادر ، وقد قيل فِي هذا المقام خلاف ذلـك ؛ لأن "عسى " هاهنا فعل تام خبري لا فعل ناقص إنشائي بدليل وقوعه خبراً لإن ، ولا يجوز= =

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِماً   لاَ تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَـائِماً

وأما : " كَادَ " فَفِي قَوْل تأبط شراً :[1]

فأبت إلى فهم وما كدت أيبـاً   وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وقول الْعَرَب : " عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤَساً " للنحاة فِيه ثلاثة مذاهب :

فمَذْهَب سِيبَوَيْه وجميع البصريين أن : " أَبْؤساً " خَبَرُ : " عَسَى " وهو عَلَـى حَذْف مضاف ، والتقدير : ذا أبؤس.[2]

بالاتفاق : إن زيداً هل قام ؟ ، بدليل قبول هذا الكلام التصديق والتكذيب ، فعلى هذا فالمعنى : إني رجوت أن أكون صائماً فصائماً خبر لكان والفعل مفعول لـ " عسى " . ينظر : المغني : ١٥٢ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، والشاهد : ٢٤٢ من شواهد العيني.

(١) قائله هو تأبط شراً ، وهو من قصيدة رائية ، وأولها هو قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يحتلْ وقَدْ جَدَّ جِدُّه   أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدْبِرُ

وهي من الطويل . ينظر الأغاني : ٢١/ ١٥٩ ، وتخليص الشواهد : ٣٠٩ ، والخصائص : ١/ ٣٩١ ، والدرر : ٢/ ١٥٠ ، والتصريح : ١/ ٢٠٣ ، وبلا نسبة في الإنـصاف : ٥٤٤ ، ورصف المباني : ١٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ : ٨٢٢ ، وابن يعـيش : ٧/ ١٣ ، وشـرح شواهد المغني : ٩٧٥ ، وابن الناظم : ٥٩ / وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٢٥ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٣٠٢ ، وشرح ابن عقيل : على الألفية : ١/ ٣٢٥.

اللغة : قوله : " وقد جد جده " أي ازداد جده جداً ، قوله : " أضاع " أي ضيع أو وجده ضائعاً ، قوله : "وقاسى أمره" أي شقى به وهو مؤول ، قوله : "فأبت" من آب يـؤوب إذا رجع أوباً وإياباً ، قوله : "إلى فهم" وهي قبيلة ، وهي فهم بن عمرو بن قيس بن غـيلان ، قوله : "وما كدت آيباً" أي راجعاً وهو فاعل من آب يؤوب ، قوله "وكم مثلها" أي وكـم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تتلهف كيف أفلت ، قوله : "وهي تصفر" من صفير الطائر .

الاستشهاد فيه : في قوله : "وما كدت آيباً" وهو أنه استعمل خبر كاد اسماً مفرداً وإنما قياسه الفعل ، ويروى : وما كنت آيباً فإن صح فلا استشهاد فيه.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٨ ، ١٥٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، والمقتضب : ٣/ ٧٠ ، ٧٢ ، والأصول : ٢/ ٢٠٧ ، والحلبيات : ٢٥٠.

وقال الكِسَائِيُّ : انتصب عَلَى أَنَّهُ خَبَر يكُون مضمرةً ، أي : " عَسَى " الغوير أن يَكُون أَبْؤساً ، أي أهل أبؤس.[١]

وقال أبو عبيد : التقديرُ أَنْ يَأتِيَ بَأَبْؤس.[٢]

وقال ابنُ كَيْسَان : أبؤساً مصدر والتقدير : أن يَبْأس[٣] ، وقَوْلُ سِيبَوَيْه أرجحُ مِنْ هَذِهِ الأَقَاوِيلِ.[٤]

وقال أبو عمرو الزاهد : قال أبو العَبَّاس يَحْيَى أَحْمَد بن يحيى كلام الْعَـــرَب كله : "عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ " ، فتجعل : زيداً مبتدأ ، وقائماً خبره ، قال : ومن الْعَرَب من يَجْعَلَها فِي معنى : كان ، فيقول : " عَسَى زَيْدٌ قَائماً " ، ولِهَذه اللُّغَة جَاءَ الْخَبَر عـــن عمرَ بنِ الْخطَّابِ أَنَّهُ قال للرجلِ الذي وجدَهُ مَنْبـــوذاً : (عَـــسَى الْغُـــوَيْرُ أَبْؤسَـــاً) انتهى.[٥]

فظاهر هَذَا النقل عن أحمد بن يَحْيَى أَنَّهُ يَجوز : عَسَى زَيْدٌ قَائِمٌ ، وأنه كلامُ الْعَرَب ، ولا يكُون لـــ : " عَسَى " عَمَلٌ ألبتةَ ، وهَذَا شيء لا يعرفـــه البـــصريون ، وظاهر كلامه – أيضاً – أنه يَجُوز : عَسَى زَيْدٌ قَائماً ، ولذَلك أثبتها لغةً لِلْعَـــرَب لا ضرورةً ولا نادراً ، وهَذَا – أَيْضاً – مخالف لرأي البصريين.[٦]

---

(١) ذكر هذا التقدير المبرد فِي المقتضب : ٣/ ٧٠ ، وثعلب فِي مجالسه : ٣٠٧.

(٢) التذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٣ ، وقال محققه : " قال فِي غريب الحديث : ٣/ ٣٢١ – ٣٢٢ ومعناه كأنه أراد عسى الغوير أن يحدث أبؤساً أو أن يأتي بأبؤس فهذا طريق النصب "

(٣) ذكره أبو حيان فِي التذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٣٤ وعلق بقوله : " قال مصعب بن أبِي بكر الخشني وهذا حسن ".

(٤) انظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٨.

(٥) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٢١ ، والتذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٤ ، والخبر في صحيح البخـــاري كتاب الشهادات باب إذا زكى رجل رجلا كفاه . ٣/ ١٥٨.

(٦) ارتشاف الضرب : ٢/ ١٢٢ ، وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣٤٤.

وكان يَنْبَغِي للنَّاظِم أن يقول : لَكِن ندرَ مجيءُ خَبَرهما اسماً ولا يقول : غَيـــر مضارع ؛ لأن غَيْر مضارع يصدق عَلَى الاسم وعَلَى غَيْرِه مِن ظرف أو مجرور أو جملة اسمية أو فعلية لَمْ تصدّر بِمُضَارع ، ففي قوله : " غَيْر مُضَارِعٍ " إِبْهَام ، وكان يَنْبَغِـــي أَنْ يُعَيِّنَ ودلَّ كلامُ النَّاظِمِ أَنَّ خَبَرَهَا يكُون مُضَارِعاً بالْمَفْهُومِ لا بالْمَنْطُوقِ. / ٦٩

قَالَ ابْن مالك :

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ : "عَسَى"   نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيـــهِ عُكِـــسَا

الضَّمير فِي قَوْلِهِ : " وَكَوْنُهُ " عائدٌ إِلَى المضارِعِ ، أي : وكونُ المضارع الذي يقعُ خَبَراً لَهُمَا قليلٌ بدونِ : " أن " بَعْدَ : " عَسَى " ، يعني أن : عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ قَلِيلٌ جائزٌ فِي الكلام ، هَذَا مَذْهَب سِيبَوَيْه[١]، وأما جمهورُ البصْرِيِّينَ فَبَابُهُ عِنْدَهُمْ الشِّعْر[٢]، ومفهومُه أَنَّ : "عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ " ، كثيرٌ فِي لسانِ الْعَرَبِ.

ويدلُّ قوله عَلَى أن المضارع خَبَرٌ لـــ : " عَسَى " سواء اقترنَ بِأَنْ أَمْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا ، أما إِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ المضارعُ بِأَنْ فهو فِي مَوْضِعِ خَبَر : " عَسَى " ، وهو فِي مَوْضِعِ نَصْب عِنْدَ الْبَصْرِيِّين.

وأما عَلَى مَا حكيناهُ عَنْ أحمد بن يَحْيَى فيحتَمَل أَنْ يَكُون فِي موضع رفـــع خَبَراً لِلْمُبْتَدَأ ، ولَمْ تَعْمَل : " عَسَى " شَيْئاً ، ويُحتَمَل أن يكون فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ كَمَا يَقُولُهُ أَصْحَابُنَا ، وإِذَا لَمْ يُقْتَرَنْ بـــ : " أَنْ " فمن العرب من يأتي بالـــسِّينِ فَيَقُـــول : عَسَى زَيْدٌ سَيَقُومُ.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٨.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٣٢٧ ، وينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٠ . ومن شواهده قول الشاعر :

عَسَى فَرَجٌ يَأتِي بِهِ اللهُ إِنَّهُ   لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأمَّا إذَا قُرِنَ الْمُضَارِعُ بـــ : " أنْ " فَفيه خلاف : الْجُمْهُور عَلَى أنَّــهُ فِــي مَوْضعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِ[١] ، وزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أنَّهُ فِي مَوْضعِ الْمَفْعُول بِهِ[٢]، وهُوَ ظَــاهِر كلام الزجاجيّ فتكون إذ ذاك لَيْسَتْ داخلة عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَر.[٣]

وقد نص ابن الطَّرَاوَة عَلَى أنَّ : " عَسَى " فِي قَوْلِكَ : عَسَى زَيْدٌ أنْ يَقُــومَ ، لَيْسَتْ دَاخلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَر ، وحكى صَاحِبُ اللُّبَابِ عن الْكُوفِيِّينَ أنَّهُ فِي مَوْضعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِمَّا قَبْلَهُ.[٤]

وقوله : " وكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ : عَسَى نَزْرٌ " قِيلَ حُــذفَتْ مِنْــهُ : " أنْ " تَشْبِيهاً بـــ : " كَادَ " ، وقِيلَ : حُذفَتْ مِنْهُ تَشْبِيهاً بـــ :" لَعَلَّ" وحَمْلاً عَلَيْهَــا كَمَــا حُمِلَتْ : " لَعَلَّ " عَلَى : " عَسَى " فِي زيادة : " أنْ " فِي خَبَرِهَا فِي نَحْو قول متمم ابن نويرة :[٥]

لَعَلَّكَ يَوْمــاً أنْ تُلِــمَّ مُلِمَّــةٌ ... عَلَيْكَ مِنَ اللاتِي يَدَعْنَكَ أجْدَعَا

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧٨ ، وجاء خبر عسى كله في القرآن مقترناً بأن.

(٢) قال المبرد : "واسمها فاعلها وخبرها مفعولها ". المقتضب للمبرد : ٣/ ٧٠ ، وانظر : ٣/ ٦٨ ، وتعليق الشيخ عضيمة في : ٦٩ ، وما ذكره أبو حيان في شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧٨.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٧٨ ، ونصه في الجمل : ص٢٠٠ ، قال الزجاجي : وتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر كأنه قال : قارب زيد القيام.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب : ١/ ١٩٢ ، وقال العكبري : " بعد أن ذكر الأوجه كلها : ولا يصح جعله بدلاً لثلاثة أوجه : أحدها أن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره ، والثاني : أنه في معنى المفعول والخبر الذي دلت عليه عسى وليس هذا حكم البدل ، والثالث : أنه قد جاء الفعل الذي دلت عليه عسى وإبدال الفعل من الاسم لا يصح ".

(٥) البيت من بحر الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة من قصيدة يرثي بها أخاه " مالكاً " الذي قتله خالد بن الوليد ، وهو في المقتضب : ٣/ ٧٤ ، واللسان مادة : " علل " ، وابن يعيش : ٨/ ٨٦ ، والمغني : ٢٨٨ ، وشرح شواهده : ٥٦٧ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٠٨ ، وشاهده اقتران خبر لعل بأن وهو قليل بابه الشعر.

يُرِيدُ : " تُلِمّ ".[١]

وقوله : " وكَادَ الأَمْرُ فيهِ عكسا " يَعْنِي أَنَّ مَجِيءَ الْمُضَارِعِ بَعْدَهَا مَقْرُونـاً بِأَنْ قَلِيلٌ ، وَدُونهَا كَثِيرٌ وهَذَا لاَ تَحْرِير فيه ؛ لأَنَّ دُخُول : " أَنْ " عَلَى الْمُضَارِعِ خَبَر : " كَادَ " بَابُهُ الشِّعْرُ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِهِ ، هَكَذَا يَقُولُ أَصْحَابُنَا.[٢]

وَيَزْعَم هَذَا النَّاظِم أَنَّ ذَلِكَ يَجُوز فِي الكلام عَلَى قِلَّةٍ وَيُسْتَدَلُّ بِأَثَرٍ عَنْ عُمَـر – رضي الله عنه – وهو[٣] : " مَا كِدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّـى كَـادَتِ الـشَّمْسُ أَنْ

(١) فائدة : إذا قلت : عساني أن أفعل أو عساك أن تفعل ، فما الحكم ؟. قال المرادي : " فـي ذلك ثلاثة مذاهب : الأول : مذهب سيبويه أن الياء وأخواتها في موضع نصب بعسى اسماً لها وأن الفعل في موضع رفع خبراً لها ، وأن عسى حملت على لعل في العمل كما حملت لعـل عليها في دخول أن في خبرها كالبيت ، والثاني : مذهب المبرد والفارسي : أن الياء وأخواتها في موضع نصب خبرا لعسى تقدم على اسمها ، وأن الفعل في موضع رفع اسماً لها ، فعسى باقية على عملها ولكن انعكس الإسناد ؛ إذ جعل المخبر عنه خبراً والخبر مخبر عنه ، والثالث : مذهب الأخفش أن عسى باقية على رفعها الاسم ونصبها الخبر وضمير النصب أعـني اليـاء وأخواتها وضع موضع المرفوع فهو نائب عنه ، فالياء وأخواتها في موضع رفع وهو اسم عسى وأن الفعل في موضع نصب وهو خبرها ، قال المصنف : وقول الأخفش هو الصحيح عندي لسلامته من عدم النظير ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع لـه ... " . شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٠٩ ، وينظر الارتشاف : ٢/ ١٢٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٩١ ، وشواهد التصحيح والتوضـيح : ٩٨ ، ٩٩ .
ومن أمثلته قول الشاعر :
كادت النفس أن تفيظ عليه .... ألخ

(٣) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب قول الرجل ما صلينا ، وهو فـي شـواهد التوضيح لابن مالك : ٩٨.

تَغْرُبَ"[1] ، وأما في : " عَسَى " فاستعمالُه بغَيْر : " أَنْ " لا يَخْتَصُّ بِالشِّعْرِ بَلْ هُـوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْكَلاَمِ خِلاَفاً لِمَنْ خص ذَلِكَ بالشِّعْرِ.[2]

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنَّ جُعِـلاَ   خَبَرُهَا حَتْمـاً بِـأَنْ مُتَّـصِلاَ

مثالُهُ : حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ ، فـ : " حَرَى " مثل : " عَسَى " فِي كَوْنِهَـا لَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ ؛ لَكِنَّهُ يَجبُ اقْتِرَانُ الْمُضَارِعِ الواقع خَبَراً لَهَا بِأَنْ ، وفِي كَوْنِه خَبَراً أو مَفْعُولاً بِه الخلاف المتقدم فِي : " عَسَى " ؛ لأن الخلاف المذكور فِي كُلِّ فِعْلٍ قُـرِنَ الْمُضَارِعِ مَعَه بـ : " أَنْ ".

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى   وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَـا أَنْ نَـزُرَا

يقول : إن اخْلَوْلَقَ الْتزم فِي الْمُضَارِعِ بَعْدَها : " أَنْ " مثل : " حَرَى " ، نَحْو ما مَثَّلُوا بِه مِنْ قَوْلِهِمْ : اخْلَوْلَقَت السماءُ أَنْ تُمْطِرَ ؛ كما الْتَزَمُوا ذَلِكَ فِي : حَـرَى ، وأما : " أَوْشَكَ " فاستعمال المضارع بَعْدَهَا بـ : " أَنْ " هُوَ الكثير نَحْو : أَوْشَـكَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، ودون : " أَنْ " قليلٌ نَحْو : أَوْشَكَ زَيْدٌ يَقُومُ ، ومَثَّلَ النَّـاظِمُ بلَفْـظِ الْمَاضِي وهُوَ قَلِيلٌ ، ولِذَلِكَ أنكرَهُ الأَصْمَعِيُّ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلاَّ مُضَارِعاً نَحْو :

---

(١) هذا في شواهد التصحيح والتوضيح : ٩٩ ، وفيه يقول : " قلت تضمنت هذه الأحاديـث وقوع خبر كاد مقروناً بأن وهو مما خفي على أكثر النحويين أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بأن ولذلك لَم يقع في القرآن الكريم إلا غير مقرون بأن ".

(٢) قال المرادي : " وقسم يجوز فيه الوجهان والاقتران أعرف وهو عسى وأوشك ، ومن التجريد بعدهما – بيتان من الشعر – وجمهور البصريين على أن حذف أن من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٠٣ ، وينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٧.

يُوشِكُ زَيْدٌ أنْ يَقُومَ ، والصحيحُ أنَّ الْمَاضِي وَارِدٌ مِنْ لِسَانِ الْعَـرَبِ لَكِنَّـهُ قَلِيـلٌ ، والْكَثِيرُ الْمُسْتَعْمَلُ إِنَّمَا هُوَ الْمُضَارِعُ.[١] / ٧٠

قَالَ ابْنُ مَالِك :[٢]

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَـا ... وَتَرْكُ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَـا

تقدم أن : " كَادَ " الكثير استعمال المضارع بَعْدَهَا بِغَيْـرِ : " أَنْ " ، وأمـا استعماله بِأَنْ فَذَكَر أن بابه الشعر نَحْو قوله :[٣]

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيظَ عَلَيْـهِ ... إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَـةٍ وَبُـرُودِ

وتَقَدَّمَ أن اختيارَ النَّاظِم فِي : كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، أنه قَلِيلٌ فِي الكلامِ فَـذَكَرَ هُنَا أن : " كرَب " فِي هَذَا الحكمِ مِثْلُ : " كَادَ " الأكثرُ فِيهَا أَنْ لاَ يكُون الْمُضَارِعَ بَعْدَهَا مَقْرُوناً بِأَنْ ، والقليلُ أَنْ يَأْتِي بِأَنْ نَحْو قول الشاعرِ :[٤]

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤١٢ .

مثال أوشك في الماضي قوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا ... إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومثال أوشك في المضارع قوله :

يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها

(٢) ترك الشارح بيتاً من ألفية الناظم بعد هذا البيت وهو :

كأنشأ السائق يحدو وطفق ... كذا جعلت وأخذت وعلق

(٣) البيت من الخفيف نسبة لأبي زبيد الطائي وهو في شرح أبيات المغني : ٨/ ٢٦ ، وأوضح المسالك : ١/ ٣١٠ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٣٣٠.

اللغة : فاظ الميت وفاضت نفسه ، الريطة : هي الملاءة ، ، البرود : جمع برد وهي الثياب.

الشاهد قوله : كادت النفس أن تفيظ : حيث جاء خبر كاد مقترناً بأن وهذا ضرورة أو قليل.

(٤) البيت من الطويل لأبي زيد الأسلمي هكذا نسبه العيني في شواهده الشاهد رقـم (٢٥٣) ، ويوجد في أوضح المسالك : ١/ ٣١٦ ، وتوضيح المقاصـد : ١/ ٣٢٩ ، والتـصريح : ١/ ٢٨٥ ، والهمع : ١/ ١٣٠.

والشاهد قوله : " كربت أعناقها " وهو كالبيت السابق.

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبتْ أَعْنَاقُهَـا أَنْ تُقَطَّعَـا

ولَمْ يَذْكُر سِيبَوَيْه خَبَر كَرَب إلا بدون : " أَنْ "[١]، والمشهور فِي : " كرب " فتح الراء ، وقد حُكِيَ كَسْرُهَا.

وقوله : فِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذه الأفعال للشروع فأن لا تَجيء معه نَحـو : أَخَذَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وجَعَلَ فُلاَنٌ يَقُوم حُكْمٌ صَحِيحٌ[٢] إلا أَنِّي وَجَدْتُ فِي شعرِ بعْـض الْعَرَب الْمُستَشْهَدُ بِقَوْلِهِم دخول : " أَنْ " فِي خَبَر : " جَعَلَ " ، وذهلت الآن عـن الديوان الذي رَأَيْتُ فِيه ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَاستَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَـكَا   وَكَادَ لاَ غَيْر وَزَادُوا مُوشِـكَا

أفعال هَذَا الباب الأصل فيها : التَّصَرُّفُ إلاَّ : " عَسَى " خاصةً ؛ لكن الْعَرب حينَ استعملت هَذه الأَفْعَالَ هُنَا الْتَزَمَتْ فِيهَا لَفْظَ الْمَاضِي إلاَّ مَا كَانَ مِنْ : أَوْشَكَ ، وَكَادَ ، أما أَوْشَكَ فَقَدْ تقدم الكلام فيها ، وأن الأكثر فِي لِسَان الْعَـرَب اسْـتعْمَال مُضَارِعها ، ويظهر فِي كَلامِ النَّاظِمِ فِي غَيْر هَذه الأَرْجُوزَة أَنَّ اسْتعْمَال الْمُضَارِع مِنْ أَوْشَكَ قَليلٌ[٣] ، وأَمَّا : " كَادَ " فَاسْتِعْمَالُ مُضَارِعِهَا كَثِيرٌ فَصِيحٌ.[٤]

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٥٩ ، ومن تجرده من أن قوله :

كرب القلب من جواه يذوب   حين قال الوشاة هند غضوب

(٢) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٣.

(٣) كلام ابن مالك في مؤلفاته المشهورة التي بين أيدينا يغاير ما نسبه إليه أبو حيان حيث نسب إليه ذلك والصحيح فيما قاله ابن مالك أن استعمال مضارع أوشك هو الكثير وماضيها هـو القليل ، فقال في شر الكافية الشافية : "وأفعال هذا الباب كلها ملازمة للفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإنهما استعملا بلفظ الماضي والمضارع كثيراً واستعمل منهما اسم فاعل قليلا ..... ". شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤٥٩ ، وقال في شرح التسهيل : "ولازمت أفعال هذا الباب لفظ الماضي إلا كاد وأوشك فإنهما اختصا باستعمال مضارعهما وشذ استعمال اسـم فاعل أوشك في قول الشاعر :

فموشكة أرضنا أن تعود   خلاف الخليط وحوشا يبابا".

شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٤٠٠ ، ٤٠١.

(٤) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٤ ، وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم بلفظ المضارع من كاد.

وقولُهُ : " وزَادُوا مُوشِكاً " ظاهره : جوازُ استِعْمَالِه فِي الْكَلاَمِ ، وَهُوَ إِنَّمَا جَاءَ نَادِراً فِي الشِّعْرِ ولا خُصُوصِيَّةَ لِمُوشِكٍ ، بَلْ قَدْ جَاءَ – أَيْضاً – فِي الشِّعْرِ كَائِدٌ ، فَقَوْلُهُ : " وَزَادُوا مُوشِكاً " يُوهِمُ أَنَّهُمْ لَمْ يزيدوا غَيْرَه.(١)

وقَوْلُهُ : " لاَ غَيْر " يعني أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا مُضَارِعاً إلاَّ مِنْ : " كَادَ ، وأَوْشَكَ" ، وأَمَّا مِنْ غَيْرِهِمَا فَلاَ ، وقد نقل أَنَّهُم استعملوا – أيضاً – مُضارعاً من : "جَعَلَ ".(٢)

قَالَ ابْنُ مَالِك :

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غِنًى بِـ أَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

" عَسَى واخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ " ؛ إذا أُسْنِدَتْ إِلَى : " أَنْ يَفْعَلَ " نَحْو : عَسَى أَنْ يَقُومَ ، فتكونُ تَامَّات ، وتكونُ : " أَنْ يَفْعَلَ " فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ ولا تَحْتَاجُ إِلَى ثَانٍ فإِنْ رَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا ظَاهِراً نَحْو : عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ ، فمنهم مَنْ يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالتَّمَامِ فَيَكُون : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ فاعل بـ : " عَسَى " ، وزَيْدٌ فَاعِل بِأَنْ يَقُوم ولاَ يجيزُ غَيْر ذَلِك وهُوَ اختِيَار أَبِي عَلِي الشلوبَيْن.(٣)

ومِنْهُم مَنْ أَجَازَ هَذَا ، وأَجَازَ – أَيْضاً – أَنْ يَكُون ذَلِك عَلَى التَّقْدِيم والتَّأْخِيرِ فَيُرْفَعُ زَيْداً بـ : " عَسَى " ، ويجعل : " أَنْ يَقُومَ " فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخِلاَفِ

---

(١) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٤ ، ومن شواهد كائد قوله :

أموت أسى يوم الرجام وإنني يقينا برهن بالذي أنا كائد

(٢) سمع عن العرب قولهم : إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٩٧٠ ، قال : فيكون فاعلها أن مع الفعل مثاله : عسى أن يقوم زيد.

الذي سَبَقَ ، أ هُوَ مَفْعُولٌ أَمْ خَبَرٌ ؟ وهو مَذْهَب الْمُبَرِّدُ[1] والسِّيرَافِيِّ والْفَارِسِيِّ[2] وصححه بَعْض أصحابنا.[3]

وتظهرُ ثَمرةُ الْخِلاَفِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَعَلَى الْقَوْلِ الأَوَّلِ تقولُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ ، وعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ ، وعَسَى أَنْ يَقُومَ الْهِنْدَاتُ ، فلا يتصلُ بالفعلِ ضَمِير لأَنَّهُ رفعَ الظاهر.[4]

وعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي يتصلُ فتقولُ : عَسَى أَنْ يَقُومَا أخواكَ ، وعَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتُكَ ، وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الْهِنْدَاتُ ؛ / ٧١ لأنَّ الظَّاهَر مرفوعٌ بـ : " عَسَى " لا بالفِعْل بَعْدَهَا ، والأصلُ : عَسَى أَخَوَاكَ أَنْ يَقُومَا ، و : عَسَى إِخْوَتُكَ أَنْ يَقُومُوا ، و : عَسَى الْهِنْدَاتُ أَنْ يَقُمْنَ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَراً   بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

فاعلُ هَذه الأَفْعَال إِذَا كانَ ضَمِيراً اسْتَتَرَ فِي حَالِ الإِفْرَاد وبَرَزَ فِي حَال التَّثْنِيَة والْجَمْعِ مُطَابِقاً الاسْم الَّذِي يَعُودُ عَلَيْه كَسَائِر الأَفْعَال نَحْوُ : زَيْدٌ جَعَلَ يَأْكُلُ ، والزَّيْدَانِ جَعَلاَ يَأْكُلاَنِ ، والزَّيْدُونَ جَعَلُوا يَأْكُلُونَ ، والْهِنْدَاتُ جَعَلْنَ يَأْكُلْنَ.

وأما : " عَسَى " وحْدَهَا فَيَجُوز أَنْ يَبْرُزَ فِي التَّثْنِيَة والْجَمْعِ نَحْو : الزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَخْرُجا ، والزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَخْرُجُوا ، والْهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَخْرُجْنَ ، ويَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِر فِيهِمَا فَتَقُولُ : الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَخْرُجَا ، والزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ

---

(١) المقتضب : ٣/ ٧٠.

(٢) نص في الإيضاح العضدي : ٧٧ – ٧٨ على أن المصدر المؤول فاعل عسى . وانظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣٥٩.

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٦٦ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٠٦.

(٤) انظر التذييل والتكميل : ٤/ ٣٥١.

يَخْرُجُوا ، والْهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَخْرُجْنَ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " وجَرِّدَنْ " أَيْ جَرِّدْ : "عَسَى" مِنَ الضَّمِيرِ أو ارْفَع مضمراً نَحْو ما مَثَّلْنَا ، والتَّجْرِيدُ مِنَ الضَّمِيرِ هُوَ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا تَامَّة ورفْعُ الضَّمِير عَلَى اسْتِعْمَالِهَا نَاقِصَةً.(١)

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ : عَسَيْتُ وَانْتِفَا الْفَتْحِ زُكِنْ

يدل قوله : " مِنْ نَحْوُ عَسَيْت " عَلَى أَنَّهُ يَجُوز فِي السينِ الفتحُ والكسرُ ، وهَذَا فيهِ إِبْهَامٌ ؛ لأنه إِنْ عَنَى بِذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اتَّصَل بـ : " عَسَى " ضَمير مُتَكَلِّمٍ أَوْ ضَمير مُخاطب فَقَطْ كَمَا ضُبطَ هَذَا الحرفُ بفتحِ التَّاءِ وضمهَا فلا يختصُّ هَذَا الْحكم بذَلك ؛ لأنه إِذَا اتصل بها نون الإناث فاللغتان منقولتان فيها نَحْو : عَسَيْنَ ، وعَسِينَ ، ذكر ذَلكَ صاحب كتاب الترشيح(٢) ، ولا يكُون – أيْضاً – هَذَا الْحُكْمُ إِذَا اتَّصَلَ بهَا ضَمير متكلمٍ أو ضَمير مُخاطَب أصلُهُ النَّصْبُ نَحْو : عَسَايَ أَنْ أخرجَ ، وَعَسَاكَ أَنْ تخرجَ ، فإن السين لا يَجوز إلا فَتْحُهَا وهما ضمير متكلمٍ ومخاطب.

وإِنْ عَنَى بِذَلكَ إِذَا اتَّصَلَ بـ : " عَسَى " ضَمير رفعٍ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِمُتَكَلِّمٍ أو مُخَاطَبٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِير الاثْنَيْنِ أَوْ ضَمِيرُ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ الْعَاقِلِ الْغَائِب فَلاَ يَجُوز فِي السِّينِ إِلاَّ الْفَتْحُ نَحْو : عَسَيَا ، وعَسَتَا ، وعَسَوْا ، وضَابط هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ السِّينَ مَفْتُوحَةٌ إِلاَّ أَنْ يَتَّصِل بـ : " عَسَى " ضَمِير مَرْفُوع لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أو نونِ إِنَاث ، فإِنَّهُ يَجُوز مَعَ الْفَتْحِ الْكَسْر.

---

(١) وقد جاء القرآن بالتجرد واستعمالها تامة قال تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ وَلاَ نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ} (الحجرات : ١١)

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، توفي بعد سنة (٤٥٠هـ) ، قال السيوطي : وهو صاحب كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً (بغية الوعاة : ١/ ٥٥٣)

انْقَضَى الْبَابُ وتَلَخَّصَ أَنَّ الأَفْعَالَ الَّتي ذُكِرَتْ فِيهِ هِيَ : " عَسَى ، وَكَـادَ ، وحَرَى ، واخْلَوْلَقَ ، وأَوْشَكَ ، وكرَب ، وأَنْشَأَ ، وطَفِقَ ، وأَخَذَ ، وجَعَلَ ، وعَلِقَ " وذَلِكَ أَحَدَ عَشَرَ فِعْلاً ، وزَادَ بَعْضُهُمْ فيهَا : قَارَبَ[1]، والصَّحِيحُ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا البَاب ، ودَنَا[2]، وذَكَرَهَا سِيبَوَيْه مَقْرُونَةً بِـ : "أَنْ" فِي قَوْلِهِمْ : دَنَوْتَ أَنْ تَفْعَـلَ ، وزاد صاحب الأرجوزة فِي بَعْضِ تَصَانِيفِه فيهَا : "هَبَّ ، وقَامَ ، وهَلْهَلَ ، وأَوْلَى "[3]، وزَادَ بَعْضُهُمْ – أَيْضاً – : " قَرَّبَ ، وأَقْبَلَ ، وانْبَرَى ، وطَارَ "[4] ، وبَعْضهم : " قَعَدَ ، ونَشَبَ ".[5]

---

(١) هو قول أبي إسحاق البهاري حيث زاد : قارب وكارب وقرب وأحل وأقبل وأظل وأشفى وشارف وقب ودنا وأُثر وقام وقعد وذهب واذدلف ودلف وأشرف وأزلف وهمّاً وأسـف ، وزاد غيره طار وانبرى وألَمّ ونشب ، وذكر ابن هشام اللخمي فيها : ابتدأ ونشب . ينظـر الارتشاف : ٢/ ١١٨.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١١٨.

(٣) تسهيل الفوائد : ٥٩.

من أمثلة هب قول الشاعر :

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى فلج كأني كنت باللوم مغريا

ومن أمثلة هلهل قوله :

وطئنـــا بـــلاد المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الإماتة تزهـق

ومثال أولى قوله :

فعادى بيـــن هاديتين منهـــــا وأولى أن يزيد على الثلاث

(٤) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاري وقد زاد ذلك في كتاب له اسمه : الإمـلاء المنتحل ، ذكره السيوطي في همعه : ١/ ١٢٩ ، ثم قال : وما زاد البهاري لا يقوم عليه دليل.

(٥) نسب السيوطي نشب إلى البهاري ، ينظر الهمع : ١/ ١٢٩.

﴿ إنَّ وأَخَوَاتـــهَا ﴾

لَمْ يَذْكُر النَّاظِمُ الْمُبْتَدَأ والْخَبَر اللذين تدخلُ عَلَيْهِمَا هَذه الْحُرُوفُ ، وَهِيَ لاَ تدخل عَلَى كُلِّ مُبْتَدأٍ وَخَبَرٍ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :[١]

لإنَّ أنَّ لَيْـــتَ لَكِـــنَّ لَعَـــلْ　　　كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

/ ٧٢ عَدَّهَا سِيبَوَيْه خمسة ؛ لأنَّ فتحة همزة إنَّ عَرَضَ لَهَا ، وَذَكَرَ أَنَّ لِهَـــذه الْحُرُوفِ عَكْسَ مَا لِكَانَ مِنْ الْعَمَلِ ، و : " كَانَ " قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا تَرْفَع الاسْم وتَنْصِب الْخَبَرَ ، وهَذه الْحُرُوفُ بِعَكْسِهَا ، فهي تَنْصِبُ الاسْم وتَرْفَعُ الْخَبَرَ.[٢]

أَمَّا نَصْبُهَا للاسْمِ وعَمَلُهَا فِيه فبالإجْمَاعِ ، وأَمَّا عَمَلُهَا الرَّفْعَ فِي الْخَبَرِ فَهُـــوَ مَذْهَبُ الْبصْرِيِّينَ ، وأَنَّهَا عَمِلَتْ فِي الاسْمَيْنِ مَعاً[٣]، ومَذْهَب الْكُوفِيِّينَ أَنَّــهُ لَــيْس مَرْفُوعاً بِهَذه الْحُرُوف ، بَلْ هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِه قَبْلَ دُخُولِ هَذهِ الْحُرُوفِ ، وأَنَّهَا إِنَّمَا عملت نصباً فِي الاسْمِ فَقَطْ[٤].

---

(١) ترك الشارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو عبارة عن التمثيل لبعض هذه الحروف وهو :

كأنَّ زيداً عالـــم بأني　　　كفء ولكن ابنه ذو ضغن

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣١.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣١ ، والمقتصب للمبرد : ٤/ ١٠٧ ، والأصول لابن السراج : ١/ ٢٢٩ ، وابن يعيش : ٨/ ٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥.

(٤) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٣٤ ، والجنى الـــداني : ٣٩٣ ، والإنـــصاف :١٧١، واللباب للعكبري : ١/ ٢١٠ ، وفي اللباب أورد دليلين على قول الكوفيين ، وانظر أيـــضاً التذييل والتكميل : ٥/ ٦.

ومَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ : أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ نَصْب الْخَبَرِ بَعْدَ شيءٍ من هَذه الْحُـرُوف السّتة [١]، واخْتَلفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ ، فنقلَ صاحبُ هَذه الأرجوزة فِي غَيْرِهَـا مِنْ كُتُبِه أَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ نَصْبَ خَبَرِ لَيْتَ ، فتقول : لَيْـتَ زَيْـداً مُنْطَلقـاً [٢]، وأَنَّ أَصْحَابَ الْفَرَّاء أَجَازُوا ذَلِكَ فِي بَاقِي الْخَمْسَةِ – أَيْضاً – ، وأَنَّ الْكِسَائِيَّ تَأَوَّلَ ما وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ [٣].

ونقل صاحب تقييد رؤوس المسائل وهو إبراهيمُ بنُ أصبع [٤] مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ نَصْبَ الْخَبَرْ مَذْهَب الْجُمْهُورِ[٥]، وأَنَّ الْفَرَّاءَ أَجَازَ ذَلِكَ فِي : " كَأَنَّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ" وأَنَّ الْكِسَائِيَّ أَجَازَ ذَلِكَ فِي لَيْتَ ، وأَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَجازَ ذَلِكَ فِي السِّتَّة ، فَقَـد اخْتَلَفَ نقل هَذَا النَّاظم ، ونَقَلَ ابن أصبع عن الْفَرَّاء والْكِسَائِيِّ ، ونَقَلَ بَعْضُ أَصْحَابنَا أَنَّ نَصْبَ الْخَبَرِ بهَا كُلِّهَا مَذْهَب جَمَاعَة مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهم ابنُ الطَّـرَاوَة ، وممَّـنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ – أَيْضاً – مُحَمَّدُ بْنُ سَلاَّم الْجُمَحِي[٦]، وَزَعَـمَ أَنَّ ذَلِـكَ لُغَـة[٧] فتلخص مِنْ هَذهِ النُّقُولِ أَنَّ الْمَذَاهِبَ فِي الْخَبَرِ أَرْبَعَةٌ :

---

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٢٤٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٥٢.

(٣) ينظر هذا بتصرف في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٥٢ ، والجنى الداني : ٣٩٤.

(٤) هو إبراهيم بن عيسى أبو إسحاق القرطبي المعروف بابن المناصف ، توفي سنة (٦٢٧ هـ)

(٥) شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، قال فيه : وزعم بعض النحويين.

(٦) ذكر ابن عصفور ذلك وقال : إنه في طبقات الشعر له ، انظر شرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ١/ ٤٢٤ ، وانظر طبقات الشعراء لابن سلام : ٦٥ ، وقد استدل ابن سلام بقول الشاعر :

.... **يا ليت أيام الصبا رواجعا**

وقد سرد أبو حيان في التذييل والتكميل : ٥/ ٢٧ – ٣٠ خمسة عشر بيتاً في ذلك.

(٧) قال المرادي : "ونقل ابن أصبع عنه أنه أجاز في لَعَلَّ أيضاً ، قال ابن عصفور : وممَّن ذهب إلى جواز ذلك في إن وأخواتها ابن سلام في طبقات الشعراء وزَعَمَ أَنَّهَا لغة رؤبة وقومـه ،

أحدها : أَنَّهُ لاَ يَجُوز فِيه إلا الرَّفع.

والثانِي : أَنَّهُ يَجُوز الرفع والنَّصْب.

الثالث : أَنَّهُ يَجُوز الرَّفع والنَّصْب فِي خَبَرِ لَيْتَ دون أخواهَا.

الرابع : أَنَّهُ يَجُوز فِي خَبَرِ لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ دون إن وأن ولَكِنَّ.

ولَمْ يُبَيِّنَ النَّاظِمُ مَعَانِي هَـذِهِ الْحُـرُوف فنقـولُ : إنَّ للتأكيـد ، ولَكِـنَّ للاستدراك[١] ، وهِيَ مفردة لا مركبة من: لا وإن[٢]، والكاف زائدة والهمزة حُذِفَت خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّين[٣].

وقال ابن السيد : نصب خبر إن وأخواهَا لغة قوم من الْعَرَبِ ، وإِلَى ذلك ذهب ابن الطراوة ، والْجمهور على أن ذلك لا يَجوز ، ومن شواهد نصب الْخَبَرِ أيضاً قول عمر بن أَبِي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وأوله المانعون على أنه حال والخبر محذوف أي تلقاهم أسدا ، أو خبر كـان محذوفـة أي : "كانوا أسدا" . الجنى الدانِي : ٣٩٤ ، وينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٣٤ ، والمغـنِي : ٣٦ وشرح شواهده : ١٢٢ ، وحاشية الصبان : ١/ ٢٦٩.

(١) وهو إثبات ما يتوهم نفيه ونفي ما يتوهم إثباته وقال بعضهم : إنَّها تأتِي للتأكيـد ، وقيـل: للاستدراك مع التأكيد على ذلك ، وأنَّها تتوسط بين كلامين متغايرين نفياً وإيجابـاً . ينظـر الحروف العاملة فِي القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين : ٩٥ إعداد : هادي عطية مطـر الهلالي ، والبرهان فِي علوم القرآن للزركشي : ٢/ ٤٠٨ ، والمقرب لابن عصفور : ١/ ١٠٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن ق١ج ٢/ ٥٨٣ وما بعدها ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٠.

(٢) اختار البصريون فِي " لكن" البساطة وألفه أصل ووزنه فاعل ، يقول ابن يعيش فيه : "وأمـا (لَكِنَّ) فحرف نادر البناء لا مثال له فِي الأسماء والأفعال وألفه أصل ؛ لأنا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إِلَى أن الألفات فِي الحروف زائدة ، فلو سميت به لصار اسماً وكانت ألفه زائدة.

(٣) قال الفراء: "وإنَّما نصبت العرب بلكن إذا شددت نونَها ؛ لأن أصلها : إن عبـد الله قـائم ، فزيدت على إن لام وكاف فصارتا حرفاً واحداً ألا ترى أن الشاعر قال :

....   ولكنني من حبها لكميد

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها: إن . معانِي القـرآن للفـراء : ١/ ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، واللبـاب للعكبري : ١/ ٢٠٦ ، وابن يعيش : ٨/ ٧٩ ، والجنى الدانِي : ٦١٧ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١١.

و: " كَأَنَّ " للتشبيه ، وزعم بعضهم أنها تأتي للتوكيد[١]، وزعم بعضهم أنها تكون بمعنى : ظننت وإليه ذهب ابن الطراوة[٢].

وهيَ مركبة من كاف التَّشْبيه وأنَّ[٣]، واعتَنَت الْعَرَبُ بحَرْف التَّشْبيه فَقَدَّمَتْهُ عَلَى أنَّ فَانْفَتَحَتْ ، وأصلُ : كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ ، أَنَّ زَيْداً كَأَسَد ، وتُفَارِقُ: " كَأَنَّ الْكَافَ " في شيئين :

---

(١) مثلوا له بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً   كأن الأرض ليس بها هشام

(٢) المعنى الأصلي لـ " كأن " في اللغة هو إفادتها التَّشْبيه وقد اقتصر عليه النَّحْويُّون البصريون ولَمْ يثبتوا غَيْره ومنهم الرماني وابن مالك والمرادي وغَيْرهم ووافقهم الفراء ، قال ابن مالك : "و(كأن) للتشبيه المؤكد نَحْو : كأن زيداً أسد . فإن الأصل : إن زيداً كالأسد ، فقدمت الكاف وفتحت أن وصار الحرفان حرفاً واحدا مدلولا به على التشبيه والتوكيد" . شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٦ ، وينظر المغني بحاشية الأمير : ١/ ١٦٢ ، والجنى الداني للمرادي : ٥٧٠ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٠.

(٣) " كأن " حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر من أخوات إن ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة من : كاف التَّشْبيه وإنَّ . فأصل الكلام عندهم : إنَّ زَيْداً كَالأَسَدِ ؛ ثم قدمت الكاف عندهم اهتماماً بالتشبيه ففتحت إنَّ ؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف جر . قال سيبويه : "وسألت الخليل عن (كَأَنَّ) فزعم أَنَّهَا (إنَّ) لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع (إن) بمنزلة كلمة واحدة" . الكتاب : ٣/١٥١ وينظر ٣/ ١٦٤ ، ٣٣٢ ، والجنى الداني للمرادي : ٥٦٨ ، نظرية الحروف العاملة ومبناها و طبيعة استعمالها القرآني بلاغياً : ١٢٤ ، ١٢٥ د هادي الهلالي ، وقال ابن جني : "ومن إصلاح اللفظ قولهم : كأن زيداً عمرو . اعلم أن أصل هذا الكلام زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه إن فقالوا : إن زيداً كعمرو ، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلَى أول الكلام عناية به وإعلاماً أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لَمْ يَجز أن تباشر (إن) ؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا : كأن زيداً عمر". الخصائص لابن جني : ١/ ٣١٨ ، وينظر المقتضب : ٤/ ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢/ ٣٨٦ ، ودراسات لأسلوب القرآن : ق١ج٢ ٣٣٥ ، والارتشاف : ٢/ ١٢٨ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٢.

أحدهما : أن : " كأن " غَيْرُ مُتَعَلِّقَة بِفِعْلٍ فَلاَ مَوْضِعَ لَهَا ، وَلِمَا بَعْدَهَا ، وكَاف التَّشْبيه لاَبُدَّ لَهَا مِمَّا تَتَعَلَّق به لأَنَّهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ [١]، وقَدْ وَهِمَ بَعْضُ فُضَلاَءِ أَصْحَابِنَا فَزَعَمَ أَنَّ كَافَ التَّشْبِيهِ لاَ تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.

الثَّاني : أَنَّ مَا بَعْدَ الكاف فِي : " كَأَنَّ " لَيْسَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِهَا كما كَانَ فِي : لأَنَّ زَيْداً قَائِمٌ ؛ لأَنَّهَا لَمَّا رُكِّبَتْ صَارَتْ قَائِمَة بنَفْسِهَا، وحَدَثَ فِيهَا مَعَ التَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهَا لَوْ لَمْ تُرَكَّبْ ، فَإِذَا قُلْتَ: كَأَنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، فَهَذَا كَلاَمٌ تَامٌ بِنَفْسه مُزِجَتْ فِيهِ أَنَّ بحَرْفِ التَّشْبِيه ، فَلَيْسَتْ فِي مَوْضِعِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ، وَقَدْ تَوَهَّمَ ذَلكَ بَعْضُ النَّاسِ وَهُوَ غَلَطٌ ؛ لأَنَّهُ يُؤَوَّلُ إِلَى تَقْدِيرِ مَا هُوَ كَلاَمٌ بِالْمُفْرَد.

و: " لَيْتَ " للتَّمَنِّي ، و: " لَعَلَّ " لِلتَّرَجِّي فِي الْمَحْبُوبَاتِ ، ولِلتَّوَقُّعِ فِي الْمَحْذُورَاتِ.

وزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّهَا تَكُونُ لِلاسْتِفْهَامِ [٢]، وذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاة أَنَّهَا تَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ [٣]، ومن أغرب اللُّغَاتِ فِيهَا مَا حَكَاهُ ابْنُ السِّكِّيتِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَخْفِضُ بِهَا وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي حُرُوفِ الجر [٤] – إِنْ شَاءَ اللهُ – .

---

(١) ينظر كل ذلك في سر صناعة الإعراب : ٣٠٤ ، ٣٠٥.

(٢) قال ابن هشام : " الثالث : الاستفهام أثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو : " لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا .." . المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٣.

(٣) ينظر المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٣ ، وهو قول الأخفش والكسائي وحملوا عليه قوله تَعَالَى فَقُولاَ له قولا لينا لَعَلَّهُ يتذكر أو يخشى ، ومن لَم يثبته حمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما.

(٤) ينظر الخزانة : ١٠/ ٤٢٦ ، والدرر : ٤/ ١٧٤ ، شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللسان : "جوب ، علل " ، ورصف المباني : ٣٧٥ ، شرح التصريح : ١/ ٢١٣ ، ومغني اللبيب : ٢٦٨ ، ٤٤١ ، همع الهوامع للسيوطي : ٢/ ٣٣ ، الجر بلعل لغة لبني عقيل ينظر المغني بحاشية الأمير : ١/ ٢٢٢.

و: " لَعَلَّ" مُرَكَّبَةٌ مِنَ اللامِ وَمِنْ : " عَلَّ " ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ اللاَّمَ أَصْلٌ ، وَفِيهَا لُغَاتٌ ذُكِرَتْ فِي الْمَبْسُوطَاتِ.[١]

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي   كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الْبَذِيّ

يقول : رَاعِ تَقْدِيمَ الاسْمِ وتَأْخِيرَ الْخَبَرِ إلا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً ، ومَعْنَاهُ : فَلاَ / ٧٣ تُرَاعِ هَذَا التَّرْتِيبَ ، وذَلِكَ إِمَّا لِجَوَازِ غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيب نَحْو : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً ، وإِمَّا لِوُجُوبِهِ ، وذَلِكَ بِأَنْ يَكُون الاسْم اتَّصَل بِهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى شَيْءٍ فِي الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ سَاكِنَهَا ، وإِنَّ عِنْدَ زَيْدٍ أَبَاهُ.

وقَوْلُهُ : "وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ " بَعْدَ أَنْ مَثَّلَ بالاسْمِ مُقَدَّماً عَلَى الْخَبَرِ، وَأَنَّ الاسْمَ يَلِي الْحَرفَ ، والاسْتِثْنَاء بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ والْمَجْرُورَيْنِ الْوَاقِعَيْنِ خَبَراً دَلِيلٌ عَلَى أَنَّه لاَ يَلِي إِنَّ إِلاَّ اسْمها إِنْ تقدم عَلَى الْخَبَرِ ، أَوْ خَبَرها إِنْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمِ ، فَلَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ وكانَ غَيْرَ ظَرْف أَوْ مَجْرُور نَحْوُ : إِنَّ طَعَامَكَ زَيْداً آكِلٌ ، فَلاَ خِلاَف يعرف فِي بطلان ذَلك ، وإِنْ كَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً فَقَدْ جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَا يقضي ظاهرُهُ جوازُ ذَلِك نَحْوُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: [٢]

---

(١) شرح شواهد المغني : ٦٩١ ، واللسان : " جوب ، علل " ، ورصف المباني : ٣٧٥ ، شرح التصريح : ١/ ٢١٣ ، والإنصاف : ١/ ٢١٨ وما بعدها.

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو من أبيات الكتاب واحتج به سيبويه ولَمْ يعزه إِلَى قائله ، وهو فِي الخزانة : ٠/ ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، والدرر : ٢/ ١٧٢ ، وشرح شواهد المغنى : ٩٦٩ ، والكتاب : ٢/ ١٣٣ ، والمغنى : ٦٩٣ ، والمقرب : ١/ ١٠٨ ، والهمع : ١/ ١٣٥ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٧.
اللغة : قوله : " فلا تلحني " أي فلا تلمني من لحيت الرجل ألحاه لحيا إذا لُمته وعذلته وهو من باب فعل يفعل بفتح العين فيهما ، قوله : " فيها " أي في المحبوبة ، قوله : " جم " بفتح الجيم وتشديد الميم أي عظيم وكثير ، " بلابله " أي وساوسه وهو جمع بلبلة وهي الوسوسة.
الاستشهاد فيه : فِي قوله : " بحبها " فإنه يتعلق بقوله مصاب القلب فهو معمول الخبر قدم على الاسم ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إلا عند البعض فقد ذهبوا إِلَى جواز ذلك مستدلين بالبيت المذكور. =

فَلاَ تَلْحنِي فِيهَا فَـإِنَّ بِحُبِّهَـا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

فَقَدْ فَصَلَ بَيْنَ إِنَّ واسْمِهَا بِقَوْلِه : "بِحُبِّهَا " وَظَاهره أنه متعلق بالْخَبَرِ الَّـذِي هُوَ مُصَاب وتَأَوَّلَهُ أَصْحَابنا (١)، ومَنَعُوا مِنْ تَقْدِيم معمول الْخَبَر عَلَى الاسْـم مُطْلَقـاً سَوَاء أَكَانَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ غَيْرهما.

وفِي كَلاَمِ السُّهَيْلِي مَا يقتضي أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُور إِذَا وَقَعَا خَبَرَيْنِ وَقُـدِّمَا عَلَى الاسْمِ أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ تَقْدِيمهما ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ الْخَبَر، وإِنَّمَا هُـوَ متعلـقٌ بالْخَبَرِ ، والْخَبَرُ منويٌّ مُؤَخَراً فِي مَوْضعِه ، قَالَ : ولِذَلِكَ عدل سِيبَوَيْهِ فِي قَـوْلِهِمْ : فِيهَا قَائِماً رَجُل، و :(٢)

= وقد اتفق النحاة بالإجماع على عدم جواز تقديم معمول الخبر إن كان غير ظرف أو جار ومجرور فلا يجوز في مثل إن أخاك آكل طعامك إن طعامك أخاك آكل.

(١) جعلوا بحبها متعلقاً بفعل محذوف تقديره أعنى فكأنه قال أعنى بحبها وفـصل بهـذه الجملـة الاعتراضية بين إن واسمها ، شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٤ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٧.

(٢) قائله : هو كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة ، وتمامه :

.... يلوح كأنـــه خلل

وهو من الوافر من العروض الثانية المجزوءة وضربها مثلها ، وليس في ديوانه (سلسلة شعراؤنا) وينظر الخزانة : ٣/ ٢١١ ، شرح التصريح : ١/ ٣٧٥ ، الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٢٣ ، شرح شواهد المغني : ٢٤٩ ، واللسان مادة : "وحش" ، وبلا نسبة في الخصائص : ٢/ ٤٩٢ والمغني : ٨٥.

اللغة : قوله : " لمية " بفتح الميم وتشديد الياء آخر الحروف وهو اسم امرأة ، و : "الطلـل" بفتحتين : ما شخص من آثار الديار ، قوله : " يلوح " أي يلمح من لاح يلوح لوحاً ، قوله : "خلل" بكسر الخاء المعجمة جمع خلة – أيضاً – ، قال الجوهري : الخلة بالكسر واحدة خلل السيوف وهي بطائن كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره وهي– أيضاً – سيور تلبس ظهور القوس.

الاستشهاد فيه : في قوله : " موحشاً " حيث تقدم على ذي الحال لكونه نكـرة وتقـديم الحال على ذي الحال واجب إذا كان ذو الحال نكرة غير مختصة بوجه من وجوه التخصيص ليتميز بالتقديم عن الصفة ، فإن الحال يتقدم على ذي الحال والصفة لا تتقدم على الموصوف

لِمَيَّـــةَ مُوحِـــشاً طَلَـــلُ ....

إِلَى أَنْ جَعَلَهَا حَالاً مِنْ نَكِرَةٍ ولَمْ يجعلها من الضَّمير الَّذي فِي الْخَبَـــرِ ؛ لأن الْخَبَرَ مؤخر فِي النية وهو العامل فِي الْحال ، وهُوَ مَعْنَوي ، والْحَال لا تتقدم عَلَـــى العامل الْمَعْنَوي ، فَهَذا يُنَبئُكَ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ لَيْسَ هُوَ الْخَبَرَ فِـــي الْحَقِيقَـــةِ. انتهى.[1]

فَظَاهِرُ مَا قَالَ السُّهَيْلِيُّ يَقْضِي جَوَازَ مثل: إِنَّ بكَ زَيْداً وَاثِقٌ ؛ لأَنَّكَ لَمْ تُقَدِّم الْخَبَرَ إِنَّمَا قَدَّمْت معموله ، لأن : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً ، معناه : إِنَّ فِي الـــدَّارِ زيـــداً ، كائن ، ففي الدَّارِ لَيْسَ بِخَبَرٍ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا الْخَبَرُ كَائِنٌ ، وهو واجـــب أن يقـــدر مؤخراً إلا أن يقال: الفرق بَيْنَهما أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ الأُولَى لَمْ يُحْذَف الْخَبَر ، وهُنَا حُذِفَ الْخَبَر وناب المجرور منابَهُ حَتَّى لا يكاد يلفظ به مَعَهُ ، وإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ أَوْلَيْتَ : " إِنَّ " ما هو كالمعمول لها بخلاف المسألة الأولى فإنه معمولٌ لِلْخَبَرِ الْمَذْكُور فلا يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ مَا هُوَ كَالْمَعْمُولِ لَهَا.

ومِنْ أَغْرَبِ الْمَنْقُولاَت ما وقع فِي النكت التِي عَلَى الإيضاح للفارسيّ وهِـــيَ تأليف أَبِي عَلِيّ الْحَسَنِ بن عَلِيّ بْنِ حَمْدُونِ الأَسَدِيّ الْمَعْرُوف بِالْجَلُولِيّ[2]، وهو ما نصه : يَجُوز أن يفرق بين : " إِنَّ واسْمِهَا " بالحال ؛ لأَنَّهُمْ قَدْ أجرَوْا الْحَالَ مَجْـــرَي الظَّرْفِ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ ضَاحِكاً، جاز تَقْدِيم: " ضَاحِكاً " على : "زَيْـــد"، فتقول : إِنَّ ضَاحِكاً زَيْداً قَائِمٌ ، فإن قِيلَ : فَإِنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَ ضَاحِكاً وهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِم صِرْتَ كَأَنَّكَ قَدَّمْتَ بَعْضَ الْخَبَرِ ، قُلْتُ : لَوْ امْتَنَعَ هَذَا لامْتَنَعَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ والنِّيَّهُ بِهِ

وهذا من جملة الفروق بينها وبين الصفة ، قيل : والحق أن هذه الحال ليست حالاً عن النكرة بل هي حال من الضمير فِي الخبر والضمير معرفة.

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٢٣، ١٢٤.

(٢) انظر فِي تحقيق اسمه التذييل والتكميل : ٥/ ٣٨ (الأصل والهامش)

التَّأْخِيرُ ، والتعلقُ بِالْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً قَائِمٌ ، وفِي الدَّارِ مُتَعَلِّقٌ بِقَائِمٍ ، وهَذَا عِنْدَهُمْ جَائِزٌ ، ومنع قوم التفرقة بَيْنَ إِنَّ واسْمِهَا بِالْحَال. انتهى كلامه[1].

فتضمن هَذَا الَّذي ذكره أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي الْفَصْلِ بَيْنَ اسْمِ إِنَّ وبَيْنَهَا بِالْحَالِ ، وأَنَّ الْفَصْلَ بالظرف لا خِلاَفَ فِيهِ ، وقد تَقَدَّمَ مَنْعُ أَصْحَابِنَا ، وقوله :

............إلاَّ فِـي الَّـذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرِ الْبَذِي

مثّل بِالظَّرْفِ والْمَجْرُورِ التَّامَّيْنِ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ خَبَراً إِلاَّ التَّامّ ، وزَعَمَ الْفَرَّاء ومن أخذ بِمَذْهَبه أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يقع الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ النَّاقِصُ خَبَراً فِي اللَّفْظِ وهُوَ مَعْمُولٌ لِمُتَعَلِّقه فِي الْمَعْنَى ، ومُتَعَلَّقُهُ حَالٌ فِي اللَّفْظِ وهُوَ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً بِالْجَارِيَةِ كَفِيلاً ، وإِنَّ زَيْداً الْيَوْمَ قَائِماً، هَذَا نَقْلُ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْفَرَّاءِ ومَنْ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ.

وفِي الواضح أن الْكُوفِيِّينَ يَحْكُونَ / ٧٤ النَّصْبَ مَعَ النَّاقِصِ عَنِ الْعَرَبِ إِلاَّ أَنَّهُمْ يقولون : النصبُ مَعَ التَّامِّ أَكْثَرُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وأَصَحُّ عِلَّةً ، أنشد أحمد بن يحيى :

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا .... البيت

روي بنصب: " مصاباً " ونصبه عَلَى الْحال ، وجعل الياء خبر إِنَّ ومَا يتم الكلام بها دون مصاب ، وهَذَا مُتَفَرِّعٌ مِنْ بَابِ الْمُبتدأ والْخَبَرِ ، ومَبْنِيٌّ عَلَى : عَبْد الله بِالْجَارِيَة كَفِيلٌ ، الرفع واجبٌ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ ، وهو الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ ، وزَعَمُوا أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَبْدُ الله بِالْجَارِيَةِ كَفِيلاً.[2]

---

[1] انظر نصه فِي التذييل والتكميل ٥/ ٣٨ ، ٣٩.

[2] ينظر الارتشاف : ٢/ ١٣٣ ، ونصه فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٣٩ ، ٤٠.

﴿ فتح وكسر همزة إن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا وَفِي سِوى ذَاكَ اكْسِرِ

قَوْلُهُ: " لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا " مثاله : يعجبني أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، أي : يعجبني القيامُ ، وقوله : " وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرْ " ، أي : وفِي مكان سِوَى سدّ مصْدَرٍ مَسَدَّهَا ، وهَذَا الَّذي قَالَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى الإطْلاَقِ ؛ لأنَّا وَجَدْنَاهَا تفتح حَيْثُ لاَ يسد الْمصدرُ مسدَّهَا ، ولا تكسر ، وذَلِكَ فِي مواضع :

أحدها : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " مَا " التَّوْقِيتِيَّة نَحْوُ قولهم : لاَ أَصْحَبُكَ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْماً.

الثَّاني : مَجِيئُهَا بَعْدَ ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا ، فَإِنَّهَا تفتح ولا يسد الْمصدر مَسَدَّهَا ، وذَلِكَ نَحْوُ : ظننتُ أَنَّ زَيْداً قائم عَلَى مَذْهَب سِيبَوَيْه ، فلا يصح : ظننتُ قِيَامَ زَيْدٍ.

الثَّالث : أَنْ يكُون خَبَرُهَا جَامِداً نَحْوُ : عرَفْتُ أَنَّ هَذَا حَجَرٌ ، فَلاَ يَسُدُّ الْمَصدرُ هنا مسدها.

الرابع : مَجِيئُهَا بَعْدَ : " لَوْ " نَحْوُ : لوْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ لَقُمْتُ ، ولا يصح : لو قيام زيد لقمت.(١)

قَالَ ابْنُ مَالِك:

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

---

(١) أكثر ما ذكره أبو حيان يسد المصدر مسده : فتقول على الأول لأصحبك مدة كون في السماء نجم وفي الثالث عرفت كون هذا حجراً وفي الأخير أولوه على فعل محذوف أي لو ثبت قيام زيد وفي باب ظن تسامحوا في أن المصدر الصريح لا يكون في هذا الموضع والمؤول منه كاف.

لَمَّا أَتى بقانون كُلّيٍّ يضبط عَلَى زَعْمِه حَيْثُ تفتح وحَيْثُ تكسر أَخَذَ يذكرُ أماكنَ الكسرِ فَقَطْ ، وأماكنَ الفتحِ فَقَطْ ، والأماكنَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الفتحُ والكسرُ فَبَدَأَ بِأَمَاكِنَ الكسرِ ؛ لأنه الأصل فقال : " فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا " وهَذَا فيه إبْهَامٌ ؛ لأنَّ الابتداءَ فِي اصطلاحِ النُّحَاة معروفٌ ، ولا يراد هنا ؛ إذ يلزمُ عَلَى ذَلِكَ الكسرُ فِي نَحْو : عِنْدِي إِنَّكَ فَاضِلٌ ، ولاَ يَجُوزُ ذَلِكَ ، وإِنَّمَا يَعْنِي ابتداءُ الْكَلاَمِ وَهُوَ الابْتِدَاءُ لُغَةً.

وعادة النَّحْويين أنه إذَا أطلقَ الابتداءُ إِنَّمَا يفهمُ منه الابتداءُ الاصطلاحيُّ(1)، ولَيْسَ مَا ذُكرَ مِنْ أَنَّهَا تكسر فِي ابتداءِ الكلامِ مجمعاً عليه ؛ إذْ قَدْ ذَهَب بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى جَوَازِ الابتدَاء بِأَنَّ الْمَفْتُوحَة أَوَّلَ الْكَلاَمِ(2)؛ كَمَا سَبَق فِي بَابِ الابتداء فَتَقُولُ : أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ عِنْدِي.

وقَوْلُهُ : " وَفِي بَدْءِ صِلَه " لا يصح هَذَا عَلَى الإطلاقِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ قَبْلُ فِي قولهم : لاَ أَصْحَبُكَ مَا أنَّ فِي السَّمَاءِ نجماً ، فَقَدْ فُتِحَتْ وهي فِي بَدءِ صلة ، فلاُ بُدَّ مِنْ تَقْييدٍ يُخرِجُ هَذِهِ الْمَسْأَلَة ، فَتَقُول فِي بدءِ صلة اسم نَحْوُ : جاءَ الَّذِي إنَّ وَجْهَهُ حَسَنٌ ، وذَلِكَ احْترَازٌ مِنْ أَنْ يكُون فِي بدءِ صِلَة حَرْف(3).

وقَوْلُهُ : "وَحَيْثُ إنَّ لِيمينٍ مُكْمِلَهْ " مثالُهُ : واللهِ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ ، ويريد : أنه يلزم كسرُها بَعْدَ اليَمِينِ إِذَا كَانَ فِي خَبَرِهَا اللامُ ؛ لأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أنها إذا وقعت بعد قسم ولا لام بعده ففيها وجهان وسيأتي الكلام على ذلك ، والْخِلاَفُ الَّذِي فِي الْمَسْأَلَةِ.

---

(١) فيه تحامل من أبي حيان فالابتداء معناه ابتداء الكلام وهو واضح وأما ما ذكره من قوله : زيداً قائم عندي فأن مؤولة مع ما بعدها بمصدر فوجب فتحها.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٣٩.

(٣) إذا ذكر الموصول والصلة دون تقييد انصرف إِلَى الموصول الأسمى وصلته ، وإذا أريد الحرفي منه قيد بذلك.

وإِنَّمَا قَالَ : " مُكْمِلَهُ " لأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ الأَصْل : واللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، ثم أُدْخِلَتْ إِنَّ مكملةً لِلْيَمِينِ ، ومُؤَكِّدَةً فلمْ يُمْكِنْ الجمعُ بَيْنَ حرفَيْ تأكيدٍ فأَخَّرُوا الـــلامَ إِلَـــى الْخَبَرِ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ   حَالٍ ؛ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَـــلْ

مثالُه : قال زيدٌ إِنَّ عمراً مُنْطَلِقٌ ، وإِنَّمَا قَالَ : "أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ" لأن الْقَوْلَ تارةً يحكى وتَارَةً / ٧٥ يجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ ، فإِذَا حُكِيَ به كُسِرَتْ إِنَّ ؛ لأَنَّكَ تُؤَدِّي به اللَّفْظ المقولَ فَيُحْكَى كما يسمعُ ، والْقَوْلُ عَامِلٌ فِيهِ مَعْنًى لاَ لَفْظاً ، فالجملةُ المحكيةُ فِي نَحْوِ المثالِ المذكورِ فِي مَوْضِعِ نصبٍ ، وكذَلِك فِي نَحْوِ : قالَ زَيْدٌ عمرٌو منطلقٌ ، فـــ: "عمرٌو منطلقٌ" فِي مَوْضِعِ نصب عَلَى الْمَفْعُول بِهِ ، قَالَ : إِنَّمَا يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَهَذِهِ الجملةُ فِي مَوْضعِهِ ، ولا يوجَدُ هَذَا الْحُكْمُ ، أَعْنِي : أَنْ تكونَ الجملةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ به إِلاَّ فِي الأَفْعَالِ الَّتِي يُحكَى بهَا نَحْوُ : قَالَ ، وَسَمِعَ ، وقَـــرأَ ، وتَلاَ ،ومَا أَشْبَهَهَا ، أَوْ فِي الأَفْعَالِ القَلْبِيَّةِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ وَقَدْ عُلِّقَتْ نَحْـــوُ : عرفتُ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ، فـــ : " أَيُّهُمْ زَيْدٌ " فِي مَوْضِعِ مَفْعُول بِهِ.

هَذَا إِذَا قُلْنَا : أَنَّ عرفت لَمْ تُضَمَّنْ معنى ما يتعدَّى إِلَى اثنين ، والجمل الواقعة بَعْدَ الأفعالِ الَّتِي يُحْكَى بِهَا لا يقال إِنَّ الْفِعْلَ قبلها مُعَلَّق ، ولا مُلْغَى ، أَمَّا كونه غَيْر معلق فلأنه لَم يدخلْ عَلَى الْجُمْلَةِ مَا يَمنعُ أَنْ يعملَ مَا قبلها فيما بَعْدَهَا ، وأَمَّا كَوْنُـــه غَيْرَ مَلْغِيٍّ فلأنَّ الْمَلْغِيَّ لا يكُون له عملٌ فِي الْمَعْنَى ؛ لأنَّ الإِلْغَاءَ : ترك الْعَمَلِ لَفْظـــاً ومَعْنًى ، والفعلُ الْمَحْكِيّ به عَامِلٌ فِي الْمَعْنَى دونَ اللَّفْظ ، وإِذَا أُجْرِيَ الْقَوْلُ مَجْرَى الظَّنِّ لَمْ تكسرْ : " إِنَّ " بَعْدَه بلْ تفتحُ ، وسيأتِي الكلام عَلَى ذَلِكَ فِي آخر بـــاب : "ظَنَّ وَأَخوَاتها".

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدَ فِعْلٍ عُلِّقَـا   بِاللاَّمِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَـذُو تُقَـى

التَّعْليقُ : يَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ : " ظَنَّ وأَخَواتِهَا " ، ولا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ ؛ إِذْ قَدْ يَكُون فِي الاسْمِ نَحْوُ : زَيْدٌ عَالِمٌ إِنِّي لَقَائِمٌ ، وَنَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ علْمِ زَيْدٍ إِنَّ عمـراً لَقَائِمٌ ، وتلخَّصَ مِنْ كلاَمِ النَّاظِمِ أَنَّهَا تُكْسَرُ وُجُوباً فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ ، ونقصه مواضعَ تُكْسَرُ فيهَا – أَيْضاً – وُجُوباً :

أحدها : بَعْدَ : " أَلاَ " الَّتِي للاسْتِفْتَاحِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :[1] {أَلاَ إِنَّهُمْ هُـمُ السُّفَهَاءُ}.

الثَّاني : بعد : " حَيْثُ " نَحْوُ : اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ.

الثَّالث : أَنْ تَكُون فِي مَوْضِعِ خَبَرِ اسْمِ عَيْنٍ نَحْوُ : زَيْدٌ إِنَّ عُمَراً يَضْرِبُهُ.

قَالَ ابْنُ مَالك :

بَعْـدَ إِذَا فُجَـاءَةٍ أَوْ قَـسَمِ   لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِـوَجْهَيْنِ نُمِـيَ

يقولُ : إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ إِذَا الْفُجَائيَة فَإِنَّهُ يَجُوزُ فيهَا الْكَسْرُ وَالْفَـتْحُ نَحْـو : خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ الأَسَدَ رَابِضٌ ، فَتُكْسَرُ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ تصلحُ فيه الْجُمْلَةُ الابْتدَائيَّةُ ، فَإِنَّهُ يَجُوز : خَرجتُ فَإِذَا الأسدُ رَابِضٌ ، ويَجُـوزُ : فَإِذَا أَنَّ الأَسَـدَ رَابِضٌ ؛ وَكَـذَلكَ – أيضاً – الْمفردُ ، فَإِنَّهُ يَجُوز : خرجت فإِذَا الأسدُ ، وكَذَلكَ – أَيْضاً – الْقَـسَمُ عنْدَهُ يَجُوزُ فيه وَجْهَان : الْكَسْرُ والْفَتْحُ ، وذَلكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا اللاَّم ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَهَا اللاَّمُ كُسرتْ لاَ غَيْرُ.

---

(١) من الآية : ١٣ من سورة البقرة.

وهَذَا الَّذي اختارَ بَعْدَ الْقَسَمِ مِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ غَيْرُ مُخْتَارٍ ، والْمَذَاهِب فِي ذَلكَ أَرْبَعَةٌ :[١]

إجَازَتُهمَا واختيارُ الْفَتْحِ وهو مَذْهَبُ الْكِسَائِيّ والبغداديين.
وإجَازَتُهمَا واختيارُ الْكَسْرِ.
ووجوبُ الْفَتْحِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ.

ووجُوبُ الْكَسْرِ ، وهُوَ الَّذي صَحَّحَهُ أصحابُنَا ، وَهُوَ الْقِيَـاسُ ، وَبـه وَرَدَ السَّمَاعُ وهو مَذْهَب الْبَصْرِيِّينَ[٢] ، قَالَ تَعَـالَى :[٣] {حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ} ، وقَالَ تَعَـالَى :[٤] {حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا}.

قَالَ ابْنُ خَرُوف : ولَمْ يُسْمَعْ فَتْحُهَا بَعْدَ الْيَمِين ، وَلاَ وَجْهَ لَهُ فِي الْقِيَـاسِ . انتهى[٥] ، وقَدْ سُمِعَ مِنْ لِسَان الْعَرَبِ : حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ بالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ ، فَغَلَـطَ سَمَاعُ ذَلكَ مَنْ أَجَازَ الْفَتْحَ والْكَسْرَ فِي قولك : باللهِ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ ؛ لأنَّ التَّقْـديرَ : حَلَفْتُ باللهِ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، فَكَمَا يَجُوزُ الكسر والفتح مع التَّصْرِيحِ بِالْفِعلِ فكَـذَلكَ يَجُوزُ مَعَ إضْمَارِهِ.

وبَيَانُ الْغَلَط فيه : أَنَّ مَنْ كَسَرَهَا بَعْدَ : "حَلَفْتُ" لَمْ / ٧٦ يَجْعَلْ : "حَلَفْتُ" إلاَّ قَسَماً ، و : "أَنَّ" وَمَا بَعْدَهَا جَوَاباً لَهاَ ، وَمَنْ فَتَحَهَا بَعْدَهَا جَعَـلَ : "حَلَفْـتُ" إخْبَاراً عَنْ قَسَمٍ مُتَقَدِّمٍ وَلَمْ يَجْعَلْهَا قَسَماً ، وتكون : " أَنَّ " ومَا بَعْدَها فِي مَوْضِـعِ

---

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٥/ ٦٩ ، ٧٠ ، والارتشاف : ٢/ ١٣٩.

(٢) انظر الكتاب : ٣/ ١٤٦ ، والمقتضب : ٤/ ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٤٦٠.

(٣) الآية : ١ – ٢ ، ومن الآية ٣ من سورة الدخان.

(٤) الآيات : ١ – ٣ من سورة الزخرف.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف : ٤٦٨ (د/ سلوى محمد عرب).

مَعْمُولٍ لَهَا ، وَلاَ يُتَصَوَّرُ هَذَانِ التَّقْدِيرَانِ إِذَا كَانَتْ حَلَفْتُ مُـضْمَرَةً ؛ لأَنَّ الْعَـرَبَ تُضْمِرُ : حَلَفْتُ ، وتُرِيدُ بِهَا غَيْرَ الْقَسَمِ ، بَلْ إِذَا أضمرهَا كَانَتْ قَسَماً لاَ إِخْبَاراً عَنْهُ ، فَلِذَلِكَ كسرت : " إِنَّ " بَعْدَ : " حَلَفْتُ " الْمُضْمَرَةَ.(١)

وقَوْلُهُ : " بِوَجْهَيْنِ نُمِي " يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَرْوِيٌّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ السَّمَاعُ إِنَّمَا وردَ بالكسرِ ولَمْ يُبَيِّنْ النَّاظِمُ فِي قَوْلِهِ مَا الْمُخْتَارُ مِنْهُمَا.

وإِلَى جَوَازِ الوجهينِ ذَهَبَ أَبو الْقَاسمِ السُّهَيْلِيّ مِنْ أَصْحَابِنَا ، قَالَ : جَـوَازُ فتحِهَا وكَسْرِهَا بَعْدَ الْقَسَمِ ؛ لأَنَّ الْقَسَمَ جُمْلَةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى ، فَإِنْ كُسِرَتْ : " إِنَّ " فَلأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ ، وإِنْ فُتِحَتْ فَلأَنَّهَا تُؤدي عنْ حَـدِيثٍ مَحْلُوفٍ عَلَيْهِ يعملُ فِيهِ : أَحْلِفُ ، وأُقْسِمُ . انتهى.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

مَعَ تِلْوَ فَا الْجَـزَا وَذَا يَطَّـرِدُ   فِي نَحْوِ : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يقولُ : إِذَا وَقَعَتْ : " إِنَّ " بَعْدَ فاءِ الجزاءِ فإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الْفَتْحُ والكَـسرُ ، قَالَ تَعَالَى :(٢){أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ} فإِنَّهُ قُرِئَ بِالْفَتْحِ ، وقَالَ تَعَالَى :(٣){وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ} ، قُرِئَ بِالْكَسْرِ ، وقَالَ تَعَالَى :(٤){أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾} ، قُرِئَ بِالْفَتْحِ والكسرِ ، فَالْفَتْح عَلَـى

---

(١) انظر نص ذلك في التذييل والتكميل : ٥/ ٧٠ ، ٧١.

(٢) من الآية : ٦٣ من سورة التوبة ، وروايته بقراءة عاصم : يعلموا.

(٣) من الآية : ٢٣ من سورة الجن.

(٤) من الآية : ٥٤ من سورة الأنعام.

إضمارِ مُبْتَدأ يَكُون الْمُفْردُ الْمُقدَّرُ مكانَ أنَّ ، ومَا بَعْدَهَا خَبَرٌ عَنْهُ ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : مَن يُحَادِدِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَجَزَاؤُهُ كَيْنونَةُ النَّارِ لَهُ ، وكذَلِكَ فَجَزَاؤُهُ الْغُفْرَانُ.

والكسرُ عَلَى أَنَّهَا جُمْلَةٌ بَاقيةٌ عَلَى أَصْلِهَا ، والكسرُ أحسنُ فِي الْقِيَاسِ ؛ لأنَّ الفتحَ يُؤَدِّي إِلَى تَكَلُّفِ الإِضْمارِ ، والكسرُ لا إضمارَ مَعَهُ.[١]

وقوله : "وذا يَطَّرِدُ" يعني : الكسرُ والفتحُ فِي نَحْو : خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ ، هَذه مَسْأَلَةٌ ذَكَرَهَا سِيبَوَيْه[٢] ، وهو قولهم : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ بالفتحِ والْكَسْرِ ، فَمَن فَتَحَ قدرها بالْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَّلُ مَا أَقول حمد الله فأَوَّلُ : مُبْتَدَأ ، وإِنِّي أَحْمَدُ فِي مَوْضعِ الْخَبَرِ ، وما مصدرية ؛ كأنه قال : أول قولي حمد الله ، وهَذَا إِخْبَارٌ بِمَعْنَى عَنْ مَعْنَى ؛ لأنَّ قولاً مصدر ، فالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَصْدَرٌ وحمدٌ مصدرٌ أُخْبِرَ بِهِ عَنْ مُضَافٍ لِمَصْدَرٍ.

فإن قُلْتَ[٣] : أَيَجُوزُ مَعَ فتح : أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ أَنْ تَكُونَ مَا مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي ، أو نكرةً موصوفةً بِمَعْنَى شيءٍ ، والفعل بَعْدَهَا صِلةٌ أَوْ صِفةٌ ، والعائدُ مَحْذُوفٌ وهو مَفْعُولُ الْقَوْلِ ، ويكُون التقديرُ : أَوَّلُ الأَلْفَاظِ الَّتِي أَقُولُهَا ، أَوْ أَوَّلُ أَلْفَاظٍ أَقُولُهَا حَمْدُ اللهِ.

قُلْت : منع ذَلِكَ بَعْضُهم ، قال : لأَنَّ حَمْدَ اللهِ لَيْسَ مِنَ الأَلْفَاظِ الْمَقُولَةِ ، فَكَيْفَ يَقَعُ خَبَراً لِمَا هُوَ لَفْظ ؟ ، والْخَبَر إِذَا كان مُفْرَداً فَلابُدَّ أن يكُون الْمُبْتَدأ نَحْو : زيدٌ أَخُوكَ ، أَوْ مترلاً مترلته نَحْوُ : زيدٌ زهيرٌ ، وحمدُ اللهِ لَيْسَ أَوَّلَ الأَلْفَاظِ ولاَ مُنَزَّلاً مَنْزِلَتَهُ.

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣١.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٤٣.

(٣) انظر نص الاعتراض والرد عليه فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٧٨ ، ٧٩.

وأجَازَ ابْنُ خرُوف مَعَ فَتْحِ " أنَّ " أنْ تَكُونَ : " مَا " موصولةً بِمَعْنَى الَّـذي ونكرةً موصوفةً ، وهَذَا لاَ يُتَصَوَّرُ إلاّ أنْ يجعلَ : حَمْدُ الله مِنْ قَبِيلِ الألفاظِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : أَوَّلُ أَلْفَاظِي هَذَا اللَّفظ أي : حَمْدُ الله.(١)

ومن كسَرَ فقالَ : أول ما أقولُ إنِّي أحْمَدُ اللهَ ، فأَوَّلُ مبتدأ ومَـا موصـولةٌ بِمَعْنَى الَّذي ، أو نكرةٌ موصوفةٌ أو مصدريةٌ أُريدَ بِهَا الْمَفْعُولُ ؛ كما قالوا : درهـمٌ ضَرْبُ الأَمِيرِ ، أيْ مَضْرُوبُه.

وكذَلكَ هَذَا تَقْديرُهُ : أَوَّلُ قَوْلي ، أي مقولِ ، ومعمول أقول : إذَا كانـت : "مَا" بمَعْنَى الَّذي أو موصوفةً محذوف ، كمَا قَدَرْنَاهُ إذَا فُتحَتْ أَنَّ والْخَبَرُ عَنِ الْمُبْتَدَإِ الَّذي هُوَ : " أَوَّلُ " إِنِّي أَحْمَد الله ، كما تقول : أَوَّلُ مَا أَقْرَأُ : سَبِّح اسْـمَ رَبِّـكَ ، فسَبِّح اسْمَ / ٧٧ رَبِّكَ خَبَرٌ عن أوَّلِ ولا تَحْتَاجُ إِلَى رَابطِ هَذه الْجُمْلَة ؛ لأَنَّهَا نَفْسُ المبتدأ فِي الْمَعْنَى ، هكذا فسَّرَ النَّاسُ كلامَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذه الْمَسْأَلَة ، أعنـي : أنَّ أَوَّلَ مَا أَقُولُ مُبْتَدَأٌ ، وأَنِّي أحمدُ الله خَبَرٌ عَنْهُ(٢) ، فسره كَذَلكَ الْمُبَرِّدُ والزَّجَّاجُ والسِّيرَافِيّ وابنُ طَاهِرٍ وأَكْثَرُ مُقْرِئي كتاب سِيبَوَيْهِ بالأندلسِ.

ولأبي عَليّ الْفَارِسيّ فيه ارْتِبَاكٌ وَخَبْطٌ(٣) : زَعَمَ : " أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ " معمول لأقولُ فِي قَوْلِه : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ ، فَكُسِرَتْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مَعْمُولَةٌ لِلْقَـوْلِ مَحْكِيَّةٌ بِهِ فاحْتَاجَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأ الَّذي هُوَ أَوَّلُ فَقَدَّرَهُ : ثَابتٌ فَصَارَ الْمَعْنَى : أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ ثَابتٌ.(٤)

---

(١) قال أبو حيان فِي الارتشاف : ٢/ ١٤١ أول ما أقول إنِّي أحمد الله فمن فـتح أن قـدرها بالمصدر كأنه قال : أول ما أقول حمد الله فأول مبتدأ وإنِّي أحمد فِي موضع الخبر وما مصدرية فإن جعلت ما موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة فأجاز ذلك ابن خروف والصحيح منعه.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٤٣.

(٣) انظر نصه فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٨٠ (الزعم والرد عليه).

(٤) قال المرادي : "وزعم الفارسي أنها كسرت لأنها محكية بالقول وقدر الخبر محذوفاً ، والتقدير : أول قولي إنِّي أحمد الله ثابت ، قالوا : وهذا التقدير غير معقول لأنه يؤدي إِلَى أن يكـون =

وردَّ النَّاسُ عَلَى أَبي عَلِيٍّ هَذَا التَّقْديرَ ، وقالوا : تَغَيَّرَ مَعْنَى الْكَلَامِ ، والكـلامُ تام دُونَ هَذَا التَّقْدِيرِ ، ومِمَّنْ رَدَّ عليه فِي هَذه الْمَسْأَلَة أَبو الْوَليد الوقـشي[١]، وأبـو الحسين ابن الطَّرَاوَة وأبو الحجاج بن معزوز.[٢]

وزَعَم بَعْض أصحابنا أن : أَنِّي أَحْمَد معمول لأقول لَكنَّهُ خَبَرٌ للمبتـدأ مـن حَيْثُ الْمَعْنَى وسَدَّ الْمَفْعُول مَسَدَّ الْخَبَرِ ؛ لأَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا لاَ يَحْتَاجُ إِلَـى خَبَـر ، والتَّقْديرُ : أقولُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ : إِنِّي أَحْمَد الله ، ونَظِير ذَلِكَ : أَ قَائمٌ الزَّيْدَان ؟ ، فَقَدْ سَدَّ الْفَاعِلُ مَسَدَّ الْخَبَرِ ، وأَغْنَى عَنْهُ فَكَذَلِكَ هَذَا سَدَّ فِيهِ الْمَفْعُولُ مَسَدَّ الْخَبَرِ وأَغْنَى عَنْهُ.

وهَذَا الَّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ[٣] ؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا سَدَّ فِي : أَ قَائمٌ الزَّيْـدَان ؟ لاجتماع المسند والمسند إليه فِي هَذَا الكلامِ ، فالْمَعْنَى مُتَّفِـقٌ وإِنْ اخْتَلَفَـتْ جِهَتَـا التَّرْتِيبِ ، وأَمَّا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَة فإن قوله : إِنِّي أَحْمَد الله جعلَهُ مَفْعُولاً لأقولُ فـضلة فِي الكلامِ فلمْ يَجْتَمِعْ فيه مُسْنَدٌ ومُسْنَدٌ إِلَيْه ولَمْ تَكُنْ الفضلةُ لِتَنُوب عَنْ مَا هُوَ أحـدُ جُزْئَيِّ الْكلامِ الَّذي تَتَوَقَّفُ مَعْقُولِيَّةُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ والْمَحْكُومُ بِهِ عَلَيْه.

= أول قوله : إنِّي أحمد الله وهو ميل إلَى موجود ، ويفهم من دليل الخطاب أن آخره غـير موجود ، وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع أن خبر قول ، ويكون خبرهـا قولاً كأحمد وأدعو ، فلو لَم يكن خبرها قولاً تعين الكسر نَحو : أول قولي إنك ذاهـب ". ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣١.

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقـشي ، توفي سنة (٤٨٩هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٢/ ٣٢٧.

(٢) هو يوسف بن معزوز أبو الحجاج القيسي ، الأستاذ الأديب النحوي ، من أهـل الجزيـرة الخضراء ، له شرح على الإيضاح للفارسي والرد على الزمخشري في مفصله ومن أهل التقدم في علم الكتاب ، توفي سنة (٦٢٥ هـ) بمرسية . بغية الوعاة : ٢/ ٣٦٢.

(٣) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٥/ ٨١.

وزَعَمَ أبو علي الشلوبَيْنَ أَنَّهُ لَيسَ[١] : " إِنِّي أَحْمَدُ الله " مَعْمُولاً لأقولُ ، ولا كَسْرهَا لأجلِ كَوْنِهَا معمولةً ، وإِنَّمَا كَسْرُها ؛ لأَنَّهَا بَعْدَ : " أَوَّلُ " وهُوَ قَوْلٌ مِـــنْ حَيْثُ أضيف إِلَى الْقَوْلِ وقَدَّرَ الْخَبَر محذوفاً ، أيْ ثابت ؛ كما قَدَّرَهُ الْفَارِسِيُّ وهَـــذَا خَطَأ ؛ لأن : " إنَّ " لا تكسر حِكَايَةً لِفعْلٍ أوْ مَصْدَرٍ إلاَّ وَهِيَ مَعْمُولَةٌ ، و : " أَوَّلُ " لا يَعْمَلُ وإِنْ كَانَ مَصْدراً فِي الْمَعْنَى ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي اللَّفْظِ وإِنْ كَانَ فِي مَعْنَاه كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُستَعْمَل مِنْ لفظه فعل.

ونُسبَ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَة[٢] أَنَّهُ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْذُوفاً ، تَقْدِيرُهُ : أَوَّلُ مَا أقولُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللهَ[٣] ، وارتضاهُ بعضُ شـيوخِنَا ، ورَدَّهُ بَعْـضُهُمْ ؛ لأَنَّـهُ حَذفَ الْمَوْصُول وأبقى معمولَهُ ، وهَذَا بَابُهُ الشِّعْرُ عِنْدَنَا ويَجُوزُ ذَلِـكَ فِـي قَـولِ الْبَغْدَادِيِّينَ ، ويَنْبَغِي أَنْ لاَ يَمْتَنِعَ هَذَا لأَنَّ الْقَوْلَ قَدْ كَثُرَ إِضْمَارُهُ فِي كلامِ الْعَرَبِ حَتَّى صَارَ يَجْرِي مُضْمَراً مَجْرَاهُ مُظْهَراً لَكِنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهِ مَجَازُ الإِضْمَارِ ، وإِذَا جَعَلْـتَ : إِنِّي أَحْمَد اللهَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ فلا إضمارَ ، وكلام سِيبَوَيْهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ واضـح جداً.

وتلخص من هَذَا كُلِّه[٤] أَنَّ كَسْرَ : " إِنَّ " فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة إِمَّا لِكَوْنِهَا خَبَراً عَنْ أَوَّل وهو مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ والْمُتَفَهَّمُ مِنْ كلامِ سِـيبَوَيْهِ ، أو عَـن : " قَـوْلِي " المضمرة معمولة له ، وهو منسوبٌ إِلَى عَضُدِ الدَّوْلَة ، أو لكوهُا معمولة لأقول والْخَبَر مَحذوف وهو قول الفَارِسِيِّ ، أو : لأول ما أقول والْخَبَر مَحْـذُوف وهـو قـولُ

---

(١) انظر نصه فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٨١ . (الزعم والرد)

(٢) عضد الدولة بن بويه فنا خسرو الذي ألف له أبو علي الفارسي كتابه الإيـضاح العـضدي حيث إنه صحبه فترة من الزمن وعلمه النحو . ينظر البغية : ٢/ ٢٤٧.

(٣) انظر ما نسب إِلَى عضد الدولة والرد عليه فِي التذييل والتكميـل : ٥/ ٨٢ ، وارتـشاف الضرب : ٢/ ١٤١.

(٤) انظر نص هذا الملخص إِلَى قوله وتلخص من كلام الناظم فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٨٢ ، ٨٣.

الشلوبَيْنِ ، أو لا يحتاجُ إِلَى خَبَرٍ لسَدِّ المعمول مسده وهو قـول بَعْـضِ أصْـحَابنا ، وتَحْقِيقُ الْكَلاَم فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَة أَنَّ الْقَوْلَ ينطلقُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ :

أَحَدَهُمَا : الْحَدَثُ وَهُوَ تَأْخِيذُ الصَّوْتِ فِي أشْخَاصِ الكلامِ أَوْ فِـي بَعْـضِ أشْخاصِه.

والثاني : أشْخَاصُ الْكَلاَم أنفسها ومثالُ ذَلكَ : هَذَا ضَرْبِي ، تُشِيرُ إِلَى تَأْخِيذ الحركات ، وهَذَا دِرْهَمُ ضَرْبِ الأمير ، تُرِيدُ : مَضْرُوبُه ، فإِذَا أَرَدْتَ الْحَدَثَ فَتحتَ ، وكَانَ التَّقْدِيرُ : أَوَّلُ تَكَلُّمِي تَحْمِيدُ الله ، فوقعت موقِعَ الْمُفْرَدِ ، وإِذَا أَرَدْتَ الْمَقـولَ كسرتَ ، وكأن التقدير : أَوَّلُ كَلاَمِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ. / ٧٨

وتَلَخَّصَ مِنْ كَلاَمِ النَّاظِم أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُهَا وكَسْرُهَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعِ ، وسبق الكلامُ عَلَيْهَا مَوْضِعاً موضعاً ونقصه مواضعَ يَجُوز فِيها الفتح والكسر عَلَى اخـتلافِ التَّقْدِيرَيْنِ.(١)

أَحَدهُمَا : بَعْدَ : " حَتَّى " فإِنْ كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاء وَجَبَ الْكَـسْرُ نَحْـوُ : مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّ الطَّيْرَ تَرْحَمُهُ ، وإِنْ كَانَتْ عَاطِفَةً منصوباً عَلَـى مَنْـصُوبٍ ، أو كَانَتْ حَرْفَ جَرٍ فُتِحَتْ.

الثَّاني : بَعْدَ : " أَمَا "، فإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى : "أَلاَ" الاستفتاحية كُسِرَتْ نَحْوُ : أَمَا إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ(٢) ، وإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقاً " فُتِحَتْ نَحْوُ : أَمَا أَنَّ زَيْداً قَـائِمٌ ، والْمَعْنَى : حَقاً أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ(٣) ، وهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ وَخَبَـرٌ عَـنِ الْمُبْتَدَأ الذي يتقدرُ مِنْ : " أَنَّ " ومَا بَعْدَهَا.

---

(١) انظر هذه المواضع التي نقصها فِي التذييل والتكميل : ص ٨٦ حديث أمّا ، ص ٩٠ حديث حتى ، ص ٩٥ حديث أمَّا ، ص ٩٣ حديث مذ ومنذ.

(٢) المقتضب : ٢/ ٣٥٣.

(٣) ينظر المقتضب : ٢/ ٣٥٣ ، والكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٢.

الثَّالث : بَعْدَ : " أَمَّا " نَحْوُ : أَمَّا فِي الدَّارِ فَإِنَّكَ قَائِمٌ ، الكسر عَلَى تقدير : فأَنْتَ قَائِمٌ ، ويتعلق الْمَجْرُور بما فِي : " أَمَّا " من معنَى الْفِعْلِ ، والفتح عَلَى تقديرِ : قِيَامُكَ ، والْمَجْرُور فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ.(١)

الرَّابع : بَعْدَ : " مُذْ " نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَهُ ، حكى بعض أصحابنا أنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللهَ خَلَقَنِي ، ومُذْ إِنَّ اللهَ ، بالفتحِ والكسرِ ، فمن فتحَ فالتقديرُ : مُذْ خَلْقِ اللهِ إِيَّايَ ، ومن كسر فلأنَّ الْقِيَاسَ يقتضي أَنْ تُضَافَ مُذْ إِلَى الْجُمْلَةِ الابْتِدَائِيَةِ ، وذَلِكَ مطرد عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي كُلِّ ظَرْف ماضٍ(٢) ، نَيَجُوزُ : مُذْ زَيْد قائم ، ومع أنَّ القياسَ يَقْتَضيه ، فالسَّمَاعُ وَرَدَ بِهِ ، قَالَ الأَعْشَى :(٣)

وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَـافِعٌ ... وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْـرَدَا

فَإِذَا دَخَلَتْ إِنَّ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ الابْتِدَائِيَةِ فَإِنَّهَا تكونُ مكسورةً.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٢.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٢٢.

(٣) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو قصيدة من الطويل مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذهب ليعلن إسلامه ، وأولها هو قوله :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا ... وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ الْمُسَهَّدَا

ينظر ديوانه : ١٠٠ط : دار الكتاب العربي .، وتذكرة النحاة : ٥٨٩ ، والتصريح : ٢/ ٢١ ، ومغني اللبيب : ٣٣٦ ، وشرح شواهد المغني : ٥٧٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ٢١٦.

اللغة : قوله : " أبغي " أي أطلب من البغية ، وقوله : " يافع " من أيفع شاذ والقياس : موفع واليافع الذي ناهز الحلم ، والمعنى : لَم أزل مذ ناهزت الحلم محسداً مضطلعاً بضغائن الأعداء ، و : " الوليد " الصبي ، و : "الكهل" بعد الثلاثين ، وقيل بعد الأربعين إِلَى الخمسين ، و : "الأمرد" الذي ليس فِي وجهه شعر وأصله من تمريد الغصن وهو تجريده عن ورق.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " مذ أنا يافع " حيث وليت مذ الجملة الاسمية فإذا دخلت إن على هذه الجملة كانت مكسورة ، وأما وليدا فهو خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : مذ كنت وليداً.

﴿ دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ   لاَمُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّـي لَــوَزَرْ

هَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، أَعْنِي : دُخُولَ اللام مع : " إِنَّ " وأَصْلُهَا التَّقَدُّمُ عَلَى : "إِنَّ" لَكِنَّهُمْ كَرِهُوا اجتماعَ حَرْفَيْ تأكيد فأخَّرُوا اللامَ[١] ، وقَدْ أَدْخَلُوهَا عَلَيْهَا حِينَ أَبْدَلُوا مِنْ هَمْزَتِهَا هَاءً ، قَالَ الشَّاعِرُ :[٢]

أَلاَ يَا سَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الْحِمَى   لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَــيَّ كَــرِيمُ

عَلَى خلاف فِي هَذَا.

واتفقوا عَلَى أَنَّهَا لا تدخل مع : لَعَلَّ ، ولَيْتَ ، وكَأَنَّ ، فلا يقال : لَعَلَّ زَيْداً لَقَائِمٌ ، وكَذَلِكَ أختاها.

واخْتَلَفُوا فِي : " لَكِنَّ " فَمَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيهَا ، فَيَقُولُــون : لَكِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ[٣] ، ومَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ.[٤]

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢/ ٣٤٤ – ٣٤٨.

(٢) البيت من بحر الطويل غير منسوب فِي شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣١ ، والخزانة : ٤/ ٣٣٩ ، وشرح أبيات المغني : ٤/ ٣٤٧ ، والدرر : ١/ ١١٨.

موطن الشاهد فِي قوله : " لهنك " فإنه شاهد على وجوب تأخير لام الابتداء إلا إذا أبدلت الهمزة هاء كما فِي الشاهد.

(٣) توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٤٣.

(٤) قال ابن مالك : " وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما فِي بقي مع إن ". واحتجوا بقول بعض العرب :

يلومونني فِي حب ليلى عواذلي   ولكنني من حبهـــا لعميد

ولا حجة لهم فِي ذلك لشذوذه . شرح التسهيل : ٢/ ٢٩.

وأما : " أنَّ " الْمَفْتُوحَة فَفِيهَا خِلاَفٌ شَاذٌّ عَن الْمُبَرِّد[١]، وَهُوَ مَسْمُوعٌ فِي شِعْرِ الْعَرَبِ ، وفِي قِرَاءَةٍ شَاذَّةٍ قَرَأَ بَعْضُهُم :[٢] {أَلاَ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ} ، ويَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ اللاَّمِ ولاَ يُقَاسُ عَلَى مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ.[٣]

وذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ لاَمَ الابْتِدَاء تَصْحَبُ خَبَرَ : " إِنَّ " مُطْلَقاً إِلاَّ مَا اسْتَثْنَاهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَنْفِياً ، أَوْ يَكُونُ الْخَبَرُ فِعْلاً مُتَصَرِفاً لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ : "قَدْ".

وَبَقِيَ مَا سِوَى ذَلِكَ يَجُوزُ دُخُولُ اللامِ عَلَيْهِ سَوَاءً كَانَ اسْماً نَحْوُ مَا مُثِّلَ[٤]، أَوْ مُضَارِعاً نَحْوُ[٥]: {إِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ} ، أو ظَرْفاً نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَعِنْدَكَ ، أَوْ مَجْرُوراً نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَفِي الدَّارِ ، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَوجهٌ حسنٌ.

وهَذَا الَّذِي اسْتَثْنَاهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ ، وفِيه – أيضاً – تعقب ، أما كونُهُ لَيْسَ بِشَامِلٍ فَلأَنَّ لَنَا صُوَراً – أيضاً – لا تدخلُ اللامُ عَلَى الْخَبَرِ فِيهَا عَلَى خِلاَفٍ فِي بَعْضِهَا نَذْكُرُهُ.

أحدها : إِذَا دَخَلَتْ اللام عَلَى الْفَصْلِ فإِنَّهَا لا تَدْخُل عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَهُوَ القَائِمُ ، إِذَا أَعْرَبْنَا : " هُوَ " فَصْلاً ، فَهَذِهِ صُورَة لا تدخلُ اللامُ فِيهَا عَلَى الْخَبَرِ.[٦]

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٢/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٤٣.

(٢) من الآية : ٢٠من سورة الفرقان ، وهي قراءة سعيد بن جبير . ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ١٣/ ١٤ ، ومثل هذه القراءة قول الشاعر :

ألم تكن حلفت بالله العلي   أن مطاياك لمن خير المطي

(٣) ينظر شرح الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٢٨٠.

(٤) وهو قول ابن مالك في النظم نحو : إني لوزر أي ملجأ ، ومنه قوله تعالى : إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ، وقوله : إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ.

(٥) من الآية : ١٢٤ من سورة النحل.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢٢/ ٢٧.

الثانية : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً شَرْطِيَّةً نَحْوُ : إنَّ زَيْداً مَنْ يكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ ، فلا تدخلُ اللامُ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ ولا عَلَى جُمْلَةِ الْجَزَاءِ.[١] / **٧٩**

الثالثة : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُسْتَفْتَحاً بِسَوْفَ أو بالسِّينِ نَحْوُ : إنَّ زَيْداً سَيَقُومُ ، وسَوْفَ يَقُومُ ، خِلاَفاً لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ فَيَقُولُ : إنَّ زَيْداً لَسَوْفَ يَقُومُ.[٢]

الرابعة : أَنْ تُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ الْوَاوُ الْمُصَاحبةُ الَّتِي بِمَعْنَى : " مَعَ " نَحْـوُ : إنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضَيْعَتَهُ ، خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ فِي إِجَازَتِهِ : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ لَوَضَيْعَتُهُ.[٣]

الخامسة : أَنْ تَسُدَّ الْحَالُ مَسَدَّ الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ نَضِيجَةً ، فـلا يَجُوزُ : إِنَّ أَكْلِي التُّفَّاحَةَ لَنَضِيجَةً ، خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ ، وفِـي هَـذِهِ الصُّورَةِ ، والتي قبلها لَيْسَ ذَلِكَ خَبَراً حَقِيقَةً.

السادسة : أَنْ يَكُونَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللامُ فلا يَجُـوزُ إِذْ ذَاكَ دُخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ ، فَلاَ يَجُوزُ : " لآكِـلٌ " خِلاَفـاً لِلْمُبَرِّدِ فِي جَوَازِ ذَلِكَ.[٤]

السابعة : أن يكُون الْخَبَرُ مُقَدَّماً عَلَى الاسْمِ فَلاَ يَجُوزُ : إِنَّ لَفِي الدَّارِ زَيْداً ، ولا : إِنَّ لَعِنْدَكَ عمَراً.

---

(١) قال ابن مالك : " والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً .... " . شرح التسهيل : ٢/ ٢٨.

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز البصريون : إن زيداً لسوف يقوم ، ولم يجزه الكوفيون ولا مانع من ذلك فجوازه أولى ". شرح التسهيل ٢/ ٢٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٧.

(٤) " ولا يجوز دخولها على معمول الخبر والخبر جملة فعلية فعل ماض لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ، وأجازه الأخفش والفراء ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٦ ، وينظر همع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٢٩.

فَقَدْ اتَّضَحَ بِهَذِهِ الصُّورَةِ الَّتِي أَبْدَيْنَاهَا أَنَّ قَــوْلَ النَّــاظِمِ : إِنَّ لاَمَ الابْتِــدَاءِ تصحبُ الْخَبَرَ مَا لَمْ يكنْ مَنْفِيًّا ولاَ فِعْلاً مُتَصَرِّفاً مَاضِياً غَيْرَ مَصْحُوبٍ بِقَدْ لَيْسَ عَلَى إِطْلاَقِه ، وأَمَّا التَّعَقُّبُ الَّذِي فيه ، فَإِنَّ قَوْلَهُ :

وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمِ مَا قَدْ نُفِيَــا ....

إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَكْثَرِ ، وقد تدخلُ منفيًّا بــ : " مَا " قَلِيلاً يَجُوزُ : إِنَّ زَيْداً لَمَا يَخْرُجُ ، وقوله :[١]

.... **ولا من الأفعال مــا كرضــيا**

يشيرُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الفِعْلَ إِذَا مَا كَانَ مَاضِياً مُتَصَرِّفاً غَيْرَ مصحوب بقد فَإِنَّهُ لاَ يدخلُهُ اللام نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَقَامَ ، فإنْ كانَ مَصْحُوباً بــ : " قَدْ " جازَ دخُولُ الــلامِ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ[٢] ، وأَمَّا إِنَّ زَيْداً لَقَامَ فلا يَجُوز ، وكان الْكِسَائِيُّ وهشام يجيزان ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ قَدْ[٣]، لأَنَّهَا تُقَرِّبُ الْمَاضِي من الْحَال ، وقــال الزجــاج : يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ تَكُونَ لام القسم لا لام التأكيد ، وتبعه عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أصحابنا.

ومفهومُ ما قالَهُ هَذَا النَّاظِمُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ متصرف يَجُوزُ دُخُــولُ اللاَّم عليه ، وهو نص قَوْلِه وقول كثيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَــنِعْمَ الرجُــلُ ، وهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهَا خِلاَف.

والمنقول عن سِيبَوَيْهِ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ دُخُولُ اللامِ عَلَى الفعــلِ الْمَاضِــي غَيْــر الْمَصْحُوب بِقَدْ سواء أكان مُتَصَرِّفاً أَمْ جَامِداً ، وأَجَازَ الأخفش دخولَها عَلَى الجامــد

---

(١) ترك السارح بعد هذا البيت بيتاً آخر وهو :

وقد تليها مع قد كإن ذا لقد سما على العدا متحوذا

(٢) ينظر التذييل والتكميل : ٥/ ١١٢ وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٦.

(٣) ينظر المرجعان السابقان (الجزء والصفحة).

فأجَازَ : إنَّ زَيْداً لنعمَ الرجلُ(١)، وتابعه عَلَى ذَلكَ الْفَرَّاءُ ؛ لأَنَّ : " نعْمَ " لاَ تَتَـصَرَّفُ فأشبهت الأَسْمَاء ، وأجَازَ الْفَرَّاءُ : إنَّ عبدَ الله لَعَسَى أَنْ يَقُومَ ؛ لأَنَّ : "عَسَى" بمَنْزِلَة : "نعم" ، قَاَل محمد بن السيد : ولا يَجُوز هاتان المسألتان عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْه . انتهى.

والمنقول عن الْكُوفيِّينَ جواز دخول هَذه اللام عَلَى الفعلِ الْجَامد الواقعِ خَبَراً لإنَّ ، وما قدمنَاهُ قَبْلُ منْ أَنَّهَا تَدْخلُ عَلَى الْفعْلِ الْمَاضي إذَا كَانَ مَصْحُوباً بقَدْ هــو كالْمجمعِ عَلَيْه نَحْوُ : إنَّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ ، إلا ما ذَهَبَ إليــه خطــابُ بــنُ يُوسُــفَ الماردي(٢) في كتَابه الَّذي سَمَّاهُ بالترشيح(٣) منْ أَنَّهَا لا تَدْخُلُ عَلَى الْفعْـلِ الْمَاضــي سَوَاء كان مصحوباً بقد أم عارياً عنها ، وأَنَّهُ إذَا وُجدَ في كَلاَمهِمْ : إن زيــداً لقــامَ ولقد قامَ ، فإنَّهَا لامُ الْقَسَمِ لا لامُ الابتداءِ ، وعللَ امتناعَ ذَلكَ بمَا يوقَفُ عَلَيْه مِــنْ كَلاَمه.(٤)

---

(١) قال المرادي : " ولا تدخل اللام على فعل ماض متصرف خال من قد ، فلا يجوز إن زيــداً لذهب ؛ لأن اللام في الأصل للاسم ، وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم ، فإن كــان الماضي غير متصرف جاز دخول اللام نحو : إن زيداً لنعم الرجل ؛ لأنه شابه الاسم في عدم لتصرف ، وإن قرن بقد جاز دخول اللام نحو : إن زيداً لقد ذهب ؛ لأن قد تقربه من الحال فشابه المضارع ، وأجاز الكسائي وهشام دخولها على الماضي المتصرف على إضــمار قــد وحكي عن سيبويه منع دخولها على الجامد نحو : نعم وعسى . ط ينظر شــرح التــسهيل للمرادي : ١/ ٤٣٦ ، وينظر شرح الأشموني : ١/ ٢٨١ ، ٢٨٢.

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، مات بعد الخمسين والأربعمائة . ينظر بغية الوعاة : ١/ ٥٥٣.

(٣) ذكره السيوطي في البغية وقال عنه : وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً.

(٤) ينظر التذييل والتكميل : ٥/ ١١٢ ، شرح الأشموني : ١/ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وأما تعليله فلأن الفعل الماضي ليس له معنى اسم فاعل.

وقَوْلُ النَّاظِمِ : " وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَر .. لامُ ابتداء ....." لَـمْ يَتَعَرَّضْ لِتَبْيِينِ مَعْنَى دُخُولِ اللامِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَالَّذي نَختارُهُ ما قدمناه أن هَذه الـلام إنَّمَا جيءَ بها للتوكيدِ كحالها إذَا دخلتْ عَلَى الجملةِ الابتدائية نَحْوُ : لزيـدٌ قـائمٌ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإتْيَانِ بِهَا وَتَرْكِهَا لا للفرقِ بَيْنَ الحالِ والاستقبالِ ؛ كَمَا ذَهَبَ إلَيْـه بَعْضُهُم ، ولا أنَّهَا جِيءَ بِهَا عَلَى وَجْهِ الْجَوَابِ خِلافاً لِمَ زَعَمَ ذَلِكَ[1]، وأنَّ دُخُـولَ اللامِ فِي خَبَرِ : " إنَّ " بِإِذَاءِ الباءِ فِي خَبَرِ : " مَا " فإذَا قِيلَ : مَا زيدٌ قائماً نوقض بأن زيداً قائمٌ وإذا قيل مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ فأكد النفي بالباء ، نُوقضَ بِأَنَّ زَيْـداً لقـائمٌ فَأَكَّـدَ الإيجَابَ باللامِ ، وهَذَا مَذْهَبُ معاذِ بنِ مسلم الْهُرَاءِ[2] أحَدُ شيوخِ الْكُوفِيِّينَ وَقُدَمَائِهِمْ ، وتبعه عَلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بنُ يَحْيَى.

وقال الْفَرَّاءُ : جاؤوا باللام فرقاً بَيْنَ ما كانَ جَوَاباً وما كان مستأنَفاً ، تقول : إن زيداً منطلق ، إذَا استأنَفْتَ ، وإن زيداً لقائم ، إذَا جَاوَبْتَ فَعَلَى أقوال هـؤلاء لا تَكُون مخيراً بَيْنَ الإتيان بها وتركِهَا.

---

(١) مجيء اللام للتوكيد هو ما قاله الناظم في شرحه للتسهيل : ٢/ ٢٥ ، ٢٦ ، وقال الزجاجي : " لام الابتداء تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ومانعة ما قبلها من تخطيه إلى ما بعدها كقولك : لأخوك شـاخص ، ولزيد قائم ، وكقوله تعالى : **{لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله}**". اللامات للزجاجي : ٧٨ ، وينظر فقه اللغة للثعالبي : ٢٤٢ ، وكان القياس أن تقـدم علـى "إن" فتقول : لإن زيداً قائم . في : إن زيداً لقائم ، وإنما كرهوا الجمع بينهما لأنهما بمعـنى واحد وهو التأكيد ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، وذلك أن هذه الحـروف إنما أتي بها نائبة عن الأفعال اختصاراً ، والجمع بين حرفين يناقض هذا الغرض ، وإنما وجـب في اللام أن تكون متقدمة على "إن" ، لأن "إن" عاملة وحق العامل أن يلي معموله والـلام ليست عاملة ، كما أن العرب قد نطقت بها نطقاً وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو : لهنك قائم . ابن يعيش : ٩/ ٢٥ ، ٢٦ ، وينظر الحروف غير العاملة ووظيفتها في اللغـة : ٦١ / ومغني اللبيب لابن هشام بحاشية الأمير : ١/ ١٨٩.

(٢) نَحوي كوفِيّ ، أستاذ الكسائي ، كان صديقاً للكميت الشاعر ، عمر طويلاً ولَمْ يؤثر عنـه كتب ، ولد أيام عبد الملك بن مروان وعمر حتى نكبة البرامكة ، توفي سنة (١٩٠ هـ) . إنباه الرواة : ٣/ ٢٢٨.

/ ٨٠ قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسِماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

يعني بالواسط ما توسط بَيْنَ الاسْم والْخَبَر من معمولٍ سواءً أكَانَ ظَرْفاً أو مَجْرُوراً أو مَفْعُولاً بِهِ نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، أو لعندَك قائمٌ ، أو لطعامَك آكِلٌ ، وذَلِكَ بشرط : أن يكُونَ الْخَبَرُ ممَّا يَجُوز أن تدخُلَ عَلَيْه اللامُ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَاهُ ، فإِنْ كَانَ ممَّا لا يَجُوز أَنْ تَدْخُلَ اللامُ عَلَيْه نَحْوُ كَوْنُهُ مَاضياً ، فلا يَجُوزُ دُخُول اللامِ عَلَى الْمَعْمُولِ ، مِثَال ذَلِكَ : إِنَّ زَيْداً عمراً ضَرَبَ ، لا يَجُوزُ : لَعَمْراً ضَرَبَ ؛ لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ : إِنَّ زَيْداً لَضَرَبَ عَمْراً ، وأَجَازَ ذَلِكَ الأخْفَش.[١]

ولا خُصُوصِيَّةَ لِمَا ذَكَرَ النَّاظِمُ بأنْ يَكُونَ مَعْمُولَ الْخَبَر ، بَلْ تصحب – أيضاً – ما توسط بَيْنَهُمَا من معمولٍ إلا الْمُتَأخر نَحْوُ : إِنَّ فِي الدَّارِ لَبِسَوْطٍ ضَارِباً ، وإِنَّ عِنْدَكَ لَبِسَوْطٍ ضَارِباً ، وإِنَّ فِي الدَّارِ لطعامك آكلاً.[٢]

وأطلق النَّاظمُ فِي قَوْله : " مَعْمُولَ الْخَبَر " ولَيْسَ الإطلاق بصحيح ؛ لأن معمولَ الْخَبَر إِذَا كَانَ حَالاً لَمْ تَدْخُلْ اللاَّمُ عَلَيْه نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَعُرْيَاناً قَائِمٌ ، فلا يَجُوز هَذَا ولَمْ يُسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِم ، ونصَّ الأئمةُ عَلَى مَنْعِهِ ، وإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى : إِنَّ زَيْداً لَطعامك آكلٌ يقتضيه.

فإِنْ كَانَ الْمَعْمُولُ مصدراً أو مَفْعُولاً مِنْ أَجْلِه نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً لَقياماً قَائِمٌ ، وإِنَّ زَيْداً لإحسَاناً يزورُكَ ، ففِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، ولا أذكرُ جوازَ ذَلِكَ نَصاً عنْ أَحَدٍ إلا أَنَّ جَوَازَ ذَلِكَ مُنْدَرِجٌ فِي عُمُومِ قَوْلِهِمْ ، إِنَّمَا تدخلُ عَلَى معمولِ الْخَبَرِ.

---

(١) انظر شرح التسهيل : ٢/ ٢٩ ، والتذييل والتكميل ٥/ ١١٤ ، قال أبو حيان والصحيح المنع لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع عن دخولها على الخبر فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه لزم من ذلك ترجيح الفرع على الأصل.

(٢) المنصوب في الأمثلة الثلاثة اسم إن والظرف المقدم خبرها والمعمول بعده معمول للاسم.

﴿ إبطال عمل إنَّ إذا اتصلت بها (ما) الزائدة ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوف مُبْطِلُ   إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبْقَـى الْعَمَـلُ

إِذَا اتَّصَلَتْ : " مَا " غَيْرُ الْمَوْصُولَة بِهَذهِ الْحُرُوفِ نَحْوُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَفِي ذَلِكَ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ.[١]

أحدها : أَنَّهَا تَكُفُّهَا عَن الْعَمَلِ ويرتَفِعُ مَا بَعْدَهَا بالابْتدَاءِ والْخَبَر إلاَّ : "لَيْتَ" فَيَجُوزُ أَنْ تَتَّصِلَ بـ : "مَا" كافّة فلاَ تعملُ كأَخَوَاتِها ، ويَجُوزُ أَنْ تَتَّصل بهَا زَائِـدَةً فتعملَ ، وهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ سِيبَوَيْه والْفَرَّاء وَهُوَ مَذْهَبُ الأَخْفَشِ وَهُوَ الصَّحيح.[٢]

والثاني : أَنَّهُ يَجُوزُ فيهَا كُلِّهَا أَنْ تَكُونَ معهَا كافَّةً فلا تعملُ ، وزَائِدةً فَتَعْمَلُ وهَذَا مَذْهَب الزجَّاجيّ والزَّمَخْشَرِيّ ونُقِلَ عَن ابنِ السَّرَّاج.[٣]

والثالث : أن : " لَيْتَ ، ولَعَلَّ ، وكَأَنَّ " يَجُوزُ فيهَا الإلغاءُ والإعمالُ نَحْوُ : لَيْتَمَا زَيْداً قَائِمٌ ، ولَعَلَّمَا عَمْراً مُنْطَلِقٌ ، وكَأَنَّمَا زَيْداً أسدٌ برفع زيد ونصبه ، ولا يَجُوزُ في : " إِنَّ ، وأَنَّ ، ولَكِنَّ " إلاَّ الإلغاءُ وهو مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ ، ونقل عن ابنِ السَّرَّاجِ ، وهو اختيارُ أَبي الحسنِ بنِ أَبي الربيع من شيوخنا.[٤]

---

(١) انظر هذه المذاهب الأربعة بنصها في التذييل والتكميل : ٥/ ١٤٦ - ١٤٧.

(٢) قال سيبويه : " وأما ليتما زيداً منطلق فإن الإلغاء فيه حسن ، وقد كان رؤبة بـن العجـاج ينشد هذا البيت رفعاً وهو قول النابغة الذبياني :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا ونصفه فقد

فرفعه على وجهين : على أن يكون بمنزلة قول من قال : مثلاً ما بعوضةً : البقرة : ٢٦ ، أو يكون بمنزلة قوله : إنما زيد منطلق ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣٧ ، ١٣٨ ، وينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٣ ، ٤٣٤.

(٣) ينظر الجمل للزجاجي : ٢٩٥ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٤٣.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٣ ، وينظر الهمع : ١/ ١٤٣.

والرابع : أَنَّهُ لا يَجُوزُ كَفُّ : " لَيْتَ ، ولَعَلَّ " بـ : " مَا " بَلْ يَجِبُ الإِعْمَالُ وهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْفَرَّاءِ ، وحكى الأخفشُ والكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ : إِنَّمَا زَيْداً قَائِمٌ بإِعْمَالِ : " إِنَّ " مَعَ إِلْحَاقِ : " مَا ".[1]

وإِنَّمَا كَانَ الصحيح أَنَّ : " لَيْتَ " وَحْدَهَا يَجُوزُ فِيهَا الإِعْمَالُ والإِلْغَاءُ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ؛ لأَنَّ : " لَيْتَ " بَقِيَتْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا مِنْ أَنَّهُ لاَ يَلِيهَا إِلاَّ الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ ، بخلاف أخواها فإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ والْفِعْلِيَّةُ نَحْوُ : لَعَلَّمَا زَيْدٌ يَقُومُ ، ولَعَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ ، وإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وإِنَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ[2] ، فَلَمَّا بَقِيَتْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا لَمْ يَقْوَ فِيهَا أَنَّهَا تُلْغَى ألبتة ، بل جوَّزَت الْعَرَبُ فِيهَا الإِعْمَالَ رَعْياً لِقُوَّةِ اخْتِصَاصِهَا ، والإِلْغَاءَ اعْتِبَاراً لِدُخُولِ : " مَا " وإِلْحَاقاً لَهَا بِأَخَوَاتِهَا.[3]

---

(١) ينظر الهمع : ١/ ١٤٣ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٤٥ ، ولهذه المذاهب تعليلات في شرح الجمل لابن عصفور يطول الحديث بذكرها فليراجعها من أرادها.

(٢) من شواهد ذلك قوله تعالى :

- إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا (فاطر : ٣٨)
- أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَـٰكُمْ عَبَثًا (المؤمنون : ١١٥)
- كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ (الأنفال : ٦)
- ولكني أسعى لمجد مؤثـل ... وقد يدرك المجد المؤثـل أمثالي
- أعد نظراً يا عبد قيس لعلما ... أضاءت لك النار الحمار المقيدا

(٣) هذا القول يناسب ما قاله الأخفش ونقله عنه ابن عصفور في شرحه للجمل في قوله : " وأما الأخفش فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلا في ليت باتفاق من النحويين إلا ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء فإنه قال : ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائم ، ولعلما بكراً قائم فيلغي وينصب وكذلك سائر أخواتها......" . ينظر شرح الجمل : ١/ ٤٣٤.

وقد وقع فِي بَعْضِ ما وقَفْنَا عَلَيْهِ من التَّصَانيف أَنَّ : " لَيْتَما " يَجُوزُ أَنْ تَلِيهَا الْجُمْلَةُ الفعليةُ فتقولُ : لَيْتَمَا يقومُ زيدٌ ، وهَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلاَ مَحْفُوظٍ عَنِ الْعَرَبِ./٨١

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

يقول : يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى مَنْصُوبِ : " إِنَّ " بَعْدَ اسْتِكْمَالِ : "إِنَّ" لِخَبَرِهَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرُو ، وفِي قَوْلِهِ : " عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ " مسامحة ، وصوابه : عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ إِنَّ.

وهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فيهَا خِلاَفٌ ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ العطْفُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ : "إِنَّ" لا قَبْلَ الْخَبَرِ ولا بَعْدَه ، وأَنَّ مَا رُوِيَ من ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ مِنَ الرَّفْعِ إِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الابْتِدَاءِ ، والْخَبَرُ مَحذوفٌ لِدَلاَلَةِ الْخَبَرِ قبلَهُ عَلَيْهِ ، وهَذَا هُوَ الْمُتَفَهَّمُ مِنْ كلامِ سِيبَوَيْهِ[(١)] ، والَّذي ذَهَبَ إِلَيْهِ متأخروُ أصحابِنَا الأندلسيينَ[(٢)] ، وبِهِ قَالَ الْجَزْمِيُّ نصَّ عليه فِي الفرخِ.

---

(١) قال سيبويه : " ومثال ذلك قولك : إن زيداً ظريفٌ وعمرو ، وعمراً ، فالمعنَى فِي الحديث واحدٌ ، وما يراد من الإعمال مختلف فِي : كان وليس وما ". الكتاب لسيبويه : ١/ ٦١ ، وقال – أيضاً – : " هذا باب ما يكون محمولاً على إن فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء ، فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيداً ظريف وعمرو ، وإن زيداً منطلق وسعيد ، يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ؛ كأنه قال : زيد منطلق وعمرو ، وفِي القرآن مثله (أن الله بريء من المشركين ورسوله – التوبة : ٣) ، وأما الوجه الآخر الضعيف فإنه يكون محمولاً على الاسم المضمر فِي المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإن زيداً ظريف هو وعمرو ، وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيداً منطلق وعمراً ظريف ، فحملته على قوله – عز وجل – (ولو أن ما فِي الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر) وقد رفعه قوم على قولك : لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك .... ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٤٤.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٥٩.

والْمشهورُ فِي كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّهُ يَجُوزُ العطفُ عَلَى الْمَوْضِعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْخَبَرِ حتَّى إِنَّ صاحب هَذِهِ الأَرْجُوزَة قال فِي بَعْضِ كُتُبِه : يَجُوزُ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسم إِنَّ ولَكِنَّ بَعْدَ الْخَبَرِ بِإِجْمَاعٍ[1]، ولَيْسَ كَمَا ذكرَ ، وقد جهل الخلاف فِي ذَلِكَ.[2]

وأمَّا إِذَا عطفت قبلَ الْخَبَرِ فلا يَجُوز إلا العطفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَتَقُول : إِنَّ زَيْداً وعَمْراً قَائِمَان ، ولا يَجُوز رفع عمرو عَلَى الْمَوْضِع سواء أ خَفِيَ إِعْرَاب الاسْم أم ظهر ؟ ، وأجَازَ ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ مطلقاً ، وفصل الْفَرَّاء فأجَازَ ذَلِكَ إن خَفِي إعراب الاسْم ؛ لأَنَّهُ لاَ يَظْهَرُ قبح فِي تَخالف إعراب الاسْمين ومنعه إِنْ ظهر لظهور القبح بالتخالف.[3]

وحكم : " لَكِنَّ " فِي ذَلِكَ حكم : " إِنَّ " ومَنْ أجَازَ العطف عَلَى مَوْضِعِ اسْم : " إِنَّ " اختَلَفُوا فِي ذَلِكَ فِي : " أَنَّ " الْمَفْتُوحَة ، والصحيح عِنْدَهُم إِلْحَاقُ : "أَن" بِإن فِي ذَلِكَ.[4]

فإِنْ كان العطف عَلَى اسم سائر أخوات : " إِنَّ ، وأَنَّ ، ولَكِنَّ " فإِنَّهُ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ النَّصْب عَلَى اللَّفْظِ ، ولاَ يَجُوزُ الرَّفْع عَلَى مَوْضِعِ اسم الحرف ، ولا عَلَى الابتداء والخبر محذوف باتفاق من أهل البصرة والكوفة ، هكذا نَقَل الاتفَاقَ بَعْضُ

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٥٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥١ ، والارتشاف : ٢/ ١٥٩ ، والتذييل : ٥/ ١٩٤ ، وفِي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول ابن مالك : "يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً خلافاً للكسائي ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء ". أقول : وقد احتجوا بالآية المشهورة : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون — المائدة : ٦٩)

(٤) قال ابن مالك : " وأن فِي ذلك كإن على الأصح ، وكذا البواقي عند الفراء ". تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٥٠ ، والتذييل : ٥/ ١٩٨ ، ١٩٩.

أصحابنا ، ولَيْسَ بصَحيح بل الْمَنْقُولُ عن الْفرَّاءِ أَنَّ سَائِرَ أخوات إِنَّ كإِنَّ فِي ذَلِكَ ، فَيَجُوزُ أَنْ تتبعَ عَلَى لَفْظ اسم سائر الْحُرُوف ويَجُوز عَلَى موضعه كإِنَّ.[1]

وأما غَيْرُ عطْف النَّسَقِ من التوابعِ فلا يَجُوزُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْبصْرَة إلاَّ الإتباع عَلَى اللَّفْظ سواء أَتْبَعَهُ قَبْلَ الْخَبَر أو بَعْدَه.

ومَذْهَب الْكِسَائِيِّ فِي ذَلِكَ كَمَذْهَبِه فِي الْعَطْفِ فَيَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ ينعت ويؤكد ويعطف عليه عطف بيان عَلَى اللَّفْظِ وعَلَى الْمَوْضعِ قَبْل الْخَبَر وبَعْدَه.[2]

ومَذْهَبُ الْفَرَّاء التفصيل كما سبق فِي العطف ، ومَذْهَبُ الْجَرْمِيّ والزَجَّـــاج أَنَّ النَّعْتَ والتوكيد وعطف البيان فِي ذَلِكَ كعطف النسق.[3]

والصَّحيح أنه لا يَجُوز الحمل عَلَى الموضع فِي شيء من هَذه الْحُرُوف ولا فِي شَيْء من التوابع ، وقد لَقَّنَنا أُسْتَاذُنَا أبو جعفر بنُ الزبير[4] ، وهُوَ الَّذي أخذنا عنه علم اللسان من النَّحْوِ واللغة والأدب فقال : جواز العطف عَلَى الْمَوْضِعِ يشترط فِيه عِنْــدَ الْمُحَقِقين ثلاثة شروط :[5]

أحدها : أَنْ يكُونَ لَهُ لَفْظ ومَوْضِع.

الثاني : أَنْ يَكُونَ بحق الأَصَالَة.

الثالث : أَنْ يَكُونَ للمَوْضِعِ مُحْرِزٌ.

---

(١) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٢

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٢ ، وفِي تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٦٦ ، يقول : " والنعت وعطفا البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والفراء والزجاج ، ونــدر : إنهــم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ".

(٤) هو الأستاذ أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي الجياني المولد الغرناطي المنشأ، ألف تعليقاً على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بشكوال ، توفِي سنة (٧٠٨هـ) . بغية الوعاة : ١/ ٢٩١ ، ٢٩٢.

(٥) انظر هذه الشروط بنصها فِي الارتشاف : ٢/ ١٥٩ ، ١٦٠.

وشرح ما ذكره أستاذُنا أبو جعفر : هو أنَّهُ قَدْ تَجد الاسْمَ له لَفْظ ومـا لـه مَوْضع نَحْوُ : قَام زيد ، وقَدْ تَجدُه له مَوْضعٌ وما له لَفظٌ نَحْوُ : قَامَ هَذَا ، وقَدْ تَجدُه لَهُ لَفْظ ومَوْضع نَحْوُ : ما قامَ مِنْ رَجُلٍ ، فَلَفْظه جرٌّ بمنْ ومَوْضعُهُ رَفْعٌ بقَـامَ عَلَـى الْفَاعليَّة ثُمَّ إنَّ مَا لَهُ لَفظ ومَوْضع ، تَارَةً يَكُون الْمَوْضع بحق الأصَالَة ، وتَارَةً يكـون بحق الْفَرْعية ، فالأوَّل نَحْوُ : ما مَثَّلْنا بِهِ من : ما قامَ مِنْ رَجُلٍ ، فإن مَوْضعَهُ رَفْعٌ وهو بحَقِّ الأصَالَة ، ومثال ما هُوَ بحَقِّ الْفَرْعيَّة : هَذَا ضارب زيداً وعمراً ، فزيـد لَفظـه نصب وله مَوْضِع جَر إذ يَجُوز : ضارب زيد ؛ لَكنَّ هَذَا الْمَوْضع بحَقِّ الْفَرْعية ؛ لأَنَّ الأصلَ عندهم فِي اسم الفاعل المستكملِ شروطَ الْعَمَل أنْ يَعْمَلَ ، وإضَافَتُهُ فَرْعٌ عـنْ عَمَلِهِ ، وقَدَ رَاعَى بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ هَذَا الْموضع فَأَجَازَ الْحَملَ عَلَيْه.

وإذَا ثَبَتَ / ٨٢ للاسْمِ لَفْظٌ ومَوْضِعٌ وأَنَّ الْمَوْضِعَ بِحَقِّ الأَصَالَةِ فَتَارَةً يَكُونُ لِلْمَوْضعِ مُحْرِزٌ وتَارةً لا يكُونُ.

ويعنون بالْمُحْرِز طالباً يطلب الْمَوْضعَ يَجُوز أن يعملَ فيه لَوْ زَالَ العَامِلِ فـي الاسْم اللَّفْظِيّ مَعَ كَوْنِ الْمُحْرِزِ لا يَتَغَيَّرُ شَيْءٌ منه نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدٌ بقَائم ولاَ قَاعـداً ، فَهَذَا يَجُوزُ ؛ لأن مُحْرِزَ النَّصْبِ مَوْجُودٌ وَهُوَ لَيْسَ ، ويَجُوزُ لَهَا أَنْ تَعْمَلَ فِي : "قَائِم" النَّصْبَ لَوْ زَالَ الْعَاملُ اللَّفْظِيُّ الآخر الذي هو الباء ، فمن هنا لَمْ يَجز العطفُ علـى مَوْضِع اسم إنَّ ؛ لأَنَّهُ لاَ مُحْرِزَ للرَّفْعِ لأنَّ الرَّفْعَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الابْتدَاء ، وقَـدْ ذَهَـب الابْتدَاءُ بِدُخُولِ إنَّ.

وكذَلكَ لاَ يَجُوز الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ فِي باب اسمِ الفاعلِ ، ولاَ فِي بَـابِ الْمَصْدَر فلا يَجُوزَ : هَذَا ضاربُ زيد وعَمْراً ، ولا يَجُوزُ : عَجِبْتُ مِنْ رُكُوب زَيْـد وعَمْرٍو الْفَرَسَ ، ولا : عَجِبْتُ مِنْ ركوب الفرس والحمارَ زيد ، لأن زيداً لو نَـصَبَهُ ضَاربٌ ، وزيداً لو رفعَه ركوبٌ ، والفرسُ والحمارُ لو نصبهما ركوب لَتَغَيَّرَ الْمُحْرِز

الَّذي هُوَ ضَارب ، وركوب بزيادة تنوين آخره بِخِلاَفِ لَيْسَ فَإِنَّهُ لا يَتَغَيَّرُ شيء منها مع نصب : " قائمٍ " ، إِذَا قُلْت : لَيْسَ زيدٌ قَائِماً.

وتلخص من هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْحَملَ عَلَى الْمَوْضِعِ لا ينقاس إلاَّ بِهَذِهِ الشُّرُوط الثلاثة ، وأن ما سمع عن الْعَرَبِ مِمَّا لَمْ يستكمِلْهَا يوقف فِيه مع السماع نَحْوُ قول النابغة :(١)

تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنٍ سُودٍ أَسَافِلُهُ ... عَدْوَ النَّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
أَوْ ذُو وُشُومٍ بِحَوْضي بَاَت مُنْكَرِساً ... فِي لَيْلَةٍ مِنَ جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا

فقوله : " أَوْ ذُو وُشُومٍ " معطوف عَلَى مَوْضِعِ النَّحُوصِ ، التقدير : كما تعدو النَّحُوص أَوْ ذُو وُشُومٍ.

---

(١) البيتان من البسيط وهما للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما ... واحتلت الشرع فالأجزاع من إضما

والبيتان مركبان من ثلاثة أبيات في الديوان : ١١٣ ، ١١٤ ، هكذا :

فَانْشَقَّ عَنْهَا عَمُودُ الصُّبْحِ جَافِلَةً ... عَدْوَ النُّحُوصِ تَخَافُ الْقَانِصَ اللَّحِمَا
تَحِيدُ مِنْ أَسْتَنٍ سُودٍ أَسَافِلُهُ ... مَشْيَ الإِمَاءِ الْغَوَادِي تَحْمِلُ الْحُزَمَا
أَوْ ذُو وُشُومٍ بِحَوْضي بَاتَ مُنْكَرِساً ... فِي لَيْلَةٍ مِن جُمَادَى أَخْضَلَتْ دِيَمَا

اللغة : باتت تراعي منزلا زيما : مكثت تراقب الناس جماعات جماعات ، عدو : سرعة ، جري ، النحوص : الأتان التي لا لبن لها ، القانص : الصائد ، ذو وشوم : بقر وحشي له قوائم سود ، ومعنى " المنكرس " : الداخل ، والديم : الواحدة ديمة ، مطر يتساقط بسكون لا رعد ولا برق.

موطن الشاهد فيه : في قوله : " أو ذو وشوم " حيث عطف أو ذو وشوم على موضع النحوص ؛ إذ التقدير : كما تعدو النحوص أو ذو وشوم.

وللنَّحْويين عطفٌ عَلَى اللَّفظِ وهو واضحٌ ، وعطْــفٌ عَلَــى الْمَوْضِــعِ[١] ، وعَطْفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ[٢] ، نَحْوُ قَوْل الشاعر :[٣]

أَجِدَّكَ لَنْ تَــرَى بِثُعَيْلَبَــاتِ   وَلاَ بَيْـــدَانَ نَاجِيَـــةً ذُمُــولاَ
وَلاَ مُتَدَارِكٍ واللَّيْـــلُ طِفـــلٌ   بِبَعْضِ نَوَاشِعِ الْوَادِي حُمــولاَ

فقولُهُ : " وَلاَ مُتَدَارِكٍ " مَخْفُوضٌ معطوفٌ عَلَى التَّوَهُّمِ وَلَمْ يتقدمــه اســم يعطف عليه لَفْظاً ولا مَوْضِعاً لَكِنَّهُ توهم أنه قال : أجدّك لست براء ، فَعَطَفَ عَلَيْه : "ولاَ مُتَدَارِكٍ".

والْفَرْقُ بَيْنَ العطفِ عَلَى الْمَوْضِعِ والعطفِ عَلَى التَّوَهُّمِ أَنَّ الْمَوْضِعَ راجـعٌ إِلَى وجودِ العاملِ دُونَ معمولٍ ، والتَّوَهُّم راجع إِلَى وجود المعمول دون عاملٍ ، وعَلَى

---

(١) مثال العطف على اللفظ والعطف على الموضع ما ذكره أبو حيان في قوله تعــالى : " ومــا يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين " قرىء بفتح الراء في أصغر وأكبر عطفاً على اللفظ في مثقال وقــرىء فيهمــا بالرفع عطفاً على الموضع لأنه فاعل وفيه من زائدة . ينظر البحر المحيط : ٥/ ١٧٤ ، والــواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٥٩ د . عبد المعطي سالم وذكر للعطف على الموضع شروطاً في ص٦١ ، والمغني بحاشية الأمير : ٢/ ٩٥.

(٢) العطف على التوهم هو ما يكون باعتبار عمل لَم يوجد هو ولا طالبه فيكون في نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ويسمى في القــرآن الكــريم : العطف على المعنى . ينظر الواو دراسة صوتية صرفية نحوية : ٧٦ ، ينظر المغني بحاشية الأمير : ٨٩.

(٣) البيتان من الوافر للمرار الأسدي والأول في معاني القرآن للفراء : ١/ ١٧١ ، والبحر المحيط : ٢/ ٢٩٠ ، ٧/ ٤٧٥ ، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لنــاظر الجــيش : ١٢٤٧ ، ١٨٥٧ ، ٣١٠٧ ، ٤١٨٨ ، واللسان : بيد.

اللغة : ثعيلبات وبيدان : موضعان ، الناجية : الناقة السريعة ، الذمول : ضرب من سير الإبل.

والشاهد فيه : واضح في الشرح.

ذَلكَ حَمَلَ سيبَوَيْه قَوْلَهُ تَعَالَى :[١] {فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ} ؛ كأَنَّـهُ قَـالَ : أصدق وأكن[٢] ، ومِنَ النَّحْويينَ مَنْ جَعَلَ هَذَا مِنْ بَابِ العطف عَلَـى الْمَوْضِـعِ[٣] ، وكأنه قصد إلَى خلاف سيبَوَيْه ، أَوْ لَمْ يَتَحَصَّلْ له الفرق بَيْنَ الْمَوْضِعِ والتَّوَهُّم.

قَالَ ابْنُ مَالك :

وَأُلْحِقَـتْ بِـإِنَّ لَكِـنَّ وَأَنْ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَـلَّ وَكَـأَنْ

قد تقدم الخلاف فِي أن من أجَازَ العطفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْم : " إنَّ " ، اخْتَلَفُوا فِي [العطف][٤] عَلَى مَوْضِعِ اسْم أن الْمَفْتُوحَة ولا نعلمُ خلاَفاً فِي : " أن " ، لَكِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ : " إنَّ " الْمَكْسُورَة[٥] ، وتقدم – أيضاً – الخلاف فِي لَيْـتَ ولَعَـلَّ وكأن فأغنى عن إعادته.

---

(١) من الآية : ١٠ من سورة المنافقون.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٠٠.

(٣) هو قول السيرافي والفارسي فقد عطفا على محل فأصدق . ينظر المغني بحاشية الأمير : ٢/ ٩٧.

(٤) ما بين المعقوفين سقط فِي الأصل.

(٥) قال ابن مالك : " ومثل إن ولكن في رفع المعطوف على معنى الابتداء أن إذا تقدمها علم أو معناه ...". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٠ ، ٥١.

﴿ تخفيف إن وأن وكأن ولكن ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ   وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

إِذَا خُفِّفَتْ : " إِنَّ " ففي إعمالِها خلافٌ ، مَنَعَهُ الْكُوفِيُّونَ[١] ، وأجازه البصريون على قلة.[٢]

وإعمالُها مَعَ التخفيفِ مسموعٌ مِنْ لِسانِ الْعَرَبِ حكاه سِيبَوَيْه[٣]، والأخفش[٤] لَكِنَّهُ قَلِيلٌ ، وأطلق النَّاظِم أَنَّها إِذَا خُفِّفَتْ قَلَّ عَمَلُهَا.[٥]

ويَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدُ ذَلِكَ فإِنَّهَا لاَ تَعْمَلُ أصلاً إِذَا كان بَعْدَها مضمر ، وإِنَّمَا تعمل / ٨٣ عِنْدَ مَنْ أَجَازَ إِعْمَالَها فِي مُظْهَرٍ ، فإِنْ ولِيَهَا مُضْمَرٌ وجب انفصاله مرفوعاً ووجبَ إِهْمَالُهَا فَلاَ يَجُوزُ : إِنْه قائمٌ ، ولا : إِنْهُمَا قَائِمَانِ عَلَى أَنْ يَكُونَ : " هما " اسم : "إِنْ" ، ويَجُوز أن يكُون مبتدأ ، وتلزم اللام فتقول : إِنْ هما لقائمان ، وتكتبها

---

(١) ذهب الكوفيون إِلَى أن : " إن " المخففة المشار إليها لا عمل لها ولا هي مخففة من إن بل هي النافية واللام بعدها بمعنى إلا ويجعلون النصب فِي (وإن كلا – هود ١١١ –) بفعل يفسره ليوفينم أو بليوفينهم نفسه وبه قال الفراء ، وفِي ذلك يقول ابن مالك : وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه فِي هذا المحل أو بضعفه ؛ لأنهم يوافقون فِي أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ، ولذلك قال الفراء فِي كتاب المعانِي : " وأما الذين خففوا إن فإنهم نصبوا : " كلا " بليوفينهم ، وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام لا يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله .... ". ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤ ، ٣٥ ، ومعانِي القرآن للفراء : ٢/ ٣٠ .

(٢) قال ابن مالك : " ومذهب البصرين أن : (إن) تخفف فيقال فيها : (إنْ) فيبطل اختصاصها بالاسم ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم وعلى ذلك يحملون قوله تعالى : **(وإن كل لما جميع لدينا محضرون** – يس : ٣٢) .... ". ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٣ ، ٣٤.

(٣) الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٤٠.

(٤) قال الأخفش : " وقال : (وإن كلا) ثقيلة ، وقال أهل المدينة (وإن كلا) خففوا إنْ وأعملوها كما تعمل لَم يك ، وقد خففها من يكن ". معانِي القرآن للأخفش : ٢/ ٣٥٩.

(٥) هذا مخالف لقوله فِي شرح التسهيل : ٢/ ٣٣ ، ٣٤.

مفصولة من الضَّمِيرِ ، وإِذَا أُهْمِلَتْ : " إِنْ " ولِيَتْهَا الْجُمْلَةُ الابتدائية فتقولُ : إِنْ زَيْـــدٌ لقائمٌ.

و : " إنْ " فِي هَذَا الْمِثَال ونَحْوِهِ هِيَ الْمُخَفَّفَة من الثَّقيلَة عِنْدَ الْبَصْرِيِّين[1] ، وبَعْض الْكُوفِيِّينَ[2]، يقول : هي النافية ، واللامُ بِمَعْنَى إِلاَّ ، فإِذَا قُلْتَ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ فَمَعْنَاهَا عندهم : ما زيدٌ إِلاَّ قَائِمٌ.

وقَوْلُ النَّاظِم : " وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ " لَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلاَقِه ؛ لأن الْخَبَرَ إِذَا كَانَ مَنْفِياً فَلاَ تَدْخُله اللاَّمُ نَحْوُ : إِنْ زيدٌ لَيْسَ قَائِماً ، وإِنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ ، وإِنْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ ، وإِنْ زَيْدٌ مَا يَقُومُ.

ولَمْ يُبَيِّنْ النَّاظِمُ مَحَلَّ دخولِ هَذِهِ اللاَّمِ ، ودُخُولُهَا تَارَةً يكُونُ فِي الْخَبَـــرِ نَحْوُ : إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ ، وتارةً فِي الْمُبْتَدَأ نَحْوُ : إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدٌ.

وقَدْ اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي هَذِهِ اللاَّمِ ، فَقِيلَ : هِيَ لاَمُ الابْتِدَاءِ لَزِمَتْ لِلْفَرْقِ[3] وَبِه قَالَ أَكْثَرُ نُحَاة بَغْدَاد[4]، وقَالَ بِذَلِكَ من أئمة بلادنا أبو الحسن بن الأخـــضر[5]،

---

(١) قال سيبويه : " وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمرا لمنطلق ، وأهـــل المدينة يقرؤون (وإن كلا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون كما قالوا :

.... كأن ثدييـــــه حقان

وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لَم يلغ عمله ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٤٠.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤ ، ٣٥ ، ومعاني القرآن للفراء : ٢/ ٣٠.

(٣) قال ابن عصفور : " وإذا ألغيت لزمتها اللام فرقاً بينها وبين النافية فتقول : إن زيد لقـــائم ؛ لأنك لو قلت : إن زيد قائم لاحتمل أن تريد ما زيد قائم ". شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٨ ، وشرح التسهيل ، ونسبه إِلَى أبي علي الفارسي والشلوبين وابن أبي الربيع.

(٤) التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٥.

(٥) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران أبو الحسن ابن الأخضر الإشبيلي ، توفي ســـنة (٥١٤ هـــ). ينظر بغية الوعاة : ٢/ ١٧٤.

وقِيلَ : هي مجتلبة للفرق ولَيْسَت لام الابتداء ، وبه قال الْفَارِسِيُّ[١]، وأَبو عَبْدُ الله بن أبِي الْعَافية من أئمة بلادنا.[٢]

وأمَّا سِيبَوَيْه فَنَصَّ عَلَى أنَّهَا لاَمُ الابتداء لزِمَتْ للْفَرْق ، قال في باب عدة مـــا يكون عليه الكلم : إنّ توكيد لقولك : زيدٌ منطلقٌ ، وإِذَا خُفِّفَتْ فَهِيَ كَذَلكَ تُوَكِّـــد مَا تُكُلِّم بِه وليثْبِت الْكَلاَم غَيْر أنَّ لاَم التوكيد تلزمها عوضاً مما حذف منها . انتـــهى كلامُه ، ولام التوكيد عنده عبارة عن لام ابتداء.[٣]

وثَمَرَةُ خلافُ القولين[٤] تظهر عنْدَ دخول : " ظننتُ وأخواها " فإنْ كَانَـــتْ للفرق لَمْ تعلّقْ ، وإنْ كَانَتْ لاَمَ الابتداء عَلّقَتْ ، ولذَلكَ اخْتَلَفَ ابْنُ أبي الأخْـــضَرِ ، وابْنُ أَبي العافية فِي قَوْلِه – عَلَيْه السَّلاَمَ –[٥] : " قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمناً ".

وقَدْ اخْتَلَفَ قَبْلَهُمَا – أيْضاً – أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بنُ سُلَيْمَان[٦]، وأبـــو عَلـــيّ الْفَارِسِيّ[٧] ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : لاَ تَكُون فيه إنّ إلاّ مَكْسُورة ، وقال : أبو علـــي لا يَجُوز إلاّ فَتحها ، فمَنْ جَعَلَهَا مجتلبة للفرق قَالَ بفَتْحِ : " إنَّ " إذْ لاَ تَعْليقَ ، ومَنْ قَالَ : هِيَ لاَمُ الابتداء قَالَ : تُكْسَرُ : " إنَّ " كما تقولُ : عَلِمْـــتُ إِنَّ زَيْـــداً لَقَـــائِمٌ[٨] ، والاحْتِجَاجُ لِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ لاَ يَليقُ بِهَذَا الْمُخْتَصَر.[٩]

---

(١) المسائل البغداديات : ١٧٥ – ١٨٥ ، وانظر التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٥.

(٢) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي أبو بكر الكندي ، توفي سنة (٥٨٣ هـــ). ينظر بغية الوعاة للسيوطي : ١/ ١٥٤ ، ١٥٥.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ٤/ ٢٣٣.

(٤) انظر ذلك في التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٩.

(٥) ينظر صحيح البخاري : وضوء : ٣٧ ، وكسوف : ١٠ ، والموطأ كسوف : ٤.

(٦) هو علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر أخذ عن المبرد وثعلب ، وتـــوفي سنة (٣١٦ هـــ)

(٧) ينظر المسائل البغداديات : ١٧٥ – ١٨٥.

(٨) راجع هذا الخلاف في شرح التسهيل لابن مالك : ٣٥/٢ ، ٣٦ ، والتذييل والتكميـــل : ٥/ ١٣٥ وما بعدها.

(٩) أما من قال بأنها لام الابتداء وهو سيبويه ومن تبعه فقد علله بأنها لا تدخل في أفصح الكلام إلا على ما هو خبر مبتدأ في الأصل وهو خبر كان وثاني مفعولي ظن فلا تدخل على صفة =

وقَدْ ذَكَرَ النَّاظِمُ أَنَّ اللامَ قَدْ يُسْتَغْنَى عَنْهَا إِذَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْكَلامَ لَيْسَ مَعْنَاهُ النَّفْيَ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :[١]

وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ   وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ

يريد : وإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ.

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَــلاَ   تُلْفِيهِ غَالِباً بِإِنْ ذِي مُوصَــلاَ

= ولا على حال ولا على فعل ماض ، فلا يوجد من كلامهم : إن تظن زيداً رجلاً لعـاقلاً ولكن يجب دخولها على المفعول الثاني (الموصوف).

وأما من قال بأنها لام اجتلبت للفرق وهو أبو علي الفارسي وغيره فقد علله بأنها دخلت على ما ليست له علاقة باسم إن ولا خبرها كما في قوله : **{وإن وجدنا أكثـرهم لفاسـقين}** (الأعراف : ١٠٢) كما أن وجدنا نصبت فاسقين ولام إن لا يعمل ما قبلها فيما بعـدها ، كما أنها دخلت على الفاعل في قولك : إن يزينك لنفسك ، وعلى المفعول في قولـك : إن قتلت لمسلماً ، وعلى الماضي : إن زيد لقام ، ولام الابتداء لا تدخل على شيء من ذلـك . التذييل والتكميل : ٥/ ١٣٥ – ١٣٧. بتلخيص وتصرف

(١) البيت من الطويل ، وقائله هو الطرماح ، ينظر الديوان : ٥١٢ ، والدرر : ٢/ ١٩٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٤ ، وتذكرة النحاة : ٤٣ ، والجني الداني : ١٣٤ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٣٧ ، والهمع : ١/ ١٤١.

اللغة : قوله : " أباة الضيم " بضم الهمزة وتخفيف الباء الموحدة جمع آب من أبى يأبى إذا منع كقضاة جمع قاض ، و " الضيم " بالضاد المعجمة الظلم يقال : ضامه واستضامه فهو مـضيم ومستضام ، قوله : " من آل مالك " مالك هذا اسم أب لقبيلة ومالك الثاني منقول منه اسم للقبيلة ، ولهذا قال : كانت كرام المعادن بتأنيث الفعل ، وصرف للضرورة ، قوله : " كـرام المعادن " أي الأصول.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وإن مالك كانت " حيث ترك فيه لام الابتداء التي تفرق بين إن المخففة من الثقيلة وبين إن النافية ، وذلك لوجود القرينة الرافعة لاحتمال النفي لأن البيت في المدح.

يقول : إذا خُفِّفَتْ : " إنَّ " ووليَتْهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ فلا تُوجَدُ تِلْكَ الْجُمْلَةُ غَالِباً جُمْلَة غَيْر ناسخة للابتداء والْخَبَر.

واحترز بقوله : " غَالِباً " بِمَا روي عن الْعَرَبِ : " إن تَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، وإنْ تَشِينُكَ لَهِيَهْ "[١] ، فَقَدْ دخلت عَلَى : " تزين وتشين " ولَيْسَا من نواسخ الابتداء والْخَبَر.

ومَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ النَّاسِخِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ ، وكَانَ وَأَخَوَاتها[٢] كَمَا قَالَ تَعَالَى[٣]: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} ، و[٤]: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ} وهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وهِيَ عِنْدَهُمْ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وحكم اللام لزوماً وجوازاً وامتناعاً ومحلاً حكمها مع الجملة الابتدائية.[٥]

وقَدْ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا بِمَعْنَى : " قَدْ " والـلامُ زائـدةٌ ، أي : وقَـدْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ فَاسِقِينَ ، وقَدْ كَانَتْ كَبِيرَةً ، وهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ.[٦] / ٨٤

---

(١) المثال في شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٧ وروايته بالياء لا بالتاء فروايتـه (إن يزينـك لنفسك ، وإن يشينك لهيه).

(٢) وأيضاً كاد وأخواهما كما في قولِهِ تعالَى : **وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ** (القلم : ٥١)

(٣) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية : ١٤٣ من سورة البقرة.

(٥) هو ما قاله ابن مالك في شرحه للتسهيل : ٢/ ٣٦ ، ٣٧ ، وهو في التذييل والتكميل : ٥/ ١٤٠ وما بعدها.

(٦) قال المرادي في بيان أنواع إن : " السابع : إن التي بمعنَى (قد) حكى عن الكسائي في قوله تعالَى : (**فَذَكِّرْ إِن نَفَعَتِ الذِّكْرَى** – الأعلى : ٩) أنه جعل إن بِمَعْنَى قَدْ ، أي : قد نفعت الذكرى ، وقال بعضهم في قوله تعالَى : (**إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً** – الإسراء : ١٠٨) إنما =

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ   وَالْخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خففت أن فلاَ يَكُونُ اسْمُهَا إِلاَّ مَحْذُوفاً ضَمِيرَ الأَمْرِ ، وَلاَ يَكُونُ غَيْرُهُ إِلاَّ ضَرُورَةً نَحْوُ قَوْل الشاعر :(١)

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي   طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقال بَعْضُ شُيُوخِنَا : يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ عَمَلُهَا إِذَا خُفِّفَتْ عَلَى ضَعْفٍ نَحْوُ : علمتُ أَنْ زيداً قائمٌ ، قَالَ : وأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِي الشِّعْرِ.(٢)

= بمعنَى قد ، ثم قال وليس بصحيح ، وإن في الآية الأولَى شرطية ، وفي الثانية مخففة من الثقيلة ". الجنى الداني للمرادي : ٢١٤ ، ٢١٥.

(١) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ، وهو في الإنصاف : ٢٠٥ ، والجنى الداني : ٢١٨ ، والخزانة : ٥/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، والدرر : ٢/ ١٩٨ ، وشرح شواهد المغني : ١/ ١٠٥ ، وابن يعيش : ٨/ ٧١ ، والمنصف : ٣/ ١٢٨ ، والهمع : ١/ ١٤٣.

المعنى : أنه وصف نفسه بالجود حتى لو سأله الحبيب الفراق مع حبه لأجابه إلَى ذلك ، وكان ينبغي أن يقول : وأنت صديقة لأنه فعيل بمعنى فاعل ، ولكنه أراد : أنت إنسان صديق أو شبه فعيلا بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول.

الاستشهاد فيه : في قوله : " أنك " حيث خففت أن من المثقلة وبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن.

(٢) قال المرادي : " إذا خففت أن المفتوحة لَمْ تلغ كما تلغى المكسورة بل تكون عاملة إلا أنه لا يلفظ باسمها إلا في الضرورة كقوله :

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي   طَلاَقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وفي كلام بعضهم أنه إذا خففت ألغيت ، والمراد أنها لا يظهر عملها إلا أنها لا تهمل ، وذلك لأن سبب عملها اختصاصها بالاسم وهو باق مع التخفيف بخلاف المكسورة ". شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٤٦.

وأطلَقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا جَوازَ إِعْمَالِهَا مُخَفَّفَةً فِي الاسْمِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ ولاَ ضَعْفٍ.(١)

فَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا مَحْذُوفاً ضَمِيرَ الأَمْرِ وَالشَّأْنِ ، فالْخَبَرُ يَكُونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مُجَرَّدَةً نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، يُرِيدُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مُصَدَّرَةً بلا نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ لاَ زَيْداً عِنْدَكَ وَلاَ عَمْرُو ، أو بِرُبَّ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَنْ رُبَّ رَجُلٍ فَاضِلٌ رَأَيْتُهُ ، أَوْ جُمْلَةً فِعْلِيَةً ، وسَيَأْتِي حُكْمُهَا فِي الْبَيْتِ بَعْدَ هَذَا.

وقَدْ أَجَازَ سِيبَوَيْه فِي : " أَنَّ " إِذَا خُفِّفَتْ أَنْ تُلْغَى لَفْظاً وتَقْدِيراً ؛ كَمَا أُلْغِيَتْ إِنَّ إِذَا خُفِّفَتْ ، وتَكُونُ حَرْفاً مَصْدَرِياً لاَ يعملُ شَيْئاً كَبَعْضِ الْحُرُوفِ الْمَصْدَرِيَّة ، قَالَ سِيبَوَيْه : ولَوْ خَفَّفُوا أَنَّ وأَبْطَلُوا عَمَلَهَا فِي الْمُظْهَرِ والْمُضْمَرِ وجَعَلُوهَا كَإِنَّ إِذَا خُفِّفَتْ لَكَانَ وَجْهاً قَوِياً . انتهى.(٢)

---

(١) قال ابن عصفور : " وأما : " أن ، وكأن " إذا خففا لا يجوز فيهما إلا الإعمال ، إلا أن اسمها لا يكون إلا ظاهراً أو مضمراً محذوفاً ، فتقول : يعجبني أن زيداً قائم ، وكأن زيداً قائم ، فإن قلت كأن زيد قائم ، أو يعجبني أن زيد قائم ، فإن اسم أن وكأن محذوف تقديره : يعجبني أنه زيد قائم ، وكأنه زيد قائم .... ". شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/ ٤٣٦.

(٢) انظر الكتاب : ٣/ ١٦٥ ، لكن الأصل عند سيبويه إذا خففت أن الإعمال حيث قال في قوله تعالَى : (**والخامسة أن غضب الله عليها** – النور : ٩) فكأنه قال : أنه غضب الله عليها ، أن لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم فلو لَمْ يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأن ولَمْ يريدوا الإضمار وذلك قوله : كأن وريديه رشاء خلب ، وقال في قوله تعالى : ونادينا ، **أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا** (الصافات : ١٠٤ ، ١٠٥) كأنه قال : أنك قد صدقت الرؤيا . الكتاب : ٣/ ١٦٣.

ويُوجَدُ فِي بِعْضِ كُتُبِ النَّحْوِ أَنَّ : " أَنَّ " إِذَا خُفِّفَتْ أُلْغِيَتْ ، ولا يَعْنُونَ بِذَلِكَ إِلاَّ أَنَّهَا لاَ يظهرُ لَهَا عملٌ لا فِي مُظْهَرٍ ولا مُضْمَرٍ ، لَكِنْ نَقُولُ : قَدْ عَمِلَتْ فِي مُضْمَرٍ محذوفٍ هُوَ ضَمِيرُ الأَمْرِ.(١)

وقوله : " والْخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً " هو أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونُ اسْمِيَّةً أو فِعْلِيَّةً ، وقَدْ ذكرَ كَيْفِيَّة الفعلية إِذَا وَقَعَتْ خَبَراً ولَمْ يُذْكَرْ كَيْفِيَّة الاسْمِيَّةِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

يَقُولُ : وإنْ يَكُن الْخَبَرُ فِعْلاً لاَ دُعَاءً وَلاَ جَامِداً ، لأَنَّهُ إِذَا كَانَ دُعَاءً نَحْو قَوْلُهُ تَعَالَي(٢): **{وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا}** ، وقولُهُمْ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكَ ، أَوْ إِذَا كَانَ جَامِداً نَحْوَ قَوْلُهُ تَعَالَى(٣): **{وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُون قَدْ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ}** ، وقَوْلُهُ تَعَالَى(٤): **{وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى}** ، وقَوْلُ زُهَيْرٍ :(٥)

أَنْ نِعْمَ مُعْتَرَكُ الْجِيَاعِ إِذَا ... خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِئُ الْخَمْرِ

قَالَ :

فَالأَحْسَنُ الْفَصلُ بِقَدْ أَوْ نَفِيْ أَوْ ... تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٤٦.

(٢) من الآية : ٩ من سورة النور.

(٣) من الآية : ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٤) الآية : ٣٩ من سورة النجم.

(٥) البيت من بحر الكامل وهو لزهير بن أبي سلمى في مدح هرم بن سنان من رائية مشهورة ، والشاهد في الهمع : ١/ ١٤٣ ، والدرر : ١/ ١١٩ ، والديوان صـ ١١٦ (قباوة)
اللغة : معترك الجياع : موضع اجتماع الناس في الأكل ، خب السفير : اشتد الزمان ، والسفير الورق تطيره الريح ، وسابئ الخمر : مشتريها.
وشاهده : تخفيف أن ومجيء خبرها جملة فعلية فعلها جامد.

يقولُ : الأحْسَنُ الفصل بأحَدِ مَا ذُكِرَ ، وَهَذِه عِبَارةُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، وبَعْضهم نَصَّ عَلَى أَنَّ الْفَصْلَ لاَزِمٌ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يرد بلا فَصْلٍ إلاَّ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ[١] وبَعْضُ شُيُوخِنَا يَقُولُ : إنه يَجُوزُ فِي ضَعف مِنْ الْكَلاَمِ حَذْف قَدْ والسين وسوفَ فِي الإيجاب.

وقَالَ سِيبَوَيْهُ : واعلمْ أنَّهُ ضَعِيفٌ فِي الكلامِ أنْ تَقُولَ : قَدْ عَلِمْتُ أنْ تَفعَلَ ذَلِكَ ، أو : عَلِمْتُ أنْ فَعَلَ ذَلِكَ ، حتى تقول : سَيَفْعَلُ ، أو : قَدْ فَعَلَ. انتهى.[٢]

قال بَعْضُ أصحابِنَا : تضعيفُ سِيبَوَيْهِ إنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ ولَمْ يجئْ فِي كَلاَمِهِمْ إلاَّ ضَرُورةً. انتهى.

ومثال الفَصْلِ بِقَدْ قَوْلُهُ تَعَالَى[٣]: **{وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا}** ، وبالسين قَوْلُهُ تَعَالَى[٤]: **{عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى}** ، وبالنَّفْي قَوْلُهُ تَعَالَى[٥]: **{أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِع}**

وقوله : " أَوْ نَفي " يُرِيدُ حَرْفَ نَفْي ، وقَدْ أطلق النَّاظِمُ ذَلِكَ فِي النفي وسُمِعَ فِي : " لاَ " نَحْو : " **أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِع** " ، وفِي : " لَنْ " نَحْو قَوْلُهُ تَعَالَى[٦]:

---

(١) من ذلك قول الشاعر :

علموا أن يؤملون فجادوا   قبل أن يسألوا بأعظم سؤال

وقول الآخر :

أبينا ويأبى الناس أن يشترونها   ومن يشتري ذا علة بصحيح

(٢) نص سيبويه هو قوله : "واعلم أنه ضعيف في الكلام ن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، ولا قد علمت أن فعل ذلك ، حتى تقول : سيفعل أو قد فعل ". الكتاب لسيبويه : ٣/ ١٦٧.

(٣) من الآية : ١١٣ من سورة المائدة.

(٤) من الآية : ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) من الآية : ٨٩ من سورة طه.

(٦) من الآية : ٣ من سورة القيامة.

{أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ} ، وفِي لَمْ / ٨٥ نحو قَوْله تَعَالَى[١]: {أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ}.

ولا أحفظُ ذَلكَ جَاءَ فِي : " مَا " ، ولا فِي : " لما ، وإن " فَيَنْبَغِي أن لا يقدم على ذَلكَ حَتَّى يُسْمَعُ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ شُيُوخِنَا مَثَّلَ جَوَازَ ذَلكَ بِـ : " مَا " نَحْو : علمت أَنْ مَا يقومُ زَيْد ، ولا أحفظه عن الْعَرَب[٢] ، ومثال الفصْلِ بِلَوْ قَوْلُهُ تَعَالَى[٣]: {أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ} ، وقَوْلُهُ تَعَالَى[٤]: {وأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ} وَقَوْلُهُ تَعَالَى[٥]: {أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً}.

وقولُ النَّاظِم : " وقَليلٌ ذِكْرُ لَوْ " يَعْنِي أَنَّ ذِكْرَها فاصلةً يَقِلُّ فِي كُتُبِ النُّحَاة لاَ فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي عِدَّةِ آيٍ من القرآنِ فلا يَكُونُ ذِكْرُهُ قَليلاً فِي كَلاَمِ الْعَرَبِ.

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ :

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ – أَيْضاً – فَنُوِيَ   مَنْصُوبُهَا وَثَابِتاً – أَيْضاً – رُوِيَ

إِذَا خُفِّفَتْ : " كَأَنَّ " نُوِيَ فِيهَا الاسْمُ ضَمِيرَ أَمْرٍ ، وزَالَ اخْتِصَاصُهَا بالاسْمِ فَتليها الْجُمْلَةُ الاسْمِيَةُ نَحْوُ : كَأَنْ زَيْدٌ أَسَدٌ ، والفعليةُ الْمَنْفِيَّةُ بِـ : " لَمْ " نَحْو قَوْلِهِ تَعَالَى[٦]: {كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ} ، وقال الشاعر :[٧]

---

(١) الآيــة : ٧ من سورة البلد.

(٢) ينظر الارتشاف : ٢/ ١٥٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٦٤.

(٣) من الآية : ١٠٠ من سورة الأعراف.

(٤) من الآية : ١٦ من سورة الجن.

(٥) من الآية : ٣١ من سورة الرعد.

(٦) من الآية : ٣٤ من سورة يونس.

(٧) البيت من بحر الطويل من كلام لمضاض بن عمرو الجرهمي قاله حين أجلتهم خزاعة عن مكة . شرح قطر الندى : ١٥٩. =

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيسٌ وَلَمْ يسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

أو المثبت المصدر بـــ : " قد " نحو قول النابغة :[١]

أفِد الترحلُ غَيْــر أنَّ رِكَابَنَــا لَما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَــأَنْ قَــد

يريد " وكأن قد زالت ، ويعني بقوله : " فَنُوِيَ مَنْصُوبُهَا " أيْ : نوي ضَمِيرَ أَمْر ، والجملةُ الَّتِي بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ لِكَأَنْ.

وقَوْلُهُ : " وثَابِتاً – أيضاً – روي " أي : وروي مَنْصُوبُهَا ثَابِتــاً نَحْــوُ مَــا أَنْشَدُوا.[٢]

= اللغة : الحجون : جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها ، الصفا : جبل آخر مشهور منه يبدأ السعي ، سامر : متحدث بالليل .

المعنى : يأسف الشاعر على أيامه في مكة قبل أن يجلو عنها هو وأهله حيث كان لــه فيهــا ذكريات جميلة وأحاديث بالليل.

وشاهده : تخفيف كأن والفصل بينها وبين خبرها بلم النافية وأما اسمها فهو ضمير الشأن.

[١] البيت من بحر الطويل قائله النابغة الذبياني ، من قصيدة دالية قالها في المتجردة امرأة النعمــان. انظر توضيح المقاصد : ١/ ٢٨ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١/ ١٩ ، والديوان : ١٠٥ شرح عباس عبد الساتر ، والخزانة : ٣/ ٢٣٥ ، وابن يعيش : ٩/ ٢٩ ، وهو الشاهد الخامس من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أفد " ؛ على وزن : فعل [بكسر العين] ومعناه قرب ودنا ، ويــروى أزف الترحل ، ومعناه : قرب أيضاً ، و : " الترحل " الرحيل ، و : " الركاب " الإبل الرواحل ، والرحال : جمع رحل وهو أيضاً وهو مسكن الرجل ومنزله ، قوله : " وكأن قــد " أي : وكأن قد زالت وذهبت بقرينة لَم تزل.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وكأن قد " حيث خففت كأن وعملت في ضمير محــذوف وفصل بينها وبين خبرها بقد.

(٢) احتج به سيبويه : في كتابه ولَم يعزه إلَى أحد ، وهو من الهزج ، وصدره :

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ....

ويروى : وصدر ، وهو الصواب كما روى ونحر. ويروى : " النحر " بدلاً من " اللون " . انظر ابن الناظم : ٧٠ ، وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٥٧ ، وشرح ابن عقيل علــى =

.... كَـــأَنْ ثَدْيَيْـــهِ حُقَّـــانِ

وقوله – أيضاً – :[1]

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْـهٍ مُقَـسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فِي رِوَايَةِ مَنْ نَصَبَ : " ظَبْيَةً " ، وَمَنْ رَوَى : " ثَدْيَيْهِ " بِالنَّصْبِ.[2]

= الألفية : ١/ ٣٩١ ، والبيت بلا نسبة في الإنصاف : ١٩٧ ، والجـني الـداني : ٥٧٥ ، والخزانة : ١٠/ ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، والدرر : ٢/ ١٩٩ ، والتصريح : ١/ ١٣٤ ، وابن يعيش : ٨/ ٨٢ ، والكتاب : ٢/ ١٣٥ ، والمنـصف : ٣/ ١٢٨ ، والهمـع : ١/ ١٤٣ . والشاهد رقم ٢٩٣ من شواهد العيني.

الاستشهاد فيه : في قوله : "كأن ثدييه" على تخفيف كأن وعملها النصب في الاسم ، كما روي ثدياه بالرفع على حذف الاسم ووقوع خبرها جملة وأصله : كأنه والضمير للوجـه أو النحر أو الشأن والجملة الاسمية خبرها.

(١) البيت من بحر الطويل ، قائله هو أرقم بن علباء اليشكري يذكر امرأة ويمدحها . انظر الشاهد في الكتاب : ٢/ ١٣٤ ، والخزانة : ٤/ ٣٦٥ ، وشرح التسهيل لابـن مالـك : ٢/ ٤٦ . واللسان مادة : (قسم) ، والمغني الشاهد رقم : ٤٢ ، وابن الناظم : ٧٠ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ١/ ٣٧٧ ، والشاهد رقم : ٢٩٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " توافينا " بضم حرف المضارعة من الموافاة وهي المقابلة بالإحـسان والخـير والمجازاة الحسنة ، قوله : " بوجه مقسم " بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملـة أي بوجه محسن ، قوله : " إلى وارق السلم " الوارق بكسر الراء بمعنى المورق وهو نادر إذ فعله أورق ومثله : أينع فهو يانع ، يقال ورقت الشجرة وأورقت إذا خرج ورقها ، وأورق أكثر ، والسلم : بفتحتين شجر من شجر العضاة الواحدة سلمة وبه سمي بعض الناس ، المعنى : شبه هذا المرأة بظبية مخصبة المرعى تتناول الشجر وترتعيها.

الاستشهاد فيه : في قوله : " كأن ظبية " حيث يروي ظبية بثلاثة أوجـه : الجر على زيادة أن ، والرفع على أنها خبر كأن المخففة ، والنصب على أنها اسم كأن والخبر محذوف (ظبية مكانها)

(٢) قال سيبويه : " وروى الخليل – رحمه الله – أن ناساً يقولون : إن بك زيد مأخوذ (اسم إن ضمير الشأن والجملة خبرها) ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم اليشكري : =

وذَكَرَ النَّاظِمُ تَخْفِيفَ : " إنَّ ، وأنَّ ، وكَأَنَّ " وأهملَ : " لَكِنَّ " ، وحكمُهَا أَنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ لا تعملُ لا فِي ضَمِيرِ أَمْرٍ ولا غَيْرِهِ ، فتقولُ : قامَ القومُ لَكِنْ عمرو لَمْ يَقُمْ ، ولا تختص – أيضاً – بالجملةِ الاسْمِيةِ بلْ تليها الاسْمِيةُ والفعليةُ.

وحكى أبو القاسم بنُ الرماكِ[1] أن يونس أجَازَ إعمالَهَا مُخَفَّفَةً فأَجَازَ : قَـامَ زَيْد لَكِنْ عمراً لَمْ يقم[2] ، ونقل النَّاظِم فِي بعض كتبه أن إعمالَها مُخففـة مَـذْهَبُ يونس والأخفش ولَيْسَ مَسْمُوعاً مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ.[3]

*****

= وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وقال الآخر :

وَوَجْـــهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاه حُقَّـــــانِ

لأنه لا يحسن ها هنا إلا الإضمار ، وزعم الخليل أن هذا يشبه قول من قال وهو الفرزدق :

فَلَوْ كُنْتَ ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر

والنصب أكثر في كلام العرب ؛ كأنه قال ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي ... ورفعه على قوله : (ولكن زنجي) ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ١٣٤ – ١٣٦.

(١) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشـبيلي النحـوي المعروف بابن الرماك ، توفي سنة (٥٤١ هـ) . ينظر بغية الوعاة : ٢/ ٨٦.

(٢) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٦٦٠ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٤٦.

(٣) شرح التسهيل : ٢/ ٣٨ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ١٤٦.

﴿ لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْس ﴾

قَوْلُـــــهُ :

عَمَلَ : " إِنَّ " اجْعَلْ : " لِلاَ " فِي نَكِـرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْـــكَ أَوْ مُكَـــرَّرَهْ

" لاَ " حرفٌ مشتركٌ يَكُونُ نَفْياً ونهيا ودعاءً وزائداً ، وإِذَا كَانَ نَفْياً فَلَـيْسَ بِمُخْتَصٍّ بَلْ يدخلُ عَلَى الاسْمِ والْفِعْلِ ، فكان قياسُهُ أَنْ لاَ يَعْمَل لَكِنَّـهُ عـرض لـه شبهان :

شَبَهٌ بِـ : " لَيْسَ " مِنْ حَيْثُ الاشْتِرَاكِ فِي النَّفْيِ ، وشَبَهٌ بِـ : " إِنَّ " مِـنْ حَيْثُ أَنَّهَا تفيدُ تأكيدَ الإثبات ، وهَذَا للنَّفْيِ ، فكان القياسُ يقْتَضِي أن يكُونَ عملُهَـا عَمَل لَيْسَ أكثرَ من عملِها عملَ : " إِنَّ " ؛ لأن حَمْلَ الشيء عَلَى نَظِيرِهِ أقْوَى مِـنْ حَملِهِ عَلَى نَقِيضِهِ ، لَكِنْ جَاءَ كَلامُ الْعَرَبِ بعكْسِ هَذَا.(١)

وقَدْ تَقَدَّمَ الكلامُ فِي إِعْمَالِهَا عَمَلَ : " لَيْسَ " وهَذَا البابُ معقودٌ لعَمَلِهَا عملَ : " إِنَّ " وهي فَرْعُ فَرْعِ فَرْعٍ.(٢)

وشرطُ وجوب عمَلِهَا عملَ : " إِنَّ " أَنْ لاَ تَتَكَرَّرَ ، وأن لا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وبَيْنَ اسْمِهَا ، وأن يكون نكرةً مقصوداً به خلوص العُمُومِ ، فإِنْ تكررت جَازَ الْعَمَلُ ، وإِنْ زَالَ وَاحدٌ مِنَ الشَّرْطَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ عمَـلَ : " إِنَّ " بَلْ يبطلُ عَمَلُهَا نَحْوُ قوله تَعَالَى(٣): ﴿**لاَ فِيهَا غَوْلٌ**﴾ ، ونَحْوُ : لاَ رَجُلٌ عِنْدِي بَلْ رَجُلاَن.

---

(١) أي بنصب الاسم ورفع الخبر حملاً لها على إن ، قال تعالَى : قالوا لا ضير ، وقال لا ظلم اليوم.

(٢) أي إن لا تعمل بالحمل على إن وإن تعمل بالحمل على الفعل.

(٣) من الآية : ٤٧ من سورة الصافات.

وقولُه : " اجْعَلْ : " للاَ " فِي نَكِرَةٍ " يَعْنِي أَنَّهَا لاَ تَعْمَلُ عَمَــلَ : " إنَّ " إلاَّ فِي نَكِرَةٍ ، فأَمَّا مَا جاءَ من نَصْبِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهَا نَحْوُ قَوْلِهم : قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَــسَنٍ ، وقَوْلِهم : وَلاَ أُمَيَّةَ بِالْبِلاَدِ[(١)] ، وأشباههما فمتأولٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أيْ : وَلاَ مِثْلَ أبِي حَسَنٍ ، أَوْ عَلَى أَنْ يُرَادُ بِهِ النَّكِرَةُ ، أيْ : لاَ أَحَدَ مِمَّنْ يَتَسَمَّى بِهَذَا الاسْمِ ، فَهُوَ نَكِرَةٌ من جميع جِهَاتِه.[(٢)]

ولِذَلِكَ قَالَ الْفَرَّاءُ : من قالَ قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ ، لا يقول : ولا أَبَا الْحَسَنِ لَهَا ، بالألِفِ وَاللاَّمِ لأَنَّ الألفَ واللامَ تُمَخِّضُ التَّعْرِيفَ وتُبْطِلُ مَعْنَى التَّكْثِيرَ ، وقال : إِنَّمَا أَجَزْنَا : لاَ عَبْدَ اللهِ لَكَ ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ مُسْتَعْمَلٌ يقال : لِكُلِّ أَحَدٍ عَبْدُ اللهِ ولاَ يُجِيزُ لاَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ولاَ عَبْدَ الرَّحِيمِ ؛ لأَنَّ الاسْتِعْمَالَ لَمْ يَلْزَمْ هذينِ ؛ كَمَا لَزِمَ عبــدُ اللهِ. انتهى.[(٣)]

ولِذَلِكَ سُمِعَ : نِعْمَ عَبْدُ اللهِ خَالِدٌ ، وبِئْسَ عَبْدُ اللهِ أَنَا إِنْ كَــانَ كَــذَا ، ولا يَجُوز : نِعْمَ غُلاَمُ زيد ؛ لأن : " عبدَ اللهِ " ينطلق عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : نِعْــمَ الْمَرْءُ خالدٌ.[(٤)]

---

(١) يشير إِلَى قول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبِي حبيب　　　نكدن ولا أمية فِي البلاد

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٥/ ٢٨٨ ، وقال سيبويه : " واعلم أن المعارف لا تجــري مجــرى النكرة فِي هذا الباب ؛ لأن لا لا تعمل فِي معرفة أبداً ، فأما قول الشاعر :

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثمين ، ومثل ذلك لا بصرة لكم .. وتقول : قضية ولا أبا حسن ، تجعله نكرة ، قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه ، فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا فِي معرفة وإنما تعملها فِي النكرة ، فإذا جعلت أبا حسن نكــرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل فِي هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها ، ثم قال : وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت لا براح فجائز ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، وينظر الأمالي الشجرية : ١/ ٣٦٦ تحقيق الطناحي.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٥/ ٢٨٦.

(٤) المرجع السابق.

وكانَ الْكِسَائِيُّ يقيسُ عَلَى : لا عبد الله لك لا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ، وقد حكَى الفراءُ عن العربِ : قتل عبد العزيز وعرقل فَلاَ عبدَ عزيزٍ وعَرْقَلٍ لِيَهْ ، بِحَذْفِ الألفِ واللامِ مِنَ الْعَزِيزِ ، كمَا حَذَفُوهَا مِنْ : قضية ولا أبا حسنٍ.(١)

والذي يدلُّ عَلَى تنكير هَذه الأسْماء الواقعة بَعْدُ ، وهِيَ مَعَارِفُ فِي اللَّفْظ مَا ذَكَرَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّ مَنْ قَالَ : لاَ أُمَيَّةَ لَكَ ، ثُمَّ نعتَ نعته بنكرة وإِنْ كَانَ لـه لَفْـظُ التعريفِ بترك أجزائه فقالَ : لا أَبَا أُمَيَّةَ عَاقِلاً لَكَ ، ولا يُقَالُ : الْعَاقِل ؛ لِنيابتِهِ عَن النَّكِرَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الْفَرَّاء فِي مثل هَذِهِ الأشياءِ إِلَى أَنَّها معارفُ نابتْ عنْ النَّكـرَات ، ولِذَلِكَ قَالَت الْعَرَبُ : لا أبا حمزةَ عندك ولا أبا عُمَرَ لَكَ ، نصبُوا كمَا نصبُوا النَّكِرَةَ ، ولَمْ يُجرُوا : عُمَرَ ؛ لأن أصلَهُ التَّعْرِيفُ ، وأَنْ يَسُدَّ الْمَعْرُوفُ مَسَدَّ الْمَنكورِ.

وقد نقل – أيضاً – عن الْعَرَبِ دخولَ لا عَلَى اسم الإشارةِ نَحْوُ : لا هذين عندك كما قالوا : لا رجلين عندك ، ولَمْ يحفظ عن الْعَرَبِ إعمالها فِـي ذي الألـف واللام ، لَمْ يَقُولُوا لا العَبَّاسَ لك ، ولا الرجلَ عندك ، ولا – أيضاً – حفظَ إعمالُهـا فِي الْمُضْمَرِ ، لم يقولوا : لاكَ ، ولا إياك.(٢)

ومَعَ ذَلِكَ فَجَمِيعُ ما وردَ عَن الْعَرَبِ مِمَّا أعملتها فِي الْمَعَـارِفِ لا نَجْعَلُـهُ أَصْلاً ولا نَبْنِي عَلَيْه قاعدة ، وقول النَّاظم : " مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ " يَعْنِـي : أفردْتَ لا أو كَرَّرْتَهَا نَحْوُ : لاَ خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، ولاَ غُلاَمَ رَجلٍ عِنْدَنَا.

---

(١) انظر التذييل والتكميل : ٥/ ٢٨٦ ، وارتشاف الضرب : ٢/ ١٧٠.

(٢) قال ابن مالك : " وأجاز الفراء أن يقال : لا هو ولا هي على أن يكون الـضمير اسـم لا محكوماً بتنكيره ونصبه ، وأجاز لا هذين لك ، ولا هاتين لك ، على أن يكون اسم الإشارة اسماً محكوماً بتنكيره ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٦٨ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٩٢ ، وينظر ابن يعيش : ٤/ ١٢٣ ، والمقتضب : ٤/ ٣٦٣ ، والأصول : ١/ ٤٠٦.

قَوْلُـــــهُ :

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً أَوْ مُضَارِعَهْ   وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَـــهْ

المضارعُ للمضاف هو الْمُشَبَّهُ به فِي استدعائه ما بَعْدَهُ وطلبه لا عَلَى جهَـــةِ الإِضَافَةِ بَلْ عَلَى جِهَةِ الْعَمَلِ أو التَّعَلُّقِ ، فالذي عَلَى جهة الْعَمَلِ نَحْوُ : لا ضارباً زيداً عندنا ، والذي عَلَى جِهَةِ التَّعَلُّقِ : لا خيراً من زيدٍ ، ويُسَمَّى هَذَا المضارعُ للمـــضاف مُطَوَّلاً ومَمْطُولاً.

وقوله : " فانصب " أي : لا تَبْنِ بل انصبْهُ ، وقد سُمِعَ من الْعَرَبِ – أيضاً – بناءُ المضافِ[١] عَلَى الفَتْحِ ، حكى الْكِسَائِيُّ عن الْعَرَبِ ؛ لا أبا زيد لـــك ، ولا أبـــا محمد عندك ، وعلة ذَلِكَ أَنَّهُم جعلوا أبا زيد وأبا محمد اسماً واحداً ، وفِي هَذَا شُذُوذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إعمالُ لاَ فِي الْمَعْرِفَةِ.

الثاني : بناؤها كما تُبْنَى النَّكِرَةُ الْمُفْرَدَةُ ، وقد حَمَلَ الْكِسَائِيّ قولَ الْعَرَب : لا أَبَا حَمْزَةَ لك ، عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي التَّاءِ كالْفَتْحَةِ فِي : لاَ رَجُلَ لك ؛ كما قالوا : لا أبا زيد لك ، وليس مثله ، لأَنَّا فِي مِثْلِ لا أبا زيد لك اضْطَرَرْنَا إِلَى أَنْ جَعَلْنَاهُ نَحْوُ : لا رجل لك ، ولسنا بمضطرين فِي : لا أبا حمزةَ إِلَى ذَلِكَ ؛ لأَنَّ : " حمزةَ " مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ فَلاَ يُدَّعَى أَنَّ حَرَكَتَهُ كَحَرَكَةِ : لاَ رجلَ.

وقوله : " وبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ " أي بَعْدَ أن تَنْصِبْهُ بلا ، اذْكُرِ الْخَبَـــرَ رافعاً له فَتَبَيَّنَ مِنَ هَذَا أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ بَعْدَ الاسْمِ ، وقَدْ بَيَّنَا قبلُ أَنَّهُ إِذَا فُصِل بَـــيْنَ لا

---

(١) فِي الأمريكية بناء المضارع.

والاسْمِ بَطُلَ عَمَلُهَا ؛ لأنَّ : " لا " أضعف من " إنَّ "[١] ، ولَمْ يُبَيِّن النَّاظِمُ عَلَى أي جهة رفع الْخَبَر[٢] ، وفيه قولان :

أحدهما : أنه ارتفع عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الابتداء لأن : " لا " وما عملتْ فِيه في مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الابتداءِ ، ولَمْ تَعْمَلْ فِيهِ : " لاَ " شَيْئاً ، إِنَّمَا عملت فِي الاسْمِ فَقَطْ ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيح.[٣]

الثاني : أَنَّهُ ارتَفَعَ بـ : " لاَ " كَمَا عملتْ : " إنَّ " فِي الْخَبَرِ ، وهُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ.[٤]

(١) قال سيبويه : " واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجل ......". الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٧٦.

(٢) قال ابن مالك : " ثم أشرت إِلَى أنه لا خلاف فِي كون الخبر مرفوعاً بلا إذا لَمْ يركب الاسم معها ثم قلت : وكذا مع التركيب على الأصح ، فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول لا ؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة وجزء كلمة لا يعمل فمقتضى هذا أن يبطل عملها فِي الاسم والخبر لكن عملها أبقى فِي أقرب المعمولين وجعلت هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد ... ". شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٥ ، ٥٦.

(٣) قال فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٢٣٥ وهو الظاهر من كلام سيبويه ، وقال سيبويه : " هذا باب النفي بلا ، ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ؛ لأنها لا تعمل إلا فِي نكرة ولا وما تعمل فيه فِي موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف لفظها كما خولف بخمسة عشر .... ". الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٧٤ ، ٢٧٥.

(٤) نسب فِي التذييل والتكميل : ٥/ ٣٣٤ إِلَى الأخفش والمازني والمبرد ، وانظر - أيضاً - المقتضب : ٤/ ٣٥٧ ، وشرح المفصل : ١/ ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٥٦.

قَوْلُـــــهُ :

وَرَكِّب الْمُفْرَدَ فَاتِحــاً كَــلاَ	حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ وَالثَّاني اجْعَــلاَ
مَرْفُوعاً أَوْ مَنصُوباً أَوْ مُرَكَّبــاً	وَإِنْ رَفَعْـــتَ أَوَّلاً لاَ تَنْـــصِبَا

الْمُفْرَدُ يطلقُ باصطلاحات وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي فصل الْعَلَمِ ، ويُرِيدُ بِهِ هنا مَا عَدَا الْمُضَافِ والْمُطول ، فَيدخلُ تَحتَهُ الْمُثَنَّى والْمَجْمُوعُ جَمْعَ سَلاَمَةٍ وتَكْـسِيرٍ ، فَـإِذَا كَانَ الْمُفْرَدُ مُثَنًى أَوْ مَجمُوعاً جَمْعَ سلامةٍ فِي الْمُذَكَّرِ فَمَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ أَنَّهُمَا يُبْنَيَـانِ عَلَى مَا أُعْرِبَا بِهِ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وهِيَ اليَاءُ ، فَتَقُولُ : لاَ زَيْدَيْنِ ولاَ زَيْدِينَ.(١)

ومذْهَبُ الْمُبَرِّدِ أَنَّهُ مُعْرَبٌ(٢) ، وأما جمعُ المؤنثِ السالم فَمَذْهَبُ الأكثرينَ أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ ، فيقول : لاَ مسلماتِ لك ، وقال الْمَازِنِيّ والْفَارِسِيّ : يَنْبَغِـي أن يُفْتَحَ فَتَقُولُ : لاَ مسلماتَ.(٣)

وقال الشاعر :(٤)

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٨١ ، وانظر – أيضاً – شرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٢٨٢ وشرح المقرب : ١٢٨٤ (المنصوبات) ، والمسائل الحلبيات : ٣٠٩ ، ٣١٠

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٣٦٦ ، والأصول : ١/ ٣٨٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٤٥ ، قال أبو حيان : " واستدل على ذلك بأنهما لَم يجعلا مع ما قبلهما اسماً وخبراً ولا وجود ذلك فِـي كلامهم ".

(٣) انظر المسائل الحلبيات : ٣١٢ ، ٣١٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٣٠ ، ونصه قاله أبو علي : فصارت الحركة التي فِي التاء لكل اسم للا وللمسلمات وليـست هـي لمـسلمات دون لا فتكسرها.

(٤) هو سلامة بن جندل ، والبيت من قصيدة بائية من البسيط وأولها قوله :

أودى الشباب حميداً ذو التعاجيب	أودى وذلك شأو غير مطلوب

وجملتها تزيد على ثلاثين بيتاً ، والبيت فِي : الديوان : ١٢ صنعه محمد بن الحسن وقدم له : راجي الأسمر ، نشر دار الكتاب العربي (بيروت) ، وتخليص الشواهد : ٤٠٠ ، والخزانة : ٤/ ٢٧ ، والدرر : ٢/ ٢٢٤ ، وبلا نسبة فِي شرح شذور الذهب : ١١١ ، والهمع : ١/ ١٤٦ ، =

أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ   [فِيهِ نَلَذُّ] ولاَ لَذَّاتِ لِلشَّيَّبِ[1]

فَبَنَاهُ عَلَى الْكَسْرِ ، وقَوْلُهُ : " فَاتِحاً " هَذَا فِيهِ خِلاَفٌ ، فَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ والزجاج والسيرافِيّ أَنَّ مثل : لا رجلَ فِي الدَّارِ ، حَرَكَتُهُ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ[2] ، والْمَشْهُورُ أَنَّهَا حَرَكَةُ بِنَاء ، قِيلَ : لتركبه مع " لاَ " وقِيلَ : لتضمنه معنى الحرف[3] ، وهو : " مِنْ " الظاهرة فِي قول الشاعر :[4]

= وتوضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٦٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢/ ٩ ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢/ ٩ ، والشاهد رقم : ٣٠٨ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " أودى " أي ذهب وفات ، وشباب كل شيء أوله " وحميداً " حال من الشباب ، قوله : " ذو التعاجيب " ويروى ذو الأعاجيب جمع أعجوبة ، والمعنى : كان الشباب كثير التعجب يعجب الناظرين إليه ويروقهم ، و " الشيب " بكسر الشين جمع أشيب وهو المبيض الرأس وقد شاب رأسه شيباً وشيبة فهو أشيب على غير قياس ، لأن هذا الفعل من باب فعل يفعل مثل علم يعلم ، والشيب بفتح الشين هو المشيب ، قال الأصمعي : الشيب بياض الشعر ، والمشيب دخول الرجل في حد الشيب.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " ولا لذات " حيث يجوز فِي لذات البناء على الفتح والكسر جميعاً لأن اسم لا إذا كان جمعاً بألف وتاء يجوز فيه الوجهان البناء على الفتح والبناء على الكسر ، والفتح أشهر كذا قاله ابن مالك . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٣ ، والكتاب : ٢/ ٢٧٤ ، ٢٨٣ ، والمفصل للزمخشري : ٧٥ ، والمساعد فِي تسهيل الفوائد لابن عقيل : ١/ ٣٤٠.

(١) ما بين المعقوفين سقط فِي المخطوط.

(٢) أبطله ابن مالك قائلاً : فإن الاستقراء اطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف أو للإضافة أو أل أو علم موصوف بابن والاسم المشار إليه ليس شبهاً من ذلك . شرح التسهيل : ٢/ ٥٨ ، والتذييل : ٢/ ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٧١ – ٢٧٢ ، والتذييل والتكميل : ٢/ ٣٣٦ وقد نسبه إِلَى الأخفش والمبرد والمازني والفارسي.

(٤) هذا البيت من الطويل بجهول القائل ، وهو فِي تخليص الشواهد : ٣٩٦ ، والجنى الداني : ٢٩٢ ، والدرر : ٢/ ٢٢١ ، والتصريح : ١/ ٢٣٩ ، واللسان مادة : (ألا) ، والهمع : ١/ ١٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٥٤ ، وابن الناظم : ٧١ ، وأوضح المسالك لابن هشام : ٢/ ١٣ ، والشاهد رقم ٣٠٩ من شواهد العيني. =

فقام يذودُ الناسَ عنها بـــسيفهِ　　　وقالَ ألاَ لاَ مِنْ سبيلٍ إِلَى هِنْد

وقوله : " والثَّاني اجْعَلاَ مَرْفُوعاً " نَحْوُ : لاَ رَجلَ فِي الدَّارِ ولا امــرأةٌ ، أو منصوباً : لاَ رجلَ فِي الدَّارِ ولاَ امرأةً ، أَوْ مركباً : لا رجلَ فِي الدَّارِ ولا امرأةَ ، وإذا رَفَعْتَ الاسْمَ الأَوَّلَ جَازَ فِي الثَّانِي الرَّفْعُ نَحْوُ : لا رجلٌ فِي الدَّارِ ولاَ امرأةٌ ، والبنـــاء نَحْوُ : لاَ رجلٌ فِي الدَّارِ ولاَ امرأةَ ، ولا يَجُوزُ نَصْبُهُ فلا تقول : لاَ رجلٌ فِي الدَّارِ ولا امرأةً ، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ ، فَإِنْ قُدِّرَتْ : " لاَ " تَوْكِيداً لِلأُولَى وتِكْرَاراً فَكَحَالِهَا لَوْ لَمْ تُذْكَرْ فَيَمْتَنِعُ الْبِنَاء.

فأما الوَجْهُ الأَوَّلُ : فقولُكَ : ولا امرأةٌ معطوف عَلَى مَوْضِعِ : لاَ رجـــل ، ويحتمل أن يكُون مَرْفُوعاً ، عَلَى أَنَّهُ اسْم : " لا " وقد عملت عمل لَـــيْسَ والْخَبَـــرُ مَحْذُوفٌ ، ويحتمل أن يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى الابتداءِ والْخَبَرُ محذوف.[1]

وأما الْوَجْهُ الثَّاني : فَقَوْلُكَ : " ولا امرأةً " معطوفٌ عَلَى مَوْضِعِ رجلٍ ، إِنْ قُلْنَا إِنَّ حركتَهُ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وإِنْ قُلْنَا حَرَكَةَ إِعْرَابٍ فَمَعْطُوفٌ عَلَى لَفْظِهِ.[2]

= **اللغة** : قوله : " يذود " أي يدفع من ذاد يذود ذوداً ، وأكثر ما يستعمل الذياد في الإبل والغنم ، قوله : " من سبيل " أي من طريق إلى هند.

الاستشهاد فيه : في قوله : " من سبيل " حيث برزن فيه " من " الزائدة لإفـــادة اســـتغراق الجنس ، وهذا يدل على أن المفرد الذي يدخل عليه " لا " يبنى لتركيبه مع " لا " كخمســـة عشر لأجل تضمنه معنى الحرف وهو من الجنسية ، ولهذا أبرزها الشاعر لأجل الـــضرورة ، والضرورات ترد الأشياء إِلَى أصولها . ينظر شرح التسهيل لابـــن مالـــك : ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، ورصف المباني : ٣٩٠ ، والكتاب : ٢/ ٢٧٤.

(١) شاهده قول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينه　　　لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

(٢) شاهده قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلةً　　　اتسع الخرق على الراقع

وأما الْوَجْهُ الثَّالِثُ : وَهُوَ التَّرْكِيبُ فَظَاهِرٌ.[١]

وأما الوجهُ الرابعُ : وهو رفعُ الاسْمَيْنِ فَيُحْتَمَلُ أن يكُونَا مَرْفُوعَيْنِ بالابتداء ، أو مرفوعينِ عَلَى أَنَّهُمَا اسْما " لاَ " العاملة عمل لَيْسَ ، أو يكُون الأَوَّلُ مَرْفُوعاً بالابتداءِ ، والثَّاني : عَلَى أَنَّهُ اسْمُ : " لاَ " العاملة عَمَل لَيْسَ ، أَوْ يكُون الأولُ مَرْفُوعاً عَلَى أَنَّهُ اسْم " لاَ " العاملةُ عَمَل لَيْسَ ، والثَّاني مَرْفُوعاً عَلَى الابتداءِ.[٢]

وأمَّا الْوَجْهُ الْخَامِسُ : فَيُحْتَمَل رفع الأَوَّل أن يكُون عَلَى الابتداءِ ، ويُحْتَملُ أَنْ يكُون اسْم " لا " العاملةِ عملَ لَيْسَ ، وأَمَّا بناءُ الثَّاني فَظَاهِرٌ.[٣]

قَالَ ابْنُ مَالِك :

ومُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي ... فَافْتَحْ أَوْ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

يَجُوزُ ثَلاَثَةُ أَوْجُه فِي مِثْلِ : لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ عِنْدَنَا ، تَرْكِيبُ الصِّفَة مَعَ الْمَوْصُوف ، ونَصْبُ الصِّفَة نَحْوُ : لاَ رَجُلَ ظَرِيفاً عَلَى الْمَوْضِعِ إِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْحَرَكَةَ حركةُ بِنَاء ، وإِنْ قُلْنَا : حَرَكَةُ إِعْرَاب فَعَلَى اللَّفْظِ.

ورفعُ الصِّفَةِ نَحْوُ : لاَ رجلَ ظريفُ ، عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لأَنَّ : لا رجلَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابتداءِ.

---

(١) شاهده قوله تعالَى : لا بيع فيه ولا خلة فِي قراءة ابن كثير بفتح الاسمين.

ومنه قول الشاعر :

يحشر الناس لا بنين ولا آ ... باء إلا وقد عنتهم شوون

(٢) شاهده قوله تعالَى : لا بيع منه ولا خلة فِي قراءة الجماعة برفع الاسمين.

ومنه قول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة ... لا ناقة لي فِي هذا ولا جمل

(٣) شاهده قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأثيم فيها ... وما فاهوا به أبدا مقيم

ولَمْ يُبَيِّنِ النَّاظِمُ حكمَ النَّعْتِ وَغَيْرِه من التوابع إِذَا كَانَ الْمَنْعُوت معرباً تَابعاً ، ولا حكمَ غَيْرِ النَّعْتِ من التَّوَابِعِ لِلْمَبْنِيِّ ، وسنتعرض لِذَلِكَ – إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى –.

قَوْلُـــــهُ :

وَغَيْرُ مَا يَلِي وَغَيْـــرُ الْمُفْـــرَدِ ... لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

يقول : النعتُ الَّذِي لا يلي الْمَبْنِيَّ لاَ يُبْنَى مع الْمَنْعُوتِ بَـلْ يُنْـصَبُ عَلَـى مَوْضِعِ اسْم : " لاَ " نَحْوُ : لاَ رَجُلَ عِنْدَكَ ظَرِيفاً ، أو عَلَى لَفْظِه إِنْ قُلْنَا : الْحَرَكَـة حركة إعراب ، أو يرفـعُ عَلَى مَوْضِعِ لاَ واسْمِهَا ؛ لأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابْتِـدَاءِ نَحْوُ : لاَ رَجُلَ عندك ظَرِيفٌ ، ولاَ يُبْنَى مَعَ الْمَنْعُوتِ لأَجْلِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

وقولُهُ : " وغَيْر المفرد " يعني أَنَّ النَّعْتَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُفْرَدٍ كَكَوْنِـه مُـضَافاً ومُشَبَّهاً به سَوَاءً أُولِيَ النَّعْتُ الْمَنْعُوتَ أَمِ لَمْ يَلِه نَحْوُ : لاَ رجلَ صاحبُ دَابَّـةِ ، ولاَ رَجُلَ خيراً مِنْ زَيْدٍ ، فَيَجُوزُ فِي النَّعْتِ الرفع والنصب ولا يَجُوزُ الْبِنَاء.

قَوْلُـــــهُ :

والْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لاَ احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

يقولُ : إِذَا قُلْتَ : لاَ رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فِي الدَّارِ ، فَيَجُوزُ رَفْع امـرأة ونـصبها ، وحكى الأخفشُ البناءَ عَلَى الْفَتْحِ عَلَى نِيَّةِ : " لاَ " نَحْوُ : لاَ رَجُلَ وامْرَأَةَ.(١)

وأطلقَ النَّاظِمُ أَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ ولَمْ تُكَرِّرْ : " لاَ " فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَجْهَـانِ فِـي الْمَعْطُوفِ : الرفع والنصب ؛ كما مَثَّلْنَا كَحَالِ النعت إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَهُ وبَيْنَ المنعـوت ولَيْسَ عَلَى إطلاَقه ؛ لأَنَّ الْمَعْطُوفَ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَلاَ يَجُوزُ فِيـه إِلاَّ الرَّفْـعُ عَلَـى الْمَوْضِعِ ، سَوَاء أَ تَكَرَّرَت لاَ أَمْ لَمْ تَتَكَرَّرُ نَحْوُ : لاَ رجلَ ولا عمرو فِي الدَّارِ ؟، ولا رجلَ وعَمْرُو.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٦٨ ، وشرح جمل الزجاجي الكبير لابن عصفور : ٢/ ٢٧٥.

وجمَاعُ الْقَوْلِ فِي الْمَتْبُوعِ والتَّابعِ فِي هَذَا الْبَاب : أَنَّ الْمَتْبُوعَ سَوَاء أ كَانَ مَبْنِياً أَوْ مُعْرَباً إِمَّا أَنْ تُتْبِعَهُ بِنَعْتٍ أَوْ بِغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابعِ ، فَإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِنَعْتٍ فَيَجُوزُ فِيهِ الوجهان : الرفعُ والنصبُ ، سواء أ كانَ النَّعْتُ مُفْرَداً أو غَيْرَهُ ؟.

فإِنْ كَانَ اسمُ : " لا " مَبْنِياً والنَّعْتُ مُفْرَدٌ يَلِيهِ زادَ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، وَهُوَ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ ، وإِنْ أَتْبَعْتَهُ بِغَيْرِ النَّعْتِ فَإِمَّا بِتَوْكِيدٍ أَوْ بَدَلٍ أَوْ عَطْفِ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ.

أَمَّا بِالتَّوْكِيدِ فَلاَ يَجُوزُ ؛ لأَنَّ اسْمَ : " لاَ " نَكِرَةٌ ، وقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ النَّكِـرَةَ لاَ تُؤَكَّدُ.

وأَمَّا بِالْبَدَلِ فَإِمَّا أَنْ تُبْدلَ مِن اسْمٍ لاَ نَكِرَةً أَوْ مَعْرِفَةً ، إِنْ أَبْدَلْتَ نَكِرَةً جَازَ الرَّفْعُ والنَّصْبُ لاَ الْبِنَاء ، وقال بَعْضهم : لا يكُون إلا الرفع ؛ إِذْ لا تَتَكَرَّر مَعَه : "لا" ، وإِنْ أَبْدَلْتَ مَعْرِفَةً فَالرَّفْعُ عَلَى الْمَوْضِعِ فَقَطْ.

وأمَّا بِعَطْفِ الْبَيَانِ فلا يَجُوزُ إِلاَّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُجِيزُ فِي عَطْفِ الْبَيَـانِ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً[١] ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ : الرفعُ والنصبُ.

وأَمَّا بِالنَّسَقِ فَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُ ، وَوَقَعَ لِبَعْضِ أصحابِنَا وَهْمٌ فِي أَنَّ اسْمَ : "لا" إِذَا كَانَ مُعْرَباً فإِنَّهُ لاَ يُتْبَعُ إِلاَّ عَلَى لَفْظِهِ.[٢]

---

(١) الذين أجازوا هم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك . التصريح : ٢/ ١٣١.

(٢) هو ابن عصفور يقول : وإذا أتبعت الاسم بعد لا فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً فإن كان معرباً فعلى لفظه . شرح الجمل : ٢/ ٢٧٤.

﴿ دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس ﴾

قَالَ ابْنُ مَالِك :

وَأَعْطِ لاَ مَعَ هَمْزَةِ اسْـتِفْهَامِ   مَا تَـسْتَحِقُّ دُونَ الاسْـتِفْهَامِ

أجمل النَّاظمُ فِي هَذَا البيتِ ، وفيهِ تَفْصِيلٌ ، وذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَ وَ : " لا " الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَكُونُ عَلَى مَعَان :

أحدها : إقرارُ كلِّ واحدَةٍ من الهمزة ولا عَلَى مَعْنَاهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ : "الْهَمْزَةُ" لصريحِ الاستفهامِ ، و : " لا " للنَّفْي نَحْوُ قولِ الْعَرَبِ : أَفَلاَ قِمَاصَ بِالْعَيْرِ.(١)

الثاني : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَام عَلَى طريقِ التقريرِ والإنكارِ نَحْوُ قول حسان :(٢)

أَلاَ طِعَانَ أَلاَ فِرْسَـانَ عَادِيَـةً   إِلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عِنْـدَ التَّنَـانِيرِ(٢)

---

(١) القماص : بالكسر والضم : الوثب ، والعير : الحمار الوحشي ، وهو مثل يضرب لمن ذل بعد عز . ينظر اللسان مادة : " قمص " ، وقيل : يضرب للرجل المعي الذي لا حراك به.

(٢) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري – رضي الله تعالى عنه – وهو من قصيدة يهجو بها الحارث ابن كعب المجاشعي ، وأولها :

حَارِ بْنَ كَعْبٍ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ   عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ

اللغة : قوله : " الجوف " بضم الجيم جمع أجوف كالسود جمع أسود وهو الواسع الجوف ، قوله : " الجماخير " جمع جمخور بضم الجيم وسكون الميم وضم الخاء المعجمة وهو العظيم الجسم القليل العقل والقوة ، قوله : " عادية " بالعين المهملة من العدو ويقال بالغين المعجمة من الغدو الذي يقابل الرواح ، وقال أبو الحسن : بالمهملة أحب إلي ؛ لأن العادية تكون بالغداة وغيرها ، قوله : " ألا تجشؤكم " بالجيم والشين المعجمة من تجشأت تجشؤا ، وهو من الجشاء ، وهو دليل الامتلاء من الطعام ، قوله : " التنانير " وهو جمع التنور وهو ما يخبز فيه.

الاستشهاد فيه : في قوله : " ألا طعان " حيث جاء فيه ألا للتوبيخ والإنكار مع بقاء عملها.

(٢) البيت في تخليص الشواهد : ٤١٤ ، والجني الداني : ٣٨٤ ، والخزانة : ٤/ ٦٩ ، والكتاب لسيبويه : ٢/ ٢٠٦ ، وشرح شواهد المغني : ٢١٠ ، وابن الناظم : ٧٣ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٦٩ ، والشاهد رقم ٣٢١ من شواهد العيني ونسب لخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه : ١/ ٥٨٨ ؛ ونسب لحسان أو لخداش في الدرر : ٢/ ٢٣٠.

وحُكْمُ : " لا " فِي هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ حُكْمُهَا لَوْ لَمْ تَدْخُلْ عليها الْهَمْـزَةُ مِـنْ جَوَازِ إِلْغَائِهَا ، وإِعْمَالِهَا إِعْمَالَ : " إِنَّ " ، وإِعْمَالَ : " لَيْسَ " بِجَمِيعِ أَحْكَامِهَا فِـي ذَلِكَ كُلِّه.

الثالث : أَنْ تَصيرَ الْكَلِمَةُ بِمَجْمُوعِهَا للتَّحْضِيضِ فَيُحْمَلُ ما بَعْـدَهَا عَلَـى إِضْمَارِ فِعْلٍ ؛ إِذْ لاَ عَمَلَ لَهَا ، ويلزمُ تنوينُ الاسْمِ إِنْ كَـانَ مِمَّـا يُنَـوَّنُ ؛ لأَنَّ أَدَاةَ التَّحْضِيضِ لاَ يَلِيهَا إِلاَّ الْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِراً فَمُضْمَراً.(١)

وعِنْدِي أَنَّ : " ألا " الَّتِي للتحضيض لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ هَمْزَةِ الاسْـتِفْهَامِ ولاَ الَّتِي لِلنَّفْيِ ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَتْ للتحضيض بل هي بسيطةٌ وُضِعَتْ لِمَعْنَـى التَّحْـضِيضِ ، وظاهرُ كَلاَمِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ من همزة الاستفهام ولا الَتِي للنَّفْيِ وأَنَّهُ دخلها معنى التحضيض.(٢)

الرابع : أَنْ يدخلَهَا مَعْنَى التَّمَنِّي ، فَفِيهَا خِلاَفٌ : مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ إِذْ ذَاكَ أَنَّهَا لاَ تُستَعْمَلُ إِلاَّ اسْتِعْمَالَ : " لاَ " الْعَامِلَة عملَ : " إِنَّ " فَقَطْ ، وأَنَّ الاسْمَ يُبْنَى مَعَهَـا إِنْ كَانَ مُقَدَّراً ، وَلاَ يُتْبَعُ اسْمُهَا إِلاَّ عَلَى اللَّفْظِ ولاَ خَبَرَ لَهَا ، وإِنَّمَا وَافَقَتْ : " لاَ " فِي الْعَمَلِ فِي الاسْمِ خَاصَّةً.(٣)

---

(١) من أمثلته قوله تعالَى : {أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ} (التوبة : من الآيــة ١٣) وهي في الآية للتحضيض وهو الطلب بشدة وقد تفيد العرض وهو الطلب برفق ، ومن أمثلته قولــه : {أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ}(النور : من الآية ٢٢). ومثل له ابن مالك بقول الشاعر :

ألا رجلاً جزاه الله خيرا … يدل على محصلة تبيت

والتقدير : ألا ترونني رجلـ (شرح التسهيل : ٢/ ٧١)

(٢) التذييل والتكميل : ٥/ ٣٠٥ ، ٣٠٦.

(٣) قال سيبويه : " ومثل ذلك : هلا ولولا وألا ألزموهن لا وجعلوا كل واحدة مــع لا بمنزلــة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنَى التحضيض ". الكتاب لسيبويه : ٣/ ١١٥ ، وينظر المقتضب للمبرد : ٤/ ٣٨٢ ، وقد مثلوا لألا التي للتمني بقول الشاعر :

ألا عمرو لي مستطاع رجوعه … فيرأب ما أثأت يد الغفلات

قال ابن مالك : فنصب يرأب لأنه جواب تمن مقرون بالفاء. شرح التسهيل : ٢/ ٧١.

وزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ للتَّمَنِّي جَازَ فِيهَا أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ : " لَيْسَ " وأَنْ تُلْغَى ، وأَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ : " إِنَّ " ، وإِذَا عَمِلَتْ عملَ : " إِنَّ " جازَ عنـده أَنْ يُتْبَـعَ اسْمُهَا عَلَى اللَّفْظِ وعَلَى الْمَوْضِعِ ، ولَهَا خَبَرٌ ملفوظٌ بِهِ أَوْ مَحْذُوفٌ كَحَالِ : " لاَ " إِذَا كَانَتْ للنَّفْيِ ولَمْ تدخلْ عليها الْهَمْزَةُ ، ويرادُ بالجملة التَّمَنِّي كما يُرَادُ بالاسْتِفْهَامِ التَّقْرِير ، وزَعَمُوا أَنَّ السَّمَاعَ وَرَدَ بِمَذْهَبِ سِيبَوَيْه.(١)

و : " ألا " إِذَا كَانَتْ للتَّمَنِّي هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي للاسْتِفْهَامِ ومِـن : "لا" الَّتِي للنَّفْيِ ، واسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْنَى التَّمَنِّي لأَنَّ الْمُتَمَنَّي مَفْقُودٌ ؛ كَمَا أَنَّ الْمَنْفِـيَّ كَذَلِكَ ، وإِنَّمَا ادَّعَيْنَا فِي هَذَا التَّرْكِيبَ ؛ لأَنَّ بَعْضَ أَحْكَام : " لا " وُجِـدَتْ فِـي : "ألا" عَلَى رَأْيِ سِيبَوَيْه ، وجميع أحكامها عَلَى رأي الْمَازِنِيِّ ، فَقَدْ اتَّفَقَتْ : "ألا ولا" مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، ومن حَيْثُ الْحُكْم بخلاف : " ألا " الَّتِي للتَّحْضِيضَ ؛ لأَنَّهَا وإِنْ وَافَقَتْ : " لا " من حَيْثُ الْمَعْنَى لَمْ توافقْ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمِ ؛ ألا تَرَى أَنَّهَا لا عمـلَ لَها ، وأَنَّ التَّحْضِيضَ إِنَّمَا مُتَعَلَّقَهُ الفعلُ لا الاسْمُ ، والنَّفْيُ والتَّمَنِّي مُتَعَلَّقُهُمَا فِي اللَّفْظِ الاسْم.(٢)

قال ابن مالك :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَر   إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَـرْ

ذَكَرَ أَنَّهُ إذا عُلِمَ الْخَبَرُ شاعَ حَذْفُهُ وهَذَا فيه تَفْصِيلٌ ، وذَلِكَ أَنَّ الْخَبَرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِهِ دَلِيلٌ ، أَوْ لاَ يَكُونُ ، فإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجَبَ ذِكْرُهُ نَحْوُ : لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ.

---

(١) ينظر المقتضب للمبرد : ٤/ ٣٨٢ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٠٦ – ٣٠٩.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه : ٢/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٣٠٩.

وإنْ كَانَ فَإمَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إنْ كَانَ وَاحداً منْهُمَـــا جَازَ إثْبَاتُه وحَذْفُهُ[١] ، وإنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَبَنُو تَميمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ ، والْحُجَـــازِيُّونَ يَحْذِفُونَهُ كَثِيراً.[٢]

وَذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ تَفْصِيلاً آخرَ وَهُوَ أَنَّهُ يَكْثُرُ حَذْفُهُ إذَا كَانَ ثَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفه عنْدَ أَهْلِ الْحجَازِ ، وأَنَّ بَني تَميمٍ يَلْتَزِمُونَ حَذْفَهُ ولَمْ يُفصلْ ظَرْفــاً ومَجْــرُوراً وغَيْرَهما[٣] ، ووقَعَ لأبي مُوسَى الجزولي في حذف الْخَبَرِ تَخْبِيطٌ رَدَّهُ النَّاسُ عَلَيْه.[٤]

وقَدْ سُمعَ حَذْفُ الاسْمِ في قولِهِمْ : لاَ عليكَ ، أي : لا بأْسَ عَلَيْكَ ، وشَـــذَّ – أيضاً – بناءُ الاسْمِ مع : " ما " النافِية في قولهم : ما بأس إلحاقاً لــ : " ما " بــ : "لا" ؛ كما ألحقوا : "لا" بــ : " ما " في رفع الاسْمِ ونَصْبِ الْخَبَرِ.

---

(١) مثال إثباته قوله تعالَى : **لا ظلم اليوم** (غافر : ١) ، ومثال حذفه قولـــه : **قـــالوا لا ضـــير** (الشعراء : ٥٠)

(٢) ينظر توضيح المقاصد للمرادي : ١/ ٣٧٣ ، والتذييل والتكميل : ٥/ ٢٤١.

(٣) قال في المفصل ص ٦٠ في حديث عن خبر لا : ويحذفه الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال ولا بأس ثم يختم ذلك بقوله : وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً.

(٤) قال الشلوبين شارحاً كلام الجزولي : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً ، يقول : إن قولك : لا رجل أفضل منك ، لا يكون إلا في لغة أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يحذفون الخبر فيقولون : لا رجل ، ولا ينطقون بالخبر ، وينبغي أن يكون هذا فيما هو جواب لقـــول قائل : هل من رجل أفضل منك ؟ ففي هذا ينبغي أن يكون خلاف أهل الحجاز وبني تمـــيم الذي ذكر ، وأما إذا لم يكن جواباً لقول قائل ذلك لفظاً ولكنه جواب له تقديرا خاصـــة لا لفظاً ، فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلاً لأنه لا دليل عليه ، فكيف يصح أن يكون بنو تمـــيم يحذفون ما لا دليل عليه أصلاً بل لا ينبغي أن يكون بنو تميم هنا إلا كأهل الحجاز ، ولا بـــد في إثبات الخبر لأنه لا دليل عليه ، وقول المؤلف : إلا أن يكون ظرفاً ، استثناء لا أعلمه عن أحد وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف فلا أدري من أين نقله ؟
ولا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار ولو نقل ما ذكره المؤلف عنهم لكان له وجه من اتساعهم في الظروف بما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول ولعله من قياســـه وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع ، والاتساع إنما هو منقول . انظر المقدمة الجزوليـــة ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، وينظر لغـــات العرب في ابن يعيش : ١/ ١٠٧.

﴿ ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا ﴾

قَوْلُـــهُ :

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُـزْأَيِّ ابْتَـدَا　　　أَعْنِي رَأَي خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا

ذكرَ أنَّ هَذه الأَفْعَالَ تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأ والْخَبَرَ وَلَيسَتْ تَنصِبُ كُلَّ مُبْتَدَأ وَخبَرٍ ، بَلْ مَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ اسْماً لَكَانَ وخَبَراً يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاً لِهَذِهِ الأفعالِ.

ومَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ ظَنَّ وأخواتِهَا دَاخلة عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَرِ ، وأَنَّهَا مِـنْ نَوَاسِخِ الابتداءِ ، وذَهَبَ السُّهَيْلِيّ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ دَاخلَةً عَلَيْهِمَا ولَيْسَتْ مِنْ نَوَاسخه ، واستَدَلَّ عَلَى ذَلكَ بأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً عمراً ، أي : ظَنَنْتُ الْمُسَمَّى بهَـذَا هُوَ الْمُسَمَّى بهَذَا ، فَالذَّاتُ وَاحدَةٌ ، ولَوْ قُلْتَ : زيدٌ وعمروٌ لكانَ الْمَعْنَى : زَيْدٌ مثْلُ عمرو ، فَهُمَا ذاتان ؛ كَمَا تَقُولُ : زيدٌ حاتمٌ ، أي : مِثْلُ حَاتِمٍ ، ولَيْسَ الْمَعْنَى فِي : ظَنَنْتُ زَيْداً عمراً ، ظَنَنْتُ زَيْداً مِثْلَ عمرو.(١)

والصحيحُ ما ذَهَبَ إِلَيْه الْجُمْهُورُ ، ويَجُوزُ أَنْ يَقعَ مَوْقعَ الْمَفْعُـولِ الثَّـانِي مَجْمُوعُ الْخَبَرَيْنِ نَحْوُ : حَسِبْتُ الرُّمَّانَ حُلْواً حَامِضاً ، وَمَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ابْنُ دُرُسْتُوَيه.

وقَوْلُهُ : " أَعْنِي رَأَى إِلَى آخرِهِ " احْتَاجَ أَنْ يُبَيِّنَ الأفعالَ الَّتِي تَنْصِبُ الْمُبْتَـدَأَ والْخَبَرَ ؛ لأَنَّهُ قَالَ : انصبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ ، وفِعْلُ القلبِ عَلَى قِسْمَيْنِ : لاَزِمٌ ومُتَعَـدٍّ ، واللازِمُ نَحْوُ : جَبُنَ ، وظَرُفَ ، وشَجُعَ ، والْمُتَعَدِّي عَلَى قِسْمَيْنِ : متعدٍّ إِلَى وَاحِـدٍ نَحْوُ : فهمتُ الْمسأَلَةَ ، وعرفتُ زيداً ، ومُتَعَدٍّ إِلَى اثْنَيْنِ ، فَلَمَّا كَانَ فعـلُ القلْـبِ يَنْقَسِمُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ احتاج إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ الأَفْعَالَ الَّتِي تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأ والْخَبَرَ.

---

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٤٦.

فأما : " رأي " فتتعدى إلى اثنين إذا كانت لعلم أو ترجيح[١] أو اعتقاد ، وزعم أنها إذا كانت لاعتقاد لا تنصب إلا واحداً.[٢]

و : " خَالَ ، وحَسبَ " يَنْصِبَانِ مَفْعُولَيْنِ إِذَا كَانَتَا لتَصَوُّرِ الشيء مِنْ غَيْرِ استِثْبَاتٍ وَلاَ دَلِيلٍ ، وقَدْ يَكُونُ : " حَسِبْتُ " مِثْلَ : " عَلِمْتُ " أَوْ لاعتقادٍ رَاجِحٍ[٣] ، و : " عَلِمَ " الْمُتَعَدِّيَةُ إِذَا لَمْ تُستَعْمَلْ كـ : " عَرَفَ " تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ والْخَبَرَ ، فَإِنِ استُعْمِلَتْ كـ : " عَرَفَ " نَصَبَتْ وَاحداً[٤] ، و : " وَجَدَ " كَعَلِمَ الَّتِي لَمْ تَجْرِ مَجْرَى الْعِرْفَانِ نَحْوُ قَوْله تَعَالَى[٥] : **{وإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ}**.

قولـــه :

ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَـدْ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

" ظَنَّ " لِعِلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ[٦] ، وهُوَ الأصْلُ فِيهَا ، و : " زَعَمَ " للاعتقاد[٧]، و : "عَدَّ" فِيهَا خِلاَفٌ ، فمنهم من جعلها من أفعال هَذَا الْبَابِ ، ومِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ فَلاَ يَكُون إلا مَفْعُولاً ثَانِياً أَلْبَتَّة ، وهَذَا هُوَ

(١) وقد اجتمعا في قوله تعالَى : **{إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً وَنَرَاهُ قَرِيباً}** (المعارج : ٦ ، ٧) فالأول للترجيح والثاني لليقين.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ٨١ ورأيت رأى فلان بمعنى اعتقدته.

(٣) مثاله قوله تعالَى : **{يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيحَةٍ عَلَيْهِمْ}** (المنافقون من الآية : ٤) وهي للرجحان ومثالها للعلم قول لبيد : حسبت التقى والجود خير تجارة ... إلخ.

(٤) مثال ذلك في قوله تعالَى : **{واللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً}** (النحل : من الآية ٧٨).

(٥) من الآية : ١٠٢ من سورة الأعراف.

(٦) مثال العلم قوله تعالَى : **{الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاَقُو رَبِّهِمْ}** (البقرة : ٤٦) ، ومثال الرجحان قوله : **ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً ... فعردت فيمن كان عنها معردا**

(٧) هو الأصل في معناها كقوله تعالَى : **{زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا}** (التغابن : ٧)

الْمَشْهُورُ[١] ، و : " حَجَا " للاعْتِقَادِ الرَّاجِحِ ، ولا أعلم أحداً ذكرها غَيْر هَذَا النَّاظِمِ وأنشد :

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أخا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[٢]

و : " دَرَى " بِمَعْنَى : " عَلِمَ " قال الشاعر :[٣]

---

(١) مثل له ابن مالك بقول الشاعر :

فلا تعدد المولَى شريكك فِي الغنى ... ولكنما المولَى شريكك فِي العدم

ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٧ وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٧٢.

(٢) قائله هو تميم بن ابي ابن مقبل كذا قاله ابن هشام وليس في ديوانه ، وهو من البسيط ، وهو في تخليص الشواهد : ٤٤٠ ، ةشرح التصريح : ١/ ٢٤٨ ، والدرر : ٢/ ٢٣٧ ، والشاهد : ٣٢٩ من شواهد العيني ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٣ ، واللسان : " ضربج ، حجا " ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٨ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٨٣.

اللغة : قوله : " أحجو " أي أظن ، وقوله : " حتى ألمت بنا " أي نزلت من الإلمام وهو النزول ، والملمات جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدنيا.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " كنت أحجو " فإنه جاء بمعنى الظن ونصب المفعولين ولَم يذكر أحد من النحاة أن حجا يحجو يتعدى إلَى مفعولين غير ابن مالك – رحمه الله تعالى – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٧.

(٣) البيت من الطويل وهو مجهول وأثبته أبو حيان : " يا عمرو " بدلاً من يا عرو فِي المخطوط ، والبيت بلا نسبة في الدرر : ٢/ ٢٤٥ ، وينظر التصريح : ١/ ٢٤٧ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣١ ، وشرح شذور الذهب : ٢٦٦ ، وشرح قطر الندى : ١٧١ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٩ ، وابن الناظم : ٧٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٣ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣١.

اللغة : قوله : " دريت الوفِي " على صيغة المجهول من درى يدري إذا علم ، قوله : "فاغتبط" بالغين المعجمة من الغبطة وهي أن تتمنى مثل حال المغبوط من غير أن تريد زوالها عنه وليس بحسد.

الاستشهاد فيه : على أن : " درى " بمعنى علم يقتضي مفعولين وله استعمالان فِي الكلام أغلبهما أن يتعدى بالباء نحو : دريت بكذا ومنه قوله تعالَى : {ولا أدراكم به} – من الآية ١٦ من سورة يونس – وإنما تعدى إلَى الضمير بسبب دخول همزة النقل عليه ، وأندرهما أن يتعدى إلَى اثنين بنفسه كما فِي البيت المذكور . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٩.

دُرِيتُ الوَفِي العهدَ يَا عُرْوَ فاغْتَبِطْ   فَإن اغْتِبَاطاً بِالْوَفَــاءِ حَمِيــدُ

قَوْلُهُ : " وَجَعَلَ اللذ كاعْتَقَدَ "، يُرِيدُ : وجَعَل الاعْتِقَادِيَّةُ ؛ لأَنَّ : " جَعَــلَ " لَها عِدَّةُ مَعَانٍ ، فَإِذَا كَانَتْ اعْتِقَادِيَّةً نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَــالَى[١]: {وَجَعَلُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا} ، وكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : صَيَّرَ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ : جَعَلْتَ الطِّينَ خزفاً.[٢]

قَوْلُــهُ :

وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِــي كَــصَيَّرَا   - أَيْضاً - بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَراً

" هَبْ " فِيهَا خِلاَفٌ ، مِنهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ فَقَطْ ، والثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ ، إِذَا قُلْتَ : هَبْ زَيْداً شُجَاعاً.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ وَهِيَ عِنْدَهُ بِمَعْنَى : " ظَــنَّ " [٣]، قَــالَ الشاعر :[٤]

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الزخرف.

(٢) ومنه قوله تعالَى : {وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً} (الفرقان : ٢٣)

(٣) انظر التذييل والتكميل ٦/ ٢٦ ، وفيه يقول : " وعدها من أفعال هذا الباب هــو مــذهب الكوفيين واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال : إنما تتعدى إلَى واحد بدليل تنكير الثــاني ، ومرة قال : إنها تتعدى إلَى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة إلا أنه جعلها أمراً من وهب بِمعنَى جعل التِي بِمعنَى صير فِي قولهم : وهبنِي الله فداك ".

(٤) قائله هو ابن هشام السلولي ، وهو من المتقارب ، والبيت فِي تخلــيص الــشواهد : ٤٤٢ ، والخزانة : ٩/ ٣٦ ، والدرر : ٢/ ٢٤٣ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٤٨ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٣ ، واللسان " وهب " ، ومعاهد التنصيص : ١/ ٢٨٥ ، وبلا نسبة فِي همع الهوامــع للسيوطي : ١/ ١٤٩ ، وشرح شذور الذهب : ٤٦٧ ، والمغني : ٥٩٤ ، وشرح التــسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٨ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٧٧ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٧ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣٩. =

فَقُلْتُ أَجِرْنِــي أَبَــا خَالِــدٍ　　　وَإِلاَّ فَهَبْنِــي امْــرَأً هَالِكَــاً

و : " تَعَلَّمْ " بِمَعْنَى : " اعْلَمْ " ، وأكثرُ دُخُولِهَا عَلَى أَنَّ وَمُعْمُولَيْهَا نَحْوُ قَوْلِ زُهَيْرٍ.(١)

تَعَلَّمْ أَنَّ شَــرَّ النَّــاسِ حَــيٌّ　　　يُنَادَى فِي شِــعَارِهِمُ : يَــسَارُ

وقَوْلُه – أيْضاً – (٢)

وَقُلْتُ تَعَلَّمْ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِــرَّةً　　　وإِلاَّ تُــضَيِّعْهَا فَإِنَّــكَ قَاتِلُــهْ

= المعنى : فقلت يا أبا خالد أجرني وأغثني وإن لَم تجرني فظنني من الهالكين.
الاستشهاد فيه : فِي قوله : " هبني " فإنه بِمعنَى ظنني ، ونصب مفعولين كما ذكرناه وهو من الجوامد لا يتصرف منه الماضي والمستقبل ولا يجيء منه إلا الأمر ، والغالب عليه أن يتعدى إِلَى مفعولين صريحاً ، وقد يدخل على أن وصلتها قليلاً ، وزعم الجرمي أنه لحن وهو فاسد ؛ لأنه ورد فِي حديث عمر – رضي الله تعالى عنه – : " هب أن أبانا كان حماراً " . ينظر المغني : ٥٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٧٧.

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لزهير فِي ديوانه ص ٢٢٠ (شرح ثعلب) والشعار (بالكسر) علاقة القوم فِي سفرهم ، ويسار راعي إبل لزهير.
ويستشهد به على وقوع تعلم على أن ومعموليها.

(٢) قائله هو زهير بن أبِي سلمى ، وهو من قصيدة طويلة من الطويل يمدح بِها حصين بن بدر ، وأولها هو قوله :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله　　　وعرى أفراس الصبــا ورواحله

ينظر البيت فِي التصريح : ١/ ٢٤٧ ، واللسان : " أذن " ، وشرح الأشموني : ٢/ ٢٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤/ ١٥٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٢/ ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان : ٣/ ٥٧.
الاستشهاد فيه : فِي قوله : " تعلم أن للصيد " وهو أن وقوع تعلم بمعنى اعلم فِي الأكثر يكون على أن وصلتها ، ومنه ما جاء فِي حديث الدجال " تعلموا أن ربكم ليس بأعور " أي اعلموا ، وفِي حديث " تعلموا أنه ليس يرى أحد منكم ربه حتى يموت " أي اعلموا.

وقَدْ نَصبَتْ الْمَفْعُولَيْنِ صَرِيحاً نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :[١]

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

وقولُهُ : " والَّتِي كَصَيَّرَا " يَشْمَلُ : " جَعَلَ " فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا ، وَ : " وَهَبَ " غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ بَلْ لاَ يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ إِلاَّ الْمَاضِي نَحْوُ : وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ ، أي صَيَّرَنِي اللهُ فِدَاكَ ، و : " ردّ " ، و : " ترك " ، و : " تَخِذَ " ، و : "أكان[٢]" هكذا سَرَدَ النَّاظِمُ ما كَانَ مُرَادِفاً لـ : " صَيَّرَ " مِمَّا يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ.

وفِي : " تَرَكَ " خِلاَفٌ ، مِنْهُمْ من يَجْعَلُهَا تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، والثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ[٣] ، ومِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا تتعدى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وهو اختيارُ هَذَا النَّاظِمِ[٤] ، وأنشد :[٥]

---

(١) قائله هو زياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وهو من الطويل ، والبيت في الخزانة : ٩/ ١٢٩ والدرر : ٢/ ٢٤٦ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٤٧ ، وشرح شواهد المغني : ٩٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٤٦ ، والمغني : ٥٩٤ ، وابن الناظم ، ٧٤ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٣١ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٣٢.

الاستشهاد فيه : على أن تعلم بمعنى اعلم وأنه يستدعى مفعولين ونصبهما وأن هذا قليل ؛ لأن أكثر استعماله إعماله في أن كما ذكرناه.

(٢) قال ابن مالك : ألحق ابن أفلح بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار وما حكم به جائز قياساً وهو غير مسموع . ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٣.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٧٧.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٥٠.

(٥) البيت من بحر الطويل قائله هو فرعان بن الأعرف من قصيدة قالها فرعان في ابنه منازل ، انظرها في شرح ديوان الحماسة للتبريزي : ٤/ ١٠ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٤٤٥ ، وانظر الشاهد في شرح الأشموني : ٢/ ٢٥ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٢ ، وابن الناظم : ٧٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٤١ ، والشاهد رقم : ٣٤٣ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " وربيته " من التربية ، قوله : " واستغنى عن المسح شاربه " كناية عن كونه كبيراً غير محتاج إِلَى خدمة أحد. =

وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَـــا تَرَكْتُـــهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُه

وكَذَلِكَ الْخِلاَفُ فِي : " اتخذ " ، والصحيح أَنها قد تعدى إِلَى مَفْعُـــولَيْنِ ، ومِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى(١) : {أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ}

وقَدْ تَبَيَّنَ أن الذي ذكر النَّاظِمُ من هَذِهِ الأفْعَال مصرحاً به ثلاثة عشر فعلاً ، وذكرَ أَنَّ الَّتِي تُرَادِفُ : " صَيَّرَ " سَبْعَةُ أَفْعَالٍ ، وذَلِكَ عَلَى مَا شَرَحَهُ فِي بَعْضِ كُتُبِـــهِ فَصَارَ الْمَجْمُوعُ عِشْرِينَ فِعْلاً.(٢)

وزَادَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ فِي أَفْعَالِ هَذَا الْبَاب : " أَلْفَي " بِمَعْنَى : " وَجَدَ "(٣) ، نَحْوُ قوله تَعَالَى(٤) : {إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ} ، وقال الشاعر :(٥)

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوهُ الْمُغِيـــثَ إِذَا مَا الرَّوْعُ عَمَّ فَلاَ يَلْوِي عَلَى أَحَدِ

= الاستشهاد فيه : في قوله : " تركته " حيث نصب مفعولين ؛ لأن فيه معنى التحويل.

(١) من الآية : ٢٣ من سورة الجاثية.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٢ وما بعدها.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل : ٢/ ٧٨.

(٤) الآية : ٦٩ من سورة الصافات.

(٥) البيت من البسيط بلا نسبة في تخليص الشواهد : ٤٣١ ، والخزانة : ١١/ ٣٣٥ ، والدرر : ٢/ ٢٤٥ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالـــك : ٢/ ٧٨ ، وابن الناظم : ٧٤ ، والشاهد ٣٣٩ من شواهد العيني

اللغة : قوله : " فألفوه " بالفاء أي وجدوه ، قال تعالَى : {وألفيا سيدها لدى الباب} — من الآية ٢٥ من سورة يوسف — أي وجداه ، قوله : " المغيث " من الإغاثة ، و : " الـــروع " الخوف والفزع ، قوله : " فلا يلوي " أي يعطف على أحد بل يعم الجميع.

الاستشهاد فيه : في قوله : " فألفوه " حيث نصب ألفى مفعولين لكونه بمعنى وجد ومنـــهم من منع تعدي ألفى إِلَى اثنين وزعموا في قوله تعالى : {إنهم ألفوا آباءهم ضالين} ، أن ضالين حال ، والبيت حجة عليهم لأنه تعدي فيه إِلَى اثنين.

وزَادَ بَعْضُهُمْ : " ضَرَبَ " مَعَ الْمَثَلِ بِمَعْنَى : " صَيَّرَ " كَمَا قَالَ تَعَـالَى :[١] {وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ }.[٢]

وألحق – أيضاً – بِهَذَا الْبَاب الأخفش والفَارِسِيّ : " سَمِعَ " إِذَا عُلِّقَتْ بِغَيْرِ مَسْمُوعٍ نَحْوُ قولك : سَمِعْتُ زَيْداً يَقْرَأُ ، فإن وليها مسموع تَعَدَّتْ إِلَى واحد نَحْوُ : سَمِعْتُ حَدِيثَكَ.[٣]

وألحق بَعْضهم بِهَا : " رأى " الْحُلْمِيَّة نَحْوُ قوله تَعَالَى[٤]: {إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا}.[٥]

وألحق هشام بها : " عَرَفَ ، وأَبْصَرَ "[٦] ، وابـن درسـتويه : " أصـاب ، وصادف ، وغادر ".[٧]

وذكر صاحب المفتاح فِيها : " تَوَهَّمَ ، وتَيَقَّنَ ، وشَعَرَ ، وتَبَيَّنَ ، واعْتَقَـدَ ، وصَيَّرَ ، وتَمَنَّى ، وردّ ، وأتقول "[٨]، وسيأتِي فِي آخرِ البَابِ ذِكْرُ الْقَوْلِ والكلامِ عَلَيْهِ.

---

(١) من الآية : ١٣ من سورة يس.

(٢) قال ابن مالك : " وألحق بعض الحذاق من النحويين بأفعال هذا الباب (ضرب) المعملة فـي المثل كقوله تعالَى : {وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ} "، شـرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٥٠ ، وينظر التذييل والتكميل : ٦/ ٥١.

(٣) ينظر التذييل والتكميل : ٦/ ٤٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٠٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ٥٤٧ ، والإيضاح العضدي : ١/ ١٣٣.

(٤) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٤٤.

(٦) ينظر همع الهوامع : ١/ ١٥١.

(٧) ينظر همع الهوامع : ١/ ١٥١.

(٨) قال السيوطي فِي الهمع : " وذكر السكاكي فِي المفتاح فيما يتعدى إِلَى اثنين : توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ، ثم قال : ويحتاج فِي جعل هذه من هذا الباب إِلَى صحة نقل عن العرب " ، ينظر الهمع : ١/ ١٥١ ، والذي فِي المفتاح : " وقد ورد هذا فِي عدمت وفقدت ، قالوا : عدمتني وفقدتني ، قال جران العود :

﴿ الإلغاء والتعليق في باب ظَن ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَـــاءِ مَـــا   مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

التَّعْلِيقُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظاً لِعَارِضٍ ، والإِلْغَاءُ : تَرْكُ الْعَمَلِ لَفْظاً وَمَعْنًى لِغَيْـــرِ عَارِضٍ.(١)

وظَاهِرُ كَلاَمِ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ أَفْعَالَ القلوبِ يَجُوزُ تَعْلِيقُ جَمِيعِهَا فَيَدْخُلُ فيهَـــا : "هب" عِنْدَ مَنْ جَعَلَهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِمَعْنَى : " ظَنَّ ، وتَعَلَّمْ " وظاهِرُ كَلاَمِ النَّاظِمِ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَكُونُ فِي : " هَبْ " ولاَ فِي : " تَعَلَّمْ " ، ويُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُمَـــا فِعْلاَنِ لاَ يَتَصَرَّفَانِ ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِمَا بإلغاءٍ ولاَ تَعْلِيقٍ ، بَلْ بَقِيَا عَلَى أَصْلِهِمَا مِـــن الْعَمَلِ ، وإِنْ كَانَا فِعْلَيْ قلبٍ.(٢)

وأَمَّا : " صَيَّرَ " وما فِي معناها فلا يكُونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ(٣) ، وإِنَّمَا لَـــمْ يَكُنْ ذَلِكَ فيهَا ؛ لأَنها أفعالٌ دخلتْ عَلَى الاسْمَيْنِ ، وكانَ لَهَا تَأْثِيرٌ مَحْسُوسٌ فيمَـــا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ؛ ألا ترى قَوْلَهُمْ : صَيَّرْتُ الطِّينَ خزَفاً ، كَيْفَ تَأَثَّرَ الطِّينُ وتَحَوَّلَ إِلَـــى حَالَةٍ أُخْرَى تَأَثُّراً مَحْسُوساً ؟ فَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ بَابِ : ظَنَنْـــتُ ، وفي قَوْلِكَ : ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً ، لَمْ يَكُنْ مِنْكَ تَأْثِيرٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الاسْـــمَيْنِ ؛ إِنَّمَـــا الْفِعْلُ وَقَعَ مِنْكَ ومُتَعَلَّقُهُ النِّسْبَةُ الَّتِي بَيْنَ الاسْمَيْنِ لا الاسْمَانِ والتَّضْعِيفُ فِي : " صَيَّرَ " للنقلِ ؛ لأَنَّ الأصلَ فِيهِ : صَارَ الطِّينُ خزَفاً ، ثُمَّ نُقِلَتْ بالتَّضْعِيفِ فَقُلْـــتُ : صَـــيَّرْتُ الطِّينَ خزَفاً.

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني   وعما ألاقي منهما متزحزح

وأريت مجهولا ، وكذا أرى وترى وما ينخرط في هذا السلك يدخلن في بـــاب ظننـــت ". مفتاح العلوم : ٤٠ ط. دار الكتب العلمية.

(١) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٤.

(٢) ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٦ — ٢٥٧.

(٣) شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٧.

ولما كانت : ظَنَنتُ وأخواتها مِمَّا يُلْغَى ويُعَلَّقُ ولا تَأْثِيرَ لَهَا مَحْسُوسٌ فِيمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ سَاغَ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لأَنَّ نَصبها لِمَا بَعْدَهَا لَيْسَ نصب الْمَفْعُول به الصريح ولا المقاربة به فِي الشبه.

وقوله : " والأمر هب قد ألزما " يقول : التزم فِي : " هب " صيغة الأمر ، وذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " ظَنَّ " كما اختار ، وقد بَيَّنَّا أن بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ ذَهَب إِلَى أنَّ : " هب " لا تتعدى إلا إِلَى واحد.

وقوله : " وخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وْالإِلْغَاءِ مَا من قبل هَبْ " يَعْنِي الأَفْعَال الَّتِي ذُكِرَتْ مِنْ قَبْلِ : " هب " وهي أحد عشر فعلاً ، أما الإلغاء فتختص به هَذِهِ الأفعال ، وأما التعليق فلا تختص به بل يوجد فِيهَا وفِي غَيْرِها نَحْوُ : عرفت ، وفكرت.

كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

يعني : أن : " تَعَلَّمْ " مثل : " هَبْ " فِي كَوْنِهَا لا تَتَصَرَّفُ بَلْ لاَ تُسْتَعْمَلُ إِلاَّ أَمْراً ، وذَلِكَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " اعْلَمْ " الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، ولاَ يُقَالُ مِنْهَا مَاضٍ ولاَ مُضَارِعٌ ولا اسْمُ فَاعِلٍ ولاَ غَيْرُ ذَلِك.

وإِنَّمَا قُلْنَا : " بِمَعْنَى " : " اعْلَمْ " احترازاً من : " تَعَلَّمْ " الَّتِي هِيَ أَمْرٌ مِنْ قَوْلِكَ : تَعَلَّمَ فُلاَنٌ الْمَسْأَلَةَ ، فَإِنَّ هَذِهِ تَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ ، وَهِيَ مُتَصَرِّفَةٌ يُسْتَعْمَلُ مِنهَا الْمَاضِي ، والْمُضَارِعُ ، واسْمُ الْفَاعِلِ ، وغَيْرُ ذَلِكَ.

وقوله : " ولِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَى ": "هَبْ وتَعَلَّمْ " مَا للماضِي يَعْنِي مِنَ الأَحْكَامِ الَّتِي ذكر من نَصْبِهَا الْمَفْعُولَيْنِ ، ومن التَّعْلِيقِ والإِلْغَاءِ ، وغَيْرُ الْمَاضِي يَعْنِي بِهِ الْمُضَارِعَ والأَمْرَ واسْمَ الْفَاعِلِ والْمَصْدَرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

قولــه :

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا ... وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

" لا فِي الابتداء " يَشْمَلُ حَالَيْنِ : التوسط ، والتأخر ، نَحْوُ : زَيْـدٌ ظَنَنْـتُ منطلقٌ ، وزيْدٌ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ ، ولَمْ يَشْتَرِطْ فِي جَوَازِ الإِلْغَـاءِ إلاَّ أَنْ لاَ يَكُـونَ فِـي الابْتِدَاء فَذَكَرَ شَرْطاً فيه خَلاَفٌ ، فَالْكُوفِيُّونَ لاَ يَعْتَبِرُونَهُ ويَجُوِّزُونَ الإِلْغَاءَ فِي الابْتِدَاءِ وإنْ كَانَ الإعْمَالُ عِنْدَهُمْ أَحْسَنَ.[١]

ويَعْنِي بِقَوْلِه : " لا فِي الابْتدَا " ابتداءَ الكَلاَمِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلاَمِ فإِمَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ يَتَوَسَّط أَوْ يَتَأَخَّر ، إِنْ تَقَدَّمَ فَالإِلْغَاء ضَعِيفٌ وَلاَ يَمْتَنِعُ نَحْوُ : مَتَى تَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمٌ[٢] ، وإِنْ تَوَسَّطَ فَقِيلَ : الإلغاءُ والإعمالُ سَـوَاءٌ ، وقِيلَ : الإِعْمَالُ أرجحُ نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، وإِنْ تَأَخَّرَ فالإِلْغَاءُ أحسنُ.

ومسائِلُ هَذَا الْبَابِ فِي الإِلْغَاءِ عَلَى أَقْسَامٍ :[٣]

قِسْمٌ لاَ يَجُوزُ فِيهِ الإِلْغَاءُ وهوَ أَنْ تَدْخُلَ لاَمُ الابْتِدَاءِ عَلَى الاسْمِ الأَوَّلِ ، فَإِنْ دَخَلَتْ بَطُلَ الإِعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ ، ولَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ.

---

(١) جواز الإلغاء فِي غير الابتداء هو قول البصريين أما الكوفيون والأخفش فإنهم أجازوا الإلغـاء فِي الابتداء – المقصود به التقدم – نحو : ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقول بعض بني فزارة :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي ... أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

برفع ملاك على الابتداء ، وغير ذلك . ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٨.

(٢) لخصه ابن مالك فِي قوله : " وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء فِي نَحو : زيد ظننـت قـائم ، وبضعفه فِي نَحو : متى ظننت زيد قائم ، وزيد أظن أبوه قائم ، وبجوازه بلا قبح ولا ضعف فِي نَحو : زيد قائم ظننت وزيد ظننت قائم ". تسهيل الفوائد وتكميـل المقاصـد : ٧١ ، وينظر فِي هذه المسائل شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٥-٨٧ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٦٠ وما بعدها.

(٣) راجع هذه الأقسام بنصها فِي شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٨١ ، ٤٨٢ . مع تصرف.

وَقسمٌ يَجبُ فيه الإعْمَالُ وهو أنْ يَكُونَ الفعْلُ مَنْفيًّا تَقَدَّمَ الْفعْلُ عَلَى الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ تَأَخَّرَ أَوْ تَوَسَّطَ نَحْوُ : مَا ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً ، وزَيْداً لَمْ أَظُنَّ قائماً ، وزَيْداً قَائماً لَمْ أَظُنَّ ، أَوْ يَكُونَ الْفعْلُ مُؤَكَّداً بصَرِيحِ مَصْدَرِه نَحْوُ : زَيْداً ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائماً ، وزَيْداً قَائماً ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وقيلَ : يَجُوزُ إِلْغَاءُ مِثْلِ هَذَا عَلَى قُبْحٍ.

فَإِنْ أَكَّدْتَ بضَميرِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : زَيْداً ظَنَنْتُهُ قَائماً ، أَوْ بإِشَارَةٍ إِلَيْه نَحْو . زَيْداً ظَنَنْتُ ذَاكَ قَائماً ، وكَذَا في التَّأْخيرِ فَالإعْمَالُ ولاَ يَجُوزُ الإلْغَاءُ إلاَّ قَليلاً وهُوَ مَعَ الإشَارَةِ للْمَصْدَرِ أَقْوَى منْهُ مَعَ ضَميرِه ، أَوْ يَكُونُ الْفعْلُ مَصْدَراً بَدَلاً مِنَ الْفعْلِ ، فالإعْمَالُ نَحْوُ : زَيْداً ظَنًّا قَائماً ، وزَيْداً قَائماً ظَنًّا.

وقسْمٌ لاَ يَجُوزُ فيه لا الإلغاءُ ولا الإعْمَالُ نَحْوُ : لَزَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا قَائمٌ ؛ لتَعَانُد الْمُبْطلِ والْمُوجبِ ، وتصحيحُ هَذه الْمَسْأَلَة حَذْفُ الْمَصْدَرِ فَتُلْغى أو حَذْفُ اللاَّمِ فَتُعْملُ.

وقسم يَجُوز فيه الإلْغَاءُ والإعمالُ وذَلكَ نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا به أَوَّلاً[1] ، وإذَا كَانَتْ هَذه الأَقْسَامُ في الإعْمَالِ والإلغاءِ فكيفَ يَصحُّ قَوْلُ النَّاظمِ : " وَجَوِّزِ الإلْغَاءَ لاَ في الابْتدَا " ؟ ، وحَيْثُ يَجُوز الإلغاءُ فَلاَ فَرْقَ بَيْنَ تَقْديمِ الْمُبْتَدأ أو الْخَبَرِ نَحْوُ :[2]

---

(١) وهو قوله : زيد ظننت منطلق ، وزيد منطلق ظننت.

(٢) قائله هو اللعين المنقري يهجو به رؤبة بن العجاج كذا قال بعضهم ، وهو من البسيط ، وقيل البيت لجرير. شرح أبيات سيبويه : ٢/ ٢٥٧ ، وانظر البيت في تخليص الشواهد : ٤٤٥ ، والخزانة : ١/ ٢٥٧ ، والدرر : ٢/ ٢٥٦ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٥٣ ، وابن يعيش : ٧/ ٨٤ ، والكتاب لسيبويه : ١/ ١٢٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٦ ، والشاهد رقم : ٣٤٨ من شواهد العيني ، والتذييل والتكميل : ٦/ ٥٥ ، ٦٣ ، واللمع : ١٣٧ ، وابن الناظم : ٧٧ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٥٨.

اللغة : قوله : " أبالأراجيز " جمع أرجوزة بمعنى الرجز ، " توعدني " من الإيعاد والوعيد ، و : " اللؤم " بضم اللام وسكون الهمزة وهو أن يجتمع في الإنسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء ، وقوله : " والخور " بفتح الخاء المعجمة وفتح الواو – أيضاً – وهو الضعف.

الاستشهاد فيه : في قوله : " خلت " حيث ألغى عملها لتوسطها بين مفعوليها.

أَبالأَرَاجِيزِ يَابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِى   وَفِي الأَرَاجِيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ

وقائمُ ظننتُ زَيْدٌ ، وأبوه منطلقٌ ظَنَنْتُ عمرٌو ، وإِنْ تُكْرِمْهُ يكرمْكَ خلت زيد ، ويَجَوز النصب فِي هَذَا كُلِّه.

ومَنَعَ الكُوفيُّونَ : قَامَ ظَنَنْتُ زَيْداً ، ويَقُومُ خلتُ مُحَمداً ، وأَجَازُوا الرَّفْعَ عَلَى لفَاعِلِ لا عَلَى الابْتِدَاء ، وقَالُوا لا يُنْصَبُ إلاَّ مَا كَانَ مُبْتَدَأ قبلَ دُخُول : " ظَنَّ " ولا يُبْتَدأُ بالاسْمِ إِذَا تَقَدَّمه الْفِعْلُ[١] ، وأَجَازَ الْبَصْرِيُّونَ النَّصْبَ واخْتَلَفُوا فِي الرَّفْعِ.[٢]

وذكرَ النَّاظِمُ قَوْلَهُ : " وَجَوِّز الإلْغَاءَ لاَ فِي الابْتِدَا " وهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُور ، أعْنِي أَنَّكَ إِذَا وَسَّطْتَ الْفِعْلَ أَوْ أَخَّرْتَهُ بِشُرُوطِهِ الْمُتَقَدِّمَةِ فأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإِلْغَاءِ والإِعْمَالِ.[٣]

وقال أبو الحسَنِ : لَيْسَ ذَلِكَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، بَلْ إِذَا ابْتَدَأْتَ لِتَبْنِي الْكَلاَمَ عَلَى الْفِعْلِ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ عَلَى كُلِّ حَالٍ سواء أَقْدَّمْتَهُ أو وسَّطْتَهُ أم أَخَّرْتَهُ ؟ ، وإِذَا ابْتَدَأْتَ وأَنْتَ تَبْنِي الْكَلاَمَ عَلَى الابْتِدَاءِ وحَدَثَ لَكَ الإِخْبَارُ بِمَا انْبَنَى عَلَيْهِ أَلْغَيْتَ.[٤]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٧.

(٢) قال المرادي : " وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافاً للكوفيين ، مثال ذلك قام أظن زيد ، ويقوم أظن زيد ، فيجوز رفع زيد فِي المثالين ونصبه ، فرفعه ظاهر ونصبه على أنه المفعول الأول والفعل المتقدم وضميره المستتر فِي موضع المفعول الثاني ، ومنع الكوفيون النصب فِي المثالين وأوجبوا الرفع ، والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع ، قال الشاعر:

شجاك أظن ربع الظاعنينا   ولم تعبأ بعذل العاذلينا

ينشد برفع ربع ونصبه ، قيل والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز الإلغاء لأن الإعمال مترتب على كون الجزئين كانا مبتدأ وخبراً والجزءان هنا لا يكونان مبتدأً وخبراً ألبتة ... ". ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٨٥.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٨٦.

(٤) التذييل والتكميل : ٦/ ٥٤ ، والهمع : ١/ ١٥٣.

وقال ابنُ دُرُسْتَوَيْه بما قال أبو الحسنِ إلاَّ أنَّهُ إذَا قَدَّمْتَ الاسْمَ ووَسَّطْتَ الْفعْلَ لَمْ تلْغِ بَلْ تعْملُ فِي ضَمِيرِه وتَنْصبُ مَا بَعْدَه نَحْوُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائمـاً ، وإذَا قَـدَّمْتَ الْخَبَرَ وظهر فِيه الرَّفْعُ ألغيتَ نَحْوُ : قَائمٌ ظَنَنْتُ زَيْدٌ ، فَإنْ كَانَ مَجْـرُوراً أَوْ جُمْلَـةً أعْمَلْتَ ونَوَيْتَ النَّصْبَ فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَة والْمَجْرُورِ نَحْوُ : فِي الدَّارِ ظَنَنْتُ زَيْـداً ، وأَخُوهُ مُنْطَلِقٌ ظَنَنْتُ زَيْداً ، لاَ يَجُوزُ عِنْدَهُ الرَّفْعُ هُنَا ، وقَوْلُهُ :

.... **وفِي الأَرَاجِيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ**

عِنْدَهُ مِنْ أَقْبحِ الضَّرُورَاتِ.[1]

وقَالَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ : إذَا ابْتَدَأْتَ عَلى الْيَقينِ ألغيت عَلَى كُلِّ حَـالٍ ، وإذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى الشَّكِّ ولَمْ تُقَدِّمْ الْفِعْلَ كُنْتَ مُخَيَّراً بَيْنَ الإلْغَاءِ والإعْمَال.[2]

وتَحْرِيرُ هَذه الْعِبَارَة أنْ يَقُولَ : إذَا ابْتَدَأْتَ عَلَى الابْتِدَاءِ ولَمْ تَجْعَلْ مَـضْمُونَ النِّسْبَة مُتَعَلِّقاً لِفعْلِ أَلْغَيْتَ ، وإذَا ابْتَدَأْتَ جَاعِلاً مَضْمُونَ النِّسْبَة مُتَعَلِّقاً لِفعْـلٍ فَأَنْـتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الإلْغَاءِ وَالإعْمَالِ.

---

(١) التذييل والتكميل : ٦/ ٥٤ ، والهمع : ١/ ١٥٣.

(٢) التذييل والتكميل : ٦/ ٥٥.

قَوْلُــــهُ :

فِي مُوهِمٍ إِلْغَــاءَ مَــا تَقَــدَّمَا ... وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْــيِ مَــا
و: "إِنْ" و: "لا" لاَمُ ابْتِدَا أَوْ قَسَمْ ... كَذَا والاسْتِفْهَامُ ذَا له انْحَــتَمْ

قال في البيت قبله : **وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا**

ثم قال : **فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا**

يَعْنِي إِذَا وَرَدَ مَا ظَاهِرُهُ الإِلْغَاءُ وقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمَيْنِ نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدٌ قائمٌ فَإِنَّ هَذَا مُتَأَوَّلٌ ، فَإِمَّا عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الأَوَّلَ مَحْذُوفٌ ، وَهُوَ ضَمِيرُ الأَمْرِ والشَّأْنِ ، و : " زَيْدٌ قَائِمٌ " فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، والتقديرُ : ظننته زيدٌ قائمٌ ، وإِمَّا عَلَــى أَنَّ لامَ الابتداء مَحْذُوفَة ، والتقديرُ : ظننته لزيدٌ قائمٌ ، وهِيَ معلقة ، أعني : ظننــتُ ، فالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولَيْنِ ، وقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ الإلغاءِ فِي نَحْــوِ هَذَا[١] ، وتَابَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ أصحابِنَا مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ الزبيدي.[٢]

وقَوْلُهُ : " وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ " لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ لأَنَّ مَسَائِلَ هَذَا الْبَابِ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَجِبُ فِيهِ التَّعْلِيقُ ، وقِسْمٌ يَجُوزُ فيه :

فالقسمُ الأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى الاسْمِ أداةُ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : ظَنَنْــتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُونَ الاسْمُ اسْمَ استفهامٍ نَحْوُ : ظَنَنْتَ أَيُّهُمْ قَــائِمٌ ؟ ، أَوْ يَكُــونَ

---

(١) أسندت في التذييل والتكميل : ٦/ ١٥٧ إلى الكوفيين والأخفش وابن الطراوة ، وانظر أيضاً التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٥٨.

(٢) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر أبو بكــر الزبيــدي الإشبيلي النحوي صاحب طبقات النحويين واللغويين والواضح في علم العربية ، توفي ســنة (٣٧٩ هــ) . ينظر البغية : ١/ ٨٤ ، ٨٥ ، وانظر ما نقله عنه أبو حيــان في الواضــح ص ٢٥٥ إلا أنه وصف الإلغاء بالقبح.

مُضَافاً إِلَى اسْمِ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : عَلِمْتُ غُلاَمُ أَيِّهِمْ أَنْتَ ؟ ، أَوْ يَكُونَ دخلتْ عَلَيْــه : " مَا " النَّافِيَةَ نَحْوُ : ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ إِن النَّافِيَة نَحْوُ : ظَنَنْتُ إِن زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ : " لاَ " النَّافِيَةُ نَحْوُ : ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ عِنْدَكَ وَلاَ عَمْرٌو ، أو لام الابتداء نَحْوُ : ظننْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ ، أو : " أنَّ " وفِي ثاني مَعْمُولَيْهَا اللام نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً لقائمٌ ، هَكَذَا قالُوا : وهِيَ تَعودُ إِلَى لامِ الابْتِدَاءِ لأَنَّ هَذهِ اللاَّمَ مَنْوِيٌّ بِهَا التَّقديم ، أو دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَة لامُ قَسَمٍ نَحْوُ :(١)

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَــأْتِيَنَّ مَنِيَّتِــي ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ يَطِيشُ سِــهَامُهَا

هَكَذَا قَالَ بَعْضُهُم.

---

(١) قائله هو لبيد بن عامر الجعفري ، ولَيْسَ في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول :

صَادَفْنَ مِنْهَا غرةً فَأَصَبْنَــهُ ... إِنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وهو في وصف بقرة صادفتها الذئاب فأصبن ولدها وهو من قصيدة طويلة وأولها هو قوله :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمَقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَــا

والقصيدة من الكامل ، وصدر الشاهد في الديوان : ٣٠٨ بشرح الطوسي.

ينظر التصريح : ١/ ٢٥٤ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٤ ، والكتاب ٣/ ١١٠ ، ومغني اللبيب : ٤٠٧ ، وتخليص الشواهد : ٤٥٣ ، والخزانة : ٩/ ١٥٩ ، والــدرر : ٢/ ٢٦٣ ، وشــرح شواهد المغني : ٨٢٨ ، وابن الناظم : ٧٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٦١.

اللغة : قوله : " عفت " أي درست وانمحت ، و : " محلها " حيث حلوا ونزلوا ، و : "مقامها" حيث أقاموا ، قوله : "تأبد" أي توحش و : "الغول" بفتح الغين المعجمة وسكون الواو اسم موضع ، وكذلك " الرجام " وهو بكسر الراء والجيم ، قوله : " صادفن منها " أي صادفت الذئاب من البقرة فأصبن ولدها.

الاستشهاد فيه : على أن لام القسم والابتداء في قوله : " لتأتين منيتي " علقت علمت عــن العمل أي منعته من الاتصال بما بعده والعمل في لفظه ؛ لأن ما له صدر الكلام لا يــصح أن يعمل ما قبله فيما بعده ، فإن قلت : ما الفرق بين الإلغاء والتعليق ؟ فإن المفعولين في كــل واحد من الموضعين يرجع إلَى أصله وهو الرفع ؟ قلت : كل واحد منهما متصل معناه بالجملة لكن الملغي لا عمل له فيها لا لفظاً ولا تقديراً ، فهو مترل معها مترلة حرف مهمل ، والمعلق عامل فيها بمعنى فهو معها بمترلة المبني حقه أن يظهر فيه عمله لولا المانع في المعمول.

وأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا لَمْ يَذْكُرُوا لامَ القسمِ فِي أَسْبَابِ التَّعْلِيقِ[١] وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُعَلَّقَ عَنْهَا الْفِعْلُ لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الإِعْرَابِ ، والْجُمْلَةَ الَّتِي تَقَعُ جَوَاباً لِلْقَسَمِ لاَ مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ فَتَدَافَعَا.

ومِمَّا ظَهَرَ لِي أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ التَّعْلِيقِ : "لَعَلَّ"[٢] وَهُوَ شَيْءٌ أَهْمَلَهُ النَّحْوِيُّونَ ، وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ نَصًّا لِبَصْرِيٍّ وَلاَ لِكُوفِيٍّ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ ، وَأَنَّهُ مَسْمُوعٌ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ وإِنْ لَمْ يُنَبِّه النَّحْوِيُّونَ عَلَيهِ ، قوله تعالَى[٣]: **{وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ}** ، وقوله تعالَى[٤]: **{وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى}** ، وقوله تعالى[٥]: **{لاَ تَدري لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً}**.

و : " دَرَى " من الأفعَالِ الَّتِي تُعَلَّقُ كَمَا عَلَّقَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى[٦]: **{وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ؟}** ، وقوله تَعَالَى[٧]: **{وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ}** ، [٨]**{وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ}**.

---

(١) ينظر التصريح : ١/ ٢٥٤ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٤ ، والكتاب : ٣/ ١١٠ ، وشرح التسهيل للمرادي : ١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ وفيه يقول : " وفي الغرة ولام القسم لا تعلق .. وأسقط كثير ذكر لام القسم من المعلقات ".

(٢) انظر نصه في التذييل والتكميل : ٦/ ٨٤ ، وقد ذكر فيه : وكنت قد ذكرت في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك أنه ظهر لي أن من المعلقات لعل ، وهذا يدل على أن شرح الألفية ألف قبل شرح التسهيل.

(٣) من الآية : ١١١ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية : ٣ من سورة عبس.

(٥) من الآية : ١ من سورة الطلاق.

(٦) من الآية : ١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٧) الآية : ٣ من سورة الحاقة.

(٨) الآية : ٣ من سورة القارعة.

وإنَّمَا كَانَتْ مِنْ أَسْبَاب التَّعْلِيق لشَبَهِهَا بِأَدَوَات الاسْتِفْهَام حَتَّى أَنَّ بَعْضَ الكُوفِيِّينَ زَعَمَ أَنَّ : " لَعَلَّ " تَكُونُ اسْتِفْهَاماً ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ : " إِنَّ ".

قالَ صَاحِبُ الْوَاضِحِ[1] : " لَعَلَّ " مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ ، يَقُولُ الْعَرَبِيّ لِمُخَاطِبِه : لَعَلَّكَ تَسُبُّنِي فَأُعَاقِبَكَ ، يُرِيدُ : هَلْ تَسُبُّنِي ؟ ، وقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى[2]:{**لاَ تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً**} ، فَجَعَلَ " لَعَلَّ " فِي مَوْضِعِ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ مَقْرُوناً بِدَلِيلِ الاسْتِفْهَامِ وَهُوَ : " تَدْرِي ". انتهى كلامه.

والقسم الثاني : وهُوَ ما يَجُوزُ فِيهِ التَّعْلِيقُ وهو أنْ يَكُونَ الاسْمُ الأَوَّلُ لاَ يَدْخُلُ عليهِ شيءٌ مِمَّا ذَكَرَ ومَا بَعْدَهُ مُسْتَفْهَمٌ عَنْهُ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً أَبو مَنْ هُوَ ؟ ، فَيَجُوزُ فِي : " زَيْدٍ " وجْهَانِ :

أَحَدَهُمَا : النَّصْبُ وهَوُ الأَوْلَى ، والْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَه فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

والوَجْهُ الآخَرُ : الرَّفْعُ عَلَى الابْتِدَاءِ ، والْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، و: " عَلِمْت " مُعَلَّقَةٌ ، والْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِكَ : زيد أبو من هو ؟ فِي مَوْضِعِ مَفْعُولَيْهِمَا هَكَذَا قَالُوا.

فَإِنْ كَانَتْ الْجُمْلَةُ مَنْفِيَّةً نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً مَا هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا لاَمُ الابْتِدَاءِ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً لأَبُوهُ قَائِمٌ ، أو : " إِنَّ " وفِي خَبَرِهَا اللاَّمُ نَحْوُ : عَلِمْتُ زَيْداً إِنَّ أَبَاهُ لَقَائِمٌ ، فَلاَ نَصَّ أَعْرِفُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِيَ ذَلِكَ.

فَهَلْ تَجْرِي الْجُمْلَةُ بَعْدَ هَذِه الْحُرُوفِ مَجْرَى الْجُمْلَة الاسْتِفْهَامِيَّة أَمْ ذَلِكَ مُخْتَصٌّ بِالْجُمَلِ الاسْتِفْهَامِيَّة ؟ ، وفِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، فَإِنْ قُلْتَ : الْجُمْلَةُ الَّتِي تُعَلَّقُ عَنْهَا هَذِه الأَفْعَال عَلَى قِسْمَيْنِ : خَبَرِيَّةٌ وغَيْرُ خَبَرِيَّة.

---

(١) بحثت عنه في الواضح في علم اللغة العربية للزبيدي فلم أجده.

(٢) من الآية : ١ من سورة الطلاق.

فالْخَبَرِيَّةُ : تُعَلَّقُ هَذه الأَفْعَالُ بِهَا نَحْوُ : عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، وعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ؛ لأَنَّ الْعِلْمَ قَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْوُجُودِ ، وقَدْ يَتَعَلَّقُ بِالْعَدَمِ.

وأَمَّا غَيْرُ الْخَبَرِيَّةِ نَحْوُ : عَلِمْتُ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، فَإِنَّهُ يشكل انعقادُ هَذه الْجُمْلَةِ الاستفهامية بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَةِ الَّتِي هِيَ : " عَلِمْتُ " ؛ لأَنَّ عَلِمْت تُفِيدُ حُصُولَ الْعِلْمِ ، وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ؟ ، مَعْنَاهُ : طَلَبُ الإِعْلاَمِ بِمَنْ فِي الدَّارِ ، فَهَذَا الْكَلاَمُ يُدَافِعُ أَوَّلُهُ آخِرَهُ ؛ لأن حصولَ العِلْمِ يُنَافِي طَلَبَ الْعِلْمِ ، فمَنْ حصلَ لَهُ العِلْم لا يطلبُ تَحْصِيلَ الْعِلْمِ ، ولا يُعْقَلُ أَنْ يكُونَ طَلَبُ الإِعْلاَمِ بِذَلِكَ مُتَعَلِّقاً لِنَفيِ الْعِلْمِ أَوْ إِثْبَاتِهِ.

وهلْ يُنْفَى أَوْ يُثْبَتُ إِلاَّ النسب الخبرية لا النسب الَّتي لَيْسَتْ بِخَبَرِيَّة ؟ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذَا مِمَّا صُورَتُهُ صُورَةُ الاستفهامِ ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الاستفهام ، فَإِذَا قُلْتَ : علمت أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، فمعناه : علمت الذي هو فِي الدَّارِ ، وكذلك جميعُ الاستفهامِ الذي عُلِّقَ عنهُ الفعلُ لَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى الاستفهامِ ، وَلِذَلِكَ لا يكونُ لَه جَوَابٌ أَلْبَتَّةَ بِخلاَفه إِذَا لَمْ يُعَلَّقْ عَنْهُ الْفعْلُ ، فإِذَا قَالَ : أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ اسْتَدْعَى جَوَاباً ، وقَدْ قَالَ سِيبَوَيْه مَا نَصّه : كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتُ أَ زَيْدٌ ثَمَّ أَمْ عَمْرو ؟ ، أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهمَا ثَمّ. انتهى.[1]

فقول سِيبَوَيْه : " أردْتَ أَنْ تُخبِرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَيُّهمَا ثَمّ " ، نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لاَ يُرَادُ معنَى الاستفهامِ أَلْبَتَّةَ ، وجَمِيعُ الْمُثُلُ الَّتِي أَوْرَدَهَا سِيبَوَيْه فِي الْبَابِ الذي ذَكَرَ فِيه هَذَا النَّصَّ مِمَّا صُورَتُهُ صُورَةُ الاستفهامِ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الاسْتِفْهَامِ أَصْلاً.

وقَدْ نَصَّ الإِمَامُ أبو الْحَسَنِ بْنِ الْبَاذِشِ عَلَى ذَلِكَ – أَيْضاً – قَالَ مَا نَصه : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عندك أم عَمْرو ؟ ، وقَوْلُ الله تعالَى[2]: **{لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ}** ؛ لَيْسَ حرف الاسْتِفْهَامِ هُنَا لِمَعْنَى الاسْتِفْهَامِ ؛ لأَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْ مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ يَعْلَمُهُ. انتهى.

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١/ ٢٣٦.

(٢) من الآية : ١٢ من سورة الكهف.

وقَال بَعْضُ حذّاق شُيوخنَا فِي قَوْلِ الزَّجَّاجِيّ : قد علمتُ أَزَيْـدٌ عِنْـدك أم عمرُو ؟ ، ما نَصُّهُ : واعلم أنَّ أدوات الاسْتِفْهَام اسْتُعْمِلَتْ فِي هَذه الْمَوَاضِعِ مجردة من معنى الاسْتِفْهَام ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ كَثِيرٍ ، وذَلِكَ القائل : قَدْ عَلِمْتُ أَزَيْـدٌ ثَـمَّ أَوْ عَمْرُو؟ ، فإِنَّمَا أَرَاد أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ الذي ثَمَّ منهما ، وأَرَادَ أَلاَّ يُعَيِّنَهُ للمخاطـب فَجَاءَ بِلَفْظَةِ الاسْتِفْهَامِ تَسْوِيَةً بَيْنَهُمَا فِي الإِبْهَامِ عَلَى الْمُخَاطَبِ.

فَهَذِه النُّصُوصُ مُتَضَافِرَةٌ مِنْ أَئِمَّة الْعَرَبِيَّة عَلَى أَنَّهُ لاَ يُرَادُ به حَقِيقَة الاسْتِفْهَام ، وحكَى أَبو مُحَمَّدٍ حامدُ بْنُ جَعْفَر البَلْخِيّ[1] عَنْ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ مروانَ سـأل أبا الحسن الأخفش فقال إِذَا قُلْتَ : أزيدٌ عندك أمْ عمرٌو ؟ ، أَفَلَيْسَ قَدْ علمت أَنَّ ثَمَّ كَوْناً ثَابِتاً وَلَكِنْ لاَ تَدْرِي مَنْ أَيِّهِمَا هُوَ ؟ قال : بَلَى ، قال : فَلِمَ جئتَ بِالاسْتِفْهَامِ ؟.

قال جئتُ به لألبس به عَلَى الْمخبر من علمت ، فقال له مروانُ : إذا قُلْتَ : قَدْ علمتُ مَنْ أَنْتَ ؟ ، أردتَ أَنْ تلبس عليه ؛ لأنه لا يَعْرِفُ نفسَهُ ، قال : فَسَكَتَ ، يعني : الأخفشُ ، قال أبو عثمان : عندي أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ : قد علمتُ مَنْ أَنْتَ ؟ فهو لا يُرِيدُ أَنْ يَلْبِسَ عَلَيْهِ ؛ لأَنَّهُ يَعْرِفُ نَفْسَهُ ، ولَكِنَّهُ أَرَادَ : قد علمت مَنْ أنـت ؟ أَخَيْـرٌ أَمْرُكَ أَمْ شَرٌّ ؟ ؛ كما تقول قد علمت أمرَكَ. انتهى.

وكان الأستاذُ أبو علي الشلوبَيْنَ يروِي عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ هَذَا الْكَـلاَمَ عَلَى حَذْفِ مُضَاف ، وأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ : قد علمت جوابَ هَذَا الكلام ، وكان يُفْتِي به ويراه فِي بَعْضِ إِقْرَائِه.[2]

---

(١) توفي سنة (٥٣٨ هـ) أخذ عن الزمخشري.

(٢) قال الشلوبين : " والمانع فِي التقدير نحو قولك : علمت أيهم قائم لأن همزة الاستفهام مقدرة فِي أسماء الاستفهام كلها ، فإذا قلت : علمت أيهم قائم ، فأيهم قائم نائب مناب قولـك : أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر ولذلك بنيت لتضمنها معناه ". شرح المقدمة الجزولية : ٦٩٩.

والأحسَنُ ما قَدَّمْنَاهُ أَوَّلاً من نُصُوصِ الأئمَّة ، وكثير فِي لسان الْعَرَب أَنْ يكُون الكلام لَفظُهُ مُخَالفاً لِمَعْنَاهَ ؛ أَلاَ تَرَى مَجِيءَ الأَمْرِ بصُورَةِ الْخَبَرِ ، ومَجِيءَ الْخَبَرِ بِصُورَةِ الأَمْرِ ، وكَلاَمُ الْعَرَبِ فِي تَرْكِيبِهِ عَلَى ثلاثة أَقْسَامٍ :

القسمُ الأَوَّلُ : مطابقةُ اللَّفْظِ للمعنى نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وما قام زيد ، وشبه ذَلِكَ.

والثاني : غَلَبَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى نَحْوُ قولهم : أَظُنُّ أَنْ تَقُومَ ، أَجْمَعُوا عَلَى صِحَّتِهَا ، وأبطل أكثرُ النَّحْوِيِّينَ : أَظُنُّ قِيَامَكَ ، ومَعْنَى أَنْ تَقُومَ : قيامك ، وإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لأَنَّ الظَّنَّ لاَ يَكْتَفِي بِكَلِمَةٍ واحدةٍ ، و : " أن تقوم " كلمتان فِي اللَّفْظِ ، فَقَدْ اشْتَمَلَ " أَنْ تَقُومَ " عَلَى مُسْنَدٍ وَمُسْنَد إليه بخلاف : " قيامك " فإنه كلمةٌ واحدةٌ ، ولا إسنادَ فيه.

والقسم الثالث : غلبة الْمعنَى عَلَى اللَّفْظ نَحْوُ : لَيْتَ شِعْرِي زيداً ما صنع ، حُذِفَ مِنْ : " لَيْتَ " اسم الْمُتَكَلِّمِ ولَمْ يَظْهَرْ لِلَيْتَ خَبَرٌ ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ لَيْت من أخواتها ، لا يقالُ إن شعري أباك ما صنع ، والْمَعْنَى : لَيْتَنِي أَشْعُرُ بِمَا صَنَعَ أَبُوكَ ، فَهَذَا مِمَّا غَلَبَ فِيهِ الْمَعْنَى عَلَى اللَّفْظ.

ومِنْ هَذَا القسْمِ مَسْأَلَتُنَا الَّتِي نَحْنُ نَتَكَلَّمُ فيهَا وَهُوَ أَنَّ صُورَتَهُ صورةُ الاسْتِفْهَامِ ومعناه عَلَى غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ ، فَهُوَ مِمَّا غَلَبَ فِيه الْمَعْنَى عَلَى اللَّفظ ، وإِذَا كَانُوا قَدْ أَتَوا بِمَا صُورته الاسْتِفْهَام ومَعْنَاهُ عَلَى غَيْرِ الاسْتِفْهَامِ وَلَمْ يُدْخِلُوا عَلَيْه مَا يُغَيِّره مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظية فلأن يُغَيِّرُوه مع العواملِ اللَّفْظِيَّة أَوْلَى وأَحْرَى ؛ لأَنَّ فِي اللَّفْظ الْمُتَقَدِّمُ ما يرشد إِلَى الْمَعْنَى ويَدُلُّ عَلَيْه لتَعَلُّقه به بخلاَف مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْه لَفظٌ يَطْلُبُ الْمَعْنَى ويَسْتَدْعِيه ، مثال ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَى التَّعْظِيمِ والتَّعَجُّب : أيُّ رَجلٍ أنت ؟! ، الْمَعْنَى : مَا أَكْمَلَكَ رَجُلاً ، فصورته صورة الاستفهام ، ومعناه لَيْسَ معناه ، ولِذَلِكَ لاَ يُجَابُ مثلُ هَذَا الاسْتِفْهَامِ فَقَدْ غَيَّرُوهُ عَنْ الاسْتِفْهَامِ إِلَى غَيْرِه ولَمْ يُدْخِلُوا عَلَيْه عَاملاً ، فَإِذَا أَدْخَلُوا عَلَيْهِ الْعَامِلَ كَانَ أَجْدَرُ أَنْ يُغَيَّرَ ، وكانَ قياسُ العاملِ

أَنَّهُ كَمَا غَيَّرَه مَعْنَى أَنْ يُغَيِّرَه لَفظاً ويُؤَثِّرَ فيه النَّصْبُ ؛ لَكِنَ راعَوْا صورة الاسْتِفْهَام فَلَمْ يُعْملُوا فيه مَا قَبْلَهُ لَفظاً ، وإنْ كَانَ عَاملاً فيه مِنْ جهَة الْمَعْنَى فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ ، وذَلِكَ إذَا عَطَفُوا عَلَى مَوْضِعِ الْمُعَلَّق عنه نَصَبُوا فَيَقُولُونَ : ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ وعمراً شَاخِصاً ، وعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وعمراً مُنْطَلقاً.

وقوله : " والاستفهام ذا له انحتم " يدخل تحته ثلاثة أشياء : اسم الاستفهام نحو : علمت أيهم قائم ؟ ، والمضاف إليه نحو : علمتُ غلامَ أيهم أنت ؟ ، وما دخلت عليه أداته نحو : علمت أ زيدٌ قائمٌ أمْ عمرٌو ؟.

قولُـــهُ :

لِعلْمِ عِرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـةْ   تَعْدِيَـــةٌ لِوَاحِـــدٍ مُلْتَزِمَـــةْ

لَمَّا قَدَّمَ أَنَّ : " عَلمَ ، وظَنَّ " تَنْصِبُ جُزْأَي الابْتِدَاء ، فَتَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولَيْن وكَانَ لَهُما حَالٌ لاَ تَدْخُلاَن فيهَا عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَرِ بَلْ إِنَّمَا تَنْصبَان مَفْعُولاً وَاحِداً بَيَّنَ ذَلكَ فَقَال : " لعلْمِ عِرْفَانٍ " يعني : أَنَّ الْعِلْمَ إذَا كَانَ مُعَامَلاً مُعَامَلَةَ الْعِرْفَانِ فِي كَوْنِه جَعَلَ مُتَعَلَّقَةَ الْمُفْرَدَات تَعَدَّى إِلَى وَاحِد.(١)

والْمَشْهُورُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَة إلاَّ أَنَّ الْعَرَبَ جَعَلَت الْعلْـمَ مُتَعَلِّقـاً بالنِّسَبِ الْخَبَرِيَّة ، وجَعَلَت الْمَعْرِفَة مُتَعَلِّقَةً بتصَوُّر الْمُفْرَدَات ، وربَّمَا جعلـت الْعِلْـمَ مُتَعَلِّقاً بالتَّصَوُّرَات ، فتعدى : " أدراك " إِلَى مَفعول وَاحد.

وقَدْ رَامَ الْعَبْدي(٢) ، وابن بابشاذ(٣) ، وابن الطَّرَاوَة إِبْدَاءَ فَارِق بَـيْنَ الْعِلْـمِ والْمَعْرِفَةِ بِغَيْرِ ما ذكرناه مما لا يقوم عليه دليل.

---

(١) من أمثلته قوله تعالَى : {واللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا} (النحل : ٧٨)

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب أحد الأئمة المشهورين ، له شرح الإيضاح وشرح كتاب الجرمي ، توفي سنة (٤٠٦ هـ) . بغية الوعاة : ١/ ٢٩٨.

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري ، توفي سنة (٤٦٩ هـ) ينظر بغية الوعاة : ٢/ ١٧.

وأما : " الظَّنُّ " إِذَا كَانَ بِمَعْنَى التُّهَمَة فإنه يتعدى إِلَى واحدٍ ، تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْداً ، أي : اتَّهَمْتُ زَيْداً.

والعجبُ مِنْ هَذَا النَّاظِمِ أنه ذَكَرَ هَذَيْنِ الْفعلَيْنِ ، وأَبْدَي لَهُمَا مَعْنَى لا يكُونَان به دَاخِلَيْنِ عَلَى الْمُبْتَدَأ والْخَبَرِ ، وأهملَ ما سواهما من أفعال هَذَا الْبَاب ؛ ألا ترى أنَّ : " وَجَدَ " إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى : " حَقَدَ " تَعَدَّتْ بِحَرْفِ جَرٍّ ، وإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى أصلها تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ[1] ، وكَانَتْ بَاقِيهَا تُسْتَعْمَلُ دَاخلة عَلَى الْمُبْتَدأِ والْخَبَرِ ، وغَيْر داخلة ، وذكر معانيها فِي الكتب المبسوطة.

قولُــــهُ :

وَلِرَأى الرُّؤْيَا انْوِ مَـــا لِعَلِمَــا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

تَقَدَّمَ أَنَّ : " رأى " تَنصبُ اثنين إِذَا كَانَتْ لِعلْمٍ أَوْ تَرْجِيحٍ ، وتقدَّمَ الْخلافُ فِيها إِذَا كَانَتْ لاِعْتِقَاد ، وذَكَرَ النَّاظِمُ فِي هَذَا البيتِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حلمية تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :[2] {إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}.

ولَمَّا كَانَتْ : " رأى " الْمَنَامِيَّةُ لَيْسَتْ رُؤْيةً حَقِيقِيَّةً إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ والتَّخْيِيلِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى : حَسِبَ ، وخَالَ ؛ إِذْ هُمَا لِتَصَوُّرِ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتٍ ولا دليلٍ ، فَجَعَلُوهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُبْتَدأ والْخَبَرِ.

والدليل عَلَى ذلك أَنَّهَا قَدْ تَعَدَّتْ إِلَى ضَمِيرَيْنِ متصلين لواحــد : أَحَــدَهُمَا الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي : " أَرَانِي " وهُوَ الْفَاعِلُ ، والآخر الياء ، والرائي هــو الْمــرأي فَهُمَا وَاحِدٌ.

---

(١) ينظر توضيح المقاصد : ١/ ٣٨٦ ، تقول فِي ذلك : وجدت الضالة ، أي لقيتها.

(٢) من الآية : ٣٦ من سورة يوسف.

ولا يَجوزُ ذَلكَ إلاّ فيمَا كَانَ مِنْ أفْعَالِ القُلُوب دَاخلاً عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَـــر ؛ ألا ترى أنه لا يَجُوز أبصرتُني ، ولا نَظَرْتُني ، إنَّمَا يُقَالُ في هَذَا ونَحْوه : أبــصَرْتُ نَفْسِي ، أو إيايَ أبصرتُ إلا ما شذَّ من ذَلِكَ ، وهما لَفْظتان : عَدِمْتُني وفَقَدْتُني ، ولا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا.

ومن زَعَم أن : " رأى " إذَا كَانَتْ بَصَرِيَّةً تَعَدَّتْ إلَى اثنين مستدلاً بِمَا رُوِيَ في الْحَدِيثِ من قول عن عائشة – رضي الله عنها –[1] : " لقد رأيتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَمَا لَنَا طَعَامٌ إلاّ الأسْوَدَانِ " فَلاَ حُجَّةَ فيه ؛ إذ هي بِمَعْنَى الْعِلْمِ ، أي لقد عَلِمْتُنَا.[2]

و : " رأى " تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى : " عَلِمَ " فتكونُ إذْ ذَاكَ مِنْ أفْعَالِ القُلُـــوبِ ، ولاَ نَجْعَلُهُ مما حُمِلَ عَلَى الشَّاذِّ الَّذي لاَ يُقَاسُ عَلَيْهِ.[3]

وقَوْلُهُ : " وَلِرَأى الرؤيا " يُرِيدُ بالرُّؤْيَا الحلمية ؛كما فسَّرْنَاهُ ؛ لَكِنَّ اللَّفْظَ لَيْسَ نَصًّا فيه ؛ لأنَّ الرؤيَا تُسْتَعْمَلُ مصدراً لرأى مطلقاً سواءً أكَانَتْ حلميـــةً أم يقظيـــةً ، ولَكِنَّ الْمَشْهُورَ اسْتِعْمَالُهَا مَصْدَراً للحلْمِيَّة.

---

(١) الحديث في مسند أحمد بن حنبل : ٢/ ٢٩٨ ، ٣٥٥ ن ٤٠٥.

(٢) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٤٩٤.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩٢ ، ٩٣.

﴿ حذف المفعولين أو أحدهما لدليل ﴾

قَوْلُـــهُ :

وَلاَ تُجِـزْ هُنَـا بِـلاَ دَلِيـلِ ... سُقُوطَ مَفْعُـولَيْنِ أَوْ مَفْعُـول

الْحَذْفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : اقتصارٌ واختصارٌ ، فحَذْفُ الاقْتِصَارِ حَذْفُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ دَلِيل عليه ، وحَذْفُ الاخْتِصَارِ حَذْفُ الشَّيْءِ لِدَلِيلٍ عَلَيْه فَنَقُولُ إِذَا حَذَفْتَ الْمَفْعُولَيْنِ اخْتِصَاراً جَازَ نَحْوُ قَوْله :[١]

بِأَيِّ كِتَـابٍ أَمْ بِأَيَّـةِ سُـنَّةٍ ... تَرَى حُبَّهُم عَاراً عَلَيَّ وَتحْسبُ؟

يُرِيدُ : وتَحْسب حبَّهُم عَاراً عَلَيَّ ، فَحذفَ لِدلالةِ ما قبلَـهُ عَلَيْـهِ[٢] ، وإِذَا حَذَفْتَهُمَا اقْتِصَاراً فَفِي ذَلِكَ ثَلاَثَةُ مَذَاهِب :

أحدها : الْمَنْعُ وَهُوَ مَذْهَبُ الأخفشِ ، وبه قَالَ النَّاظمُ[٣] ، ألا تَرَاهُ يَقُولُ

وَلاَ تُجِـزْ هُنَـا بِـلا دَلِيـلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ............

الثاني : الْجوازُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الصَّحِيحُ.[٤]

---

(١) قائله هو الكميت بن زيد الأسدي ، وهو من الطويل ، انظر الكميت بن زيد وقصائده الهاشميات ص ١١٩ (عبد المتعال الصعيدي) وهو في مدح آل البيت.

الاستشهاد فيه : قوله : "وتحسب" حيث حذف منه المفعولان وهو جائز بالإجماع وذلك ؛ لأجل الاختصار ولكن عند قيام القرينة وليس ذلك بمطلق. وانظر البيت في التذييل والتكميل : ٦/ ٩ ، وينظر الخزانة : ٩/ ١٣٧ ، والدرر : ١/ ٢٢٧ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٥٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٦٩٢ ، والمحتسب : ١/ ١٨٣ ، والشاهد : ٣٥٣ من شواهد العيني ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٢ ، والأشموني بحاشية الصبان : ٢/ ٣٥ ، وتوضيح المقاصد : ١/ ٣٨٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٦٩ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٥٥.

(٢) من ذلك – أيضاً – قوله تعالى : **{أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعمُونَ}**(الأنعام : ٢٢).

(٣) ينظر مذهبه ومذهب الأخفش في شرحه للتسهيل : ٢/ ٧٤ ، ٧٥ ، والهمع : ١/ ١٥٢.

(٤) توضيح المقاصد : ١/ ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٢ ، وينظر الأصول لابن السراج : ٢/ ٢٤٢ ، والهمع : ١/ ١٥٢ ، ومنه قوله تعالى : **{واللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ}**(النحل : ٧٤)

الثالث : التفصيلُ ، فيجوزُ ذَلِكَ فِي : ظَنَنْتُ وما فِي معناها ، ويُمْتَنَعُ فِـي : "عَلِمْتُ" ومَا فِي مَعْنَاهَا ، وهَوُ مَذْهَبُ الأَعْلَمِ.(١)

وإِذَا حَذَفْتَ أَحَدَهُمَا اختِصَاراً فَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ جداً ، فمن حذف الأوَّلِ قول النابغة :(٢)

تَلَـذُّ لِطَعْمِـهِ وَتَخَـالُ فِيـهِ إِذَا نَبَّهْتَهَـا بَعْـدَ الْمَنَـامِ

يُرِيدُ : وتخالُ ما ذكرت فيه ، ومنْ حذْفِ الثانِي قولُ عنترةَ :(٣)

ولقد نَزَلْتِ فلاَ تَظُنِّي غَيْـرَه مِنِّي بمنزلةِ الْمُحَـبِّ الْمُكْـرَمِ

---

(١) نسبه إليه المرادي فِي توضيح المقاصد : ١/ ٣٩٠ ، وهو فِي التذييل والتكميل : ٦/ ١٢.

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة للنابغة بعنوان : " نماء من فروع المجد نام " فِي الديوان : ٦٥.
اللغة : وتخال بمعنى تظن ، ونبهتها بمعنى : أيقظتها بعد المنام.
موطن **الشاهد فيه** : قوله : " وتخال فيه " يريد وتخال ما ذكرت فيه.

(٣) قائله هو عنترة بن شداد العبسي ، من قصيدته المشهورة التي أولها هو قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُترَدَّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّار بَعْدَ تَوَهُّمِ

وهي من الكامل ، بشرح الزوزاني : ٤٣ وشرح ديوانه : ١١٨ ط : دار الكتب العلمية أولى لسنة : ١٩٨٥م ، وانظر الشاهد فِي الخصائص : ٢/ ١١٦ ، وهمع الهوامع : ١/ ١٥٢ ، والأشباه والنظائر : ٢/ ٤٠٥ ، والأغاني : ٩/ ٢١٢ ، والخزانة : ٣/ ٢٧ ، والدرر : ٢/ ٢٥٤ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٤ ، وشرح شذور الذهب : ٤٨٦ ، وشرح شواهد المغني : ٤٨٠ ، والمقرب : ١/ ١١٧ ، توضيح المقاصد : ١/ ٣٩٨ ، وأوضح المسالك : ٢/ ٧٠ ، شرح ابن عقيل : ٢/ ٥٦.
اللغة : قوله : "ولقد نزلت إلى آخره" يعني أنت عندي بمنزلة المحب المكرم فلا تظني غير ذلك و : " المحب " بفتح الحاء بمعنى المحبوب والمستعمل في الكلام المحبوب ولكنه أجراه على أصله من أحببت ، والمكرم على صيغة المفعول من الإكرام.
والشاهد فيه : فِي قوله : " فلا تظني " فهي معترض بين الجار والمجرور وبين متعلقه ، وقوله : " غيره " مفعول أول لتظني ، ومفعوله الثانِي محذوف تقديره : فلا تظني غيره واقعاً ، وهـذا الحذف للاختصار دون الاقتصار ، وهو جائز عند الجمهور خلافاً لابن ملكون.

يُرِيدُ : فَلا تَظُنِّي غَيْرَه مني واقِعاً أو كَائِناً ، وذَهَبَ ابْنُ ملكون[1] إلى المنعِ.[2]

وإذَا حَذَفْتَ أحدهما اقْتصَاراً لَم يَجُزْ ؛ لأنَّ أصْلَهُمَا مبتدأٌ وخبرٌ ، فَكَمَا أنَّ أحَدَهُمَا لاَ يُحْذَفُ اقْتصَاراً فَكَذَلِكَ هَذَا لئلاَّ يَبْقَى مُسْنَدٌ بلاَ مُسْنَد إلَيْه ، أو مسندٌ إليه بلاَ مُسْنَد ، وقَالَتْ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ بزَيْد ، فحذفت الْمَفْعُولَيْنِ وعدَّتْ : " ظَنَّ " بالْبَاءِ ولَيْسَتْ بزَائِدَة وإلا كان يلزمُ ذِكْرُ اسْم آخر ولَكِنَّهَا ظَرْفِيَّةٌ ، أي جَعَلْتُ ظَنِّي فِي زَيْد وأَوْقَعْتُ بِهِ ظَنِّي ، فَهَذَا نَصٌّ عَلَى الاقْتِصَارِ عَلَى الفاعِلِ وحذف الْمَفْعُولَيْنِ اقْتصَاراً ، وقَالَ دُرَيْدُ بنُ الصِّمَّة :[3]

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ سَرَاتُهُمْ فِي الفارِسِي الْمُسَرَّدِ[4]

---

(١) ابن ملكون : هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي أبو إسحاق الإشبيلي له شرح على الحماسة وشرح لجمل الزجاجي ونكت على كتاب التبصرة للصيمري ، توفي سنة (٥٨١ هـ). البلغة : ٦٢ — ٦٤.

(٢) اعلم أن هناك خلافاً حول حذف أحد مفعولي " ظن وأخواتها " اختصاراً ، فالمنع مذهب ابن ملكون والجواز مذهب الجمهور ، وقد رد الجمهور مذهب ابن ملكون قياساً على جواز حذف خبر " كان " وورود الحذف شعراً ونثراً وفي الفصيح من كتاب الله تعالى . ينظر شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان : ٢/ ٣٥ ، القضايا النحوية والصرفية في الجزء السادس عشر من كتاب روح المعاني للألوسي : ١٩٩ ، ٢٠٠ (ماجستير بالأزهر) ، شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٧٢ ، ٧٣ ، وشرح شذور الذهب : ٣٧٧ ، ٣٧٨.

(٣) من شعراء الجاهلية ، قتل يوم حنين مع قومه من المشركين ، وكان من ذوي الرأي . الشعر والشعراء : ٧٤٩.

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة لدريد قاله في رثاء أخيه عبد الله ، وهي من القصائد المنتقاة في الأصمعيات والحماسيات ، والمدجج : التام السلاح ، والسراة : الأشراف ، والفارسي المسرد : الدروع صنعت في بلاد فارس. ويستشهد به على حذف المفعولين والتقدير اجعلوهم موضع ظنكم ، وانظر الشاهد في ابن يعيش : ٧/ ٨١ ، والجمل : ١٩٩ وشرحه لابن عصفور : ١/ ٣٠٩ ، وأسرار العربية : ٦٤ ، وانظر القصيدة في الأصمعيات ص ١١٧ (دار صادر)

أيْ : اجعَلُوا ظَنَّكُمْ فِي ألْفي مُدَجَّجٍ ، وقَالَ الْعَرَبُ : ظَنَنْتُ ذَاكَ ، فَهَذَا عِنْدَ سَيبَوَيْهِ إشارةٌ إلَى الْمَصْدَرِ[١] ، وزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِـــهِ ، وأنـــه إشَـــارَةٌ إلَـــى الْمَفْعُولَيْنِ[٢] ، ولَيْسَ بِشَيْءٍ ، ويَتَرَتَّبُ عَلَى ما قُلْنَاهُ مَسْأَلَتَانِ :

أحَدُهُمَا : وُقُوعُ : " أَنَّ " الْمُشَدَّدَة وما عملتْ فِيه ، أوْ : " أَنْ " الْمُخَفَّفَـــة وما عملتْ فِيه بَعْدَ : " ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا " نَحْوُ : ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ ، وظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فسيبَوَيْهِ يَقُولُ : سَدَّ ذَلِكَ مَسَدَّ الْمَفْعُولَيْنِ ، والأَخْفَشُ يَجْعَلُ الثَّانِي مَحْـــذُوفاً فَيُقَدِّرُ : ظَنَنْتُ قِيَامَ زَيْدٍ كَائِناً.

الثانيةُ : ظَنَّ زَيْدٌ قَائماً أَبُوهُ ، وهو إذَا تَأَخَّرَ : " أَبُوهُ " وفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ كَمَا مَثَّلْنَا ، فَلاَ يَجُوزُ هَذَا عِنْدَنَا ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الكَلاَمِ سِوَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، وأَجَازَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ عَلَى مَعْنَى : ظَنَّ زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ أَبُوهُ.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٣٩ – ٤١.

(٢) انظر معاني القرآن : ١/ ٤٥ ، وشرح التسهيل : ٢/ ٧٥ ، والتذييل : ٦/ ١٩.

﴿ إجراء القول مجرى الظن ﴾

قَوْلُـــــهُ :

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِـــي   مُسْتَفْهَماً بِـــهِ وَلَـــمْ يَنْفَـــصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ   وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

ذكر النَّاظِمُ لإعمال الْقَوْلِ إعمالَ الظَّنِّ شَرْطَيْنِ :

أَحَدَهُمَا : أنْ يَلِي اسْتِفْهَاماً وسَوَاء فِي ذَلِكَ الاسْمُ نَحْوُ : أَيُّهُمْ تَقُولُ مُنْطَلِقاً؟ والْحَرْفُ نَحْوُ : أَتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً ؟.

الثَّاني : أَلاَّ يُفْصَلَ بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ والفعلِ بغَيْرِ مَا ذَكَرَ مِنْ ظرف أو مَجْرُورٍ أو أحَدَ مَفْعُولَيْه ، مثَالُ الْفَصْلِ بالظَّرْف : أعنْدَكَ تَقُولُ زيداً قائماً ؟ ، ومثَالُ الْمَجْرُور : أفي الدَّارِ تَقُولُ زَيْداً قائماً ؟ ، وأَقَائِماً تَقُولُ زَيْداً ؟ ، وإلَى هَذَا أَشَـــارَ بِقَوْلِـــهِ : " أَوَ عَمَلْ ".(١)

ومثالُ الفَصْلِ بغَيْرِ ما ذَكَرَ : أ أَنْتَ تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ ؟ ، ولاَ يَجُوزُ هُنَـــا أنْ تُعْمِلَ : " تَقُولُ " إعْمَالَ : " تَظُنُّ " ؛ لأنَّكَ فَصَلْتَ بَيْنَ أَدَاة الاستفهام وبَيْنَ تقـــول بأنت ولَيْسَ ظَرْفاً ولا مَجْرُوراً ولا مَعْمُولاً لتقول ، وهَذَا فيهِ خِلاَفٌ ، مِنْهُمْ مَنْ مَنَـــعَ

---

(١) مثال ذلك من كلام العرب :

أبعد بعد تقول الدار جامعة   شملي بهم أو تقول البعد محتوما

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بظرف ، ومن ذلك أيضاً :

أجهـــالا تقـــول بني لؤي   لعمر أبيك أم متجاهلينـــــا

وفيه فصل بين الاستفهام والفعل بأحد المعمولين.

ذَلكَ فَأَوْجَبَ الحكايةَ ، وهو اختيار النَّاظمِ[١] ، ومنهم من أجَازَ ذَلكَ[٢]، ونقل ابن السيدِ أنَّ سيبَوَيْه يَختَارُ الحكايةَ ، وأنَّ غَيْرَهُ استَوَى عنده الفَصْلُ بِالْمُبْتَدأِ وعَدَمُ الفصْل في جوازِ الإعمالِ.

وترك النَّاظِمُ ثَلاَثَةَ شُرُوطٍ لإعمالِ القَوْلِ إعْمَالَ الظَّنِّ :

أحَدُهَا : أنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً.

الثاني : أن يكُونَ لمخاطب ، ويُمكنُ أنَّهُ اكتَفَى عَنْ هذيْنِ الشَّرْطَيْنِ بِالتَّمْثِيلِ فَإنَّهُ قَالَ : " وَكَتَظُنُّ اجعلْ تَقُولُ " فإنَّهُ أتَى بِهِ مُضَارِعاً لِمُخَاطَبٍ.

الثَّالثُ : أنْ يَكُونَ الْفعْلُ غَيْرَ متعدٍّ باللام نَحْوُ : أتقولُ لزيد عمرٌو منطلقٌ ؟ ، فإنَّهُ لاَ يَجُوزُ هُنَا إعْمَالُ القَوْلِ إعْمَالَ : " أ تَظُنُّ " بل تتحتم الحكاية ، ولَـمْ يُبَـيِّنْ النَّاظِمُ فِي عَمَلِ القول عَمَلَ الظَّنِّ بالشروطِ الَّتي ذَكَرَهَا ، أ هو عَلَى جِهَةِ الوُجُوبِ فِي الْعَمَلِ أمْ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ ؟.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩٥ ، وقال سيبويه : " فإن قلت : أ أنت تقول زيد منطلق رفعت لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ؛ كما فصل في قولك : أ أنت زيد مررت به ، فصارت بمنزلة أخواتها وصارت على الأصل قال الكميت :

أجهالا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا

..... وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية ، وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت ". الكتاب لسيبويه : ١/ ١٢٣ ، ١٢٤.

(٢) أجاز الكوفيون وكثير من البصريين النصب و لم يعتدوا بأنت فاصلاً ، قيل لأن الاستفهام يطلب الفعل فأنت فاعل بفعل مقدر وذلك لأن الفعل واقع على الاسمين فينصبهما . ينظر التذييل والتكميل : ٦/ ١٣٩.

والذي نَصَّ النَّاسُ عليه : الْخيَارُ بَيْنَ أَنْ تُعْمِلَه إِعْمَالَ الظَّنِّ فَتَنْصِبُ بِهِ الْجُزْأَيْنِ وبَيْنَ أَنْ تَحْكِيَ بِهِ ، وإِنْ استَوْفَى الشُّرُوط ، وهَذَا الذي ذَكرُوهُ إِنَّمَا هُوَ بالنسبة إِلَى مشهورِ لغاتِ الْعَرَبِ.

وإِذَا أعمل إِعْمَالَ الظَّنِّ فهَلْ هُوَ بِمَعْنَى الظن أو لَيْسَ بمعناه بل هو باق عَلَى مَعْنَى الْقَوْل ؟ ، وإِنْ أُعْمِلَ اللفظ إعمال الظَّنِّ فِيهِ خلاف ، والصحيح أنه إِذَا أعمل لَفْظه إعمال الظَّنّ كان بمعنى الظن ؛ ألا ترى إِلَى ما روى الْكِسَائِيّ عن الْعَرَب : أَتَقُولُ : للعُمْيَان عَقْلاً ؟ إِنَّمَا الْمَعْنَى فِيهِ عَلَى الظَّنِّ ، وكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :[1]

مَتَى تَقُولُ : الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا ... يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا

معناه : مَتَى تَظُنُّ.[2]

قَوْلُهُ :

وَأُجْرِيَ الْقَوْل كَظَنٍّ مُطْلَقاً ... عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ : "قُلْ ذَا مُشْفِقاً"

يعني بقوله : " مطلقاً " أي لَيْسَ مشروطاً فِيهِ الشروط المتقدمة ، بل يعْمَلُ الْمَاضِي والْمُضَارعُ والأمرُ واسمُ الفاعل والْمصدرُ ، ولا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ شيء مِمَّا

---

(١) قائله هو هدبة بن خشرم بفتح الخاء المعجمة بعدها شين معجمة وراء مهملة ، شاعر متقدم من بادية الحجاز ، وانظر الشاهد فِي تخليص الشواهد : ٤٥٦ ، والخزانة : ٩/ ٣٣٦ ، والدرر : ٢/ ٣٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٩٥ ، وابن الناظم : ٨٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٥٩ ، والشاهد رقم : ٣٦٢ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " القلص " بضم القاف وضم اللام المخففة وفِي آخره صاد مهملة وهو جمع قلوص بفتح القاف وهي الشابة من النوق وهي بمنزلة الجارية من النساء ، قوله : " الرواسم " جمع راسمة من الرسم بالسين المهملة وهو نوع من سير الإبل.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " تقول " حيث أجرى مجرى الظن لتضمنه معناه عند كونه بلفظ المضارع للمخاطب التالي للاستفهام وهو قوله : " متى ".

(٢) راجع فِي ذلك : التذييل والتكميل : ٦/ ١٣٥.

اشترطَهُ غَيْرُهم ، فتقول قال زيدٌ عمراً مُنْطَلِقاً ، ويقول زيد عمراً مُنْطَلِقاً ، كُلُّهُ بِمَعْنَى الظَّنِّ ، أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ :

إنَّ سُلَيْمَى منْ تُنَــازِعْ لَبَّــهُ وَمَنْ يُنَازِعْهَا فَقُلْهُ قَدْ خُلِجْ[1]

وقد حُكِيَ عَنْ الْعَرَبِ – أَيْضاً – مذاهبُ فِي إعمال الْقَوْلِ إِعْمَالَ : " الظَّنِّ " غَيْرَ ما تقدَّمَ من لغَة سُلَيْمٍ ، ومن لغة عامة الْعَرَبِ الذي اشترطوا فِي إعمالِهِ الــشروطَ السابقةَ لا يليقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ.

*****

(١) بيتان من الرجز المشطور لا قائل معلوم لهما ، وهما فِــي التــذييل والتكميــل : ٦/ ٤٣٦ ، وارتشاف الضرب : ٧٨ ، الشاهد فيه : فقله وهو فعل أمر بمعنى ظنه.

﴿ أَرَى وأَعْلَــم ﴾

قَوْلُـــهُ :

إِلَـــى ثلاثَـــةٍ رأى وَعَلِمَـــا عَدَّوْا إِذَا صَار أَرَى وأَعْلَمَـا

ذَكَرَ ما يَتَعَدَّى إِلَى ثَلاثَةِ مَفَاعِيلٍ وهي سبعةٌ : " أَعْلَمَ ، وأَرَى ، وأَنْبَأَ ، ونَبَّأَ ، وأَخْبَرَ ، وخَبَّرَ ، وحَدَّثَ " ، هَذِه أقصَى ما جمعَ الناسُ من هَذَا النَّوْعِ وَذَلِـكَ بَعْـدَ الاستقراءِ التَّامّ من الفريقينِ الْكُوفِيِّينَ والْبَصْرِيِّينَ.

وأَلْحَقَ الأخْفَشُ بِــ : " أَعْلَم وأرى " ما أمكن نقلُهُ بـالهمزة مـن بـاب : "ظَنَنْتُ" قياساً ، فأجازَ : أظنَنْتُ عمراً زيداً قائماً ، وأزَعَمْتُ بكراً خالداً مُنْطَلِقـاً ، وأخلت محمداً بشراً قائماً ، وأوجدْتَ سعداً بكراً خارجاً ، وذَلِكَ لا يَجُوزُ عندنا.(١)

وذكرَ الْحَرِيريُّ(٢) – أيضاً – أَنَّ فيما يَتَعَدَّى إِلَى ثلاثَة : " عَلَّمَ ". التي نقلَتْ بالتضعيف من : " عَلِمَ " الَّتِي تتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، والظاهرُ من مَذْهَبِ سِيبَوَيْه أن النقلَ بالتضعيف سماع فِي الْمتعدي واللازم وبالهمزة قياسٌ فِي اللازم سماعُ فِي الْمتعدي(٣) ، وقِيلَ بالقياس فِي التضعيف ، وقيل بالسماع فيهما.(٤)

---

(١) قال ابن مالك : " وزاد الأخفش أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد ، وألحق غـيره أرى الحلمية سماعاً ". تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧٤.

(٢) القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريـري ألـف الملحـة ودرة الغواص والمقامات ، وتوفي سنة (٥١٦ هـ) . البغية : ٢/ ٢٥٧ وما بعدها.

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١ – ٤٣.

(٤) ينظر مذهب سيبويه في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٧٤ ، وقال أبو حيان فِي التـذييل والتكميل : ٦/ ١٦٩ : " وذكر فِي البسيط فِي الهمزة أربعة مذاهب : ليس بقياس فِي كـل فعل ، وهذا مذهب الأخفش والأعلم ، قياس فِي كل فعل إلا من باب علمت وهو رأي أبي عمرو وغيره .. قياس فِي كل فعل غير متعد لَم تدخله الهمزة بمعنى ما وقيل هذا رأي سيبويه ، وحكى غيره أن الأول مذهب المبرد ، وفهم بعضهم من سيبويه أنه يقف مع السماع كالمبرد".

والمستعملُ الْمتفقُ عليه فِي هَذَا النوعِ بلا خلاف : " أعْلَمَ ، وأَرَى " ، فأما : " أنبأَ ، ونَبَّأَ " فإِلَى واحدٍ بنَفْسِه ، وإِلَى آخرِ بِحَرْفِ الْجرِّ ، وخَبَّرَ وحَدَّثَ كَنَبَّأَ ، وإِنَّمَا تَعَدَّتْ إِلَى ثلاثةٍ عِنْدَ مَنْ رأى ذَلِكَ لتَضَمُّنِهَا مَعْنَى : " أعْلَمَ " ، والتَّضْمِينُ لاَ ينقاسُ.(١)

وذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أنَّ : " أنبأَ ، ونَبَّأَ " يتعدى بِنَفْسِهَا إِلَى اثْنَيْنِ ، ولَيْس كَذَلِكَ ؛ لأَنَّ استعمالَه بِحَرْفِ الْجرِّ أكثرُ من استعماله دونَهُ(٢)، قال تعالَى :(٣) **{هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً}** ، وقال تعالَى :(٤)**{يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ}** ، وقال تعالَى :(٥)**{أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى}** ، وقال الشاعر :(٦)

دَعِي مَاذَا عَلِمتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنَّ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

---

(١) ينظر شرح التسهيل للمرادي : ١/ ٥٠٦ ، والتذييل والتكميل : ٦/ ١٦٧.

(٢) قال الفارسي فِي الإيضاح العضدي : ١/ ١٧٥ ، تحت باب الفعل الذي يتعداه إِلَى ثلاثة : بأن هذه الأفعال منقولة بالهمزة أو بالتضعيف.

(٣) من الآية : ١٠٣ من سورة الكهف.

(٤) من الآية : ٣٣ من سورة البقرة.

(٥) الآية : ٣٦ من سورة النجم.

(٦) قائله هو سحيم بن وثيل الرياحي ، وهو من قصيدة طويلة وقبله :

أكل الدهر حل وارتحال أما يبقى علي ولا يقيني

وهو من الوافر . توضيح المقاصد : ١/ ٢٣١ ، الخزانة : ٢/ ٥٥٤ ونسه السيوطي فِي شرح شواهد المغني : ١٩٠ إِلَى المثقب العبدي وهو الشاهد رقم : ١٣٦ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " دعي " أي اتركي ، و : " ماذا علمت " بكسر التاء قال النحاس رواية أبِي الحسن بكسر التاء ، ورواية أبِي اسحق " علمتُ " بضم التاء ، قوله : " نبئيني " أي أخبريني من النبأ وهو الخبر.

الاستشهاد فيه : فِي قوله : " علمت .. بالمغيب " حيث تعدت نبأ إِلَى واحد بنفسها وإِلَى الثاني بحرف الجر

ومِمَّا جَاءَ مَحذوفاً منه حرف الجر قوله تَعَالَى :[1]{مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا} ، وأصله : بهذا.

قولُـــــهُ :

ومَا لِمَفْعُــولَيْ عَلِمْــتُ مُطْلَقَــاً ... لِلثَّان والثَّالِثِ – أيْضاً – حُقِّقَا

يقول : الثاني والثَّالِثُ من مفاعيل : " أعلَمَ " لَهُمَا ما لِلأوَّلِ والثــانِي مـــن مَفْعُولَيْ : "علم" من أحكامِ الإلغاءِ والتَّعْلِيقِ والْحَذْفِ وغَيْرِ ذَلِك ، فتقولُ إذا أَلْغَيْتَ : كبشكَ أعلمتَ زيداً سمينٌ ، وكبشكَ سمينٌ أعلمْتَ زيداً.

وحكى صاحبُ التلْخيصِ[2] أنَّ الإلْغَاءَ لا يَجُوزُ فِي : " أعلَم وأخواتهــا " ، قال ولا نعلم فِي ذَلِكَ خِلافاً ، والْمَنْعُ نَصُّ أَبِي مُوسَى الْجَزُولِيّ[3] ، وقَـــالَ بَعْـــضُ شُرَّاحِ الكُرَّاسَةِ من الْحُفَّاظ لِهَذَا الْعِلْمِ : لَمْ يُجزْ الإلْغَاءَ أحدٌ ، قال بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا كان ذَلِكَ لقوتِهَا بِالنَّقْلِ فَيَجِيءُ الإلْغَاءُ مُنَاقِضاً لِلتَّقْوِيَةِ . انتهى.[4]

ومعْنَى هَذَا الكلام أنها لما نُقلَتْ بالْهَمْزَةِ اقْتَضَى ذَلِكَ أن : " أَعْلَمْتُ " عملت فِي مَفْعُولٍ صَحِيحٍ كان فَاعلاً قبْلَ النَّقْلِ فلو أَلْغَيْنَاهَا عَن الثاني والثالث لكان ذَلِـــكَ كالتناقض ؛ لأنها من حَيْثُ الإعمال فِي الأوَّلِ هِيَ قويةٌ ، ومن حَيْثُ الإلغاء عن الثانِي والثالث هي ضعيفةٌ.

---

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم.

(٢) هو أبو الحسين بن أبِي الربيع صاحب البسيط فِي شرح الجمل والتلخــيص ، تــوفِي ســنة (٦٨٨هـ) ، وانظر النص المذكور فِي التلخيص : ١/ ٣٦٢.

(٣) ينظر المقدمة الجزولية فِي النحو : ٨٣.

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ٧٠٦ – ٧١٠.

وأما التعليقُ فحكى صاحبُ التلخيصِ وغَيْرُه فِيه خِلافاً ، وذكر أنَّ أكثرَ النَّحْويينَ مَنَعُوهُ ، والذي أجَازَ ذَلِكَ إنَّمَا أجَازَه فِي الثاني والثالث ، فتقولُ : أعلمتُ زيداً أبكر قائمٌ أم عمرٌو.

وأجازَ صاحبُ التَّمْهِيدِ الإلْغَاءَ والتَّعْلِيقَ فِي هَذِهِ الأفعال إذَا بُنِيَتْ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، فأجَازَ : عمرو أُعْلِمَ زيدٌ شاخصٌ ، وعمرٌو شَاخِصٌ أُعْلِمَ زَيْدٌ ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ مَا عَمْرٌو شَاخِصٌ ، أو لعَمْرٌو شَاخِصٌ ، أو أ عَمْرٌو شَاخِصٌ ، وهو ظاهِرُ كَلامِ أبِي مُوسَى[١] ؛ لَكِنَّ الصَّحِيحَ أنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ.[٢]

وأما الحذفُ فإنْ حذفْتَ الثَّلاثَةَ جازَ ذَلِكَ اقْتِصَاراً أو اخْتِصَاراً ، فتَقُولُ فِي الاقْتِصَار : أعلمتُ ، فتذكرُ أنَّهُ صدَرَ منك إعْلاَمٌ ولا تذكرُ الْمُعلَمُ ولاَ الْمُعْلَمُ بِهِ.

وتَقُولُ فِي الاخْتِصَارِ : أعلمتُ ، مُجِيباً لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ : هَلْ أعْلَمْتَ زَيْداً عمْراً قائماً ؟.

وأما حذْفُ اثنينِ منْهَا أوَ واحِدِ اخْتِصَاراً فَيَجُوز ، وأما اقتِصَاراً ، فلا يَجُوزُ ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْه[٣] ، وأمَّا غَيْرُه فأجَازَ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يُؤَدِّ إِلَى بَقَاء أَحَد الْمَفعُولَيْنِ اللذين أصلُهُمَا الْمُبْتَدأُ والْخَبَرُ ، فأجَازَ : أعلمتُ زيداً ، إذَا كان زَيْدٌ الْمَفْعُولَ الأوَّلَ ، وأجَازَ : أعلمت كبشَكَ سَمِيناً ، وتَحذف الْمَفْعُولَ الأوَّلَ اقْتِصَاراً كَمَا حَذَفْتَهُمَا فِي المثالِ وأبقَيْتَهُ.[٤]

---

(١) المقدمة الجزولية : ٨٣.

(٢) انظر التذييل والتكميل : ٦/ ١٥٧ ، وفيه نقل عن الأستاذ أبي علي الشلوبين : المذهب الصحيح أنه لا يجوز الإلغاء عن المفعولين سواء أبني للفاعل أم للمفعول.

(٣) الكتاب لسيبويه : ١/ ٤١.

(٤) ذكر في التذييل والتكميل أن المذاهب في ذلك ثلاثة :

- مذهب الأكثرية ومعهم المبرد وابن مالك : جواز الحذف والاقتصار على الأول.
- مذهب سيبويه ومن تبعه كالأخفش وابن عصفور : لابد من ذكر الثلاثة.
- مذهب الشلوبين : يجوز حذف الأول والاقتصار على الأخيرين.

وأجازَ ابنُ كَيسَان الاقتصارَ عَلَى الأوَّلِ ، واستدَلَّ لِـذَلكَ خطَّابٌ بقولِه تَعالَى[1] : {نَبَّأنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ}[2] ، ولا حُجَّةَ فيه ؛ لأنه لا يَتعَيَّنُ أنْ تَكُونَ الَّتي تتعدى إلَى ثلاثة ، بَلْ الظَّاهِرُ أَنَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، وأصلُ الثَّاني بحَرْفِ الْجَرِّ ، وحُذفَ الثَّاني اقْتِصَاراً ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّ قَبْلَهُ قَوْلَهُ تَعَالَى[3]: {مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا} أي : بِهَذَا {قَالَ نَبَّأنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} أيْ نَبَّأنِيهِ ، فحُذِفَ اقْتِصَاراً لِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ.

قَوْلُـــهُ :

وَإنْ تَعَـدَّيَا لِوَاحِـدٍ بِـلاَ … هَمْـزٍ فَلاثْنَـيْنِ بِـهِ تَوَصَّـلاَ

يقولُ : " عَلِمَ " بمَعْنَى : " عَرَفَ " ، و : " رَأَى " بمَعْنَى : " أَبْصَرَ " يَتَعَدَّيَان لوَاحِد ، فَإذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا هَمْزَةُ النَّقْلِ تَعَدَّتْ إِلَى اثْنَيْنِ ، أما : " رَأَى " فَقَدْ عُدِّيَتْ بِالْهَمْزَةِ ، قَالَ تَعَالَى[4]: {فَأَرَاهُ الآيَةَ الْكُبْرَى}.

وأَمَّا : " عَلِمَ " بمَعْنَى : " عَرَفَ " فَلاَ يُحْفَظُ النَّقْلُ فِيهَا إلاَّ بالتَّضْعِيفِ ، قَالَ تَعَالَى[5]: {وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا} ، وقَالَ تَعَالَى[6]: {تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللهُ}، وقَالَ تَعَالَى[7]: {وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ} ولا يُحْفَظُ نَقْلُهَا

---

(١) من الآية : ٣ من سورة التحريم

(٢) هذا المذهب في التذييل والتكميل : ٦/ ١٥٤ ، وفيه يقول : إنه مذهب المبرد وأبي بكر وابن كيسان والأكثرين ، وإن كان المبرد في المقتضب يقول بخلاف ما نسب إليه. ينظر المقتضب : ٣/ ١٢٢.

(٣) من الآية : ٣ من سورة التحريم.

(٤) الآية : ٢٠ من سورة النازعات.

(٥) من الآية : ٣١ من سورة البقرة.

(٦) من الآية : ٤ من سورة المائدة.

(٧) من الآية : ٩١ من سورة الأنعام.

والصحيحُ أَنَّ النَّقْلَ بِالْهَمْزَةِ فِي الْمُتَعَدِّي سَمَاعٌ لاَ قِيَاسٌ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، فَلاَ يُقَالُ : أَقْتَلْتَ زَيْداً عَمْراً ، ولا أَشْتَمْتَ عَمْراً خالداً.

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حكْمٍ ذُو ائْتِسَا

يَقُولُ : ثَانِي : " أَعْلَمَ " عَلَى زَعْمِهِ ، و : " أَرَى " حكْمُهُ كَحُكْمِ ثَانِي : "كَسَا " من جوازِ حذْفِهِمَا وحذفِ أَحَدِهِمَا اقْتِصَاراً واخْتِصَاراً وغَيْرِ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ : " فِي كُلِّ حكْمٍ ذُو ائْتِسَا " لَيْسَ بجَيِّد ؛ لأَنَّهُ يَمْتَنِعُ التَّعْلِيقُ فِي بَابِ : "كَسَا " عَلَى كُلِّ حَالٍ ، ولا يَمْتَنِعُ فِي هَذَيْنِ لأَنَّ : " أَعْلَمَ " الْمَنْقُولَةَ من : " عَلِمَ " بِمَعْنَى : " عَرَفَ " فِعْلٌ قلْبِيٌّ ، و : " أَرَى " الإِبْصَارِيَّةُ قد تُعَلَّقُ كَمَا عُلِّقَتْ : " رَأَى" البصريةُ ، قَالَ تَعَالَى[١]: { أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى}.

قَوْلُـــــهُ :

وَكَأَرَى السَّابِق نَبَّـــأَ أخبرَا حَدَّثَ أَنْبَـــأَ كَـــذَاكَ خَبَّـــرَا

يَعْنِي بالسَّابِقِ الذي ذَكَرَهُ أَوَّلاً فِي هَذَا الْفَصْلِ ، واحترَزَ بذَلِكَ مِنْ : " أَرَى " الَّتِي ذَكَرَهَا ثَانياً وهِيَ الإبصاريَّةُ ، والدليلُ عَلَى استِعْمَالِ هَذِهِ الأَفْعَالِ مُتَعَدِّيَةً إِلَى ثَلاَثَةٍ السَّمَاعُ ، ولَوْلاَ السَّمَاعُ لَمَا أَثْبَتْنَا ذَلِكَ ؛ لأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ ، والتَّضْمِينُ لاَ يُقَالُ بِقِيَاسٍ ، قَالَ النَّابِغَةُ :[٢]

(١) من الآية : ٢٦٠ من سورة البقرة.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبياني ، من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمر بن خويلد لقيه بعكاظ فأشار عليه أن يشير على قومه بقتال بني أسد وترك حلفهم فأبى النابغة الغدر وبلغه أن زرعة يتوعده فقال :

نبئت زرعة .... إلى آخره

ديوانه : ٨٦ بشرح عباس عبد الساتر وينظر بيت الشاهد في تخليص الشواهد : ٤٦٧ ، وابن يعيش : ٧/ ٦٥ ، والخزانة : ٦/ ٣١٥ ، والكتاب : ١/ ٤١ ، والشاهد : ٣٦٩ من شواهد

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كاسْمِهَا ... يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

وقالَ آخرُ فِي : " أَخبَرَ " :[١]

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا أُخبِرتِنِي دَنِفاً ... وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينِي

وقَالَ آخرُ فِي : " حَدَّثَ " :[٢]

العيني ، والتصريح : ١/ ٢٦٥ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وابن الناظم : ٨١ ، والتذييل : ٦/ ١٦٥.

اللغة : قوله : " نبئت " على صيغة المجهول بمعنى أخبرت ، و: " زرعة " هو ابن عمرو بن خويلد الذي ذكرناه آنفاً ، وقوله : " يهدي " بضم الياء من الإهداء.

الاستشهاد فيه : في قوله : " نبئت " حيث نصب ثلاثة مفاعيل ؛ لأنه تضمن معنًى : أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل وعمل عمله.

(١) البيت من بحر البسيط لرجل من بني كلاب ، وذكر في الحماسة بعده بيتاً آخر وهو قوله :

وتجعلي نطفة في القعب باردة ... وتغمسي فاك فيها ثم تسقيني

ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١٤٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٢ من شواهد العيني ، وشرح التصريح : ١/ ٢٦٥ ، والدرر : ٢٧٩.

اللغة : قوله : " أخبرتني " بضم الهمزة لأنه مجهول ويكسر لأنه خطاب للمؤنث ، قوله : "دنفا" بفتح الدال وكسر النون صفة مشبهة من الدنف بفتح الدال وفتح النون وهو المرض اللازم ، فإذا قلت : دنف بفتحتين يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، يقول : رجل دنف وامرأة دنف وقوم دنف ، وإذا قلت : دنف بكسر النون تقول : رجل دنف وامرأة دنفة وقوم دنفون.

الاستشهاد فيه : على أن أخبرتني بمعنى نبئتني حيث نصب ثلاثة مفاعيل.

(٢) قائله هو الحارث بن حلزة اليشكري ، وهو من قصيدته المشهورة المنظومة في المعلقات السبع وأولها هو قوله :

آذنتنا ببينها أسماء ... رب ثاوٍ يملُّ منه الثواء

وهي من الخفيف ، ينظر شرح القصائد العشر : ٣٨٧ ، وابن يعيش : ٧/ ٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وشرح عمدة الحافظ : ٢٥٣ ، وابن الناظم : ٨٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٧٠ ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٩ ، والدرر : ٢/ ٢٨٠ ، وشرح التصريح : ١/ ٢٦٥ ، وشرح المعلقات السبع للزروني : ١٦١ ، والشاهد : ٢٧٣ من شواهد العيني.

أَوْ مَنَعْتُمْ مَاتُسْأَلُونَ بِهِ فَمَنْ حُدِّ ... ثْتُمُــوهُ لَــهُ عَلَيْنَــا الْــوَلاَءُ

وقَالَ آخرُ فِي : " أَنْبَأَ " :(١)

وَنُبِّئْــتُ قَيْــساً وَلَــمْ أَبْلُــهُ ... كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْــلِ الْــيَمَن

وقَالَ آخرُ فِي : " خَبَّرَ " :(٢)

وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَأَعُودُهَا

الاستشهاد فيه : في قوله : " حدثتموه " بمعنى نبئتموه حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، وقال ابن الخباز : لَم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبني للمفعول وهذه الشواهد الخمس دليل على ذلك ، قال الزمخشري في قوله تعالي **{كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ}** - من الآية : ١٦٧ من سورة البقرة : إن حسرات مفعول ثالث وليس فيه بناء للمفعول ، والأمر كما قاله لأن الرؤية قلبية وذلك لأن الأعمال معان فلا تدرك بحاسة البصر.

(١) قائله هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي ، وأولها هو قوله :

لعمرك ما طول هذا الزمن ... على المرء إلا عناء معن

وهي من المتقارب ، انظر ديوانه : ١٥ المطبعة النموذجية ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٢ ، والدرر : ١/ ١٤٠ ، وابن الناظم : ٨٢ ، والشاهد رقم : ٣٧٠ من شواهد العيني.

اللغة : قوله : " عناء " أي تعب ، وقوله : " معن " أي متعب ، وقوله : " ونبئت " أي أخبرت ، وقوله : "قيساً" أراد به قيس بن معدي كرب ، وقوله : " و لم أبله " يعني لم أختبره.

الاستشهاد فيه : في قوله : " وأنبئت " فإنه نصب ثلاثة مفاعيل مثل : نبأ كما ذكرناه.

(٢) البيت من الطويل ، قائله هو العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، والقصة في ذلك أن سوداء الغميم وهي امرأة من بني عبد الله بن غطفان اسمها ليلى ولقبها سوداء كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان وكلف بها العوام فخرج إلى مصر في ميرة فبلغه أنها مريضة فترك ميرته وكر نحوها وأنشأ يقول بيت الشاهد وغيره. انظر شرح التصريح : ٢٦٥/١ ، والدرر: ٢/ ٢٧٨ ، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ : ٢٥٢ ، والشاهد رقم : ٣٧١ من شواهد العيني ، وهمع الهوامع للسيوطي : ١/ ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠١ ، وابن الناظم ، ٨٢.

الاستشهاد فيه : على أن خبرت بمعنى نبئت وأنه يقتضي ثلاثة مفاعيل كما ذكرنا.

فهرس موضوعات

الجزء الأول